قناة السويس

ومشكلاتها المعاصرة

الجزء الثانى

النزاع المصرى البريطانى

تأليف

الدكتور مصطفى الحفناوى

المحامى

١٩٥٣

قناة السويس
ومشكلاتها المعاصرة

الجزء الثانى
النزاع المصرى البريطانى

تأليف
الدكتور مصطفى الحفناوى
المحامى

مطبعة « دار اخبار اليوم »
١٩٥٢

إلى روح ولدى زياد

كان لى كبد يمشى على الأرض ..

وكان عظيمًا بذكائه النادر وإيمانه بربه ووطنه فى سن مبكرة وكنت أعده للوطن على أسس من الفضائل والمعرفة ،

وكان مقدرًا أن نحتفل بعيد ميلاده الثانى عشر فى صبيحة يوم الخميس ١١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، ولكن يدًا عابثة أصابته بعد ظهر الاثنين ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ فصعدت روحه إلى بارئها شاكية ظلم الإنسان للإنسان .

والآن وقد طويت كبدى فى أديم مصر العزيزة ، وليس فى مقدورى أن أقدم له هدية عيد الميلاد ، رأيت أن أعزى نفسى بإهداء هذا الكتاب إلى روح من كان أعز علىّ من نفسى .

إلى روح زياد مصطفى الحفناوى أهدى هذا الكتاب وفى العين دمعة ، وفى القلب حسرة ، ولكنى أطلب منه سبحانه وتعالى أن يغفر ويرحم ، فهو العليم بضعفى وأنا الراضى بقضائه ، المؤمن بقدرته .

إلى روحك يا زياد أقدم هذا الكتاب هدية ، وغاية آمالى أن ألقاك فى دار الحق بعد خدمة الحق فى دار الفناء .

القاهرة فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٣٧٢
١٩ ديسمبر ١٩٥٢

أبو زياد
مصطفى الحفناوى

بسم الله الرحمن الرحيم

فياويل القناة اذا احتواها
بنو التاميز وانحسر اللثام
لقد بقيت من الدنيا حطاما
بأيدينا وقد عجز الحطام
وقد كنا جعلناها زماما
فيا لهفى اذا قطع الزمام

((حافظ ابراهيم))

مذكرة
الى المستر أنتونى إيدن
وزير خارجية انجلترا
فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦

لما اجتمعت الجبهة الوطنية فى قصر الزعفران ، لمفاوضة الانجليز فى سنة ١٩٣٦ ، وجهت بوصفى ، وقتئذ سكرتيرا عاما ، للشبان الوطنيين ، المنتمين لمبادىء المغفور له مصطفى كامل ، مذكرة باللغة الفرنسية الى وزير خارجية انجلترا ، وبعثت صورا منها الى عصبة الامم وسائر الدول عن طريق مفوضياتها بالقاهرة ، كما نشرت الصحف العالمية نص هذه المذكرة ، التى تعد فيما اعتقد وثيقة هامة ، لان الآراء التى أعلنتها على الملأ فى موضوع النزاع المصرى البريطانى ، هى التى اجمع عليها المصريون فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، حينما ازيلت معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ بجرة قلم ..

ولما كنت قد استرشدت فى بحثى للقضية المصرية ، بالخطوط الرئيسية التى رسمتها هذه المذكرة ، رايت أن اصدر هذا الكتاب بنصها ، الذى كنت قد نشرته فى سنة ١٩٣٦ ، فى كتاب « السفر الخالد » الذى جمعت فيه ما أثاره رجال السياسة ضد تلك المعاهدة من اعتراضات ..

الى جناب المستر انتونى ايدن ، وزير خارجية انجلترا ..

بقلوب ملتهبة ، وعزائم متحفزة للجهاد ، يتقدم اليكم ، بعض أبناء وادى النيل ، الذين أحسنوا دراسة القضية المصرية ، وآمنوا بقول رسول الوطنية المصرية ، مصطفى كامل : « ان الاحتلال الاجنبى ، عار على الوطن وبنيه ، ومن أقدس الواجبات علينا ازالة هذا العار » ..

يتقدم اليكم هؤلاء ، وهم واثقون من أن صوتهم ، سوف يدوى فى آذان البريطانيين ، شعبا وحكومة ، متى علمتم أن المتهاونين فى حقوق بلادهم ، يضرونكم كما يضرون أنفسهم ، وأننا نحن ، الذين كرسنا أعمارنا واولادنا لبلادنا ، وعودنا أنفسنا على الجهر بالحق ، مهما تكلفنا من تضحيات ، أبقى فى ميدان الجهاد ، من الضالين والمفرطين والمرائين ، واذا علمتم أننا وحدنا نحمل مشعل الوطنية المصرية ، الذى سيحمله الملايين من أبنائنا وأحفادنا حتى يخرج من وادى النيل آخر جندى أجنبى . .

أيها الوزير الشاب ..

مضى على وجودكم فى مصر ، نيف وخمسون عاما ، مع أنكم لم تدخلوها فاتحين ، بل دخلتم مخادعة ، بحجة حالة طارئة ، لم تكن فى الواقع تستدعى تدخلكم . على أن حكومتكم ، وقعت مع فرنسا مذكرة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، وأرسلت المذكرة الى خديو مصر ، وقد وقفتم فيها موقف

من لا يرى سببا يخوله التدخل الفعلى ، ثم عدتم فانفردتم ، فى جراة غربية ، بقوة الحديد والنار ، متخطين قواعد العدل والقانون ، بدليل انكم صرحتم مرارا وتكرارا بأن وجودكم فى وادى النيل ، أمر مؤقت وأن يوم الجلاء قريب .. تلك العهود التى قطعتموها على أنفسكم ، **قد نكستم بها** المرة بعد المرة ، والايمان التى أقسمتموها ، وأقسمتها الملكة فكتوريا فى خطاب العرش ، مما هو منشور فى الكتاب الازرق ، وفى جريدة التيمس سنة ١٨٨٢ ، وذلك الشرف ، شرف الملكة فكتوريا ، الذى أقسمت به أمام العالم المتمدن ، أنكم غير باقين فى وادى النيل ، قد أضاعته أحلامكم الاستعمارية ، وتصريحات المستر غلادستون ، واللورد جرانفيل وغيرهم من ساستكم ، خالفتموها مخالفة ، لم يبق معها فى العالم المتمدن ، من يستطيع أن يثق بكم ..

وقد بذلت حكوماتكم جهدها ، فى خلق صفة شرعية ، لهذا المركز المخالف لجميع الاتفاقات الدولية التى وقعت عليها نفس هذه الحكومات فلم تنقطع احتجاجات المصريين ، حتى فشلتم .. من ذلك ان انجلترا ، فى سنة ١٨٨٣ ، حاولت أن تشترى الجزية ، التى كانت تدفعها مصر للباب العالى فخابت ، وجاءت مفاوضات « درومند وولف » فى سنة ١٨٨٥ فحددتم فيها موعد جلائكم عن مصر ، ولم يفتكم ان تحاولوا العودة بعد الجلاء ، للخداع وخبث الحيلة ، **فاشترطتم فى هذه المفاوضة ، ان يكون لكم حق العودة أذا حدث فى مصر مايقتضى ذلك (١)** ، ولكن هذه الحيلة لم تلبث ان انكشفت فخابت ، وخابت معها هذه المفاوضات ــ ولقد وقعت انجلترا مع المانيا وايطاليا وحكومة الكونغو ، اتفاقات فى سنى ١٨٩٠ ــ ٩١ ــ ٩٤ ، ولكن هذه العقود لم تغير شيئا من جوهوالقضية المصرية ، ولعبتم دورا خسيسا مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ، ولكنه لم يكسبكم فى وادى النيل صفة شرعية ..

وكان الواجب على بريطانيا لمصلحتها ولحفظ سمعتها ، أن تترك مصر من زمن بعيد ، ولكنها اعتمادا على القوة المادية ، واهتضاما لابسط الحقوق التى وهبهاالله للناس ، أعلنت الاحكام العرفية فى مصر فى أغسطس سنة ١٩١٤ ، وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ بسطت حمايتها علينا ، ووعدت بأنها لن تطلب منا اية مساعدة للحرب ، وانها هى وحدها ، التى تقوم بأعبائها ، فاذا بها قد خالفت شرفها ، كسابق عهدها ، جاعلة الجشع فوق الحق والكرامة ، فاتخذت من مصر قاعدة حربية ، ترمى

(١) ما اشبه الليلة بالبارحة ..! تراجع محاضر محادثات صلاح الدين ــ بيفن .

بنارها اخواننا ، فى تركيا وسوريا والعراق ، وبلاد العرب ، وكلفتنا أموالنا وأرزاقنا ومحاصيلنا وساقت من أقوى رجالنا مئات الآلاف ، الذين لولا عملهم فى مختلف الميادين ، ولا سيما فى صحارى الشام وسينا ، ما وصلت جيوشكم الى شيء من النصر الذى وصلت اليه . ومع ذلك جحدتم هذا الجميل ، وجازيتمونا عليه بالاساءة الينا فى أعز عواطفنا الدينية ، حتى لم يستطع رئيس حكومتكم ، « لويد چورچ » ، أن يخفى تعصبه الدينى فقال فى تهنئته للورد اللنبى بدخول بيت المقــدس : **« انكم انتصرتم على المسلمين فى آخر حرب صليبية »** . ! واذن لم يكن ثمة بد من أن نغضب لهذه العواطف الدينية التى جرحتموها ، وان نثور لهذا الاستقلال الذى أبيتم الا تماديا فى الاعتداء عليه ، ثورة امتدت من الاسكندرية الى السودان فشققتم بدباباتكم ومدافعكم مجارى الدماء التى أرقتموها ، والتى ستبقى وصمة الدهر فى جبين انجلترا ، وستظل ذكراها شعلة تتنقل بين جوانح المصريين من جيل الى جيل ..

أيها الوزير الشاب :

اعترفت انجلترا رسميا بأنه ليس لها أى حق فى أن تعتبر نفسها دولة ممتازة فى مصر ، عندما وقعت معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، والتى تنص على أن فرنســا وايطاليــا والنمســا والمجــر واسبانيا والروسيا وهولندا وتركيا وانجلترا نفسها تعترف بحيدة قناة السويس كممر مائى عالمى ، ولا تزال له هــذه الصفة ، فاعلموا أن مصر هى الدولة الوحيدة التى لها حق حماية مياهها ، وهنا هو حكم القانون وحكم الطبيعة والجغرافيا ، فليس لكم البتة ان تستبقوا فى بلادنا جنديا من جنودكم(١) .

وفى هذه الايام العصيبة ، بعد ان أثبتت مصر ، سليلة الفراعنة والعرب أنها قطعت فى الرقى خطوات لم تقطعهــا أمم تامة السيادة والاستقلال ، تريدون أن تقتلوا مصر ، التى تبهر العالم بمدنيتها ، وكنتم قد ســخرتم قواكم وما ملكت ايديكم من وسائل لاضعافها فى مدى ستين عاما ، حتى تدخلتم فى سائر امورها فأفسدتموها ، ومع ذلك بقيت بلادنا حية ، ولن تموت ابدا ..

فى هذه الايام ، وقد شعرتم بقرب قيام حرب عالمية (٢) ، تهدد كيان

---

(١) هذه هى القاعدة التى ايدتها علميا فى رسالتى التى نالت درجة الدكتــوراة فى القانون من جامعة باريس .

(٢) كتبت هذه المــذكرة فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ ، وقامت الحــرب فى سبتمبر سنة ١٩٣٩

امبراطوريتكم ، تتقدمون الينا ، طالبين صداقتنا ، متآزرين مع جماعة من الذين لا يزيدونكم امام فيض الوطنية المتدفق ، الاوبالا ، تتقدمون بمطالب فيها القضاء على أمة خلقها الله للمجد والحياة ، فلا يسعنا ، الا أن نعلن احتجاجنا على أى تفاهم أو اتفاق معكم ، قبل أن يغادر بلادنا آخر جندى من جنودكم ..

وقد أثبتنا لكم فى هذه المذكرة ، ان الاتفاق ليس من حقكم ، ولا من حق الفئة التى تفاوضكم ، وأنه لامعنى للتفاهم معكم بشأن استقلال مصر وهو قائم من تلقاء نفسه بقوة القانون الدولى ، مؤيد بحق الشعب المصرى فى تقرير مصيره بنفسه ..

أيها الوزير الشاب :

اننا كما قال أستاذنا مصطفى كامل ، قد وجهنا قلوبنا ونفوسنا وأرواحنا الى أشرف غاية اتجهت اليها الانسانية فى ماضى الايام وحاضرها وأعلى مطلب ترمى اليه فى مستقبلها ، وان حقنا الذى لا نتنازل عن شىء منه ، هو الاستقلال التام لمصر والسودان ، الذى لاينفصل عنها وملحقاتها التى ترتكز عليها ، استقلالا غير مشوب بشائبة ما ، فاذا أردتم الاتفاق معنا ، فاختاروا الحل الذى لا تختارون غيره لو كنتم مكاننا .. !

اسحبوا عساكركم من وادى النيل ، وعندئذ ، تفسحون لنا المجال فنستجمع قوانا ، ونؤدى للانسانية رسالتنا ، ونحمى طريق الشرق المجيد . وعند ذلك تخدمون بلادكم أصدق خدمة ، وتنقذونها من بركان غضب يغلى فى صدورنا ، ولقد ينفجر عاجلا أو آجلا ، فيزلزل اركانكم ، والاستعمار ليس الا قلعة اقيمت فوق أرض ملغمة بثورة المظلوم ..

ان أردتم أن تتركوا لاولادكم تركة مثقلة بالديون فثابروا على خطتكم وان أردتم اسعادهم فاعلموا ان ذلك لا يكون الا بجلائكم عن أرض مصر حتى لا تطاردكم لعنة الله والناس ..

أيها الوزير الشاب :

نخشى أن تكونوا قد وقعتم الآن ، فيما وقع فيه المفرطون المصريون ، من خطأ التقدير وظننتم أن أى اتفاق ، يبقى لكم فى مصر ، احتلالا ، أو شبه احتلال ، أو حماية أو شبه حماية ، أو أى أثر من آثار التسلط سينال قبول امتنا ، وسينتهى بها الى الخضوع والاذعان ؟ ! ..

كلا .. كلا .. ! ! فان النضحية التى يقضى بها شرفنا الوطنى ، وما فطرنا عليه من صدق العزيمة ، يحتمان علينا ان يكون آخر ما نخاطبكم به هو أن تعلموا أن المصريين لن يقبلوا ما تظنون انهم يقبلوه ، وثقوا أنه اذا

كانت متاعبكم في وادي النيل منذ أن احتللتموه الى الآن قاسية ، فستكون أشد مرارة في اليوم الذي يشعر فيه المصريون ، أنهم تقيدوا خلسة باتفاق ما — نحن قوم لانفاوض ، ولا نقبل أن نوضع في قفص من حديد ، وثقوا أن الشعب المصري لن يتقيد بأية معاهدة أو اتفاقية ، وسـيكون جوابه عليكم أن تماديتم في العبث ، ما أجاب به كل شعب قام ضد ظلم شائن(١) فلعلكم بعد هذا تتدبرون الموقف وتذعنون لصيحة الحق ..

كتبت بنادي الحزب الوطني بالقاهرة في الساعة ١١ والدقيقة ٤٥ من يوم الاربعاء ٢٦ ذي القعـدة سـنة ١٣٥٤ هـ الموافـق ١٩ فبـراير سنة ١٩٣٦ .

بقلم

مصطفى الحفناوي

سكرتير عام الشبان الوطنيين

---

(١) بعد خمسة عشر عاما تحلل الشعب من المعاهدة في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وأجاب على عبث الانجليز بمعركة القناة ، والمستر انتوني ايدن هو بعينه وزير خارجية انجلترا

تنبيـــه

هذا هوالجزء الثانى من الرسالة التىوضعناها بالفرنسية بعنوان :

Les Prolémes Contemporains Posés Par le Canal De Suez

وقد نوقشت هذه الرسالة بكلية الحقوق بجامعة باريس فى يوم الثلاثاء ٥ يونيو سـنة ١٩٥١ ، وقررت اللجنة منح صاحبها درجة الدكتوراه فى القانون بتقدير « جيد جدا » ، مع التهنئة ..

وقد عالجنـا فى النسخة العربية تطورات النزاع المصرى البريطانى الاخير ، التى جدت بعد طبع النسخة الفرنسية .

مقدمة

عالجت فى هذا الكتاب موضوع النزاع بين مصر وبريطانيا كمسألة من مسائل القانون الدولى العام ، وهو ذلك الفرع من القانون الذى يعنى بتنظيم علاقات أعضاء الجماعة الدولية بعضهم ببعض ، ويهدف فيما يهدف اليه لحل المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية ..

وقسمت البحث الى رؤوس مسائل تتألف منها حلقات هذه القضية الكبرى ، فبدأت بالكشف عن جذور الاحتلال البريطانى الذى وقع فى سنة ١٨٨٢ ، وهى جذور غرستها يد الاستعمار الذى أطل على العالم من قناة السويس ، بمجرد ان فتحت للملاحة العالمية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

ومتى تبين أن احتلال انجلترا لمصر كان نتيجة للخطط الاستعمارية التى دبرها الغرب ضد الشرق فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، عرفنا أساس قضيتنا ، والمحور الذى دار حوله النزاع من جانب انجلترا ، وانهارت الحجج التى تذرعت بها هذه الدولة أمام العالم المتمدن لتستر عورتها ولتجعل عدوانها ضد مصر ، من قبيل الاعمال المباحة ..

هذا الجزء من دراستنا كاف فى اظهار أسباب النزاع الحقيقية ، والتى لابد من معرفتها حتى يمكننا ان نقطع بلغة القانون ، بأن وجود انجلترا فى مصر ، وفى أى جزء من أرض وادى النيل ، عمل عدوانى يستتبع معاقبة المعتدى ، والزامه بتعويض المعتدى عليه ، وفى استمراره تهديد للسلام العام .

***

وننتقل بعد ذلك لعرض أهم حوادث النزاع بدءا بضرب مدينة الاسكندرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وخرق حيدة القناة بعد ذلك مباشرة وامتهان المبادىء الدولية لتشييد صرح الاحتلال البغيض ، وقد ناقشنا مزاعم الانجليز ، وبينا موقف الجماعة الدولية من العدوان ، فظهر أن انجلترا كانت قد تآمرت مع آخرين ، وان بعض الدول انساقت وراء المصالح الشخصية فضحت بالعدالة وخرجت على مقتضيات الاخلاق الدولية .

واستعرضنا بعد هذا موقف مصر من الاحتلال ، وهو يتلخص فى المراحل الآتية :

اولا ـ مرحلة المقاومة السلبية استعدادا لمقاومة ايجابيـــة ، اذا أمكن تعبئة الجهود . وكان الامر سجالا بين الوطنيين بزعامة المغفور له مصطفى كامل باشا وخلفائه ، وبين المحتلين بقيادة المعتمد البريطانى واعوانه من دخلاء ووطنيين مستضعفين وهذا الفريق كان يتــذرع بالقوة المـاثلة فى الاحتلال فيقيد الحريات ويعتدى على البلاد بشتى الصور ويفسد الادارة والمالية والتعليم والاخلاق .

واستمرت المعركة حتى انتهت بانفجار الثورة فى سنة ١٩١٩ ، وقد بينا مقدمات هذه الثــورة وأهم حوادثها ونتائجها بالنسبة لمركز مصر فى الداخل والخارج .

ثانيا ـ مرحلة العلاقات الودية على ايدى الاحزاب المختلفة التى جربت سياسة المفــاوضات ، وتلك الاحزاب كلهــا كانت تدور فى فلك واحد ، وتعالج القضية بأسلوب واحد ، وكانت القوى التى يحاور بعضها بعضا هى الانجليز والقصر والاحزاب .

وقد انتهت هذه المرحلة بخيبة أمل شديدة من وجهة النظر المصرية ، اذ أنها ختمت بمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ . ولقد ناقشنا هــذه المعاهدة فى عموميــاتها وجزئها الخاص بقنــاة السويس ، وبينا قيمتها القانونية .

ثالثا ـ مرحلة تطبيق معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقدكشفت عن الاخطاء السياسية وبينت عيوب هذه المعاهدة بشكل واضح . وهذه المرحلة تنتهى بانتهــاء الحرب العالمية الثــانية وشروع مصر الرسمية فى التخــلص من قيود تلك المعــاهدة بدءا بمفاوضات صــدقى ـ بيفن فى سنة ١٩٤٦ .

رابعا ـ مرحلة الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذه المرحلة كانت لهــا مقدمات ونتــائج . أما مقدماتها فترجع لظهور تشــكيلات جديدة تعالج القضية المصرية من زاوية غير الزاوية التى تنظر منها الاحزاب القديمة ، وبتأثيرها خرجت مصر بقضيتها من الدائرة المرنة، الى دائرة أقــرب الى الجد ، فعرضتها على مجلس الامن فى ســنة ١٩٤٧ ، وقد تخاذل هــذا المجلس وأحنت العدالة الدولية رأسها أمام التيارات السياسية والمـآرب الخاصة ، وكان هذا الموقف عاملا آخر من العوامل التى قوت عزم مصر ودفعتهــا حتى وصلت بقضــيتها الى مرحلتهــا الحاسمة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ .

واما التطــورات التى ترتبت على الغــاء معاهدة سنة ١٩٣٦ فيمكن تلخيصها فيما يأتى :

(أ) معركة قناة السويس التى انتهت فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

(ب) تآمر العناصر الرجعية ضد مصر ومطالبها بدءا بتدبير حرق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ .

(ج) سقوط المتآمرين ، ووضع الامور فى نصابها بخلع الملك فاروق بيد الجيش المصرى وبارادة الشعب المصرى فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ .

***

وقد حرصنا فى شرح كل مرحلة من المراحل المتقدمة على بيان أهم الحوادث الدولية المرتبطة بسير تلك المراحل ، وبيان موقف الدول من مسألة مصر وأحكام القانون الدولى العام .

وهناك مسائل دولية تفرعت عن هذا المركز الاستثنائى الذى فرضته انجلترا على مصر وقناة السويس بقواتها المسلحة ، وفى مقدمتها ذلك الحصار الاستراتيجى المضروب حول قناة السويس باحتلال انجلترا للسودان جنوبا وقبرص شمالا ، وبعض بلاد الشرق الاوسط ووجود محميات لها فى البحر الابيض شرقا ، وكذا بوجود استعمار فرنسى فى شمال افريقيا ، ونفوذ غربى عسكرى ومدنى فى ليبيا ، وكذا بوجود ذلك الاقيط الدولى المسمى باسرائيل فى شمال شرق قناة السويس ..

وقد بحثنا هذه المشكلة من حيث تأثيرها على قناة السويس وعلى الامن الدولى ..

وانتهينا من هذه الدراسة بحل للنزاع يتلخص فى وضع نظام حياد دائم للدولة المصرية التى تنتظم مصر والسودان ، بشرط ان يكون حيادا مسلحا تحميه قوات مصر البرية والبحرية والجوية دون ان تشاركها فى ذلك قوات دول اخرى ، وبشرط ان تتعهد الجماعة الدولية فى معاهدة مكملة ومعدلة لمعاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، باحترام هذا الحياد وعدم المساس به ..

وقد وضعنا فى نهاية البحث مشروع معاهدة لهذا الغرض ، والحقنا بالمشروع مذكرته التفسيرية ..

ونحن نرى أن هذا الحياد سيكفل سلامة الملاحة فى قناة السويس ، ويقضى على المشكلة التى خلقتها بريطانيا ويمنع وقوع مثلها فى المستقبل ويكفل التوازن بين الدول ، ويصبح دعامة قوية لامن الدول جميعا .

وعلى الدول الكبيرة ان تفهم أن زمن الاستعمار قد انتهى ، وان كل محاولة لاعادته الى الحياة مقضى عليها بالفشل ، وعليها أن تبرهن على حسن نيتها وتقلع عن مآربها الخبيثة لان موكب الحرية يسير مسرعا ،

منذ ان انتقل مركز الجـاذبية من الغرب الى الشرق ، وهى اذا لم تلتزم حدود العدالة الدولية وتضحى بأنانيتها حتى تحل قضايا الشرق الحلول السليمة : ستجد نفسها ـ يوما من الايام ، غير بعيد ـ أمام الامر الواقع ولن تسعفها الاسلحة الذرية ، لانها ليســت هى التى تحـكم ، بل المولى سبحانه وتعالى هو أحكم الحاكمين ..

الباب الأول
أسباب النزاع ومقدماته

شرحنا فى الجزء الاول من هذا الكتاب موقف الحكومة البريطانيــة من مشروع قناة السويس ، وقد اشتبكت فى معركة دبلوماسية مع فرنســا لتمنع تنفيذ هذا المشروع ، حتى تدفع عن نفسها خطر منافسة فرنسا لها فىأقصر وأهم الطرقالموصلة الىالشرق . وقد جاهر اللورد بالمرستون الذى حمل لواء محاربة المشروع بقــوله : انه اذا قدر للقنــاة ان تشق ، فستضطر انجلترا لاحتلال مصر .

ولمــا أتيح لدى لسبس ، ان يتغلب على العقبات التى أقامتها انجلترا ضد المشروع ، بفضل معاضدة امبراطور فرنسا وحكومتهــا وحكومات أوروبا الاخرى ، وكذا البابا « بيوس التاسع » انتهزت انجلترا فرصــة مناواة الخديو اسماعيل لشركة قناة السويس ، وتدخلت فجأة فى صالح المشروع فى سنة ١٨٦٥ ، وتعهدت لفرنسا بالحصول على موافقة البــاب العالى على امتياز حفر القناة ، وكذلك وضعت انجلترا اصبعها فى تحديد الاراضى التىتخصص لاعمال الحفر . والتى كانت موضوع تحكيم نابليون الثالث فى سنة ١٨٦٤ ، ولم تكف منذ ذلك الحين عن التدخل ، بــكل ما أوتيت من خبث وسعة حيلة ، فى شئون القناة ، حتى لقد نابسفيرهافى القسطنطينية عن السلطان العثمانى فى حفلة افتتاح قنــاة السويس فى نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وقد ظل شبح فرنسا ــ يهددها فى قناة السويس فلم تعدم وسيلة للخلاص من منافسة فرنسا بايقاظ الفتنة بين فرنسا وبروسيا ، حتى قامت بينهمــا حرب سنة ١٨٧٠ ، التى وقفت فيهــا انجلترا موقف الحيــاد المشوب بتأييد بســمارك ومناصرته ، وباندحار فرنسا فى تلك الحرب استطاعت حكومة انجلترا انتجعل فرنسا تستظل فى سياستها الخارجيــة بنفوذ وزارة الخارجيــة البريطانيــة ، وسارت فرنسا ، فى أغلب الاوقات ، فى فلك انجلترا منذ ذلك التاريخ حتى الآن .

وبفضل هذا النفوذ الادبى الذى بسطته انجلترا على فرنسا ، استطاع « دزرائيلى » فىسنة ١٨٧٥ ان يلعب لعبته الكبرى فيشترى اسهم مصر فى شركة قنــاة السويس بثمن بخس ، تحت سمع وبصر فرنســا ، بل استطاع أن يمنع رجال المــال الفرنسيين من منافســته فى شراء تلك الاسهم .. !

واستعانت انجلترا بالمرابين الفرنسيين فى استغلال سوء الحالة المالية فى مصر ، والتدخل السريع فى شئونها ، جاعلة من فرنسا والدول الاخرى « مخالب القط » حتى تمخضت الجهود عن ضرب الاسكندرية بمدافع الإسطول البريطانى فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، واحتلال مصر بعد ذلك من ناحية قناة السويس بمؤازرة فرنسا ومعاونة فرديناند دى لسبس.

أما لماذا دبرت انجلترا خططها ، وقامت باعتدائها الشنيع ، فلأنها ارادت أن تسيطر سيطرة تامة على قناة السويس ، فى وقت اشتدت الروح الاستعمارية فى أوروبا للبحث عن أسواق يباع فيها الفائض من أنتاج المصانع ، ولكى تستطيع الدول التى تصنعت ان تحصل على الخامات والمواد الغذائية من المستعمرات بلا كبير عناء . فاحتلال انجلترا لمصر ، كان وليد الاستعمار الرأسمالى الذى ظهر فى الثلث الاخير من القرن الماضى ، ورأت فيه انجلترا ضرورة لتحافظ على امبراطوريتها فى الهند وتوسع رقعة الامبراطورية البريطانية فى آسيا وافريقيا . اما القول انها احتلت مصر استجابة لدعوة الخديو محمد توفيق ، لتنقذ عرشه من الثورة العرابية ، أو أنها أرادت أن تحافظ على أموال الاجانب وارواحهم فى مصر ، بسبب اختلال حالة الامن ، فتلك الادعاءات وما اليها ، كانت تجوز على عقلية القرن الماضى ، ولكنها لا تستساغ فى النصف الثانى من القرن العشرين ..

ونحن فى هذا الباب نكشف عن أسباب الاحتلال الحقيقية ، ونفند المزاعم التى تذرعت بها انجلترا ، ونبين مقدمات الاحتلال التى تدل على ان انجلترا ، كانت تنفذ خطة موضوعة من قبل ، وقد نجحت خطتها وحققت أطماعها الاستعمارية على حساب العدالة الدولية ، وضد مصلحة الشعوب المتمدنة التى تنتفع بالملاحة فى قناة السويس .

الاستعمار الأوروبى
فى أواخر القرن التاسع عشر

التطور الاقتصادى – سياسة بنيامين دزرائيلى – المسالةالشرقية – الحرب بين تركيا وروسيا فى سنة ١٨٧٧ – مؤتر برلين سنة ١٨٧٨ – التوسع الاستعمارى – خلاصة

ذكرنا ان انجلترا صممت على احتلال مصر بسبب قناة السويس التى افتتحت للملاحة العالمية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

وقد صادف افتتاح القناة بلوغ الثورة الصناعية فى أوروبا حدالذروة بعد استخدام الآلات فى الصناعة بدل الايدى منذ ان اكتشف البخار . وكانت الدول الصناعية قد احاطت نفسها بسياج من الحماية الجمركية لتحد من نشاط منافسيها فى أسواقها المحلية ، وترتب على ذلك كساد فى الانتاج الصناعى لصعوبة تصريف ما يفيض عن الاستهلاك المحلى ، ففكرت الدبلوماسية الاوروبية فى البحث عن مستعمرات جديدة فى آسيا وافريقيا لتفريج تلك الازمة ..

وفى هذا المضمار كانت بريطانيا قد سبقت غيرها فى استخدام الآلات ولذلك امكنها فى سنة ١٨٧٠ أن تصهر نصف الناتج من الصلب فى العالم وثلاثة أضعاف ما انتجته اية دولة اخرى ، وبمثل هذه النسبة تفوقت فى المصنوعات القطنية ، وتجاوزت تجارتها الخارجية ضعف مابلغته التجارة الخارجية لاى بلد آخر . ولكن ظهرت فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر دول ، ردت انجلترا الى الوراء ، وفى مقدمتها ألمانيا والولايات المتحدة وهذا بيان مقتبس من الاحصاءات الرسمية :

انتاج الصلب (الوحدة ألف طن)

	سنة ١٨٧٠	سنة ١٨٩٦	سنة ١٨٩٧	سنة ١٩٠٣
المملكة المتحدة	٥ر٩٦٠	٨ر٦٦٠	٨ر٧٩٦	٨ر٩٣٥
الولايات المتحدة الامريكية	١ر٦٧٠	٨ر٦٢٣	٩ر٦٥٣	١٨ر٠٠٩
ألمانيا	١ر٣٩٠	٦ر٢٦٠	٦ر٧٦٠	٩ر٨٦٩

وهذا جدول يبين زيادة نسبة الانتاج
فى الصناعات القطنية

	سنة ١٨٧٠/٨٠	سنة ١٨٨٠/٩٠	سنة ١٨٩٠/١٩٠٠
بريطانيا	١٩ ٪	١٨ ٪	٣ ٪
الولايات المتحدة	٩٠ ٪	٤٢ ٪	٥٠ ٪
القـارة الاروبية	٣٣ ٪	٥٣ ٪	٢٥ ٪

وعلى نفس الوتيرة تقريبا ، كانت حالة التجارة الخارجية ، فمن سنة ١٩٠٠ ، تضاعفت صادرات الولايات المتحـدة اربع مرات ،وتضـاعفت صادرات المـانيا مرتين ، فى حين ان صادرات انجلترا لم ترتفع الا بنسبة ٤٥ ٪ وكان رجال الصناعة فى امريكا يحققون ارباحا طائلة ، وعلى عكس ذلك شعر زملاؤهم فى انجلترا بضيق بسبب هبوط نسـبة الريح وبوار ما كانت تخرجه المصـانع . ولذلك اشتدت نغمة المطالبـة بالبحث عن مستعمرات وتداولتها أقلام الساسة والكتاب الانجليز ونوه فى هذا المقام بالكتاب الذى وضعه سير « فردريك لوجارد » F. Lugard بعنوان : The rise of our african Empire فى سنة ١٨٩٣ ، وقد ظهر هذا الكتاب معبرا عن تعطش الانجليز للاستعمار ابتغاء احتكار الاسواق فى المستعمرات .

وكان للمستعمرين علاوة على الاسواق بغية أخرى ، فمصانعهم كانت محتاجة الى الخامات ، ولهذا حرصت انجلترا ، بمجرد ان أمتدت أصابعها فتدخلت فى شـئون مصر ، على جعل الاراضى المصرية مزرعة قطنيـة ، تستغل لحساب لانكشير . ولبيان ذلك بلغة الارقام نرجع للاحصـاءات الرسمية فنجد ان محصول القطن المصرى كان فى سنة ١٨٥٠ ثلاثة وثمانين ألف بالة ، وتضاعف هذا الرقم خمس مرات فى سنة ١٨٦٥ ثم تضـاعف تسع مرات فى سنة ١٨٩٠ وراحت مصر تزرع لبريطانيـا القطن الجيد ، طويل التيلة ، وما يقال عن القطن يصـدق بالنسبة لحاصـلات الجهات الاخرى التى استعمرتها انجترا من اجل المطاط والبن والكاكاو والشـاى والسكر وجوز الهند . وكذلك استعمرت فرنسا بلاد أفريقيا الشمالية طلبا للفوسفات والزيوت ونحوها ..

ومشت الرأسماليـة المصرفية بدورها فى هـذا الموكب للحصول على فوائد ربوية وأرباح جنونية ، وكانت حملات المـرابين الاجانب طـلائع للاحتلال فى مصر وتونس وغيرهما ، واستطاعت هذه الطلائع ان تتدخل فى شئون تلك البلاد تدخلا مهد الارض للفرق المسلحة التى استولت عليها

بلا كبير عناء(١) ..

اجتاحت تلك الرأسمالية بلادا كانت آمنة مطمئنة ، فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، لان اوروبا قد اعتنقت مذهبا من مذاهب التعصب الجنسى البغيض ، اذ صور لها كتابها ومفكروها ان الوطنية الاوروبية ، فى اسمى درجاتها ، معناها تمكين الشعوب الاوروبية من حكم الاجناس الملونة واستعمار اراضيها ، وزعيم هذا المذهب هو الاقتصادى الالمانى « فردريك لست » F. List وقد شرح مذهبه ، ودافع عنه فى مؤلفه عن الاقتصاد السياسى الوطنى ، الذى نشره فى سنة ١٨٤١ وعنوانه : Das nationale Der Politschen okonomie

وهذا الكتاب اعتبر الاستعمار من قبيل الاعمال المباحة التى تهدف لخدمة الاقتصاد الوطنى ..

***

وكانت بريطانيا مستعدة لاعتناق هذا المذهب الذى يخدم سياستها التى درجت عليها منذ انتشار قراصنتها فى البحار ، فى العصور الوسطى ولذلك استطاع الوزير اليهودى « بنيامين دزرائيلى » ان يصعد الى قمة السياسة فى بريطانيا ، لانه تغنى بامبراطورية بريطانية واسعة فى آسيا ، والهب خيال الشعب البريطانى ومناه بواسع الآمال ، وله خطبة مشهورة القاها بقصر « كريستال » فى ٢٤ يونيو سنة ١٨٧٢ ، وقال فيها ان برنامج حزب المحافظين قائم على ثلاثة اركان أهمها الاستعمار (٢)

وقد سبق دزرائيلى فى بث تلك الدعاية فى انجلترا آخرون ، نذكر منهم « سير تشارلز دلك » Ch. Dilke وقد وضع كتابا ضخما يتألف من مجلدين بعنوان Greater Britain وظهر هذا الكتاب فى سنة ١٨٦٦ – ١٨٦٧ ، وقد اقبل الانجليز على قراءته واقتنائه بصورة ملفتة للنظر ، وقام مؤرخ استعمارى اسمه « بورى » Bury فى سنة ١٨٦٨ ، بتأسيس المعهد المسمى The Royal Colonial institute (٣) ويجب أن يضاف الى تلك القائمة أسم « السير چورچ جراى » واسم « چون سيلى » J. Sealey الاستاذ بجامعة كمبردج واسم فرود

---

(١)

Parker Thomas Moon, Imperialism and world politics, New York 1947, P 30

(٢) المعهد الملكى الاستعمارى .

وكانت له فى سنتى ١٨٧٠ و ١٨٧١ مقالات مشهورة نشرتها مجلة : Fraser's Magazine ، وساعد كل هؤلاء على ترويج دعوتهم ، أصحاب مغازل القطن ورجال المصارف من امثال « روتشلد »

ولكن تلك الحركة لم تبلغ ذروتها وتبدأ خطواتها العملية الا على يد « دزرائيلى » بعد ان اكتسح جلادستون فى أنتخابات سنة ١٨٧٤ فاشتد تحرش بريطانيا بالشعوب التى طمعت فيها طوال مدة حكمه التى استمرت ست سنوات ، وقد بدأ دزرائيلى بضم جزائر فيجى Figi فى جنوب الباسفيك فى اكتوبر سنة ١٨٧٤ ، وفى سنة ١٨٧٥ قام بلعبته المشهورة اذ اشترى بطريقة شيطانية وبمعونة بيت روتشلد أسهم مصر فى شركة قناة السويس بمبلغ اربعة ملايين جنيه ونسبتها اربعة واربعين فى المائة من مجموع أسهم الشركة(١) وفى سنة ١٨٧٦ نجح دزرائيلى فى تتويج الملكة فكتوريا امبراطورة على الهند ، فانتزع اللقب الذى كان يطلق على حكامها المسلمين(٢) ، وقال مخاطبا الشعب البريطانى ما نصه :

You have a new world, new influences at work, new and unknown objects and dangers with which to cope.

The Queen of England has become the Sovereign of the most powerful of Oriental States.

وفى نفس السنة فرض حماية انجلترا على بلوخستان ثم ضم الترنسفال الى أملاك التاج ، ولما قامت الحرب بين تركيا وروسيا فى سنة ١٨٧٧ لعب دورا خطيرا مكنه من ان يقتنص قبرص وهى الهدية التى حملها معه حينما عاد من مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وحينما قامت تلك الحرب كانت مدينة لندن تردد هذه الانشودة :

« نحن لا نريد أن نحارب ، واذا حاربنا فمن أجل الاستعمار ... عندنا السفن وعندنا الرجال وكذا لدينا الاصفر الرنان » .

***

بدأت مشكلات الشرق الاوسط بعد ظهور قناة السويس مباشرة ، اذ استقر عزم المهيمنين على سياسة اوروبا على القضاء قضاء تاما على الدولة العثمانية التى كانوا يسمونها بالرجل المريض ، وان تأخذ كل واحدة من دول اوروبا الكبيرة نصيبا من الميراث ، فادعوا فى سنة ١٨٧٥ ان الرعايا المسيحيين المقيمين فى البوسنة يلقون عسفا من الحكم التركى الاقطاعى ،

---

(١) اوردنا تفاصيل هذه المأساة فى الجزء الاول من هذا الكتاب ص ٤٠٢ وما بعدها — مطبعة مصر سنة ١٩٥٢

(٢) كتاب Buckle عن حياة دزرائيلى ص ٤٦٢

وبذروا بذور الفتنة فى بلاد الصرب وراحت الدسائس ضد تركيا تعمل على نطاق واسع ..

وفى ربيع سنة ١٨٧٥ قام الامبراطور « فرانسوا جوزيف » برحلة الى « دالماسيا » وهنالك استقبل رجال الكنيسة الكاثوليك الذين قاموا بمظاهرة كبيرة وهتفوا باسم الامبراطور حامى المسيحية ضد المسلمين واشتد تآمر السياسة الاوروبية التى تدخلت فى شئون البلقان بدعوى السعى الى تحرير رومانيا وغيرها ، من نير دولة الخلافة الاسلامية .. وفكروا وقتئذ ،فى خلق ما كانوا يسمونه « صربيا الكبرى » وفى ٣١ يناير سنة ١٨٧٦ قدم ممثلو الدول الموقعة على معاهدة باريس المبرمة فى سنة ١٨٥٦ مذكرة الى الباب العالى تتضمن مقترحات خاصة بأملاك الدولة العثمانية فى البلقان ، وما ينبغى أن ينفذ من اصلاحات تكفل طمأنينة الرعايا المسيحيين . وعلى الرغم من ان الباب العالى قد أحنى الرأس أمام هذا التدخل ، ووعد بتنفيذ ما طلب فى تلك المذكرة من اصلاحات ، فقد اشتد الضغط عليه واتهم بالرجعية ، وقد كان يتزعم هذه الحركة قيصر روسيا واباطرة ألمانيا والنمسا والمجر ، ولكن انجلترا تصدت لتلك المناورات بلسان وزيرها دزرائيلى الذى أعلن ان حكومة انجلترا لا تسمح بهذا التدخل فى شئون تركيا لانه يفتح الباب لروسيا فتتسرب الى المضايق التركية ويصبح لها نفوذ فى بلاد البلقان . وكانت البلقان وقتئذ أشبه بمخزن للبارود أعدته المناورات والدسائس الاوروبية لنسف القسطنطينية . وفى ذلك الوقت بالذات كان دزرائيلى معنيا أكبر العناية ببسط نفوذ انجلترا على مداخل آسيا ومن أجل ذلك غزا « بلوخستان » وافغانستان واشترى أسهم مصر فى قناة السويس ، وأعد العدة للسيطرة على القناة سيطرة تامة . فلم تكن السياسة الاوروبية التى رسمت لطرد تركيا من البلقان بدعوة حماية المسيحيين لتوافق برنامجه ، الذى كان يهدف مقدما لاتقاء منافسة الدول الكبيرة لبريطانيا فى الطرق الموصلة الى الشرق ..

وكانت انجلترا منذ ان انتصف القرن التاسع عشر تعتقد ان روسيا القيصرية تعمل جاهدة لايجاد منافذ توصلها الى الهند ، ولهذا حاولت مع عدم الاخلال بمصالحها ، ان تبقى على الدولة العثمانية لتجعل منها سدا يفصل بين اوروبا وبين الهند ، بشرط أن تكون لانجلترا اليد العليا على سياسة الدوله العثمانية . وان هذا الاتجاه يستفاد صراحة مما نشر عن المسألة الشرقية فى الكتب الزرقاء التى أصدرتها حينئذ وزارة الخارجية البريطانية ، كما يستفاد من المناقشات التى كانت تدور فى مجلس العموم ..

وفى الحقيقة ، كان يتنـازع الشرق الاوسط ، تسابق بين بريطانيـا وروسيا القيصرية ، وكانت كل واحدة تحاول أن تنتزع لنفسها مفاتيح البحر الاسود .

وفى هذا التيار العاصف ، والفتنة موقدة فى بلاد الصرب حيث قامت ثورة ارادت تركيا ان تقمعهـا بكل ما اوتيت من قوة ، ارتقى عـرش آل عثمان السلطان عبدالحميد الثانى فى ٣١ اغسطس سنة١٨٧٦ ، فتدخلت دول اوروبا المعنية بمسألة البلقان بأيعاز من روسيا طالبة من الباب العالى ان يعقد الهدنة فورا مع الصرب ، واجابت تركيـا فى ١٠ اكتوبر من تلك السنة مبدية استعدادها لعقد الهدنة ، بل ولضمانها لمدة خمسة او ستة أشهر ، وكان معنى ذلك محاولة كسب الوقت ، فأوعز الروس للثوار من الصرب برفض هذه الهدنة الطويلة الاجل ، ولما فعلوا اجتاحتهم تركيا ، التى وقفت انجلترا من ورائها ، تشد أزرها ، فبعث قيصر روسيا انذارا الى الباب العالى فى ٣١ اكتوبر ، طالبا فيه عقد هدنة فورا على أن تـكون مدتها اربعة أو ستة أسابيع ، وطلب القيصر ان يصـله الرد فى ثمـان واربعين ساعة ، وفى الوقت نفسه عبأت روسيا قواتها تعبئة جزئية وأعدت عشرين فرقة ولم يسع تركيا الاقبول الانذار ، لتفادى الحرب مع روسيا

وقد رات الدبلوماسية الروسية وقتئـذ أن تسوى المسألة فى مؤتمر .. وعقد المؤتمر فعلا فى القسطنطينية فى ١١ ديسمبر سـنة ١٨٧٦ ، وكان مؤتمرا صاخبا حاولت فيه روسيا ان تشدد الخناق على تركيا ، وسعى مندوب بريطانيا « سالسبورى » لمقاومة هذا الضغط الواقع على تركيا بكل ما اوتى من قوة ، وقد تقدمت مقترحات عدة للباب العالى فرفضها وفى ١٥ يناير سنة ١٨٧٧ ابرمت اتفاقية سرية تعهدت فيها حكومتا النمسا والمجر بالوقوف على الحياد اذا ما قامت الحـرب بين روسـيا وتركيا ، وذلك فى مقابل السماح للنمسا والمجر باحتـلال البوسـنة والهرسك ، عند قيام الحرب ، كما تعهدت النمسـا والمجر بألا تمد أعمالها الحربيـة الى رومانيا والصرب وبلغـاريا ، وانما تشترك النمسـا والمجر بقواتهما الحربية مع روسيا فى بلاد الصرب و « مونتنجرو » واقتسمت الدولتان الموقعتان على تلك المعاهدة السرية ممتلكات تركيا فى البلقان فى اتفـاق ألحق بالمعاهدة المذكورة(١) . وفى أثناء فشل مؤتمر القسطنطينية المشار اليه حاول « بسمارك » ان ينقل المسألة الشرقية الى الحدود بين ألمانيا

---

(١) هذه الاتفاقات نشرها Sorianov فى مجلة Slavonic Review – العدد الرابع – مارس سنة ١٩٢٦ . وكذلك وردت فى كتاب Seton-Watson « البوسفور والدردنيل » ص ٣١٠ – ٣١١

وفرنسا ، فادعى فى يناير سنة ١٨٧٧ ، ان فرنسا تستعد لمهاجمة المانيا وأوعز الى الصحف ان تنشر كلاما كهذا ، وطلب من انجلترا ان تعقد مع ألمانيا معاهدة دفاعية هجومية ضد فرنسا ، ولكن مجلس الوزراء البريطانى رفض هذا الطلب . والحقيقة أن « بسمارك » كان قد أحس بأن دزرائيلى ، على الرغم من تحديه لسياسة روسيا فى المضايق ، يسعى سرا للتفاهم مع روسيا ، فأراد بسمارك أن يقطع عليه هذا السبيل بمناورته الخاصةبالحدود الالمانية الفرنسية ، وطلب من انجلترا ان تبرم مع ألمانيا معاهدة دفاعية هجومية ، ولم تمنع مناورة بسمارك من استمرار المحادثات السرية بين اللورد « دربى » وزير الخارجية الانجليزية ، وبين سفير تركيا فىلندن وانتهت باتفاق الطرفين على صيغة بروتوكول ينصح الطرفانبه للباب العالى ان يقبل بعض ماكان قد رفضه مما عرض عليه أثناء مؤتمر القسطنطينية ، وبعد اعداد هذا البروتوكول اجتمع فى لندن ممثلو الدول التى كانت مجتمعة فى القسطنطينية ووقعوا البروتوكول فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٧ ، ولكن السلطان العثمانىرفضه فى ١٢ ابريل واعلن أن هذا البروتوكول يعد تدخلا فى شئون تركيا الداخلية وينافى شرف الدولة العثمانية ..

ولما رأى بسمارك ، ان مسعاه قد انقلب الىتقرب بين انجلترا وروسيا وأنه بسبب نفوذ انجلترا لدى الباب العالى ، قد ينتهى الامر بتسوية بين روسيا وتركيا على الرغم من البروتوكول الذى رفضته هذه الاخيرة ، بادر بسمارك فتعهد لروسيا بأنه فى حالة قيام حرب بينها وبين تركيا فانه يقرضها مليونى « روبيل » بواسطة أحد البنوك التى كان يهيمن عليها ، وفى الوقت نفسه جنح المستشار الالمانى لمهادنة فرنسا ، وبهذا التحول لم تعد أنجلترا بحاجة لمناورتها التىأرادتبهاالتقربمنالروسيا . فأصبحت الحرب بين روسيا وتركيا قاب قوسين او ادنى(١) .

ولما رفضت تركيا البروتوكول الذى وقع فى لندن ،بادرت روسيا بتعبئة سبع فرق جديدة وفى ٢٤ ابريل سنة ١٨٧٧ ، وقع القيصر قرار اعلان الحرب على تركيا ، وان تكن الاعمال الحربية لم تبدأ الا فى آخر يونيو من تلكالسنة. ورأى دزرائيلى أن يجيب علىاعلان الحرب باحتلال الدردنيل ، ولكن مجلس الوزراء البريطانى ، رفض مطاوعته على هذا التصرف . وفى الوقت نفسه كان وزير الخارجية البريطانية ، قد سلم

---

(١) كتاب « فلاديمير پوتيمكين » « تاريخ الدبلوماسية » ـ الجزء الثانى ص٤٤ ـ باريس سنة ١٩٤٦

الى السفير الروسى فى لندن ، فى ٦ مايو سنة ١٨٧٧ مذكرة ورد فيها ان انجلترا لا تسمح بأية حال ، بقيام الحصار الذى فرضته روسيا خارج قناة السويس ، كما انها ستقاوم أية محاولة تهدف لاحتلال مصر ولو لمدة الحرب ، ولن تسمح بأى مساس بالقسطنطينية أو تعرض للمضايق التركية من جانب روسيا .

وهذه أول مرة تدخلت انجلترا دوليا ، تدخلا سافرا ، فى موضوع قناة السويس ، لمحاولة بسط حمايتها عليها ، والعجيب انروسيا قبلت هذه المذكرة ، كما قبلت تركيا مذكرة بنفس المعنى ، وكان الواجب يقضى بسؤال انجلترا عن السند الذى تعتمد عليه فى الكلام عن مصر وقناة السويس . وانجلترا فى موقفها هذا قد ربطت المضايق التركية بقناة السويس ، وجعلت نفسها مسئولة عن حماية هذه الممرات المائية كما لو كانت صاحبة السيادة عليها ..

لقد كان جواب حكومة روسيا القيصرية على وزارة خارجية انجلترا أنها اعطت التوكيدات لانجلترا بعدم المساس بمصر أو قناة السويس ، وقالت عن القسطنطينية والمضايق التركية أنهما موضوع مشكلة أوروبية تتعهد بأن لا تنفرد باتخاذ اجراء بشأنها .. !

وأكثر من ذلك عرضت حكومة « بطرسبرج » على انجلترا ، شروط صلح تعده مع تركيا ، بشرط أن تقبل تلك الشروط قبل ان تخترق الجيوش الروسية بلاد البلقان ، ورفضت انجلترا الشروط المعروضة ، قائلة انها لا تقبل مبدأ الكلام فى أمر القسطنطينية والمضايق ، وكان المشروع الروسى قد أشار الى احتمال احتلال تك الاجزاء اذا استمرت العمليات الحربية ..

وسعت وزارة الخارجية البريطانية سرا فى تنظيم مقاومة مشتركة من جانب بريطانيا وحكومة النمسا والمجر ضد الزحف الروسى ، وعرضت أن تقوم انجلترا باحتلال المضايق بأسطولها وتهاجم النمسا والمجر مؤخرة الجيش الروسى ، وكانت انجلترا تعرف مقدما أنها بمنجاة من الخطر لخلو البحر الاسود وقتئذ من الوحدات البحرية الروسية ، ولكن النمسا ترددت ولم تقبل أن تغامر بتعبئة ضد قوات روسيا البرية ، فذكرت لانجلترا أنها مستعدة لمشاركتها سياسيا فيما تراه من خطط خاصة بمستقبل الشرق الاوسط ، أما الحرب فلا .. !

واستمرت الاعمال الحربية فى صيف سنة ١٨٧٧ ، حتى تهددت العاصمة التركية ، وتلقت وزارة الخارجية البريطانية فى ٢٧ يوليو من

تلك السنة تقريرا من سفيرها بالقسطنطينية « ليـــارد » ذكر فيه أن الروس قد وصـــلوا الى أبواب « أندرنيوبل » ففزعت حكومة انجلترا وبعث دزرائيلى يقترح على السلطان انيدعو الاسطول البريطانى للوقوف فى المضايق ، حتى تحتل أنجلترا تلك المضايق وتدعى أنها أنما فعلتذلك استجابة لطلب السلطان العثمانى ..

ولكن قبل عرض هذا الاقتراح على السلطان ، حدث تحول فىالميدان اذ استطاع القـائد عثمان باشا أن يضرب ميمنة الجيش الروسى ضربة شديدة ، وقطع مواصلاته ، فاطمأنت انجلترا الى أمتداد اجل الحرب ، وهذا ما كانت ترجوه .. الا أن الجيش الروسى استطاع ان يستولىعلى « بلقنـا » فى ١٠ ديســمبر ســنة ١٨٧٧ ، فتغـير الموقف وســاورت انجلترا المخاوف من جديد ، خصوصا وأن تركيا أبلغتهـا أنهـا ستكون مضطرة لالقاء السلاح اذا لم تسعفها انجلترا ، فبعثت هذه الاخـيرة فى ١٣ ديسمبر انذارا الى روسيا أبلغتها فيه أناحتلال القسطنطينية ، ولو مؤقتا ، سيضطر أنجلترا لاتخاذ أجراءات معينة . ولم تفصح عنهذه الاجراءات واكتفت باستئناف مساعيها لحث النمســا على الدخول فى الحرب ضد روسيا .. ولكن حكومة « بطرســبرج » ردت على الانذار البريطانى قائلة انها لاتستطيع ان تتعهد بعدم احتلالها للعاصمة التركية فقد تضطرها العمليات الحربية لذلك .. وفى ٢٤ ديسمبر طلبت تركيا رسميا من انجلترا ان تقوم بدور الوسيط ، وأجابت روسياعلىالوساطة قائلة انه اذا كان فى نية البـــاب العالى وقف رحى القتـــال فما عليه الا أن يطلب الهدنة رأسا من قيادة الجيش الروسى بشرط أن تقبلتركيا مقدما شروط الصلح التى ستفرض عليهـــا .. وأضافت روسيا أنها مستعدة لان تقبل عقـد مؤتمر اوروبى يضـع من شروط الصلح ما يعتبر ماسا بالمصالح الاوروبية ..

وفشلت انجلترا فى التوسط ، فطلبت تركيا الهدنة فى ٨ يناير ســنة ١٨٧٨ . وأثناء مناقشة شروط الصلح بين الطـرفين بدأ زحف الجيش الروسى نحو القسطنطينية . ففزعت أنجلترا أيما فزع حتى ظل مجلس وزرائها منعقدا بصفةمستمرة وبعثتالملكة فكتوريا بعدة رسائلتستحث نبها حكومتها على اعلان الحـرب على روســيا ، وقالت فى احـدى تلك الرسائل أنها كانت تتمنى لو تكون رجــلا فتحمـل السلاح وتتوجه الى الميدان لتقاتل الروس . وطلبت حكومة انجلترا من جديد الى النمســا أن تعبىء جيوشها ولكنها تخاذلت بحجة ان التعبئة تكلفها ما لا طاقة لها به واضطرت أنجلترا ، ومن عادتها ألا تقامر فى حرب بمفردها ، لانتتخذ

فى ٢٣ يناير قرارا يقضى بارسال اسطولها الى المضايق ، وظنت انها بهذا الاجراء تقوى عزيمة النمسا ، ولكن اللورد « دربى » وزير خارجية انجلترا ، استقال احتجاجا على هذا الاجراء فعدلت حكومة انجلترا قرارها واسترد الوزير استقالته ، وطلبت انجترا والنمسا ان تناقش شروط الصلح كلها فى مؤتمر دولى ، وأجابت روسيا انها مستعدة لان تترك لمؤتمر دولى وضع الشروط التى تمس مصالحة أوروبا كلها ، وكانت تعنى بذلك أن يتناول المؤتمر مسألة المضايق .. وكانت روسيا تعلم أن انجلترا أرادت أن تحتل المضايق لتأخذها لنفسها فيما بعد ، حتى أن دزرائيلى كان قد كتب فى ٦ اغسطس سنة ١٨٧٧ الى السفير البريطانى فى القسطنطينية قائلا : « انى اتمنى أن أرى أسطولنا يرابط فى مياه تركيا الداخلية وان يصبح مضيق غليوبولى فى قبضة يدنا كضمان مادى لنا(١) » . لذلك وتحت تأثير الهستريا الاستعمارية التى اشتدت فى انجلترا أراد دزرائيلى ان يغتنم الفرصة فأمر قائد الاسطول البريطانى «هورنبى» باحتلال المضايق ، ولما وصل الى الدردنيل تحتم الحصول على اذن السلطان بالدخول ، فخشى هذا الاخير مغبة العواقب التى تترتب على هذا الاحتلال ، وابى ان يعطى تصريحه فعاد الاسطول بخفى حنين ولكن صدرت اليه الاوامر مرة أخرى فى ١٢ فبراير بدخول المضايق دون انتظار اذن من السلطان فدخل الدردنيل فى ١٥ فبراير ، وألقى رواسيه عند جزر الامراء ، ولكنه انسحب بعدئذ بالحاح شديد من لدن السلطان واكتفت انجترا بانذار روسيا بالحرب اذا هى احتلت القسطنطينية ، وبعثت فينا من ناحيتها بتهديد بقطع العلاقات السياسية مع روسيا فى حالة وقوع هذا الاحتلال ، وعمل القيصر « اسكندر الثانى » على مفاداة الدخول فى حرب ضد انجلترا والنمسا ، فاكتفى جيشه باحتلال « سان استفانو » (٢) .

***

وفى ٣ مارس سنة ١٨٧٨ وقعت تركيا معاهدة الصلح فى « سان استفانو » وهذه المعاهدة وسعت رقعة بلغاريا ، وقد أضيف اليها جزء من بحر « ايجة » ، ولما كانت روسيا قد بسطت نفوذها على هذه الدولة الجديدة التى انفصلت عن تركيا ، فان بريطانيا قد خشيت مايترتب على ذلك من وصول روسيا الى البحر الابيض المتوسط ، ومن ناحية اخرى

---

1) Temperley and Penson ,Foundations of British Foreign Pslicy , p36

(٢) تقع على بحر مرمرة ، على مسافة أثنى عشر كيلو مترا من القسطنطينية .

صارت حدود بلغاريا متاخمة للقسطنطينية واضحت هذه العاصمة وكذا المضايق مهددة بالجيش الروسى الذي يمكنه ان يرابط فى بلغاريا . وكذلك كانت للنمسا أطماع فى البلقان وقفت دونها معاهدة الصلح المشار اليها.

ولذلك ، وبعد خمسة ايام من توقيع اتفاقية سان استفانو ، طلبت النمسا رسميا من الروسيا أن يعقد مؤتمر أوروبى لمناقشة شروط الصلح بين تركيا وروسيا جملة وتفصيلا ، وأذعنت الدبلوماسية الروسية لهذا الطلب ، لا خوفا من انجلترا والنمسا فقط ، بل لان بسمارك كان يقوم بعملية وخز الابر ضد روسيا (١) ، فى الوقت الذى راح فيه دزرائيلى يضاعف من استعداد انجلترا الحربى ، حتى ان وزير الخارجية البريطانية اللورد «دربى» استقال من منصبه احتجاجا على هذه الحركات المعادية لروسيا وقد خسرت روسيا باستقالته صديقا كانت تعتمد عليه (٢) .

وقد اسند منصب وزارة الخارجية البريطانية الى لورد سالسبورى وهذا الاخير كان يخالف دزرائيلى فى كثير من نظرياته ، وكان يشبه تركيا بالحصان الذى لعبت عليه انجلترا فخسر السباق ، وقد راى أن من صالح انجلترا أن تصانع روسيا بشرط ان تخيفها أولا . ولقد نجح هذا الوزير فى أبرام أتفاق مع روسيا فى ٣٠ مايو سنة ١٨٧٨ ، وبموجب هذا الاتفاق عزلت بلغاريا عن القسطنطينية ، وألقى بها وراء الخطوط الاستراتيجية التى رسمت فى البلقان ، وفى مقابل ذلك تعهدت انجلترا بمؤازرة روسيا حتى تحصل على منافع أخرى من الاملاك العثمانية . والعجيب أن انجلترا استطاعت فى نفس الوقت أن تعقد اتفاقا آخر مع تركيا ، وجعلت من هذه الاخيرة دولة هزيلة تعيش فى كنف بريطانيا ورعايتها ، وفى هذا الاتفاق تعهدت انجلترا بحماية تركيا ضد أى عدوان يوجه الى ممتلكاتها الاسيوية من جانب روسيا ، وفى مقابل ذلك اختطفت انجلترا من أملاك الدولة العثمانية جزيرة قبرص ، وهى الجزيرة التى صارت وكرا للاسطول البريطانى فى البحر الابيض المتوسط . وفى نفس الوقت أبرمت انجلترا مع النمسا معاهدة سرية لتنسيق سياسة الدولتين وتعهدت فيها انجلترا بمؤازرة مطالب النمسا والمجر فى البوسنة والهرسك

---

(١) قال بسمارك فى خطبة القاها فى ١٩ فبراير سنة ١٨٧٨ أنه كان يقوم فى المسألة الشرقية بدور « السمسار الشريف »

(٢) ثبت أن ليدى « دربى » زوجة الوزير البريطانى كانت متيمة بسفير روسيا وقتئذ فى لندن ، واسمه « تشوفالوف » ، حتى انها كانت تبلغه مداولات مجلس الوزراء البريطانى ـ كتاب « فلادمير بوتيمكين » ـ تاريخ الدبلوماسية الجزء ٣ ص ٥٣

ولما تم لانجلترا تدبير خططها مع مختلف اطراف النزاع ، انعقد مؤتمر برلين فى ١٣ يونيوسنة ١٨٧٨ ، وأعطيت رئاسته لبسمارك ، الذى حرص على معاملة مندوبى تركيا بازدراء بالغ ، وقدسمحوا للدول التى انفصلت عن تركيا بأن تمثل فى هذا المؤتمر ، وجعلوا الاتفاق الانجليزى الروسى الذى ابرم فى ٣٠ مايو سنة ١٨٧٨ أساسا لاعمال المؤتمر ، وقامت دول أوروبا بتوزيع الاسلاب على نفسها فأخذت كل واحدة لنفسها نصيبامن ممتلكات الدولة العلية ، وظفرت انجلترا بموافقة المؤتمر على احتلالها لقبرص ، كما أسلفنا .. ونجحت أوروبا فى القضاء على النفوذ الاسلامى فى بلاد البلقان قضاء تاما ، وجعلوا المضايق التركية تحت رحمتهم .. ولم يبق الا ان تقوم واحدة من تلك الدول المتآمرة باحتلال مصر ليأخذوا قناة السويس ، ويتموا تمزيق العالم الاسلامى ، وقد أخذت انجلترا على كاهلها هذه المهمة .

*

فى تلك الحقبة من تاريخ العالم ، كانت أقدار الشعوب محتكرة فى أيدى امبراطوريات أوروبا الثلاث : المانيا وانجلترا والروسيا . وكانت المانيا رمزا للقوة والجبروت ، اذ ظهر تفوقها العلمى والسياسى والاقتصادى والعسكرى على ما عداها من بلاد اوروبا منذ حربها ضد فرنسا فى سنة ١٨٧٠ ، ومنذ ذلك التاريخ تكونت ألمانيا الكبيرة وامتزجت دويلاتها المختلفة ببروسيا وأضحت برلين المركز الاول للسياسة الاوروبية . الا أن ذلك لم يمنع من بقاء لندن مركزا رئيسيا للسياسة العالمية حيث كانت انجلترا تعتمد على ثرائها وتفوقها البحرى ، وكانت لندن عاصمة امبراطورية كبيرة لها موارد مالية لا تنضب حتى كانوا يقولون عن انجلترا أنها ليست جزيرة بل هى عالم بأسره . والذى لا ريب فيه أن تلك الامبراطورية الهرمة بقدر ما اعتمدت على حذق وعبقرية الساسة فى عصر الملكة فيكتوريا ، كانت تعتمد على أسطولها التجارى الذى يمخر عباب البحار والمحيطات محملا بالفحم والمصنوعات من انجلترا ويعود اليها حاملا الاغذية والمواد الاولية التى كانت تحتاج اليها أوروبا كلها فكانت تلك البضائع او الخامات تفرغ فى الموانىء البريطانية ثم يعاد تصديرها الى بلاد أوروبا بالقدر الذى يفيض عن حاجة انجلترا وتحقق انجلترا لنفسها ارباحا هائلة .. وهكذا أضحت انجلترا فى القرن التاسع عشر مستودعا تجاريا هاما الا أن هذا المستودع كان يفقد أهميته شيئا فشيئا باقبال الدول الاخرى على بناء أساطيل تجارية ..

وللتخلص من شرور هذه المنافسة كانت انجلترا تنتهز دائما فرصة

ى خلاف ينشأ بين دولة أوروبية وأخرى لتستفيد من تلك الفرصة حتى أصبح من تقاليدها المتأصلة سياسة « فرق تسد » ولقد نبغ رجلها « دزرائيلى » فى تلك السياسة الى حد بعيد ولذلك استطاع ان يلعب الدور الذى أشرنا اليه فيما تقدم حتى اقتنص قبرص وجعل لبريطانيا اليد العليا على الدولة العثمانية ..

وأما الروسيا فكانت تعتمد فى سياستها الخارجية على سعة رقعتها الا ان بناء القيصرية كانت تعصف به الانواء والزوابع ، ولذلك لم تستطع ان تحتل المكان الاول من سياسة اوروبا .

ان مؤتمر برلين الذى وقفت فيه تركيا سنة ١٨٧٨ لتملى عليها أوروبا شروط الصلح مع روسيا فتمزق جسمها اربا ، هذا المؤتمر قد اشاع الجشع بين تلك الدول الكبيرة وملأ صدور ساستها غلا وحسدا وأفسح المجال للفتن والدسائس فتوترت العلاقات بين أباطرة اوروبا الثلاثة الذين كانوا من قبل متحالفين وهم : امبراطور ألمانيا وامبراطور الروسيا وعاهل النمسا ، واستغلت انجلترا هذا الظرف واحتفظت بصلات ودية مع ألمانيا ، خصوصا وان « بسمارك » كان أثناء مؤتمر برلين على وئام تام مع « دزرائيلى » فلما ساءت العلاقات بين المانيا وروسيا بعد انتهاء المؤتمر سعى « دزرائيلى » لعقد تحالف ثلاثى بين انجلترا والمانيا والنمسا كى يستطيع بهذا التحالف يوما ما ان يقصم ظهر روسيا فينتفى خطرها نهائيا وينفرد بالنفوذ على تركيا والمضايق وبذلك يؤمن مستقبل انجلترا فى الهند من هذه الناحية ، ولعله فعل ذلك ايضا لكى يضمن مقدما الحصول على تأييد أوروبى يمكن لبريطانيا ان تنقض على مصر وتستولى على قناة السويس دون ان تتعرض لمقاومة اوروبية تعرقل هذه الخطة ومما يروى عن دزرائيلى قوله فى احدى المناسبات لسفير المانيا فى لندن « ان جلالة الملكة لا تعرف عدوا لانجلترا الا روسيا ، وهى لا ترجو اكثر من عقد تحالف قوى الدعائم مع ألمانيا(١) » ..

على أن بسمارك الذى صادفت تلك السياسة هوى من نفسه ، لم يكن يبغى فى الحقيقة ، الا الحيلولة بين انجلترا وروسيا واثارة الفتنة بينهما ليحفظ التوازن فى أوروبا ويجعل من ألمانيا أقوى دولة فيها ، ولذلك لم يتورط فى تحالف كذلك الذى كان ينشده «دزرائيلى» وكل ما هنالك أنه استغل عواطف انجلترا الودية فى تخويف روسيا من ناحية وفى كسر

1) Maurice Baumont L'Essor Industriel et l'impérialisme colonial-Paris 1949-page 24

شوكة فرنسا ، التى كانت تعتمد على انجلترا من ناحية اخرى (1)

ان سياسة بسمارك حيال روسيا قد نجحت فى الوصول الى ميثاق ابرمه مع حكومة النمسا والمجر فى ٧ اكتوبر سنة ١٨٧٩ وفى هذا الميثاق تعهدت الدولتان الموقعتان بتبادل المعونة العسكرية الى اقصى حد اذا اعتدت روسيا على أيهما والاتبرم واحدة منهما صلحا منفردا عن الاخرى اذا ما قامت الحرب بينها وبين الروسيا ، أما اذا اعتدى على ايهما من اية دولة أخرى غير روسيا ، فان الطرف الآخر الذى لم يعتدى عليه يقف على "حياد المقرون بالعطف على الطرف الآخر فى ذلك الاتفاق . . اللهم الا اذا انضمت روسيا الى المعتدى فان ذلك يستتبع دخول الطرف الآخر فى الحرب ضد المعتدى الذى تنضم اليه روسيا . .

ولما ابرم ذلك التحالف احست روسيا ان عزلتها قد اشتدت ، وكانت ترى أطماع انجلترا فى البحر الاسود ظاهرة للعيان ، وان انجلترا لن تحترم المبدأ الذى كان يقضى باغلاق المضايق ضد السفن الحربية ، بل حاولت انجلترا أن تبسط يدها على الدردنيل ، ومعنى ذلك جعل تجارة روسيا الخارجية من ناحيتها الجنوبية تحت رحمة انجلترا . ومن اجل ذلك لم تدخر روسيا وسعا ، بعد معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ، فى بناء اسطول ترابط به فى البحر الاسود ، استعدادا لحرب مستقبلة ضد بريطانيا ، ولكن هذا الاسطول لم يتم بناء الجزء الاول منه الا فى سنة ١٨٨٥ ، ومما لا شك فيه ان بريطانيا كانت متيقظة لمحاولات القيصر ، ومن المرجح أن احتلالها لمصر وسيطرتها على قناة السويس فى سنة ١٨٨٢ ، كان من بين أغراضه ومراميه التربص لروسيا واحتلال الاماكن المنيعة التى تضمن سلامة تموينها فيما اذا قامت الحرب مستقبلا بينها وبين روسيا.

لقد حاولت الدبلوماسية الروسية ان تقاوم انجلترا وتحول دون تحالفها مع دول أوروبا الاخرى وذلك لتجديد الحلف القديم بين اباطرة الدول الثلاث الروسيا والمانيا والنمسا ، كذا لمنع توغل الجيش الروسى فى آسيا الوسطى الا ان تلك المحاولات الروسية استغرقت وقتا اتاح لانجترا ان تحتل مصر سنة ١٨٨٢ قبل ان تثمر السياسة الروسية ، فانقلب الوضع راسا على عقب . .

ومع ذلك كان داهية المانيا « بسمارك » قد نجح فى تجديد الحلف

---

1) E-Lèmonon , L'Europe et la politique britanique 1882-1909 (Paris 1910)

الثلاثى القديم باتفاق وقعه فى ١٨ يونيو سنة ١٨٨١ ونص فيه على أنه فى حالة قيام حرب بين أى من الدول الثلاث التىوقعت الاتفاق (المانيا وروسيا والنمسا) ودولةرابعة ، فاناطراف هذا الحلف يلتزمون الحياد المقرون بالعطف على الدول المحاربة الموقعة على ذلكالحلف ، وهو الحياد المعبر عنه قانونا Néutralité biènveillante . وقرر الثلاثة الموقعون بأنه لا يجوز تعديل حدود تركيا فى أوروبا الا باتفاقهم مجتمعين كما قرروا فى تلك المعاهدة السرية بأن غلق الدردنيل والبسفور مسألة أوروبية بحتة ، وتتعهدالدول الثلاث بحمل تركيا علىمراعاة هذه القاعدة وكذلك اتفقوا على السماح للنمسا بأن تضم البوسنة والهرسكلاراضيها فى الوقت المناسب .

فى جو تلك المنازعات والدسائس والمحالفات السرية التىأرادتبها دول أوروبا أن تتخذ حذرها ضد بعضها البعض ، كانت مسألة استعمار الغرب للشرق هى الشغل الشاغل للجميع ، وبسببها اهتموا اكبر اهتمام بتصفية الامبراطورية العثمانية على وجه السرعة ، وقد حققوا الشطر الاكبر من هذه الخطة فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وكان يرن فى آذان المجتمعين فى ذلك المؤتمر صوت الرحالة « ستانلى » والرحالة « برازا » Brazza وقد عادا من رحلة طويلة فى افريقيا وهما يترنمان بهذه الاسماء : قبرص ومصر وتونس .. واستعادت الدبلوماسية الاوروبية المجتمعة فى مؤتمر برلين ذكريات كولومبس وفاسكودى جاما .. ومما هو جدير بالذكر ان اوروبا حتى سنة ١٨٧٨ لم تكن تستعمر فى افريقيا أكثر من عشر مساحتها ، ولكن فى المدة من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٩٠٤ بلغت المساحة التى تستعمرها دول أوروبا فى افريقيا تسعة اعشار مسطح هذه القارة الضخمة ووصل الاستعمار الاوروبى فى آسيا الى ٥٦٪ من مساحتها .

وقد زعم الاوروبيون ، وهم بصدد تبرير هذه السياسة .. سياسة السطو على الاوطان والاعتداء على الشعوب الشرقية ، ان بلادهم ضاقت بهم وأنهم يبحثون عن أراض جديدة وان تلك الاراضى التى تسكنهاشعوب الشرق فى حكم الاراضى المهجورة التى لا يعرف لها مالك Res Nullius فهى حلال للرجل الابيض ، وملك شرعى لاول طارق يستطيع بقواته المسلحة ان يرفع فوقها رايته ، وهذا الجشع الاوروبى خلق فى قاموس السياسة العالمية مسألة افريقية ، اضحت امتدادا او تكملة للمسألة الشرقية ، وقد اتخذت دول أوروبا من انجلترا القدوة وراحت تضرب بها المثل . وقد عبر عن هذه النزعات كبار الساسة الاوروبين ، فمثلا

قال الوزير الفرنسى « جول فيرى » J. Ferry : « ان الدول لا تكبر الا بنشاط أبنائها، وواجب البلد الكبير ان يوسع رقعته حيثما استطاع ان ينشر لغته ويحمل سلاحه ويرفع رايته ويستخدم عبقريته» ولكن كان وراء رجال السياسة كما ذكرنا فى مستهل هذا الفصل رجال المال من أصحاب الصناعة واصحاب رؤوس الاموال وهؤلاء قد نالوا حظا عظيما بظهور الكهرباء والبخار وكذلك امكنهم ان يسخروا ساسة أوروبا الذين كانوا يهيمنون على أقدار العالم فى خدمة شهواتهم ومطامعهم وهم لم يكتفوا بمراعاة حاجاتهم فى العصر الذى يعيشون فيه ، بل أرادوا أن يكفلوا السعادة والنعيم لسلالة الجنس الابيض مئات وآلاف السنين جاعلين قاعدتهم فى الغزو تملك المناطق التى يحتلونها بما فيها من خيرات وما عليها من آدميين ، ولقد اجمعوا على القول : « ان شعوب افريقيا وآسيا أجناس متأخرة يجب ان تنقرض لمصلحة المدنية وفى سبيل الرجل الابيض » .. وهذا المنطق الاوروبى الذى طغى فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر واصبح قاعدة من قواعد التفكير الاوروبى سنة ١٨٨٢ وما بعدها ، هذا المنطق هو الذى أسكت العدالة الدولية وجعل الضمير الاوروبى يطيق مختلف الجرائم وأعمال العنف التى يرتكبها الغزاة ضد الشرق وما كان المفكرون والساسة الاوروبيون يتورعون عن ترديد هذه المعانى ..

وتزعم الانجليز ، اولئك المستعمرين البيض ، وأطلقوا رحالتهم وتجارهم يطوفون بأرجاء آسيا وأفريقيا ويمهدون للجيوش البريطانية وبوساطة آحاد من المغامرين وبأصناف مختلفة من الحيل والالاعيب التى امتلأت بها جعبة السياسة البريطانية استطاعت انجلترا ان ترفع علمها فوق مساحة تجاوزت فى سنة ١٨٨١ ، ٨٫٨٦٥٫٠٠٠ من الاميال المربعة وبلغت هذه المساحة فى سنة ١٩٠١ أكثر من ١١٫١٤٢٫٠٠٠ ميلا مربعا وقد كان نصيب السياسى اليهودى دزرائيلى فى توسيع تلك الرقعة كبيرا ولذلك منحوه فى سنة ١٨٧٦ وبعد نجاحه فى شراء أسهم مصر فى قناة السويس فى السنة التى قبلها ، لقب « لورد بيكونز فيلد »

والكتاب السياسيون فى اوروبا ، على اختلاف نزعاتهم ، يسلمون معنا بأن شق قناة السويس هو الحادث الجلل الذى ألهب تلك الشهوة الاستعمارية عند الانجليز وعند غيرهم ، ولذلك كان اول ما سعى اليه دزرائيلى ان يضمن لبريطانيا السيطرة على شركة قناة السويس سيطرة تامة بشراء اسهم مصر فى الشركة بالطريقة التى شرحناها فى الجزء الاول من هذا الكتاب ، وأتبع ذلك العمل توطيد مركز انجلترا الحربي في شرق

البحر الابيض المتوسط بانتزاع قبرص ومناواة روسيا فى المضايق التركية والعمل فى الوقت نفسه على اضعاف تركيا لتعيش فى أحضان بريطانيا وكانت سياسته هذه وثيقة الصلة بمطامع انجلترا فى آسيا الوسطى ..

وعملا بهذه السياسة الماكرة استطاع دزرائيلى أن يصل بالعلاقات الروسية التركية الى حالة الحرب فى سنة ١٨٧٧ وأعد فى الوقت نفسه حملة شنتها انجلترا ضد أفغانستان فى سنة ١٨٧٨ وهى الحرب التى أنهاها غلادستون فى سنة ١٨٨٠. بعد ان ضمن حماية انجلترا التى فرضت على أفغانستان وقررت حكومة انجلترا لعاهل افغانستان مكافأة سنوية فى مقابل تعهده بعدم الدخول فى اية علاقات مع الدول الاجنبية الا بوساطة انجلترا وبعد الحصول على هذا الشرط الخطير جلت القوات البريطانية عن افغانستان ، ولقد حمل الساسة الانجليز حملات شديدة ضد غلادستون لانه أجلى تلك القوات . وفى سنة ١٨٧٩ وبهدى من نفس تلك السياسة الاستعمارية شن دزرائيلى الحرب ضد قبائل الزولو فى جنوب افريقيا وكان قد أعلن ضم الترنسفال الى أملاك التاج البريطانى فى سنة ١٨٧٧ وهو الامر الذى ادى الى حرب البوير وهزيمة انجلترا فى تلك الحرب سنة ١٨٨١ ولذلك اكتفت بالاشراف على السياسة الخارجية للترنسفال ومنذ سنة ١٨٧٤ كان الاستعمار البريطانى قد حصن مواقعه فى جنوب شرق آسيا بفرض حماية انجلترا على سلطنة شبه جزيرة الملايو

وكل تلك التحركات الاستعمارية قد توجت باحتلال انجلترا لمصر فى سنة ١٨٨٢

اما فرنسا ، منافس انجلترا الاول فى أوروبا ، فى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، فقد قنعت بأن تسبح فى فلك بريطانيا ، وتأكل فتات الموائد ، وارتضى شرفها ومكانتها ان تكون مخلب القط لبريطانيا ، فتلعب ضد مصر الدور الذى سنبينه فى الفصل التالى ، ولعل السبب فى ذلك يرجع الى أن فرنسا بعد أن ذاقت الهراوة الالمانية فى سنة ١٨٧٠ ، خشيت أن تلعب أى دور يسىء العلاقات بينها وبين بريطانيا فتستهدف لمخاصمة الانجليز وهى مضطرة لان تحتفظ بجيشها فى أوروبا لتؤمن نفسها ضد الخطر الالمانى .. على ان فرنسا ، فى ظل «الجمهوريين المعتدلين» سعت فى نهاية سنة ١٨٧٧ لتحسين علاقاتها بألمانيا ، كى تنعم بالسكينة بعض الوقت ، فيتاح لها أن تخدم غاياتها الاستعمارية ، وسارت فى هذا الطريق بواسطة البنوك والمرابين وعمدت الى تصدير رأس المال الفرنسى الى الخارج للمضاربة والحصول على فوائد ربوية طائلة وكان مبتدع هذه السياسة منذ انتهاء حرب سنة ١٨٧٠. « بنك الكريدى ليونيه »وبواسطة

المرابين استطاعت فرنسا ان تستعمر بلاد شمال افريقيا ، والمثل الظاهر لذلك هو تونس التى اقترضت من المرابين الفرنسيين كما اقترضت من بعض المولين الانجليز بفوائد ربوية باهظة فى المدة من سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٨٧٠ ولذلك ساءت حالتها المالية فخلقوا لتونس فى سنة ١٨٦٩ لجنة دولية سميت بلجنة « الديون التونسية » وبحجة ضمان سداد هذه الديون وفوائدها وضعت اللجنة يدها على موارد تونس ، وكان الفرنسيون اصحاب الكلمة فى تلك اللجنة وان يكن قداشترك فيها انجليز وايطاليون كانوا يهدفون لنفس الغرض . واستطاع الرأسماليون الفرنسيون أن يضعوا يدهم على التلغراف كامتياز خالص لهم واشترك الفرنسيون والانجليز والايطاليون فى استغلال لمرفق السكة الحديد .

ولما انعقد مؤتمر برلين ، وأثيرت مسألة قبرص واعطائها لانجلترا احتجت الرأسمالية الفرنسية أشد الاحتجاج ، ولتطمين خواطرهم تعهد دزرائيلى للحكومة الفرنسية بعدم التعرض لها اذا احتلت تونس فى مقابل سكوت فرنسا على انجلترا فى مسألة قبرص ، وكذلك عرض بسمارك على الفرنسيين تونس كجزء من الاسلاب التى كان يوزعها المجتمعون فى مؤتمر برلين على أنفسهم ويقال أن « بسمارك » قد أراد بهذا العرض ان يوقع فرنسا فى اشكالات مع ايطاليا التى كانت بدورها طامعة فى تونس حتى انه أوحى الى وكيل الخارجية الالمانية ان يعرض تونس فى نفس الوقت على الايطاليين فى مقابل سكوت ايطاليا على النمسا اذا احتلت البوسنة والهرسك .

وبعد انفضاض مؤتمر برلين فى سنة ١٨٧٨ ، عجلت حكومة فرنسا بالاستعداد لغزو تونس بالتسرب الى مختلف فروع النشاط الاقتصادى فى تلك البلاد المسكينة ، وكانت طريقة الرأسمالية الفرنسية شراء الاراضى التونسية واقراض المال لزعماء القبائل حتى ان منافسة شديدة بهذا الشأن قامت فى سنة ١٨٨٠ بين شركة فرنسية من مارسيليا وبين يهودى بريطانى اسمه « ليفى » وقد عرض الامر على قضاء تونس وكسبت الشركة الفرنسية دعواها ضد اليهودى الانجليزى ، الا أن الحكومة البريطانية تدخلت حتى أكرهت الحكومة الفرنسية على الامتناع عن مؤازرة الشركة الفرنسية .

وقد كان على رأس حكومة فرنسا « جول فيرى » الذى عبأ حملة تونس ولكى يقنع الرأى العام الفرنسى بتصرفه وبنفقات الحملة ادعى انها عمل ضرورى يراد به المحافظة على الجزائر وان الغرض من هذه الحملة مساعدة باى تونس فى حفظ الامن والنظام فى بلاده ,, وارسلوا قوة

مسلحة حاصرت قصر الباى فى باردو وعرضت عليه الابقاء على عرشه اذا هو اعترف بحماية تونس ، وتحت تهديد الحراب والسيف الذى وضع فوق عنقه عرضوا عليه شروط معاهدة وضعتها حكومة فرنسا وتركت للباى ساعات قلائل لتدبر امره وذكروا له أن أحد الامراء التونسيين مستعد لان يقبل العرش ويوقع معاهدة الحماية اذا هو رفض توقيعها ، فاضطر الباى لتوقيع تلك المعاهدة المشئومة المؤرخة فى سنة ١٨٨١ (١) .

خلاصة

ويستخلص مما تقدم :

اولا — أن السياسة الاوروبية فى الثلث الاخير من القرن التاسع عشر جنحت الى الاستعمار والتوسع فيه ، لكى تبيع مايفيض عن حاجتها مما تنتجه المصانع ، وقد ارتفع الانتاج ، بسبب الثورة الصناعية فولت وجهها شطر آسيا وافريقيا ، وكانت تهدف كذلك للحصول على الخامات والمواد الغذائية بأبخس الاثمان ..

ثانيا — قسمت اوروبا قارتى آسيا وافريقيا الى مناطق استغلال .. تتسلط عليها الدول الكبيرة بقوة الحديد والنار ، وخطت أكبر خطوة نحو هذا التقسيم فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وقد كانت الخطة السرية التى وضعها المؤتمرون فى برلين اقتسام الامبراطورية العثمانية ..

ثالثا — غزت أوروبا بلاد الشرق بحملات المرابين ، وقد بينا كيف مهدت تلك الحملات للاستعمار ، ويعتبر رأس المال الاوروبى الذى يستغل فى بلاد الشرق ركنا من اركان الاستعمار ، وكل امتياز يعطى لهذا المال وكل حماية ينالها اصحابه ، على حساب المصالح الوطنية تمكين للاستعمار

رابعا — حرصت انجلترا على التسرب الى المنافذ المؤدية لآسيا وافريقيا لتتقى شر منافسة الدول الاوروبية الاخرى لها ، ولذلك لعبت دورا خطيرا لتتسلط على المضايق ، ولم يعرقل مسعاها هناك الا الضغط الروسى ودسائس بسمارك ، وصممت على انتزاع قناة السويس لنفسها لتتحكم فى طريق الشرق ، فبدأت بمشترى أسهم مصر فى القناة فى سنة

---

(١) فلاديمير — بوتيمكين — المرجع السابق ، ص ٧٠ ويراجع أيضا كتاب « جبرائيل هانوتو ومارتينو » وعنوانه — تاريخ الاستعمار الفرنسى — باريس سنة ١٩٢٩ وهو عبارة من ستة مجلدات ، وكتاب : ج . هاردى ، بالعنوان نفسه . باريس سنة ١٩٤٧

١٨٧٥ ، ومنذ ذلك التاريخ سيطرت سيطرة تامة على شركة قناة السويس وتدخلت فى شئون مصر المالية والاقتصادية تدخلا مهد لاحتلالها مصر فى سنة ١٨٨٢ .

خامسا ـ استعانت انجلترا بفرنسا ، وجعلت منها مخلب القط لكى تحتل مصر وقناة السويس ، وقنعت فرنسا بالغنائم فى شمال افريقيا : وتونس ومراكش ..

سادسا ـ مصالح دول الغرب المشتركة فى آسيا وافريقيا ، جعلت من الدول الغربية كتلة استعمارية واحدة ، قد يختلف أعضاؤها فيما بينهم ، ولكن محال ان يقف بعض أولئك الاعضاء فى جانب شعب شرقى ضد الرجل الابيض ، فأولئك البيض من غير استثناء اعداء طبيعيون للشعوب الملونة ، وشهوة الاستغلال هى التى خلقت تلك العداوة وأنشأت هذا التكتل . وانه لمن العبث التغاضى عن الحقائق والكلام عن دفاع مشترك لدول الشرق الاوسط بحيث يقوم هذا الدفاع فى كنف ورعاية العصابة الغربية . والمعقول أن يقوم دفاع مشترك بين البلاد المغلوبة على أمرها ، وتكتل يمتد من أقاصى الصين الى الدار البيضاء ضد العدو المشترك وهو الاستعمار ..

وأخيرا يتضح بعد كل هذا ، ان احتلال انجلترا لمصر فى سنة ١٨٨٢ كان حلقة فى برنامج استعمارى أوروبى عام ، ولاعبرة بالمزاعم التى تذرعت بها انجلترا لتخفى نواياها الحقيقية وتغطى مآربها الخبيثة ..

الفصل الثانى
احتلال مصر بالقروض الأجنبية

حكم الخديويين الفاسد ــ الراسمالية الزاحفة ــ مشروع دى لسبس بداية المأساة ــ بدء الاحتلال الراسمالى على يد محمد سعيد ــ الخراب المحقق فى عصر اسماعيل ــ السياسة وراء الرأسمالية ــ النتيجة

يخطىء الذين يعتقدون ان احتلال الانجليز لمصر قد بدأ فى يوليو سنة ١٨٨٢ ، فحقيقة نزلت الجيوش البريطانية فى مصر فى ذلك التاريخ ، ولكن الاحتلال الاجنبى قد بدأ قبله ، وظهرت طلائعه فى مصر فى زمن الوالى محمد سعيد ، وما ان انتهى حكم اسماعيل فى سنة ١٨٧٩ وألقى الزمام الى يد ولده محمد توفيق ، حتى كانت الفاكهة التى تطلع الانجليز لاقتطافها قد أينعت وأضحى نجاح حملتهم على مصر أمرا لامفر منه ..

وحظ مصر العاثر هو الذى خدم الانجليز أكثر من أى شىء آخر ، فقد حكمت مصر حكما دكتاتوريا أجنبيا منذ سنة ١٥١٧ ، حينما هزم آخر ملوكها المستقلين ، وهو « طومان باى » على يد عصابات من قطاع الطرق المتوحشين ، كانوا قد باغتوها بقيادة السلطان سليم الاول . منذ ذلك التاريخ حكمت مصر حكما أجنبيا كان جحيما أصلى فيه شعبها الكريم ، واذا جاز أن نستثنى النصف الاول من القرن التاسع عشر ، ونعتبر محمد على حاكما شرعيا ، ولاه المصريون أنفسهم ، الا أن هذا المتمصر ، حينما استتب له الامر ، مكر بأهل البلاد واستبد بالامر فيها ، وقاد ابنه ابراهيم جيوشها المظفرة فى عدة حروب ، كان فضل الانتصار فيها للمصريين قبل غيرهم ، ونفذ محمد على بأموال المصريين وسواعدهم العديد من المشروعات ، ولكن يؤخذ عليه أنه استولى على الثروة الزراعية كلها ، وحرم المصريين من تملك أراضيهم ، واستقدم أهله وذويه وكل عاطل فى قولة واقطعهم مساحات واسعة ، وأنشأ الجفالك والشفالك ، ووضع قواعد الحكم الاقطاعى ..

وهذا النظام الاقطاعى ، هو الذى جعل مصر تربة خصبة للاستعمار ، ولو ان محمد على لم يكتف بالجيش وأقام بناء أمة مصرية تتمتع بالحقوق التى وهبها الله لكل الامم ، لاستطاعت هذه الامة أن تدرأ عن نفسها شرور المرابين الاجانب ، حينما هبطوا على أراضيها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ..

أن الاستعمار الغربى ، الذى تقمص رداء الجندى البريطانى ، بدأ حملاته بالديون الاجنبية وبتوطيد النفوذالاجنبىفىمصر ، وهذه الحملات وجدت من مصر صيدا سهلا ، لان مصر لم تكن تحكم نفسها بنفسها ، بل كان يحكمها امراء اقطاعيون انجبهم محمد على ، وبسبب هذهالطريقة من طرق الحكم ، اتيح للاستعمار ان يأكل عظامها كما يفعل السوس بجسم الانسان ، وكان الاكل بسرعة فاقت سرعة النيران ، وهى تلتهم الهشيم ، فأول عوامل الاحتلال نظام الحكم المطلق وفساد هذا الحكم حينما فسد الحكام ابتداء من عصر عباس الاول فى سنة ١٨٤٩ .

والتاريخ الذى جانب الصراحة ، وأسرف فى مجاملة سلالة محمد على قد جعل منه مؤسسا لمصر الحديثة ، وأغلب الظن انه اراد أن يؤسس اقطاعية كبيرة يهبها لابنائه واحفاده من بعده ، كما لو كانت ملكا خالصا لهم ، اما الشعب، فكان يكفيه ان يدرب بعض آحاده ويعلمهم لكىيخدموا الامير فى ادارة هذه الاقطاعية والكثرة العظمى يشتغلون فى الارض أجراء وكانت كلمة فلاح تعبيرا يقصد به الاهانة والتحقير . وتهافت محمد على تهافتا عجيبا على تقرير نظام توارث الحكم فى سلالته ، وهو الامر الذى ظفر به فىمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ ، ولو اننيته كانت خالصة لوجهمصر لاقام حكومة نظامية دستورية وجعل الحكم كله للمصريين بحيث يكون الوالى خادما للمصريين ، لامالكا لارضهم ورقابهم ، يتصرف على هواه بلا رقيب ولا عتيد .. !

ويقتضينا الانصاف أن نقرر أن محمد على ، كان مع ذلك بعيد النظر وقد أخذ حذره من المرابين واصحاب المشروعات الاجانب ، وان يكن قد استخدم الفرنسيين فى الجيش والادارة على نطاق واسع فزرعت البذرة الاستعمارية من حيث لا يشعر ، وقد اخلصوا جميعا لوطنهم فرنسا ، ولم يخلصوا لمصر الا بقدر ما اغترفوه من خيرها ونعيمها . .

وقد طوى عصر محمد على فى سنة ١٨٤٩ ، وورث الحكم واحد من اولاده اشتهر بالسفه والجنون ، وهوعباس الاول ، الذى حكمحتى صرع فى سنة ١٨٥٤ . ويقال عن عباس هذا انه أوصد الباب فى وجوه الاجانب ولكنه فتحه للانجليز فاحتلوا بعض المراكز فى الادارة المصرية ، وبقوا فيها حتىطردهم محمدسعيد واستخدمبدلهم فرنسيين ، والانجليزفى عصرعباس هم الذين بنوا خط سكة حديد الاسكندرية ـ القاهرة ، وكان فى النية مده لى السويس ليكون الطريق الحديدى فى أيديهم اداة للسيطرة على طريق الشرق ، وليغنيهم عن مشروع حفر قناة السويس ، الذى يفتح للدول الاخرى باب منافستهم فى هذا الطريق ، وعباس الاول هو الذى

خلق « نوبارا » ذلك العنصر الغريب فى جسم الدولة المصرية ، وعينه مديرا للسكة الحديد ، وظهر فى السنين التالية أن هذا النوبار الارمنى كان خادما لبريطانيا وعينا من عيونها فى الشرق . .

والثابت ان عباس الاول ، الحاكم بأمره ، كان حاكما متلافا ، وكان يسطو على خزانة مصر ويأخذ مايشاء ، فى غير تورع ولااستحياء . ومن قبيل عبثه وسوء تصرفه ، انهاحتفل بختان ولده الهامى خمسة عشر يوما فكلف الخزانة المصرية مائة ألف من الجنيهات . . ولما سافر الى القسطنطينية ليتسلم فرمان التولية أنفق مائتى ألف جنيه ، والثابت ايضا انه أثث قصوره الخمسة من محل موبيليات كائن بشارع « سانت انتوان » فى باريس ودفع له مبلغ مائتين وثمانين الفا من الجنيهات(١) .

واما اخوه محمدسعيد ، فقد حكم مصر منسنة ١٨٥٤ الى يناير سينة ١٨٦٣ ، حيث مات وهو فى سن الاربعين .. ولقد ظلم التاريخ نفسه ، اذ وصفه بطيبة القلب وبأنه كان وطنيا مصريا(٢) .

ولسنا ندرى من الذى زرع فى قلب هذا الوالى ، حب مصر ، ومجدها وعظمتها .. ؟

ان التاريخ نفسه يعترف ، بان الذى رباه هو المستشرق « كوينج » Koeing ، وساهم معه فى هذه التربية ضابط فى البحرية الفرنسيةاسمه « هوسار » Haussart ، وهذان الرجلان نشآه على تعشق الغرب والغربيين ، وأبعداه عن الخلق المصرى والوطنية المصرية .. وقضى « فرديناند دى لسبس» على ماتبقى من آثار النزعة الشرقية اوالاسلامية أو الوطنية . وقد اعترف « دى لسبس » فى مذكراته ، وفى رسائله الخاصة التى كان يبعث بها الى حماته « مدام دى لامال (٣) » بأنه لما كان نائب قنصل لفرنسا فى الاسكندرية فى سنة ١٨٣٤ ، وكان سعيد فى الثالثة عشرة من عمره ، كان يلوذ به دى لسبس ، وكانت القنصليةالفرنسيةندوة طيبة ، تجمع المقامرين والمقامرات ، ونساء الجالية الفرنسية ، وكانت مراقصة النسوة رياضة محببة ، نبغ فيها دى لسبس وتلميذه سعيد ، وكذلك تغنى دىلسبس بالحشيش الذى كانيحرق فىسهرات القنصلية

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية رسائل سياسية ــ مصر ــ مجلد رقم ٢١ .

(٢) محمد صبرى ــ الامبراطورية المصرية فى عصر اسماعيل ــ باريس سنة١٩٣٣ . وعبد الرحمن الرافعى ــ عصر اسماعيل ــ الجزء الاول ــ طبعة ثانية ــ مصر سنة ١٩٤٨ .

(٣) هذه المذكرات وتلك الرسائل موجودة لدى شركة قناة السويس .

لهذا لم يكن عجيبا أن يتسلط دي لسبس على سعيد ويحصل منه فيما بعد على امتياز حفر قناة السويس ..

نقول ونؤكد ان الحكم الفاسد هو الذى سلم مصر للاستعمار ، وكان الحكم فاسدا لان ولاة مصر كان ينشئهم منذ طفولتهم أجانب ويتعهدهم أفاقون ، وكان هؤلاء الافاقون بطانة لرئيس الدولة يحكمون مصر دون ان يشغلوا وظائف رسمية . واذا كان قد ظهر فى العصر الذى نعيش فيه « انطونيو بوللى » و « كريم ثابت » فأمثالهما كانوا موجودين بقصور سعيد واسماعيل .. !!

فى عصر محمد سعيد ، ظهر افاق فرنسى اسمه « براڤاى » Bravay وورث اسماعيل عن عمه سعيد ذلك الافاق . وبراڤاى هذا ، كان لا يقرأ ولا يكتب ، وكان يتسكع فى شوارع الاسكندرية ، وقد عرفه سعيد وقربه اليه ليسامره ويتحفه بالنكات اللاذعة وكان قد نبغ فيها « براڤاى » فأمكنه بها ان يحصل على كثير من اموال مصر الى جانب الرشاوى التى دفعها له المرابون الاجانب ، وقد نقل الثروة الى فرنسا واحتل مكانا ملحوظا فى المجتمع الفرنسى حتى نال عضوية البرلمان .

والى جانب براڤاى المذكور ، كان يعبث بأمور الدولة من بطانة محمد سعيد « پاستريه » Pastré و « بوالينو » Poalino و « سكاكينى » Sekakini

ولم تنج مصر من هؤلاء فى عصر اسماعيل ، فان من اخطاء هذا الرجل الذكى انه احاط نفسه بالانتهازيين ، ليشبعوا شهواته وغرائزه ، ومنهم « سيفر » Seffer الذى نال رتبة الباشوية ، وهو بولاندى كان يسمى « كورسيلسكى » Korseilski وقد بدأ حياته فى خدمة القصور فى باريس وهناك عشق زوجة الامير نابليون ، وسافر الى تركيا حيث وجد وظيفة فى بلاط السلطان ، كما خلق وظيفة للامير نابليون لكى يحظى بوجود زوجة الامير على مقربة منه ، واوفده السلطان الى مصر بحجة الاستشفاء والحقيقة انه كان عينا للسلطان على اسماعيل ، ومع ذلك لعب بعقل اسماعيل وتدخل لحساب بعض البيوت المالية التى اقرضت مصر كبيت (اوبنهايم) فى مقابل السمسرة التى حصل عليها ، وكان يؤدى لاسماعيل خدمات قذرة ، وكذلك فعل آخرون مثل « لاڤيزون » Lavison و « برجوير » Burguiéres وبسبب هؤلاء ، اضطربت ادارة مصر وانهارت الحكومة الوطنية ، واضحت شبحا من الاشباح ، ولو ان الشعب ، هو الذى ادار دفة بلاده بنفسه ، وراقب رئيس الدولة مراقبة حقة ، لما توالت المصائب على مصر ، ولذلك كان حكم

الخديويين تمهيدا للاستعمار ، وحكم خلفائهم دعامة قوية لهذا الاستعمار .

وكانت مصر فى ذلك الوقت ، داخلة فى نظام اتحاد Féderation اسلامى ، يتمثل فى الخلافة الاسلامية ، وسلطان القسطنطينية ، ولم يكن لوالى مصر الحق فى عقد قروض اجنبية قبل فرمان سنة ١٨٧٣ ، او التنازل عن اى مظهر من مظاهر السيادة على الاقليم ، لان هذه السيادة هى حق الشعب المصرى ، ولكن السلطنة العثمانية كانت بدورها جرثومة فساد ، تقنع بنصيب من الغنيمة فتأخذ الرشوة بجشع ، وتترك الحبل على الغارب ، وكذلك كانت تركيا نفسها وكرا للنفوذ الاجنبى ونفوذ الانجليز بوجه خاص . أما الشعب المصرى ، فقد تآمرت ضده كل القوى وسرقت امواله جهرا وعلانية ، وقيدوه بديون باهظة وفوائد ربوية فاحشة :، جعلت شئون الحكم فوضى ، ليس لها مثيل فى التاريخ ، وبذلك مهد الاستعمار لنفسه الطريق .

والآثام التى ارتكبت ضد هذا الشعب المسكين ، تجافى ابسط حقوق الانسان ، وتنافى مبادىء الاخلاق ، وقواعد قانون الشعوب ، واذا نظرنا للامور بمنظار العدالة الدولية ، نستطيع ان نقرر ان مصر لا يمكن ان تلتزم بتصرفات الخديويين ، لان صاحب المصلحة وهو الشعب ، لم يجز هذه التصرفات ، واذا فرضنا أسوأ الفروض ، واعتبرنا الشعب قاصرا ، فى ذلك الوقت ، وان رئيس الدولة كان بمثابة الوصى ، او معين من قبل الوصى ، وهو الدولة العثمانية ، فالقانون الخاص يبطل تصرفات الوصى ، الضارة بالقاصر ضررا محضا ، والقانون الدولى العام ، يستمد قواعده فى هذه الحالة ، من القانون الخاص ، والضابط العام ، هو اصول العدل ومبادىء الاخلاق .

***

بدأ الزحف الاجنبى على مصر ، فى عصر محمد سعيد ، وكانت السياسة التى رسمتها انجلترا ، فى التمهيد لغزو مصر ، تتلخص فى نقطتين :

(١) التدخل الدبلوماسى المستمر ، والضغط على مصر بوساطة القناصل

(٢) الاستعمار السلمى باقراض حكومة مصر بفوائد ربوية فاحشة واستغلال مرافقها المختلفة ، حتى اذا ساءت احوالها وعجزت عن سداد الديون او فوائدها ، تدخلت الدول الاجنبية بحجة حماية مصالح رعاياها .

ولكن انجلترا لم تكشف عن هذه السياسة الماكرة ، بل تقمصت فى اول الامر مسوح القساوسة ، وتركت غيرها يبدأ بنهش جسد مصر ، وهى تستنكر تصرفات هذا الغير ، ثم تثب فى النهاية على الضحية ، لتنفرد بها

وقد ساعد على نجاح هذه السياسة ، ضعف سعيد وقصر نظره ،

وشهد بذلك قنصل فرنسا فى مصر ، « ساباتييه » فى كتاب ارسله ، لوزارة خارجية بلاده ، فى ٢ اكتوبر سنة ١٨٥٤ ، وقال فيه ما نصه :

« كان الباحثون عن الذهب ، والطامعون فيه ، يلوذون بوالى مصر بشكل ظاهر ومستمر ، فبمجرد ان بلغهم نبأ موت عباس باشا ، نزحوا الى مصر من مختلف ارجاء أوروبا . جماعات ، وانقضوا عليها ، جاعلين منها كاليفورنيا جديدة . وعرضوا على الوالى مختلف المشروعات الشاذة والسخيفة ، ويضيع سعيد وقته فى الاهتمام بتلك المشروعات ، وهو معرض للتأثير عليه بالكلمات المعسولة ، والعبارات الخلابة ، التى ترضى كبرياءه وغروره ، ويسمعها آناء الليل واطراف النهار » (١)

والحق ان سعيدا كان يندفع فى تدبير امور الحكم ويسير على غير هدى ولم يأخذ حذره قط من قناصل الدول ، الذين امعنوا فى التدخل لصالح الانتهازيين من رعايا بلادهم ، ومن هؤلاء القناصل تجار وسماسرة ، ارادوا ان يملأوا جيوبهم بذهب مصر ، وفى طليعة اولئك المأجورين قنصل الولايات المتحدة واسمه « ليون » Léon ، وكان للولايات المتحدة فى مصر من رعاياها فرد واحد ، ولكن قنصلها كان يبيع نفوذه لايطاليين ، وبولنديين ، وارمن واتراك ومصريين ، ويتدخل لحماية من يستأجره ، وكان اقذر منه قنصل بلجيكا « زيزينيا » Zizinia ، وقد اشتغل بالتجارة جهارا ، بل جنح فى التجارة والكسب الى البلطجة ، فادعى مثلا ان محمد على منحه شفويا وعدا باعطائه امتياز الترانسيت ، ولم ينفذ الوعد ، واستعان بنفوذ « ساباتييه » القنصل الفرنسى الذى كان يقاسمه الغنيمة ، فحصل « زيزينيا » هذا على تعويض عن شىء وهمى قدره ثلاثين الفا من الجنيهات ، كما حصل بوساطة القنصل الفرنسى على مبلغ مائة وثلاثين الف جنيه تعويضا عن شىء وهمى آخر (٢)

كان يكفى ان يتقدم لوالى مصر اى افاق ، او قاطع طريق اجنبى ويدعى ان ضررا ما قد اصابه ويطلب عشرة آلاف او عشرين او ثلاثين او مائة الف جنيه ويشفع طلبه بمذكرة من قنصل دولة اجنبية ، فيذعن سعيد ، ويدفع من بيت المال ، وحوادث السرقة والنصب التى ايدها القناصل مما لا يحصى ولا يعد ، ويكفى ان نستشهد بما كتبه ، قنصل انجلترا لحكومة بلاده فى ١٢ اغسطس سنة ١٨٦١ يصف هذه الحالة العجيبة ، وقد جاء فى هذا الكتاب قوله :

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ـ رسائل مصر ـ مجلد رقم ٢٥

(٢) محمد صبرى ـ المرجع السابق ـ ومحفوظات وزارة الخارجية البريطانية مجلد ٧٨ رقم ١٤٦٧ ورقم ١٥٢٣

« فى دولة يرأسها مثل هذا الوالى ، يكفى اى قنصل اجنبى ان يبدى تأييده الشديد لاى ادعاء يتقدم به رعاياه فيجابون الى طلبهم »

وفى ظل سعيد ، عاد الى مصر اليونانيون الذين كانوا قد طردوا فى ايام سلفه . وفى أيامه اكتظت مصر بالمهاجرين الاوروبيين الذين جاءوا الى هذه هذه البلاد حفاة ليمتصوا دماءها ويخلفوها عظاما نخرة ، وانى أترجم هنا بالنص الحرفى ما جاء فى رسالة قنصل فرنسا التى ارسلها الى حكومة بلاده فى ١٠ مايو سنة ١٨٦٢ يصف جشع الاوروبيين وفظاعة ما كانوا يقترفونه فى مصر (١)

«لقد فقد الاوربيون فى مصر ، صفة التمييز بين الحق والباطل »

وذكر القنصل الفرنسى فى كتابه المتقدم أن الاوروبيين يلحون فى طلب الاصلاحات البلدية ولكن احدا منهم لا يريد انيدفع ضريبة ! !

وكذلك تملك الاوروبيون الاراضى بأبخس الاثمان ورفضوا ان يسددوا الضرائب المستحقة عليها ، حتى أن الهامى باشا ، ولد عباس الاول استعان بشركة « اوبنهايم » التى عهد اليها بادارة املاكه الواسعة ، وعلى رأسها ثلاثة مديرين يتمتعون بحماية قناصلهم ، وهم « اوبنهايم » البروسى ، و « شواباشتر » Schwabacher النمساوى ، و « شابيرت » Chabert الانجليزى ، وكلما جد نزاع بين الدائرة والحكومة كان يتدخل اولئك الثلاثة مستعينين بقناصلهم فيحصلون على ما يطلبون من تعويضات . وابرم حليم باشا ، شقيق محمد سعيد اتفاقا من هذا القبيل لمدة عشر سنوات مع بيت بريجز Briggs الانجليزى ولذلك لما ارادت الحكومة المصرية فى شهر يونيو سنة ١٨٦٠ ان تحصل من دائرة حليم باشا على العدد ، المقرر بمقتضى القانون من الرجال لحفظ جسور النيل توجه وزير الخارجية المصرية الى القنصلية البريطانية بهذا الطلب ، اذ ان الوكيل الانجليزى لدائرة حليم ابى ان يجيب الحكومة لطلبها ، وهدد بطلب التعويضات ، ومع ذلك فان القنصل الانجليزى ، كتب لحكومته فى ١١ يونيو سنة ١٨٦٠ يستنكر هذه الفوضى ، وينبه الى انها ستنتهى بأيلولة الثروة العقارية فى مصر للاجانب ، وفقدان الحكومة المصرية سلطانها على اراضى الدولة . والعجيب ان الحكومة الانجليزية ، قد انكرت بدورها على الاجانب هذه الفوضى ، واجابت قنصلها معلنة ان الاجانب الذين

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية — مراسلات سياسية — مصر — مجلد رقم ٣٠ بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٦٢

يشتغلون بالزراعة ، ملزمون بالخضوع للقوانين المعمول بها فى مصر ، ولاحق للقناصل فى ان يتدخلوا لمصلحتهم ! !

وحاول سعيد ان يحمل اخاه حليما على فسخ العقد الذى كان قد ابرمه مع ذلك البيت الانجليزى الذى استأجره لحمايته ، وسدد له مقابل ذلك ديونه ، كما دفع له من بيت المال مبلغ عشرين الفا من الجنيهات المصرية .

والامثال التى من هذا القبيل كثيرة وكلها تدل دلالة واضحة على ان عصر سعيد ، قد تميز بخلق النفوذ الاجنبى فى مصر ، وتسليم مرافق البلاد او اكثرها للاجانب والدخلاء والمهاجرين ، الذين لم يكن لهم مال ولا خلق ولا شرف ، والذين اصبحوا فى سنوات قلائل ملاكا للثروة العقارية والمنقولة فى مصر واضحى المصريون غرباء فى بلادهم ، والمسئول الاول عن هذه الفوضى هم قناصل الدول ، الذين عملوا بموافقة حكوماتهم على خراب مصر المالى وتحطيم سيادة الحكومة الوطنية ليفتحوا بذلك الباب للاستعمار المسلح ، ولا توجد شريعة فى الدنيا تقر هذه الفوضى المجافية لابسط مبادىء الاخلاق وقانون الشعوب

***

وان ابشع صورة من صور تلك الفوضى لهى الصورة الواردة فى بنود فرمان ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ واللائحة المرفقة بذلك الفرمان الاخير وبموجب تلك الفرمانات حصل فرديناند دىلسبس على امتياز تأسيس شركة لحفر قناة فى برزخ السويس وقد فصلنا بنود تلك الفرمانات وملابسات صدورها فى الجزء الاول من الكتاب

والعجيب ان الغفلة قد أدخلت على سعيد اذ صور له المشروع أنه عمل يراد به خير مصر واسعادها كما يراد به صيانة كيانها وتدعيم سيادتها ، وقد قال دىليسبس فى مذكرته التى قدمها الى سعيد باشا فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٥٤ والتى بمقتضاها منح سعيد ذلك الامتياز العجيب :

« ومما لا شك فيه ان شق برزخ السويس ، هو عمل من شانه ان يساعد اكثر من اى عمل آخر على المحافظة على الامبراطورية العثمانية ، وان يثبت لاولئك الذين كانوا يتشدقون بانهيارها انها ما زالت تتمتع بحياة مثمرة ، وأنها قادرة على اضافة صفحة لامعة فى سجل مدنية العالم . »

« لماذا اجتمعت حكومات الغرب وشعوبه وقررت المحافظة على حقوق السلطان فى ملكية القسطنطينية ؟ ولماذا اصطدم كل من حاول تهديد هذا الوضع بقوة اوروبا المسلحة ؟ ذلك ان الطريق بين البحر الابيض المتوسط والبحر الاحمر ، له من الاهمية ما يجعل الدولة

الاوروبية التى تستولى عليه سيدة لجميع الدول الاخرى وقادرة على قلب حالة التوازن التى يهتم العالم كله بالمحافظة عليها »

« اذا انشىء فى نقطة اخرى من الامبراطورية العثمانية مركز مماثل لهذا او اكثر اهمية منه ثم اذا جعلت مصر طريقا لتجارة العالم بحفر برزخ السويس فان ذلك يفضى الى خلق حالتين فى الشرق كل منهما قائمة بذاتها ولها اهميتها القصوى ذلك انه فيما يختص بالطريق الجديد ستنظر الدول الاوروبية الكبرى نظرة حيوية الى مسألة ضرورة ضمان حياده مخافة ان تستولى احداها عليه فى يوم من الايام »

واستطرد دى ليسبس فى مذكرته الى ان قال : « لقد سبق ان فهم ، محمد سعيد ، انه لا يوجد هناك عمل يمكن ان يقارن من حيث العظمة ومن حيث الفوائد التى تترتب على انشائه بالعمل الذى اعرضه عليه ، فما اكبر المجد الذى سيضفيه ذلك العمل على عهده ، وما اوسع سبل الغنى والثروة التى ستتدفق منه على مصر . ان اسماء الملوك المصريين الذين شيدوا الاهرامات عنوان الكبرياء الآدمى ، الذى لا فائدة منه ، هى اسماء مجهولة ، بينما سيظل اسم الامير الذى فتح قناة السويس البحرية العظمى اسما مباركا من عصر لعصر الى ابد الآبدين . »

وقد بينا فى الجزء الاول كذب ما ادعاه دى ليسبس وانه كان قد بيت امرا ادا وحاول ان يخلق دولة اجنبيـــة فى جسم الدولة المصرية وكان مشروعه من الاسباب التى عجلت بخراب الخزانة المصرية .

***

وكان سعيد متلافا للمال ، وقد اعتاد ان ينفق على ملاذه وشهواته بسخاء ، وكانت تلوذ به بطانة من الاجانب الخطرين وقد تقدم ذكر اسماء بعض افراد تلك البطانة ، ولما وجد الخزانة خاوية اوحى اليه دى ليسبس ان يصدر بونات على الخزانة بفائدة تتراوح بين ١٢ و ١٨ فى المائة ، وقد فعل ذلك فى سنة ١٨٥٨ وتجاوزت قيمة هذا الدين المحلى مليون وستمائة الف من الجنيهات الاسترلينية بخلاف مرتبات الموظفين التى كانت متأخرة، والتقط الاجانب هذه البونات وتضاربوا عليها ، حتى ساءت الحال ، وقلق رجال البنوك انفسهم ، وحاولت حكومة فرنسا ان تستغل هذه الفرصة وتوطد نفوذها فى مصر ، بفرض الرقابة على احوالها المالية ، ورأى سعيد ان يعالج الداء بالداء ويسدد الدين بديون جديدة ، فأوفد الى باريس فى سنة ١٨٦٠ صديقه البولندى « بولينو » ليقترض له مبلغ ثمانية وعشرين مليونا من الفرنكات ، وابرقت الحكومة الفرنسية الى قنصلها بمصر تطلب منه ان يسأل الوالى عن الضمانات التى يمكنه ان يعطيها للرأسماليين الفرنسيين ، وعن الاوجه التى يريد ان يستعمل فيها ذلك القرض ، وقد عاد « بولينو »

الى مصر فى ٢٨ يوليو سنة ١٨٦٠ بعد ان عقد قرضا فى باريس مع بنك « شارل لافيت » وبنك الخصم ، وضمنت الحكومة الفرنسية هذا القرض وان يسدد فى باريس ، من ايرادات جمرك الاسكندرية

وفى ٦ اغسطس سنة ١٨٦٠ وقع سعيد تعهده لدى لسبس بسداد الديون التى التزم بها قبل شركة القناة وراح يبعثر المال يمينا وشمالا ، وكان كلما اسرف أغرته حكومة فرنسا ، تارة بواسطة دى لسبس وأخرى بواسطة قناصلها ، بالاقتراض من المرابين الفرنسيين ، وقد بلغت الديون التى عقدها حتى سنة ١٨٦١ مائتين وخمسين مليونا من الفرنكات ، وقد ذكر قنصل فرنسا فى رسالة بعث بها الى وزارة خارجية بلاده فى ١٨ مايو سنة ١٨٦١ ، وهى محفوظة بسجلات وزارة الخارجية الفرنسية ، ان مصر فى طريق الخراب لا محالة ، لانها واقعة تحت تأثير القروض والفوائد الربوية ، وفى عصر سعيد بدأ التدخل من جانب المرابين بشكل ظاهر ، فمثلا طلب « شارل لافيت » ومعه مدير بنك الخصم مؤيدين بنفوذ الحكومة الفرنسية ، من سعيد ، فى مذكرة مؤرخة فى ٢٦ يوليو سنة ١٨٦١ ان تعين لجنة لتنظيم الايرادات وان تعرض ميزانية الدولة على تلك اللجنة، وضمانا لسداد ديونهم طلبوا تخصيص ايرادات الدلتا وجزءا لايستهان به من ايراد الجمارك وبعض املاك الوالى الشخصية وهذا علاوة على اعتبار مصر بأسرها ضمانا واكثر من ذلك طلبوا ان تتراوح الفائدة بين ١١ ١/٢ و ١٢ ١/٢ فى المائة بخلاف سمسرة قدرها ٦ فى المائة وان تحسب الفائدة على قيمة الدين الاسمية لا الفعلية ، وكان معنى ذلك التنازل عن سيادة الدولة لمصلحة الدائنين الفرنسيين علاوة على قبول فوائد ربوية مرهقة للغاية ، ولذلك طلب سعيد باشا من وزارة خارجية فرنسا بواسطة قنصلها فى مصر ان تحصل على مصادقة الباب العالى قبل ان يعقد قرضا جديدا بهذه الشروط .

وقد ادعى بنك الخصم الفرنسى ان الوالى خالف شروط القرض الاول واصدر بونات جديدة على الخزانة لسداد متأخر مرتبات الموظفين وطلب هذا البنك تعويضا قدره اربعمائة وثمانين الف فرنك ، وقد استعمل البنك سلطان القنصل الفرنسى فى الضغط على الوالى حتى سلم بدفع هذا التعويض

وساءت الامور زيادة عما كانت عليه ، والمدهش أن الباب العالى اضطر تحت ضغط الدبلوماسية الاوروبية لان يبعث فى يناير سنة ١٨٦٢ بموافقته على عقد القروض وقد ادعى الالمانى « أوبنهايم » أن هذا الترخيص الصادر من الباب العالى لا يستفيد به أحد غيره من المرابين ، وقامت منافسة حادة

بين الدول الطامعة فى منح مصر قرضا جديدا حتى تراءى لذوى الشأن أن يكون طرح القرض فى مناقصة دولية الا أن قنصلى انجلترا وبروسيا هددا سعيدا بطلب التعويضات اذا طرحت هذه المناقصة ، بدعوى ان سعيدا كان قد تعهد شفويا لبيت « اوبنهايم » بالحصول على القرض منه (١)

وتحت تأثير هذا الضغط أضطر سعيد لأن يعقد فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٢ قرضا انجليزيا ألمانيا وصل الى مليونين وأربعمائة ألف جنيه استرلينى وهذا القرض بما انطوى عليه من فوائد باهظة وسمسرة يمكن أن تسمى سرقة وضمانات ما أنزل الله بها من سلطان ، مضافا الى مأساة قناة السويس جعل تاريخ سعيد كحاكم لمصر أول صفحة سوداء فى تاريخها المعاصر . ولقد استطاعت انجلترا بلباقة أن تراقب الامور عن كثب حتى تحول دفتها لمصلحتها مستعينة بالدبلوماسية الفرنسية التى ارتضت ان تكون مخلب القط .

بلغت ديون مصر ، عند وفاة محمد سعيد ، ثلاثة ملايين واثنين وتسعين الفا وثمانمائة من الجنيهات الاسترلينية ، وارتفع رقم هذه الديون حتى وصل فى نهاية حكم اسماعيل سنة ١٨٧٩ الى واحد وتسعين مليونا من الجنيهات .

ولا يتسع المقام هنا لتفصيل مأساة تلك الديون ، وما انطوت عليه من فضائح يتندى لها جبين البشرية ، وحسبنا أن نجمل أسباب خراب مصر المالى ، فى تلك الحقبة من تاريخها .

وهذه الاسباب يمكن تلخيصها فيما يأتى : ـ

اولا ـ ميل اسماعيل الى الترف والأبهة : كان اسماعيل محبا لمظاهر الأبهة ، شغوفا بحفلات الرقص واقامة الولائم الفاخرة وبناء القصور الشاهقة والمبالغة فى الانفاق على تأسيسها وصيانتها ، وكان يجود على غير المستحقين من اموال الدولة وقت ان كان الشعب يتضور من الجوع وكانت السياط تلهب ظهور دافعى الضرائب ، من ذلك انه تبرع فى سنة ١٨٦٩ بمبلغ مائة الف فرنك لاعانة منكوبى مجاعة ظهرت فى كريت ، دون أن يفكر فى شعبه الجائع المسكين ، وكانت خزانة الدولة على شفا الافلاس حينما قرر أن يحتفل بافتتاح قناة السويس فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، ومع ذلك سافر الى أوروبا فى ركب ملكى محوط بأكبر مظاهر الأبهة ودعا أربعة من ذوى الرؤوس المتوجة وسبعة آلاف جاءوا من مختلف جهات الارض وتكلف بيت المال بنفقات سفرهم وعودتهم الى بلادهم واقامتهم فى مصر

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية ـ مجلد ٧٨ رقم ١٦٧٥

بعض الوقت ونصبت لهم الولائم والحفلات الراقصة فى بلاد منطقة القناة وفى العاصمة ، وهى حفلات ما عرف التاريخ لها مثيلا من قبل ولا من بعد ويقال أن مجموع ما أنفق فيها قد تجاوز خمسة ملايين من الجنيهات ، وقد روى أحد الكتاب الذين شهدوا تلك الحفلات أن الرجل كان يخرج من مكان الوليمة فيقول بملء شدقيه : لقد أكلت ملك ثلاثة من الفلاحين المصريين (١)

ومما ساعد على هذا الفساد ، وجود بطانة من الاجانب فى قصر اسماعيل، وقد ذكرنا أسماء بعضهم فيما تقدم فأولئك كانوا يداعبون كبرياءه ويلهبون شهواته ويدفعونه فى هذا الطريق المعوج لكى يملأوا جيوبهم بالذهب والفضة .

ثانيا : استمرار طريقة المطالبات التى كان يتقدم بها الاوروبيون مؤيدين بنفوذ دولهم والغرامات التى كانت تدفع لهم من غير مقتض ، والامثلة على ذلك كثيرة ومنها أن اعتداءا وقع فى مستهل عهد اسماعيل من بعض الجنود المصريين على بحار فرنسى ، بسبب قحة ذلك البحار وتعمده جرح عواطفهم، وقد قامت السلطات المصرية بمعاقبة اولئك الجنود بكل صرامة وحزم ولكن القنصل الفرنسى لم يكتف بهذا ، بل بعث بانذار مؤرخ فى ٢ فبراير سنة ١٨٦٣ الى الحكومة وشفع انذاره بالتهديد بانزال قوات بحرية فى الاسكندرية من احدى قطع الاسطول الفرنسى التى كانت موجودة بطريق الصدفة واصر القنصل على تجريد الضابط الذى كان يرأس الجنود من رتبته العسكرية، وان يشد وثاقه هو والجنود الذين اتهمهم البحار الفرنسى ويصلبون لمدة ساعة أمام القنصلية الفرنسية ، ويتفرج الناس على هذا المنظر ليفهموا أن هذا القنصل هو الحاكم بأمره والمدهش أن اسماعيل قد أجاب هذا الطلب الاجرامى الذى أطمع فيه قنصل فرنسا وسائر القناصل فلم يكن مستغربا أن يطلبوا التعويضات لرعاياهم لمناسبة ولغير مناسبة والعجيب أن يحصل هذا وقت أن أرسل اسماعيل فيلقا مصريا ليحارب فى المكسيك تحت الراية الفرنسية مجاملة منه لفرنسا . وقد كان يسكن مصر من رعايا فرنسا فى ذلك الحين خمسة وعشرون ألفا هبطوا عليها من كل صوب ليجمعوا المال الحرام وينهبوا مصر ما استطاعوا الى النهب سبيلا وقد شهد قنصل فرنسا نفسه بأن التعويضات التى كان يطلبها هؤلاء لم تكن مشروعة بل كانت خيالية ، ومجافية لابسط قواعد الحق والعدالة وكانت مما يثير حفيظة

---

(١) كتاب خديويون وباشوات ، باللغة الانجليزية لمؤلف لم يذكر اسمه ، وكتاب ، Ch Misnier Souvenir du monde Musulman باريس سنة ١٨٩٢

المصريين ، ونحن نورد هنا النص الحرفى لرسالة ذلك القنصل التى وجهها الى وزارة خارجيته فى ١٨ مارس سنة ١٨٦٩ ، وهى ثابتة بالمجلد رقم٤٥ بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية التى عنوانها « رسائل دبلوماسية مصر » ــ

Il faut soutenir les justes réclamations de ces Français, protéger leur intérêt légitime ; mais leurs prétentions sont souvent exorbitantes, et, en restant dans les limites de l'équité et du droit, on soulève des inimités et des rancunes ; il arrive parfois qu'elles sont servies comme maintenant par une presse clandestine ignoble.

وقد دفع اسماعيل لبحارة شركة « ميساجرى أمبريال » مبلغ مائةألف فرنك كتعويض بدعوى أنه أسيئت معاملتهم وقد تعددت هدايا اسماعيل لقناصل الدول ، وكانت أشبه بالرشاوى التى أريد بها التخلص من شرورهم ومضايقتهم له ومن ذلك انه منح قنصل البرتغال مزرعة بلغت مساحتها ثلاثمائة فدان ومنح قنصل أسبانيا ، فى طريق شبرا ، مائتى فدان ،وأعطى منحا أخرى لقناصل السويد وفرنسا وغيرهما (١)

واغرب مما تقدم أن ضابطا اسمه « الكونت دى بيسون » Bisson وصل الى مصر فى سنة ١٨٦٣ ، وقال أنه فى طريقه الى الحبشة للقيام بمشروع زراعى صناعى ، ولاداء مهمة سياسية هناك ، فماكان من اسماعيل الا انوضع تحت تصرفه البواخر النيلية والرجال والجمال والاغذية وجميع ما يلزم لرحلته وتكلفت الخزانة ستين ألفا من الفرنكات بغير مناسبة الا الحفاوة بذلك الضابط الذى طرق باب اسماعيل وقد تبين أنه كان أفاقا ، يسعى لكسب المال واشعال نيران الحرب بين مصر والحبشة وتبين انهكان ضابطا مزيفا (٢) ومع ذلك ادعى ذلك الضابط المزيف أن أشياء سرقتمنه وطالب الحكومة المصرية بتعويضات جسيمة ووجد سندا له من قنصل بلاده

وبسبب هذه الفوضى الصارخة التى أيدها قناصل الدول الاوروبية تدفق سيل المهاجرين الاوروبيين على مصر سنة ١٨٦٥ ليمزقوها اربا ، حتى ان قنصل فرنسا بعث برسالة مؤرخة فى ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٥الى حكومة بلاده ذكر فيها أن اسماعيل شكى مر الشكوى من غزو بلادهبسيول من المهاجرين الذين لا شرف لهم ولا ضمير وكانت تؤازرهم حكوماتهم وقد

(١) محفوظات وزارة الخارجيةالفرنسية ــ رسائل دبلوماسية ، مجلد رقم ٣٥ بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٦٥

(٢) محفوظات وزارة الخارجيةالفرنسية ــ المجلد رقم ٣٦

نزح اكثر هؤلاء من ايطاليا وبلاد النمسا حتى ضاقت بهم الاسكندرية وعجز البوليس المصرى عن مقاومة اجرامهم ومنع حوادث القتل والسطو وغيرها مما كان يرتكب بجراة بلغت غاية الخطورة (١) وقد تفاقم الخطب حتى أن الملك فيكتور عمانويل أوفد وزيرا مفوضا لمصر فى ٢ فبراير سنة ١٨٦٨ لتسوية مطالبات رعاياه السخيفة واستمر ذلك الوزير المفوض بمصر حتى ٢٥ ابريل سنة ١٨٦٨ واستطاع فى تلك المدة ان يبتز من الحكومة المصرية مبالغ لا يستهان بها .

ولم يتورع قناصل انجلترا والولايات المتحدة عن السير فى ذلك الطريق المعوج ، ومن ذلك ادعى قنصل الولايات المتحدة فى شهر يوليو سنة ١٨٦٤ ان الحكومة المصرية امتهنت حصانته لان البوليس قد تعقب ، فى أرض فضاء - زعم القنصل أنها فى حوزته - رجلا أجنبيا اسمه « كندنيكو » لانه اعتدى على املاك الدولة فهدد القنصل الامريكى بقطع العلاقات القنصلية مع مصر اذا لم تعوض الرجل المشار اليه ، مع أنه لم يكن أمريكيا ، بل كان من رعايا اليونان

وقد عدد حضرة العلامة الدكتور محمد صبرى فى مؤلفه الذى وضعه باللغة الفرنسية فى سنة ١٩٣٣ عن الامبراطورية المصرية فى عصر اسماعيل امثالا من تلك الحوادث لا يتناولها الحصر .

ولعل أبشع الامثال ، المبلغ الذى دفعته مصر لشركة قناة السويس تنفيذا لقرار التحكيم الذى أصدره الامبراطور نابليون الثالث فى ٦ يوليو سنة ١٨٦٤ وهو ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستين ألفا من الجنيهات (٢)

ثالثا - خسائر مصر المالية فى مشروع قناة السويس وقد شرحنا هذه الخسائر فى الفصل الثانى عشر من الجزء الاول من كتابنا وقد بلغت بالفرنكات الفرنسية ٣٥٢٫٨٢٧٫٠٩٧٫٠٩ وناءت الخزانة المصرية بهذا الحمل الثقيل ، وكان دى لسبس يغرى والى مصر بعقد القروض فى فرنسا ، ويحصل لنفسه على السمسرة الضخمة التى كانت تذهب تارة الى جيبه وحده ، واخرى يقاسمه فيها نوبار ، وهذا بخلاف الفوائد الربوية التى تجاوزت ١٨ فى المائة و ٢٠ فى المائة فى كثير من القروض

رابعا - مشروعات اسماعيل التى لم تقدر خزانة الدولة على تحمل اعبائها ،

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية - المرجع السابق - مجلد رقم ٣٧ بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٨٦٥

(٢) الجزء الاول من كتابنا قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة صفحة ٣٢٣ الطبعة الاولي سنة ١٩٥١

وتلك المشروعات فوق كونها فتحت الباب للمغامرين والأفاقين من الاجانب الذين امتصوا دماء مصر مستعينين بنفوذ قناصلهم وبالامتيازات الاجنبية ، واتاحت لهؤلاء الاجانب ان يؤسسوا شركات انتزعت ثروة مصر العقارية وتسلطت على اقتصادها الوطنى ، فانها ضاعفت من خطر المحنة المالية التى انتهت بخراب مصر فى نهاية عصر اسماعيل ، ويقدرون تكاليف تلك المشروعات بأكثر من ستة وأربعين مليونا من الجنيهات .

خامسا ـ سياسة اسماعيل حيال القسطنطينية ، وهذه السياسة كانت قائمة على الرشوة وشراء ذمة الصدور العظام ، بل وصلت هذه الرشوة الى جيب السلطان العثمانى نفسه .

وفيما عدا الرشوة اضطرت مصر ، بحكم علاقتها بتركيا لان تحارب الى جانبها فى كريت من سنة ١٨٦٦ الى سنة ١٨٦٩ كما زودتها برجال حاربوا فى الحجاز وخسرت مصر فى هذه الحروب عشرة آلاف رجل وتكلفت اكثر من ثلاثين مليونا من الفرنكات . وفى الحرب الروسية التركية فى سنة ١٨٧٧ امدت مصر الباب العالى بنحو ثلاثين الفا من الرجال ، ولقد كانت تركيا معنية كل العناية باضعاف مصر واشاعة الفقر والجهل والمرض فيها حتى لا تقوم لها قائمة بجانبها ، ولذلك طلبت منها الامدادات ولذلك أيضا كانت تطلب الرشاوى جهرا وعلانية ، وقد بلغ ما دفعه اسماعيل لحاشية السلطان فى فبراير ومارس سنة ١٨٦٣ خمسمائة وأربعين ألف فرنك بخلاف هدايا وصلت قيمتها الى خمسين ألف فرنك ، وكانت تركيا تحصل على جزية محددة من مصر فرفع اسماعيل هذه الجزية بمبلغ أربعمائة ألف جنيه فى السنة ، واذا كان اسماعيل قد حصل من الباب العالى على فرمانات سنة ١٨٦٦ وسنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٧٣ والفرمان الاخير قد قرر نظام توارث العرش لمصلحة اسماعيل كما اباح له أن يعقد قروضا فى الخارج، فأن الخزانة المصرية تكبدت فى مقابل ذلك أضخم الرشاوى التى عرفها التاريخ

سادسا ـ سوء نية المرابين الاوروبيين ، فلم تختلف تصرفات أولئك المرابين عن افعال أخطر اللصوص وكانت الدبلوماسية الاوروبية أقوى سند لهذه اللصوصية الفاجرة التى لم تعرف شريعة ولا قانونا غير حكم القوة الذى املته دولها ولا يستطيع الانسان ان يتصور ، وهو يراجع الانذارات الرسمية التى كان يتلقاها اسماعيل لحمله على اجابة طلبات تلك العصابات، ان الامر كان يقتصر على اثراء فريق من الجشعين وانما ، يعتقد كل ذى عقل وضمير أن النية كانت متجهة الى تحطيم مصر ماليا ليكون ذلك تمهيدا لاحتلال عسكرى لا يلقى أية مقاومة ، ولا شك أن انجلترا قد لعبت وراء

الستار دورا غاية فى الخطورة ولا أدل على هذه الحالة من أن الدبلوماسية الانجليزية هى التى املت شروط القرض الذى عقده سعيد فى سنة ١٨٦٢ مع بيت « اوبنهايم » .

وكان هذا أول عدوان صارخ من الرأسمالية ضد مصر وسيادتها ،وكان المرجو أن يتعظ اسماعيل ولايقع فى أخطاءسلفهولكن كان لاسماعيلشيطان اسمه « نوبار » ولهذا النوبار تمثال قائم حتى الآن فى الاسكندرية مع انه حسن لاسماعيل سياسة الاقتراض والاستعانة بالمرابين الاوروبيينلينال هو اكبر نصيب من السمسرة والرشاوى ودمر المالية والادارة المصرية وسيادة الدولة المصرية ثم استقبل الاحتلال الانجليزى فى سنة ١٨٨٢ وصار وزيرا من أهم وزراء ذلك الاحتلال ! !

***

واستطاع سيل الاجانب ، ومعه عصابة المرابين وسماسرتهم أنيحطموا مالية مصر ، ولسنا فى هذا الكتاب بصدد تحقيق الديون التى جمدوها فصارت واحدا وتسعين مليونا من الجنيهات ، ولو فعلنا لاثبتنا ان القدر الاكبر من هذا المبلغ الخيالى كان فوائد وسمسرة ورشاوى ، ولميدخل خزانة مصر الا النذر اليسير ، بل أن القروض كانت تبرم فى الخارج وتسدد للدائنين مباشرة منالفوائدواصل الدين فكانت قروضا خيالية لم ترهامصر ولم تنتفع بها ، وللرأسماليين دراية وخبرة لم تكن متوفرة فى مصر ، مع ملاحظة ان مستشارى الخديو وذوى العقول التى كانت تفكر له كانوا من الاجانب والدخلاء .

بهذا الزحف الرأسمالى ، فعل الاستعمار بمصر ، ما فعله بتونس ومراكش . ومما زاد الطين بلة ، أن حملة المرابين قد عاصرت مشروع « دى لسبس » وعصابته ، ويقدر الامريكيون ما دفعه اسماعيل فى هذا المشروع وما أنفقه بسببه بمبلغ ثمانين مليونا من الدولارات (١) ، ولا ننسى أنه من أجلحفلات افتتاح القناة خلق طريق الاهرام وبنى دار الاوبرا ، فى أقصر وقت مستطاع ، والبلاد كانت تضج من فداحة الديون . ويتهمه « باركر توماس مون » وهو كاتب محايد ، بأنه كان يستخدم مال الدولةفى مشترى أراضى الفلاحين لنفسه ، فأقتنى أباعد فسيحة ، وكذلك أسرففى بناء القصور التى ملأها بجواريه البيض والسود .

I) Parker Thomas Moon Imperialism and world politics New York 1947.

وبسبب فداحة الديون ، وضع المرابون ، تؤازرهم دولهم ، السكين فوق عنق مصر ، وبهذه السكين اشترى دزرائيلى ما كانت تملكه مصر فى شركة قناة السويس وهو ١٧٢ر٦٠٢ سهما بمبلغ ٣ر٦٨٠ر٠٠٠ جنيها ، وكان دزرائيلى يقول وقتئذ عن القناة انها طريق بريطانيا الاكبر ، الذى يؤدى الى أمبراطوريتها الهندية .

وقد وقعت هذه الكارثة فى سنة ١٨٧٥ ، وهى السنة التى أرسلت فيها حكومة انجلترا بعثة «ستيفن كييف » Stephen Cave لفحص مالية مصر ، ولما رفع « كييف » تقريره ، خلقوا فى السنة التالية رقابة دولية على مصر فى شكل « صندوق الدين » وعينوا فيه مندوبين عن انجلترا وفرنسا وايطاليا والنمسا وقد وحد الديون وجعلها ٩١ر٠٠٠ر٠٠٠ جنيها وفرض لها فائدة قدرها سبعة فى المائة ، وتقرر ألا تعقد قروض جديدة بغير موافقة صندوق الدين .

وسرعان ماتطور الامر الى تعيين لجنة المراقبة الثنائية ، التى تألفت من انجليزى اسمه « ولسون » Wilson وفرنسى اسمه بلينيير Bligniers وصارا وزراء فى الوزارة الاوروبية التى شكلت برئاسة «نوبار» ، وتحرجت الامور حتى خلع اسماعيل فى يونيو سنة ١٨٧٩ ، بتدخل الدول لدى الباب العالى ، على نحو ما فصلنا فى الجزء الاول من هذا الكتاب . وعين مكانه ولده محمد توفيق الذى كان منفذا لتعليمات الانجليز والمرابين فأعاد لجنة المراقبة الثنائية ، وباع ما كان متبقيا لمصر فى ايراد قناة السويس ، وهو الحصة البالغة ١٥ ٪ من الربح والتى كانت مقررة لمصر فى عقود التأسيس ، وطارد الوطنيين وعبث بالدستور ، ثم تآمر ضد وطنه فاستقبل الانجليز محتلين فى سنة ١٨٨٢ (١)

***

ومما تقدم يبدو جليا أن سفه الولاة ، وتبذيرهم وسوء تصرفهم ، واحاطتهم أنفسهم ببطانات من الاجانب الذين كانوا يشبعون شهواتهم ، وتقبل سيول المهاجرين من الاوروبيين ، والاندفاع فى تنفيذ مشروعات لا تتحملها ميزانية الدولة ، وكارثة مشروع قناة السويس ، كل ذلك أتاح للاستعمار فرصة التدخل فى اخص شئون مصر ، حتى فرض رقابته التامة على ماليتها وادارتها وامكنه ان يتصرف فى اهم شئونها ، بل انه عزل اسماعيل فى سنة ١٨٧٩ ، وكان الباب العالى مطية لبريطانيا فى تلك الاثناء.

---

(١) وثائق فرنسا الدبلوماسية ـ مجلد رقم ٤١ وكتاب فريسينيه عن المسألة المصرية

وهكذا زال كيان الدولة المصرية واقعيا ، واضحى الانجليز والفرنسيون هم حكام مصر الحقيقيين ، والخديو محمد توفيق العوبة فى يد لجنة المراقبة الثنائية ، بل بردعة لانجلترا وفرنسا ، فكان محتما أن يتصدى الجيش المصرى لانقاذ البلاد من هذه الكارثة واقامة حكومة وطنية فيها تستند الى سلطة الشعب وتخضع لرقابة الامة ، ولكن الاستعمار جاء الى مصر ، ليقضى على الامة ، ويحتفظ بالبردعة ، وتدخل الانجليز تدخلا مسلحا ، جعلهم يظفرون لانفسهم بمصر وبقناة السويس معا ، باضعف الجنود وأقل التضحيات وقد نجح الانجليز فى مرحلة الغزو المالى ، فى استخدام المرابين من الدول الاخرى ، وقناصل تلك الدول ، وحكومات فرنسا وغيرها ، كما يستخدم القرد مخالب القط فى التقاط الكستناء .

وقانون الغابة نفسه ، لا يبيح السطو بتلك الاساليب الوضيعة ، ومهما قيل عن عبث الخديويين وسوء تصرفهم، فان الشعب المصرى، الذى نزلت المصيبة فوق رأسه وحده ، لا فوق رؤوس من تصرفوا باسمه ، هذا الشعب لم يقترض ، ولم يجز تلك القروض ، ولم يقبل ما جرى من التصرفات ، ولذلك كان فى وسعه قانونا أن يتحلل من الديون ، خصوصا وأن سوء نية الدائن مما لا يمكن انكاره .

ومتى ثبت ان احتلال انجلترا لمصر ، كان نتيجة مباشرة لهذه الفوضى ، فكيف يمكن لهذا الاحتلال أن يستمد من هذا الباطل وجودا فى نظر القانون الدولى العام ، مهما ظفرت انجلترا باعترافات او رضا من جماعة الدول .

الفصل الثالث
تفاهم انجلترا وفرنسا

الثورة العرابية نتيجة لوطأة النفوذ الاجنبى وفساد الحكم ـ كانت الثورة مسألة داخلية لا شأن للدول بها ـ نية التدخل كانت مبيتة من قبل ـ موقف تركيا ـ سياسة فرنسا وانجلترا اثناء الثورة العرابية ـ حماية فرنسية انجليزية سافرة ـ تدخل ضد الدستور ومحاولة فرنسا حمل انجلترا على القيام معهما بهجوم مسلح ـ وزارة فريسينية ـ خلاصة

انتهى حكم اسماعيل ، والبلاد تعانى مرارة النفوذ الاجنبى ، وما اقترن به من المظالم وفساد نظام الحكم والادارة . وكان المفروض ان يعمل رئيس الدولة الجديد ، الامير محمد توفيق على استئصال اسباب الشكوى ، والتخفيف من آلام الشعب ، وتطمينه الى وجود حكومة وطنية على رأس البلاد ، ترعى مصالحه ، وتقيه شر الاطماع الاجنبية ، التى جعلت من الحكومة المصرية مجرد صورة او اداة لتنفيذ رغبات قناصل الدول الكبيرة

ولكن ، اشتدت الحالة سوءا ، فاستمرت غطرسة العنصر التركى والشركسى فى الجيش واهانته للعنصر المصرى ، وخصوصا ما ظهر من تعصب القائد الشركسى ، عثمان رفقى ، الذى كان وزيرا للحربية فى وزارة رياض باشا ، التى حكمت فى مستهل عهد الخديو توفيق ، وكان الخديو من الضعف والتردد ، بحيث لم يستطع ان يقبض بيده على ناصية الحال .

والمصريون عامة ، كانوا قد ضاقوا بذلك الحاكم الجائر ، وملوا الاضطهاد الذى حاق بهم ، فلم يكن ثمة عدالة ، ولا قانون ، ولا قضاء ينصف المظلوم، ولا حرية ولا مساواة ، ولا اطمئنان على المال والروح ، بل استخدام للسياط فى تحصيل الاموال الاميرية ، وفرض مشيئة الطغاة ، حتى اصبح السوط اداة الحكم ، وفرضوا السخرة واستغلوها فى اصلاح اراضى الامراء والوزراء واصحاب السلطة والجاه ، ونفوا من نفوا الى اقاصى السودان ، وكان النفى عقوبة توقع لاتفه الاسباب ، بل ولمجرد الشبهة بلا ذنب او جريرة (١)

ومثل هذه المظالم اوقدت فى اوربا ثورات عنيفة ، وكم اطاحت هذه الثورات برءوس متوجة ، ولا سبيل لدفع الظلم الا بدستور وحكم نيابى سليم ، يقف ضد الجبروت ويقلم اظفار الطغاة ، ويكفل الحريات العامة ،

---

(١) الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ـ الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ـ الطبعة الثانية ـ مصر سنة ١٩٤٩ ـ ص ٦٧

ويحقق العدالة والامن والمساواة لابناء الوطن . وحق الشعوب فى حكم ديموقراطى نظيف ، من اقدس الحقوق ، التى قررتها الشرائع وسجلتها الكتب المنزلة ، فلا جناح على المصريين اذا هم طالبوا بدستور متين وحكم نيابى قويم ، بل ان حرمانهم من ذلك اهدار لآدميتهم ، وانكار لابسط حقوقهم ، واذا قاموا للمطالبة بالدستور والحكم النيابى ، فالواجب على شعوب اوربا التى تذكر مظالم العصور الوسطى وثوراتها والدساتير التى خطتها بدماء ضحاياها ، ووثيقة حقوق الانسان ، الواجب على هذه الشعوب وحكوماتها أن تحيى وتؤازر كل حركة تطالب بالدستور وحرية بنى الانسان

ولكن الاستعمار لا يعيش فى بلاد تتمتع بحقوقها النيابية وتنعم بدساتير وضعت على احدث المبادىء العصرية ، ولهذا وقف النفوذ الاوربى موقف التحدى لحركة المطالبة بالدستور ، ودس لها ، وانحاز لوزارة مصطفى رياض ، التى استخفت بميول الشعب ، وجنحت الى الشدة فى مناهضة الوطنيين ، حتى كممت الافواه وحطمت الاقلام ، واستخدمت لائحة المطبوعات القديمة ، فى خنق الصحافة ، ووقف الوطنيون ضد هذه المظالم صفا واحدا ، اذ الفوا الحزب الوطنى ونشروا اول بيان سياسى لهم فى ٤ نوفمبر سنة ١٨٧٩ ، وكان هذا الحزب ، كما روى المغفور له احمد عرابى فى مذكراته ، يضم العظماء والكبراء والعلماء ، وكان تأسيسه رد فعل لتغلغل النفوذ الاوربى فى البلاد وسيطرته على اداة الحكم .

ويستفاد من برنامج الحزب الوطنى القديم ، انه اراد ان يضع حدا لذلك الزحف الاستعمارى ، الذى اوردنا شيئا عنه فى الفصل السابق ، فمثلا كان من مطالب هذا الحزب :

اولا — ان تعاد الى الحكومة المصرية ، جميع الاملاك المسماة بالخديوية .

ثانيا — الغاء النص الذى كان يقضى بتخصيص السكة الحديد للقرض الممتاز ، فى قانون التصفية ، فان لم يرحب بذلك الدائنون من الانجليز ، تعين عليهم قبول ذلك الدخل كما هو من غير ان تؤخذ بقية الفائدة المخصصة لهم من الدخل العام .

ثالثا — ان تكون الديون الممتازة والسائرة والمنتظمة دينا واحد مضمونا بمال الامة والبلاد بفائدة مقدارها ٤ ٪

رابعا — ان تقام ادارة مراقبة وطنية خاصة مؤقتة يكون فيها ثلاثة من الاجانب تعينهم الدول وتقرهم الحكومة المصرية (١)

---

(١) مذكرات عرابى ص ١٤٩ — عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق ص ٧٢

وكانت الحالة الاقتصادية التى خلفها النفوذ الرأسمالى الاجنبى من بواعث الثورة واسبابها القوية ، فقناة السويس والاعباء المالية الشديدة التى الفت بهـا على كاهل مصر ، والديون التى اقترضها اسماعيل ، وتخصيص نصف ابواب الايراد فى الميزانية لسداد فوائد الديون ، وكانت الايرادات تجبى من دماء الفلاحين والكادحين ، كل ذلك اثار حفيظة الخاص والعام ، ولا سيما ان حكومة رياض باشا ، اقرت نظام المراقبة الثنائية ، كما املاه القنصلان الانجليزى والفرنسى ، وخولت الرقيبين سلطة واسعة المدى ، فانتهت الحالة الى اسوأ مما كانت عليه ، وظهرت الرأسمالية الاوروبية فى شكل مؤسسات مالية واقتصادية ضاعفت من طغيان النفوذ الاوروبى ، فالبنك العقارى ، وشركة تكرير السكر ، والشركة العمومية لاجراء الاشغال بالديار المصرية ، وشركة المقاولات ، كلها كانت شركات أوروبية برءوس اموال اجنبية ، وحولت الاقتصاد المصرى لمصلحة الاجانب واهدرت حقوق المصريين (١)

ولم تكن فى البلاد زعامة شعبية مدنية ، فظهرت الزعامة فى صفوف الجيش ، ووقف الجيش المصرى ، بقيادة المغفور له احمد عرابى ، ليدفع الاذى عن امته ، ولم يكن ذلك بدعة ، ولا خروجا على المألوف ، فمن احق من الجيش بحماية الشعب ، وانقاذ الوطن من الطغاة .

والجيش المصرى عريق فى الشعور بهذا الواجب الوطنى ، والتعبير عما يختمر فى نفس الامة ، فالضباط المصريون فى الجيش هم الذين ثاروا فى اواخر عهد اسماعيل ، فى فبراير سنة ١٨٧٩ ، وضربوا بأيديهم ونعالهم الوزير الارمنى الخائن نوبار ، وكذلك ضربوا السير ريفرس ولسون ، وقبضوا على نوبار ورياض وولسون واسقطوا الوزارة الاوروبية ، فكان طبيعيا ان يهب الجيش ، فى هذه المرة ، لاستخلاص حقوق الامة المقدسة

* * *

وفى مختلف بلاد العالم المتمدنة ، تقوم الشعوب بثورات مسلحة يتزعمها مدنيون ، او يقودها عسكريون ، وتشترك فيها الجيوش ، وقد ينفرد الجيش بالثورة ، واذا نجحت هذه الثورات ، تعد فى نظر علماء الدستور من قبيل الاعمال المشروعة التى لا غبار عليها ، واذا قلبت نظام الحكم ، فسرعان ماتعترف جماعة الدول المتمدينة بالنظام الجديد ، والذى يفرضه القانون الدولى على تلك الدول ان تقف على الحياد ، مادامت مصالحها المباشرة لم تمس ، وما دامت ارواح رعاياها آمنة ، وليس لها ان تضع

---

(١) عبد الرحمن الرافعى – المرجع السابق – ص ٧٤

اصبعها بين الحاكم الذى تقوم الثورة ضده وبين الثوار ، فان ذلك تدخل فى المسائل الداخلية للبلاد التى تقوم فيها الثورة او يقع الانقلاب ، والقانون الدولى العام لا يجيز هذا التدخل

والحركة العرابية ، كانت مسألة مصرية داخلية ، ولا شأن للدول بها ، ونحن نوجز فيما يلى اهم وقائعها ، لنؤكد انها كانت عملا داخليا بحتا ، بل عملا مشروعا ، لا غبار عليه .

١ ـ **واقعة قصر النيل فى اول فبراير سنة ١٨٨١ :** وهى لم تخرج عن كونها اجتماع عقده زعماء الضباط ، بمنزل احمد عرابى ، ووقعوا عريضة وضعها عرابى ، وكان ذلك فى ١٦ يناير سنة ١٨٨١ ، وقد حملها عرابى ، وعلى بك فهمى الديب ، وعبد العال بك حلمى حشيش ، الى وزارة الداخلية ، لرفعها الى رياض باشا (١)

واجتمع مجلس الوزراء ، فى ٣١ يناير سنة ١٨٨١ ، برئاسة الخديو ، للنظر فى تلك العريضة ، فقرر محاكمة الضباط الثلاثة أمام مجلس عسكرى ، واصدر الى وزير الحربية امرا بالقبض عليهم ، وتأليف المجلس العسكرى، برئاسة جنرال «ستون» رئيس هيئة اركان حرب الجيش المصرى وقتئذ ، وما ان وصل عرابى وصاحباه الى قصر النيل ، حتى سيقوا الى السجن ، بين صفين من الضباط الشراكسة ، مما اهاج الضباط المصريين ، فنهض الضابط البطل محمد عبيد ، الذى قاد الآلاى الاول ، من قشلاق عابدين الى قصر النيل ، واطلق بالقوة سراح عرابى وصاحبيه .

وكانت هذه باكورة النصر ، وقد ادت الى عزل عثمان رفقى وتعيين البارودى وزيرا للحربية .

ومما ذكره الاستاذ الرافعى ، ان عرابى ، كان قد ارسل الى قنصلى انجلترا وفرنسا كتابا يسوغ فيه عمله ، ويبسط شكواه من تصرف الحكومة ، وقال ان القنصل الفرنسى « البارون دى رنج » كان يعطف على حركة الضباط ، واورد كلاما كتبه هذا القنصل ، ويستفاد منه ان الضباط قد طلبوا بوساطته تدخل هيئة القناصل لدى الخديو لعزل عثمان رفقى واشياعه .

ولو صح هذا يكون المغفور له ، احمد عرابى ، قد ارتكب خطأ جسيما ،

---

(١) وخلاصة ما جاء بتلك العريضة من الطلبات ، هى (١) عزل ناظر الجهادية وتعيين وطنى فى هذه الوظيفة (ب) تشكيل مجلس نواب (ج) ابلاغ الجيش العامل الى ١٨٫٠٠٠ جندى (د) اصلاح القوانين العسكرية لتكفل العدل والمساواة بين رجال الجيش ـ « مذكرات عرابى ص١٥٤ »

لانه ما كان ينبغى بأية حال اقحام القناصل ، او الاعتراف لهم فى هذا الموضوع بأية صفة ، ولكن حسن النية يشفع لعرابى ، خصوصا وانه لم يكن بحكم ثقافته ليفطن لمثل هذه المسائل القانونية .

٢ ـ **واقعة عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ،** وهى اوج الثورة ، كما يقول الاستاذ الرافعى ، ذلك ان واقعة قصر النيل ، الآنفة الذكر ، عقدت للمغفور له احمد عرابى لواء زعامة الامة والجيش ، وما الجيش الا عنوان الامة وعدتها فى الدفاع عن نفسها . وقد تصدى الخديو لمناوءة الجيش وحاول ان يفرق صفوفه وينقل الفرق الموالية للحزب العسكرى من العاصمة ويحل محلها من كانوا يناصرونه ، ولم تعد شهوة الخديو الانتقامية لتخفى على الزعماء فاستقر رأيهم على القيام بمظاهرة عسكرية امام سراى عابدين وحددوا لذلك يوم ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وكان الضباط حسنى النية بحيث أبلغ عرابى الخديو بواسطة وزير الحربية بموعد اجتماع الآلايات فى ساحة عابدين ، فحاول محمد توفيق بكل ما استطاع ان يتفادى هذه المظاهرة قبل حدوثها ولكن محاولته باءت بالفشل وانتظمت جميع الالوية فى ميدان عابدين ، وبلغ عدد المحتشدين بمدافعهم واسلحتهم وذخائرهم اربعة آلاف وقد حاصروا القصر وسدوا المسالك على من بداخله وتخلى رجال الحرس الخاص عن الخديو وانضموا الى زملائهم .

وخيل لمحمد توفيق انه لو نزل الى الميدان فبوسعه ان يصد الجيش وضباطه بما له من الهيبة فى نفوس الجند ، ولكن شجاعته قد خانته فلم يخرج الى الميدان الا فى صحبة اثنين من الانجليز هما قنصل انجلترا بالاسكندرية ، المستر « كوكسن » والسير « اوكلن كولفن » ، المراقب المالى الانجليزى وبعض عساكر الحرس الخاص .

ونقتبس هنا بعض ما دار بين الخديو والقائد عرابى لنبين مدى نزاهة الحركة واغراضها النبيلة وعدم تعسف اصحابها مع شخص الجالس على العرش ، على الرغم من مساوئه وعيوبه ، ولعل هذا الخلق النبيل هو الذى افسد الحركة واضاع ثمراتها المرجوة فليس من الحكمة فى شىء الابقاء على رأس الافعى .

محمد توفيق : ما هى أسباب حضورك بالجيش الى هنا ؟

عرابى : جئنا يامولاى ، لنعرض عليك طلبات الجيش والامة وكلها طلبات عادلة .

محمد توفيق : وما هى هذه الطلبات ؟

عرابى : هى عزل رياض باشا ، وتشكيل مجلس النواب ، وابلاغ عدد الجيش الى العدد المعين فى الفرمانات السلطانية

الخديو : كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها ، وانا خديو البلد واعمل زى ما أنا عاوز (١)

عرابى : لقد خلقنا الله احرارا ، ولم يخلقنا تراثا وعقارا ، فوالله الذى لا اله الا هو ، اننا سوف لا نورث بعد اليوم

وكان فى نية الخديو ، عندما وقع نظره على عرابى ان يطلق الرصاص عليه ، عملا بنصيحة قنصل انجلترا ، ولكن تجمعات الجيش خلعت قلبه وخشى اذا هو استخدم غدارته ان يصرع قبل ان يصيب هدفه ، اما عرابى فقد كان نبيلا معه ، واطاع امره ، لما طلب منه ان يغمد سيفه وينزل من فوق صهوة جواده ، فنزل وادى للخديو التحية العسكرية ، مما يدل على ان الحركة لم تكن ثورة على العرش وخروجا على صاحبه بل اريد بها تقليم اظفاره واسقاط حكومة مستبدة كانت بردعة للنفوذ الاجنبى ، واقامة حكم دستورى صالح .

وقد نجحت المظاهرة فى اسقاط الحكومة التى كان يرأسها رياض باشا الذى استقال وسافر الى أوروبا فى صبيحة يوم ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، ولم يعد الى مصر الا بعد ان تأكد من ان طلائع الاحتلال قد دخلت البلاد ، وان كفة اسياده الانجليز قد رجحت .

وتألفت وزارة شريف باشا ، وهو من دعائم الحركة القومية ومؤسسى النظام النيابى فى مصر ، وتنفست الامة الصعداء ، وفرحت بهذا النصر .

وقد وضع شريف نصب عينيه ، ان يمنع التدخل الاجنبى ، فى شئون مصر ، مع استبقاء العلاقات الودية بينها وبين الدول ، حتى لا يترك لتلك الدول فرصة التدخل فى شئون البلاد ، ولذلك ارسل كتابا دوريا الى قناصل الدول فى ١٧ سبتمبر سنة ١٨٨١ واعرب فيه عن حرصه على علاقات المودة والصداقة مع الدول .

وقامت وزارة شريف بكثير من اعمال الاصلاح ، واهمها اقامة نظام دستورى فى البلاد فتأسس مجلس شورى النواب القديم وجرت الانتخابات وافتتح هذا المجلس فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، وساد الهدوء والصفاء فى البلاد (٢) .

---

(١) جاء فى مذكرات شفيق باشا وهو من شهود العيان ، ان الخديو تفوه بهذه العبارات « وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائى وأجدادى وما أنتم الا عبيد احساناتنا »

(٢) عبد الرحمن الرافعى — المرجع السابق .

مما تقدم يبدو جليا ان حركة عرابى ، وصلت الى اهدافها المرجوة ، وكانت حركة داخلية بريئة وما كان للدول بأية حال ان تفسد الصفاء الذى ساد البلاد ، وتتآمر ضد مصر ، على نحو استعمارى يجافى قواعد القانون الدولى ، ومبادىء الاخلاق . وكان يجب ان تترك المسألة فى نطاقها الداخلى ، خصوصا وانه لم تقع مذابح دامية ، سالت فيها دماء رعايا تلك الدول ولم يقع عدوان على مصالحها ، بل كان الامر سجالا بين رئيس الدولة والمطالبين بالاصلاح ، واستقرت الامور واخذت مجراها الطبيعى

***

ولكن كانت النية الخبيثة مبيتة قبل قيام الثورة العرابية ، بل قبل ان يعزل الخديو اسماعيل ، فانجلترا وفرنسا ، كانتا تعملان سويا طبقا لخطة مرسومة ومتفق عليها منذ سنة ١٨٧٦ ، بل تحالفتا وتفاهمتا قبل هذا التاريخ وبنشاطهما المشترك تأسست المحاكم المختلطة بقصد حماية مصالح المرابين الاجانب ولتكون فى الوقت المناسب سندا للاستعمار ، ولتقضى لحساب شركة قناة السويس ، مادامت عقود الالتزام قد نصت على اختصاص المحاكم المصرية بالفصل فى المنازعات التى تقوم بين الشركة والحكومة واعتبرت المحاكم المختلطة ، صاحبة نظرية الصالح الاجنبى ، محاكم مصرية ! !

وبعد ذلك ، فى سنة ١٨٧٦ اشتركت انجلترا وفرنسا ، فى وضع قبضتهما على مالية مصر بوساطة لجنة المراقبة الثنائية ، التى تقدم الكلام عنها ، ثم اشتركت الدولتان فى خلق اللجنة المسماة «بلجنة التحقيق العليا الاوروبية » فى يناير سنة ١٨٧٨ ، وكان يرأسها فرديناند دى ليسبس ، وتلك اللجنة ضمت من عملاء الاستعمار ، عدا دى لسبس ، السير ريفرس ولسون ورياض باشا وكيلين ، كما ضمت اعضاء صندوق الدين ومن بينهم اللورد كرومر ، ونجحت فى احراج شريف باشا وحمله على الاستقالة فنشأت الازمات التى انتهت بخلع اسماعيل .

وفى تلك المرحلة كان نوبار جم النشاط ، وقد سافر الى انجلترا فى سنة ١٨٧٧ ليقنع حكومتها بأن الوقت قد حان لارسال جيش الاحتلال الى مصر تنفيذا للخطة التى كان متفقا عليها من قبل وقد التقى نوبار فى ابريل سنة ١٨٧٧ بسفير ألمانيا هناك واسمه « الكونت دى مونستر » ووسطه لدى بسمارك لتدبير خطة احتلال انجلترا لمصر بموافقة الدول ورضاها . وقد اقتنع بسمارك برأى نوبار الارمنى ، ومما هو جدير بالذكر ان الحرب التركية الروسية قامت فى سنة ١٨٧٧ ، وسعى بسمارك لتصفية الاملاك العثمانية فى مؤتمر برلين الذى انعقد فى السنة التالية . وقد تباحث

بسمارك مع وزارة الخارجية البريطانية لتنفيذ خطة نوبار وافهم الانجليز انه سيحمل على عاتقه اقناع تركيا بقبول بسط حماية انجلترا على مصر.

ويرى « شارل رو » ان بسمارك كان يبغى من وراء ذلك اثارة التفرقة بين انجلترا وفرنسا لان فرنسا لم تكن توافق على انفراد انجلترا باحتلال مصر والذى يستفاد من هذا الرأى ان انجلترا وفرنسا كانتا متفقتين على اقتسام مصر فيما بينهما . ويضيف « شارل رو » ان فرنسا لم تقبل الحضور فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، الا بعد ان تعهد بسمارك بعدم اثارة مسألة مصر فى ذلك المؤتمر (١)

وظهر ذلك التآمر الانجليزى الفرنسى ايضا فى تشكيل وزارة نوبار التى سميت بالوزارة الاوروبية فى ٢٧ يناير سنة ١٨٧٨ والتى ضمت وزيرا انجليزيا وآخر فرنسيا كما اوضحنا بالجزء الاول من هذا الكتاب .

وتوجد وثيقة رسمية تكشف عن الخطة التى بيتتها انجلترا وفرنسا ضد مصر وهى الكتاب المؤرخ فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٧٨ والذى ارسله وزير خارجية فرنسا «وادنجتون» الى وكيلها العام بمصر المسيو « رندر » Raindre ، وجاء فى هذا الكتاب بالحرف الواحد ان جميع الاتفاقات والترتيبات التى عملت مع الحكومة المصرية ، منذ حدوث الازمة المالية ، كان محورها المساواة فى المزايا والمنافع التى تعود على العنصرين الفرنسى والانجليزى ، وقد عمل هذا الترتيب مع نوبار باشا وان جميع المشروعات التى تقوم بها الحكومة المصرية يجب ان يسبقها الموافقة التامة من لدن فرنسا وانجلترا فمن مصلحة مصر ان تكون سياستها ملائمة كل الملاءمة لما تراه هاتان الدولتان الغربيتان . ومعنى الكلام الذى جاء فى تلك الرسالة ان انجلترا وفرنسا كانتا قد بسطتا حمايتهما الفعلية على الحكومة المصرية باتفاق سرى عمل مع نوبار ، الوزير المتمصر الذى لعب دورا خطيرا ، منذ عصر عباس الاول ، فى تسليم مصر لذلك الاستعمار ، لقاء منافع مادية كان يحصل عليها .

وفى برقية لوزير خارجية فرنسا بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٧٨ لممثل فرنسا بمصر جاء فى وصفه للشروط التى وضعها لقبول العضو الفرنسى منصب الوزارة فى وزارة نوبار الاوروبية أن هذه الشروط ضمنت ان يقوم نفوذ فرنسا وانجلترا فى مصر على أساس المساواة التامة بين البلدين (٢)

---

(١) يراجع الفصل الذى كتبه شارل رو فى المجلد السادس ص ٣٥٠ من الموسوعة التى وضعتها جماعة جبرائيل هانوتو عن تاريخ الامة المصرية بالفرنسية .

(٢) شارل رو - برزخ وخليج السويس - الجزء الثانى طبعة باريس سنة ١٩٠١ صفحة ٤٢

كانت تلك الحقبة مرحلة نادرة فى تاريخ العلاقات الفرنسية الانجليزية ، فقد كانت الدولتان متحاسدتين متنافستين من قبل ، وخصوصا من حيث اطماعهما فى الشرق ، ولم تقف رحى المعارك والدسائس بينهما خصوصا فى وقت حفر قناة السويس ، ولكن انجلترا استطاعت بعد شرائها أسهم مصر فى قناة السويس ان تعبث بعقل فرنسا وتوهمها انها ستقاسمها فى مصر النفوذ والمنافع وظلت فرنسا تؤمن بهذا الكلام حتى اتضح لها مستقبلا أنها استغفلت وسخرت فى تلك المؤامرة .

وقد قامت فى يناير سنة ١٨٧٩ ثورة الضباط التى أسقطت الوزارة الاوروبية وحاول اسماعيل ان يعين نفسه رئيسا للوزارة التى تخلفها فكتب وزير خارجية فرنسا « وادنجتون » الى ممثله فى مصر يقول : « بلغوا الخديو ان حكومتى انجلترا وفرنسا مصممتان على العمل طبقا لخطة مشتركة فى مسألة مصر وانهما لا تقبلان اى تعديل للخطط السياسية والمالية التى رسمتها الحكومتان ووافق عليها الخديو وان استقالة نوبار لا تعدو ان تكون مسألة شخصية لا ينبغى ان تؤثر بأية حال على الوضع القائم (١) ويعترف شارل رو فى مؤلفه عن قناة السويس ان تعيين الامير محمد توفيق رئيسا للنظار بعد سقوط الوزارة الاوروبية ، كان بناء على طلب قنصلى انجلترا وفرنسا فى مصر ، وقد قدما له مذكرة مشتركة يعربان فيها عن هذه الرغبة فقال اسماعيل ردا على تلك المذكرة انه لا يستطيع ان يرفض طلب حكومة انجلترا ..

ولما سقطت وزارة محمد توفيق الذى استقال استجابة لامر والده ، وكلف اسماعيل شريف باشا بتأليف الوزارة ، اذ رأى الا ملاذ له الا بمشايعة الحركة الوطنية ، كتب وزير خارجية فرنسا فى ١٨ يونيو سنة ١٨٧٩ الى ممثل فرنسا بمصر قائلا : « فوضناكم فى ان تبلغوا الخديو رسميا ، وعلى سبيل الاقتراح ، القرار الذى اتخذناه والذى ننصحه به . لقد اتفقنا مع الحكومة البريطانية على التوصية له رسميا بالتنازل عن العرش ومغادرة الديار المصرية . وقد اتفقنا على ان يتكلم وكلاء فرنسا وانجلترا بلسان واحد ، وقررنا ان تذهب انت بصحبة زميلك الانجليزى الى الخديو وتبلغاه هذا الطلب مستعملين اقصى ما يمكنكما من وسائل الضغط والنفوذ »

ولما اصم اسماعيل اذنيه ، ولم يرضخ لقنصلى فرنسا وانجلترا صدرت

---

(١) تاريخ هذه الرسالة وهى موجودة بمحفوظات وزارة الخارجية الفرنسية ، ٢١ فبراير سنة ١٨٧٩

التعليمات لسفيرى الدولتين بالقسطنطينية بأن يعملا معا على استصدار فرمان السلطان بعزل اسماعيل وتنصيب ولده محمد توفيق .

ويعترف شارل رو ان انجلترا وفرنسا استطاعتا باعادة لجنة المراقبة الثنائية فى عصر توفيق باشا ، ان يستبعدا ما لتركيا من نفوذ فى مصر واصبحتا الدولتين اللتين هيمنتا هيمنة تامة على حكومة مصر ، ويقول ايضا انه على الرغم من وجود لجنة التحقيق العليا وكونها لجنة دولية ضمت ممثلى المانيا والنمسا والمجر وايطاليا وفرنسا وبريطانيا الا ان الدولتين الاخيرتين كانت لهما اليد العليا (١)

ومما تقدم تتضح الحقائق الآتية :

١ ـ ان انجلترا وفرنسا كانتا تحكمان مصر بالفعل بوساطة لجنة المراقبةالثنائية ، وكانت الحكومة المصرية مجرد صورة اريد بها ذر الرماد فى العيون .

٢ ـ ان انجلترا وفرنسا قد اتفقتا على استعمار مصر واقتسامها فيما بينهما .

٣ ان الخديو محمد توفيق قد عين بفرمان من السلطان العثمانى بناء على طلب حكومتى انجلترا وفرنسا فكأنه تلقى سلطته منهما وفهم انهيحكم لحسابهما ويأتمر بأمر قنصليهما .

ومؤدى ذلك ان الثورة العرابية كانت ثورة وطنية ضد هذا الحكم الاجنبى المهين وذلك الاستعمار الذى زحف على مصر وتغلغل فيها وخنقها مستعينا بصنائعه الذين قبلوا أنيخونوا وطنهم علىهذا النحوالمزرى.

***

وتركيا التى استخذت وقبلت هذا الوضع الشائن ورضخت لأوامر فرنسا وانجلترا التى صدرت اليها فى شكل رغبات حملها سفراء الدولتين المذكورتين الى الباب العالى ، كان اولى بها ان تلوذ بالصمت ، ولكنها كانت قد انهارت سياسيا وصارت اضحوكة تتسلى بها الدول الاستعمارية بعد تقطيع اوصالها فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وبدلا من ان تحاول استعادة هيبتها استكانت للحقد الذى كان يملأ جوفها ضد مصر منذ سنة ١٨٤٠ ، وحاولت ان تتخذ من ظروف الحركة العرابية ومناوءة النفوذ الاجنبى لتلك الحركة مناسبة للانتقاص من قوة مصر ومكانتها وقد خيل لها انها بهذا التصرف تسترد ارضا فقدتها ونسيت ان مناوءة الحركة الوطنية فى

(١) شارلرو ـ الجزء الثانى من المرجعالسابق ص ٤٥

مصر فى ذلك الوقت كان تمكينا للنفوذ الاوروبى والاستعمار الغربى السافر . تلك السياسة التى كانت قائمة على الضعف والارتباك وقصر النظر توهمت ان الثورة العرابية فرصة نادرة لجعل مصر ولاية عثمانية خاضعة لحكمها فلما حدثت واقعة عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ وانتهت بسلام واستقرت الامور فى مصر ، رأت الحكومة التركية المتحللة ان تتدخل فى شئون مصر مدعية ان لها حق الاشراف عليها ، فقررت ارسال لجنة الى مصر للنظر فى الحوادث الاخيرة ، وتلك هى اللجنة التى سميت بالوفد العثمانى ، الذى تألف برئاسة على نظامى باشا ، ياور السلطان عبد الحميد وقد سافر هذا الوفد من الآستانة ، فى يوم ٢ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، قاصدا الى مصر ، دون اخطار سابق للحكومة المصرية ، وكانت هذه المفاجأة مما أثار الخواطر ، وهو الامر الذى كانت تسعى اليه تركيا التى كرهت قيام نظام نيابى فى مصر

ووصل الوفد الى الاسكندرية فى ٦ اكتوبر سنة ١٨٨١ ومن ثم سافر الى القاهرة واستضافته الحكومة المصرية بقصر النزهة ، والعجيب ان هذا الوفد لم يفعل شيئا سوى تبادل عبارات الود المشوبة بالكذب والنفاق والغطرسة مع الخديو وزيارة ثكنات قصر النيل والجامع الازهر وبعض العلماء .

***

فى تلك الحقبة من تاريخ العالم ، وبعد ان بدأ تفتت الامبراطورية العثمانية فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، كانت محاولة تركيا استعادة نفوذها فى مصر ، منتهزة فرصة الثورة العرابية ، محاولة من يتشبث بالحياة وقد حضره الموت ، لان النفوذ البريطانى الفرنسى كان قد وضع يده على مصر واخذ يحتل مكان تركيا لما كانت هذه الاخيرة صاحبة السيادة الفعلية على مصر ، وقد بينا فيما تقدم الخطوط الرئيسية التى وضعتها لندن وباريس بالنسبة لمسائل مصر ، قبل ان تقوم الثورة العرابية .

ولما وقعت الواقعة ، وانفجرت هذه الثورة للخلاص من ذلك النفوذ الاجنبى ، كان على رأس وزارة الخارجية الفرنسية ، رجل ممن ساهموا مع « فرديناند دى لسبس » ، فى حبك مؤامرة قناة السويس ، وكان هذا الرجل ممن تطلعوا لايجاد امبراطورية فرنسية ترابط على ضفاف النيل وتسيطر على طريق الشرق بوساطة قناة السويس ، هذا الرجل هو الكاتب السياسى « بارتلمى سانت هلير » ، وكان رئيس الوزارة هو « جول فيرى » فلما حدثت واقعة قصر النيل ، وهى بداية الثورة ، اراد « بارتلمى سانت

هلير » ان يستوثق من ان الحكومة البريطانية ، ستحترم ما سبق الاتفاق عليه بينها وبين حكومة فرنسا ، من العمل المشترك فى مصر ، على اساس المساواة التامة بين الدولتين ، فيما تجنيانه من المنافع ، وفيما تتمتعان به من النفوذ .

ولكن ، كانت لندن قد بدأت تتأهب لاخذ الضحية لنفسها ، واحست حكومة فرنسا بشيء من القلق ، وفى رسالة من « بارتلمى سانت هلير » ، الى سفير فرنسا بلندن ، مسيو « شارل لاكور » بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٨١ ، قال وزير خارجية فرنسا :

« ظننت وقد ادت الظروف الراهنة لخلاف فى وجهات النظر بين البلدين ، ان من الواجب ان تقوم الحكومتان الفرنسية والانجليزية بتبادل الرأى ، لتكون التعليمات التى تصدرانها الى معتمديهما بمصر واحدة . . وانى لارجو ان تدرك الحكومة الانجليزية ، فى هذه المرحلة الدقيقة ، اهمية توكيد السياسة المشتركة بيننا ، وان تعمل على نحو يكفل التفاهم التام ، والتعاون الوثيق بين معتمدى حكومتينا بالقاهرة ، فيتكلمان بلسان واحد ويعملان لغاية مشتركة »

وصدرت التعليمات الى المعتمد الفرنسى فى مصر ، معلنة اياه باتحاد خطة الدولتين الغربيتين حيال الثورة التى ظهرت باكورتها فى مصر ، وان حكومتى فرنسا وانجلترا قررتا حماية الخديو،ومؤازرة وزارته ، والوقوف وراء ظهر لجنة المراقبة الثنائية .

والذى يفهم من هذه التعليمات ، ان النفوذ الفرنسى الانجليزى ، كان يستند فى مصر على ثلاث هيئات :

١ ــ العرش ، وبعبارة ادق الخديو محمد توفيق .

٢ ــ وزارة مصطفى رياض .

٣ ــ لجنة المراقبة الثنائية .

وقد تطورت الحركة العرابية فى مصر تطورا سريعا ، حتى قامت مظاهرة الجيش فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، على نحو ما اسلفنا ، فأبرق « بارتلمى سانت هلير » الى حكومة انجلترا ، فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، راجيا ان يكون التعاون بين الحكومتين وثيقا تاما ، والخطط موحدة ، لضمان مصلحة البلدين ، وقرر ان الحركة العرابية اخذت مظهرا يبعث على مزيد القلق ، ويعد نذيرا لفرنسا وانجلترا . وفى نفس اليوم ، اجتمع الوزير الفرنسى بسفير انجلترا فى باريس ، المستر « آدمز » Adams ، وهذا الاخير اخبر « بارتلمى سانت هلير » بمضمون

برقية ، تسلمها من اللورد « جرانفيل » وقد جاء فيها ان من رأى اللورد **ان تتباحث الحكومتان الفرنسية والبريطانية ، فى المسألة المصرية بصراحة تامة ، وانه يحرص ، حيال التطورات الاخيرة على تذرع الحكومتين بسياسة ضبط النفس ، والظهور بمظهر المسالمة ، والعمل على تهدئة الحركة .**

واجاب « بارتلمى سانت هلير » بانه يوافق على هـــذا النظر ، ويقبل ما عرضته الحكومة البريطانية ، من ان تكون الخطة المشتركة ، هى :

١ ـ الصراحة التامة ، بين لندن وباريس .

٢ ـ التهدئة والمسالمة ، فى علاقتهما بمصر .

ولكنه ، ابدى للســفير الانجليزى ، شديد استيائه ، من ارســال وفد عثمانى الى مصر ، دون الحصول على موافقة سابقة من فرنسا وانجلترا ، بل ان ارسال هذا الوفد ، يعد تدخلا فى شئون مصر ، لا ينبغى ان يسمح به ، وعلى ذلك احتجت الدولتان على تركيــا ، وطلبتا تقصير مــدة اقامة الوفد العثمانى فى مصر . (١)

وقررت الدولتان القيام بمظاهرة بحرية ، تعبر عن **نفوذهما المشترك** فى مصر ، بارسال البارجتين الحربيتين ، « الما » Alma الفرنسية ، و« انفنسيبل » Invincible الانجليزية ، الى ميـــاه الاسكندرية ، وبقيت البارجتـــان ، حتى ٢٠ اكتوبر سنة ١٨٨١ ، اذ اقلعتا بعد ســفر الوفد العثمانى . وفى هذا ما يكشف عن ضعف تركيا ، وخضوعها التام ، لمـا كانت تمليه عليها انجلترا وفرنسا .

وكان من جراء تخاذل تركيا ، وسكوتها على تلك اللطمات ، ان حكومتى فرنسا وانجلترا ظهرتا بمظهر الدول صاحبة الحماية على مصر ، وهــذا واضح فى كثير من الوثائق الدبلوماسية التى تضمنها الكتاب الاصفر الصادر فى ســنة ١٨٨١ .

ومن ذلك ما جاء فى برقية خطــيرة ارسلها وزير خارجيــة فرنسا الى معتمدها بالقاهرة ، فى ١٧ اكتوبر ســـنة ١٨٨١ ، واراد ان يعبر فيهـــا عن سياسة فرنســـا التقليدية واطماعها القديمة فى مصر ومرامى الســياسة الانجليزية فى مصر ، وفوائد العمل المشترك الذى تقوم به الدولتان . وقد جاء فى هذه البرقية ما نصه :

« بعد عقد مقارنة بين مصالح فرنسا وانجلترا فى مصر ، يبدو ان هذه المصالح مختلفة فى طبيعتها ولكنها متساوية فى اهميتها وهذه المساواة هى

---

(١) الوثائق منشورة بالكتاب الاصــفرسنة ١٨٨١

التى توحى بضرورة قيام الدولتين بعمل مشترك للدفاع عن مصالحهما . ولا تستطيع الدولتان الحاميتان لمصر (هكذا وصف مركز فرنسا وانجلترا) التخلى عن مركزهما فيها لان فى ذلك مقامرة بمصالحهما واضرار بالحضارة والانسانية)) ! !

وجاء فى هذه البرقية : ((ان ما تهدف اليه سياسة الدولتين فى مصر هو حفظ التوازن التام بين نفوذهما وبذل كل ما من شانه أن يكفل قيام هذا التوازن باستمرار . وعليكم أن تلاحظوا أنه فى سائر المرافق التى يشترك فيها الانجليز والفرنسيون يجب ان تكون القاعدة هى المساواة التامة بين العنصرين واذا استحالت هذه المساواة لسبب من الاسباب فيجب على من ترجح كفته ان يعوض الطرف الآخر فى مرفق آخر لتكون الكفتان متعادلتين بوجه عام . وعليكم الا تدعوا محلا للتنافس بين الانجليز والفرنسيين وان تعملوا على مفاداة عوامل الفرقة والخلاف))

واشارت البرقية الى الامانى الوطنية التى نادى بها العرابيون ، قائلة ان تلك الامانى ، لا بأس بها اذا لم تتعارض مع نفوذ انجلترا وفرنسا .

وفى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨١ توجه سفير انجلترا فى باريس ((اللورد لاينز)) الى وزير خارجية فرنسا واخطره بصورة برقية ، كان قد ارسلها اللورد جرانفيل الى السير ادوارد مالت ، المعتمد البريطانى فى القاهرة ، يحدد بها سياسة انجلترا حيال مصر ، وكان مما ورد فى هذه البرقية :

((يبدو انه من المهم ، ان نتمسك بموقفنا فى ان نحفظ لمصر درجة من الاستقلال الادارى الذى ضمنته الفرمانات السلطانية . والحكومة البريطانية ، ستعد مفتئتة على اقدس التقاليد التاريخية الوطنية اذا ما ظهرت من جانبها رغبة فى الانتقاص من تلك الحرية او تعديل ما جاء بتلك الفرمانات . واذا ما تبين ان هناك ضرورة تقضى بهذا التعديل ، ففى وسعنا ان نبين من غير كبير عناء اننا فعلنا ذلك تحت ضغط الحوادث الاخيرة ، وحرى بنا ان نجعل حكومتنا بريئة من الشكوك والشبهات التى تحوم حولها فى مصر وان نبرهن على سلامة مقاصدنا . ومن ناحية اخرى نرى ان العلاقة التى تربط مصر بتركيا تعتبر ذات اهمية بالغة لدفع خطر أى تدخل أجنبى فيها وان انفصام هذه الرابطة سيجعل مصر فى القريب العاجل ، هدفا لاطماع المتنافسين عليها ولذلك قررنا ان نبقى على هذه الروابط بوضعها الحالى ولن نعدل عن هذه السياسة الا اذا قامت فى مصر حالة من الفوضى تضطرنا لذلك)) .

ومن هذه البرقية يستفاد ، ان انجلترا على الرغم من اتفاقها الظاهر مع

فرنسا ، لم تكن مرتاحة لوجود فرنسا معها فى هذه الحلبة ولا شك انها كانت تعنى فرنسا بالاشارة الى التنافس ورأت انه ما دام ان تركيا مطية ذلول لها ففى وسعها ان تحقق غرضها وتنفذ برنامجها بالوصول على هذه المطية الذلول بدلا من فرنسا التى استخدمت كمخلب القط فى ارباك مصر ماليا ، وتحويل مشروع قناة السويس الى كارثة محققة لمصر وخلق المراقبة الثنائية وغير ذلك ، ثم بدا لانجلترا ان تعمل لحساب نفسها فى كثير من المكر والدهاء وسعة الحيلة وكان المفروض انتظل هذه البرقية سرا لايعرفه احد ، ولكن لامر ما نشرت بعدد الوقائع المصرية الصادر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١ واسفت الحكومة الانجليزية لهذا النشر .

واشارت البرقية ايضا الى الاتفاق الودى بين فرنسا وانجلترا ونوهت عن ذلك بالقول ان كل مشروع يرمى الى التوسع من جانب طرف او آخر سيكون من شأنه القضاء على الاتفاق والتفاهم بين البلدين . ومعنى ذلك ان انجلترا تظاهرت بمظهر الحمل الوديع الذى ليست له فى مصر اطماع خاصة ، وسيثبت فيما بعد انها فى هذا الوقت بالذات كانت تفكر فى انتحال المعاذير وخلق المناسبات التى تسمح لها بالهجوم على مصر هجوما ساحقا .

وفى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٨١ ، كانت قد قامت فى فرنسا وزارة جديدة برئاسة « جامبتا » واسند اليه ايضا منصب وزير الخارجية فتوفر على دراسة المسألة المصرية وكتب فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٨١ الى سفير فرنسا فى لندن يطلب منه جس نبض الحكومة البريطانية لتتفاوض مع فرنسا وتتبادل الرأى فى هذه المسألة ، وقال له انه ليس من الفطنة ان تقف الدولتان مكتوفتى اليدين حيال محنةتهدد محمد توفيق فى عرشه وان من الملائم ان تتفق حكومتا فرنسا وانجلترا من غير تباطؤ على ما يلزم اتخاذه من الاجراءات لمنع وقوع هذه الكارثة . بل ذهب « جامبتا » الى ابعد من هذا واشار بأنه قد يكون من الضرورى ان تقوم الدولتان بعمل مشترك ضد مصر واجاب وزير خارجية انجلترا اجابة خبيثة قائلا انه قد يكون من مجانبة الحكمة التدبر من الآن والبحث فيما ينبغى أن يتخذ من الاجراءات ، فان ذلك استعجال للشر قبل حدوثه . ولكن « جامبتا » لم يسكت عند هذه الاجابة بل اجتمع بسفير انجلترا فى باريس وطلب منه ان يبلغ حكومته بأنه لا بد من القيام بعمل سريع حاسم لان اجتماع مجلس شورى النواب فى مصر قوى شوكة الحركة الوطنية ويجب ان تكسر هذه الشوكة ، وتؤكد الدولتان للخديو انهما تقفان وراء ظهره وتشدان ازره حتى يتشجع الخديو ويقمع تلك الحركة حينما يشعر ان انجلترا وفرنسا على استعداد لحمايته .

وكان عجيبا ان يصدر راى كهذا من وزير فرنسى ، تفخر بلاده بانها حاملة راية الحرية ، والاخاء والمساواة وعريقة فى الحياة الدستورية التى وصلت اليها بعد ثورات طاحنة وكان عجيبا ان تخاصم فرنسا حرية الشعوب وتناصر الطغيان لان الطاغية يحقق شهواتها الاستعمارية ، انما الاعجب من ذلك انانجلترا التىفازت بالغنيمة ، لم تكشف عن اوراقها ، وتركت فرنسا تقول هذا الكلام ، ولبست هىمسوح القساوسة لكى تنفرد اخيرا بالعمل العسكرى الذى قررت ان تقوم به وحدها لتقطف الثمرة لنفسها ! !

ومع ذلك ، ولكى لا تقطع انجلترا حبل الود الذى تستعين به فى جعل فرنسا تنام على فرش وثيرة وتغمض عينيها عن التدبير الخفى قبل وزير خارجية انجلترا ردا على كلام جامبتا ان ترسل الدولتان بوساطة معتمديها بالقاهرة مذكرة الى الخديو . (١)

وفى ٨ يناير سنة ١٨٨٢ توجه سير ادوارد مالت وبصحبته مسيو « سنكفكس » بوصفهما معتمدى انجلترا وفرنسا الى قصر عابدين وسلما الى الخديو مذكرة الدولتين ، وقد ابلغا صورتها الى شريف باشا ، وفيما يلى نصها :

« كلفتم غير مرة (الكلام موجه الى المعتمد) بأن تبلغوا الخديو وحكومته عزم فرنسا وانجلترا على تأييده للتغلب على المتاعب التى قد تحول دون انتظام الاحوال العامة فى مصر . ان حكومتى انجلترا وفرنسا ، على أتم الاتفاق بهذا الخصوص ، والحوادث الاخيرة ولا سيما الامر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب ، قد اضطرت الدولتان لتبادل الرأى مرة اخرى فى هذا الشأن ، فالمرجو ان تبلغوا توفيق باشا ، بالاشتراك مع السير ادوارد مالت ، الذى كلف بمثل ماكلفتم به ، بأن الحكومتين الفرنسية والانجليزية تعتبران ان تثبيت سمو الخديو على العرش طبقا لاحكام الفرمانات ، التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد ، فى الحال والاستقبال ، لاستتباب النظام ، ولتقدم سعادة ورفاهية مصر التى يهم فرنسا وانجلترا أمرها ، والحكومتان متفقتان اتفاقا وطيدا ، على بذل جهدهما المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية،التى قد تهدد النظام القائم فى مصر ، ولا يخامرهما شك فى ان الجهر بعزمهما فى هذا الصدد سيكون له أثره فى اتقاء الاخطار التى يمكنان تستهدف

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ـ سنة١٨٨٢ وثيقة رقم ٢٦

لها حكومة الخديو ، ومن المحقق ان هذه الاخطار ، ستلقى من فرنسا وانجلترا ، اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتقد الحكومتان انسموالخديو يجد من هذه التأكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة اليها لادارة شؤون الشعب المصرى والبلاد المصرية » (١)

يقول الاستاذ الرافعى ، ان « جامبتا » ، صاحب فكرة هذه المذكرة واضعها ، كان يمقت الشعوب الشرقية ، وكان صنيعة للرأسماليين اليهود وأخصهم جماعة روتشلد ، وهم حملة معظم سندات الدين المصرى (٢) ، ويعترف الكتاب الفرنسيون بأن « جامبتا » كان يحاول ان يقوم فى مصر بمظاهرة ، توحى ولو فى الظاهر بأن انجلترا وفرنسا متفقتان فيما بينهما على التدخل المسلح فى مصر ، لحماية عرش الخديو ، اى لحماية مصالحهما ومصالح رعاياهما من أصحاب الديون ضد الحركة العرابية ، التى كانت تهدف للتخلص من النفوذ الاجنبى ، وقد ذهب « جامبتا » فى هذه السياسة ، الى حد تعبئة جيش فرنسى ، على شاطىء « بروفانس » Provence ، لارساله الى مصر فى أية لحظة ، وحمل مسئولية هذا العمل ، فسقطت وزارته

ويرى الثقاة من الكتاب المعاصرين ، وفى مقدمتهم « روتشتين » Rotstein فى كتابه الذى عنوانه La conquête et l,asservissement de l,Egypte ان انجلترا ، قبلت تلك المذكرة لمجرد ذر الرماد فى العيون ، ولكنها رفضت مطاوعة « جامبتا » وقبول قيام الدولتين بعمل مسلح ، لكى لا تسمح لفرنسا بارسال قواتها الى مصر لاى سبب كان ، وكانت قد ضاقت ذرعا بفرنسا ، بسبب نصيبها الكبير فى الديون التى أثقل بها كاهل مصر ، وهو الامر الذى يجعلها تحصل على منافع مالية أكثر من انجلترا .

وعلى كل ، كانت انجلترا اكثر خبثا من فرنسا ، فقد أهاجت مذكرة جامبتا الرأى العام فى مصر ، اذ أدرك العرابيون وزعماء الحركة الوطنية أنه اريد بالمذكرة تهديدهم .

وكانت انجلترا ، تحاول مفاداة اثارة الخواطر ، لتدبر خططها فى السر وبمنتهى الاحكام ، ولذلك ، لما اعلنت موافقتها على ارسال المذكرة ، قال

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ ،وثيقة رقم ٥٢

(٢) عبد الرحمن الرافعى ــ المرجع السابق ص ١٩١

« جرانفيل » لسفير فرنسا فى لندن ، أن هذه المذكرة لايجب ان ترمى الى اكثر من تقوية عزم الخديو . وتهدئة أفكاره المبلبلة ، وتوكيد اتفاق الدولتين الاوروبيتين (١) ، وكذلك قام السفير الانجليزى فى باريس بابلاغ الحكومة الفرنسية ، ان قبول ارسال المذكرة ، لايقيد انجلترا بطريقة خاصة للتدخل المسلح ، اذا ما رات ذلك ضروريا فى المستقبل (٢)

وقد حدث أنه لما توجه معتمدا فرنسا وانجلترا الى الخديو لتسليمه المذكرة ، اختلفت لغتهما ، فالمعتمد الفرنسى ، ابلغ الخديو ان الدولتين مستعدتان للتدخل المسلح لانقاذه ، فى حين ان المعتمد الانجليزى ، قال أنهما لن تذهبا فى مساعدته الى هذا الحد ، ولذلك لم تؤد المذكرة للغاية التى كان يرجوها أصحابها ، اذ استمر اليأس والقنوط آخذين بنفس محمد توفيق ، لما بدا له اختلاف وجهة نظر الدولتين ، اللتين تصديتا لحمايته .

وقد أستاء « جامبتا » ، وراح يسأل وزارة خارجيةانجلترا عن سبب هذا الخلاف ، فاقترحت انجلترا عليه فى رسالة حملها سفيرها بباريس فى ١٢ يناير سنة ١٨٨٢ ، ان تبعثا الى الخديو بمذكرة ثانيةتفسران بها المذكرة الاولى ، وذلك لرفع حالته المعنوية ، ولكن رفض جامبتا هذا الاقتراح واعتبره عديم الجدوى ، وكتب السفير الفرنسى فى لندن ، الى حكومته ، فى ١٧ يناير سنة ١٨٨٢ ، يقول ان جرانفيل ، ذكر لهبصريح العبارة ، أنه وافق على ارسال المذكرة بعد ان قرأها ، وتأكد من انها سفسطة لا تقدم ولا تؤخر ، وكان على يقين من أنها عديمة الجدوى (٣)

***

واثناء الحوار الذى كان دائرا بين لندن وباريس ، انتهزوا فرصة اخرى ، فتدخلوا فى شئون مصر ، معتدين اشد الاعتداء على مستقبلها الدستورى وحياتها النيابية . وكان على رأس الوزارة المصرية ، المغفور له شريف باشا ، وكان معنيا بأقرار النظام الدستورى ، بعد انانتخب مجلس شورى النواب ، وفوجىء شريف بمذكرةسلمها له قنصلاانجلترا

---

(١) رسالة السفير الفرنسى «شاليل لاكور»الى «جامبتا» فى ١ يناير سنة ١٨٨٢ — محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية

(٢) كتاب «ادوارد مالت» بعنوان مصر سنة١٨٧٨ — ١٨٨٣ لندن سنة ١٩٠٠

3) E. Fitzmaurice The life of the Second Earl Granville, London 1905

وفرنسا فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٢ ، وطلبا فيها الا يكون من حق مجلس النواب تقرير الميزانية ، وتقدم هـذا الطلب بايعاز من أعضاء لجنة المراقبة الثنائية ، وكانت المذكرة مشفوعة بالتهديد. وبادر « جامبتا » بمفاتحة لندن مرة اخرى فى طلب ارسال قوات مسلحة الى مصر لاكراههـا على الاذعان لرغبة لجنة المراقبة الثنائية (١)

واستحكم الخلاف واشتدت الازمة وانتهت باستقالة شريف باشا وقيام وزارة محمود سامى البارودى ، التى أسند فيها منصب وزارة الحربية الى احمـد عـرابى .

وردا على « جامبتا » ، ذكر وزير خارجية انجلترا لسفير فرنسا فى لندن ، ان الحكومة البريطانية ، ليس فى نيتها أن تخلق ثغرة يدخل منها الباب العالى فى المسألة المصرية ، او تتدخل دول اوروبا فى تلك المسألة باعتبارها جزءا من المسألة الشرقية ، وزعم الوزير البريطانى ان التدخل فى شئون مصر الداخلية احتكار لانجلترا وفرنسا ، ويستند على وجود لجنة المراقبة الثنائية ، لانها تقررت بفرمانات . واجاب السفير الفرنسى « أن حقوق فرنسا فى مصر ليست مجرد مصالح مالية اوادبية ، وانمـا هى مصالح ذات صبغة سياسية ، لان فرنسا دولة أفريقية » ! !

وقامت ، فى فرنسا ، أزمة داخلية اودت بوزارة « جامبتا » فى اول فبراير سنة ١٨٨٢ ، ووصلتها قبل سقوطهـا بيوم واحـد ، مذكرة بريطانيـة هذا نصـها :

« ترغب حكومة جلالة الملكة فى تشجيع الاصلاحات المالية والعمرانية بمصر ، وليست لها فى تلك البلاد اطماع خاصة ، ولا تحاول ان تحصل لنفسها على نفوذ جديد فيها ، كما انها لا تسمح لاية دولة اخـرى بأن تحاول الحصول على شىء من هذا القبيل »

وهذه المذكرة الماكرة ، تعد بمثابة انذار وتحذير لفرنسا من السـعى لزيادة نفوذها فى مصر ، وفيها حاولت انجلترا أن تنفى عن نفسها تهمـة هذا السعى ، لتوهم انها تحافظ على قاعدة المساواة التى اتفقت عليهـا فرنسـا وانجلتـرا .

سقط « جامبتا » ذلك الوزير الفرنسى الاستعمارى ، عدو الحـرية والحياة النيابية فى مصر ، وصاحب فكرة غـزو مصر بقوات فرنسـية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ــ المرجع السابق ــ ص ١٩٣ وما بعدها

وانجليزية ، وكان من رأيه ان يكون هذا الغزو بوصف الدولتين نائبتين عن الجماعة الدولية فى أوروبا (١)

***

وقامت فى فرنسا ، بعد سقوط « جامبتا » وزارة « دى فريسينيه ». Freycinet ، وبقيام هذه الوزارة انعكست الآية ، فبعد ان كانت حكومة فرنسا هى التى ترسم خطة التدخل وتتقدم بها الى الوزارة البريطانية فتلوذ هذه الاخيرة بالصمت ، وتتخلص بمهارة من الحاح الفرنسيين عليها فى ان تعجل بالتدخل المشترك ، أضحت فرنسا متفرجة وحكومة انجلترا هى التى تسيطر على الموقف ، وتميل الى استخدام العنف . واتخذ « دى فريسينيه » من سلفه عبرة ، ويبدو من مسلكه واسلوبه مايشعر بأن لندن هى التى دست لجامبتا وأسقطته لتتخلص منه ، واقامت الوزارة الفرنسية الجديدة لتكون موافقة لهواها . وهذا المعنى يستنتج مما دار بين الوزير الفرنسى ، وسفير انجلترا فى باريس « اللورد ليونز » Lyons ، فقد زار السفير مسيو فريسينيه فى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ وألقى عليه عدة أسئلة كانت أشبه بامتحان ، ومن ذلك ان السفير البريطانى ذكر ان حكومة انجلترا ليس من رأيها ان ترتبط مقدما بخطة القيام بعمل مسلح فى مصر ، فأجاب فريسينيه ان حكومته ترى هذا الرأى ايضا ، وسأل السفير الانجليزى ، رئيس وزراء فرنسا ووزير خارجيتها ، عما يراه بشأن الاقتراح القائل بأرسال فرق تركية الى مصر لتقوم بعمل ما بصفتها منتدبة من جماعة الدول الاوروبية ، فأجاب الوزير الفرنسى بقوله انه يرفض هذا الاقتراح ، وكان يعلم أن انجلترا لا تقبل هذا الاجراء .

---

(١) فى العصر الذى نعيش فيه ، يوجد استعماريون آخرون فى فرنسا ، يعبرون عن عميق أسفهم لان جامبتا لم يستمر فى الحكم بضعة اشهر اخرى ، ولو فعل لاستطاع ان يحتل مصر كشريك لبريطانيا .

وفى مقدمة هؤلاء المستعمرين المسيو «شارل رو» الرئيس الحالى لمجلس ادارة شركة قناة السويس ، وقد كتب هذا الكلام بصريح اللفظ ، وعاب على فرنسا انها غيرت وزراء خارجيتها فى المدة من سنة ١٨٧٥ الى سنة ١٨٨٣ بضع مرات ، ولولا ذلك لكانت لها سياسة ثابتة وامكنها ان تقاسم انجلترا فى مصر ، والعجيب ان هذا الكلام طبع ونشر على نفقة الملك فؤاد موسوعة «جبرئيل هانوتو» — تاريخ الامة المصرية — الجزء السادس — ص ٣٨٠

ولما اطمأنت انجلترا لهذه المسألة من جانب الوزارة الفرنسية الجديدة ، وأنها لاترى ما كانت تلح فى المطالبة به الوزارة التى سبقتها ، بدأت لندن تكشف عن وجهها القناع وتلعب فى وضح النهار ، وهى تحرص فى الوقت نفسه على سياسة ذر الرماد فى العيون ، فأرسلت الى الحكومة الفرنسية مذكرة مؤرخة فى ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وأوردت فى هذه المذكرة ان من رأيها أزاء تفاقم الحالة فى مصر ، والضغط الذى كان واقعا من رجال الحركة الوطنية على أعضاء لجنة المراقبة الثنائية ، ان تدعو انجلترا وفرنسا دول أوروبا الاخرى لتبادل الرأى معهما بشأن الموقف فى مصر ، بشرط أن تكون الاسس التى تجرى عليها المباحثات المحافظة على حقوق السلطان وحقوق الخديو ، وقيام مصر بتعهداتها الدولية . وأضاف اللورد جرانفيل الى تلك المذكرة قوله ان حكومة انجلترا يهمها ان يوصف التدخل فى مصر ، بأنه لصالح دول أوروبا مجتمعة وانه يجرى باسمها وهذا مع ملاحظة اشتراك الحكومة التركية فى جميع المباحثات والقرارات التى تتخذ .

***

والسر الذى أنطوت عليه المذكرة يمكن ان نتبينه بسهولة ، فانجلترا كانت مطمئنة كل الاطمئنان الى ان السلطان العثمانى سيفعل ما تمليه هى ، وزاد اطمئنانها الآن من ناحية فرنسا بعد ان سقطت الوزارة التى كانت تسعى لمشاركتها فى احتلال مصر وقامت وزارة لاترى هذا الرأى ، وكان يهم انجلترا ان تغطى احتلالها لمصر بغطاء يجعله مشروعا فى نظر جماعة الدول الاوروبية بأن تحصل على رضاها مقدما ، وتكون مفوضة منها ، ويفهم من هذه المذكرة أن مشروعية الاحتلال فيما ارتأته انجلترا كانت تقوم على الاركان الآتية :

١ ــ أعتراف بسلامة تصرفها من الدول الاوروبية بل تفويض من هذه الدول يعطى لها مقدما .

٢ ــ أعتراف من السلطان العثمانى يستفاد من اشتراك تركيا فى المحادثات وموافقتها على ما يتقرر فيها .

٣ ــ قبول من الخديو ، وهذا أمر مفروغ منه .

٤ ــ علة التدخل صيانة حقوق السلطان وحقوق الخديو وحقوق أصحاب الديون . وموافقة كل هؤلاء عليه .

وهذا كله اجتهاد من جانب فقهاء القانون الدولى العام فى وزارة الخارجية البريطانية ، وهم الذين لا صناعة لهم الا ستر الجرائم الدولية التى ترتكبها انجلترا ، وتبريرها والباسها ثيابا من المشروعية وانجلترا تحرص دائما على ان تكون تصرفاتها الاستعمارية متفقة مع مايقول به القانون ، وتحتال على النصوص لتصل الى هذا الهدف . ولعل انجلترا كانت تحاول بهذه الطريقة أيضا أن تنزل فرنسا من مرتبة الشريك لها فى مسألة مصر بحصة قدرها النصف الى مرتبة بقية الدول الاوروبية ، وانجلترا كانت مطمئنة الى أنه اذا ماوافقت الجماعة الاوروبية على التدخل المسلح فى مصر فأنها وهى متزعمة تلك الحركة ، ستنفرد بهذا التدخل بوصفها وكيلا عن أوروبا ! ! (١)

وقد قبلت حكومة فرنسا ما جاء بالمذكرة المشار اليها ، وأصدرت أوامرها الى سفرائها ومعتمديها فى برلين وفينا وسانتبطرسبرج وروما بالحصول على موافقة تلك الدول على ما رأته انجلترا ! !

وكان هذا التدبير الخبيث يجرى بين جدران وزارات خارجية انجلترا وفرنسا ، والحركة الوطنية فى مصر سائرة فى طريقها ، اذ اخذ عرابى فى تنفيذ القوانين والاصلاحات العسكرية التى صدرت فى عهد وزارة شريف ، وانشأت حكومة البارودى وزارة السودان ، وكذلك اعلنت الدستور فى ٧ فبراير سنة ١٨٨٢ ، وفزعت انجلترا وفرنسا من اعلان الدستور ، وارسل «كولفن» ودى «بلينيير» عضوا لجنة المراقبة الثنائية الى قنصليهما مذكرة بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ ، قبل اعلان الدستور بيوم واحد ، وفى هذه المذكرة المشتركة عبرا عن سخطهما على النظام الدستورى ، ونقمتهما من تخويل مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وطلبا من حكومتهما التدخل قائلين فى ختام المذكرة :

« وقبول الحالة الحاضرة هو تسليم بالضرر الخطير الذى يصيب نفوذ انجلترا وفرنسا ، وبعبارة اخرى هو الغاء نفوذ الرقيبين اللذين ليس لهما من السلطة الا ما يستمدانه من حكومتيهما ، ومن خطل الرأى والاسترسال وراء الاوهام ان لا نلمح فى هذا التغيير مقدمات محتومة لسلسلة من التصرفات ، لا تبقى على شىء من الاصلاحات المالية التى تمت فى خلال السنوات الاخيرة . . الخ » (٢)

---

(١) كتاب فريسينيه عن المسألة المصرية ــ المرجع السابق .
وبالانجليزية مجموعة أوراق برلمانية سنة ١٨٨٢

(٢) الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ــ المرجع السابق ــ ص ٢٢٠

وذهب الرقيب الفرنسى الى حد تقديم استقالته محتجا على سكوت « دى فريسينيه » ، وقبلت الاستقالة ، وعين بدله « دى برديف » De Bredif ، مع ملاحظة ان وزارة البارودى ، لما اعلنت الدستور اكدت للدول انه ليس فى هذا الاعلان مساس بمصالحها ، وبعثت لممثلى فرنسا وانجلترا مذكرة ، قالت فيها ان مواد الميزانية فى الدستور ، لا تخالف تعهدات مصر المالية ازاء الدول (١)

ولم تحرك الدولتان الاوروبيتان ساكنا ، ولكن الانجليز كانوا يتربصون ويستعدون ويتفننون فى حبك المؤامرة ، وانتحال الاعذار لكى يقوموا بغزو مصر بمفردهم ، وتكتموا الامر وتظاهروا بالعبث واللهو لاخفاء خطتهم الحقيقية ، فاقترح « جرانفيل » على « دى فريسينيه » ، ان ترسل الدولتان الى مصر مفتشين ماليين . ورفض الوزير الفرنسى هذا الاقتراح قائلا انه لو نفذ ورأى الباب العالى ان يرسل بدوره « قومسيرين » الى مصر فماذا يكون العمل ؟ ! وعرضت وزارة الخارجية الفرنسية اقتراحا آخر بأن يوفد الى مصر ثلاثة جنرالات : انجليزى وفرنسى وتركى لاقرار الامن والنظام . ورفضت فرنسا ايضا هذا الاقتراح قائلة : ان المهابة ستكون للجنرال التركى ، لا للانجليزى والفرنسى . واجاب جرانفيل انه اذا اضطر للاستعانة بتدخل تركيا عسكريا فسيفعل ذلك ، على كره منه . ومن هنا بدأ الخلاف بين فرنسا وانجلترا مرة اخرى ، فى عهد فريسينيه حتى ان المعتمد البريطانى فى القاهرة كان يجمع القناصل بسراى الخديو ويتباحث معهم فى الامر ،ويهمل زميله الفرنسى .

وانفردت انجلترا بالعمل لحساب نفسها ، وراح قنصلها وخدامها وجواسيسها فى القاهرة يستعدون محمد توفيق ضد الحكومة ، واستغلوا فرصة حادث خطير وقع فى مصر لخلق حالة من التوتر الشديد بين الخديو والوزارة ، وهم يؤكدون لمحمد توفيق انه يستطيع ان يعتمد عليهم وعلى تدخلهم لصالحه حينما يريد .

وخلاصة الحادث ان عصابة من الضباط الشراكسة تآمرت على الوطنيين وارادت قتلهم وقتل عرابى والوزراء ، وانكشفت المؤامرة فى ابريل سنة ١٨٨٢ ، وحوكموا عسكريا وقضى عليهم بالنفى المؤبد ، ويظهر ان المتآمرين كانوا مسلطين من محمد توفيق والقناصل الاجانب الذين انبروا لحمايته . ولما رفع الحكم اليه ليصدق عليه امتنع عن التصديق ، بعد ان استشار القنصل البريطانى ، والقنصل الفرنسى مجتمعين فى ٢ مايو سنة

---

(١) المذكرة نشرت بالكتاب الاصفر وثيقةرقم ٨٢

١٨٨٢ ، وكان تشاوره مع القنصلين خيانة واهدارا لسلطان الدولة مما أوغر صدور العرابيين ، ثم تورط فيماهو أدهى واستدعى باقى القناصل طالبا منهم معونة دولهم ضد الحكومة وضد الجيش وضد الامة (١) . وتحلى العرابيون بضبط النفس فطلبت الوزارة منه فى ٦ مايو ان يصدر امره بتعديل الحكم وان يستعاض عن النفى المؤبد بالسودان نفى المحكوم عليهم الى اى بلد اجنبى يختارونه ، ولكنه رفض ان يستخدم سلطته ، كما نصحت الوزارة ، وعاد لاهدار هذه السلطة وسحق سيادة الدولة بيده ، بطلب المشورة من القناصل مرة اخرى ، واشارت عليه فرنسا وانجلترا ان يستعمل حقه ولا ينتظر راى السلطان ، فأذعن لامر فرنسا وانجلترا ، بعد ان كان قد استخف بنصح وزارته ، وعدل الحكم ووقعه فى حضور القنصلين الانجليزى والفرنسى (٢)

ولم يستطع البارودى ازاء هذه النذالة ، الا ان يذهب الى القصر ويعنف رئيس الدولة فى لهجة شديدة لانه اطاع القناصل راغبا راضيا وتحدى وزارته ، وطلب من الخديو ان يضيف الى العقوبة التجريد من الرتبة العسكرية للمحكوم عليهم ، فما كان منه الا الاجتماع مرة ثالثة بالقناصل ولما اشاروا عليه ان يرفض طلب الوزارة ، فعل ما امر به القناصل ! !

اجتمع الوزراء فى ١٠ مايو سنة ١٨٨٢ اجتماعا استمر ثمان ساعات ، وقرروا عرض الامر على مجلس النواب ، وكان لا بد لاجتماعه من امر الخديو ، وقد رفض عقد المجلس ، الا أن الوزارة كانت تجتمع بالنواب فى منزل البارودى وسعى النواب لتسوية الخلاف بين القصر والوزارة . وفى ١٠ مايو ، وبمناسبة اجتماع الوزراء للتشاور فى موقف الخديو ، ابرق قنصلا انجلترا وفرنسا الى حكومتيهما بالدس ضد الوزارة معلنين ان الوزراء يجتمعون ليقرروا عقد مجلس النواب ، كى يقوم هذا المجلس بخلع محمد توفيق ، ومجرد سماع انجلترا وفرنسا عن خلع محمد توفيق ، حتى وان تكن الكلمة فرية دسها القنصلان ، كان كافيا لمبادرتهما بعمل حاسم ينفذ خطتهما الاستعمارية ، فقررتا ارسال بوارج حربية مشتركة الى الاسكندرية والى قناة السويس ! ! وقررتا **ايضا دعوة الباب العالى لعدم التدخل ، واخطرتا دول اوروبا الاربعة الكبار عن هذا الاجراء ، طالبين من تلك الدول ان تنبه على تركيا بعدم ابداء اية حركة . ولكنهما اتفقا على الاستعانة بالترك وقت اللزوم ، وان تكون القوات التى**

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ – وثيقة رقم ٤٢ ووثيقة رقم ٤٣

(٢) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ وثيقة رقم ٥٩

تنزل الى البر تركية ، وان اقتضى الحال استخدام القوة ، وأما الاساطيل الانجليزية الفرنسية فيقتصر عملها على القيام بمظاهرة بحرية(١) .

بدأت البوارج تفد الى الاسكندرية ، منذ ١٩ مايو سنة ١٨٨٢ وبلغ عدد البوارج الانجليزية ثلاث ، ووصلت ثلاث بوارج فرنسية ، والادهى من ذلك أنه وصلت بارجتان يونانيتان ، وكذلك أرسلوا مدمرات أخرى الى بور سعيد .

وبايعاز « ادوارد مالت » ، راحت الدولتان الانجليزية والفرنسية تطلبان بقحة استقالة الوزارة ونفى عرابى من مصر ، واستعان قنصلاهما فى السعى لتنفيذ هذه الطلبات بسلطان باشا ، رئيس مجلس النواب ، وبعد التهديد والتحدى والوعيد وصل الانذار الذى وجهته الدولتان الى البارودى فى ٢٥ مايو سنة ١٨٨٢ ، وهذا نصه :

« ان قنصلى فرنسا وبريطانيا العظمى الموقعين على هذا ، يحيطان علم عطوفتكم بأنه من حيث ان عاطفة الوطنية حملت سعادة **سلطان باشا** ، رئيس مجلس النواب ، وكذا رغبته فى تأييد سلم مصر ورفاهيتها ، على عرض الشروط الآتية ، على عطوفتلو محمودسامى باشا ، رئيس مجلس النظار ، اذ رأى انها الواسطة الوحيدة ، لوضع حد لحالة الاضطراب فى مصر ، وهذه الشروط هى :

(١) أبعاد سعادة عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته

(٢) ارسال كل من على باشا فهمى وعبد العال باشا ، الى داخل مصر مع بقاء رتبهما ومرتباتهما .

(٣) استقالة الوزارة الحالية .

وقد رأيا ان هذه الشروط لما فيها من روح الاعتدال ، تمنع المصائب التى تستهدف لها مصر ، فهما باسم حكومتيهما وبتفويض من الحكومتين ينصحان حضرة رئيس مجلس النظاروزملاءه بقبولها ، وعند الاقتضاء يشترطان تنفيذها ، وليس لحكومتى انجلترا وفرنسا رغبةفى التدخل،ولكن

---

(١) يقول « شارل رو » الاستعمارى ،والد« فرانسو شارل رو » الرئيس الحالى لشركة قناة السويس ، ان هذا الاتفاق كان كارثةعلى فرنسا اذ كيف تقبل فرنسا قوات تركية تحت قيادتها فان معنى ذلك اننا نقول للشرق كلهان الخليفة هو سيدنا ، وبذلك نهدم مابنيناه فى خمسين سنة »وهو يعنى مابنته فرنساضدالاسلام والمسلمين (راجع كتاب برزخ وخليج السويس ـ جزء ٢ ص ٦١) لشارلرو ـ طبعة باريس سنة ١٩٠١ .

الحالة الحاضرة تضطرهما لان يعيدا للخـــديو السلطة المخـــولة له ، اذ بدونها يخشى على هذه الحالة المقررة ، وبما أن توســط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى ، فستبذلان الجهد فى صدور عفو عام من الحضرة الخديوية ، وسيسهران على تنفيذ هذا العفو .

الامضاء : سنكفكس ـ مالت (١)

وقد اجتمع الوزراء وقرروا رفض مطالب الدولتين فى مذكرة ارسلت للقنصلين فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ، وقداستند الرفض على حكم القانون اذ جاء فيه ان المسألة التى طلبتها الدولتان مسألة داخلية ، وان هـذا الطلب يتنافى مع مركز مصر المقــرر فى الفرمانات السلطانية والمعاهدات الدولية التىحددت مقام مصرالخاص ، كما انه يخالف النظام الدستورى للبلاد « ولا يمكن لحكومة الخديو ان تولج فى هذه القضايا بدون التعدى على الفرمانات السلطانية والمعـاهدات الدولية التى حددت مقـام مصر الخصوصى وبدون نقض القــوانين الشــورية لهذه البلاد التى هى أعظم كفالة تتكفل ببقاء الحال على ماهى عليه » (٢)

ولكن القبيح فى هذا الرد انه اعترف بحق القناصل فى تقديم المشورة ولعل ذلك يرجعلقلة ثقافةرجالذلك العهد وانهم حاولوا تهـدئة الفتنـــة ، فتورطوا فى الخطأ بقولهم فى المذكرة : « نعم ان حكومة جناب الخـديو ، تعد نفسها سعيدة باتباع المشورات الحسنة التى يشير بها وكيلافرنسا وبريطانيا » ..

وتورطت وزارة البارودى فى خطأ آخر اذ احتمت بتركيا التى كانت سيادتها على مصر رمزية وشبه معدومة ، والتى قبلت أن تكون مطيـــة الانجليز ، فى تلك الازمات « واذا كانت حكومتا فرنسا وانجلترا تريان أن هذه المسألة الموضحة فى مذكرة وكيليهما السياسـيين فى القـاهرة ، لا تمس الادارة الداخلية ، ولكنها تختص بالسياسة العمــومية ، وجب ان تعرض هذه المســألة على الـدولة العظمى ، التى جعلت مصر تحت سيادتها ، أعنى تركيا » .

واما الخديو فقد رحب بتدخل الدولتين ، واستقالت الوزارة فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ، فهاجت الخواطر ، واشتدت الازمة وبقى عرابى على اتصاله بالجيش ، وتعذر تشكيل وزارة جديدة ، و فى ٢٧ مايو اجتمع

---

(١) الكتاب الاصــفر ـ سنة ١٨٨٢ ، وثيقة رقم ١٣٩

(٢) الاستاذ الرافعي المرجع السابق ـ ص٢٧٣

النواب بمنزل سلطان باشا وحضر عرابى هذا الاجتماع وخطب مهددا متوعدا كل من يناصر الخديو ، وهدد بمحاصرة سراى الاسماعيلية التى كان يقيم بها محمد توفيق ، وتراجع الخديو ، خوفا من سخط الجيش حتى اضطر لاعادة عرابى الى وزارة الحربية ورئاسة الجيش ، بأمر اصدره فى ٢٨ مايو سنة ١٨٨٢ .

وفى ذلك الوقت ، بدأت نية انجلترا فى العمل منفردة تظهر شيئا فشيئا ، واخذت تبدى عكس ماتراه حكومة فرنسا ، من ذلك انها كانت تعلم ان فرنسا ، بسبب استعمارها فى شمال افريقيا ، لا ترى بعين الارتياح السماح للباب العالى بالتدخل فى الازمة المصرية ، ولا توافق على الاستعانة فى مصر بقوات مسلحة تركية ، ومع ذلك أرسل «جرانفيل» سفيره فى باريس الى وزير خارجية فرنسا ، يقول له ان حكومة انجلترا ترى ان تجهز تركيا قوات يسهل ارسالها الى مصر فى اية لحظة اذا ما تقرر القيام باجراء عسكرى فى مصر ، وتباطأ فريسينيه فى الرد بعض الوقت ، ثم ابلغ الحكومة الانجليزية ان مجلس الوزراء الفرنسى لايوافق على هذا الاجراء بأية حال ..

ولما عاد عرابى الى وزارة الحربية ، اتصل جرانفيل بوزير خارجية فرنسا يسأله الموافقة على ارسال مدرعة تركية الى المياه المصرية ، فأجاب فريسينيه بأنه يرى بدلا من هذا انعقاد مؤتمر بالقسطنطينية من ممثلى دول اوروبا الكبيرة ، لبحث المسألة المصرية واتخاذ مامن شأنه حماية حقوق السلطان وحقوق الخديو ، وتعهدات مصر الدولية(١) .. ووافقت حكومة انجلترا على هذا الاقتراح .. ومما لا شك فيه ان فريسينيه كان يرمى باقتراحه ، لان يفوت على انجلترا فرصة الانفراد بمسألة مصر .

ورحبت الدول الكبرى بفكرة عقد المؤتمر ، الا أن السلطان رفضها ، وقال انه استعاض عنها بارسال وفد عثمانى الى مصر برئاسة درويش باشا لتهدئة الحالة ، ولم يفعل هذا الوفد شيئا سوى تقبل الرشاوى وتلبية الدعوة الى الولائم ، الى ان ضربت الاسكندرية بمدافع الانجليز فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وعاد الى بلاده ..

اما المؤتمر الذى انعقد فى القسطنطينية فلم يفعل شيئا ، بل جعلت منه انجلترا ستارا يخفى اطماعها الشريرة ، وقامت بهجومها المشبع

---

(١) مذكرة (دى فريسينيه) فى ٣٠ مايو لسنة ١٨٨٢

بروح الغدر على مصر ، أثناء انعقاد المؤتمر ، وعرفت كيف تنفرد باراقة دماء ضحيتها لتأكلها بمفردها .

خلاصـــة

ومما قدمنا ، نستخلص الحقائق الآتية :

اولا ـ التقت أطماع انجلترا وفرنسا فى مصر ، وكل منهما سـعت لهذا الاحتلال فاتفقتـا سرا على توحيد سياسـتهما فى مصر والضـغط عليها بشرط ان تكون الكفتان متعادلتين ، والا تتميز واحدةعن الاخرى فى النفوذ والمنافع التى تحصل عليها ..

ثانيا ـ كانت فرنسـا متلهفة ، واسـتعجلت قيام الدولتين بالتدخل المسلح ، وكانت تعتبر مصر بلدا وقع تحت حماية انجلتـرا وفرنسا ، متخذة من قيام لجنة المراقبة الثنائية مظهرا لهذه الحماية ..

ثالثا ـ تراخت انجلترا ، وتظاهرت بغير ما تضمر ، ودبرت خطتهـا فى الخفاء ولم تقبل مشاركة فرنسـا لها فى الهجوم على مصر فانتظرت الوقت الذى تستطيع فيه القيام بهذا العمل منفردة ، ولحسابها وحدها

رابعا ـ وللوصول الى هذه الغاية ، استعملت انجلترا صديقتها فرنسا واستغفلتها ، وكانت كلما اعوزها الامر تلوح بتركيـا لكى تفت فى عضد فرنسا وتمنعها من السير فى خطتها فتقترح الاستعانة بتركيا او بقوات مسلحة من عندها ، متظاهرة بانها ترعى الاصول ، باعتبار تركياصاحبة السيادة الرمزية على مصر ، والحقيقة انها كانت تستغل كراهة فرنسا لتدخل تركيا المسلح ، وانجلترا فى قرارة نفسها لم تكن اقل من فرنسا كراهة لهذا التدخل من جانب الباب العالى .

خامسا ـ جعلت عمدتها فى الوصول الى غرضها ، ان تلقى باستمرار فى روع الخديو محمد توفيق ان الحركة الوطنية تضمر له السـوء وانها مستعدة لحمايته وقتاللزوم ، فالقى بنفسه فى أحضان انجلترا والدول صاحبة النفوذ .

وكذلك استعانت بالخونة وضعاف النفوس فى مصر وخصوم الحركة العرابية من العنصر الشركسى ، فى انجاح السـياسة الانجليزية وتوطيد دعائمها وتنفيذ خطتها ..

سادسا ـ كانت الحركة العرابيـة نتيجة للضغط الاجنبى على مصر وللسياسة الماكرة التى اتبعتها انجلترا وفرنسا ، ولكن انجلترا استغلت

هذه الحركة واثارت الفرقة ، وبذلك ضمنت معاونة الخديو واعوانه ، واشتغالهم لحساب الاستعمار ، وكان العرابيون مضطرين لاساءة الظن بهؤلاء والعمل على منع استفحال النفوذ الاجنبى بالحد من سلطان الخديو وكلما ساروا فى هذه الطريق خطوة ، ضاعف معتمد انجلترا من فزع الخديو ومخاوفه ليمعن فى الاحتماء بالانجليز .

سابعا ـ جعلت انجلترا ، فى مقدمة المزاعم التى تذرعت بها لتبرير موقفها وجود لجنة المراقبة الثنائية كنظام قانونى من انظمة مصر ، حال كون هذه اللجنة نفسها هى سبب السخط لانها كانت وليدة زحف استعمارى راسمالى ضد مصر ، ولايمكن ان تؤدى مديونية دولة لجماعة من المرابين لقيام وضع كهذا ، وتسليم مقاليد الحكم كلها لممثلى أصحاب الديون الذين كانوا فى الواقع ممثلى فرنسا وانجلترا ، وهما ذئبان تسابقا للفتك بمصر ..

ثامنا ـ حاربت انجلترا وفرنسا ، اللتان تتزعمان الكتلة الديموقراطية قيام حياة نيابية فى مصر ، ووقفتا فى صف طاغية يحكم امة على كره منها ، ويتصرف فيها تصرف السادة فى العبيد وداست الدولتان ، لتحقيق شهواتهما ، على ابسط قواعد القانون ومبادىء الاخلاق ..

تاسعا ـ كان المنتفع من كل هذا جماعة من الرأسماليين الذين لا يختلفون فى اساليبهم عن عصابات النصابين واللصوص ، واولئك الذين أغرقوا مصر بالديون والفوائد الفاحشة ، هم الذين كانوا سند انجلترا وعدتها فى الوصول الى اطماعها السياسية ..

عاشرا ـ كانت قناة السويس هى بداية المأساة ، فمطامع فرنسا فى مصر وثيقة الصلة بقناة السويس ، وشراء انجلترا لاسهم مصر فى شركة القناة فى سنة ١٨٧٥ هو الخطوة الحاسمة التى حددت موقف انجلترا من مصر واملت عليها فكرة احتلالها لمصر من اجل هذه القناة لتمنع اية دولة اخرى طامعة فى مصر من ان تهدد انجلترا فى القناة .

والعجيب ان دول اوروبا الاخرى لم تفطن الى ان وجود انجلترا فى مصر يخل بالتوازن الدولى ويضر بحرية الملاحة وانتظامها لمصلحة الجميع ويجعل القناة تسير لحساب انجلترا قبل اى اعتبار آخر . ولذلك تورطت تلك الدول فطاوعت انجلترا فيما رأته وصدقت ما قالته وما أذاعته ، وخالفت ضميرها وخرجت على القانون واستهانت بالفضائل .

ولكن املي عليهم هذا الإتجاه ، الكراهة التى يضمرها الغرب للعالم

الإسلامى منذ قيام الحروب الصليبية فى القرن الثالث عشر ، وهى تلك الكراهة التى جعلتهم يتربصون بالرجل المريض ويمزقونه اربافى مؤتمـر برلين سنة ١٨٧٨ ، فطاب لهم ان تقوم دولتان هما فرنسـا وانجلتـرا بانتزاع اكبر شريان فى جسم العالم وهو قناة السويس ، واستعمار أهم رقعة استراتيجية فى العالم وهى مصر بفكرة ان هذا كان يجرى لحساب جماعة الدول الاوروبية ..

حادى عشر ـ ساعد على نجاح الانجليـز ، فساد الحكم فى مصر وانه كان حكما اقطاعيا استبداديا منذ زمن بعيد ، وطفح الكيل بعد استفحال السخرة ومصائب قناة السويس والخراب المـالى والضرب بالسـياط الى غير هذا ..

ولذلك كان اول ما اتجهت له الحركة العرابية مقاومة هذا الفسـاد واقامة حكم نيابى صحيح والحد من سطوة الخديو ، لكى لايكون عرشه سند للنفوذ الاجنبى ..

ثانى عشر ـ لم تكن فى مصر زعامة شعبية لانقاذها مما دبر لها ، فكان لابد ان يقوم الجيش بما ترجوه الاوطان فى محنتها من الزعامات الشعبية وقد حمل الجيش الامانة واراد ان يقيم حكما عادلا صالحا ، ولكن تآمر الدول ودسائس الانجليز والفرنسـيين وانانية الاقطاعيين الذين أبقـوا على املاكهم ولو بالخيانة الموجبة لعقوبة الاعدام ، كل ذلك كان أقـوى من عزيمة العرابيين ، ولاسيما انهم كانوا من طيبة القلب وحسن النية وقلة المعرفة بحيث لا يستطيعون ان يفطنوا للمكر السىء ..

* *

وهكذا تفاهم الانجليز والفرنسيون ضد شعب مصر ، وكادوا له اشد الكيد ، ولكن بقى الشعب يدافع عن كيانه وينافح من اجل حريته ، ويد الله فوق ايديهم ..

الفصل الرابع
احتلال انجلترا لمصر
من أجل قناة السويس

الحجج التى استندوا عليها ـ تلفيق انجلترا حادث مذبحة الاسكندرية ـ مؤتمر القسطنطينية ـ ضرب الاسكندرية فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ـ القناة هى الهدف ـ احتلال القناة ـ النتيجة ..

لم يكن ثمة ما يجيز لانجلترا وفرنسا ذلك التدخل المهين فى شئون مصر ، والذى ادى بالدولتين الى ارسال مدرعات حربية الى الاسكندرية وبورسعيد ، فالاسانيد التى نوهت عنها الرسائل الدبلوماسية البريطانية هى :

١ ـ حقوق السلطان العثمانى .

٢ ـ حقوق الخديو محمد توفيق .

٣ ـ التزامات مصر الدولية .

اما عن السلطان العثمانى فانه على الرغم من استخذائه وتهاونه لم يطلب من انجلترا وفرنسا ان ترسلا الى مصر قوات مسلحة او ان تتدخلا فى شئونها . وما كان له ان يفعل هذا لانه بهذا يقضى على كل حق يدعيه بالنسبة لمصر . ولم يحدث من مصر ، مايهدد السلطان او يقض مضجعه بل على العكس ، كانت مصر فى ذلك الوقت تعتبره مظهرا لوحدة اسلامية تربط بلاد المسلمين ، وكانت ترجو منه ان يكون نصيرا لها ضد القوم الكافرين . والثابت أن السلطان نفسه ، على ضعفه وخنوعه كان يعارض تلك التصرفات ، ولو ببعض المناورات كارسال وفود او نحو هذا . . وعجيب ان تتصدى دولة او دولتان للدفاع عن حقوق اخرى رغم أنفها ، وبغير طلب منها ..

اما الخديو ، رئيس الدولة ، فلم تكن الثورة العرابية حربا عليه ، وانما تحداه العرابيون لما ثبت لهم أنه يستسلم للنفوذ الاجنبى ويقف فى صف المستعمر ضد شعبه ، وزاد التحدى حتى بلغ درجة الخصومة السافرة وفكر الوطنيون فى خلعه لما طلب المعونة المسلحة من الدول الاجنبية ، فطلب كهذا يعتبره القانون خيانة عظمى ، ومهما كانت الاسباب التى رآها العرابيون موجبة لخلع الخديو ما كان لفرنسا وانجلترا أن تتدخلا ، وكل طلب يتقدم لهما من الخديو للتدخل لا يمكن ان يقيد

الشعب ، لان الوطن ليس ملكا خالصا لرئيس الدولة ، فرضا محمد توفيق بتلك الحالة الشاذة لا يجعل التدخل مشروعا ..

واما الالتزامات الدولية التى أشارت اليها وزارة خارجية انجلترا فى مذكراتها ، فكانت تعنى بها الديون ومصالح المرابين الاجانب . ولم يقل العرابيون انهم يرفضون سداد هذه الديون ، والوفاء بالالتزامات المالية وحتى لو انهم قالوا هذا ، فكان الباب مفتوحا لاصحاب الديون فيلجأون الى المحاكم المختلطة ، صاحبة الولاية وقتئذ ، وكان من حق الحكومة المصرية ان تسعى للتحلل من تلك الديون بالطريق القانونى لانها عقدت فى ظروف عجيبة ، وكانت مشوبة بالغش والتزوير والتدليس وصور التلاعب المختلفة المبطلة للعقود .

وعلى كل حال ، هذه مسألة من مسائل القانون الخاص ، وما كان يجوز تصويرها بأنها التزامات دولية ، ويرتب على ذلك تدخل فى أخص شئون مصر ، ولكن المستعمر لا يعرف قانونا ولا يرعى حرمة ، ولا يفعل الا ما تمليه عليه شهواته ..

اذن لم يكن هناك أى مسوغ للتدخل ، ولا ارسال الاساطيل المشتركة الى المياه المصرية ، وانما كان ذلك عدوانا صارخا على مبادىء القانون الدولى ، ودليلا على الترصد وسبق الاصرار فيما اقدمت عليه انجلترا بعد ذلك من افعال ، تكون جريمة العدوان ..

***

اشتد قلق المصريين بعد سقوط وزارة البارودى ، وذلك على الرغم من اسناد وزارة الحربية وقيادة الجيش الى احمد عرابى ، وضاعف من جزعهم تلك المظاهرة البحرية التى قامت بها انجلترا وفرنسا فى المياه المصرية، وكانت أكثر من مظاهرة ، لان رجال الاسطول المرابط فى الاسكندرية كانوا ينزلون الى البر ويتصلون بالقناصل تارة وبالجاليات الاجنبية تارة اخرى ليستنفروا هؤلاء ضد الشعب المصرى ويشعروهم ان وجود الاساطيل مقصود به حماية الاجانب ضد المصريين .. !

واولئك الاجانب الذين كانوا يتمتعون بمختلف الامتيازات ، ولا يخضعون لقوانين البلاد ونظامها السياسى والمالى والادارى ، أولئك الذين نزحوا الى مصر ودخلوها مع مشروع قناة السويس ومع حملة المرابين الدوليين ، فاقتنوا ثروات فاحشة ، لم يظهروا أقل عطف على البلد الذى اكرمهم وسمح لهم ان ينهبوه نهبا ، بل حقدوا عليه وازدروه ايما ازدراء

وهللوا وفرحوا بمقدم السفن الحربية الى الموانىء المصرية واستعدادها لنسفها ونشر الخراب والدمار فيها ، ونزحت افواجهم من القاهرة والاقاليم الى الاسكندرية ، وتحرشوا بالمصريين وتحدوهم والسلاح فى أيديهم يلوحون به ، فكان طبيعيا ان يغضب المصريون وتمتلىء صدورهم سخطا على الذين يتكتلون ضدهم ويشتهون اراقة دمائهم ، وللشعب المصرى مطلق الحرية فى الدفاع عن نفسه ، ولو بسفك دماء المعتدين ، لان حق الدفاع الشرعى من أقدس الحقوق المعترف بها قانونا .. ومع هذا كان المصريون مسالمين ، صابرين على الضيم ، منتظرين مايراد بهم وقد بادرهم الاجانب بالعدوان ، بتدبير الانجليز وايعازهم . وكان اول المعتدين مالطى من رعايا انجلترا ، قتل فى يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ أحد الوطنيين ، بعد ان طاف بحماره طيلة النهار ، متنقلا من مكان الى مكان ، ورفض ان يدفع له الاجر ، ولما الح المصرى فى طلب الاجر ، طعنه المالطى بالسكين وأرداه قتيلا .. وهذا دليل على أن الاجانب فى ظل الاساطيل المشتركة ، ألقى فى روعهم ان دماء المصريين مباحة ، وليست للمصريين حقوق الانسان .. !

ولاذ القاتل الجبان بالفرار ، محتميا بالامتيازات الاجنبية ، واستنكر اهل الاسكندرية أن يقتلوا بهذه السهولة ، وبغير ذنب او جريرة ، فاشتد هياجهم ، وانتصر الاجانب المتجمعون فى الاسكندرية للقاتل وأخذوا يطلقون النار على المصريين من النوافذ وسطوح المنازل ، فكانت مذبحة قتل وجرح فيها عدد من المصريين والاجانب (١) واستغل القناصل الحادث ، وعقدوا عدة اجتماعات ، وتشكلت فى القاهرة لجنة تحقيق سافرت الى الاسكندرية ، ولكن ذلك الحادث كان مقدمة لاعمال رهيبة ، وكان معروفا للاجانب أن الاساطيل الانجليزية والفرنسية ، لم تأت الى الاسكندرية للرياضة أو المناورات بل كانت متأهبة لتفتح فوهات مدافعها على الاسكندرية ، حينما تصدر اليها الاوامر ، وعلى ذاك بدأ الاجانب فى الرحيل من الاسكندرية بحرا ، والذين كانوا بالقاهرة والاقاليم أخذوا يستعدون للسفر ، حتى قيل ان عدد الذين نزلوا فى البواخر الراسية بالاسكندرية ، من الاجانب ، صبيحة اليوم التالى لوقوع حادث المالطى والحمار ، بلغ عشرة آلاف مسافر ، وقدر «جون

---

(١) التفاصيل منشورة بكتاب الاستاذ عبدالرحمن الرافعى الذى تقدمت الاشارة اليه بالهوامش ـ الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ـ ص ٢٨٩

نينيه » ، وهو أحد المراقبين وشاهدى العيان ، عدد من رحل من الاجانب قبل ضرب الاسكندرية بستين الف نسمة ، وكان القناصل يحثون رعايا بلادهم على الرحيل ، قبل ان تقع الواقعة ، وكانت الدول ترسل سفنها لنقل رعاياها ، مما يدل على ان الخطة كانت معروفة والتدبير كان مبيتا ! !

وانتقل الخديو بغتة الى الاسكندرية ، وكان ذلك أشبه بفرار من العاصمة ، ونذير سوء . ومهما قيل عن مذبحة ١١ يونيو سنة ١٨٨٢، فان الذى لا تستطيع انجلترا ان تنكره هو انها المسئول الاول عن هذا الحادث المشئوم ، وأنها دبرته عامدة متعمدة ، وفى هذا يقول شاهد العيان ، « جون نينيه » :

«منذ حضر الاسطولان ، كان المصريون والاوروبيون لا يفتأون يتساءلون : ان مجيء هذه البوارج ينطوى على التهديد ، فمن الذى يهددون ؟ انهم يهددون المصريين ، ولماذا ؟ لاندرى ، ولكن ذلك مايقوله القناصل وما يدل عليه وجود الاسطولين ، وكان الاجانب يضيفون الى ذلك قولهم : يجب اذن أن نتسلح ، اذ مادامت الدولتان ترسلان الاساطيل لحمايتنا فعلينا نحن ان نستعد ... ومما اكد هذه الحالة النفسية الخطرة عند الجاليات الاوروبية ماأفضى به المستر «كوكسن» القنصل البريطانى فى الثغر الى رعاياه ، اذ كانوا يسألونه : من المحقق أن بعض الحوادث ستقع ، والا فما معنى حضور الاساطيل ؟ فما الذى يجب علينا أن نفعل ؟ وكيف نحمى أنفسنا ؟ فكان القنصل البريطانى يجيبهم مبتسما ابتسامة ذات معنى : عليكم ان تتسلحوا قدر ما تستطيعون ، لتحموا انفسكم بأنفسكم ، فهذه الاقوال المنطوية على التحريض جعلت الرعايا البريطانيين يتبعون نصائح قنصلهم ويقتنون الاسلحة ، فلم تكد تمضى عدة أيام حتى نفدت المسدسات لدى تجار السلاح ، وجلب الاروام الاسلحة من أوروبا ، وكانوا اكثر الجاليات الاوروبية عددا وأشدها للوطنيين كرها .

« فلمن ياترى كل هذه التدابير العدائية التى كانت تبيت بأصرار وسط أمة هادئة ؟ أمة تحظر الحكومة على أفرادها حمل السلاح ، الا باذن خاص يصعب الحصول عليه ، لقد كان عرابى يقول بأزاء هذه التصرفات العجيبة : كيف يمكننى ان أحافظ على الامن وأضمن سلامة الاوروبيين اذا كانت كل هذه التحريضات الموجهة طبعا ضد الوطنيين تقع كل يوم على ملأ من الناس ، وعلى مرأى من القناصل وبموافقتهم ؟ »

« ولم يكن المسيو « رانجابيه » قنصل اليونان العام ينكر هذه الوقائع كما ثبت من خطاب له فى الكتاب الازرق ونشرته جريدة (الفار دالسكندرى) التى يملكها يونانى ، أضف الى ذلك تقارير خفر السواحل يؤيدها بعض ذوى الضمائر السليمة من الاوروبيين أثبتت أن الاسلحة والذخائر كانت ترد من الاسطول البريطانى وتنزل الى البر ، وترسل الى القنصلية الانجليزية » (١) .

ولكن الكتاب الاستعماريين قلبوا الحقيقة ، وصوروا الحادث بشكل آخر ، ليبرروا ضرب الاسكندرية ، بعد الحادث بشهر ، ونحن نوجز فيما يلى بعض ماقرره أولئك المغرضون :

١ ـ كتب « شارل رو » والد رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس الحالى ، يقول :

« على اثر المشاجرة التى قامت بين مالطى واحد الوطنيين ، انقض العرب (وكلمة عرب يستعملونها لتحقير المصريين) على المسيحيين ، وهم مسلحين بهراواتهم فقتلوا من المسيحيين خمسين ، واضطرت فرنسا وانجلترا لاتخاذ الاحتياطات التى تكفل حماية رعاياهما » (١)

ومن هذا الاسلوب يبدو أن ذلك المستعمر ألقى التبعة كلها على المصريين ، ووصف الاوروبيين بأنهم مسيحيون ، ليوهم ان الاعتداء وجه اليهم لانهم مسيحيون ، وأن المسألة كانت وليدة تعصب دينى ، والحقيقة ان كلمة مسلم ومسيحى فى مصر بدعة استعمارية ارادبها « شارل رو » وأمثاله اثارة الفرقة فى مصر وتحريض العالم المسيحى على التكتل ضد مصر ، جريا على السياسة التى رسمت فى القرن الثالث عشر ، والصبغة التى صبغوا بها مشروع قناة السويس ، فى العصر الحديث ، جاعلين من القناة أداة لتمزيق شمل المسلمين وتحطيم دولتهم .

٢ ـ أما « فرنسوا شارل رو » ، رئيس شركة قناة السويس الآن ، فقد كان أكثر غلوا من أبيه ، فكتب ضمن بحث له نشرته جماعة « جبرائيل هانوتو » ، فى مؤلفها « تاريخ الامة المصرية » الذى طبع على نفقة الحكومة المصرية ، يقول بالحرف الواحد :

« فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، واثر مشاجرة سخيفة قامت بين مالطى وعربى ، هجم طغمة من الدهماء العرب ، مسلحين بالعصى على المسيحيين

---

(١) جون نينيه ـ عرابى باشا ـ ص ١٠٠

(٢) شارل رو ـ برزخ وخليج السويس ـ الجزء الثانى ـ ص ٦٤

وقتلوا منهم خمسين وجرحوا ثمانين وسرقوا ونهبوا منازلهم. ووقعت حوادث القتل والسرقة بتواطؤ رئيس البوليس ، سيدقنديل ، وضباط حاميـة الاسكندرية » (١) .

٣ ـ وبنفس الالفاظ تقريبا يصف الحادث ، كتاب فرنسيون آخرون نذكر منهم « موريس بومونت » Maurice Baumont

فيقول فى مؤلف حديث له ، ظهر فى سنة ١٩٤٩ ، بعنوان :

L'Essor Industriel et l'Impéiralisme Colonial (1878-1904)

بالصحيفة ٧٩ ما نصه :

« تزايد الاضطراب فى مصر ، فبعثت فرنسا وانجلترا بأسطوليهمـا الى الاسكندرية . وأخذت الحركة المصرية فجأة صبغة دينية وطنية ، واتجهت ضد الاجانب الذين اشتدت قبضتهم على مصر ، فوقـع فى الاسكندرية حادث ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، وقتل فيه ستون مسيحى واضطر الاوروبيون لان يعتصموا بقطع الاسطولين الفرنسى والانجليزى المرابطين بميناء الاسكندرية »

ومن بواعث الاسف ، أن هذه الاكاذيب قد شـــاعت حتى رددها الكتاب المحايدون الذين اقتبسوا عبارات المؤلفين الفرنسيين ، فنقـرأ الحركة مشوهة فى مؤلف وضعه الكاتب الروسى ، « فلاديميربوتيمكين » عن التاريخ الدبلوماسى (٢)

وكذلك تورط أستاذ « العـلاقات الدولية » بجامعـة كولومبيـا ، « باركر توماس مون » فى مؤلفـه عن « الاستعمار والسياسة الدولية (٣)

ومن هذه الكتابات التى تنشر حتى الآن بنفس الروح الاستعمارية القديمة ، وتصدر عن علمـاء واساتذة جامعـات ، يعتقـد الرأى العـام الدولى أن الحركة الوطنية المصرية كانت حركة دينيـة تعصـبية وأن الاوروبيين المسيحيين كانوا هدفا لعدوان الدهماء ، فاضطرت أنجلترا لان تحمى أرواح الاجانب وممتلكاتهم ، وانه لمن الغفلة ان تسكت مصر على هذه الترهات والمفتريات ، فـلا تنشر الحقائق وتفضـح المؤامرة فى العالم كله ، ليتغير شعور الكراهية الموجه اليها والذى تستغله انجلتـرا ضد قضية مصر أسوأ أستغلال ! !

---

(١) تاريخ الامة المصرية ـ المجلد السادس ـ ص ٣٩٠

(٢) الجزء الثانى من الترجمة الفرنسية ـ باريس سنة ١٩٤٦ ـ ص ٧٧

(٣) طبعة نيويورك سنة١٩٤٧ ـ ص٢٢٧

ذكرنا أن « فريسينيه » كان قد أشار بعرض المسألة المصرية على مؤتمر يعقد فى القسطنطينية ، ووافق الانجليز على ذلك ، والحقيقةانهم بهذه الموافقة أرادوا أن يغطوا الخطة التى أحكموها ويقوموا بعدوانهم الاثيم فى ظل هذا المؤتمر . أما تركيا فقد رفضت فكرة المؤتمر وقالت ان ارسالها وفدا برئاسة درويش باشا يغنى عن ذلك ، ولما اجتمع المؤتمر أبت ان تشترك فيه فكان مؤتمرا دوليا ، لم يحضر فيه أصحاب الشأن ، فمصر لم تكن ممثلة فيه ، وكذلك رفضت تركياان تساهم فيه. وقد لبى الدعوة لهذا المؤتمر حكومات انجلترا ، وفرنسا طبعا وهى الداعية ، والمانيا والروسيا وايطاليا والنمسا . واجتمع المؤتمر بدار السفارة الايطالية ، فى « ترابيا » وهى من ضواحى الاستانة ، الواقعة على البوسفور ، وكان أول أجتماع فى مساء ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ ، وأعطيت الرئاسة للكونت « كورتى » سفير إيطاليا لدى الباب العالى ، وفى هذه الجلسة بعث المؤتمر بمذكرة الى الحكومة التركية ، يبلغها أسفه لعدم اشتراكها ، ولو فعلت لكانت الرئاسة لوزير خارجيتها

وكان فريسينيه ، قبل أنعقاد هذا المؤتمر ، قد سأل وزير خارجية انجلترا ، عن الاجراءات التى ترى حكومة انجلترا اتخاذها بمناسبة حوادث الاسكندرية ، وأجاب جرانفيل بأنه ليس فى نية أنجلتراأن تتخذ أى أجراء لان ذلك يؤدى لتهديد أرواح الاجانب . وتظاهرت انجلترا بأنها ترى أن تقوم تركيا بأرسال فرق مسلحة الى مصر لاقرار الامن والنظام ، وأشار بسمارك على الوفد الفرنسى فى المؤتمر بقبول هذا الحل ، فقبلت فرنسا هذا الرأى مكرهة . الا أن السلطان العثمانى أبى أن يتورط فى ذلك ، وكانت انجلترا وهى صاحبة الاقتراح تعرف مقدما انه لن يقبل ، وبهذه المناورة أرادت ان توهم المؤتمرين بأن تدخلها المسلح هو الحل الوحيد ، مادامت تركيا لاتريد أن تقوم بهذه المهمة .

***

وأرادت فرنسا ، التى خشيت من أن تنفرد تركيا أوأنجلترا باحتلال مصر ، ان تقطع السبيل على غيرها حتى لايظفر بمركز لاتقاسمه فيه ، فاقترح « فريسينيه » صيغة ميثاق ، عرض على المؤتمر فى جلسته الثانية فى ٢٥ يونيو ، وهو الميثاق المسمى «بميثاق النزاهة» Protocole de desintéressement والذى كان قد أطلع عليه ، جرانفيل فى ١٦ يونيو ووافق عليه . وهذا نص الميثاق ، كما أبرمه مؤتمر القسطنطينية :

« تتعهد الحكومات التى وقع مندوبوها على هذا القرار ، بأنها فى كل

اتفاق يحصل بشان تسوية المسالة المصرية ، لا تبحث عن احتلال اى جزء من اراضى مصر ولا الحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها ، لايخول لرعايا الحكومات الاخرى »

وفى جلسة المؤتمر الثالثة فى ٢٧ يونيو ، وقف ممثل انجلترا اللورد « دوفرين » يلقى خطابا ، كان بمثابة ستار من الدخان ، أراد به أن يغطى ما انطوت عليه نية انجلترا ،فتكلم عن الحالة فى مصر وادعى ان ثورة الجيش أدت الى الفوضى ، واختلال الادارة ووقوف حركة التجارة، وفقدان الثقة ، وعجز المصريين عن سداد الضرائب ، وعجز الحكومة عن الوفاء بتعهداتها المالية للدائنين الاجانب ، وتعريض حياة **الاوروبيين للخطر** .

***

وكانت الحكومة التركية قد ذكرت أن الاحوال قد استقرت فى مصر بتأليف وزارة اسماعيل راغب باشا فى ٢٠ يونيو سنة ١٨٨٢ ، ولكن اللورد « دوفرين » زعم فى خطابه المشار اليه أن الثورة مازالت قائمة وأن الوزارة الجديدة أداة فى يد الثوار ، وأن أنجلترا وفرنسا لا تطيقان صبرا على هذه الحالة ، ونادى بسرعة التدخل الاجنبى لقمع الثورة المزعومة ، متظاهرا كذبا وخداعا بأن التدخل يجب أن يكون من جانب تركيا ، وهو يعلم مقدما ان تركيا لاتستطيع ذلك ، وأنها لاترى مايبرر ارسالها قوات الى مصر وانها ان فعلت فلن تقبل الدول بقاء احتلالها لمصر مدة طويلة ، وكل هذا التهويش والدجل أراد به « دوفرين » ان يمهد لرضا الدول الاوروبية على عدوان انجلترا الذىدبر بقصدانفرادها باحتلال مصر .

وقد اقترح المندوب الايطالى ، أن تقرر الدول الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر ، مادام المؤتمر منعقدا ، ومما يدل على سوء نية انجلترا وخبث غرضها أن مندوبها حمل المؤتمر على اضافة تحفظ الى هذا القرار وهو **« فيما عدا الاحوال القهرية »** وكتب « دوفرين » الى جرانفيل يقول :

« اننا فى الواقع ، منذ ان تم تعديل اقتراح السفير الايطالى هذا التعديل الهام ، لم نعد نعتبر لهذا الاقتراح قيمة كبيرة » .

وفى جلسة المؤتمر الثالثة ، قرر التدخل فى مصر لاخماد الثورة وان يعهد الى تركيا بهذا التدخل ، ووضع له شروطا وبنودا ، وتقرر عرض هذا القرار على الدول الست الممثلة فى المؤتمر فأذا ما اقرته عرض على الحكومة التركية ، وقد وافقت الدول وارسل القرار الىالحكومةالتركية

فرفضته ، ولعل هذا الرفض كان بأيعاز انجلترا ، وبنشـاطها وراء الكواليس ، حتى تضع المؤتمر امام الامر الواقع . هذا مع ملاحظة ان الامور كانت تسير فى مصر سيرا عاديا ، وما كان هناك معنى لتلك المهزلة التى تعد فضيحة للسياسة الاوروبية التى تآمرت ثم استخذت وتركت للانجليز الحبل على الغـارب (١)

***

لم يبق على انجلترا . لكى ترتكب عدوانها الاثيم ، الا ان تخلق الحالة التى تدخلها فى عداد مايسمى « بالاحوال القهرية » ، وهو التحفظ الذى أوردته على اقتراح السفير الايطـالى . وقد اوعزت الى قائد الاسـطول البريطانى ، « الاميرال سيمور » ، ان يتحرش بمصر وينتحل أسـباب الاعتداء عليها ، فراح ذلك الاميرال يتشاور مع كبار اعضاء الجاليـة البريطانية فى مصر ، وفى مقدمتهم « أوكلن كلفن » الرقيب المالى الانجليزى ومثل سيمور مع مصر رواية الذئب والحمل ، فبعث الى الاميراليـة البريطانية فى أول يوليو سنة ١٨٨٢ ينبئهـا انه أكتشف ان المصريين يقومون بترميم حصون الاسكندرية وأن عرابى يستعد حربيا ، وقد سد بوغاز الاسكندرية ، لحصر البوارج الانجليزية الراسية فى الميناء، وأجابت الاميرالية فى ٣ يوليو طالبة من سيمور أن يمنع كل محاولة لسد البوغاز وأن يطلب وقف التحصينات وان لم يجب لطلبه فعليه أن يدمـرها بمدافعه . وأرسل « جرانفيل » مذكرة الى فريسينيه ، يقول فيها ان أعمال التحصينات فى الاسكندرية ستضطر انجلترا ، لان تلقى بقنابلها على الثغر . وهذا هو النص الفرنسى للمذكرة :

On ne serait pas surpris que l'exécution de nouveaux travaux de défense d'Alexandrie déterminera l'Angleterre à opérer un bombardement.

ومن باب المجاملة لا أكثر ، سأل الوزير الانجليزى زميله الفرنسى ، عما اذا كان فى نيته ان يصدر تعليماته الى الاميرال الفرنسى فى الاسكندرية، بالاشتراك فى ضرب الاسكندرية ، فأجاب « فريسينيه » بالنفى ، لان أعمال التحصين التى تقوم بها دولة فى شواطئها ليست مما يجيز بأية حال اطلاق النيران عليها ، مادامت حالة الحرب بالمعنى القانونى ، لم تنشأ وهذا هو حكم القانون الدولى العام .

---

(١) تراجع التفاصيل فى كتاب الاستاذ الرافعى عن الثورة العرابية والاحتـلال الانجليزى - ص ٣١٤ وما بعدها .

وفى يوم ٨ يوليو ، طلب القنصل البريطانى من الخديو ان يسافر الى الخارج ، ليأمن على حياته ، وذلك استعدادا لوقوع العمليات الحربية ؛ ولما لم يرغب الخديو فى السفر ، قبل عملا بنصيحة القنصل البريطانى الانتقال من قصر « راس التين » الذى كان معرضا لنيران المدافع البريطانية الى ضاحية الرمل . وهذا دليل على أن الخديو كان على علم تام بخطة ضرب الاسكندرية قبل وقوعها ، ولم يبد اعتراضا عليها لاصدقائه الانجليز ! !

ومما هو جدير بالذكر أن الاميرال « كونراد » Conrad قائد الاسطول الفرنسى ، كان قد ابرق الى حكومته مؤكدا انه لم يشاهد اية ترميمات تجرى فى الحصون ، وقد تلقى الاميرال الفرنسى ، تعليمات حكومته ، فى ٥ يوليو سنة ١٨٨٢ ، وكانت تقضى بعدم مشاركة انجلترا فى عملها العدائى ، وأن يسحب سفنه من الميناء ، فى حالة ارسال الاميرال « سيمور » بلاغه النهائى المؤذن بالضرب(١) .

***

وقد سحب الاميرال الفرنسى « كونراد » أسطوله فى صبيحة ١١ يوليو ، وهذا مما أثار ثائرة « فرانسوا شارل رو » ، الذى حمل بشدة على هذا الاجراء (٢) . وفاته ان فرنسا لم تتخذ هذا الموقف وتفوت على نفسها فرصة المشاركة فى احتلال مصر الا لتحتفظ بقواتها فى أوروبا لتأمن خطر المانيا التى صارت شوكة فى جنبها ولكن بهذه العقلية الآثمة ، ينقم رئيس مجلس ادارة شركة قناة السويس على وزارة « فريسينيه » لانها رفضت الاشتراك فى تدمير الاسكندرية

***

فى صبيحة ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ ارسل « سيمور » انذاره النهائى الى قومندان الاسكندرية ، بعد ان ارسل عدة خطابات كشفت عن نية التحرش وجدير بالملاحظة أن قناصل الدول الاجنبية كانوا قد فزعوا لما علموا بخطة سيمور ، وتدخلوا لديه محاولين صرفه عنها ، اذ رأوا انه ليس ثمة مبرر لذلك العمل الوحشى ، وطلبوا من القنصل الانجليزى ان يشاركهم فى التوسط لدى الاميرال الشرير فامتنع قنصل انجلترا ، وهذا هو انذار الذئب الى الحمل ، فى ١٠ يوليو سنة ١٨٨٢ :

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ ـ جزء ٢ ـ وثيقة رقم ١٦٢

(٢) جبرائيل هانوتو ـ المرجع السابق ـ جزء ٦ ـ ص ٣٩٤

« اتشرف باخبار سعادتكم انه نظرا لانالاستعدادات العدائية الموجهة ضد الاسطول الذى اتولى قيادته آخذة فىالازدياد ، يوم امس فى طوابى صالح وقايتباى والسلسلة ، قد عقدت العزم على ان انفذ غدا (١١ الجارى) عند شروق الشمس العمل ، الذى اعربت لكم عنه فى خطابى المؤرخ يوم ١٤ الجارى ، ان لم تسلموا الى حالا قبل هذه الساعة البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة رأس التين ، وعلى شاطىء ميناء الاسكندرية الجنوبى لتجريدها من السلاح »

وتوجه نائب القنصل البريطانى العام فى القاهرة الى اسماعيل راغب باشا ، رئيسمجلس الوزراء ، وسلمه انذارا بقطعالعلاقات السياسية(١)

وفى الساعة السابعة من صباح يوم الثلاثاء ١١ يوليو ، بدأ الاسطول البريطانى يدق الاسكندرية دقا ويدكها دكا ، ويلقى بالنيران وينشر الخراب والدمار على مدنيين آمنين ، غير مراع حرمة ولا محترم ابسط مبدأ من مبادىء الانسانية ، وتجرد عن الشرف والفضائل ، وستظل بريطانيا تحمل عار هذه الجريمة ، امام التاريخ ، وهى كفيلة بأن تلوث الاجيال المتعاقبة من بنيها الى يوم القيامة ..

ولسنا بحاجة لان نصف هذه الوحشية التى خرجت على المألوف ، وفاقت ما كان منتظرا من الغدر والدناءة ، فنحيل القارىء الى ماسجله الاستاذ الرافعى فى مؤلفه عن الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى ، وخصوصا ما نقله من وصف شاهد عيان ، هو المسيو « جون نينيه » عميد الجالية السويسرية فىمصر سنة ١٨٨٢ ، وقداستأنف «سيمور» أعمال القتل والتخريب وقذف النيران على الاسكندرية فى يوم ١٢ يوليو وثارت الخواطر فى القاهرة ، وحاصر العرابيون قصر الخديو فى الرمل ، ثم اخلوا الاسكندرية واحتلها العدو فى يوم ١٣ يوليو ، واحتل ايضا قصر راس التين الذى انتقل اليه الخديو بعد اطمئنانه الى خلو المدينة من العرابيين ، وبدأ شعبمصر الجريح يرحل عن الثغر الى داخل البلاد فى حالة من الفزع والالم، يصعب وصفها ..

وهكذا حملت وزارة «جلادستون» الذى كانوا يلقبونه بشيخ الاحرار الوزر امام التاريخ ، واستقال احد وزرائها احتجاجا على ذلك العدوان وهو المستر « جون برايت » الذى وصف ضرب الاسكندرية بانه انتهاك

ــــــــــ

(١) الكتاب الازرق عن حوادث مصر سنة١٨٨٢ ، وثائق رقم ٦٦٥ و ٣٣٣

صارخ للقانون الدولى وقانون الاخلاق .. وقال احد النواب الانجليز الاحرار ، السير ولفرد لاوسن فى مجلس العموم ، يوم ١٢ يوليو ، عن هذا العدوان انه «فظاعة دولية ، وعمل يجمع بين الجبن والقسوة والاجرام»(١)

ومع ذلك مضت الحكومة البريطانية فى احتمال مسئولية الجريمة مطمئنة الى ان الدول التى تصف نفسها بانها جماعة الدول المتمدنة ستنسكت على هذا العدوان ، ولقد سكتت فعلا كماسكتت تركيا ، وجمد مؤتمر القسطنطينية ، ولم يحرك ساكنا .. !

* *

لم تكن انجلترا بذلك التحدى الصارخ لاحكام القانون الدولى العام وبمغالطتها لاعضاء مؤتمر القسطنطينية ، تقصد مجرد احتلال مصر ، وانما كانت تسعى اولا وقبل كل شىء لخطف قناة السويس من مصر ، ومن كل دولة تحاول ان يكون لها فى هذه المنطقة ، ولو شبه نفوذ ، لتضمن انجلترا سيطرتها على طريق الشرق ، ولتقيم فى آسيا وافريقيا الامبراطورية الواسعة التى لا تغرب عنها الشمس .. !

وانجلترا التى لعبت دورها بمكر شديد ، لم تكن تغفل عن أطماع فرنسا التقليدية فى قناة السويس ، فاستمرت فى اللعب والخديعة ، لتحقق غرضها الجوهرى من الاحتلال بسرعة ، ودون ان تترك للدول الاخرى فرصة التفكير والتروى . فبعد ضرب الاسكندرية ، ارسلت انجلترا سفيرها فى باريس الى « فريسينيه » ليؤكد له ان انجلترا ، حينما صبت نيران مدافعها على الاسكندرية ، كانت فى حالة دفاع شرعى وانها لا تخفى فى مؤخرة رأسها اى غرض قد يؤدى الى اساءة العلاقات بينها وبين فرنسا ، بل هى تعمل جاهدة لصيانة هذه العلاقات ، وترجو من فرنسا ان تعمل من ناحيتها ، بأن تشاركها فى التدخل المسلح فى مصر واذا كانت انجلترا قد قامت بهذا العمل منفردة من ناحية الاسكندرية ، فهى تعرض على فرنسا ان تشاركها فيه فى السويس ، لحماية قناة السويس ضد ما يهددها . ولم تكن انجلترا تعرض على فريسينيه هذا الامر لاول مرة ، فقد سبق ان عرضته فى ٢٤ يونيو سنة ١٨٨٢ ، يوم أن توجه لورد «ليونز» السفير الانجليزى فى باريس ، الى وزير خارجية فرنسا يطلب منه المشاركة العسكرية فى الدفاع عن قناة السويس ،

---

(١) وفى ٥ يونيو سنة ١٩٥١ ، كانت تناقشنا جامعة باريس فى رسالتنا عن «مشكلات قناة السويس المعاصرة» فقال عضو اللجنة العلامة « جلبرت جيدل » وهو عميد أساتذة القانون الدولى العام فى فرنسا : « ان ضرب الاسكندرية كان عملا وحشيا لا مسوغ له »

ورفض الوزير الفرنسى هذا العرض ، مؤكدا ان الملاحة فى القناة منتظمة ولا محل البتة لتلك الحماية المزعومة ، والتى قد تضطر المصريين لقطع قناة المياه الحلوة عن منطقة السويس ..

وفى المدة من ٢٤ يونيو الى ان تجدد العرض البريطانى فى ١٢ يوليو ، تركت انجلترا ابواق دعايتها فى اوروبا تشيع انه يحتمل أن تطلب انجلترا من ايطاليا مشاركتها فى حماية قناة السويس .. !

وكان سفير فرنسا فى باريس منذ ٢٤ يونيو يبلغ حكومته عن الترتيبات العسكرية التى تعدها الحكومة البريطانية لاحتلال قناة السويس ، ويستحثها لمشاركة الانجليز قبل فوات الفرصة ، ولكن فريسينيه رفض هذا ، لان شركة قناة السويس ، كانت تؤكد له انه ليس ثمة خطر يهدد الملاحة فى القناة ، وان ارسال قوات مسلحة الى القناة سيؤدى لاسوأ النتائج . ولم تكن الشركة ولا رئيسها « دى لسبس » يقولون هذا اخلاصا لمصر او لمبادىء الاخلاق ، بل تنفيذا لخطة رسمتها وزارة الخارجية البريطانية ، ولايخفى علينا ان دى لسبس ، كما برهنا بالوثائق فى الجزء الاول من هذا الكتاب ، كان منذ افتتاح القناة اجيرا لحكومة انجلترا ..

وقد ذكر السفير الانجليزى لفريسينيه فى مقابلتهما فى ١٢ يوليو سنة ١٨٨٢ ان الحكومة المصرية قد تضطر بعد حوادث الاسكندرية وانتقال الاسطول الفرنسى قبيل الضرب الى بورسعيد الى تدمير القناة كخطة حربية ولذلك يجب ان يوعز الى مؤتمر القسطنطينية ليوصى انجلترا وفرنسا باحتلال القناة . وقبل « فريسينيه » هذا الرأى ، وعده وجيها ، وقال انه مادام لابد من الحصول على موافقة أعضاء مؤتمر القسطنطينية بندب انجلترا وفرنسا لاحتلال القناة ، فلن يجد صعوبة فى الحصول على موافقة البرلمان الفرنسى على المشاركة فى هذا العمل .

ويبدو أن انجلترا ، كانت تحاول بهذه المناورات كعادتها ، ان تجعل احتلالها لقناة السويس مقبولا من جماعة الدول المتمدينة ، ولم تشأ أن تتقدم بمفردها الى مؤتمر القسطنطينية فأرادت ان تتقدم ومعها فرنسا وفى الوقت نفسه ارادت ان تتظاهر بأنها مختلفة مع شركة قناة السويس لتخفى مؤامرة « فرديناند دى لسبس » وخيانته التى سيأتى الكلام عنها ، وذلك أن « سيمور » كان قد ارسل فى ٨ يوليو الى « فكتور دى لسبس » ــ ابن فرديناند والوكيل الاعلى لشركة قناة السويس فى مصر فى ذلك الوقت ــ يطلب التصريح لسفينة حربية انجليزية تحمل

مدفعا واحدا ان تطوف بالقناة ، فرفض هذا الطلب . وكانت هذه المكاتبات صورية ، أريد بها تغطية تواطؤ الشركة مع الانجليز .

على ان « فريسينيه » وصلته برقية من سفيره بلندن ، فى ١٤ يوليو ، وجاء فيها ان حكومة انجلترا قد اصدرت تعليماتها الى بعض قطع أسطولها بالتجول فى القناة لحماية الملاحة فيها ، وانها اتخذت هذا القرار ، استجابة لرغبة غرف التجارة فى بريطانيا .

ومما ورد فى مذكرة السفير الفرنسى المشار اليها « ان الرأى العام البريطانى هنا معنى بمسألة احتلال القناة ، وستجد الحكومة البريطانية نفسها ـ بضغط الرأى العام ـ مضطرة ، لاحتلال القناة عسكريا لمنع ما عساه أن يقع عليها من أعتداء » .

وبتأثير هذه البرقية ، اصدر « فريسينيه » تعليمات الى الاميرال « كونراد » بأن يطوف بدوره فى القناة لحماية حركة المرور ! !

واود أن أنبه هنا ، الى أن السفير الايطالى فى مؤتمر القسطنطينية الذى اقترح فى جلسته الثالثة كما اسلفنا قرارا من شأنه ان تتعهد الدول بعدم القيام بأى عمل مسلح فى مصر طيلة انعقاد المؤتمر ، كان قد نبه الى موضوع حياد قناة السويس المقرر فى الفرمانات ، ولكن المندوب البريطانى أورى ان انجلترا لاتستطيع أن تعترف بهذا الحياد . وحاولت انجلترا ان تزيل هذه العقبة من طريقها ، حتى ارادت ان ترشى ايطاليا بالتلويح بأن انجلترا قد تدعوها لمشاركتها فى الدفاع عن القناة ، واجتمع « جرانفيل » برئيس حكومة ايطاليا « مانسينى » وباحثه فى الامر فأعلن هذا الاخير أن انجلترا تميل الى احترام حرية المرور فى القناة ، والامر يهم مجموعة الدول البحرية .

واستمرارا فى المناورات ، التى ارادت بها انجلترا التغلب على مبدأ حياد القناة ، المعترف به ضمنا من الجماعة الدولية ، وبعد ان نجحت فى حمل « فريسينيه » نفسه على اهدار هذا المبدأ ، لكى لا تكون انجلترا منفردة بالاثم ، نقول استمرارا على هذه السياسة ، قبلت انجلترا ، ما عرضه فريسينيه ، من ان يترك لمؤتمر القسطنطينية ان يندب من يرى من الدول الاوروبية لاحتلال القناة نيابة عنه ، والدفاع عنها دفاعا مشتركا ضد مصر ، صاحبة القناة ، واجتمع المؤتمر فى ١٩ يوليو سنة ١٨٨٢ ، ليبحث اقتراحا ، عرضته انجلترا وفرنسا ، وطلبتا أن يصدر بشأنه قرار يكون مكملا لميثاق النزاهة ، الذى تقدمت الاشارة اليه .

وهذا هو نص الاقتراح الفرنسى ، البريطانى :

« تعرض فرنسا وانجلترا على المؤتمر ، ان يعين الدول التى تقوم وقت اللزوم ، باتخاذ الاجراءات التى تلزم للمحافظة على قناةالسويس ورغبة فى كسب الوقت ، يصرح للدول التى تندب لهذا الفرض ، والتى تقبل هذه المهمة ، ان تقرر هى نوع العمل الذى تقوم به ، وتحدد الوقت اللازم له ، على ان يكون ذلك ـ فى نطاق بروتوكول النزاهة وخلو الغرض » .

وذكر مندوب فرنسا فى المؤتمر ، « الماركيز دىنواى » ، ان فرنسا لا تطلب من المؤتمر ان تكون الدولة التى تناط بها هذه المهمة ، ولكن اذا رأى المؤتمر ذلك فأنها لن ترفض القيام بها فيما اذا وافق برلمانها ، وقال ان الدفاع عن قناة السويس مسألة منفصلة عن موضوع التدخل وأن الموضوع الثانى ، يمكن ان يكون محل بحث آخر . وتطلبمن اجله موافقة دول أوروبا وموافقة تركيا ! !

ولا شك أن المندوب الفرنسى جنح الى هذه السفسطة ، أملا فى الحصول على تفويض من المؤتمر بحماية فرنسا وانجلترا لقناةالسويس عسكريا ، بغض النظر عن بروتوكول النزاهة الذى سبقت الموافقة عليه

رفض هذا الدفاع المشترك
فى يوليو سنة ١٨٨٢

لا يختلف هذا المشروع الانجليزى الفرنسى ، فى جوهره ، عنالمشروع الرباعى الذى عرض على مصر فى أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وكذلك لايختلف عن مشروعات الدفاع المشترك الاخرى التى تدور حول قناة السويس اللهم الا فى وجود أخطار احتمالية فى العصر الذى نعيش فيه كروسيا السوفييتية مثلا ، ان صح انها خطر يهدد القناة كما تزعم ابواقالدعاية البريطانية ، ولم يكن يوجد خطر من هذا القبيل فى يوليو سنة ١٨٨٢، وهذا الامر يدل دلالة واضحة على ان الاستعمار يسترشد دائما بملفاته القديمة ويحيى خططه التى تنام فى دور محفوظاته السياسية .

ولكن رجال القرن التاسع عشر ، كانوا اكثر يقظة من ساسةالنصف الثانى من القرن العشرين ، اذ رأوا أن أسناد الدفاع عن قناة السويس لدولتين أوروبيتين أو أكثر ، فيه تمييز لهذه الدول على حسابالدول الاخرى التى تنتفع بالقناة واخلال بالتوازن الدولى .

وعلى ذلك رفض مؤتمر القسطنطينية المشروع الانجليزى الفرنسى، بعد ان رجع المندوبون الى دولهم . وكان اول من فطن للعبة الانجليزية وقتلها ، داهية أوروبا وشيخ ساستها ((بسمارك)) فأعلن أنه يرفض تمييز دولتين أو ثلاث بالدفاع عن قناة السويس ، لان ذلك يخل بالتوازن الدولى .

ورأت حكومة النمسا والمجر هذا الرأى نفسه ، واعتبر مجرد وجود دولة اجنبية فى مصر بحجة الدفاع عن قناة السويس ، تمييز لها واخلال بالتوازن الدولى (١) .

كلمة ((الدفاع عن قناة السويس))
بدعة بريطانية

حقيقة كانت عبارة ((دفاع عن قناةالسويس)) Protection du Canal بدعة ، من بنات أفكار وزارة الخارجية البريطانية ، وقد اجتمع ((فريسينيه)) باللورد ((ليونز)) سفير بريطانيا ، بعد خمسة ايام من تقديم مشروعهما المشترك الى مؤتمر القسطنطينية ، وطلب منه تفسيرا لكلمة ((دفاع عن قناة السويس)) وتحديدا لهذهالعبارة ، فتلعثمالسفير الانجليزى ، وقال فى تبجح ومكابرة :

((أن الدفاع عن القناة ، لاشأن له بمسألة انتظام حركة المرور فى قناة السويس ، وانما يتلخص فى احتلال ضفة القناة وعلى امتدادها فى نقطتين أو أكثر ، بحيث ترابط فى كل نقطة قوة مسلحة قوامها ألفان من الجنود ، وسنمتنع عن الزحف بهذه القوة الى داخل الاراضىالمصرية، وانما تكون مهمتها دفع الاعتداء الذى يوجه مباشرة الى القناة . وحتى لو قامت قوات أنجلترا باحتلال الاراضى المصرية ، فليس لهذه القوات أن تعتمد على معونة القوات المشتركة التى ترابط فى القناة . فتجب التفرقة بين الاحتلال وبين عمل القوات المعسكرة فى القناة طالما أنالقناة لا تهدد من الداخل وأن المصريين لايعوقون سير قناة المياه الحلوة)).

وقد تورطت الوزارة الفرنسية وطلبت من برلمانها فى ١٩ يوليو سنة

---

(1) J. Reinach, Le ministère Gambetta (Paris 1884).

P. Deschanel, Gambetta (Paris 1919).

Ch. de Freycinet, La question d'Egypte (Paris 1901).

١٨٨٢ فتح اعتماد لمشروع الدفاع المشترك عن القناة ، وانه على الرغم من رفض مؤتمر القسطنطينية للاقتراح الانجليزى الفرنسى ، مضت الدولتان فى خطتهما ، وصرح سفيراهما فى مؤتمر القسطنطينية فى جلسة ٢٦ يوليو بأن بلديهما مستعدان عند الحاجة لحماية القناة ، وسكت المؤتمر على هذا التصريح .

ورأى « فريسينيه » بمناسبة طلب الاعتماد من البرلمان الفرنسى ان يناقش البرلمان المسألة برمتها ، ويتخذ فيها ما يراه .

خطاب چامبتا المشهور

وفى تلك الجلسة ، انبرى جامبتا الذى كان رئيسا للوزارة قبل فريسينيه ، والذى كان قد أشار بقيام انجلترا وفرنسا بالتدخل المسلح فى مصر ، أنبرى الكلام فى هذا الموضوع ، وألقى خطابا مستفيضا ، رأينا أن نقتبس منه أهم فقراته . قال « چامبتا » :

« عند ما أنظر ، من فوق هذا المنبر ، الى أوروبا التى كثر الكلام عنها اليوم ، أرى أن فرنسا وانجلترا ، تحملان على كاهليهما منذ عشر سنوات مسئولية السياسة الغربية . واسمحوا لى أن أعلن ، أنه لا توجد سياسة أوروبية أخرى ، نستطيع أن نلتمس منها العون ، لمواجهة أشد الاحتمالات التى يخفيها المستقبل عنا . »

« أن لى من الخبرة والاطلاع ، ما يسمح لى بتوجيه النصح اليكم قائلا : مهما عظمت التضحيات ، لاتقطعوا أبدا عرى التحالف بيننا وبين الانجليز ! ! ..

« أنى أعرف مقدما ، ماقد يثيره البعض ضد هذا الرأى ، ولكن سأكشف لكم الآن عن رأيي ، ولن أدع اللبس يحيط به . اعلموا انى صديق مخلص للانجليز ، بل وصديق مستنير ، ولكن صداقتى لهم لا تبلغ بى الى درجة التضحية بالمصالح الفرنسية من أجلهم . ومع ذلك، كونوا على ثقة أن الانجليز ، وهم دهاة السياسة ، لايحترمون من حلفائهم ، الا من عرف كيف يحترم نفسه ، ويتشبث بمصلحته ..

« ان الامر الذى يغرينى بمحالفة الانجليز والتعاون معهم ، فى حوض البحر الابيض المتوسط ، وفى مصر هو فى الواقع الامر الذى أخشاه وهو ـ وأرجو أن تسمعوا جيدا وان تعوا كلامى ـ ان الخصام مع الانجليز يضطرنا لان نترك لهم باستمرار مناطق من الارض والانهار والممرات،

ينفردون بالانتفاع بها ، ولكم فى الحياة حقوق وفى التجارة حقوق بقدر ما للانجليز ، فلم لا نشاركهم ونقاسمهم ؟ !

« أنى لا أرمى بتشيعى للتحالف الانجليزى ، الى اهدار مصالح فرنسا أو الحط منها . وانما اعتقد أن هذا التحالف ، هو الوسيلة لضمان مصالحنا ، واذا دب دبيب الخصومة بيننا وبينهم خسرنا كل شىء ! ! ... »

رد كليمنصو

وانبرى كليمنصو ، للرد على « جامبتا » فقال :

« ليست هناك وحدة مصالح بين فرنسا وانجلترا ، فانجلترا تحبذ التدخل التركى فى المسألة المصرية ، فى حين أن هذا التدخل ضار بمصالحنا .... لقد كان مسيو « فريسينيه » على حق ، حينمارفض الاشتراك فى ضرب الاسكندرية ، كما كان على حق ، حينما وجه دعوته الى المجتمع الاوروبى . يجب على « فريسينيه » ألا يترك نفسهمنقادا للانجليز . واذا كان قد تقرر الاشتراك فى احتلال مصر ، فأن المجلس لن يتوانى عن مطالبة الحكومة بأيضاح شروط هذا الاحتلال ومزاياه ».

وقد أنتهت المناقشة بموافقة البرلمان الفرنسى على الاعتماد الذىطلبه « فريسينيه » بشرط استخدامه فى جعل الاسطول مستعدا ، للقيام فورا بأعمال حربية فى منطقة القناة .

فريسينيه يكشف عن مؤامرة
اقتسام مصر

وفى ٢٤ يوليو طلب فريسينيه من البرلمان الفرنسى اعتمادا جديدا تدره تسعة ملايين ونصفمليون منالفرنكات، واوضح للبرلمانالخطة التى اتفق عليها بين فرنسا وانجلترا ، ومؤداها أن تقوم أنجلترا بالاعمال الحربية فى مصر ، وتكتفى فرنسا باحتلال غرب القناة ، على طولالقناة، حتى مدينة الزقازيق ، بحيث تدخل الزقازيق فى المنطقة الفرنسية . رأشار فى خطابه الى الصعوبات السياسية والعسكرية والدولية ، التى تعترض هذا الاحتلال ، وانه لابد من الحصول على تفويض من دول أوروبا ، وأضاف :

« ان حماية القناة ، عمل مادى بسيط ، ولا يثير متاعب سياسية فللدول فيه مصالح متساوية . وهذه الحماية لا تعد تهديدا للسلام

العالمى . ومن الخطأ القول أنها وسيلة الى التدخل ، فلن يمكن ان نكره على التدخل فى مصر على غير ارادتنا .

« أما الفوائد التى سنحصل عليها من القيام بهذه الحماية فهى :

١ ـ أننا نستجيب لرغبة انجلترا ، وفى هذا فائدة لنا .

٢ ـ أننا لانظهر أمام العالم الاسلامى بمظهر الضعيف المتخاذل ، فى وقت تحاول تركيا أن تستعيد مركزها فى مصر .

٣ ـ المحافظة على سلامة بواخرنا فى القناة ، كلما اقتضى الامر ذلك »

« والتصريح الذى تطلبه الحكومة ، لن يستخدم الا اذا دعت الحاجة اليه ، أثناء العطلة البرلمانية ... الخ .. »

وهكذا أستطاع « فريسينيه » ان يعرض المسألة على البرلمان بطريقة ماكرة ، ليتخلص من المعارضة ، ولكن كثرة رجال البرلمان الفرنسى ، كانوا يرون ان القناة هى مصر ومصر هى قناة السويس وفطن بعضهم لخبث أنجلترا ، وقالوا فى صحفهم انها تريد ان تستعمل الفرنسيين حراسا للقناة ، وتسطو هى على مصر كلها ، ثم لا تلبث مصر والقناة معا أن يسقطا فى يدها ، فليس من الممكن فصل مصر عن القناة ، فهما قطعة لا تتجزأ .. ويجمل بنا أن نسجل هنا عبارة لكليمنصو :

« يجب علينا أن نعرف التاريخ على حقيقته ..

« اذا أصبح التاريخ مجرد سلسلة من المنازعات الدامية ومن المجازر والحروب ، واذا كان يتحتم علينا الا نرى فى التاريخ الا المناورات الشخصية والمحالفات المغرضة ، واذا فرض علينا الا نطالع التاريخ الا لنرى ساحات القتال ، حيث يكون النصر حليف الصدف والمجازفات، اذا كان هذا هو التاريخ ، فمما لا شك فيه اننا فى هذه اللحظة ، بلد ليس له تاريخ ، وانى لاهنىء وطنى على هذا الشرف العظيم

« لما ذا اذن ، لانترك لشعب ، قد أصبح مفككا من جراء الحكم الملكى الفردى ، حق الانطواء على نفسه لكى يستعيد قواه ، ويجد من ذاته وهو يقوم بهذا العمل الضخم ـ وأنتم تعرفون ما يحتاج اليه هذا العمل من جهد ووقت ـ من الارادة والصبر ، مايكفل له اتمام اصلاحاته الداخلية ووضع النظم التى تنقله من طور الحكم الملكى الفردى، الى طور الديموقراطية ، فتسمح له بأن يمنح اكبر عدد من ابنائه مطالبهم المشروعة ، فى النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وانى أضع فى كلمة واحدة الاسس الحقة التى يقوم عليهـــا النظـام الديموقراطى ...... »

بهذا تكلم كليمنصو معترضا على الاعتمادات ، التى طلبت باســـم الدفاع عن قناة السويس ، الذى تدعيه انجلترا ، وأوصى بالانصراف الى الاصلاح الداخلى بدل المغامرة والمقامرة .

ولكن صاح فى وجهـه بعض أعضاء البرلمـان ، وقالوا له : اسكت فأنت لا تتكلم باســم فرنسا .

ومع ذلك تغلب رأيه ، ورفض البرلمان الموافقة على الاعتماد الاضافى وسقطت وزارة « فريسينيه » وكان ذلك فى ٢٩ يوليو سنة ١٨٨٢

ولا يساورنى شك فى أن الدسائس البريطانية فى البرلمان الفرنسى ، هى التى اطاحت بفريسينيه ، لكى تنفرد أنجلترا باحتلال قناة السويس ، بعد اذ رفضت فرنسا رصد الاعتماد اللازم ، وهذا مع قيام انجلترا فى الظاهر بدعوة فرنسا لمشاركتها فى احتلال قناة السويس باسم الدفاع عن القناة ، وقد علمتنا سياسة انجلترا أنهـا ذات وجهـين وقلبـين ولســانين ...

ومن الملاحظ انه فى الوقت الذى قرر البرلمان الفرنسى رفض الاعتماد الذى طلبه « فريسينيه » ، وان تنفض الحكومة الفرنسية يدها مـن المسألة المصرية ، قرر البرلمان الانجليزى فى ٢٧ يوليو أعتمــادا بمبلغ ٢٫٣٠٠٫٠٠٠ جنيه للحملة على قناة السويس .

ولقد أخفق مؤتمر القسطنطينية ، وكان وصمة عار فى جبين السياسة الاوروبية ، لانه ترك انجلترا تفعل فى مصر وفى قناة السويس ما طـاب لها ، ووقف متفرجا ، وقد أنتهت حلساته فى ١٤ أغسطس سنة ١٨٨٢

***

دبرت وزارة « جلادستون » خطة غزو قناة الســويس ، وحصلت على موافقة البرلمان الانجليزى على رصد الاعتماد اللازم ، ووصلت الى غرضها من الناحيتين الدبلوماسية والعسكرية .

وفى المجال الدبلوماسى ، كانت الوزارة الانجليزية ، على علم تام بجو السياسة الفرنسية ، وقد استخدمت عملاءها فى باريس ، الى ان نفضت فرنسا يدها من الموضوع ، وطوال المباحثات ، حرصت على التظـاهر بأنها ترحب بمشاركة فرنسا لها . وكذلك كانت تدعى احيانا ، ان تركيا

يجب ان ترسل قوات مسلحة للدفاع عن قناة السويس ، حال كون عملائها فى القسطنطينية ، سعوا جاهدين للفت فى عضد تركيا ومنعها من أرسال أية قوة ، بل انه حدث ان تركيا ، انضمت فجأة الى مؤتمر القسطنطينية قبيل انفضاضه وأبدت استعدادها لارسال قوات الى مصر ، فقيل لها أن الوقت قد فات ، ومن ناحية اخرى نجحت انجلترا فى كسب الوقت ودفع مؤتمر القسطنطينية الى التخبط والتسويف، وعدم اتخاذ قرار ما ..

أن انجلترا لم تهمل الفرصة التى سنحت لها ، حينما سقط « فريسينيه » وتخلت فرنسا عن فكرة مشاركتها فى احتلال القناة ، فبعثت فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٢ انذارا الى الباب العالى ، قالت فيه انها تعتبر نفسها مكلفة بمهمة اقرار النظام فى مصر ، ولا ندرى كيف انتحلت هذه الصفة ، وقالت فى أنذارها انها ستمنع القوات التركية من النزول الى مصر ، الا اذا أعلنت تركيا انها تعتبر عرابى ثائرا ، وخارجا على القانون . والعجيب أن السلطان العثمانى وقع فى هذا الفخ ، وصدر منه هذا الاعلان ، فى ٥ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واستغلت انجلترا منشور السلطان ضد العرابيين أسوأ استغلال ، ولم تعطه المقابل الذى كانت قد وعدت به ، وهو السماح لتركيا بأنزال قوات فى بور سعيد .

وكانت انجلترا تدرك تماما ان احتلالها للقناة يثير اشكالا قانونيا لان عقود امتياز القناة نصت صراحة على حيادها ، ولو ان هذه العقود لاترقى الى مرتبة المعاهدات ، الا انه طالما احتجت الدول بما ورد فيها ، فى مراسلاتها الدبلوماسية ، وقد اصبح موضوع حياد القناة امرا مسلما به دوليا ، وروعى هذا الحياد اثناء الحرب بين فرنسا والمانيا فى سنة ١٨٧٠ ، وفى وقت الحرب الروسية ، التركية فى سنة ١٨٧٧ .

وحاولت انجلترا ان تخرج من هذا المأزق بالحصول على تفويض من الخديو يجيز لها هذا الاحتلال ، لتقول أنه ما دام ان صاحب الحق الشرعى قد اجاز لها ان تحتل القناة فان عملها لا يخالف القانون . ولذلك ابرق اللورد « جرانفيل » الى الاميرال سيمور ، فى ٢٤ يوليو طالبا منه ان يحصل من الخديو على السلطات التى تخوله حق احتلال قناة السويس . وقد كتب الخديو ، التصريح المطلوب فى ٣١ يوليو ، وهذا نصه :

« منحناكم التصريح باحتلال جميع النقط التى ترونها ضرورية فى برزخ السويس ، لضمان حرية الملاحة فى القناة ، ولحماية المدن المجاورة لها ، ومن فيها من الاهالى ، وللقضاء على كل قوة لا تعترف بسلطانى »

ولكن فات انجلترا ، التى تمسكت بتلك القصاصة من الورق ، واشهرتها ضد مصر فى مجلس الامن فى سنة ١٩٤٧ ، فاتها ان تلاحظ الآتى :

١ ـ ان محمد توفيق كان قد القى بنفسه فى احضانها ، وخرج على وطنه ، فكان بمثابة « كويسلنج » ، والشعوب لاتتقيد بتوقيعات الخونة

٢ ـ ان الخديو ، لم يكن حرا منذ ان احتمى بانجلترا ، فارادته من ارادتها ، وهى التى كانت تتعاقد مع نفسها .

٣ ـ كان هذا التصريح من لدن الخديو مجافيا للفرمانات السابقة الخاصة بقناة السويس ، والتى وقعها السلطان العثمانى .

وعلى كل كان الامر حينئذ امر قوة ، وقد ازهقت انجلترا روح القانون وداست على الشرائع بالرغم من حرصها المستمر على ان تعطى لافعالها طلاءا قانونيا .

وعلى ذلك تعد المسألة قد انتهت دبلوماسيا الى ما كانت تسعى اليه انجلترا ، وبقى عليها ان تكفل لنفسها النجاح فى الميدان الحربى ، وفعلا نجحت بالخديعة والخيانة ، لا بحد السيف او فوهة المدفع .

والخائن الذى لعب دوره ببراعة ، هو الاستعمارى الاول ، وصنيعة الانجليز الاهم ، « فرديناند دى لسبس » وبيان ذلك :

عقد عرابى ، فى اواخر يوليو مجلسا عسكريا للنظر فى امر القناة ، فقرر المجلس ضرورة تعطيلها ، حتى يعجز الجيش الانجليزى عن الوصول الى الشاطىء الغربى منها . ولما علم « دى لسبس » بهذا القرار ، اتصل بعرابى والح عليه ان يمتنع عن قطع القناة ، وبعث له برقية يقول فيها : « ان الانجليز يستحيل ان يدخلوا القناة » وانخدع عرابى بهذه البرقية ، ولم يصغ لنصائح اخوانه الذين اكدوا له ان دى لسبس انما يغرر به ، ولما وصلت البوارج الانجليزية الى بور سعيد ، استمر دى لسبس فى خداع عرابى ، وكتب له يقول : « لا تعمل عملا ما لسد قناتى ، فانى هنا ، ولا تخش شيئا من هذه الناحية اذ لا ينزل جندى انجليزى واحد الا ويصحبه جندى فرنسى ، وانا المسئول عن كل ذلك » ، وكان دلسبس دائم الاتصال بعرابى ، وكان يلقى فى روعه ان القناة طريق حر للملاحة العالمية ، وانها منطقة حياد لا تجوز فيها الاعمال الحربية ، ولا يستطيع الانجليز ان يعرضوا انفسهم لسخط الدول اذا هم احتلوا القناة ، واذا قام عرابى بأى عمل من شأنه تعطيل الملاحة فى القناة ، فان العالم كله سيقف ضده ! !

وكان دلسبس ، قد حضر الى مصر فى شهر يوليو ، ليقوم بهذه المناورة ويمنع عرابى من اقامة تحصيناته فى منطقة قناة السويس ، وكان حضوره بناء على تفاهم سابق بينه وبين اللورد جرانفيل ، وقد كتب قنصل انجلترا بالاسكندرية تقريرا الى حكومته ورد فيه ، عن نشـاط « دى لسبس » ما نصـه :

« حصـل دى لسبس من عرابى على وعد بأن حرية الملاحـة للتجارة الانجليزية ، ستكون مكفولة فى القناة . والحقيقة ان هذا الوعد الذى صدر عن الدكتاتور المصرى ـ الذى كان الجميـع يمتدحون تسامحـه وحسن نواياه ـ انما كان لاغراض خاصـة يرمى اليها ، ذلك انه لا يرى امامه الا طريقين لحملة عسـكرية ، تكون القـاهرة هدفا لها ، والاول يبدأ من الاسكندرية وابى قير ورشيـد ، ثم يتبع فرع النيل الذى يصب عنـد رشيد ويخترق الدلتا ، وهى منطقة تشغلها شـبكة ملبدة من القنوات ، وتغطيها المياه عادة فى فصـل الصيف بسبب فيضان النيـل ، والطريق الثانى يرتكز على قناة السويس ، ومنها يسير الجيش المهاجم الى مدينة الزقازيق بمحاذاة ترعة المياه العذبة التى تغـذى الاسماعيلية او يخترق الصحراء متجها نحو القـاهرة مباشرة .

« وقد ركز عرابى الجزء الاكبر من جنوده فى كفر الدوار . ولو استطاع ان يجعل انجلترا تمتنع عن استخدام القنـاة ، كقاعدة لعملياتها الحربية بحجة انه هو نفسه قد احترم حياد القناة ، فانه يتفادى تقسيم جيشه ، ويحصر الحرب فى منطقة ذات مداخل وعرة ، وقد عنى من قبل بتحصين مراكزه فيها . . . وليس من الممكن عقـلا ان يطلب من انجلترا الحد من وسائل العمل لديها ، فان ذلك يزيد من مخـاطر الحملة ، ولا تستطيع انجلترا ان تحترم حياد القناة ، فانه لم يتقرر فى معاهدة دولية ، وان يكن ذا فائدة من غير شك » (١)

اهمل عرابى نصائح رفاقه ، واطمأن لاكاذيب افاق عالمى ، ادانه القضاء الفرنسى فيما بعد فى قضية بنما وقضى عليه بالسجن خمس سنوات بتهمة النصب والاحتيال والرشوة والتزوير . وبفضل خيانة دى لسبس احتل الانجليز القناة ،ثم كسبوا معركة التل الكبير واحتلوا عاصمة مصر فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، ولولا الدور الذى لعبه دى لسبس ، ما ارتفعت راية الاحتلال البريطانى فى سماء القاهرة .

---

(١) التقرير المشار اليه بمحفوظات وزارة الخارجية البريطانية

حقيقة لم تبرم معاهدة دولية تقرر حيدة القناة ، ولكن هـذه الحيدة تقررت فى فرمانات سنة ١٨٥٦ وسنة ١٨٦٦ ، والفرمان الثانى قد وقعه الباب العالى ، بناء على تدخل انجلترا نفسها ، كما بينا فى الجزء الاول من هذا الكتاب ، وهذان الفرمانان قررا وجود شركة قناة السويس وحـددا تعريفة المرور ، وقـد عملت الدول بأحـكام الفرمانين المشار اليهما منـذ افتتاح قنـاة السويس ، فلم يكن هناك محـل للعمل بجزء مما نصا عليـه واهمال البند الرئيسى الخـاص بالحياد الذى هو قاعدة المرور فى القناة . ولكن جلادستون وقف فى مجلس العموم ، فى ١١ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، وضرب بأحكام القانون عرض الحائط ، وقال ان انجلترا ستفعل ما تمليه عليها مصلحتها ، ثم تسوى الامر مع الدول فيما بعد ! !

وقد خرجت السفن الانجليزية خلسـة من الاسكندرية فى ظلام الليل واحتلت بور سعيد فى ٢٠ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، واتخـذت من مبانى شركة قناة السويس بالمدينة مركزا لاعمالها الحربية ، واغلق الانجليز القناة ثلاثة ايام ومنعوا الملاحة التجارية فيها بالنسبة لسائر السفن من مختلف الجنسيات ، وكانوا قـد جاءوا بقوات اخرى من الهنـد اخترقت قنـاة السويس ، وفى ٢٤ اغسطس ، اى بعد ان تمت لهم السيطرة على القناة ومداخلها اعادوا فتحها وكوفئت شركة قناة السويس بدفع رسوم المرور عن الفرق المسلحة التى مرت وانزلت بمدن القناة وكذا العتاد الحربى .

والذى يبعث على الدهشة ، انه فى الوقت الذى كان الانجليز يستعدون لاحتلال القناة ويرسلون قواتهم من بريطانيا ومن الهنـد ويتفاوضون مع حكومة فرنسا ومع فرديناند دى لسبس ، فى هذا الوقت استيقظ مؤتمر القسطنطينية قليلا من غفوته ونظر فى جلسة ٢ اغسطس سنة ١٨٨٢ ، فى اقتراح تقدم به المندوب الايطالى ، الكونت كورتى ، ومضمونه ان على المؤتمر ان يعمل ما من شأنه تأمين حرية المرور فى قناة السويس ، بمؤازرة الباب العالى ، بتعيين بوليس بحرى تساهم فيه الدول جميعا ، ويناط به مراقبة انتظام حركة المرور فى القناة ، بشرط ان يجتمع ممثلو هذه الدول للمذاكرة والبحث كلما تبين نقص الاجراءات اللازمة لصيانة الملاحة . وقد ايد هذا الاقتراح كل من النمسا والمانيا والروسيا . ورفضت انجلترا ان تنضم لتلك الدول ، ثم عدلت عن الرفض وقبلت بشرط ان يسمح لها فى حالة الضرورة ، وهى التى تقدرها ، باحتلال بعض المراكز فى قناة السويس وفى ١٤ اغسطس انضمت فرنسـا للمشروع ، ومع ذلك عرفت انجـلترا كيف تتخلص من المؤتمر بلباقة ، بعد اذ لم تعد بها حاجة اليه فتقرر فى ٢٢ اغسطس تأجيل انعقاده الى اجل غير مسمى .

ومما تقدم ، يتضح ان انجلترا نجحت فى احتلال مصر بمفردها ، لان سياستها كانت سائرة بخطة محكمة ، وكانت قناة السويس هى عماد انجلترا فى احتلالها لمصر ، فلولا القناة ، ولولا تخاذل تركيا ، وتخبط فرنسا والدور الذى لعبه دى لسبس فى خيانة عرابى ومساعدة انجلترا ، لما استطاع الانجليز ان يحققوا حلمهم القديم ، وقد استيقظ الفرنسيون وفاقوا لما اصبح الاحتلال حقيقة ماثلة لهم ، وعرفوا كيف جعلت انجلترا منهم مخلب القط لتظفر بفريستها ، وكتب « جون ليمون » J. Lemoinne وكان من اعضاء الاكاديمية الفرنسية ، مقالا بتاريخ ١ نوفمبر سنة ١٨٨٤ ، وهو منشور بمجلة La revue politique et litéraire وجاء فى هذا المقال :

« ضاعت مصر بالنسبة لفرنسا وللنفوذ الفرنسى ، منذ اليوم الذى شق فيه ، ذلك الرجل ، الذى يصفونه بالفرنسى الاعظم ، قناة السويس .

« ولقد طالما حارب الانجليز هذا المشروع بكل ما اوتوا من قوة ، فسخر منه اللورد بالمرستون ، وهو ذلك السياسى الذى تجسم فيه التعصب الانجليزى البغيض ، وقد بعث بمهندسين الى مصر ومنهم «استيفنسون» الذى اعلن ان المشروع مستحيل تنفيذه . . . وقالت انجلترا لنفسها ، يوم ان فتحت قناة السويس ، يجب ان تكون القناة لى » ! !

خلاصة

١ ـ منذ افتتاح قناة السويس للملاحة العالمية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٨٦٨ ، صممت انجلترا تصميما لا تتزحزح عنه على احتلال مصر ، لكى تسيطر على القناة سيطرة تامة وتنفرد بالنفوذ فى طريق الشرق .

٢ ـ وللوصول الى هذا الغرض لعبت انجلترا فى مجال السياسة الدولية اكبر دور لعبته دولة اوروبية ، فاستغلت شهوة دول اوروبا القديمة ، التى كانت تغريها دائما بتقسيم املاك الدولة العثمانية والقضاء على آخر صورة من صور التكتل الاسلامى ، وقد انهارت الدولة العثمانية منذ مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، وبالنسبة لمصر استغلت ظروفها الاقتصادية التى ادت اليها خسائرها فى قناة السويس والاعيب المرابين الاجانب ووصول خزانتها الى حد الافلاس ، ووجدت فى ذلك ثغرة للاشتراك مع الدول صاحبة الامتيازات فى الضغط على مصر ، وخلق لجنة المراقبة الثنائية والقضاء على هيبة الحكومة المصرية وخلع اسماعيل وتعيين ولده محمد توفيق والعبث به واستخدامه ضد الحركة الوطنية المصرية ، وانتهاز الفرص للتدخل فى امور مصر تدخلا ادى للهجوم عليها من الاسكندرية فى يوليو ومن قناة السويس فى اغسطس سنة ١٨٨٢ . وتلك

الحوادث كلها ، لم تكن تبغى بها انجلترا فى الواقع الا ان تضـــع يدها على قناة السويس وتبعا لذلك تحكم حوض النيل كله وتستغل آسيا وافريقيا وتتوسع فيهما استعماريا الى غير حد .

٣ ـ عرفت انجلترا ، كيف تســـتخدم فى الوصول الى غرضها اقـدم اعدائها ومنافسيها ، وهى فرنسا ، كما عرفت كيف تستغل حقد جماعة الدول الاوروبية على مصر والمسلمين عامة ، فسكتت هــذه الجماعة على امتهان الانجليز لاقدس المبادى الدولية ، وحقوق الانسان . وكان مؤتمر القسطنطينية الذى انعقــد فى ٢٣ يونيو ســـنة ١٨٨٢ واستمر الى ٢٢ أغسطس من تلك السنة ، وما دار فى هذا المؤتمر مهزلة تكشف عن التواطؤ الدولى ، والتكتل الغربى المشوب بالتعصب .

٤ ـ على ان انجلترا لها فى الاستعمار ســـياسة تقليدية ، فهى تسعى دائما للتستر وراء القانون . فالرجل الذى كان على رأس حكومة انجلترا وقت الاحتلال ، « وليام ايوارت جلادستون » ، الذى طالما اذاعوا عنه انه عدو للاستعمار ونصير الحرية والاحرار ، هو الذى قام بأكبر خدمة لمصلحة محترفى الاستعمار من الانجــليز المرابين والرأسماليين واصحاب البواخر وشركات النقل البحرى ، ومعروف ان احتلال دولة لارض اخرى احتلالا عسكريا ينافى الشرائع الدولية ، ولكن جلادستون ووزير خارجيته جرانفيل والمستعمرين الانجليز عامة ، أرادوا ان يصوروا عدوانهــم بأنه خــدمة للقانون والعدالة والامن والنظام وانتصار لاصحاب الحقــوق ، وتنزه عن الاغراض والشهوات . ومن ذلك قول جلادستون :

« اننا نعمل لصــيانة الحقوق الشرعية ، حقــوق السلطان ، وحقوق الخديو ، وحقوق الشعب البريطانى ، وحقوق حاملى سندات الديون من الاجانب » (١) وقول « جرانفيل » : « لقــد دخلنا مصر لصيانة حقــوق السيادة المقررة للسلطان ، وتثبيت عرش الخــديو ، وضمان الحرية التى خولتها الفرامانات السلطانية للشعب المصرى ، ورعاية نهضته والاشراف على انظمته كى يفى بالتزاماته الدولية » (٢)

٥ ـ وتلك الاكاذيب التى لاتطيقها عقلية قانونية ، لاتكفى لتغطية سر ذلك العدوان الذى ارتكبته انجلترا ضد مصر ، وهذا السر يتلخص فى :

---

(١) المرجع السابق ص ٦٤٧

Hansard 3d, series - p. I150 (١)

أ ـ مسألة ايرلندا : اذ ان ثورة ايرلندا فى اواخر القرن التاسع عشر كانت قائمة على قدم وساق ، وأرادت أنجلترا ان تستغل ضعف مصر وتعتدى عليها ، لتلقى على الايرلنديين درسا اذا هى حصلت على نصر فى مصر تتغنى به هناك .

ب ـ الديون ، وكانت البونات التى يحملها الانجليز تقدر بثلاثين مليونا من الجنيهات ، وقد قال كرومر ((أن أساس المسألة المصرية مالى بحت))

ج ـ قناة السويس : وهى مسألة المسائل فى سياسة انجلترا طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر .

وانى أقتبس هنا من كلام ، ((السير تشارلز دلك)) وكيل وزارة خارجية أنجلترا هذه العبارات :

((ان قناة السويس هى الطريق الرئيسى الى الهند ، وسيلان والمحميات، كما انها طريق بورما ، حيث يعيش ربع مليون من الناس تحت التاج البريطانى ، وكذلك تمر بالقناة فى طريقنا الى بلاد الصين ، ولنا فيها مصالح كبيرة ، ولا يفوتنا أن القناة هى طريقنا الاستعمارى ايضا ، الى أستراليا ونيوزيلندا)) (١) .

*

وهكذا كوفئت مصر ، على اكبر عمل قدمته امة من الامم الى الحضارة فى ماضى الايام وحاضرها ، كوفئت مصر بعدوان أثيم ، ما زال مستمرا حتى الآن ، وهذا العدوان الذى تابى الجماعة الدولية أن تضع له حدا ، بعد ان صارت لهذه الجماعة منظمات دولية ومحاكم دولية ، نقول أن هذا العدوان ، أفسد الحياة فى مصر ، كما كان من أهم أسباب الحروب العالمية والمجازر البشرية ، ولن تذوق الانسانية طعم الامن وتنجو من الخوف وتترك صناعة الاسلحة لتصنع الخبز والدواء ، الا اذا تحررت قناة السويس ، ووضعت بلا قيد ولا شرط تحت سلطان البلد صاحب القناة ، وهو مصر .

---

(١) هانسارد المرجع السابق

الباب الثانى
السيادة على القناة

حينما قبلت مصر ان تشق بأرضها قناة تصل بين البحرين ، لم تفكر قط فى التنازل عن سيادتها على قناة السويس ، ولم يحدث أنها تنازلت عن هذه السيادة ، لاقبل شق القناة ، ولا بعد افتتاحها واستخدامها فى الملاحة العالمية ، بل على العكس اكدت الاتفاقات التى ابرمت فى يناير وفبراير سنة ١٨٦٦ هذه السيادة ، بما لايدع محلا لاى لبس .

ولكن الاحتلال كان قوة قاهرة ، عطلت هذه السيادة ومنعت الدولة المصرية من مباشرتها ، كما تباشر كل دولة الحقوق المخولة لها على اراضيها ومياهها الداخلية . ولم تنتقل هذه الحقوق قط للدولة المحتلة وما كان يمكن ان تنتقل اليها . وعلى ذلك أدى احتلال انجلترا لمصر ، بالنسبة لقناة السويس ، لوجود سلطتين (أ) السلطة الشرعية ، وهى سلطة الدولة المصرية ، ويدها على القناة مغلولة (ب) ، السلطة غير الشرعية وهى سلطة الاحتلال التى طرأت ، وباشرت أعمال السيادة على القناة من غير سند ولا اعتراف من جماعة الدول المتمدينة .

والقناة شريان ، صنعته يد الانسان ، لكى تسير فيه السفن التجارية والحربية التى تحمل أعلام مختلف الدول ، من غير تمييز او استثناء وسير هذه السفن فى القناة ، لايكسب الدول التى تنتمى اليها اى حق من حقوق السيادة ، ولا يعتبر مظهرا لها ، بل تبقى السيادة للبلد صاحب الشريان كاملة وغير مقيدة بأى قيد الا ماتنص عليه الاتفاقات التى تبرمها ، بخصوص تيسير الملاحة للمنتفعين ، ولا تعتبر الخدمات التى تؤدى لهم قيودا ترد على حق السيادة . أذ القناة طريق داخلى تستخدمه التجارة العالمية ، كما تستخدم الطرق الاخرى ، البرية والجوية ، فى مختلف الدول ، واستخدام التجارة الدولية للطرق الداخلية ، لاينقص سلطان الدول صاحبتها عليها ، ولا ينشىء ارتفاقا للمنتفعين .

ولو أن انجلترا لم تحتل مصر ، لاستخدمت مصر القناة فى خدمة الملاحة العالمية ، فى الحرب والسلم ، من غير تمييز ولا استثناء ، وكون عقود الالتزام قد رسمت طريقة ادارة القناة ، وجعلت الدولة المصرية

تعين لهذه الادارة شركة من الشركات ، لايغير من الوضـــع فى شىء ، لان الادارة بمعرفة الحكومة مباشرة أو بوساطة شركة تعد مسألة داخلية ، ينظمها القانون الداخلى ، من غير أى دخل للجماعة الدولية ، اذ لا يهــم هذه الجماعة الا ان تقوم الدولة المالكة للقناة بفتحها للملاحة العالميـــة ، على سبيل الدوام والاستمرار ، فيما عدا الحالات التى تفـرض الدولة المالكة قيودا على الملاحة مراعاة لامنها الداخلى او الخارجى أو لاعتبارات صحية او جمركية ، أو وهى بصدد استخدام حق الدفاع الشرعى ، أو غير ذلك من الاسباب التى يعترف القانون الدولى العام بمشروعيتها .

ولكن احتلال انجلترا لمصر ، خلق حالة شاذة ، لايسمح بها القـــانون الدولى العام ، وجعل القناة طريقا لمواصلات بريطانيا الامبراطورية ، قبل أن تكون طريقا للمواصلات العالمية ، وحاولت الجماعة الدولية ان تقضى على هذا الشذوذ بتشريع دولى ، وتمخضت المحاولات عن معاهـــدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، الا أن أنجلترا اعتمدت على قواتها المسلحة التى تحتل مصر ، كما هيمنت على شركة قنـــــاة السويس ، وسارت القناة طبقا لما تمليه مصلحة بريطانيا ، بغض النظـر عن معاهدة القسطنطينية المشار اليها ، وعن حكم القانون ، بوجه عام.

وفى هذا الباب ، نستعرض الخطوات التى سبقت معاهدة ٢٩اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ثم نبين أحكام تلك المعاهدة ، وما جرى عليه العمــل بعد أبرامها ، فى زمن السلم وفى أوقات الحرب .

*

ومصر التى اعتدى على سيادتها لم تقف مكتوفة اليدين ، بل ناضلت نضالا مريرا ، وحاولت بمختلف الطرق أن تسترد السيادة المغتصـــبة وتباشرها بنفسها ، وتميز هذا النضال بمراحل مختلفة . وهذا ماسوف نتنـــاوله بالتفصيل .

الفصل الاول

مسألة رسوم المرور

أول عدوان على السيادة

حق الدولة فى تقرير الرسوم ـ الخلاف حول وحدة الوزن ـ مؤتمر القسطنطينية فى ٦ اكتوبر سنة ١٨٧٣ ـ موقف دى لسبس ـ قناة ثانية ـ معارضة فى مجلس العموم ـ اتفاقية ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ـ دى لسبس وانجلترا ـ توسيع القناة ـ خلاصة .

من المبادىء القانونية الراسخة أن فرض الرسوم الجمركية وغيرها عمل من أعمال السيادة . والرسوم فى مصر ، لاتفرض او تعدل ، الا بقانون ، وهذه قاعدة نص عليها فى الدستور . ورسوم المرور التى تحصلها شركة قناة السويس ، لاتختلف فى حكمها عن الرسوم الجمركية وغيرها ، وتقوم تلك الشركة بتحصيلها ، بصفتها مفوضة بهذا التحصيل من الحكومة المصرية ، وفى الحدود التى تقررها هذه الحكومة ، فسندها فى اقتضاء الرسوم ، سيادة مصر على قناة السويس . وتنازل الحكومة المصرية للشركة عن القسط الاكبر من الرسوم ، لا يغير قط من الاساس القانونى لعملية فرض الرسوم وتحصيلها .

وقد عين « عقد الالتزام » مقدار الرسوم ، وأجاز للشركة أن تفرضها وتحصلها ، وأجاز تعديل الرسم بشروط معينة . وهذا هو نص البند السابع من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، الذى وقع عليه الامير محمد سعيد ، ولم يعدل هذا البند فى الاتفاقات التى ابرمها اسماعيل فى سنة ١٨٦٦ :

« لاجل تعويض الشركة عن نفقات البناء والصيانة والاستغلال ، التى نص الفرمان الحالى على أن تكون على عاتقها وحدها ، سمحنا لها منذ الآن ، وطوال مدة استغلالها المبينة فى الفقرتين ١ و ٣ من البند السابق أن تفرض رسوما ، وتحصلها على الملاحة وارشاد السفن وسحبها وجرها ، ووقوفها عند مرورها فى القنوات والموانى التابعة لها ، وذلك على أساس تعريفة ، يكون للشركة حق تعديلها فى كل وقت ، على شرط :

أولا ـ أن تحصل تلك الرسوم ، من جميع السفن بدون اى استثناء أو تفضيل ، وان تؤخذ فى ظروف متشابهة .

ثانيا ـ أن تعلن هذه التعريفة ، قبل تطبيقها بثلاثة أشهر فى عواصم

البلاد التى يهمها الامر ، وفى اهم موانيها التجارية .

ثالثا ـ ألا تتعدى ـ فيما يتعلق برسم الملاحة الخاص ـ حدا اقصى **هو عشرة فرنكات ذهب عن كل طن بحرى** من حمولة السفن ، وعن كل فرد من الركاب .

وقد بين الفرمان النسبة التى تحصل عليها الشركة لنفسها من الرسوم ، والاوجه التى يوزع فيها الباقى ، ومعنى ذلك ان ما لم تتنازل عنه الحكومة المصرية للشركة بنص صريح ، يجب ان يسدد لخزانة الدولة ، لانها هى التى تستحق هذه الرسوم فى الاصل ، والمفروض ان الذين يقومون بالسداد ، يدفعون للحكومة المصرية ، لما لها من سيادة على القناة

ومنذ أفتتاح قناة السويس ، لم يمتنع احد عن سداد الرسم ، الذى تحصله الشركة فى حدود ما قرره الفرمان المشار اليه ، وهذا اعتراف عالمى بحق الدولة المصرية فى تحصيل رسوم المرور فى قناة السويس .

*

حاولت انجلترا ، منذ افتتاح القناة ، أن تكفل لسفنها المرور فيها بأقل كلفة ممكنة ، فاستغلت نفوذها وأثارت جدلا حادا بشأن قاعدة قياس حمولة السفن ، ووصلت الى غرضها بعد احتلالها لمصر .

وحمولة السفن تقدر بوحدة الوزن واسمها الطن البحرى ، وهو وزن متر مكعب من الماء المقطر ، ويساوى الف كيلو جرام . ولقياس حمولة السفينة ، تقوم صعوبة كثافة البضاعة التى تحملها السفينة ، فبعضها يزن المتر المكعب منها الف كيلو جرام ، والبعض الآخر يزن المتر المكعب أكثر من ذلك بكثير ، فكيف يمكنهم ان يحسبوا وزن البضاعة ، لتقدير رسم المرور ؟ ..

هناك قواعد ، وضعتها الدول البحرية بعد تجارب طويلة ، ومنها قاعدة كولبير ، التى صدر بها قانون ، فى عصر الملك لويس الرابع عشر ، واعتبرت ان الطن البحرى يساوى ٤٢ قدما أى ١٫٤٤ مترا مكعبا .. وكذلك يقدرون الفراغ الموجود بالسفينة ، ويجرون عملية حسابية معقدة ، لايتسع المقام لشرحها فى هذا الجزء ، وسنفصلها فى الجزء الرابع الذى أفردناه ، للكلام عن شركة قناة السويس .

وانما يهمنا أن نشير الى المرسوم الذى صدر فى فرنسا ابان الثورة ، والمعروف بمرسوم « فانديميير » السنة الثانية ، وقد اعتبر عملية تقدير حمولة السفن ، فى اى بلد متمدين ، من اعمال السيادة التي تباشرها

الدولة ، لان المسألة متصلة برسوم الملاحة البحرية ورسوم المواني والارصفة والفنارات ... ألخ .. وعملا بحق السيادة صدرت فى فرنسا تشريعات مختلفة ، تبين على وجه الدقة كيفية تكعيب السفينة واستبعاد الفراغ وتقدير صافى الحمولة ، ولما اكتشف البخار صدر قانون فى فرنسا فى سنة ١٨٢١ ، أخضع السفن البخارية لقواعد تقدير الحمولة .

وبتقدم الملاحة ، عمدت الدول البحرية ، وفى مقدمتها الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا لاصدار تشريعات داخلية ، خفضت وزن حمولة السفن عن المقادير الحقيقية بطرق تحكمية ، وذلك بقصد خدمة شركات الملاحة بحيث تدفع أقل رسوم ممكنة . ففى فرنسا صدر لهذا الغرض قانون فى سنة ١٨٣٧ ، وعدل القانون فى سنة ١٨٧٢ ، بعد افتتاح قناة السويس ..

وفى انجلترا ، ظهر فى منتصف القرن التاسع عشر رجل اسمه الكابتن « مورسوم » Moorsom ووضع قاعدة علمية جديدة لتقدير حمولة السفن ، وفى سنة ١٨٥٤ صدر بهذه القاعدة القانون المسمى The merchant shipping act فيقدر وزن السفينة الاجمالى ، ويخصم منه الفراغ الذى تشغله العدد والوقود ، ويقدر هذا الفراغ تقديرا تحكميا وبطريقة نظرية ، وبعد خصم هذا الفراغ يقسم الرقم الناتج على مائة . وقد شاعت هذه القاعدة ، فأخذت بها المانيا والنمسا والدانمرك وهولندا والولايات المتحدة وفرنسا نفسها فى المرسوم الصادر فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٢ /

وأوراق كل سفينة هى التى تعين حمولتها ، طبقا للتشريع الداخلى ، لكل بلد ، فما هى القاعدة التى يجب أن تسير عليها مصر فى تقدير حمولة السفن المارة بقناة السويس ، مع ملاحظة أن التشريعات الداخلية للبلاد التى تنتمى اليها السفن ليست ملزمة ولا واجبة الاحترام فى المياه المصرية كان الواجب يحتم على الحكومة المصرية ، ان تصدر ، منذ افتتاح قناة السويس قانونا يحدد كيفية تقدير حمولة السفن المارة فى القناة ، ويضع لذلك قاعدة تكفل المساواة ، وتمنع الغبن الذى يصيب الدولة فى اقتضاء رسوم المرور .

ولكن من بواعث الاسف الشديد ان الاضطرابات السياسية فى مصر ، فى فترة افتتاح القناة ، وقلة الدراية ، وقصر النظر ، ووطأة النفوذ الاجنبى ، كل ذلك جعل الحكومة تغفل هذا الواجب فتصدت له شركة قناة السويس ، التى درجت على سياسة انتهاز فرصة سكوت الحكومة

لتتوسع هى فى أستخدام ما للدولة المصرية من حقوق السيادة ، حتى لتوشك الشركة أن تكون دولة فى داخل الدولة . وحق الحكومة المصرية فى تنظيم هذه المسألة بتشريع داخلى ، يستمد من حق السيادة ، وكذلك عين خديو مصر رسم المرور فى فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ، وأغفل بيان كيفية تقدير حمولة السفن ، فكان يجب وضع طريقة لذلك فى تشريع يكمل المادة السابعة من الفرمان المذكور .

وكان يتعين على شركة القناة أن تلجأ للدولة صاحبة السيادة وتطلب منها أصدار هذا التشريع ، ولكن الشركة اغتصبت سلطة الحكومة المصرية ، وباشرت هذا العمل وهو من أعمال السيادة بنفسها ، فعينت لجنة فنية لدراسة المسألة ، وأصدرت لائحة فى ١٧ مارس سنة ١٨٧٢ ، عينت بها طريقة تحصيل الرسوم .

وعلى الرغم من أن الشركة قد استرشدت بآراء وزير التجارة فى فرنسا وكذلك لجأت الى وزارة التجارة فى انجلترا ، وحصلت على موافقتها فقبل ان تصدر تلك اللائحة ، تحدتها شركات الملاحة وأولها شركة « الميساجيرى مارينيم » ، التى اعترضت على حق الشركة فى تنظيم طريقة تقدير حمولة السفن بلائحة ، ورفعت شركة « مساجيرى ماريتيم » دعوى ضد شركة قناة السويس ، أمام الدائرة التجارية بمحكمة باريس ، نقضت لصالح شركة المساجيرى ماريتيم واستؤنفت الحكم فألغى ، **وجاء الاستئناف فى مصلحة شركة قناة السويس ، وكذلك ايدت هذا الحكم محكمة النقض الفرنسية ، وفى الاسباب ألتى استندت عليها محكمتا الاستئناف والنقض فى باريس اشارة صريحة ، الى أن طريقة تقدير الرسوم ومعرفة حمولة السفن ، هى عمل من أعمال السيادة ، وكان يجب ان تعين فى عقود الالتزام ، وجاء فى الحكم ان الشركة اضطرت ازاء اغفال النص فى عقد الالتزام لان تعين هى قاعدة معرفة وزن حمولة السفن الى أن تعين من الدولة صاحبة السيادة . والحكم الفرنسى صحيح فيما قرره من حق الدولة صاحبة السيادة ، فى وضع طريقة تقدير وزن حمولة السفن المارة بالقناة ، وأنها لاتتقيد بالحمولة المكتوبة فى اوراق الشحن ، ولكنه أخطأ اذ أجاز للشركة ، وهى من أشخاص القانون الخاص ان تباشر عملا من أعمال السيادة (١)**

---

(١) هذه الاحكام منشورة فى كتيب بعنوان « شركة مساجيرى ماريتيم » طبع فى باريس سنة ١٨٧٤

ولما صدر الحكم الابتـــدائى ضد شركة قناة السويس ، وخشيت ان ياتى الحكم الاستئنافى مؤيدا للحكم المذكور ، فاضـطر دى لسبس لان يستغيث بوزارة الخارجية الفرنسية طالبا اليها ان تتدخل لدى البـاب العالى ، ليصدر هو اللائحة التى تعين طريقة جباية الرسوم بحيث تكون محققة لمصلحة شركة قناة السويس ، ولما خسرت شركة « مسـاجيرى ماريتيم » القضية استئنافيا ، اتصلت بشركات الملاحة الانجليزيةوحثتها على الالتجاء لوزارة الخارجية البريطانية لتعالج المسالة بنفســها بما يكفل مصالح شركات الملاحة وتمكينها من دفع الرسوم على أســاس الحمولة التى تعينها هى فى أوراق الشحن ، ووجدت شركات الملاحة أن الامر فوضى وأن الفرصة سانحة لها ، لتحقق أطماعها بالطريق الدبلوماسى ، فلجات كل شركة لوزارة خارجية البلد الذى تنتمى اليه ، وبذلك أضحت القضية صراعا بين شركة قناة السويس وشركات الملاحة ، وانتقلت الى ايدى رجال السياسة ، وأما البلد صاحب الصفة الوحيد ، وهو مصر ، فقد اهمل ، ولم يرد له أى ذكر ! ! ..

*

تعارضت فى تلك المسألة مصالح الاستعماريين ، اذ كان الخلاف قائما بين شركة قناة السويس التى تتمثل فيها هـذه المصـالح وبين شركات الملاحـة وهى تمثل نشاط دولها التجارى وتستند على تأييدها ومعونتها، وعقدت اجتماعات سياسية مختلفة فى باريس لحل هذه المسألة ، فرأت وزارة الخارجية الفرنسية أن يوكل الامر الى السلطان العثمانى ، لا ليحله على الوجه الذى يراه ، بل ليصادق على ما يمكن الاتفاق عليه . وكان على السلطان ان يعالج المسألة كأمر داخلى ، ولا يتركها تنتقل الى المجـال الدولى ، ولكن كانت وزارات خارجية أوروبا تعرف مقدما ضـعف السلطان وتخبطه ، وانها ستصـل عن طريقه لما تنشده ، ولذلك اعلن انه لا يقبل الا قاعدة « مورسوم » الانجليزية فى بيان حمولة السفن ، وأشار بعقد مؤتمر فى القسطنطينية ، يضع فيه مندوبو الدول قواعد تقـدير الحمولة ، وعزز وجهة نظر شركة قناة السويس ، وفعلا اجتمـع فى القسطنطينية مندوبو فرنسا وانجلترا والمانيا والنمسا والمجر واسبانيا واليونان وايطاليا وهولندا وروسيا والسويد والنرويج وتركيـا ، واما الولايات المتحدة فقد امتنعت عن ايفاد مندوبين ، وعقد المؤتمـر اولى جلساته فى ٦ أكتوبر سنة ١٨٧٣

وفى هذه الجلسة نبه مندوبو الدولة العثمانية الى الحقيقة التى سبق

أن أعترفت بها جميع الدول الملاحية ، من أنها حابت شركات الملاحة فى وضع طرق تقدير حمولة السفن ، حتى تدفع رسوما قليلة عنددخولها أو وقوفها بالموانى الاجنبية ، وعلى ذلك فأن أوراق الشحن التى تحملها السفن تخالف الحقيقة فى تقدير الحمولة . وأن مهمة المؤتمر أن يجد طريقة لاتظلم بها السفن فتدفع رسوما عن فراغ فيها او وزن ليس بضاعة تحملها ، ولا تظلم الجهة التى تحصل رسوم المرور بقناةالسويس فنحرم من اقتضاء الرسم على مقدار من حمولة السفن بسبب الطرق التي تتبعها فى اعطاء تقدير خاطىء لحمولتها .

وكانت الحكومة الفرنسية قد زودت وفدها الى المؤتمر بتعليمات تجعل مهمته قاصرة على مناقشة طريقة تقدير الحمولة من حيث المبدأ ومن غير تطرق الى التفاصيل وكلفته بأن يعمل على حصر المناقشات فى المؤتمر فى هذه النقطة ، لكى تجعل المسائل التفصيلية من شأن شركة قناة السويس ، واتصلت وزارة الخارجية العثمانية بسفير فرنسا فى القسطنطينية وأكدت له أن التعليمات التى أصدرها لمندوبها فى المؤتمر لا تختلف عن التعليمات التى زود بها الوفد الفرنسى ، ولكن بعد ذلك بأيام ، التقى رشيد باشا بالسفير الفرنسى وأفهمه أن بعض الدول بذلت مساعيها لدى الباب العالى ، وأنه كان من نتائج ضغط السفارة البريطانية فى القسطنطينية أن الوفد العثمانى أضاف الىالقرار المقترح هذه العبارة ، التى تمسكت بها حكومة انجلترا :

« بشرط أن تكون الطريقة المتبعة الآن فى تحصيل الرسوم ، موافقة لنصوص عقد الالتزام وللفرمان العثمانى » .

أعنى أن حكومة أنجلترا حرصت على النص فى قرار المؤتمر على أن عقد الالتزام هو أساس التعريفة وكيفية تحصيلها أى أن ذلك مستمد من حق سيادة الدولة صاحبة القناة ، وهذا القرار لم يرتح له السفير الفرنسى بطبيعة الحال (١) وتقرر اتخاذ الطريقة الانجليزية المنصوص عليها فى القانون الانجليزى الصادر فى سنة ١٨٥٤ قاعدة لتقدير الحمولة ولا يهمنا أن ندخل فى تفصيل المناقشات التى دارت فى المؤتمر ، وانما نكتفى بأن ننبه الى ان المؤتمر قد اعترف بأن تحصيل الرسوم عمل يستند الى عقد الالتزام والى سيادة الدولة على القناة .

---

(١) برقية من سفير فرنسا بالقسطنطينية الى وزارة الخارجية الفرنسية فى ٧ اكتوبر سنة ١٨٧٣ – محفوظات وزارةالخارجية الفرنسية

واقترح الوفد السويدى أن يؤذن للشركة بتحصيل رسم اضافى علاوة على العشرة فرنكات لتعوض خسائرها الناتجة عن الخطأ فى تقدير الحمولة فى الماضى ، على أن ينقص هذا الرسم الاضافى بالتدريج ، كلما ارتفعت كمية البضاعة المارة بالقناة ، الى ان يزول .

وكان الوفد الفرنسى ، قد انقطع عن حضور جلسات المؤتمر بسبب تمسكه بوجهة نظر حكومته ، فلما هددوه بأن الوفد البريطانى سوف يقترح على المؤتمر أن يقرر بطلان الرسوم التى حصلتها الشركة حتى ذلك التاريخ ، أضطر الوفد الفرنسى للعودة الى المؤتمر ووافق على قراراته

ومضمون هذه القرارات أنها جعلت طريقة « مورسوم » الانجليزية هى قاعدة تقدير الحمولة ، ووضعت نظام تحصيل رسم اضافى قدره ثلاثة فرنكات فى بعض الحالات وأربعة فى حالات أخرى ، وبينت الرقم الذى يتحتم بعده الغاء هذا الرسم الاضافى وهو رقم البضائع التى تمر بقناة السويس فى خلال سنة . وكل هذا تفصيلات فنية لا تهمنا الآن ، وانما الذى يهمنا ان ننبه اليه ، هو أن المؤتمر وافق على أقتراح عثمانى مضمونه أنه لايجوز للشركة فى المستقبل أن تعدل الرسوم ايا كانت قبل الحصول على موافقة الباب العالى (١)

وبعد أن انفض المؤتمر ووافق الباب العالى على قراراته كلف الحكومة المصرية ، وهى صاحبة الشأن ، بأن تعلن الشركة بتلك القرارات فى صيغة أمر صادر لها من الحكومة المصرية ، مع منحها مهلة قدرها ثلاثة أشهر لتتبع النظام الجديد فى تحصيل الرسوم . أعنى أن المؤتمرين ومعهم الباب العالى ، قد فطنوا الى أن السلطة التى تستطيع أن تحدد طريقة تحصيل الرسوم هى الحكومة المصرية .

*

لم يقبل دىلسبس تنفيذ القرار الذى بلغ اليه ، على الرغم من ان التبليغ كان مشفوعا بأنذار له بأن الحكومة المصرية ، صاحبة الشأن ستضطر لان تضع يدها على القناة وتديرها بنفسها طبقا للقرارات التى بلغت اليه فيما يختص بتحصيل الرسوم . واجاب دى لسبس على هذا التبليغ بأنه يحمل الباب العالى مسئولية خسارة شهرية قدرها سبعمائة الف فرنك ، وبلغت به الجراة انه هدد بأغلاق القناة ووقف الملاحة فيها ، وقال فى احدى برقياته الى الباب العالى :

---

(١) سنعود لهذا الموضوع فى الجزء الرابع من الكتاب .

« أنى كرئيس لشركة قناة السويس وكمواطن فرنسى ، أعارض اشد المعارضة ، خرقكم لعقد الالتزام ، الذى ارتبطت به مع أربعين ألف فرنسى من حاملى أسهم شركة القناة ...... وليس للدول حق التدخل فى شئوننا مادمنا محافظين على نصوص هذا العقد » .

والذى أثار حفيظة دى‌لسبس هو أنه كان يحصل رسوما أكثر مما نسمح به الطريقة الانجليزية التى قررها المؤتمر ، وكان يرجو ان يكون الرسم الاضافى مستمرا حتى تغطى تكاليف القناة ، ويحصل المساهمون على ربح لايقل عن ٨ فى المائة .

ولكن احتجاجات دى‌لسبس لم تجد فتيلا لان انجلترا كانت تقف وراء الباب العالى ، ولذلك أرسل الخديو اسماعيل فى ٢٩ ابريل سنة ١٨٧٤ ، قوة الى منطقة القناة قوامها عشرة آلاف جندى بقيادة الجنرال ستون ، الضابط الامريكى ، الذى كان يرأس هيئة أركان حرب الجيش المصرى وقتئذ ، وأريد بهذه التجريدة تهديد دى‌لسبس بأن الحكومة المصرية ستضع يدها على القناة وتديرها بنفسها اذا ما اصر على عناده(١)

والتجأ دى‌لسبس الى الحكومة الفرنسية فنصحته بأن يذعن للقوة ويكتفى بالاحتفاظ بحقوقه ، وكان دى‌لسبس قد أوفد ولده « شارل » الى القسطنطينية ، ليتفاهم بالحسنى ، كما أوفد المسيو « ماريوس فونتان » سكرتير عام الشركة ، الى لندن ليطلب من وزارة الخارجية البريطانية أن ترفع يدها عن المسألة ، اذ ثبت له أنها هى التى كانت تحرك الباب العالى ، ولكن فشلت البعثتان ، واتضح فيما بعد أن حكومة انجلترا اتبعت هذه السياسة لتضرب عصفورين بحجر واحد (الاول) ان ترضى الراسماليين الانجليز من أصحاب شركات الملاحة والبيوت التى تنقل البضائع عبر قناة السويس و (الثانى) أن تلقى فى روع شركة قناة السويس أنها لاتستطيع أن تعيش بمفردها ولا تضمن استمرارها فى ادارة القناة بمنجاة من الباب العالى ومن مصر ، الا اذا وضعت نفسها تحت رعاية الحكومة البريطانية وعاشت فى كنفها . وقد نجحت هذه السياسة فعلا وألقت الشركة بنفسها فى المستقبل فى أحضان حكومة لندن .

وقد أستطاعت أنجلترا أن تقضى على عناد « دى‌لسبس » ومشاغباته ، حينما نجح « دزرائيلى » فى سنة ١٨٧٥ ، فى عملية شراء ١٧٦٦٠٢

---

(١) سير آرنولد ولسون ، قناة السويس ، ماضيها وحاضرها ومستقبلها الطبعة الثانية ، اكسفورد سنة ١٩٣٩ ص ٦٢

سهما ، حصة مصر فى الشركة ، وقدرها ٤٤٪ من أسهم الشركة، فتحولت الامور تحولا تاما وأبرم « فرديناند دى لسبس » أتفاقا مع الحكومة البريطانية ، وقعه بالنيابة عنها الكولونيل « ستوكس » فى ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦ ، وتعهد دى لسبس فى المادة الاولى من هذا الاتفاق بأن يحمل شركة القناة ، على قبول ما تقرر فى القسطنطينية ، وما صدر به قرار الباب العالى ، خاصا برسوم المرور وتقدير حمولة السفن

وكذلك تعهد دى لسبس بسحب الاحتجاجات التى قدمها للباب العالى ، وفى مقابل ذلك تعهدت الحكومة الانجليزية بمفاوضة الباب العالى لادخال تعديلات خاصة بالرسم الاضافى بحيث يستمر تحصيل هذا الرسم الى أول يناير سنة ١٨٨٤

ومفهوم من ذلك أن التعاقد على عمل من أعمال السيادة التى لمصر على قناة السويس ، جرى بين من لاشأن لهم به ، وهم دى لسبس وحكومة انجلترا ، ولم يأت ذكر وقتئذ للحكومة المصرية ، وكأنها لاشأن لها بقناة السويس .

ومع أن شركة قناة السويس ، كانت قد حرمت الحكومة المصرية من حق التصويت فى الجمعية العمومية ، ومن ان تمثل فى مجلس الادارة ، للاسباب التى بيناها فى الجزء الاول من هذا الكتاب ، فأن الحكومة البريطانية بعد شرائها حصة مصر فى أسهم الشركة أعطيت ثلاثة مقاعد فى مجلس الادارة ، وطلبت أن يكون الاعضاء الانجليز ممتازين فى سلطتهم على الاعضاء الآخرين .. !!

وسرعان ما أضحت حكومة انجلترا ، صاحبة الكلمة المسموعة فى شركة قناة السويس ، وهذا ما يفسر لنا سر الخيانة التى ارتكبها دى لسبس ضد عرابى فى سنة ١٨٨٢ !!

*

لم يكتف الانجليز باحتلالهم لمصر كوسيلة للسيطرة على قناة السويس، ولم يكتفوا بشراء أسهم مصر فى القناة والتسلط على ادارة شركة قناة السويس ، وتخفيض رسوم المرور لصالح شركاتهم الملاحية بجعل قاعدة تقدير حمولة السفن هى الطن المترى الانجليزى ، فحاولوا أن يحصلوا على مزيد من المنافع لتجرى القناة لحسابهم قبل أى اعتبار آخر ، وكذلك أرادوا الخلاص من نفوذ الفرنسيين فى شركة قناة السويس ، لتكون لحكومة انجلترا اليد العليا على هذه الشركة .

وللوصول الى غرضهم ، جنحت السياسة البريطانية كعادتها للتهويش والمناورات ، وكانوا قد أطلقوا فى سنة ١٨٧٢ اشاعة مؤداها أن بريطانيا ترغب فى شق قناة ثانية بمعرفتها فى الاراضى المصرية ، ثم اندثرت هذه الاشاعة لما سوى الخلاف الخاص برسوم المرور .

ولكن وقد احتلت انجلترا مصر ، وحرصت على أن تتربع فى شركة القناة على العرش الذى كان يجب أن تجلس عليه مصر ، صاحبة السيادة على القناة ، عادت الاشاعة من جديد ، بل أوشكت أن تصير حقيقة ملموسة اذ اجتمع مجلس الوزراء البريطانى برئاسة « جلادستون » فى ٤ يوليو و ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣ لاتخاذ قرار فى مشروع قناة تشق من الاسكندرية الى القاهرة ومن القاهرة الى السويس ، ووضع تصميم هذا المشروع مهندس انجليزى كان موظفا بقصر الخديو محمد توفيق .

وتقطع الوثائق الدبلوماسية بأن انجلترا لم تكن جادة فى هـذا المشروع وانما ارادت تهويش الفرنسيين وشركة قناة السويس لتضع قبضتها على الشركة ، فالصحف البريطانية كتبت المقالات الطوال مستنكرة ان تكون أدارة الشركة فرنسية بحته ، وأن موظفيها بمصر فرنسيون وليس فيهم أنجليز ، وكذلك طالبت شركات الملاحة البريطانية حكومة أنجلترا بأن تعمل على تعيين أكبر عدد ممكن من الانجليز فى المراكز الرئيسية بالشركة ..

وقد ألفينا ضمن أوراق قناة السويس المحفوظة بوزارة الخارجية البريطانية ، كتابا مؤرخا فى ٩ مايو سنة ١٨٨٣ ، وقد وجهه وزير مالية أنجلترا ، مستر « تشيلدرز » الى رئيس وزرائها « جلادستون » ، وهذا الكتاب يكشف عن حقيقة المناورة وما كانت تهدف اليه ، وهذه ترجمته :

« لست ممن يرحبون بمشروع قناة ثانية ، ولكنى أرى أن نترك المروجين لهذا المشروع يقومون بحملتهم ، وبذلك نستطيع أن نحصل من دى لسبس على شروط طيبة ، فيهمنا أن نحصل على تخفيض جديد فى رسوم المرور وأن نتمتع بنفس المزايا التى يتمتع بها الفرنسيون فى أدارة الشركة » .

وعقد مجلس العموم البريطانى اجتماعات تبارى فيها الخطباء فى تحبيذ شق القناة الجديدة ، ورد « دى لسبس » على هذا الكلام بقوله انه حصل على امتياز بحفر القناة من والى مصر ، ومعنى الامتياز انه أحتكار فلا يجوز لغيره أن يحفر قناة أخرى . وأجابت حكومة انجلترا

ان مستشاريها القانونيين يرون أن المصلحة العامة تقضى بتفسير عقد امتياز القناة فى حدود ضيقة ، وعلى ذلك ليس هناك شيء اسمه احتكار(١)

ودعت حكومة انجلترا دى لسبس لتفاوضه ، وأسفرت المفاوضات عن توقيع عقد بينها وبينه فى ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ ، وعلقت نفاذ هذا العقد على موافقة البرلمان البريطانى . وهذا العقد ، وهو من الوثائق الهامة ، يدل دلالة واضحة على أن انجلترا كانت ترمى فقط للتوسع فى الميزات التى تحصل عليها فى استغلال القناة وادارتها .

ونحن نلخص فيما يلى أهم بنود هذا المشروع :

البند الاول : تقوم الشركة ببناء قناة ، تكون محاذية بقدر الامكان للقناة الحالية ، ويكون عمقها وطولها وعرضها بما يكفى لسد حاجات الملاحة، وطبقا لشروط يتفق عليها الاعضاء الانجليز فى مجلس ادارة الشركة مع شركة القناة .

البند الثانى : ينتهى العمل فى القناة الثانية فى نهاية سنة ١٨٨٨

تخفيض الرسوم

البند الثالث : تخفض الشركة رسوم المرور فى القناة على النحو الآتى :

وسردت المادة فى عدة فقرات فئات الخفض المطلوبة وجعلت نسبة التخفيض ترتفع كلما ارتفع ايراد الشركة ، وهذا التخفيض ينصب على رسوم المرور فى القناة الحالية .

وفى المادة الخامسة نص على الغاء التخفيض واعادة الرسوم الى أصلها اذا هبط ايراد القناة .

ادارة الشركة

البند السادس : فى أول فرصة يخلو منصب نائب الرئيس ، يعين أحد الاعضاء الانجليز بادارة الشركة نائبا للرئيس ويكون نائب الرئيس دائما من الانجليز .

البند السابع : تعيين عضو انجليزى باللجنة الادارية .

البند الثامن : يعين دائما فى اللجنة المالية عضوان انجليزيان .

البند التاسع : تعين الحكومة البريطانية « مفتشا للملاحة » انجليزيا ، وتحدد اختصاصاته باتفاق يبرم مع الاعضاء الانجليز .

---

(١) سير آرنولدولسون ـ المرجع السابق ـ ص ٦٥

البند العاشر : تتعهد الشركة ، بأن تنتخب مستقبلا ، مرشدى السفن، بقدر الامكان ، من البحارة الانجليز .

مد امتياز شركة قناة السويس

تعهدت الحكومة البريطانية فى البند الحادى عشر من هذا الاتفاق بأن تستعمل نفوذها لدى الحكومة المصرية، فتحصل على مد أجل امتياز شركة قناة السويس .

وهذا يدل صراحة على أن مشروع مد أجل الامتياز الذى أثير فى سنة ١٩١٠ ، وقتل من أجله المرحوم بطرس غالى ، قد اتفق عليه بين شركة القناة والحكومة البريطانية منذ سنة ١٨٨٣ .

وقد نص فى الفقرة الثالثة من هذا البند على أن مد أجل الامتياز الحالى ، يكون لمدة تسعة وتسعين سنة تبدأ من تاريخ انتهاء العمل فى القناة الجديدة، أى أن مد أجل الامتياز يكون لمدة عشرين سنة وتدفع الشركة مقابل ذلك ١ ٪ من صافى الارباح للحكومة المصرية .

ويشمل الامتياز الجديد القناتين الاولى والثانية ، وتوضع له بطبيعة الحال ، شروط أصلح للشركة من الشروط القديمة ، وكذلك تعهدت حكومة انجلترا أن تحصل من الحكومة المصرية على الاراضى اللازمة لحفر القناة الجديدة .

تكاليف القناة الجديدة

يستفاد من البند الثانى عشر أن الشركة هى التى تدفع نفقات حفر القناة الجديدة وكل ماهنالك أن الحكومة البريطانية تعهدت باقراضها مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات بفائدة قدرها ٣ ١/٢ ويسدد القرض فى مدى خمسين سنة .

البند الثالث عشر : ترك الشروط التفصيلية للمستقبل بعد أن تحصل الحكومة البريطانية على موافقة البرلمان .

***

وافق مجلس ادارة شركة قناة السويس على الاتفاق المشار اليه ، وان يكن الاعضاء الفرنسيون قد أظهروا عدم ارتياحهم لعملية الاقتراض من الحكومة البريطانية ، وساءهم أن يعين مفتش بريطانى لشئون الملاحة فى القناة ، وأن يزيد الطين بلة اسناد وظائف المرشدين للانجليز .

وكتب الاعضاء الانجليز فى شركة القناة الى وزارة الخارجية البريطانية يوصون بأن يصرح لدى لسبس بأن يفرض رسما اضافيا قدره عشرة فرنكات على أعمال ارشاد السفن ابتداءا من أول يناير سنة ١٨٨٤ ، على أن يلغى هذا الرسم فى سنة ١٨٨٧ ، وقالوا ان دى لسبس مستعد لتخفيض الرسوم الى خمسة فرنكات حينما يستوفى المساهمون ٥١٪ من قيمة أسهمهم ، وفى هذا الكتاب أيضا أبدى الاعضاء الانجليز عدم ارتياحهم لتعيين غيرهم من الانجليز علاوة عليهم قائلين أنهم مرتاحون لكونهم يرجع اليهم فى مختلف المسائل ، ويخشون أن يحدث انقسام فى مجلس ادارة الشركة . وانما أوصوا بزيادة عدد الانجليز فى وظائف الشركة المختلفة.

وفى ١١ يوليو سنة ١٨٨٣ ، عرضت الحكومة على مجلس العموم الاتفاق الذى أبرمته مع دى لسبس فى اليوم السابق ، ودارت فى هذا المجلس مناقشات ، على جانب كبير من الاهمية ، فلعل تلك الجلسة أهم الجلسات التى تناول فيها مجلس العموم ، موضوع قناة السويس ، ولذلك رأينا أن نلخص هنا أهم مادار فيها ، لنكون على بينة من سياسة انجلترا فى موضوع القناة ، ومعروف ان الانجليز حتى الآن يسترشدون بملفاتهم القديمة وبأمثال تلك المناقشات الهامة .

تصدى للدفاع عن المشروع رئيس الحكومة ، جلادستون ، وعاونه وزير المالية «تشيلدرز» Childers ووزير التجارة «تشلمبرلين» Chamberlin ولكنهم استهدفوا لمعارضة شديدة من جانب المجلس

وقالت غالبية النواب ، اذا كان ولا بد من انشاء قناة جديدة ، فيجب ان تكون هذه القناة بريطانية ، وأن تشق بمعرفة شركة بريطانية والا يكون لدى لسبس شأن بالقناة الجديدة .

ورد عليهم جلادستون بقوله : ان دى لسبس قد حصل من والى مصر على امتياز بحفر القناة ، ومفهوم من عقد الالتزام ، أنه فى حالة شق قناة جديدة ، لا يجوز لغيره ان يقوم بهذا العمل ، واستشهد دى لسبس فى هذا برأى مستشارى التاج البريطانى (١) .

واعترض المجلس على الاتفاق بأنه لا يكفل المصالح البريطانية بالقدر المطلوب . .

ولتذليل تلك الصعوبات التى أثارها البرلمان الانجليزى ، طلب اعضاء مجلس ادارة الشركة الانجليز من دى لسبس أن يقدم من جانبه بعض

---

(١) يلاحظ أن هؤلاء المستشارين أفتوا من قبل بعكس هذا ؟!

التسهيلات التى تساعد الحكومة فى اقناع البرلمان بالموافقة على المشروع ، فكتب فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٣ الى جلادستون يقول :

« فى فرنسا ، استطاع الرأى العام أن يطوى صفحات الماضى ويغفر ، ورحب بالاتفاق . وفى انجلترا ، لاتزال العداوة القديمة مستعرة عند البعض ، ولذلك تناسوا أهمية الاتفاق الجديد ومزاياه . ويؤسفنى أن تثور مناقشات حادة بين الدولتين الصديقتين ، وأخشى أن تحدث هذه المناقشات جرحا لايمكن أن يندمل قبل مدة طويلة ، ومن مصلحة بلدينا أن يسود الصفاء وتقوم الصداقة بينهما على أسس متينة .

وأنا شخصيا ، آسف كل الاسف، اذ أرى هذا العمل العظيم الذى قامت به الرأسمالية الفرنسية فى مصر لصالح التجارة العالمية ، قد أصبح مثار فرقة ومناقشات برلمانية ، وهذا يحصل على مرأى من أوروبا ، التى تشهد على خطأ يرتكب من حكومتكم ، وهى حكومة الاحرار ، وترى كيف تسقط العدالة . ولذلك ، وابتغاء مصلحة السلام العام ، ولخدمة التحالف الفرنسى ، البريطانى ، الذى لاغناء عنه لحضارة العالم ، أرجو ألا تقيدوا أنفسكم قبل أصحاب السفن وقبلى بنصوص الاتفاق الذى وقعنا عليه »

« ويملك مجلس ادارتنا ، طبقا لنظام الشركة الحالى ، السلطات اللازمة التى تجيز له أن يقرر حفر قناة ثانية ، كما يملك أن يرفع رسم المرور ، وسيمدنا حملة الاسهم بالمعونة اللازمة لحفر القناة الثانية »

« وبناء على ذلك ، أعلن أنه فى حالة ايقاف العمل بالاتفاق الذى عقدناه وكذا فى حالة الغائه ، سنقوم من جانبنا بحفر القناة الثانية ..

« وسنستمر محافظين على علاقات الصداقة والمودة التى تربطنا بممثلى صاحبة الجلالة البريطانية فى مجلس الادارة ، وسنجرى التحسينات اللازمة فى القناة لتظل مفتوحة لملاحة اساطيل الدول المختلفة ، من غير تمييز أو استثناء ، وعلى أساس المساواة التامة، كما جاء فى عقد الالتزام »

وهكذا استطاع دى لسبس بما ركب فى عقله من الخبث والدهاء أن يجمع فى هذا الكتاب بين المداهنة والملق والتظاهر بحسن النية ، وبأنه يعمل للصالح العام ويبقى على صداقة انجلترا ، وبين التهديد المستتر بأن يعمل بمفرده دون انتظار لرأى البرلمان الانجليزى ، وأن ينتزع لشركة القناة سلطات ليست لها وكأنها صاحبة الكلمة العليا فتشق فى مصر من القنوات ماتريد ، ولا معقب عليها !!

وقد تلى هذا الكتاب على مجلس العموم بجلسة ٢٣ يوليو سنة ١٨٨٣

وأعلن جلادستون أنه قد عدل عن مطالبته المجلس بأن يوافق على اتفاق ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ .

وشكر « لورد سالسبرى » زعيم المعارضة فى المجلس الحكومة على هذا التصريح ثم قال :

« يرى دى لسبس أنه يستطيع أن يشق قناة ثانية دون حاجة لموافقة الحكومة البريطانية ، ولكن لايستطيع أن يقوم بهذا العمل بغير موافقة الحكومة المصرية ، وهى تلك الحكومة التى لاتستطيع أن توافق بغير الرجوع الى الحكومة البريطانية فعلى أى أساس نعطى الموافقة ؟!

« هل نعطى دى لسبس قناة أخرى ، من غير أن نضمن الحرية الكاملة لمرور التجارة البريطانية فى القناة وأن نضمن أدارة تتمثل فيها المصالح البريطانية غير الادارة الحالية ، وأن نحصل على تسهيلات أحسن مما حصلنا عليه حتى الآن ؟ وهل نقبل الشروط السيئة التى يعمل بها الآن والتى سببت التذمر والسخط ؟!

« ان اللورد جرانفيل يتكلم عن الشركة ، كما لو كانت شركة فرنسية، ونحن لانسلم قط بهذه النظرية . انها شركة خاصة ، لاأكثر ، ولانجلترا فيها من الاسهم بقدر مالفرنسا ، فلانجلترا من الحقوق مالفرنسا . ويرى الثقاة من رجال القانون أن عقد الامتيازليس معناه الاحتكار، والاحتكار ينافى مصالح بلادنا ، ويجب أن نستبعد تلك الاحلام وأن نحذف العبارات التى قالها محامو التاج تفسيرا لعقد الالتزام لأنها ضارة بمصلحة بريطانيا »

وقال جلادستون ، تتمة لبيانه الذى أعلن فيه عدول الحكومة البريطانية عن اتفاق ١٠ يوليو :

« نرى من واجبنا أن نكون عادلين، ماستطعنا الى ذلك سبيلا ، وأن ننصف شركة القناة العظيمة ، ومشروعاتها الحيوية .

« ولن نستخدم نفوذنا ، المترتب على مركزنا المؤقت والاستثنائى فى مصر ، لنمكن الشركة من الحصول على حقوق أخرى .. »

وقال السير «ستافورد نورثكوت» ، وكان من زعماء المعارضة :

« انى أشد الناس اعجابا بشخصية دى لسبس وعمله وأنا أنعم بصداقته منذ سنوات مضت ، ولكن ليس معنى ذلك أن أسلم بطلباته المنطوية على الجشع والمبالغة .. لقد وضع اللورد جرانفيل فى سنة ١٨٧٢ المبدأ الذى يقضى بأنه لايمكن السماح لشركة القناة بأن تكون القاضى الذى لامعقب

عليه فى تفسير عقد الالتزام ،ولايصح أن نترك هذه الشركة تفسر هذا العقد كما يحلو لها »

وقد جاء فى المذكرات اليومية التى كتبها السير « تشارلز ديلك » Ch. Dilke ، وسجل فيها ما دار من مناقشات فى هذا الموضوع ، قوله فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٨٣ ماترجمته :

« من المسائل التى تناولها البحث ، فى تلك الفترة ، مركز دى لسبس، الذى أصبح صديقنا ، وقد صرحنا له بتوسيع القناة ٠ لقد آزرناه ضد حكومة تركيا ، التى طلبت منه مبلغا من المال فى مقابل اعطاء موافقتها على التوسيع ، فأشار مستشارو التاج البريطانى ، بأنه لايلزم الحصول على موافقة تركيا لاجراء اعمال التوسيع وفى مناسبة سابقة أدعى أن عقد الالتزام معناه الاحتكار ، ووافق مستشارو التاج البريطانى على هذا الرأى »

ويستطرد السير تشارلز ديلك فى مذكراته فيتهم هؤلاء المستشارين بالغش ومجابنة حكم القانون والخضوع لأهواء السياسة ، كلما كانت الفتوى المطلوبة منهم مقدمة من وزارة الخارجية البريطانية ٠ وهذه هى كلماته ننقلها بنصها ، لتكون حجة لنا باستمرار ، ضد حكومة انجلترا وتفسيراتها للمسائل القانونية ٠

«The fact is that the questions referred to the law officers for opinions by the Foreign Office have very often much more connexion with policy than with law, and their opinions are elastic."

الشركة مصرية ، ومصر هى صاحبة الدار وصاحبة السيادة عليها

هذه حقيقة قانونية ، لانرويها نحن فقط ، بل جاءت فى تلك المناقشات البرلمانية على لسان زعيم من زعماء المعارضة بمجلس العموم ، وهو السير « نورثكوت » وكلامه مدون بمضابط جلسة مجلس العموم فى ٣٠ يوليو سنة ١٨٨٣ فقد قال بالنص ان دى لسبس ليس صاحب التزام بل هو وكيل مفوض من قبل الخديو mandataire ، والخديو هو رب البيت وصاحبه «the master of the house» ولم يدخل فى حساب الخديو وقت أن أبرم الالتزام أنه أجاز لدى لسبس شق قناة ثانية ، بل انصب الالتزام على مشروع واحد ، واستشهد زعيم المعارضة لتعزيز وجهة نظره برسالة وجهها اللورد جرانفيل الى الباب العالي

فى ٣ مارس سنة ١٨٧٣ ، وقال فيها: ان شركة قناة السـويس مصرية ، والباب العالى هو صـاحب السلطان عليها ، واعترف جرانفيل ضمنا بأن سلطة تقرير الرسوم حق لاتنازع فيه الدولة صاحبة السيادة على القناة ، وكل ماهنـالك أنه التمس تخفيض رسوم المرور لخدمة التجـارة العالمية ومصلحة أصحاب السفن ، وقال ان الرسوم المرهقة تضر بالتجارة وتثير سخط الدول عموما • والمهم فى هذه الرسالة هـو الاعتراف بأن فرض الرسوم ليس من حق الشركة ، بل من حق الدولة صاحبة **السيادة عـلى** القناة • ونحن ننقل هنـا كلمات جرانفيل بنصها الانجليزى ، **لأهميتها**

'Her Majesty's Government do not in the slightest degree impugn the right of the Porte to increase the dues... The Company is, as her Majesty's Government consider, Egyptian, and the rights over it of the Porte are undoubted. Her Majesty's Government, however, feel confident that the Turkish Government cannot but be sensible of the equitable consideration which is due from the Porte to the maritime interests which are concerned in relations to traffic through the canal which has thus become one of the highways of the world, the obstruction of which, by the imposition of the excessive toll, could be an injury to commerce, ... against which every nation would be driven to protest.''

واستمرت المناقشة ، وطلب بعض الاعضاء من الحكومة البريطانيـة أن تعمل على تعيين أعضـاء فى مجلس ادارة الشركة من قبل شركات الملاحة، وطالب آخرون بضرورة حمل الشركة على انشاء مكتب فى لندن ، لضمان اشراف الحكومة البريطانية عليها • وعارضت كثرة أعضاء المجلس ماادعاه دى لسبس من أن له احتكارا بشأن القنوات التى توصل البحرين ، وقال أحدهم : **ان كل التزام يمنحه رئيس الدولة ينطوى ضمنـا على حق رئيس الدولة فى سحب هـذا الالتزام ، للمنفعة العامة** • وان الشركة لاتستطيع أن تفرض مزاعمهـا وتفسر الالتزام بطريقة تحكمية •

حقوق مصر التى أهدرت

وقال عضو بارز فى مجلس العموم وهو المستر « بروس » T. C. Bruce **ان عقود الالتزام قد استوجبت ان تمثل فى ادارة الشركة الـدول التى تهمها القناة ولكن هذا لم يراع ،وانه لمن العبث أن تترك ادارة قناة توصل الشرق بالغرب مائة عام فى يد شركة، كل مالها من فضل أنها أنفقت ستة ملايين من الجنيهات فى حين أن الحكومة المصرية تكلفت فى القناة ستة عشر**

مليونا ومات من الفلاحين الذين سخروا فى حفر القناة عدد لايسهل حصره ، ومع ذلك حرمت مصر من كل حق مالى فى القناة ، وأهدرت حقوقها !!

وقال أحد النواب ، من رجال القانون ، ان الموضوع الذى دارت بشأنه المناقشات ، لم يكن من اختصاص مجلس العموم ليصدر قرارا بشأنه ، وانما هو من اختصاص محكمة مصرية ، والمحاكم المصرية تملك وحدها ان نفسر عقد الالتزام ·

وأورى البعض أنه من الوجهة الهندسية ، يجب أن تضاعف القناة الحالية من حيث العمق والاتساع بدلا من أن تبنى قناة ثانية ، فهذا أجدى وأنفع وبدت المعارضة للمشروع من جانب الشركات البريطانية الملاحية والتجارية ·

وعلى ذلك لما اخذت الحكومة الاصوات ، رفض الاتفاق بأغلبية ٢٨٢ صوتا ضد ١٨٣

***

ومع هذا الفشل الذى منى به اتفاق ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ ، حضر دى لسبس الى لندن من تلقاء نفسه ، وقد رافقه ولده «شارل» نائب الرئيس، وقاما بمفاوضة وزارة الخارجية البريطانية وأصحاب شركات الملاحة لابرام اتفاق جديد ، يكفل المصالح البريطانية ، والسياسة التى رسمها دى لسبس وقتئذ ، تتلخص فى أن تعيش شركة قناة السويس فى كنف ورعاية حكومة انجلترا ، وقد أسفرت المفاوضات عن ابرام اتفاق جديد وقعه دى لسبس فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ واعتمده اللورد جرانفيل ·

وأهم ماتضمنه هذا الاتفاق الجديد:

١ ـ أن تدفع رسوم المرور فى القناة فى لندن ·

٣ ـ أن يزاد عدد الانجليز فى وظائف شركة القناة ·

٣ ـ تخفيض رسوم المرور فورا وبالتدريج حتى تصل الى خمسة فرنكات بدلا من عشرة ·

٤ ـ أن يعين مجلس الادارة سبعة أعضاء انجليز من قبل أصحاب السفن، علاوة على الاعضاء الثلاثة الذين عينوا من قبل ·

ومنذ أن وقع هذا الاتفاق الذى يسمونه « برنامج لندن » لم يثر اشكال مابين الشركة والحكومة البريطانية ، اذ نفذت الشركة جميع طلبات تلك الحكومة وأنشأت لها مكتبا فى لندن يخضع خضوعا تاما

لاشراف وزارة الخارجية البريطانية، وصارت الشركة فى الحقيقة فرعا من فروع الحكومة البريطانية بغض النظر عن جنسية موظفيها !!

*

وتنفيذا لرغبات الانجليز فكر دى لسبس ، بعد ابرام ذلك الاتفاق مباشرة فى توسيع القناة ، وعين لهذا الغرض لجنة دولية فنية تتألف من ثمانية مهندسين انجليز وثمانية من الفرنسيين وستة من جنسيات مختلفة ، واجتمعت هذه اللجنة بباريس فى يونيو سنة ١٨٨٤ ، وانتخبت لجنة فرعية ، برئاسة أحد المهندسين الانجليز وسافرت اللجنة الى موقع العمل بقناة السويس لعمل الدراسة الخاصة بتوسيع القناة بحيث تمر فيها السفن الكبيرة ، وقررت اللجنة أن توسيع القناة أنفع من شق قناة ثانية ووضعت مواصفات هذا التوسيع ، وقد نفذت فيما بعد ٠

وقد أعيد تشكيل اللجنة فى سنة ١٨٨٧ ، وصارت هيئة استشارية دولية تجتمع مرة فى كل سنة فى باريس لدراسة أعمال التحسين المقترحة ٠

***

خلاصة

مسألة رسوم المرور فى قناة السويس ، والتحسينات الخاصة بالملاحة فى القناة ، ليست من المسائل التى نتناولها بالتفصيل فى هذا الجزء من الكتاب ، وسنعرض لها فنيا فى الجزء الرابع ، الذى أفردناه لبحث المشكلة الخاصة بادارة القناة واستغلالها ٠

على أننا اضطررنا ، لأن نتناول عموميات الموضوع فى هذا الجزء الخاص بالنزاع المصرى البريطانى فيما يتعلق بقناة السويس ٠

ومن البيانات المتقدمة يتضح بجلاء أن حكومة انجلترا ، تدخلت من غير صفة ولا سند فى شئون الملاحة بالقناة ومسألة رسوم المرور منذ سنة ١٨٧٢ ، مستعينة بنفوذها لدى الباب العالى ٠

وبعد أن اشترت حصة مصر فى أسهم شركة قناة السويس وضعت أنف دى لسبس فى التراب ، ووقعت معه اتفاقا أجاز للحكومة البريطانية أن تعين ثلاثة أعضاء فى مجلس الادارة ٠

ومشى دى لسبس فى ركاب وزارة الخارجية البريطانية ، وقت أن كانت توهم فرنسا بأنها متفاهمة معها تماما على احتلال مصر بالاشتراك بين

البلدين ، ومهد دى لسبس للاحتلال البريطانى ، حينما عين رئيسا للجنة التحقيق ، فى سنة ١٨٨٢ بخيانتــه المعروفة لعرابى وتمكينه المحتلين من خرق حياد وحرمة قناة السويس ·

ولما استتب الامر لبريطانيا فى مصر بعد الاحتلال مباشرة ، قبل دى لسبس أن يكون مطية للسياسة البريطانية ، وخادما لشركات الملاحة البريطانية ، وذهب الى حد المفاوضة والتعاقد على أمور لم يكن من اختصاصه أن يتعاقد عليها مع دولة بعينهــا ، ولم تكن لاتفاق ١٠ يوليو سنة ١٨٨٣ أية قيمة ولا الزام للحكومة المصرية صاحبــة السيادة على القناة ·

وقد عارض البرلمان الانجليزى هذا الاتفاق أشد المعارضة ورفضه ، ومع ذلك استأنف دى لسبس المفاوضات مع انجلترا وأبرم معهــا اتفاق ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وأعطاها حقوقا ماكان له أن يعطيها وجعل اليد العليا فى ادارة القناة لحكومة انجلترا ·

ومجمل القول هو أن مسألة فرض الرسوم ورفعها وتخفيضها أمر داخلى لا شأن لانجلــترا ولا لغيرها به ، وكذلك لاتجيز عقود الالتزام للشركة أن تتصرف فيه ، فهذا عمل من أعمال السيادة ، يجب أن تباشره الحكومة المصرية بمحض ارادتها ودون أن ترجع للشركة ، والحكومة المصرية وحدها هى التى تقدر الظروف والاعتبارات التى تمليها علاقاتها الخارجية وصلتهــا بالدول المنتفعة بالمرور فى القنــاة ، وليس يتحتم عليها أن تشترك هذه الدول معها فى درس هذه المســألة واتخاذ قرار فيها وحسبها أن تتعرف وجهات نظرها وتفرض ماتشــاء من الرسوم بتشريع داخلى ، لأن الرسوم لاتتقرر الا بقانون ·

وخلاصة لما تقدم ، يتبين أن سيادة الدولة على القناة ، تلك السيادة التى تخول لها فرض ماتشاء من رســوم المرور ، كمــا اعترف جرانفيل فى كتابه الى الباب العالى ، المؤرخ فى ٣ مارس سنة ١٨٧٣ ، وهو الكتاب الذى أوردنا فيما تقدم نصه الانجليزى ، هذه السيادة قد أهدرت وديست ، نتيجة للحالة الواقعية التى خلقهــا الاحتلال ، وهى تلك الحــالة التى وصفها جلادستون بأنها مؤقتة وشاذة ·

وقد أنصف مصر ، أحد النواب الانجليــز فى المناقشات البرلمانية التى جرت بمجلس العموم اذ قال أن المسائل التى طرحت على مجلس العموم ليست من اختصاصه والاولى أن تطرح على محكمة مصرية ·

والاتفاقات التى أبرمت بين دى لسبس والحكومة البريطانية باطلة قانونا ، ولايمكن الادعاء بأن السكوت عليها أضفى عليها صفة الشرعية ، وذلك لأن قوة قاهرة ، كانت ولاتزال تغل يد مصر وتمنعها من وضع الامر فى نصابه ، وهذه القوة هى الاحتلال ، الرابض حتى الآن فى منطقة قناة السويس .

الفصل الثاني

الوضع القانوني للقناة

والاحتلال الأجنبي

القناة مياه داخلية مصرية ـ بطلان الاحتلال منشور انجلترا للدول فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ بشان حياد دائم لمصر وللقناة ـ اللجنة الدولية فى باريس ـ وجهات النظر المختلفة معاهدة القسطنطينية ـ تعارضها مع الحالة الواقعية ـ خلاصة

تملك مصر الارض التى شقت فيها قناة السويس ، وتملك ضفتيها الشرقية والغربية ، ولايشاركها غيرها فى هذه الملكية ، ولايمكن القول ان سير المياه فى هذه الشقة من الارض المصرية ، غير مركزها القانوني ،فهى لم تخرج قط عن حوزة الدولة المصرية وسيادتها ٠

والتكييف الصحيح لمركز القناة فى القانون الدولى أنها مياه داخلية ، تسرى عليها أحكام هذا القانون الخاصة بالمياه الداخلية فهى من حيث سيادة الدولة عليها كالارض تماما وكالخلجان والانهار والبحار المغلقة ٠

ولم يحدث قط ، فى أى عصر من عصور التاريخ أن توقف القانون الدولى العام عن الاعتراف بسيادة الدولة على قنواتها ومياهها الداخلية، واستعمال الغير لها لاينقص قط من هذه السيادة ولا يضعفها ٠(١)

ويعترف « جروسيوس » Grotius نفسه ، وهو الفقيه الهولاندى ، الذى ظهر فى القرن السادس عشر ، ومازالت آراءه الخاصة بقانون البحار مصدرا عالميا للفقه الدولى ، يعترف بأن للدولة حق ملكية على المضايق والقنوات والمياه الداخلية ، وقد فرق بينها وبين البحر الاقليمى (٢) ٠ وسلم بحق الدولة فى السيادة على القنوات والبحار الاقليمية أيضا ، وكذلك نادى بهذا المبدأ فقيه آخر من مؤسسى القانون الدولى العام ، وهو العلامة « امريك فاتيل » E. Vattel فى سنة ١٧٥٨ ٠

---

(١) من أصحاب هذا الرأي العلماء :

Hubner — Lampredi — G. F. de Martens, Klûber — Wheaton — Hautefeille - Woolsey — Calvo — Creasy, Rivier.

تأييدا لهذه النظرية تراجع المادة الاولى من لائحة الغنائم السويدية بتاريخ ١٢ ابريل سنة ١٨٠٨ وكذا تعليمات الغنائم الامريكية فى ٧ أغسطس سنة ١٨٧٦

(٢) كتاب جيدل Gidel عن البحر الاقليمى ص ١٥٢

وتقرر مبدأ سيادة الدولة على القنوات والمضايق والمياه الداخلية والبحار الاقليمية فى عديد من المعاهدات التى أبرمت منذ أقدم العصور ، ومنها معاهدة بين انجلترا واسبانيا فى ٢٣ مايو سنة ١٦٦٧ ومعاهدة بين انجلترا وفرنسا فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٧٨٦

وظهر فقهاء أمريكيون فى القرن الثامن عشر نادوا بحق سيادة الدولة على القنوات التى تمر بأرضها ومداخل هذه القنوات والمياه الاقليمية ، وفى طليعة هؤلاء «جيمس كينت» J. Kent (١) وصدرت من المحكمة العليا فى الولايات المتحدة أحكام كثيرة تؤيد مبدأ السيادة هذا ، ولعل أكثرها جدة الحكم الذى صدر من هذه المحكمة فى ٢٣ يونيو سنة ١٩٤٧ ، فى نزاع قام بين حكومة الولايات المتحدة وولاية كاليفورنيا .

وتنفيذا لقرار أصدرته الجمعية العمومية لعصبة الامم فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، انعقد فى لاهاى ، فى سنة ١٩٣٠ ، مؤتمر دولى لتقنين المسائل الخاصة بالبحر الاقليمى ومسئوليات الدول بهذا الشأن ، وورد فى المادة الثانية من المشروع الذى أعدته اللجنة التى نيط بها هذا الموضوع ، أن الدولة تستطيع أن تباشر سيادتها الكاملة على مياهها الداخلية وقنواتها . واذا كانت انجلترا نفسها تدعى أن حقها على المياه الاقليمية هو حق ملكية كاملة ، وهى تلك المياه المحاذية لشواطئها لمسافة تفاوت العرف الدولى فى تقديرها وأقلها ثلاثة أميال بحرية ، فمن باب أولى يجب أن يعترف بهذه الملكية وبكل مايترتب عليها للدول التى تسير بصميم اقليمها قنوات تصل بين بحرين (٢)

ويختلف العلماء فى بيان مبنى هذه السيادة اختلافا لا يمس الجوهر ، فهى فى نظر « جورج سل » G. Scelle تفويض من الجماعة الدولية بمباشرتها بالنيابة عنها (٣) ، وسيادة ترجع لسلطان الدولة على الاقليم ، فيما يراه « جلبرت جيدل » اذ يعتبر القناة فى حكم الاقليم تماما ، والمياه الاقليمية هى امتداد للاقليم . ولا يعنينا هذا الخلاف ، مادام مبدأ السيادة للدولة على مياهها الاقليمية مسلم به من جمهرة الفقهاء ، ومن باب اولى تكون هذه السيادة ، بل الملكية ، مما لانزاع فيه بالنسبة لقناة السويس ،

---

(1) J. Kent, Commentaries on American Law, New York 1848, p. 25.

(٢) نوجه النظر لمقال سير «سيسل هيرست» Cecil Hurst منشور بكتاب The British year book of international law, p. 43, 1923-1924.

(3) G. Scelle: La théorie du doublement fonctionnel.

التى لاتمر بأرض دولتين ، بل بأرض دولة واحدة هى مصر ، ومداخلها تؤدى لمياه مصر الاقليمية فى البحر الابيض المتوسط وفى البحر الاحمر .

هذا هو حكم القانون الدولى العام ، ولا يستطيع الاحتلال الاجنبى ، أن يبدله تبديلا ، وسنفصل الكلام عن ذلك ، فى الجزء الثالث من هذا الكتاب ، الذى تناولنا فيه موضوع الملاحة بالقناة ..

كان الواجب على الامير محمد سعيد ، أن يتخذ حذره من المآرب الاستعمارية التى يخفيها مشروع دى لسبس فيؤكد بألفاظ صريحة فى عقد الالتزام ، مبدأ سيادة مصر على قناة السويس وملكيتها للقناة ، ولكن دى لسبس هو الذى وضع صيغة فرمانى ٣٠ نوفمبر سنة ١٨٥٤ و ٥ يناير سنة ١٨٥٦ ودسهما على سعيد « باشا » وظفر بامضائه عليهما .

ومع ذلك ، لم تكن هناك ضرورة للنص على مبدأ مسلم به قانونا . . وقد ورد فى فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ البند الرابع عشر ، مقررا لحياد القناة ، والدولة التى تقرر نظام الحياد لجزء من اقليمها تستند فى تقرير الحياد على سيادتها على هذا الجزء من الاقليم .

وهذه ترجمة البند الرابع عشر ، المشار اليه :

« نقرر رسميا عن نفسنا وعن خلفائنا ، وبعد ان يصدق على ذلك حضرة صاحب الجلالة الامبراطورية السلطان ، بأن القناة البحرية العظمى من السويس الى الفرما ، والموانىء التابعة لها ، ستفتح دائما كطريق محايد لجميع السفن التجارية التى تعبر القناة من بحر الى آخر ، وذلك بدون اى تمييز ، أو تخصيص أو تفضيل للاشخاص أو الجنسيات نظير دفع الرسوم .. الخ » .

اسماعيل هو الذى قرر مبدأ السيادة

ولكن الخديو اسماعيل ، بعد صراع عنيف قام بينه وبين شركة قناة السويس ، أبرم اتفاقات اخرى ، مع شركة القناة ، وصادق عليها الباب العالى ، وأهم هذه الاتفاقات ، والتى تعدبحق نقطة طيبة فى تاريخ اسماعيل الاتفاق الذى عقده فى ٣٠ يناير سنة ١٨٦٦ ، ونص فى البند الاول منه على مبدأ السيادة ، وهذا هو النص :

« تحتل الحكومة المصرية ، فى حدود الاراضى المحتفظ بها كملحقات للقناة ، جميع المراكز والنقط الاستراتيجية ، التى تراها لازمة للدفاع عن البلاد الخ .. »

البند الثانى :

للحكومة المصرية أيضا ، أن تحتل من أجل مصالحها الادارية (كالبريد والجمارك والثكنات .. الخ) جميع المناطق الخالية التى تراها مناسبة لذلك ، مع عدم الاخلال بضرورات استغلال الشركة لمرافقها ..

وعلى الحكومة ــ عند الاقتضاء ــ ان تدفع للشركة المبالغ التى تكون هذه الاخيرة قد أنفقتها فى سبيل انشاء او تملك الاراضى التى ترغب الحكومة فى الاستيلاء عليها .

وأهم من ذلك نص البند الخامس من اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ وهو :

« تظل القناة البحرية وجميع ملحقاتها خاضعة لرقابة البوليس المصرى التى تباشر فيها بكامل الحرية ، على نحو ما تجرى هذه الرقابة فى سائر أنحاء العالم ، بحيث يضمن النظام والامن العام ، ونفاذ قوانين الدولة ولوائحها ، ويكون للحكومة المصرية حق المرور عبر القناة البحرية فى النقط التى تراها ضرورية وذلك من اجل مواصلاتها الخاصة ، ومن اجل حرية التجارة ومرور الجمهور ، وذلك دون ان يكون للشركة حق تحصيل شىء من رسوم المرور أو الاتاوات لاى سبب من الاسباب .. »

وتعزيزا لمبدأ سيادة مصر على القناة ، جاء نص البند السادس عشر من الاتفاق المذكور هكذا :

« بما ان الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، هى شركة مصرية ، فهى خاضعة لقوانيين البلاد وعاداتها .

***

ادعت انجلترا ان تلك النصوص لا تكفى لاعتبار القناة منطقة محايدة وأرادت بهذا الادعاء ان تستر خرقها لحياد القناة حينما احتلت مصر وانزلت قواتها من قناة السويس . ولكنها لم تتجاسر على القول ان الاحتلال عمل مشروع ، بل ظل هذا الاحتلال ، فى نظر القانون الدولى العام ، حالة واقعية اوجدتها القوة الغاشمة ، وليس لها اى سند من القانون .. وقد اهتمت الدول بهذه الحالة الطارئة وسعت للقضاء عليها بالطرق الدبلوماسية لكى تحتفظ القناة بصبغة الحياد ، وهو امر تقتضيه مصالح العائلة الدولية وهى تلك المصالح التى حملت الفقهاء على المطالبة باحترام هذا الحياد ، حتى ان معهد القانون الدولى فى فرنسا ، وهو من المؤسسات العلمية التى يقام لآرائها الفقهية فى الحياة الدولية وزن كبير ، نادى فى سنة ١٨٧٩

بضرورة سن تشريع دولى يكفل حرمة القناة ، وقــرر هذا المعهد ان من الضرورى أن تجتمع الدول لتتخذ الاجراءات الكفيلة بدفع أى أذى يلحق القناة ويهدد الملاحة فيها بالتوقف سواء أكان ذلك فى أوقات السلم أو فى زمن الحرب ، واقترح أحد فقهاء المعهد ، وهو الاستاذ «مارتين» Martens

ان يمنع مرور السفن الحربية بالقناة فى وقت الحرب منعــا باتا ويصرح بمرورها فى اوقات السلم فقط . وفى سنة ١٨٨٢ اجتمع مؤتمر للســلام فى جنيف واوصى باحترام حياد القناة ..

ولمــا كان الاحتلال الانجليزى لمصر مخلا بهذا الحياد ، قاضيا عليه ، اضطرت انجلترا تحت ضغط الراى العام الدولى ، لان تصرح مرارا وتكرارا ان وجودها فى مصر مؤقت ، وأن زمن الجلاء قريب ، وقد سجل الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ستين وعدا لانجلترا بالجلاء عن مصر(١) .

ولعل أهم هذه الوعود الرسمية :

١ ــ تصريح جلادستون فى مجلس العموم فى ١٢ أغسطس سنة ١٨٨٢ « ليس فى نيتنا مطلقا ان نحتل مصر ، واذا كان هناك شىء لا نقدم عليــه فهو ذلك الاحتلال ، لان فيه مناقضة تامة للمبــادىء التى أعلنتها حكومة جلالة الملكة وللوعود التى وعدتها لاوروبا ولساسة أوروبا نفسها » ..

٢ ــ منشور جرانفيل للسفراء فى أغسطس سنة ١٨٨٢ :

« يجب على سفراء الملكة فى الخارج ان يؤكدوا لجميع الحكومات عدم وجود مطامع شخصية لانجلترا ، وان الحكومة الانجليزية مصممة على أن لا تسوى مسألة مصر وقناة السويس بدون اشتراك الدول .

٢ ــ تصريح جرانفيل للجنرال « مينا برى » فى ١٦ ســبتمبر سنة ١٨٨٢ :

« ان انجلترا لا ترمى الى بسط حمايتها على مصر او ارغام أحد على الخضوع لارادتها » ..

٤ ــ تصريح جلادســتون ، فى مجلس العموم يوم ١٤ نوفمبر ســنة ١٨٨٢ :

« انقص عدد الجنود البريطانية الى ١٢ ألفا منذ ٤ نوفمبــر وليس

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ــ مصر والسودان فى اوائل عهد الاحتــلال ــ الطبعة الثانية ــ مصر لسنة ١٩٤٨ ص ٢١٥ .

الاحتلال الاوقتيا ، وستضع الحكومة الانجليزية شروطه عن قريب بالاتفاق من الحكومة المصرية »

٥ ـ تصريح جلادستون فى مجلس العموم يوم ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٤ :

« نتعهد ألا نطيل احتلالنا الحربى لمصر الى ما بعد اول يناير سنة ١٨٨٨ ، اذا كانت الدول يومئذ تصرح ان حالة البلاد تسمح برحيلنا بدون تعكير الامن فى مصر ، ولا جرم اننا اذا كنا ننوى عرقلة عمل الدول بمقاومتنا عندما يحين وقت تنفيذ ما تعهدنا به ، فلن يصبح لبلادنا شرف يتكلم به أحد .. »

هذا قليل من كثير مما ورد فى التصريحات والوثائق الرسمية التى تعهدت انجلترا فيها بالجلاء ، ويستفاد منها صراحة أن انجلترا قد سلمت بأن الاحتلال لم يغير مركز مصر القانونى ، ولم يربط مصر من وجهة نظر القانون الدولى العام برباط التبعية لبريطانيا ، بل بقى المركز القانونى بحالته الاصلية

وقد حاول الاستاذ واصف بطرس غالى ، ان يشرح مركز مصر الدولى بعد الاحتلال ، فقال فى سياق مقال له بعنوان « مركز مصر الدولى (١) » ما ترجمته :

« لما اضطرت انجلترا لاحتلال مصر فى سنة ١٨٨٢ ، لم تحتلها بصفتها عدوا لها ، ولكن بوصفها حليفة لتركيا ، وقد تعهدت بالجلاء عن مصر بمجرد استقرار الحالة فيها » .

ومع ما فى هذا القول من لباقة اريد بها استبعاد فكرة الفتح وما يترتب على الفتح من تغيير الحالة القانونية ، الا أننا لا نوافق على هذا النظر لانه ينفى سوء نية انجلترا ، وليس لهذا الكلام سند من التاريخ ، فلم تعلن مصر ثورة على تركيا وتطلب هذه من حليفتها بريطانيا ان تتدخل لقمع الثورة .. !

ولسنا فى حاجة لمثل هذا التعبير الذى جاء به الاستاذ واصف غالى ، لندلل على بطلان الاحتلال ، وانعدام كل أثر قانونى له ، وحسبنا ان نستند على تعهدات انجلترا الستين وقد اورد بعضها الاستاذ واصف ، وعلى موقف الدول الاوروبية من انجلترا بعد الاحتلال ومطالبتهم اياها

---

(١) المقال المنشور بمجلة Revue de Dr. International باريس ـ سنة ١٩٣١ ـ المجلد السابع صفحة ٦

بالجلاء وتنفيذ ما وعدت به غير مرة ، فانجلترا نفسها قد سلمت بأن الاحتلال لاتترتب عليه آثار قانونية ، وكذلك فعلت جماعة الدول المتمدينة

***

ولكن كان لابد أن يظهر عاجلا أو آجلا التعارض بين مصالح انجلترا الخاصة ومصالح العائلة الدولية ، ذلك لان انجلترا احتلت مصر من اجل قناة السويس ، فى حين أن الدول أرادت أن تتمتع بالمرور فى القناة على قاعدة المساواة التامة ، ولم تجز قط ان تكون القناة طريقا للمواصلات الامبراطورية البريطانية .

كتب الاستاذ « جان جاك شيفاليه » J. J. Chevallier أستاذ القانون الدولى بجامعة « جرينوبل » فى سنة ١٩٣١ فصلا هاما فى الجزء الثانى من مؤلفه الضخم الذى وضعه عن تطور الامبراطورية البريطانية L'Evolution de l'Empire Britannique (١) وعنوان هذا الفصل : « بريطانيا وخريطة العالم ، مركز مصر » فقال فيه :

« فى مصر طريق امبراطورى يؤدى الى الهند .. هذا الطريق ، الذى جعل بريطانيا تختار لنفسها سياسة عربية ونجحت فيها ، وهو طريق قناة السويس .

ان لمصر بالنسبة للامبراطورية البريطانية مركزا عجيبا ، فمصر هى حوض نهر النيل الطويل ، وفيها تلتقى أفريقيا وآسيا ، وكذلك تتصل مصر عن طريق البحر الابيض المتوسط بأوروبا .. وبحفر قناة السويس ظهر أقصر طريق يصل بين اوروبا والهند ، وهذا وحده يفسر لنا السبب الذى من اجله غرست انجلترا قدميها بوادى النيل ، ولقد ذكرنا ، ونكرر دائما ان أهم مايشغل بال الساسة الانجليز ، هو ضمان سلامة المواصلات الامبراطورية بين لندن ، رأس الامبراطورية ، وبين الهند ، وهى قلبها النابض وفى اليوم الذى ينقطع فيه اتصال انجلترا بالهند ، تنتهى حياة بريطانيا ومجدها . ولذلك تحرص انجلترا باستمرار على التمسك بالاماكن التى يمر منها طريق الهند . ولما كان هذا الطريق يمر بجبل طارق احتلت انجلترا هذا الجبل ، ولانه يمر بمالطة وضعت انجلترا يدها عليها ويمر بقبرص فاحتلت قبرص ويمر بآسيا الصغرى فرابطت انجلترا فى فلسطين ويمر بايران وافغانستان ، فبسطت انجلترا نفوذها على تلك

---

(١) المرجع المشار اليه لشيفالييه باريس سنة ١٩٣١ — الجزء ٢ ص ٩٩٨ .

البلاد ، والاهم من كل هذا ان طريق الشرق يمر بحرا بمصر وقناة السويس فرأت انجلترا لزاما عليها ان تحتل مصر وقناة السويس » .

« ويوجد طريق انجليزى آخر يمكن ان يمر بمصر ، ولذلك كان من أعز امانى انجلترا ان تمد السكة الحديد بين القاهرة ومدينة الكاب ، ولم تكن هناك صعوبة بالنسبة للكاب لانها من الممتلكات البريطانية ، ولكن قامت الصعوبة بالنسبة للقاهرة ، فاستماتت انجلترا حتى احتلت مصر لتضمن لنفسها الطريقين : البحرى وهو طريق السويس والبرى وهو طريق القاهرة ، الكاب . وعلى ضوء هذه الحقائق الجغرافية يسهل علينا تفسير تاريخ العلاقة بين مصر وبريطانيا .. »

وعلى الرغم من هذه المصلحة الحيوية التى من أجلها قامت انجلترا باحتلال مصر ، لم تستطع هذه الدولة الغشوم ان تجعل من الاحتلال سندا لسيادة تدعيها على قناة السويس ، وكل ما هنالك انها تراخت فلم تسحب قواتها من مصر ، وادعت أنها ستعنى بتنظيم شئون مصر الادارية والمالية ، ثم تفاوض الدول فى أمر القناة ، وكانت كلما اشتد الضغط عليها من جانب الدول لوحت لاوروبا بمصالحها فى مصر مدعية أنها ساهرة على هذه المصالح ، ولكن هذا الادعاء لم يصرف أوروبا عن مطالبتها بالجلاء لكى لا تتأثر قناة السويس بالاحتلال الانجليزى . وقد اضطر اللورد جرانفيل لتوجيه منشور دورى الى الدول بتاريخ ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، وذكر فيه ان انجلترا راغبة فى الجلاء عن مصر ، بمجرد أن يستتب الامر فيها ويتوطد سلطان الخديو ، ولذلك تقترح انجلترا — فى ذلك المنشور — أن تبرم الدول معاهدة ، منظمة لمركز القناة الدولى ، وذلك على الاسس الآتية :

١ — الملاحة حرة فى القناة لجميع السفن فى مختلف الظروف والاوقات

٢ — فى حالة الحرب ، يحدد وقت يسمح فيه للسفن المحاربة بالبقاء فى القناة ، بشرط ألا يفرغ منها مؤن حربية ولا يسمح لها بانزال جنود الى البر .

٣ — الاعمال الحربية والعدائية ممنوعة فى القناة منعا باتا وتحرم فى الاراضى المجاورة للقناة ، أو فى مياه مصر الاقليمية حتى لو كانت تركيا نفسها مشتركة فى الحرب .

٤ — تعفى مصر من هذه الشروط ، فى حالة قيامها بواجب الدفاع عن نفسها ..

٥ ـ تتحمل كل دولة تسبب سفنها الحربية عطبا للقناة سائر التعويضات وتدفع مصاريف الاصلاح فى الحال ..

٦ ـ تتخذ مصر من الاجراءات ماتراه لحمل السفن الحربية على مراعاة القيود المتقدمة فى حالة الحرب .

٧ ـ يحرم بناء حصون واستحكامات فى القناة وما يجاورها .

٨ ـ لا تحد الشروط المتقدمة من سيادة مصر على القناة كجزء من اقليمها بأية حال .

والمشروع المتقدم ، الذى أقترحه اللورد جرانفيل على الدول فى منشور عام ، سلم بملكية مصر للقناة وسيادتها عليها ، وترك لها حق الدفاع عن القناة بمفردها وحسب ما تراه ، ولم يترك للدول قط شبهة التدخل او الاشتراك فى هذا الدفاع ، حتى فى حالة الحرب ، بل ترك هذا الحق لمصر وحدها . وهذا المنشور يعد من الوثائق الهامة المقررة لمركز القناة القانونى وملكية مصر لها وسيادتها عليها ، والاعتراف بكل هذا صدر من الحكومة البريطانية نفسها .

ولكن جرانفيل اللئيم أبى أن يقف عند هذا الحد ، فيترك حكم القانون الدولى سليما ولا غبار عليه ، فأضاف الى منشوره عبارة هدمت المعانى الطيبة التى انطوى عليها وكشفت عن سوء نية انجلترا اذ قال :

« من المعترف به ، بوجه عام ، ان الاجراءات التى اتخذتها الحكومة البريطانية لصيانة الملاحة فى قناة السويس ، باسم صاحب السيادة على القناة ولتثبيت سلطانه ، لا تتنافى بأية حال مع المبدأ المشار اليه » .

ووجه المغالطة فى هذا التحفظ ظاهر من ان صاحب السيادة على القناة لم يكن الخديو ، وانما السيادة لمصر ، ولم تجز مصر لبريطانيا أن تتخذ باسمها اجراءات ايا كانت ، وفى تصدى بريطانيا لهذا العمل بنفسها او بالانابة اخلال بمبدأ المساواة فى حق المرور وخرق للحياد المقرر للقناة **وقد أوضح « شارل رو » هذه الحقيقة بقوله : « يجب أن يبتلى الانسان بضمير مطاط وذمة خربة لكى يتجاسر على القول ان القيام بعمليات حربية فى القناة وعرقلة الملاحة فيها واستخدامها فى انزال قوات مسلحة ، كل هذا لا يخالف حيدة القناة » ..**

ويسترسل فى التدليل على صحة هذا النظر فيقول : انه بفضل احتجاج شركة القناة وموظفيها ضد انجلترا حينما انتهكت حرمة حيادها فى سنة

١٨٨٢ ، وانتصار القوة وقتئذ ضد الحق ، اضطرت الدول لان تبحث عن وسيلة تضمن بها منع تكرار العدوان على حياد القناة(١) .

استمر الضغط على بريطانيا من جانب الدول ، لكى تجبرها على الجلاء من مصر ، انقاذا لقناة السويس من ان تقع نهائيا فى قبضتها . ولهذا الغرض اجتمع المسيو « وادنجتون » سفير فرنسا فى لندن ، فى ١٤ يونيو سنة ١٨٨٤ ، باللورد جرانفيل ليذكره بوعد انجلترا بالجلاء عن مصر ويسأله عن موعد انجاز هذا الوعد . وابلغ السفير الفرنسى وزير خارجية انجلترا احتجاج فرنسا على سياسة المماطلة والتسويف ، وطلب منه تحديد موعد الجلاء ، وقال : أن فرنسا تعهدت بعدم القيام بعمل مسلح فى مصر الا اذا كان ذلك باتفاق تام بينها وبين انجلترا .

ومن سياق ما دار فى هذه المقابلة ، يتبين ان السياسة الفرنسية غيرت موقفها من انجلترا لان هذه الاخيرة انفردت باحتلال مصر ، ولم تبد فرنسا هذا الدفاع من أجل الحق فى ذاته .

انجلترا تقترح نظام حياد دائم لمصر

وفى ١٥ نيونيو سنة ١٨٨٤ أرسل اللورد جرانفيل برقية الى وزارة الخارجية الفرنسية ، ردا على بيان سفيرها وجاء فى هذه البرقية ان انجلترا ستجلو عن مصر بمجرد ان تفرغ من مهمتها وان اعمال الاصلاح المالى التى تقوم بها يكفى لنفاذها ثلاث سنوات ونصف على اكثر تقدير ولذلك فان انجلترا تتعهد بسحب جميع قواتها من مصر فى اوائل سنة ١٨٨٨ .

وفى ختام برقيته ، اقترح جرانفيل ، وضع نظام حياد دائم بمصر ، شبيه بحياد بلجيكا ، فقال :

« تقترح حكومة جلالة الملكة ، على الدول والباب العالى ، بان تقوم عند تمام اجلاء قواتنا او قبل ذلك بوضع نظام حياد لمصر ، على أساس المبادىء المعمول بها فى حياد بلجيكا ، وفيما يتعلق بقناة السويس ، تقترح حكومة جلالة الملكة العمل بالمبادىء الواردة فى منشورى المؤرخ فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ .

(١) شارل رو ـ برزخ وقناة السويس ـ الجزء الثانى ص ٨٥

وقد حمل سفير انجلترا فى باريس « لورد ليونز » مذكرة وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٤ وسلمها الى « جول فيرى » وزير الخارجية الفرنسية ، متضمنة المشروع البريطانى فى نطاق ما ورد فى البرقية التى تقدمت الاشارة اليها ..

ووضع وزير الخارجية البريطانية تقريرا آخر ، فى مذكرة مؤرخة ٨ يناير سنة ١٨٨٥ وجاء فيها انه يتحتم وضع نظام يكفل تمتع سائر الدول ، فى جميع الاوقات ، بحرية الملاحة فى القناة . واعتبر هذه المسألة من كبريات المسائل الاوروبية ، التى يجب ان تسوى فى مؤتمر ، من غير حاجة لانتظار الاصلاح المالى فى مصر ، الذى تعلق عليه انجلترا حل هذه المسألة ..

وجاء فى المذكرة الفرنسية ان ضمان استمرار الملاحة فى القناة ، على أساس المساواة فى الانتفاع أمر ضرورى للسلام العالمى ..

وأجابت حكومة انجلترا على هذه المذكرة فى ٢١ يناير سنة ١٨٨٥ ، معربة عن موافقتها ، وقامت حكومة فرنسا بمخابرة دول اوروبا الكبيرة فى اول فبراير سنة ١٨٨٥ ، توطئة لابرام المعاهدة المطلوبة ، ونظرا لتعدد المشكلات الفنية المتصلة بهذا الموضوع ، لم يكن من السهل ، الوصول الى الغرض المنشود فرات حكومة فرنسا ان تؤلف لجنة فنية تباشر عملها فى مصر ، وتضع أسس المشروع ، وتشترك الدول فى هذه اللجنة بوساطة ممثليها فى مصر ، ورات أيضا أنه لابد من أن تكون مصر وتركيا ممثلتين ، وبعد ان تفرغ اللجنة من مهمتها يجتمع مؤتمر اوروبى ليراجع أعمالها ويضع المعاهدة الدولية الخاصة بقناة السويس .

ولكن وزير الخارجية البريطانية لم يوافق على انعقاد اللجنة التى اقترحتها الحكومة الفرنسية فى القاهرة ، واضاف قائلا انه وان يكن قد رأى اعتبار البنود التى وردت فى منشوره المؤرخ فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ اساسا لاعمال المؤتمر ، فأن لكل دولة ان تتقدم بما يعن لها من الاقتراحات بشرط الا تنافى اسس ذلك المنشور ، وذكر ايضا ان الحكومة البريطانية ستقترح اضافة شرط خاص بتموين السفن الحربية من موانىء القناة وأورى أنه يستحسن بدلا من عقد لجنة فى القاهرة ان تسوى المسائل بمباحثات دبلوماسية بين الدول ، ولكن حكومة فرنسا تمسكت بوجهة نظرها ، ثم اقترحت ان يقوم بأعمال هذه اللجنة مؤتمر يعقد فى باريس وادعت بلسان سفيرها فى لندن ان اختيار باريس فيه معنى التكريم لفرديناند دي لسبس ، الذى لولاه لما شقت القناة ، وانها تعتبر القناة

عملا فرنسيا بحتا ، وأجاب جرانفيل بأن المؤتمر يجب ان ينعقد فى لندن لان انجلترا تحتل اكبر نصيب فى حركة السفن المارة بالقناة . وبعد اخذ ورد وافقت الحكومة البريطانية فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٨٥ على عقد المؤتمر فى باريس ، وفى ١٧ مارس صدر تصريح مشترك من حكومتى فرنسا وانجلترا ، ووافقت عليه الدول ، وهذه ترجمة لما جاء فى هذا التصريح :

« حيث ان الدول كلها متفقة على الاعتراف بمسيس الحاجة لسرعة وضع اتفاق دولى يضمن الملاحة فى قناة السويس لجميع الدول ، فى كل الاوقات ، اتفقت الحكومات الموقعة على هذا على عقد لجنة فى باريس فى ٣٠ مارس ، تقوم باعداد مشروع اتفاق يبنى على أساس منشور الحكومة البريطانية الدورى المؤرخ فى ٣ يناير ١٨٨٣ ، ويشترك فى هذه اللجنة مندوب من قبل خديو مصر ويكون صوته استشاريا ، ومتى وضعت الدول الممثلة فىاللجنة مشروع المعاهدة توافق عليه وتدعوالدول الباقية للانضمام اليها »

وقد اجتمعت اللجنة فى باريس فى ٣٠ مارس سنة ١٨٨٥ ، وافتتح الاجتماع بخطاب القاه « جول فيرى »وزير خارجية فرنسا ورد عليه أحد المندوبين الانجليز ، ونوه الخطاب بفضل فرديناند دى لسبس ، وفضل فرنسا متجاهلين مصر التى لم تذكر بكلمة واحدة ، ثم ذكروا انهم اجتمعوا لوضع مشروع معاهدة دولية تكفل حياد القناة الذى يعد ضرورة لازمة لخير الانسانية وللسلام العام . وقرر المجتمعون تشكيل لجنة فرعية لبحث المشروعات التى تقدمها وفود الدول المشتركة فى المؤتمر ..

اهم المشروعات

المشروع الانجليزى

وشروطه مستمدة من منشور جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ونحن نلخص هنا أهم ما تضمنته بنود هذا المشروع الذى يعد وثيقة سياسية هامة ، يمكن الاحتجاج بها على بريطانيا الى الآن ، وعلى ضوء هذه الوثيقة وأمثالها يفسر ما استغلق من بنود معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، حيث أن هذا المشروع من الاعمال التحضيرية لهذه المعاهدة الهامة :

والمبادىء التى نص عليها المشروع الانجليزى هى :

اولا ـ حياد القناة : ورد هذا بنص صريح فى المادة الاولى التى ذكرت ان قناة السويس البحرية ستكون حرة دائما ومفتوحة باستمرار فى الحرب والسلم على السواء كطريق محايد بالنسبة لكل سفينة تجارية أو حربية تعبر القناة من بحر الى آخر ومن غير تمييز بين سفينة واخرى، وحق المرور يقابل دفع السفن رسوم المرور وخضوعها للوائح التى تصدر من حين الى حين ..

وتوكيدا لهذا الحياد حرمت المادة الثانية انزال فرق او عتاد حربى من القناة ..

ومنعت المادة الثالثة منعاباتا سفن المحاربين من ارتكاب اى عمل عدائى فى القناة اوادخال غنائمهم فيها اوالتواجد فى القناة أكثر من أربعة وعشرين ساعة ، فيماعدا حالة القوة القاهرة .. ويتحتم على السفن حينئذ ان تبرح القناة فى أقرب فرصة ممكنة ..

وكذلك ألحقت هذه المادة بمنطقة الحياد الارض المتاخمة للقناة وموانىء القناة ومياه مصر الاقليمية . وحرمت المادة الرابعة تعبئة سفن البلد المحارب فى القناة او موانيها ، كما حرمت تموين هذه السفن ، فيما عدا ما هو ضرورى جدا لامكان وصولها لاقرب ميناء ..

ثانيا ـ حقوق مصر الدفاعية : أعفت المادة الخامسة مصر من القيود المتقدمة ، فلها ان تتخذ من الاجراءات الحربية ما تراه لازما للدفاع عن نفسها وصيانة الامن فيها ..

ثالثا ـ ومنعت المادة السادسة اقامة تحصينات على القناة الى مسافة يتفق على تعيينها ..

رابعا ـ التعويض عن أى تلف يصيب القناة من سفينة حربية فتلتزم الدولة صاحبة السفينة بدفعه فورا ..

خامسا ـ سيادة مصر : نصت المادة الثامنة على ان مصر هى التى تجبر الغير على احترام المعاهدة مستعينة بوسائلها ومواردها الخاصة.

وأكدت المادة التاسعة ان هذا الاتفاق لا يقيد حقوق السيادة الاخرى التى لمصر على القناة ..

المشروع الفرنسي

ولكن خشي الوفد الفرنسي ان تكون مباشرة مصر لحقها في السيادة على القناة والسهر بقوتها على تطبيق تلك المعاهدة ستارا تختفي انجلترا وراءه ، حيث ان المشروع الانجليزي ينص على جلاء انجلترا عن مصر ، فنص في المادة الرابعة على تشكيل لجنة دولية تمثل فيها مصر وتركيا ، وتشترك هذه اللجنة مع شركة قناة السويس في اتخاذ الاجراءات البوليسية الكفيلة بتنفيذ تلك المعاهدة ، ولا شك أن هذا النص ضرب من العبث والسخافة ، اذ ان في وجود لجنة دولية تناط بها مهام بوليسية ودفاعية عدوان صارخ على سيادة مصر مالكة القناة ، وفرض وصاية دولية على جزء من الاقليم المصري وتخويل شركة القناة التي هي مؤسسة تجارية مصرية حقوقا لا تباشرها الا الدول صاحبة السيادة(1) .

بسبب الخلاف الظاهر بين المشروعين الانجليزي والفرنسي .. لان الاول احتاط ضد تدخل الدول في الاشراف على تنفيذ المعاهدة وترك هذا التنفيذ للبلد صاحب الاقليم والثاني اجاز هذا التدخل ونظمه في شكل لجنة دولية ، اشتد الجدل بين الوفدين الانجليزي والفرنسي في أي المشروعين يصلح أساسا للمناقشة ، وتمسك الانجليز بأن مشروعهم هو

---

(1) هذا موجز ما تضمنه المشروع الفرنسي :

أولا ـ ضمان حرية القناة والملاحة فيها في الحرب والسلم على السواء ، وضمان بقاء قناة المياه العذبة مفتوحة باستمرار .

هذا ما جاء بالمادة الاولى ، وقد جاءت خلوا من كلمة الحياد ، وان كانت مستفادة ضمنا وامتد الحياد فشمل الترعة العذبة.

ثانيا ـ حرمت المادة الثانية اقامة الحصون والاستحكامات او احتلال اية نقطة في القناة بمعرفة دولة اجنبية او حصول اية دولة على مزايا تجارية اواقليمية ، ومقصود بهذا النص طبعا ان تجلو انجلترا عن مصر جلاء تاما بمجرد توقيع المعاهدة .

ثالثا ـ البند الثالث خاص بتحريم تواجد السفن الحربية في مداخل القناة .

رابعا ـ البند الرابع هو الشرط السخيف الخاص باللجنة الدولية .

خامسا ـ البند الخامس عن استعمال القناة في زمن الحرب للمحايدين والمحاربين من غير استثناء مع فرض قيود على المحاربين تكفل حياد القناة في كل الظروف .

سادسا ـ البند السادس استثناء مصر من القيود وهي بصدد استخدام حق الدفاع الشرعي وحق اكراه الغير على احترام المعاهدة .

سابعا ـ شروط التعويض ضد البلد الذي تصيب سفنه القناة بعطب .

ثامنا ـ اعتراف بسيادة مصر على القناة.

الاساس حيث ان تصريح لنــدن المشترك فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ قد احال على منشور جرانفيل المؤرخ فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣

ولكن تغلب الوفد الفــرنسى وقررت اللجنة الفرعيــة جعل المشروع الفرنسى اساسا للمناقشة وذلك بفضل التأييد الذى ظفر به الفرنسيون من لدن الوفدين الروسى والالمانى(١) .

مناقشات اللجنة التحضيرية

رأينا من الضرورى أن نعرض هنا أهم ما دار فى مناقشات اللجنــة التى قامت باعــداد مشروع تلك المعــاهدة الدوليــة التى عينت الوضع القانونى للقناة ، فعلى ضوء هذه المناقشات نستطيع أن نقف على نوايا الدول المختلفة ونفسر نصوص المعاهدة .

مسالة اللجنة الدولية : كانت المادةالخاصة باللجنة الدولية مثارجدل شديد ، وفيما يلى اسانيد الفريق الذى أيد الوفــد الفــرنسى فى هــذا الشأن :

تعتبر المعاهدة لغوا اذا هى اكتفت بتقرير مبدأ حرية المرور فىالقناة دون أن تعين السلطة التى تسهر على احترام هذا المبــدأ وحمل الدول على مراعاته والعمل به ..

ولا جدال فى انأحق السلطات بالقيام بهذا الواجب هىالدولة صاحبة الاقليم ، ولكن تقضى المصلحة بضرورة تعيين سلطة عليــا ، تمثل فيهــا الدول الموقعة للمعاهدة ، وهذه السلطة هىالتى تعطى الضمانات الكافية لتمكن الحكومة المصرية من القيام بواجبها فى تنفيذ المعاهدة .. وليس من المستساغ ان يترك مصير التجارة الدولية فى يد الحكومة صاحبــة الاقليم ، وهناك فرق كبير بين تنفيذ المعاهدة ، ومراقبة تنفيــذها .. واعطاء هذه الرقابة للجنة دولية ليس فيه مجافاة لما ورد فى منشــور اللورد جرانفيل . ولمثل هذه الرقابة سوابق دولية ، فتوجد اللجنــة الاوروبية الخاصة بالدانوب ..

ولا يخفى ما فى هذه الادعاءات من سفســطة ومغــالطات ، فالقانون الدولي يقرر مبدأ المساواة فى الســيادة ، وهو المبدأ الذى استرشد به واضعو ميثاق سان فرانسيسكو ، وليست هناكسلطة عليا تشرف على

---

(١) شارل رو - برزخ وقناة السويس - جزء ٢ ص ٩١ .

سلطان كل دولة على حدة ، فسلطة منظمة الامم المتحدة ليست سلطة فوق سلطان الدول ، وعلى ذلك فان خلق لجنة دولية تكون بمثابةسلطة عليا ترقب تنفيذ معاهدة من المعاهدات هدم لمبدأ المساواة فى السيادة وتدخل غير مشروع فى شئون البلد صاحب الاقليـــم ، بل هو نوع من الوصاية فى شكل لجنة دولية ، واما الاستناد على مسألة الدانوب فهذا قياس مع الفارق ، فالدانوب نهر يختـــرق اراضى أكثر من دولة ، وأما القناة فهى شريان فى جسم وطن واحد هو مصر ..

وأثار هؤلاء حجة اخرى ، فقالوا ان شركة قناة السويس عجزت فى سنة ١٨٨٢ عنحمل انجلترا علىاحترام الحياد المقرر فى فرمانى ١٨٥٦ و ١٨٦٦ . وخرقت انجلترا حرمة القنـــاة عنوة واقتـــدارا ، فلابد من ايجاد لجنة دولية لمنع تكرار مثل هذا الحادث ..

وهذا الكلام حق اريد به باطل . أما ان انجلترا خرقت حياد القنـــاة فهذا ما لا نجادل فيه ، ولكن ذلك لا يستتبع استمرار العدوان بايجـــاد تلك الوصاية الدولية ، وانما يقتضى انتقوم الدول بقمع المعتدىبالسلاح اذا ما عجزت مصر عن قمعه بمفردها ، ولسنا نفهم معنى تعيين حارس مع ترك اللص بداخل المنزل المسروق فكان الاولى بوفود تلك الدول ان تقول لانجلترا اخرجى من مصر لانك دخلتيها معتدية على حياد القنـــاة وفى وجودك بأراضيها تهديد لسلامة الملاحة فى القناة ..

وقال مؤيدو هذا النص ضمن ما قالوه انه لو حدث ان دولة ارسلت قطعا حربية الى القناة واعترضت الشركة على عملتراه مخالفا لنصوص المعاهدة فلجأت الىالبوليس المصرى لضبط هذا العدوان ومنعه ،فكيف تقبل الدول التى تحافظ على كرامتها ان تدع سفينتها الحربية تســـلم نفسها لرئيسالبوليس المصرى فىالقنطرة او الاسماعيلية مثلالبقوم بعمل ما يراه لازما .. ؟

ولكن هذا الكلام مردود عليه بأن مصرتستطيع انتشرف على الملاحة فى القناة واحترام نصوص معاهدة القسطنطينيـــة والعمل على تنفيذها بوساطة أسطول مصرى يعد لهذا الغـــرض ، وهذا اجدى واقـــوى من شرذمة من القناصل لا حول لهم ولا قـــوة ، ولســـنا ندرى لمـــاذا كانوا حربصين على اقحام الشركة ـ وهى مؤسسة تجارية بحتة فى مســـائل حطيرأة تباشرها الدولة بما لها من سيادة على الاقليم .. ؟ !

رد الوفد الانجليزى : ذكرالوفد الانجليزى انالتشبيه بحالة الدانوب

قياس مع الفارق ، وان قناة السويس مملوكة لدولةواحدة وعينت هذه الدولة لادارة الملاحة فى القناة شركة تجارية لا تختلف قط عن شركة تقوم بادارة السكة الحديد فيما لو اديرت السكة الحديد المصرية بمعرفة شركة ، وقال ان شركة قناة السويس تستمد وجودها من حق مصر فى السيادة على القناة ..

وقال الانجليز ايضا انه لا محل البتة لتشبيه القناة بالمضايق لانها ممرات طبيعية ، والقناة من صنع الانسان الذى شقها فى ارض دولة مستقلة ، وقالوا انه لم تقم صعوبات تعوق الملاحة منذ افتتاح القناة واذا كانت انجلترا وهى التى تمثل بضائعها ثمانين فى المائة من حركة المرور فى القناة لا ترى حاجة لايجاد لجنة دولية ، فما الذى يضير الدول الاخرى التي لا تستعمل القناة مثل انجلترا ان تترك الوضع الراهن كما هو .. ؟

لما استحكم الخلاف على هذه المسألة اراد الوفد الايطالى ان يجد حلا وسطا يوفق به بين وجهتى النظر . والحل الذى رأوه هو ان ينص على أن لممثلى الدول الاجنبية فى مصر أن يبلغوا عن كل مخالفة للمعاهدة فى مجال التطبيق . وعليهم فى حالة الحرب ، أن يجتمعوا تحت رئاسة مندوب تركى وينضم اليه مندوب عن الحكومة المصرية للاشراف على حماية القناة والتفاهم مع الشركة على الاجراءات التى يجب اتخاذها لهذا الغرض ..

والظاهر ان الوفد الايطالى عرض مشروعه بايعاز من المندوبين الانجليز الذين جنحوا الى التراجع ، وقالوا انهم لا يرون بأسا من أن ينص على أن مصر فى حالة عجزها عن حماية الملاحة فى القناة تطلب المعونة من الباب العالى ، ثم من الدول ، وانهم يوافقون على اعطاء مندوبى الدول بمصر الحق فى الاجتماع والاشراف على تنفيذ المعاهدة ومنع مخالفتها فى حالة قيام حرب ..

وبعد هذه الخطوة انتقلت اللجنة الفرعية لصياغة الشروط الخاصة بقيام الحكومة المصرية بتنفيذ المعاهدة ، وكذا الشرط الذى يحرم على الدول ان تحصل لنفسها على ميزات تجارية او اقليمية او امتيازات من أى نوع كان ، وهى بصدد استعمالها حق حرية المرور فى القناة ..

وفى ١٩ مايو سنة ١٨٨٥ قدمت اللجنة الفرعية الى اللجنة الاصلية مشروع معاهدة يتألف من سبع عشرة مادة(١) .

---

(١) نشرنا النص الكامل لهذا المشروع بملاحق الكتاب (الجزء الخامس) .

ولما عرض المشروع على اللجنة الاصلية ، طلب رئيسها ان تستبعد الوفود من المناقشة الحالة الواقعية فى مصر ، وكان يعنى بذلك مسالة الاحتلال البريطانى . وقال انه لا ينبغى أن يفترض أن هذا المركز الواقعى هو المقصود ببعض التحفظات التى ابديت .. ولا شك أن هذا الراى أوقع المؤتمرين فى خطأ جسيم لانه ما كان يمكن ، كما أثبت العمل مستقبلا ، ضمان حياد القناة او حرية المرور فيها قبل أن تجلو انجلترا عن مصر .. !

وقد تبين ان رئيس اللجنة أراد بكلامه هذا ان يتغلب على حدة عناد الوفد الانجليزى ومعارضته لكثير من الشروط ، ولكن هذا النفاق لم يجده فتيلا فقد استمرت المعارضة من جانب الانجليز ، وهى معارضة كانت تهدف بطريق خفى لاستبقاء الاحتلال الانجليزى فى مصر ، ومن ذلك ان هذا الوفد اراد ان يقصر منع انزال وتحميل الفرق والعتاد والمواد الحربية فى القناة على سفن المحاربين فى القناة نفسها وليس فى موانيها ، ومن ذلك انه أراد ان يفسر الشرط الخاص بدفاع مصر عن القناة بقواتها ، وهو البند الثانى عشر من المشروع ، فتساءل الاعضاء الانجليز فى اللجنة عما اذا كان يفهم من هذا النص ان لمصر الحق فى ان تستعين بحلفائها فى الدفاع عن حرية المرور فى القناة ، ومعروف من هو الحليف الذى كان يعنيه صاحب السؤال . وعاد الى مسألة اللجنة الدولية التى اقترحها الوفد الفرنسى للسهر فى مصر على صيانة القناة فأورى انه ليس لهذه اللجنة ان تتخذ اجراءات ضد ما يقع ماسا بحرية المرور فى القناة ، ولكن يخابر اعضاءها دولهم لتقوم هذه الدول باتخاذ ما تراه .

وبعد نقاش طويل وافقت الاغلبية على المشروع الفرنسى ، ثم رأت اللجنة ان تقدم للدول المشروعين الانجليزى والفرنسى لتختار ايهما (١) .

***

فى مستهل اعمال اللجنة الدولية التى انعقدت فى باريس ، سقطت وزارة « جول فيرى » وعاد « فريسينيه » الى الحكم .

وفى ٢٢ يونيو سنة ١٨٨٥ ارسل « فريسينيه » منشورا دوريا الى سفراء فرنسا فى لندن وبرلين وفينا وبطرسبرج وروما ومدريد ولاهاى وكلفهم فيه باستعجال الدول التى يعملون لديها لاتخاذ الوسائل اللازمة لنهو مسألة قناة السويس . وكان قد حدث ايضا تغيير سياسى فى

(١) نشرنا ترجمة حرفية للمشروعين بملاحق هذا الكتاب ـ الجزء الخامس .

انجلترا ، وعين « سالسبورى » وزيرا لخارجيتها ، فأشارت الدول بضرورة ترك الفرصة للوزير الانجليزى الجديد ليتوفر على دراسة الموضوع ، وطلب سالسبورى ارجاء المفاوضات الى ما بعد الانتخابات التى جرت فى نوفمبر سنة ١٨٨٥ .

ولكن الحكومة الانجليزية استمرت تراوغ وتماطل لانها كانت تعرف مقدما ان حكومة فرنسا الجديدة مصرة على جلاء الجيش الانجليزى عن مصر . وطلبت الدول من حكومتى فرنسا وانجلترا ان تتفقا مقدما على صيغة لمعاهدة القناة ثم تعرض هذه الصيغة على الدول . وتوترت العلاقات بين حكومتى فرنسا وانجلترا ، حتى سقط اللورد «سالسبرى» وعين بدله فى وزارة الخارجية اللورد « روزبرى » رجاء ان يعمل على تهدئة الجو ، ولكن أسلوب المراوغة والايهام استمر فى عهد هذا الوزير الجديد ، وراجت فى المجال الدولى اشاعات بأن انجلترا ستعلن ضم مصر الى املاك التاج البريطانى فوقف « فريسينيه » من هذه الشائعات موقف الحزم والتهديد ، حتى اضطرت انجلترا لتكذيبها رسميا ، واتهمت فرنسا انجلترا بأنها تماطل فى انهاء مسألة حرية المرور فى القناة لكى تستفيد شخصيا بمركزها الشاذ فى مصر على حساب الدول الاخرى . . وفى مارس سنة ١٨٨٦ ، طلبت انجلترا من فرنسا مشروع اتفاق ليدرسه « اللورد روزبرى » ويبدى عليه ملاحظاته ، وقدمت فرنسا مشروعها الذى نص فيه صراحة على ان خديو مصر وكذا السلطان ليس لهما ان يستخدما فى الدفاع عن القناة الا قواتهما لا قوات دول حليفة . .

وقد استمر الجدل واللجاج بين وزارتى خارجية فرنسا وانجلترا بضعة أشهر بعثت بعدها وزارة خارجية انجلترا مذكرة الى فرنسا بتاريخ ٢٢ اكتوبر سنة ١٨٨٦ أبدت فيه رفضها لفكرة اجتماع القناصل السنوى بالقاهرة للنظر فى أمر حرية المرور بالقناة كما عارضت النص الذى يمنع من انزال قوات حربية وذخيرة فى مداخل القناة . ذلك لان انجلترا ارادت ان تحتفظ بحقها فى انزال قوات تأتى بها من الهند واستراليا لتضيفها وقت اللزوم الى القوات التى تحتل مصر .. وبعد هذه المذكرة تراجع « فريسينيه » بعض الشىء وقال انه يقبل تعديل المادة الخاصة بمهمة اللجنة القنصلية وقصرها على توجيه نظر الحكومة المصرية لاى خطر يهدد الملاحة كى تقوم هذه الحكومة باتخاذ مامن شأنه سلامة حرية الملاحة . واخيرا ارسلت حكومة انجلترا فى ٤ مايو سنة ١٨٨٧ مشروع اتفاق جديد الى فرنسا تضمن ضمن بنوده تحفظا هذا

نصه : « هذا الاتفــاق لا يحول بأية حال دون اتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن مصر وحماية قناة السويس » .

ولكن لم يرد فى هذ االتحفظ اشــارة للسلطة التى يناط بها اتخــاذ هذه الاجراءات فتساءل المسيو « فلوران » وزير الخارجية الفرنسية الذى حل محل « فريســينيه » عن تلك السلطة ، وأجابت انجلترا ان خديو مصر هو الذى يقرر ما يراه من الاجــراءات بهذا الشأن ، وعادت فرنسا تتساءل عما اذا كان الخــديو يعتمد على قواته هو أم يســتعين بقوات حلفائه ، وأعلنت أنها لا توافق بأية حال على ان يكون لحلفــائه اى حق فى الدفاع عن حياد قناة السويس . وجاء فى المذكرة الفرنسية بالنص الحرفى : « لايوجــــد فى أوروبا أية دولة من الدول التى تهمها حرية الملاحة فى القناة وحياد القناة تقبل بأية حال أن ينــاط الدفاع عن ذلك بحلفاء مصر او تركيا الاحتماليين » واضافت المذكرة انه اذا كان فى النية ترك يد الخديو مطلقة فى اختيار الحلفــاء فيجب ان تحــدد منطقة قناة السويس التى لا يسمح لقوات هؤلاء الحلفاء بالتواجد فيها . وذكرسفير فرنسا مسيو « وادنجتون » الى وزير خارجيــة انجلترا ان الصــعوبة القائمة دون الوصول الى اتفاق ترجع لكون كل من فرنسا وانجلتراتتهم الاخرى بأنها تسعى للسيطرة على القناة وقال عن فرنسا انه لا يعنيهــا الا أن تكون القناة منطقة حياد دائم ولا تخفى مآرب سياسية خاصة فى مؤخرة رأسها ، وقال بصريح اللفظ ان الخطر الذى يهدد حياد القنــاة ويقضى عليه شاخص بوجود قوات حلفاءالخديو والسلطان فى البلد الذى تجرى فيهالقناة ، واذا حدث وقامت دولة بعينها بقواتها المسلحةبأعمال حربية ولو بحجة الدفاع عن القنــاة فان ذلك يسقط معاهدة الحياد ، ويجعلها عديمة القيمة .

وحدد السفير الفرنسى المشار اليه الحالات التى تعتبرها حــكومته مهددة لحياد القناة/ وحمايتها بثلاثة حالات :

١ ـ عدوان على القناة من القبائل التى تسكن المناطق المجاورة لها .

٢ ـ حركة شبيهة بحركة عرابى .

٣ ـ حرب بحــرية بين دولتين من الدول الموقعــة على المعــاهدة او اشتراك احدى تلك الدول فى حرب بحرية .

وقال عن الحالتين الاولى والثانيــة ان البوليس والجيــش المصرى يستطيعان النهوض بالدفاع عن القناة ، واما عن الحالة الثالثة فالــدول

نفسها هى التى يجب ان تتصدى لها والا كانت المعاهدة قصاصة من الورق ..

وفى ١٩ أغسطس سنة ١٨٨٧ بعثت وزارة خارجية انجلترا بمذكرة الى فرنسا قالت فيها انه فيما اذا حصل عدوان على القناة من دولة من الدول الموقعة على المعاهدة فان هذه المعاهدة تسقط من تلقاء نفسها ، وتصبح مصر فى حل من الاستعانة بقوات حلفائها فى الدفاع ، واذا ما قبلت فرنسا هذا التفسير فان انجلترا مستعدة للتسليم بوجهة نظرها وذلك مع ملاحظة ان انجلترا لا توافق على جعل المنطقة المتاخمة للقناة منطقة حياد وفيما عدا ذلك توافق انجلترا على وجود لجنة القناصل التى اقترحتها فرنسا وعقد اجتماعاتها السنوية . وبدأ التقرب بعد هذا بين حكومتى فرنسا وانجلترا ووضع لورد « سالسبورى » الذى كان قد عاد الى وزارة الخارجية البريطانية مشروع اتفاق جديد مؤرخ فى ٢١ اكتوبر سنة ١٨٨٧ (١) .

واتفقت فرنسا وانجلترا على ابلاغ هذا المشروع الاخير للدول وللباب العالى وقامت حكومة فرنسا فى ١٠ ، ١٢ نوفمبر سنة ١٨٨٧ بهذه المهمة بواسطة سفرائها . ولما كان المشروع قد تضمن تحفظا ابدته الحكومة البريطانية بشأن حريتها فى العمل بمصر أثناء فترة الاحتلال الذى سمته مؤقتا ، فقد طلبت الحكومة الهولاندية تفسيرا لذلك واجابت انجلترا بأن المقصود بذلك هو الا تتعارض المعاهدة المقترحة مع الحالة الواقعية المترتبة على الاحتلال ، ومما يؤسف له ان الحكومة الهولاندية أبدت ارتياحها لهذا التفسير وقد تراجعت حكومة فرنسا عن المعارضة التى كانت قد أثارتها بشأن ذلك الاحتلال وقد كان مقدرا لهذا المشروع ان يظفر بتوقيع الدول لولا ان الباب العالى قد ماطل وارجأ التوقيع سنة كاملة تقريبا حيث انه أثار المناقشة من جديد فى ١٢ يناير سنة ١٨٨٨ اذ طلب ان ينص على أن تكون رئاسة لجنة القناصل لمندوب عثمانى وان ينص أيضا على الا تتعارض المعاهدة مع ما ترى الحكومة التركية اتخاذه لحماية ممتلكاتها الواقعة على البحر الاحمر .. ولكن اجابت انجلترا وفرنسا بأنهما لا تستطيعان الموافقة على ارجاء أعمال اللجنة القنصلية ريثما يصل المندوب التركى لتولى الرئاسة كلما اقتضى الحال اتخاذ

---

(١) الترجمة الكاملة لهذا المشروع منشورة بملاحق هذا الكتاب ـ الجزء الخامس .

احراءات عاجلة .. ولم توافقا على التحفظ الخـاص بحماية الممتلكات العثمانية فى البحر الاحمر ، اللهم الا اذا قامت ثورة فى اليمن او الحجاز مثلا وقت اشتباك تركيا فى حرب مع دول اخرى ، فلكى تمـكن من قمع الثورة يسمح لها بالتحلل من قيود المعـاهدة فى نطاق الاعمـال اللازمة لاستقرار الامن والنظام فى تلك البلاد . وانتهت المناقشـات بقبول الباب العالى التوقيع على المعـاهدة فى ٢٦ مايو سـنة ١٨٨٨ . وفى ٢٥ يونيو ارسلت انجلترا وفرنسا منشورا دوريا الى الدول طالبـة منها التصديق على المعاهدة ، وقد وقعها السلطان عبد الحميد فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨٨ وسميت المعـاهدة مع ذلك بمعاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سـنة ١٨٨٨ ، وجرى العرف على هذه التسمية لان الدول ابرمتها فى ٢٩ اكتوبر .

***

لسنا فى هذا الجزء من الكتاب بصدد الكلام عن معاهدة القسطنطينية المشار اليها ، فبيان ذلك بالتفصـيل وارد فى الجزء الثـالث الذى افردناه لبحث موضوع «الملاحـة فى القناة» وتلك المعاهدة هى الدسـتور الدولى المنظم للملاحة فى قناة السويس ، من الناحيـة القانونية ، بغض النظر عن المخالفات التى ارتكبت فى مجال التطبيق .

وانما اقتضـانا البحث هنا ، ان نستعرض الاعمـال التحضيرية لهذه المعاهدة ، لنكشف عن خطـأ جسيم وقع فيه الذين ابرموها ، اذ خرجوا على حكم القانون مراعاة لاعتبارات سياسية بحتة ، ولا قيمة للمعـاهدة مادام الوضع الشاذ الذى خلفه الاحتلال الانجليزى فى مصر قائما ، فكان حريا بالذين اشتركوا فى وضع نظام دولى لقناة السويس ان يسبقوا ذلك بحمل انجلترا على الجلاء عن مصر ، ليستقيم هذا الوضع الذى اختاروه .

معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨
تنافى وجود قوات اجنبية فى مصر

مسالة الحياد : لم تقرر المعاهدة حياد القناة بلفظ صريح ، وانما عنيت بتقرير حرية المرور فيها ، وتحريم الاعمال المنافية للحياد ، وهو الامر الذى يدعو الى القول بأن الحياد قد تقرر ضمنا ، ولا سيما ان المشروعات التى كانت اساسا للمناقشات فى باريس ومحاضر اعمال اللجنة الدولية ، كانت تردد كلمة حياد كمسألة مفروغ منها ومتفق عليها .

وفيما يلى بعض النصوص التى يستفاد منها حياد القناة :

المادة الاولى ــ « تكون الملاحة حرة فى قناة السويس البحرية ، ويتاح

الملاحة فيها وقت الحرب ووقت السلم على السواء لجميع السفن التجارية او الحربية دون تمييز بين الدول »

« ولهذا فان الدول المتعاقدة تتعهد بأن لا تعرقل بأية طريقة حرية استعمال القناة فى وقت الحرب او فى وقت السلم »

« ولا تخضع القناة مطلقا للحصر البحرى »

وفيما يتعلق بترعة المياه العذبة ، وهى جزء يقع فى صميم ارض مصر ، كقناة الملاحة نفسها جاء فى المادة الثانية ، الفقرة الثانية ونصها :

« وتتعهد الدول ان لا تمس سلامة هذه الترعة او احد فروعها بحيث تبقى بمأمن من الشروع فى ردمها »

ولكن المادة الرابعة اباحت المرور فى القناة وقت الحرب ووقت السلم ، للبوارج الحربية ،حتى ظن البعض ان هذا مناف لطبيعة الحياد ، بصرف النظر عن القيود التى وضعت بالنسبة لمرور تلك البوارج

المادة ١٢ ـ تتعهد الدول المتعاقدة بأنها تطبيقا لمبدأ المساواة فى حرية الملاحة فى القناة الذى يعتبر ركنا هاما من اركان المعاهدة بأن لا تسعى احداها للحصول على منافع اقليمية او تجارية او امتيازات فى الاتفاقات الدولية التى قد تعقد فيما بعد ، خاصة بالقناة ، مع الاحتفاظ للدولة العثمانية بحقوقها الاقليمية .

والعبارة الاخيرة فى المادة المشار اليها اعتراف بسيادة الدولة الاقليمية ، وهى هذه السيادة التى لم ينازع فيها ، بل اكدتها عدة نصوص فى المعاهدة المذكورة ومنها نص المادة التاسعة وهو :

« تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة ، وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات ، وعلى النحو المقرر فى هذه المعاهدة »

ويرى الدكتور عبد الله رشوان(١) ان حياد القناة لم يتقرر فيعارض القائلين بحيدة القناة بقوله ان : « الحياد لم يرد ذكره فى المعاهدة ، بل كان اغفال هذا التعبير متعمدا من جانب واضعيها ، وعارض منهم ، صراحة وبشدة ، المندوبون الانجليز وحتى لو قلنا به رغم هذا لبعدنا عن الصواب ، مهما كان التكييف الذى يعطى للقناة ذاتها ، فلو اعتبرناها ملحقة بالاقليم

---

(١) عبدالله رشوان ـ المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها ـ رسالة لجامعة فؤاد الاول ـ مصر سنة ١٩٥٠ ص ١٥٥

البرى التابع لمصر لاقتضى ذلك ، عندما تقف الدولة صاحبة الاقليم على الحياد فى حرب ما ، تحريم مرور السفن المحاربة بها لان مرور المحاربين غير جائز فى الاقليم البرى المحايد ، وهذا يخالف ما نصت عليه المعاهدة من اباحة المرور للمحاربين كما لغيرهم ، وقيل ، لتفادى هذا الاعتراض ، ان برزخ السويس قد حمل بارتفاق مرور ، وهذه حجة مردودة لان الاتفاق يجب ان يتقرر باتفاق ، وهو ما لم يحدث . . . الخ »

ونحن نوافق على انه لا يوجد ارتفاق دولى على القناة ، ونوافق ايضا على نفى ما يزعمه البعض من ان القناة شريان دولى ، فهى طريق مائى مصرى ولم تفقد قط هذه الصفة ، وانما الذى لا نوافق عليه هو انكار الكاتب لحياد القناة استنادا على معارضة بيزنطية اثارها الوفد الانكليزى فى مؤتمر باريس ، وفاته ان هذه المعارضة لم تكن منصبة على كلمة حياد بل كانت تهدف لغرض سياسى خبيث هو عدم تعارض النظام الذى يوضع للقناة مع الحالة الواقعية المترتبة على الاحتلال ، فالقول بأن الحياد منتف لهذا السبب يؤدى الى نتيجة لايقبلها مصرى ، اذ يفهم منه ان نظام الحياد قد استبعد لان الجماعة الدولية التى وضعت المعاهدة سلمت بالحالة الواقعية ، وهذا مالا يتفق مع الواقع ، وفات الاستاذ رشوان ايضا ان اساس المناقشات كان تصريح لندن فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ وهو يستند الى منشور جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ، ذلك المنشور الذى نص فيه على الحياد بعبارات صريحة .

وعلى ذلك ليس النظام الخاص بقناة السويس ، هو نظام « حرية مرور دائمة » ، كما قال الاستاذ رشوان ، من باب الاجتهاد فى التكييف ، وانما هو نظام حياد ، وادلتنا على ذلك ، ان معاهدة القسطنطينية قد اشارت الى امتياز شركة قناة السويس فى المادة الرابعة عشر ، وفى هذا اعتراف بقيام هذا الامتياز ، وقد نص فيه صراحة فى فرمانى ١٨٥٦ و ١٨٦٦ على حياد القناة . وكانت انجلترا قد ابرمت اتفاقات بشأن تعريفة المرور وحمولة السفن فى سنة ١٨٨٣ ، واستندت على ما جاء بتلك الفرمانات ، فلا يمكن الاخذ ببعض ما ورد بها واهمال الباقى ، وما دامت الدول قد التزمت بأحكام هذه الفرمانات فى بعض المسائل كرسوم المرور وجهة العمل بها ، فلا محل لاغفال نصها الجوهرى المقرر للحياد ، اذ تؤخذ احكام الفرمانات جملة اوتترك كلية ، ولم يحدث ان تركت ، بل طبقت وهى نافذة المفعول ويحتج بها على الجماعة الدولية ، وما اكثر الحالات التى يضع فيها المشرع فى قانونه الداخلى قاعدة دولية ، ثم لاتلبث ان تصبح مسألة مسلما بها فى العرف الدولى ! !

واضافة الى ماتقدم يجمل بنا الا نخلط بين قواعد الحياد التى تتناول اقليما ارضيا وقواعد الحياد الخاصة بالممرات المائية والتى يعالجها قانون البحار . فالحياد فى الحالة الاولى يحرم مرور قوات محاربة بأرض البلد المحايد . ولكن كلمة حياد تفسر بحريا تفسير اضيق ، فليس ما يمنع قطع من مرور السفن الحربية المحاربة فى الممر المائى المحايد ، وانما يقضى الحياد بألا يسمح لهذه السفن ان ترتكب اعمالا عدوانية او تقوم بعمليات حربية فى الممر المحايد . وهـذا الحياد البحرى هو الذى اخذ به فى حالة قنـاة السويس ، وقصروه على قناة الملاحة الكبرى .

وانما الذى هدم القيمة القانونية لمعاهـدة القسطنطينية المشار اليها ، هو ان القناة جزء لا يتجزأ من مصر ، باعتراف معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ نفسها ، فوجود قوات بريطانيـة فى أى جزء من ارض مصر لايتفق بأى حال مع حياد الشريان الكبير فى جسم مصر وهو قناة السويس ، ذلك الحياد الذى تقرر لضمان حرية المرور ، اذ ان الحياد هو الوسيلة وحرية المرور هى الغاية ، ولا يصـح الخلط بين الامرين . فكان لابد لضمان حرمة المبادىء التى قررتها معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ انتبادر انجلترا ، وهى من اهم الاعضاء الموقعة عليها باجلاء قواتها عن مصر ، حتى يكون الوضع الدولى سليما .

اما وقد اخلت بتعهداتها بهذا الشأن ، فان حياد قناة السويس صـار مسألة نظرية ، لا توافقها الحالة الواقعية .

ومن الاسانيد الدالةعلىانمشرعى نظام قناة السويس ، كانوا يرون انهم بصدد تقرير نظام حيـاد ، ولكن ينقصهم قيام انجلترا بتنفيـذ وعودها الخاصـة بالجـلاء ، رسـالة كتبها المسـيو « وادنجتـون » سفير فرنسا فى لندن ، الى لورد سالسبورى ، فى ٢١ يوليو سـنة ١٨٨٧ معربا عن رأى حكومته فقال :

« نرجو مخلصين ان تكمل قاعدة حرية المرور فى القناة قريبا جدا بجعل مصر كلها بلدا محايدا »

وجرت فعلا مفاوضات بهذا الشأن ، فى سنة ١٨٨٧ ، بين لندن وباريس والقسطنطينية ، وهى مايسمى بمفاوضات « درومندولف » فى موضـوع الجلاء كقاعدة لا بد منها لصيانة حرية المرور واحترام مبدأ حياد القناة ،

وقد اتفق المفاوضون على توقيع اتفاقية ، عرفت باتفاقيـة الآستانة ، وتضمنت النص على جـلاء القرات الانجليزية عن مصر فى مـدى ثلاث سنوات من ابرام الاتفاق ، اى فى سنة ١٨٩٠ ، الا اذا قام خطر داخلى او

خارجى يقتضى تأجيل موعد الجلاء ، حتى يزول هذا الخطر . (١)

وقد اقامت انجلترا العراقيل حتى وقفت المفاوضات دون ان توقع تلك المعاهدة .

وفى نفس الوقت الذى كانت تجرى فيه مفاوضات «درومندولف» بالقسطنطينية كانت حكومة فرنسا تفاوض انجلترا فى امر جلائها عن مصر طوال سنتى ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ وكان رد انجلترا دائما انها لا تريد لنفسها ابة مصلحة خاصة فى مصر وانها ستجلوا فى اقرب وقت . وعاودت فرنسا مسعاها فى المدة من سنة ١٨٩٠ الى ١٨٩٣ وكانت تشعر بأن المركز يزداد تحرجا بسبب مراوغة انجلترا وتسويفها وفى هذا ما يضر بمركز قناة السويس وقد اعترف « شارل رو » ، وهو من غلاة المستعمرين ، فى الصفحة ١١٥ من الجزء الثانى من كتابه عن قناة السويس ان المركز الشاذ المرتب على احتلال انجلترا لمصر ينافى معاهدة القسطنطينية وابدى اسفه لان الدول الموقعة على تلك المعاهدة لم تقف من انجلترا موقف الحزم والشجاعة ثم قال ان معاهدة سنة ١٨٨٨ هى اتفاق دولى يحمل فى طياته تعهد الدول الموقعة عليه على احترام شرفها وتنفيذه بنية خالصة ولكن انجلترا جانبت ذلك بابقائها قواتها فى مصر واعتبرت بذلك معتدية على اتفاقية وقعتها والآخرون معذورون اذا هم جاروها فى هذا المسلك القبيح .

واضاف انه فى اليوم الذى تنفذ انجلترا تعهداتها سيكون حياد مصر كلها الحل الامثل لمشكلة القناة بحيث نتفادى اعادة المركز الشاذ الذى خلقه الاحتلال وسيكون هذا الحياد تتمة ضرورية لمعاهدة سنة ١٨٨٨ .

وذكر شارل رو ايضا فى الصفحة ١١٦ من مؤلفه المشار اليه انه على الرغم من فشل المفاوضات الخاصة بالجلاء ستظل مسألة حياد مصر المطلق الحل المنطقى للمسألة المصرية والضمان الوحيد لحرية الملاحة فى قناة السويس ، وندد بالمركز الاستثنائى الذى تتمتع به دولة بعينها ، وهى انجلترا ، على حساب المصالح العالمية ولا يمكن ان يقوم للقناة حياد او ترعى لحرية الملاحة فيها حرمة او تنجو القناة من الاخطار التى تهددها مابقيت فى مصر قوات دولة اجنبية أيا كانت وان ترك باب مصر مفتوحا للمناقشات والمطامع الدولية وسياسة الاثرة والانانية من شأنه ان يثير الشكوك والدسائس بين الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية فوق ما فيه من اهدار لتلك المعاهدة . وقد ردد هذا الراى

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٧ وثيقة رقم ٧٢

ايضا كاتب فرنسى كبـــير اسمه « ارنست رينان » كما ردده آخرون من الساسة ورجال القانون الفرنسيون وذلك قبل ان تقع المؤامرة الانجليزية الفرنسية سنة ١٩٠٤ .

***

الخلاصـــــة

مما تقدم يتضح جليا ان احتلال انجلترا لمصر اوجد حالتين متعارضتين كل التعارض :

١ ـ المركز القانونى

٢ ـ الحالة الواقعية .

اما عن المركز القانونى فان سيادة مصر على القناة لم تزل فى اى وقت من الاوقات وملكية مصر للقناة كجزء لايتجزأ من اراضيها ليست مثار نزاع

وقد قررت مصر قبل الاحتـــلال بمحض ارادتها واختيارها ان قنـــاة السويس ستكون دائما وابدا طريقا محايدا للملاحـــة العالمية ، واعترفت الجماعة الدولية بهذا النظام الذى قررته مصر فى سنة ١٨٥٦ و سنة ١٨٦٥ وذلك بقبولها الخضـــوع للقواعد الواردة فى عقود الالتزام بالنســـبة لمرور السفن وغيرها .

ولما احتلت انجلترا مصر نشات حالة واقعية تنافى هـــذا الوضع الذى عينته الفرمانات وتضر بمستقبل الملاحة وتهدد القناة نفسها خصوصا وان الاحتلال كان اول حادث من حوادث الاعتداء على حياد القناة .

وعلى ذلك سعت الدول بالمفاوضات لازالة هذا الشذوذ وهذا لا يتاتى الا بانهاء الاحتلال واضطرت انجلترا تحت تاثير الضغط الدولى الذى وقع عليها لان توجه بوساطة وزير خارجيتها منشـــورا الى الدول فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ نصت فيه على امرين جوهريين الامر الاول هو الحياد الدائم لمصر المستمد من قواعد حياد بلجيكا والامر الثانى حرية المرور للسفن فى جميع الاوقات وعلى اساس المساواة التامة ، ولا يتاتى الحياد طبعا الا بعد الجلاء فكان مفهوما انانجلترا لا بد منفذة وعودها بالجلاء .

وكان هذا المنشور اساسا لتصريح وقعت عليه سبع دول فى لندن فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ ونص فيه صراحة على اجتماع الدول لوضع نظام للقناة على اساس البنود التى وردت فى منشور ٣ يناير سنة ١٨٨٣ ضمن القاعدة الكبرى التى كانت محورا لمباحثات اللجنة الدولية فى باريس فى سنة ١٨٨٥ هى الجلاء اولا ثم حرية الملاحة التى ينظمها ويكفلها حياد القناة .

واذا كانت مناورات انجلترا ودسائسها والاعيبهـا الدبلوماسية وسوء نية بعض الدول الموالية لهـا وضعف الضمير الدولى اذا كان ذلك كله قد جعل الذين اجتمعوا فى باريس واسفر نشاطهم عن معاهـدة سنة ١٨٨٨ يغفلون النص صراحة على الجـلاء وتنفيذه الا ان ذلك لا ينفى ان القاعدة التى قرروها كانت تفيد حتما ان الجلاء امر واقع لا محالة مادامت انجلترا قد تعهـدت به فى كثير من الوثائق الدبلوماسية وكان واضعوا معـاهدة القسطنطينية يذكرونها دائما بوعودها ويطالبونها بالجلاء .

والدليل على ذلك هوان فرنسا نفسها على الرغم من ميولها الاستعمارية قد شعرت بحرج شديد حينما وصلت الى تفاهم على اسس معـاهدة القسطنطينية ورأت ان هذه المعاهدة ستكون مجرد قصاصة من الورق اذا لم يسبقها الجلاء ولذلك فاوضت وزارة خارجيتها الحكومة البريطانية فى سنتى ١٨٨٦ و ١٨٨٧ فى امر الجلاء مفاوضات قائمة بذاتها وتبودلت بين وزارتى خارجيـة البلدين عدة مكاتبات دبلوماسية نوهت فيهـا انجلترا بانها مصممة على الجلاء وانها ستنفذ ما وعدت به .

ومن كل ما تقدم يتضح جليا ان الوضع القائم للقناة هو الحيـاد الدائم الدقيق حيـادا يتفق مع القواعد المقررة فى قانون البحار الدولى وهـذا الحياد يشوبه عيب خطير هو احتلال انجلترا لجزء من ارض مصر اذ يعتبر هذا الاحتـلال فى ذاته تمييزا لها على اعضـاء العائلة الدولية فى الانتفاع بالقناة وسنبين فى الفصول التالية كيف اراقت انجلترا بسبب هذا المركز الشاذ دماء القانون الدولى العام واستهانت بالمبادىء القويمـة التى قررتها معاهدة سـنة ١٨٨٨ وجعلت القنـاة فى اوقات السلم تجرى لحسـاب المواصلات البريطانية لا بصفتها طريقا للملاحة العالمية وبلغت بها القحـة والجرأة ان تنص على هذه البدعة فى معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ اما فى الحرب فسنبين كيف ان انجلترا جعلت هذه القناة لحسابها وحدها هى وحلفائها ضد الآخرين وبسبب بقاء قواتها فى مصر وفى منطقة القناة بالذات وهيمنتها التامة على حركة المرور فى القناة اضطر الفريق الآخر فى حربى سنة ١٩١٤ ـ ١٩١٨ و سنة ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ لان يلقوا قنابلهم على القناة وهم بذلك لم يخالفوا قواعد القانون الدولى الخاصـة بحالة الحرب وكان يمكن ان يوجه اليهم اللوم لو ان القناة فتحت للانجليز والالمان على السواء ووقع العدوان مع ذلك من الالمان .

ولا شك ان هـذا الوضع الاستثنائى مثار تهديد دائم لسـلامة القناة وللامن الدولى فوق كونه يجعل معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ حبرا على ورق

الفصل الثالث
مؤامرة انجلترا وفرنسا
فى سنة ١٩٠٤

السياسة الاستعمارية بعد معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٩٠٤ — سياسة الاتفاقات الحبية من سنة ١٩٠٢ الى سنة ١٩٠٤ — حوادث مراكش ومفاوضات فرنسا وانجلترا — اهم ما تضمنه الاتفاق عن مصر ومراكش — آثار الاتفاق

ابرمت حكومتنا انجلترا وفرنسا ، فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ اتفاقا حبيا تناول المسائل التى كان مختلفا عليها بين البلدين ، وكان هذا الاتفاق بمثابة ضربة شديدة للقضية المصرية ، ولكنها لم تمس الاسس القانونية السليمة التى ترتكز عليها حقوق مصر ، ولم تغير شيئا فى المركز القانونى لقناة السويس ، فكانت لهذا الاتفاق نتائج سياسية ولكن لم تكن له آثار قانونية .

ونحن نتناول هذا الجانب من الموضوع فى هذين القسمين :

القسم الاول — السياسة العالمية التى سبقت هذا الاتفاق ، وكانت مقدمة له .

القسم الثانى — الجانب الخاص بالمسألة المصرية فى اتفاق ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

القسم الثالث — الآثار القانونية

القسم الاول
السياسة العالمية قبل الاتفاق

يعتبر علماء السياسة ورجال القانون الدولى ، الفترة من سنة ١٨٧٨ ؛ تاريخ انعقاد مؤتمر برلين لتصفية ممتلكات الدولة العثمانية فى البلقان ؛ وسنة ١٩٠٤ ، تاريخ الاتفاق الحبى بين انجلترا وفرنسا ، مرحلة فذة فى حياة اوروبا تحت ظلال الامن والسلام ، وهى المرحلة التى وثب فيها الاستعمار وثباته الكبرى فتمت له السيطرة على قناة السويس ووضعت فرنسا يدها على شمال افريقيا ، واتيح لانجلترا ان تحقق حلما صليبيا قديما باحتلالها لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، ولم يبق الا تكتل الدول المسيحية وراءها ، ذلك التكتل الذى سعوا لتنسيق المصالح فى قناة السويس بين افراده ، بمعاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ .

وفى هذه الفترة نفسها ، وعملا بسياسة التوسع الاستعمارى فى افريقيا استطاعت دولة اوربية صغيرة ، وهى بلجيكا ان ترفع رايتها فوق مساحة هائلة من افريقيا فى بلاد الكونغو ، بيد ان انجلترا كانت قد ارسلت الى تلك البلاد رحالتها الباحث عن المستعمرات ، ستانلى ، فى سنة ١٨٧٩ ، فوضع يده على بعض نقط ارتكاز وابرم لحساب انجلترا معاهدات مع رؤساء القبائل ، فكان التسابق بين ستانلى هـذا وبين الملك ليوبولد فى حوض الكونغو يجرى على قدم وساق . ومن ناحية اخرى سال لعاب فرنسا على الكونغو ، وطاب لها ان تأخذ نصيبا من افريقيا الوسطى فأرسلت بدورها ، ضابطا من ضباط البحرية ، على راس بعثة ، واستطاع هـذا الضابط واسمه « برازا » Brazza ان يستولى على عدة مراكز .

ولكى تقاوم انجلترا هذا النشاط الفرنسى والبلجيكى الذى اشتد ساعده فى اواسط افريقيا ، جاءت بطرف آخر وانزلته فى تلك الحلبة ، وهو البرتغال ، صديقة انجلترا منذ القرن السابع عشر ، وابرمت فى سنة ١٨٨٤ معاهدة مع البرتغال ، اعترفت فيها بحق هذه الاخيرة الذى ادعته فى مصب نهر الكونغو ، وهو ذلك المصب الذى يمكن به التسلط على قلب افريقيا بأكمله .

وهذه المناورة الانكليزية اذكت نارالعداوة والبغضاء بين انجلترا وفرنسا ومن اجل ذلك كانت فرنسا فى ذلك الوقت تكيل الصاع صاعين لبريطانيا وتطالبها بتنفيذ تعهداتها الخاصة بالجلاء عن مصر وتعكر عليها صفاء الجو فى مؤتمر باريس الذى اجتمع لينظم المرور فى قناة السويس .

وارد الثعلب الالمانى العجوز ، بسمارك ، ان يلتقط الكرة ، ويوسع الثغرة فتراجعت انجلترا وقبلت هى والبرتغال الغاء معاهدة الكونغو ، وعرض المسألة على مؤتمر عقد فى برلين فى نوفمبر سنة ١٨٨٤ . وهو المؤتمر الذى اسفرت اعماله عن خلق ما سموه دولة الكونغو الحرة ، التى تشترك مع بلجيكا فى الخضوع لتاج واحد ، هو تاج الملك ليوبولد الثانى (١) ولقد صارت تلك الدولة المستقلة الافريقية التى شاركت بلجيكا فى تاج ملكها ،مستعمرة بلجيكية منذ سنة ١٩٠٨ .

---

(1) H. Van der Linden, Belgium, the making of a nation (Oxford, 1930).

Constant Leclère, La formation d'un empire colonial belge (Bruxelles, 1932).

A. Van Goeghem, Les étapes de l'annexion du Congo (Bruxelles, 1932).

مسكينة افريقيا ، التى اخترمت جسمها قنـاة السويس ! ! لم يكفهم منها ذلك الاستعمار المـاحق الساحق ، والاستعمار البلجيكى والبرتغالى وهكذا ، وكيف تجوز القناعة بعـد ان اخذت الثروات الافريقة الضخمة بألباب الساسة ورجال المال من تلك الملل الاوربية المختلفة ؟ !

وقفت ايطاليـا ، الدولة الناشئة ، التى لم يمض عـلى تخلصها من نير النمسـا الا عشرات من السنين ، وقفت على قدميهـا ، خصوصا وانها اشتركت فى مؤتمرات تقسيم الغنائم والاسلاب منذ مؤتمر برلين فى سنة ١٨٧٨ وراحت تبحث عن صيد فى افريقيا ، وارادت ان تصطاد فى جنوب قناة السويس ، فى الحبشة ، ليكون المرور اليها سهلا من قناة السويس ! !

ولما اتصلت ببعض الرءوس الاحباش قامرت بقـوتها فى سنة ١٨٩٤ ، وغزت فى يوليو من تلك السنـــة جزءا منها اسمه « تيجرا » واستولت عليه وتربصت لاخذ الباقى ، ولكن الغزو جمع الرءوس المتفرقين تحت لواء النجاشى ، ونزلت العصا الحبشية على ظهور الايطاليين البيض فى سنة ١٨٩٦ فقتل منهم بضعة آلاف ، واستمر تقتيل الاحباش للطليان وتحطمت المدفعية الاوروبية بل انصهرت بنيران البدائيين الذين قدموا أرواحهم قربانا للوطن وانحنت أوروبا كلهـا فى شخص ايطـاليا الفتاة وسلمت حينما وقعت صاغرة معاهدة الصلح فى ٢٦ اكتوبر سنة ١٨٩٦ ونجت الحبشة وارتاحت قناة السويس من مستعمر جديد (١)

سقط مستعمر ناشىء ، وتبددت اعلامه ، ففـزعت انجلتـرا ، وهى وفتئذ قائد الحركة وشيخ العصابة ، وخشى اللورد كرومر ان تنتهـز مصر الفرصة فتأخذ المثل من الاحباش السود ، وكان غوردون قدصرع أثناء الثورة المهدية فى السودان ، فقررت انجلترا فى شهر مارس سـنة ١٨٩٦ أن تجرد حملة على السودان ، وقال تشمبرلين ، بمناسبة قرار تلك الحملة ، « ستثبت لفرنسا أنه لاينبغى لها أن تنتظر منا جلاء عـن مصر » وكانت فرنسا تشتهى هذا الجلاء لتزحف من مستعمراتهـا الافريقية الى ضفاف النيل ، وحيث تجرى قناة السويس ! !

واضطرت فرنسا لان ترسل مذكرة الى انجلترا تستنكر فيهاالحملة على السودان ، قائلة ان السودان مصرى ، وان الحملة ستعكر صـفو العلاقات بين فرنسا وانجلترا لانها قد تؤخر الجـلاء عن مصر بل هى

(1) E. Lémonon, La politique coloniale de l'Italie (Paris, 1919).

تنافى وعود الجلاء ، ولكن انجلترا صمت أذنيها فأسقطت فرنسا وزير خارجيتها « برثيلو » Berthelot ، وكان عضوا فى وزارة ليون « بورجوا » والتهمة التى وجهت الى وزير الخارجية هى الاسراف فى السعى لكسب صداقة انجلترا ! !

وفى ٢ سبتمبر سنة ١٨٩٨ وقعت مذبحة الدراويش امام أم درمان ونجح كتشنر فى دخول الخرطوم والسير فوق الانقاض بفضل بسالة المصريين الذين كان يقودهم فى تلك الحملة .

كانت فرنسا ترى تصرفات انجلترا فى وادى النيل بعين السخط والاستياء ، بل كانت مصممة على الانتقام من انجلترا التى خانتها فى سنة ١٨٨٢ ، اذ انفردت باحتلال مصر ثم السيطرة على قناة السويس، وقال ساسة فرنسا فى ذلك الحين أنهم اذا كانوا قد احتلوا بعض المراكز فى الكونغو فلكى يزحف منها جيش فرنسى ينتقم من انجلترا ويؤدبها فى وادى النيل ثم ينتزع منها قناة السويس .

وكان من دعاة هذه الافكار ، « جبرائيل هانوتو » وزير خارجية فرنسا من مايو سنة ١٨٩٤ الى نوفمبر سنة ١٨٩٥ ، ومن ابريل سنة ١٨٩٦ الى يونيو سنة ١٨٩٨ ، وكان يقول هانوتو بصريح اللفظ ان فرنسا لم تتنازل عن أحلامها فى مصر ، فطالب حكومة فرنسا بأعداد حملة لتجريدها على السودان المصرى ، ولما راجت الاقاويل بهذا الشان استجوب السير « ادوارد جراى » وكيل خارجية انجلترا ، فى مارس سنة ١٨٩٥ ، فقال ان فرنسا ان فعلت هذا ، تعد مرتكبة لعمل عدائى ضد انجلترا ويجب على فرنسا أن تفهم أن السودان ملك لمصر ، ولم تتنازل عنه ، فلا يجوز أن يؤخذ بالفتح .

ولكن جردت حكومة فرنسا فى شهر يوليو سنة ١٨٩٦ حملة بقيادة الجنرال « مارشان » Marchand ، الذى خرج من الكونغو الفرنسية ليسابق الجيش الانجليزى على طول نهر النيل ، وكانت التعليمات التى صدرت من « هانوتو » الى هذا الجيش تقضى بضرورة الاستعانة بالدراويش فى السودان والتقرب منهم والاستعانة بالحبشة التى كانت حاقدة على انجلترا لتشجيعها تلميذها الايطالى . وفى ١٨ سبتمبر سنة ١٨٩٨ التقى الجيشان الانجليزى والفرنسى وجها لوجه فى « فاشودا » ولاح فى سماء الحياة الدولية نذير الحرب بين فرنسا وانجلترا ، وقال هانوتو « اذا كنا غزاة ومغتصبين فى فاشودا ، فهذا الوصف نفسه ينطبق على انجلترا فى الخرطوم ، وفى القاهرة » ، وسعى « سالسبرى »

لتخفيف حدة الموقف بالخبث وسعة الحيلة ، عملا بسياسة انجلترا التقليدية ، فأفهم الفرنسيين ان منطقة بحر الغزال يمكن ان تكون محل مساومة بين انجلترا وفرنسا ، ولكن سرعان ماخسرت فرنسا الجولة وتخاذلت وتراجعت ووقعت مع انجلترا اتفاق ٢١ مارس سنة ١٨٩٩ ، الذى أستبعدت منه مسألة بحر الغزال ، وكانت قد جلت عن فاشودا فى نوفمبر سنة ١٨٩٨ ، واكتفت بالمنطقة الواقعة شمال وشرق بحيرة « تشاد » وأضحت لها فى افريقيا بل فى صحراواتها امبراطورية تبلغ مساحتها قدر مساحة فرنسا عشرين مرة ! ! (١)

ولكى تتم انجلترا الرواية وتستكمل مستعمراتها الافريقية ، رأت الفرصة سانحة فى سنة ١٨٩٨ للاشتباك فى حرب البوير كى تبتلع جنوب افريقيا ، ثم تفكر بعدئذ فى الطريق الامبراطورى الثانى ، بعد طريق السويس ، سكة حديد الكاب ـ القاهرة

ولكن لا تستطيع انجلترا أن تحارب قوما عزل ، الا اذا اطمأنت لحياد الدول بحيث لاتترك ظهرها مكشوفا ولذلك لعبت الدور البارع الذى مثلته بعقد معاهدة سرية مع ألمانيا اتفقت فيها على اقتسام مستعمرات البرتغال الافريقية بينها وبين المانيا ، وباعت انجلترا صديقتها القديمة لكى تضمن سكوت المانيا عليها ، وأما فرنسا التى تراجعت فى فاشودا فقد انهارت منافستها اذ ابتليت فرنسا بمسألة داخلية كانت من بنات افكار وزارة الخارجية البريطانية ، وهى قضية « دريفوس » المشهورة ، وكانت روسيا منصرفة لمشكلات الشرق الاقصى ، فخلا الجو لانجلترا وراحت تذبح البوير وتصليهم نارا حامية ، فى حرب طويلة الامد ، لم تكن فيها القوتان متكافئتين(٢) .

ومنذ قيام حرب البوير وتآمر المانيا وانجلترا ، أصبحت ألمانيا متزعمة لسياسة القارة ، بحيث تلعب دور الحكم بين الدول .. ورأت انجلترا ، التى كانت تلعب أدوارها الاستعمارية ، وهى منطوية على نفسها ، ان تختار لنفسها حليفا ، وكانت تنافس روسيا فى الشرق الاقصى ، فتقاسمت معها بعض المناطق فى الصين .

---

(1) G. Hanotaux, Le partage de l'Afrique, **Fachouda** (Paris, 1909). André Lebon, La politique de la France en Afrique, 1896-1898 (Paris, 1901).

(٢) كتاب ونستون تشرشل وعنوانه «رودلف تشرشل » لندن سنة ١٩٠٦ وكتاب بلانت « التاريخ السرى لاحتلال انجلترا لمصر »نيويورك سنة ١٩٢٢ وكتاب كرومر « مصر الحديثة » لندن سنة ١٩٠٨

ولكن سرعان ماتجدد الخلاف بين انجلترا وروسيا بشأن « بورت آرثر » ، واحست انجلترا من جانب الولايات المتحدة رغبة فى التحلل والتحايل على مبدأ « مونرو » لتحصل على مناطق نفوذ واستغلال تجارى فى الصين ، وظهرت فى سنة ١٨٩٩ نظرية « الباب المفتوح » الامريكية ، قائلة انه يجب ان يكون هناك تكافؤ فى الفرص بين الدول التى تستغل الصين تجاريا مع الابقاء على كيانها السياسى ، فرأت أنجلترا فى هذا التدخل الامريكى فى الصين فرصة طيبة لها ، اذ ظهرت دولة جديدة ذات نفوذ فى الصين وهى امريكا التى تقربت انجلترا منها لكى تحد من مطامع روسيا فى الصين ، وقد رحبت فرنسا والمانيا بالنظرية الامريكية وعارضتها الروسيا ، ومن ناحية أخرى استغلت انجلترا العداوة والبغضاء بين روسيا واليابان وتقربت من هذه الاخيرة

وفى سنة ١٨٩٨ تفاوضت انجلترا مع روسيا لتسوية خلافهما وفشلت المفاوضات فرأت انجلترا أن تولى وجهها شطر المانيا وراودتها عن نفسها لتحالفها ، ولم يكن لدى هذه الاخيرة مانع من التحالف لعلمها أن روسيا ترى فى انجلترا عدوا تقليدا لها ، وكانت برلين هدفا لبغض الروس منذ مؤتمر سنة ١٨٧٨ ، وانجلترا فى الوقت نفسه كانت تعتقد ان سياسة التقرب بينها وبين المانيا فوق كونها تقلق بال الروسيا فأنها تكسر شوكة فرنسا وتملأ قلبها رعبا فتلين قناتها وتغض الطرف عن خيانتها اياها فى مصر فى سنة ١٨٨٢

ولكن هذا التدبير قد اخل به فى سنة ١٨٩٩ نزاع فجائى بين المانيا من ناحية وانجلترا وأمريكا من ناحية أخرى وذلك لمسائل استعمارية فى أرخبيل « ساموا » بالباسفيك فاحتج غليوم الثانى لدى جدته الملكة فكتوريا التى طمأنته وسويت مسألة الارخبيل فى نوفمبر سنة ١٨٩٩ ، وعادت المياه الى مجاريها ، وكانت لانجلترا ، حيال المانيا ، سياستان : سياسة التحالف ويتزعمها « تشمبرلن » وسياسة المناوءة ويرعاها « سالسبورى » وكانت تبدل الرجلين فى مقاعد الحكم حسب ما تمليه مصلحتها . اما فرنسا ، فلم تجعلها ملاذا ، الا بالتشبث بصداقة روسيا ومخالفتها . ولكن روسيا كانت ترى فى هذه الحركات كلها ، نذر حرب فسعت لعقد مؤتمر السلام الذى افتتح فى لاهاى فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٩ ، ولم يؤد هذا المؤتمر لوضع أسس سلم صحيح (١)

(1) Georges Michon, L'alliance franco-russe. 1891-1917 (Paris 1927). — J. Bardoux, Victoria, Edouard VII et George V (Paris, 1911).

فى حلبة المنافسات المشار اليهـــا ، كانت المـــانيا تقف متفرجة وتنتظر الوقت الملائم لتنضم الى فريق او آخر ، ولم تكن هناك أسباب جـدية تحول دون عقد محالفة بينها وبين انجلترا

وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٠١ ظهر فى جو السياسة البريطانية عامل جديد اذ ماتت الملكة فكتوريا وجلس على عرش الامبراطورية ملك وهو ادوارد السابع الذى خلف والدته وهو فى سن الستين ، واشترك غليوم الثانى بشخصه فى جناز الملكة التى كانت معبودة الشعب ، وهذه اللفتة غيرت لهجة الصحف البريطانية التى كانت تبدى عدم ارتياح لمحالفــة المانيــا فأحدث موت الملكة تقربا اسفر عن مفاوضـــات بدأت فى شهر مارس سنة ١٩٠١

وفى هذه المفاوضات طلبت أنجلترا من ألمانيا أن تعطى ضمانا بمساعدتها فيما اذا هاجمت روسيا بلاد الهند وطلبت المانيا مقابل ذلك ان تكـون انجلترا مستعدة للوقوف فى صف المانيا اذا ما هاجمت روســيا بلاد النمسا والمجر أو اعتدت فرنسا على ايطاليـــا . وتحـرجت انجلترا ، وخشيت من أن تزج بنفسها فى هذا المضمار ، وفى الوقت نفسه كانت حرب البوير قد كشفت لالمانيا حقيقة انجلتـرا وبينت أنه لايمكـن ان يعول عليها كحليف فى حرب برية ، كما ان المانيا لم تعـــد تخشى خطرا شديدا من جانب روسيا بعد وقوع هذه الاخيرة فى مشاكلها الجســام بالشرق الاقصى . ولذلك توقفت المفاوضات ولم تسفر عن التحـــالف المنشـــــود .

وبفتور العلاقات الودية بين حكومتى برلين ولندن ، ظهرت العــداوة الشعبية فى انهر الصحف ومضابط الريستاغ ومجلس العموم ، فالالمان اتهموا الانجليز بالانانية والطمع وانهم لايريدون ان يعيشــوا ويتــركوا لغيرهم حق الحياة ، والانجليز حقدوا على الالمان لتفوقهم العلمى والفنى ونشاطهم الصناعى والتجارى واهتمامهم بتدعيم اسطولهم الحـربى فى بحر الشمال وبناء قطع جديدة بأساليب علمية لاتعرفها انجلترا .... وظهرت العداوة سافرة بمناسبة حادث وقع فى فنزويلا فى سنة ١٩٠١ اذ كانت لانجلترا وفرنسا ديون فى فنزويلا وامتنعت هذه عن سدادها ، فضربت الدولتان حصارا بحريا على فنزويلا ، ولكن الالمان ، صبوا نيران مدافعهم عليها ، من غير استشـــارة شركائهم الانجليـــز ، وقـد انتهى الموضوع بالفصل فيه بطريق التحكيم فى محكمة التحكيم الدولية فى سنة

١٩٠٣ ، وخلف الحادث سخيمة فى صدور الانجليز (١)

***

اضاعت انجلترا وقتها فى تدعيم احتلالها لمصر والسودان ، وفرض سياستها الاستعمارية الغاشمية على اكثر وأهم بقاع أفريقيا ، وبذلت جهد المستميت فى مقاومة الحركة الوطنية المصرية التى حمل لواءها البطل الخالد مصطفى كامل فجعل استعمارها الافريقى الذى اتخذمصر قاعدته الكبرى يترنح وتفننت هى فى محاولة التخلص من هذه الحركة الفنية التى كانت تصوب اليها فى محيط السياسة الاوروبية سهاما مسمومة ، فانتهز الآخرون فرصة انشغالها واشتغلوا لحسابهم ، فالمانيا توسعت فى الصين واتصلت بتركيا محاولة ان تخلف انجلترا فى النفوذ لديها ، ووضعت مشروع سكة حديد بغداد . وتفاوضت فرنسا وايطاليا لتغتصب كل منهما ما يمكنها أن تغصبه من بلادافريقياالشمالية واستطاعت روسيا ان توطد نفوذها فى منشوريا وكوريا وبلاد العجم . وما ان انتهت حرب الترنسفال حتى وجدت انجلترا نفسهاامامشكلات عويصة فى الشرق الاقصى اذ اضحت روسيا خطرا عليها هناك ، فلقد بسطت نفوذها على شمال الصين وتسللت الى التركستان ومنغوليا ، ولم يعد ممكنا أن تعرف انجلترا اين تقف أطماع روسيا ، ولقد حاولت إن تتفاهم معها من قبل ففشلت محاولاتها وأرادت أن تستعين بالمانيا كحليف قوى ضد روسيا فاخفقت . وما ذا تصنع انجلترا لتخرج من هذه الورطة ؟

ابتدعت وزارة الخارجية البريطانية شيئا أسمه الاتفاقات الحبية فأبرمت محالفة مع اليابان فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ ، وهى المحالفةالتى استمرت قائمة حتى الحرب العالمية الثانية .

وكانت اليابان قد صارت الدولة العظمى فى الشرق الاقصى ، وكانت نهضتها المفاجئة ونمو تعدادها من العوامل التى اضطرتها للتوسع فصارت عدوا طبيعيا لروسيا تنافسها فى كوريا وفى بلاد الصين .

وقد نصت معاهدة ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ على الاحتفاظ بأوضاع الشرق الاقصى وان تقف كل من الدولتين على الحياد اذا ما اشتبكت

---

(1) Pauline R Anderson. The background of anti-English feeling in Germany 1890-1902 (Washington, 1933).

— A. J. Marder, The Anatomy of British sea power, a history of British naval policy, 1880-1905 (New York, 1940).

أيهما فى حرب معطرف ثالث ، واذا ما تحالف اثنان او اكثر ضد احدهما فإن الآخر يعاون الطرف الذى ابرمت المحالفة ضده ، فيقف بجانبه عند قيام الحرب ويتفاهمان معا على شروط الصلح مع عدوهما المشترك واذا قامت الحرب بين روسيا واليابان وكانت روسيا فى الميدان بمفردها تقف انجلترا متفرجة ، ولكنها تحارب فى صف اليابان اذا ما انضمت دولة أخرى فى الحرب الى روسيا .

وعرضت انجلترا هذه المحالفة ، قبل اعلانها ، على امريكا والمانيا [1]، فرحبت أمريكا بها ورات فيها تأييدا لسياستها المبنية على نظرية الباب المفتوح ، ولكن ساءها ان يتحالف شعب أوروبى أبيض مع شعب اصفر ملون ، وقالت أن هذا امر مثير للعواطف . أما المانيا فقد رات ان تتحفظ وان تظل مطلقة اليد ، حتى تحصل على تعويض ملائم فى حالة حيادها ، أو انضمامها لاى الطرفين .

***

ولكن احداثا جرت فى مراكش فأفسدت على المانيا خطتها ، اذ ادت بانجلترا وفرنسا لعقد اتفاق حبى قصد به التكتل ضد المانيا. والحقيقة أنه لم تكن هناك مسائل موجبة للشقاق بين فرنسا وانجلترا من الوجهة السياسية والاقتصادية غير التنافس الاستعمارى ، فاذا ما تعارضت مصالحهما الاستعمارية المشتركة ، أصبح تحالفهما مسألة طبيعية .

أما الازمة التى أثارتها مسألة مراكش ، فيعزوها احد الكتاب الفرنسيين، وهو « موريس بومون » ، الاستاذ بمعهد العلوم والفنون ، (١) الى وفاة سلطان مراكش ، مولانا حسن فى سنة ١٨٩٤ ، وكون خليفته عبدالعزيز جنح الى الاسراف والترف والتمدن فركب الدراجة والسيارة وسمح بنشر صوره واستخدم التليفون والحاكى والسينما ولعب التنس ، وكل ذلك اضاع هيبته فى نظر رعيته وظنوا به ظن السوء وأنه خارج على تعاليم الدين الحنيف فهاجت الخواطر ضده ونادى رجال الدين بخلعه.

ونحن لا نستطيع أن نسلم برواية هذا المستعمر ونقبلها على علاتها ، ونستطيع أن نستنتج منها ان جواسيس فرنسا هم الذين تسللوا من الجزائر وأوقدوا نار هذه الفتنة بدليل ان فرنسا عقدت مع ايطاليا اتفاقا خاصا بمراكش فى سنة ١٩٠٠ واستولت على عين صالح فى سنة ١٩٠٠

---

(1) Maurice Baumont, L'Essor Industriel et l'Impérialisme Colonial (Paris, 1949).

وضعت يدها على الواحات المتاخمة لمراكش فى سنة ١٩٠١ واحدثت قلاقل فى الجزائر ثم ادعت أن الامن مختل فى الصحراء لتتخذ من ذلك ذريعة لارسال حملة عسكرية الى مراكش ، على نحو ما فعلته انجلترا فى مصر سنة ١٨٨٢ ، ولكنها لم تستطع أن تجازف وتقدم على هذا الفعل لان يد انجلترا من ناحية ويد المانيا من ناحية أخرى كانتا تعملان بهمة فى مراكش .

***

كانت مراكش فى نظر أولئـــك المستعمرين من الاهمية بمكان كبير ، فهى اكثر مســـاحة من فرنسا ، وهى ذات موقع استراتيجى دقيق فى جنوب جبل طارق ، وفيها جبال تحجب أجزاءها الشمالية والغربيـــة وتقيها حرارة رمال الصحارى ، وخصبها معروف من قديم الزمن وهى فوق ذلك ذات مناخ صحى عليل النسيم والى سنة ١٩١٢ كان هذا البلد العربى امبراطورية تنعم بالحرية والاستقلال ولكنها كانت منذ أواخر القرن الثامن عشر محط انظار الفرنسيين الذين استمرأوا الحيـــاة فى الجزائر وعرفوا كيف يتصيدون اوطان العرب فى افريقيا الشمالية بلدا بعد آخر وقد وضعت خطة غزوها فى وزارة الخارجية الفرنسـية فى المدة من سنة ١٨٩٨ الى سنة ١٩٠٥ ولم يكن يعطل فرنسا عن المبادرة بالهجوم على مراكش الا الخوف من الآخرين والحاجة لابرام معاهـدات سرية معهم ، وبدات سياسة المعاهدات السرية والمفاوضات بشأنها بين فرنسا وايطاليا اذ بعثت روما فى سنة ١٩٠٠ بسؤال الى باريس عن اتفاق « فاشودة » الذى كان قد عقد فى سنة ١٨٩٩ بين الانجليز والفرنسيين وعما اذا كان يتناول أملاك الدولة العثمانية فى طرابلس وليبيا أم لا ، ذلك ان الايطاليين كانوا قد سلطوا اطماعهم الاستعمارية على طرابلس وليبيا فأجابت باريس بأنها ليست لها مطامع فى هذين البلدين الافريقيين وعلى ذلك بعثت ايطاليا بمذكرة الى فرنسا فى ديسمبر سنة ١٩٠٠ ذكرت فيها انها لن تعارض فرنسا فى الخطوات التى تتخذها بالنسبة لمراكش وانه فى حالة تغيـــير مركزها السيـــاسى فان ايطاليا ستقوم ببسط نفوذها على طرابلس وليبيا وجـدير بالذكر ان ننبه الى أن ايطاليا كانت قد أعلنت قبل هذا التاريخ انها لا تقبل بأية حال السماح لفرنسا بأخذ أجزاء أخـرى من شمال أفريقيا حتى وان اضطرت للدخول فى حرب ضد فرنسا فتغير الموقف كلية بعد مذكرة ديسمبر سنة ١٩٠٠ اذ اتفق الطرفان على اقتسام الغنيمة بأن تغض ايطاليا الطـــرف عن سطو فرنسا على مراكش وتسكت فرنســـا تاركة ايطاليا تأخـــذ ليبيا وطرابلس وفى سنة ١٩٠٢ تبودلت

رسائل سرية اخرى بين حكومتى ايطاليا وفرنسا تأكد فيها ذلك الاتفاق وتعهدت كل واحدة بأن تقف على الحياد اذا قامت الاخرى بحرب فى شمال أفريقيا بقصد الاستيلاء على البلد الذى أطلقت يدها فيه ٠

ولكن كان هناك ذئب آخر يطمع فى مراكش وهو اسبانيا وعرضت أسبانيا ان تكتفى بشاطىء مراكش فى الشمال بما فى ذلك « طنجة وفزان » وبجزء محدود فى الجنوب وان تترك الباقى لفرنسا وقبلت فرنسا هذا العرض ولكن لم تتجاسر على توقيع اتفاق بهذا المعنى لان انجلترا هددتها ، وعندئذ وجدت فرنسا الفرصة سانحة أمامها للاتجاه الى انجلترا والتفاهم معها مباشرة بشأن مراكش وأرادت بذلك أن تطمئن الى نجاح خطتها الاستعمارية من ناحية ووقف المساعى التى كانت تبذل لعقد محالفة بين انجلترا والمانيا من ناحية اخرى ٠ وكانت فرنسا حينئذ مستعدة لتضحية أطماعها فى مصر وفى قناة السويس فى مقابل تدعيم مركزها فى جنوب البحر الابيض المتوسط اذ كانت تشعر دائما أن مركزها قلق فى الجزائر بحيث يسهل طردها منها اذا ما استطاعت دولة أوروبية منافسة لها ان تسبقها باحتلال مراكش ٠

بدأت فرنسا تجس نبض انجلترا فى سنة ١٩٠١ ، فدخلت معها فى مفاوضات سرية لتصفية المسائل المعلقة بينهما وكان فى نية فرنسا أن تحصل بأى ثمن على موافقة انجلترا على احتلال فرنسا لمراكش فانتهزت انجلترا الفرصة وقالت لفرنسا ان لمصر من الاهمية بالنسبة لها ما لمراكش والجزائر بالنسبة لفرنسا ، واستمرت المفاوضات فى طى الكتمان حتى شهر يوليو سنة ١٩٠٣ اذ استضافت انجلترا بعض أعضاء البرلمان الفرنسى فقال لهم « تشمبرلن » فى خطاب نشرته الصحف انه يتوق لعقد اتفاق حبى مع فرنسا ، ومنذ ذلك التصريح فاحت رائحة المفاوضات السرية وعرف ماكانت تهدف اليه وسرعان ما أبرم الاتفاق الاستعمارى الذى كانت تنشده الدولتان فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤

***

القسم الثانى

الجزء الخاص بمصر فى الاتفاق

تقدمت فرنسا لمفاوضة انجلترا فى موضوع مراكش بالذات اذ كانت انجلترا تدعى ان لها فى تلك البلاد مصالح اقتصادية علاوة على مصالحها السياسية فى طنجة وهى ذلك الميناء الهام الذى يهدد جبل طارق ولذا لم

تسمح انجلترا لاية دولةأوروبيةاخرى أن تبسط نفوذها عليه وكــذلك منعتها الدول الاخرى من الانفـرادبالنفوذ فيه ٠

واستطاعت انجلترا ان تقحم مصرفى مفاوضات مراكش عملا بتوصيات بعثها اللورد كرومر الى وزارةالخارجيةالبريطانية لكى يتخلص مـــن ضغط الحركة الوطنيـــة المصرية حيث كان المغفور له مصطفى كامل قد أوجـد فى فرنســا رأيا عاما يناصر القضـية المصرية واقلاما تعبر عن آلام مصر وأمانيهـا وهـذه الاقلام كان يحملهـا كتاب عظام من امثـال السـيدة « جوليييت آدم » و « بيير لوتى » وقدعرف مصطفى كامل بما وهبه اللهمن عبقرية سياسية منعدمة النظيركيف يستغل حقد فرنسا عـــلى انجلترا ومنافستها لها فى أفريقيا ويحول ذلك لحساب القضـــية القضية التى حمل لواء الدفاع عنها فأراد اللـوردكرومر الذى كان يقف بالمرصـــاد لنشاط مصطفى كامل العـــالمى ان ينتزع من يد الزعيم الوطنى هـــذا السند الفرنسى وانتهز فرصـــة تلكالمفاوضات وألح على حكومة انجلترا فى عديد من الخطـابات السرية ان تحصل من فرنسا على اعترافبالمركز الاستثنائى الذى خلقتـه انجلترا فىمصر ٠

هذا هو الثمن الذى طلبتهانجلترامن فرنسا وقد رأى بعض الساسـة الفرنسيين انه كان ثمنا غاليـــالايتكافأ مع ماحصلت عليـه فرنسا وقالوا ان انجلترا لم تكن لها حقوق فى مراكش لتتنازل عنهـــا لفرنسا وكل ماهنا لك انهـــا اعطت فرنساشيئا فى عالم الخيال واباحت لها ان تحتل مراكش مع ماكان يعتور ذلكمن متاعب اقلها معارضة اسبانيا بيد ان انجلترا التى احتلت مصر والتى كانت تعلم ان هذا الاحتلال ينقصـه السند القانونى وان فرنســا هى التى تشدد النكير على انجلترا لتجلو من مصر عملا بتعهداتها فاذا ما اعترفت بالحالة الواقعية فى مصر تكـــون قد تنازلت لانجلترا عن شىء كثـيروسلمت لها بشرعية مركـــز خلق بالفعل وتنازلت نهائيا والى الابد عنأطماعها فى مصر وفى قناة السويس ١

وبسبب هذه المعارضة التى بدتمن جانب البرلمان الفرنسى اضطـــر المفاوضون الفرنسيون لان يطلبـــوامن انجلترا تعويضا آخـــر حتى يستطيعوا ان يواجهوا الرأى العـــامفى بلادهم ولذلك اتسعت رقعـــة المفاوضات فشملت جهات اخرى منالعالم كان الخلاف عليها قائما بين فرنسا وانجلترا ، وكادت المفاوضاتان تفشل بسبب تلك الطلبـــات الجديدة ولكن كرومر كتب لحكومته يقول « ان فشل المفاوضات سيكون كارثة لانجلترا تزلزل كيانهـــا فى مصر » ولهـذا اضطـــرت انجلترا لان

تبدى تساهلا مع فرنسا واعطتها بعض الجزر الصغيرة فى مقابل الحصول منها على اعتراف بالحالة الواقعية فى مصر ·

وقد تناول الاتفاق الذى انتهت المفاوضات اليه عدة مسائل خاصة بمدغشقر وسيام وغيرها ولكن كان جوهر الاتفاق مصر ومراكش · والوثيقة التى وقعها الانجليز والفرنسيون فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ فيها كثير من الغرابة ففى هذه الاتفاقية قالت فرنسا انه ليس فى نيتها ان غير المركز القانونى فى مراكش ومعنى تغيير المركز القانونى انه ليس فى نيتها ضم مراكش أو اعلان الحماية عليها وتعهدت فرنسا بأن تتفق مع اسبانيا على مسألة مراكش كما تعهدت بألا تقيم تحصينات مواجهة لجبل طارق واما انجلترا فقد قالت فى تلك الاتفاقية انها تعترف بأن لفرنسا الحق « فى حفظ النظام والامن » فى مراكش وان تقوم بالمساعدات الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية اللازمة لتلك البلاد وفى مقابل ذلك قالت فرنسا انها اطلقت يد انجلترا فى مصر .

تلك هى شروط المعاهدة الانجليزية الفرنسية التى وقعت فى ٨ ابريل سنة ١٩٠٤ وهى شروط يكتنفها الغموض بالنسبة لموضوع مراكش وتدل على الالتواء الذى تنطوى عليه السياسة البريطانية دائما .

ولكن تبين انه فى نفس هذا اليوم وقع الانجليز والفرنسيون معاهدة سرية خاصة بنفس الموضوع ولم تنشر هذه المعاهدة السرية الا فى سنة ١٩١١ ·

والمعاهدة السرية قد خلت من الشرط القائل بأن فرنسا ليس فى نيتها تغيير الوضع القانونى فى مراكش وعلى العكس ورد فى ذلك الاتفاق السرى مانصه « اذا ما استحال على السلطان ان يباشر نفوذه فى مراكش فان الجزء الشمالى منها يصبح منطقة نفوذ اسبانية ويصير الباقى ارضا فرنسية » .

وبعد ان وضعت فرنسا تلك المعاهدة السرية فى خزانة وزارة خارجيتها وقفت متربصة للفرصة الملائمة وكانت تعلم ان سلطان مراكش الذى تقدمت الاشارة اليه وهو السلطان عبدالعزيز قد تولى العرش وهو فى السادسة عشر من عمره وكانت قد أحاطته ببطانة أغرته بالانفاق على النساء وغيرهن وهو الامر الذى أدى لكثير من القلاقل وسرعان ماسلطت عليه المرابين الذين اقرضوه فى سنة ١٩٠٤ اثنين وستين مليونا من الفرنكات بفائدة قدرها خمسة فى المائة وبضمان ايرادات الجمارك ولم يقبض السلطان من هذا المبلغ الا مايزيد على النصف بقليل والباقى

كان دينا صوريا وسرعان ما ألفوا له برنامجا سموه ببرنامج الاصلاح وقالوا انه لابد ان يشرف على تنفيذ مشروعات الاصلاح بوليس حربى بقيادة ضابط فرنسى ثم فتحوا بنكا فرنسيا ودخل رأس المال الفرنسى بلاد مراكش دخول الغزاة وبسرعة خاطفة فى سنوات معدودة عصفوا بالسلطان وببلاده وصارت مراكش محمية فرنسية (١)

القسم الثالث

الآثار القانونية

ورد فى المادة الاولى من الاتفاق الانجليزى الفرنسى لسنة ١٩٠٤ انه ليس فى نية انجلترا تغيير الحالة السياسية فى مصر ، وكذلك تعهدت فرنسا فى هذا الاتفاق بألا تعرقل عمل انجلترا فى مصر لا بطلب تحديد أجل للجلاء ولا بأية صورة اخرى . وفى هذا الاتفاق ايضا انتحلت انجلترا لنفسها صفة جديدة اذ تعاقدت بالنيابة عن الحكومة المصرية على مسائل داخلية تختص بها الحكومة المصرية ولم ترد فى النصوص كلمة النيابة وانما هذا هو المفهوم من السياق فقد أقحمت انجلترا فى الاتفاق مسائل مصرية داخلية كالقول بأن الحكومة الفرنسية تتعهد بالموافقة على مشروع الدكريتو الخديو الملحق بالاتفاق والذى يحتوى على الضمانات التى رأوها ضرورية لصيانة مصالح حملة أسهم الدين المصرى ومنها تخصيص ضرائب الاطيان للدين العام بدلا من الايرادات المختلفة التى كانت مخصصة لها من قبل كالسكة الحديد والتلغرافات والجمارك وميناء الاسكندرية واربع مديريات . وتعهدت الحكومة المصرية بعدم تخفيض ضرائب الاطيان الى مادون اربعة ملايين جنيه فى السنة الا بعد موافقة الدول وفى مقابل ذلك ترك للحكومة المصرية المال الاحتياطى المتوفر فى صندوق الدين وقدره خمسة ملايين جنيه ونصف تتصرف فيه كما تشاء وكذلك اتفقت الدولتان على بقاء ادارة الآثار المصرية مسندة الى عالم فرنسى وتضمن الاتفاق نصوصا خاصة بالموظفين الفرنسيين الذين كانوا فى خدمة الحكومة المصرية . ولا شك ان انجلترا جعلت من نفسها، اذ تتعاقد على هذه المسائل ، دولة حامية فهل كان هذا التصرف صحيحا من الناحية القانونية ؟

---

(1) Joseph Mathews, Egypt and the formation of the Anglo-French Entente of 1904 (Philadelphia, 1939).

ومجموعة معاهدات وزارة الخارجية البريطانية سنة ١٩١١ رقم ٢٤

ان أخطر ماتناوله الاتفاق بين فرنسا وانجلترا هو موضوع قناة السويس والقول فى صلب الاتفاق بأن انجلترا هى التى تضمن حرية الملاحة فى القناة ؛ بمعنى أن فرنسا وانجلترا وهما دولتان وقعتا معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة١٨٨٨ ، مع عدد آخر كبير من أعضاء الجماعة الدولية ، عمدتا فى اتفاق سنة ١٩٠٤ الى تغيير جوهرى فى معاهدة القسطنطينية من غير رجوع الى الدولة صاحبة الاقليم وهى مصر وباقى الدول الموقعة على معاهدة القسطنطينية فهل كان هذا تصرفا صحيحا ؟!

الجواب لا بطبيعة الحال ونحن نقطع ببطلان اتفاقية ٨ ابريل للاسباب الآتية :

أولا ـ لم يغير الاحتلال مركز مصر القانونى : والذى حدث هو أن الاحتلال كان قوة قاهرة عطلت سيادة الدولة المصرية المحلية ولكنها لم تنهها قانونا وفرنسا نفسها كانت فى وثائقها الدبلوماسية المختلفة أسبق الدول لتوكيد بطلان الاحتلال وكذلك فعلت انجلترا وقولها فى صلب المادة الاولى من اتفاق سنة ١٩٠٤ انه ليس فى نيتها ان تغير الحالة فى مصر يتنافى مع ماجنحت اليه فى المواد الاخرى من تعاقد على مسائل تباشرها مصر فى الاصل بما لها من سيادة على الاقليم ٠

وقد احتار علماء القانون الدولى العام فى ايجاد تفسير لهذا التصرف يسوغ مسلك فرنسا فى تلك المؤامرة فابتدع أحد كبار علماء القانون الدولى المعاصرين فى فرنسا، وهو العلامة « جورج سل » G. Scelle نظرية سماها بنظرية « الحماية الواقعية » Protectorat du fait (١) وادعى ان احتلال انجلترا لمصر قد خلق ماسماه حضرته بالحماية الواقعية ٠ وقد تصفحنا جميع مراجع القانون الدولى العام فلم نجد كاتبا واحدا شارك الاستاذ « سل » فى هذا النظر أو قال مثل هذا القول اذ الحماية نظام قانونى يقتضى أوضاعا وشروطا خاصة معروفة فى القانون ولا عبرة بالحالة الواقعية اذا لم تتوفر هذه الشروط خصوصا اذا كانت مزعزعة باعتراف الدولة التى تدعى الحماية ٠

ثانيا ـ لم تتوفر شروط الحماية: يرى علماء القانون الدولى العام ان الدولة المحمية هى التى تضع نفسها تحت وصاية دولة أقوى منها وتأخذ

(1) Georges Scelle — Cours de Droit International Public — Paris 1948, page 196.

الدولة القوية على عاتقها الدفاع عن سلامة أراضى الدولة المحمية وتضمن نموها السياسى والعمرانى ٠ وتباشر الدولة الحامية العلاقات الخارجية نيابة عن الدولة المحمية وانما يشترطون لذلك شرطين اساسيين بغيرهما لايمكن القول ان هناك حماية وهذان الشرطان هما :

أولا ـ معاهدة حماية بين الدولة الحامية والدولة المحمية

ثانيا ـ اعتراف الجماعة الدولية بمعاهدة الحماية وقبول أعضائها الصريح للتعامل مع الدولة الحامية فى المسائل التى تخص الدول المحمية(١)

وحيث أنه لم تبرم معاهدة حماية بين مصر وانجلترا ولم تعلن للدول بالطريق الدبلوماسى فتوافق عليها فان الرأى الصحيح والمتفق مع مايقول به جمهرة علماء القانون الدولى العام هو أن الاحتلال البريطانى لمصر لم تترتب عليه حماية قانونية وعلى ذلك لم يكن لانجلترا الحق فى أن تتعاقد فيما تعاقدت عليه مع فرنسا فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

ثالثا ـ المعاهدة عقد ولا يلزم غير الموقعين عليه :

المعاهدة فى القانون الدولى عقد بين دولتين أو شخصين من أشخاص هذا القانون تترتب عليه آثار قانونية ،وكما أن العقد فى القانون الخاص لا يلتزم به الا موقعوه فكذلك فى القانون الدولى العام لايلتزم بالمعاهدات الا الدول الموقعة عليها وتبقى المعاهدة بالنسبة لغير موقعيها شيئا معدوم القيمة

ولا يغيب عن البال أن لكل دولة أن تباشر أوجه النشاط المختلفة فى حياتها الدولية وتبرم ما ترى ابرامه من المعاهدات ولكن هذا الحق مقيد بضرورة مراعاة أحكام القانون الدولى العام الاساسية وعدم المساس بحقوق الدول الاخرى وسيادتها والا صارت المعاهدات أداة لنوع من الفوضى فى الحياة الدولية (٢)

وقد تكلم الشراح عن حماية سميت بالحمايات الاستعمارية الخاصة بالبلاد البكر التى تستولى عليها الدول المستعمرة والتى يعيش فيها أقوام بدائيون ولم تكن هذه هى الحالة بالنسبة لمصر وكذلك وصفوا النظم التى سموها بأشباه الحماية وهى التى ابتدعتها الولايات المتحدة فى اتفاقات عقدتها مع بعض بلاد أمريكا الجنوبية «كهندوراس» فى سنة ١٩١١ وليست

---

(1) Marcel Sibert — Traité de Droit International Public — Paris 1951 — Tome I, Page 157.

(2) Despagnet, Essai sur le protectorat.

Marcel Sibert — Traité de Droit International Public — Paris 1951, p. 156.

هذه هى حالتنا . وجملة القول أنه لا يوجد شىء فى القانون الدولى العام يمكن أن يقال أنه جعل للاحتلال الانجليزى نوعا من المشروعية أو أضفى عليه هذه الصفة

رابعا ـ واتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ كان معاهدة ثنائية تناقضت مع معاهدة جماعية هى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وهى تعتبر من قبيل التشريع الدولى الذى تلتزم بأحكامه جماعة الدول المتمدنة خصوصا الدول التى وقعت على المعاهدة

خامسا ـ كانت السيادة الشكلية للدولة العثمانية على مصر قائمة حتى سنة ١٩٠٤ ومعترفا بها من الجماعة الدولية فى المعاهدات والعلاقات الدبلوماسية وغير ذلك وكان المفروض أن الدولة العثمانية هى التى تباشر الشئون الخارجية الخاصة بمصر فلم يكن ممكنا أن تتصدى دولة أخرى وهى بريطانيا لمسائل من اختصاص الدولة العثمانية وتباشرها بنفسها حتى من غير اخطار أو سابق اتفاق مع الدولة العثمانية .

وللأسباب المتقدمة يعد الاتفاق الذى أبرمته انجلترا وفرنسا فى ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ فى نظر القانون الدولى العام باطلا ومعدوم القيمة ولا عبرة بالاغراض السياسية والمآرب الاستعمارية التى حدت بالدولتين اللتين اشتركتا فى هذه المؤامرة لابرام ذلك الاتفاق العجيب

وتبعا لذلك لا تستطيع انجلترا أن تدعى أنها اكتسبت صفة صاحب الحق فى الدفاع عن قناة السويس من اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤

الفصل الرابع

المقاومة الوطنية

انجلترا تعمل على تأبيد الاحتلال ـ الجيش ـ البحرية المصرية ـ البوليس ـ السودان ـ الثروة والشئون المالية ـ التعليم والتربية الوطنية ـ الأخلاق والحالة الاجتماعية ـ مصطفى كامل ـ كيف خاطب الانجليز ؟ ـ ايقاظ الشعور الوطني ـ الخطوط الرئيسية فى سياسة مصطفى كامل ـ خلفاء مصطفى كامل محاولة مد امتياز شركة قناة السويس وفشل المحاولة فى سنة ١٩١٠ ـ تدابير انجلترا للتخلص من الحركة الوطنية ـ الخلاصة ٠

حينما اشتد ضغط الجماعة الدولية على بريطانيا لتجلو من مصر تنفيذا لوعودها وتعهداتها ، زعمت أن هذا الجلاء سيتم حتما بمجرد اصلاح أداة الحكم وتنظيم المالية المصرية ، ولكنها رغبة فى اطالة أجل احتلالها الى غير غاية أفسدت أداة الحكم ، وأمعنت فى اضعاف مصادر الثروة الاهلية فى مصر حتى تبقى علة وجودها المزعومة قائمة وبذلك تسير القضية المصرية فى حلقة مفرغة ٠ ووعود الجلاء تعتبر التزاما قبل أعضاء العائلة الدولية ، وعلى ذلك فان السياسة التى سلكتها انجلترا، تعد اخلالا صارخا بهذا الالتزام ٠ ومن ناحية أخرى رأت انجلترا أن هذه السياسة من شأنها أن تستأصل عناصر الاستقلال والمقاومة الوطنية فلا تطالبها الدولة المجنى عليها ولا المجتمع الدولى بالجلاء

والادلة على سوء نية انجلترا لاتقع تحت حصر ، وسنكتفى بضرب الامثال مما حدث للجيش المصرى والبحرية المصرية والبوليس والسودان والثروة المصرية والشئون المالية والتعليم والتربية الوطنية والاخلاق والحالة الاجتماعية ٠ واليك البيان :

الجيش المصرى

كان أول بند فى برنامج الاحتلال البريطانى أن يثبت للعالم بأن مصر ليس لها جيش وبالتالى لا تستطيع أن تحرس حركة الملاحة فى قناة السويس ٠ وما زالت انجلترا حتى الآن تثير الاكذوبة القديمة القائلة أن مصر لا تقدر بمفردها على الدفاع عن قناة السويس ، ولذلك فانها ستحتل القناة حتى يصل الجيش المصرى الى المستوى الذى يساعده على النهوض بهذا الواجب

والدليل على أن انجلترا هى التى خلقت هذه الحجة بفعلها هى ومنعت الجيش المصرى من بداية الامر من الوصول الى المستوى الذى يكفل له

الانفراد بحماية القناة ، هذا الدليل واضح من سلسلة الجرائم التي ارتكبتها ضد الجيش المصري ، وحرصها على القضاء على قوة مصر الحربية وجعلها عالة عليها ، وتلك الامثال نضربها لنقضي على تلك الحجة السخيفة :

(١) مرسوم الخديو توفيق ، في ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ بتسريح الجيش المصري ومحاكمة الضباط . ولقد بادرت انجلترا بالاستناد على هذا المرسوم لاطالة أمد احتلالها فكتب اللورد « دوفرين » سفير انجلترا في الآستانة ، الى الباب العالي في أوائل اكتوبر سنة ١٨٨٢ ، قائلا أن تسريح الجيش المصري يجعل من واجب حكومة انجلترا اطالة أجل الاحتلال (١)

(٢) مرسوم الخديو في ٢٤ اكتوبر سنة ١٨٨٢ ، بتجريد الضباط الذين اشتركوا في الثورة العرابية وساهموا في واقعتي قصر النيل وعابدين ، وكذلك من وجد تحت السلاح في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وبقي حاملا للسلاح الى يوم طاعة الجيش ، ومن دخل العسكرية متطوعا من ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ (٢)

(٣) قام قائد الاحتلال الجنرال « ولسلي » والمعتمد البريطاني سير « ادوارد مالت » باستدعاء الضابط الانجليزي « فالنتين بيكر » لتنظيم الجيش المصري ، وكانت مهمته الحقيقية القضاء على الرجولة والقومية في الجيش المصري

وفي ١٦ يناير سنة ١٨٨٣ صدر مرسوم بتعيين « سير افلين وود » سردارا للجيش المصري ورئيسا لأركان حربه (٣) ، وقد ظل هذا المنصب احتكارا للانجليز طول عهد الاحتلال

(٤) انقاص عدد الجيش الى ستة آلاف وبلغ هذا العدد ٩٦٣١ جندي في سنة ١٨٨٢ ، وبلغ عدد الانجليز في الجيش خمسة وسبعين ضابطا من مختلف الرتب ، وحرم على المصريين الاشتغال في قلم المخابرات أو ادارة الجيش العامة

(٥) تقرير البدل النقدي للاعفاء من الجندية بمقتضى الامر العالي الصادر في ٩ يونيو سنة ١٨٨٢ والاوامر التي تلته

(٦) اغلاق المدارس الحربية فلم يبق منها الا مدرسة واحدة بالقبة بلغ عدد تلاميذها مائة تلميذ ، ويلحق بهذه المدرسة ساقطوا الشهادة الابتدائية

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٢ – ١٨٨٣ وثيقة رقم ٧٩ ص ٥٦

(٢) الوقائع المصرية عدد ٢٨ اكتوبر سنة ١٨٨٢

(٣) الوقائع المصرية عدد ١٧ يناير سنة ١٨٨٣ .

وطلبة السنة الثالثة ابتدائى ، ولا يعلمون الا قشورا تهدف لاشاعة الجهل واقتلاع بذور الوطنية

(٧) الغاء الترسانات التى أسست فى عهد محمد على واسماعيل لصب المدافع وصنع البنادق والذخائر ، وبيع آلات الترسانات وأدواتها بأبخس الاثمان ، ووضع مهمات الجيش وذخائره تحت أيدى الانجليز

(٨) الغاء قوانين الاصلاحات العسكرية التى صدرت فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، وهى القوانين التى طالب بها العرابيون لتحسين حالة الضباط والجنود

البحرية المصرية

بدأ اضمحلال البحرية المصرية قبيل الاحتلال ، بسبب تدخل الرقيبين الماليين الانجليزى والفرنسى بدعوى الاقتصاد فى الميزانية ثم جاء الاحتلال فأجهز على الوحدات البحرية اذ قررت الحكومة فى سنة ١٨٨٤ قصر البحرية على المحروسة ومحمد على والصاعقة والبحر الابيض المتوسط والجعفرية وفجر والطور بالبحر الاحمر وباعوا بقية قطع الاسطول ثم حطموا أو باعوا القطع التى تقدم ذكرها بحيث لم يتركوا منها الا المحروسة لنزهة الخديو

وعطلت الترسانة بالاسكندرية وبيعت آلاتها ومهماتها كما عطل الحوض الحجرى الذى كان معدا لاصلاح السفن بالاسكندرية وبيعت آلاته وألغيت المدرسة البحرية بالاسكندرية ٠ ولم يتركوا البواخر النيلية فباعوا ماكان متبقيا منها الى شركة كوك الانجليزية وصفيت ترسانة بولاق وقضى على البحرية قضاء تاما ٠

البوليس

صدر مرسوم فى ٨ يناير سنة ١٨٨٣ بتعيين « فالنتين بيكر » مفتشا عاما للبوليس وقومندانا عاما له وصار البوليس المصرى تحت سيطرة انجليزية تامة تتمثل فى مجموعة من الكونستبلات الانجليز الذين عينوهم حكمداريين وضباطا كبارا وكذا فى المالطيين واليونانيين وغيرهم ممن تقلدوا زمام الامر

السودان

لايتسع المقام هنا للكلام عن السودن ومشكلته المتعددة الحلقات ولكننا نكتفى بأن نذكر بمناسبة الكلام عن قوة مصر الحربية التى

حطمها الاحتلال ان جلاء الجيش المصرى من السودان وفصل الجنوب عن الشمال كان نقطة هامة فى برنامج انجلترا لضمان سيطرتها على قناة السويس وتوسيع أملاكها فى افريقيا ونحن نكتفى بسرد موجز لاهم الحوادث

كانت حدود مصر فى أواخر حكم اسماعيل ممتدة جنوبا الى خط الاستواء وكانت تشمل بحيرة البرت وبحيرة فيكتوريا والبلاد التى بينهما وقد بسطت مصر حمايتها على مملكة أوغندا وبلغت حدود السودان شرقا سواحل البحر الاحمر وخليج عدن وامتدت حدوده الجنوبية الشرقية الى المحيط الهندى وكانت من بين أملاك مصر سواكن ومصوع وزيلع وبربر وهرر وشمال الصومال وصارت جميع شواطىء البحر الاحمر الغربية من السويس شمالا الى بوغاز باب المندب جنوبا ملكا لمصر، وبسطت مصر نفوذها الى شواطىء خليج عدن من بوغاز باب المندب الى رأس جرديفون ثم الى رأس حافون على المحيط الهندى (١)

وقد ظهرت الثورة المهدية فى السودان فى سنة ١٨٨١ وكان من أهم اسبابها عسف الحكام من الترك والشراكسة ودسائس الانجليز الذين امتد نفوذهم من مصر الى السودان فى ظل الرقابة المالية وغيرها مما حدث فى أيام اسماعيل ، ومما يؤكد ان يد انجلترا السوداء هى التى أوقدت نيران الثورة المهدية او شجعت عليها التوافق الزمنى بينها وبين الثورة العرابية والثابت ان انجلترا استطاعت ان تمنع مصر من اخماد الثورة المهدية الى أن قدر لها أن تحتل هى مصر ثم تواجه الثورة المهدية بنفسها أملا فى أن يكون ذلك سبيلا لانتزاع السودان لنفسها وقد استمرت وقائع الثورة المهدية ومصر تعانى نكبة الاحتلال فحدثت هزيمة الشلال فى ٢٩ مايو سنة ١٨٨٢ وسقطت بارة والابيض فى يناير سنة ١٨٨٣ وعلى الرغم من أن مصر قد كبلتها انجلترا بسلاسل الاحتلال حاول عبدالقادر حلمى «باشا» أن يقضى على الثورة المهدية ووضع خطة محكمة لذلك ولكنه طلب المدد من مصر فأعرضت عنه الحكومة ثم فصلته من منصبه وهى حكومة مصرية اسما وانجليزية فى الحقيقة والواقع

سخرت انجلترا صنيعتها الخديو محمد توفيق فى ارتكاب ذلك الفعل الدنىء فاستدعى عبدالقادر حلمى من السودان وأمر بالغاء وزارة السودان فى ٢٠ يناير سنة ١٨٨٣ وكان خلفاء عبدالقادر حلمى من الجهل والضعف والغطرسة الجوفاء بحيث يمكن لانجلترا ان تنفذ خطتها الخبيثة التى بيتتها من قبل

---

(١) كتاب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ـ مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال « تاريخ مصر القومى » من سنة ١٨٨٢ » الطبعة الثانية مصر سنة ١٩٤٨ ص ٨٣

قويت الثورة المهدية اذن وامتدت الى السودان الشرقى وحدثت واقعة سنكات فى ٥ أغسطس سنة ١٨٨٣ وواقعة التيب الاولى فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وواقعة طماى الاولى فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٨٣ وكارثة شيطان فى ٥ نوفمبر سنة ١٨٨٣ وكل ذلك بدسائس الانجليز وتدبيرهم الاجرامى لاظهار الحكومة المصرية بمظهر العاجز عن قمع الثورة وحفظ الامن والنظام فى جنوب الوادى ٠ ولما تحرجت الامور قابل لورد كرومر الخديو توفيق وأبلغه تعليمات انجلترا التى تقضى باخلاء السودان فوافق الخديو وهو كما ذكرنا غير مرة كان رجلا مسلوب الارادة انجليزى الضمير والوجدان الا ان رئيس الحكومة شريف « باشا » أبى ان يجيب هذا الطلب وقال كلمته المشهورة « اذا تركنا السودان فالسودان لايتركنا » وبسبب تمسكه استقال من منصبه فى ٧ يناير سنة ١٨٨٤ وعرضت الوزارة على أحد الخونة المصريين وهو مصطفى رياض ولكنه لم يتجاسر على قبولها ولم تنزل به أخلاقه المعروفة الى هذه الضعة وذلك الاسفاف فى الخيانة فعرضت الوزارة على كبير الخونة وخادم الاحتلال القديم الارمنى « نوبار » الذى قبلها فى ٨ يناير وشكل وزارته على أساس اخلاء السودان ٠ وقد أصدر نوبار تعليمات الحكومة باخلاء السودان فورا وترحيل الموظفين والجاليات الاوروبية والمسيحية من الخرطوم وسحب الحاميات المصرية من نواحى السودان كافة وهكذا أقام نوبار الركن الثانى من أركان الاحتلال فالركن الاول بدأه فى مأساة قناة السويس كما اسلفنا والركن الثانى فى اخلاء السودان وعلى الرغم من المعارضة الشديدة التى أبداها ضباط الجيش المصرى ورجاله الشجعان فى السودان قضى الامر ونفذ مرضاة لبريطانيا وكان برنامج انجلترا الاستعمارى فى السودان يتلخص فى ثلاث نقط :

١ ـ اكراه المصريين على التخلى عن السودان

٢ ـ اخلاء السودان من المصريين

٣ ـ استرداد السودان لصالح انجلترا وحدها

ولكن الحالة قد تحرجت بعد قرار اخلاء السودان واشتد ساعد الثورة وقوى حصار الدراويش وقاد الجنرال الانجليزى بيكر حملة مصرية من عساكر الرديف الى سواكن ولكن الحملة هزمت هزيمة منكرة فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٤ فى معركة التيب الثانية ولعل الانجليز قد أرادوا بسوء تدبير الحملة تغطية خطتهم وجعل اخلاء السودان من الجيش المصرى أمرا لاجدال فيه وقد سقطت سنكات فى ٨ فبراير سنة ١٨٨٤ بعد مقاومة مريرة من الحامية المصرية وصراع خالد على يد الشهيد البطل محمد توفيق الضابط المصرى الذى كان يتولى محافظة سواكن ٠

وكانت انجلترا تحتل الاماكن التى تخليها القوات المصرية ففى فبراير سنة ١٨٨٤ احتل الانجليز ثغر سواكن سرا وفى ١٠ مايو سنة ١٨٨٤ عين الخديو ضابطا بحريا انجليزيا محافظا لسواكن .

وقد توالت المواقع وتركت انجلترا غردون يقتل فى الخرطوم فى ٢٦ يناير سنة ١٨٨٥ عامدة متعمدة وكان من نتيجة ذلك ان طلبت من الحكومة المصرية بعد سقوط الخرطوم جعل حدودها الجنوبية فى وادى حلفا وأذعنت الحكومة المصرية لما طلبه الانجليز .

وقد مات المهدى فى يونية سنة ١٨٨٥ ولكن المعارك استمرت وتجددت المناوشات سنة بعد اخرى وظهرت المجاعة فى السودان وتفاقمت الهمجية وفتكت الامراض بالاهلين فتكا ذريعا اثناء حكم التعايشى وتفاقم الخطب فى سنة ١٨٨٩

وانتهزت انجلترا تلك الفرص التى خلقتها هى خلقا متسلطة على محمد توفيق والعصابة التى تحكم معه لحساب انجلترا وأخذت تنفذ خطتها وتتواطأ مع الدول حتى تسكت على اقتسامها أملاك مصر فى الجنوب وراحت توزع أشلاء الدولة المصرية هدايا وهبات ورشاوى للدول الاوروبية ومن ذلك اخلاء مصوع من الحامية المصرية فى سنة ١٨٨٥ واعطائها للايطاليين واستولى الانجليز على محافظتى زيلع وبربرة سنة ١٨٨٤ والفرنسيون على تابورة وجيبوتى وجلا المصريون عن هرر سنة ١٨٨٤ وهى التى استولى عليها الاحباش عنوة فى سنة ١٨٨٧ كما استولوا على بنى شنقول من أعمال فاظوغلى . وعقدت ايطاليا وانجلترا معاهدة ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ التى كملت بمعاهدة ٥ مايو سنة ١٨٩٤ واستنادا على هذا الاتفاق الذى يعد صفحة من صفحات سجل استعمارى حافل باللصوصية ، احتل الايطاليون كسلا فى ١٧ يوليو سنة ١٨٩٤

وبعث الخواجا نوبار بأوامره الى أمين باشا مدير مديرية خط الاستواء فى ٢٧ مايو سنة ١٨٨٥ يأمره بالجلاء وفى نفس الوقت جهزت انجلترا حملة ستانلى الذى حمل معه كتابا آخر الى أمين باشا فى أول فبراير سنة ١٨٨٧ طالبا اليه الجلاء وكذلك حمل خطابا آخر بتوقيع نوبار وفعلا تم الجلاء

وتقلص الحكم المصرى عن مديرية خط الاستواء وعلى حساب مصر تآمرت انجلترا مع ألمانيا وأبرمت معها اتفاق أول يوليو سنة ١٨٩٠ الذى اعترفت فيه ألمانيا بالمركز الذى ادعته انجلترا فى أعالى النيل فذكرت أن افريقيا الشرقية البريطانية تمتد الى حدود مصر والى حدود الكنغو البلجيكية وفى

مارس سنة ١٨٩٣ بسطت انجلترا حمايتها على أوغندا واستطاعت انجلترا أن تغتصب من ملك مصر أوغندا ومنطقة البحيرات والجزء الجنوبى كله من مديرية خط الاستواء وكذلك أبرمت انجلترا معاهدة ١٢ مايو سنة ١٨٩٤ مع بلجيكا للحيلولة بين فرنسا وحوض النيل كما بينا فى الفصل السابق

وقد ظلت مديريات السودان فى يد المهديين الى أن أخذت مصر المحتلة تستعيدها واحدة بعد أخرى بأموال مصر وسواعد المصريين ولكن لحساب بريطانيا ولما تأكدت انجلترا من استقرار مركزها فى مصر استعيدت المديريات وتم القضاء على دولة الدراويش وقتل التعايشى فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وتراجع الحد بين مصر والسودان وصار ينتهى عند خط عرض ٢٢ وأظل على العالم مشروع جديد شبيه بمشروع قناة السويس وهو مشروع السكة الحديد من الكاب الى القاهرة والذى وضعه « سيسل رودس » لانشاء امبراطورية انجليزية تمتد من رأس الكاب جنوبا الى القاهرة شمالا ومن أجل هذا المشروع كانت انجلترا قد استولت على مديرية خط الاستواء وأبرمت اتفاقيتى الحكم الثنائى فى السودان فى سنة ١٨٩٩ وهما اللتين الغيتا فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١(١)

الثروة والشئون المالية

بسطت انجلترا على مصر من أقصى الشمال الى اقصى الجنوب حمايتها المقنعة واستعملت طريقة النصائح الالزامية كما وصفها تلغراف جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ وتلغرافه الثانى فى ٤ يناير سنة ١٨٨٤

وفى ظل هذه النصائح بل الجرائم التى ارتكبتها انجلترا ، واجهت مصر أزمات وخطوب فنضب معين الخزانة المصرية وطالب الاجانب الحكومة المصرية بالتعويضات الجسيمة عن حوادث سنة ١٨٨٢ وظهرت الكوليرا واستفحلت الثورة المهدية .

وكانت مالية البلاد فى قبضة لجنة المراقبة الثنائية فألغتها انجلترا بمذكرة ارسلتها الحكومة المصرية فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٨٢ الى حكومتى فرنسا وانجلترا وصدر مرسوم فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٣ بالغاء المرسوم المؤرخ فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٨٦ المنشىء للرقابة الثنائية واحتجت فرنسا ولكن على أثر الغاء الرقابة المذكورة صدر مرسوم فى فبراير سنة ١٨٨٣ بتعيين السير أوكلن كالفن مستشارا ماليا لدى الحكومة

---

(١) تراجع التفاصيل فى كتاب الاستاذ الرافعى الذى تقدمت الاشارة اليه «مصر والسودان ن أوائل عهد الاحتلال »

المصرية وظل المستشار المالى الانجليزى طوال عهد الاحتلال يباشر اختصاصات لجنة المراقبة الثنائية .

وكذلك الغى الاحتلال مجلس النواب الذى أقامه العرابيون وصدر القانون النظامى الجديد فى أول مايو سنة ١٨٨٣ وتألف مجلس نيابى هزيل لا حول له ولا قوة واسمه مجلس شورى القوانين كما تألفت الجمعية العمومية وأريد بهذه المسرحية ذر الرماد فى العيون .

وفى ظل الاحتلال وبزعامة الارمنى نوبار وأشباهه من خدام انجلترا توطد مركز المحاكم المختلطة التى خلقت لتمكين الاجانب من رقاب المصريين ونهب ثروة المصريين العقارية والمنقولة وكان ذلك فى عصر اسماعيل وعلى هذا النمط انشأوا المحاكم الاهلية سنة ١٨٨٣ ووضعت القوانين العرجاء التى نسخت نسخا مشوها من التشريع الفرنسى .

وفى ظل هذا الدولاب الاستعمارى البريطانى، استهدفت مصر لارتباكات مالية شديدة خصوصا بعد اكراهها على دفع التعويضات لاصحاب المبانى التى احترقت فى الاسكندرية بنيران الاسطول البريطانى ودفع نفقات جيش الاحتلال واغداق المرتبات على الموظفين البريطانيين والخسائر التى تكبدتها البلاد فى السودان فظهر عجز الميزانية ورأت انجلترا أن يدها فى الشئون المالية مغلولة بسبب قانون التصفية الصادر سنة ١٨٨٠ والذى يحدد نفقات الحكومة السنوية بمبلغ ٨٨٨ر٨٩٧ر٤ جنيه بما فى ذلك الجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا ٤٨٦ر٦٨١ جنيه وكذلك كان مركز الحكومة المصرية فى الاستدانة مقيدا بترخيص تركيا وموافقة دائنى مصر .

ورأت انجلترا ان تتحلل من هذه القيود بمفاوضة الدول فعقد مؤتمر لندن يونيو سنة ١٨٨٤ ومنى بالفشل وأرادت انجلترا أن تستر هذا الفشل ببعثة من رجالها الماليين والسياسيين برئاسة حاكم الهند الذى اوفدته الى مصر فى اغسطس سنة ١٨٨٤ بلقب مندوب سام وكان هذا المندوب هو اللورد نورثبروك الذى وصل مصر فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٤ ورأى أن التسوية المالية لا تتم الا بموافقة الدول وعادت انجلترا تطرق باب المفاوضات مع فرنسا والمانيا وايطاليا وروسيا وتركيا وأسفرت مفاوضاتها عن توقيع اتفاق لندن بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٨٨٥ الذى ضمنت به الدول المذكورة عقد قرض جديد للحكومة المصرية مقداره تسعة ملايين جنيه انجليزى واقترن هذا الاتفاق بتصريح ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ الذى رخصت فيه تركيا للحكومة المصرية بعقد القروض والذى نوه بالتعجيل بمفاوضات الدول لتقرير النظام

الذى يكفل حرية الملاحة فى قنـــاةالسويس وبعـــد ذلك كله صـــدر المرسوم الخديو بتاريخ ٢٧ يوليـــوسنة ١٨٨٥ بعقد القرض المضـمون وقيمته ٨٧٥٧٠٠٠ جنيه وصـــارهذا المرسوم مضافا الى اتفاق لندن الأساس المـــالى لميزانية الحـكومةالمصرية (١) .

كان أساس سياسة الاحتـــلال الاقتصادية تخصيص مصر للزراعـة لـكى تغـذى مصانع لانكشير بالقطن واهمال كل شىء آخر وتمكين الاجانب من اســـتثمار رؤوس أمـوالهم فى المشروعات وفى الربا الفاحش ضـد المصريين واســـتطاعت انجلترا أن تقضى على الصنـــاعة فى مصر وأن تجعـــل مصر عالة على أوروبا وأن تدخلها فى نطاق تبعية اقتصادية هى لون آخر من العبودية لانهـا تؤدى حتما للتبعية للبـــلد الذى يستورد القطن .

وطبعت الكتب المدرسية لتعـلم الناشئين بأن مصر لا تصلح للصناعة مطلقا وعطلوا مشروع كهربة خـزان أسوان والغيت المصـــانع التى كانت موجودة ومنها مصنـع الورق ببولاق سنة ١٨٨٥ وقـد اعترف كرومر فى تقريره سنة ١٨٠٥ بتدهور الصناعة فى مصر اذ قال « ان المنســوجات الاوروبية حلت محـــل المنسوجات الوطنية وبانقـــراض المنسوجات الوطنيـــة أخذت الصناعة الاهليـــة تنقرض أيضا » وباضمحلال الصناعة حرمت البلاد من أهم موارد الثروة وقد زاد عدد السكان ولكن احتـكر الاجانب ينابيـــع الثروة القوميـــة وشاركهم فى هـــذا الاحتكار طبقـة الاقطاعيين الذين عاشـــوا فى رعاية الاحتلال البريطانى الذى جعـل من الاقطاعيين مهراجات يحكمـون مصر لحســـابه ويســـترقون الشـعب ويسومونه سوء العذاب ، وساعدت المحـــاكم المختلطة ـ متعاونة مـع النفـــوذ البريطـانى ـ على ازدهار الاستغلال المالى الاجنبى حتى اعتبر الاجانب مصر مستعمرة لهم منـــذ الاحتـــلال وأسسوا البنوك وشركات الرهون العقارية والشركات المـــالية والشركات الزراعية وشركات البنـاء وشركات النقل وشركات الفنـــادق وغـــيرها وحرصـــوا جميعا عـلى اســـتخدام مواطنيهم واذلال المصريين وكانت حماية انجلترا للاجانب رشوة للدول للسكوت على بقائها اللانهـــائى فى وادى النيـــــل ولذلـك وقف الاجانب دائمـــا وباستمرار ضـد الحركة الوطنية وأمكنهم أن يتغلغلوا

---

(١) الكتاب الاصفر سنة ١٨٨٤ ـ وثيقـــةرقم ١ ص (٥) ـ وثيقـــة ص (٢١) ـ الوقائع المصرية عدد ١٣ سبتمبر سنـــة ١٨٨٤ و ٢٢سبتمبر سنة ١٨٨٢ ـ الكتاب الاصفر سنـة ١٨٨٥ ص ٥١ ـ الاستاذ عبد الرحمن الرافعى المرجع السابق .

فى كنف الاحتلال فى صميم الحياة المالية والاقتصادية للبلاد حتى قالت لجنة الميزانية فى مجلس شورى القوانين عن ميزانية سنة ١٨٩٤ « ان الامة المصرية سائرة فى طريق الفقر وسوء الحال ، وهذا يزيد على توالى الآيام ، وتداول الاعوام ، وحسبنا فى بيان ذلك أن الديون الخصوصية المسجلة فى سجلات المحاكم بلغت من سنة ١٨٧٦ الى مارس سنة ١٨٨١ نحو الاثنى عشر مليون جنيه ، ثم فى أوائل سنة ١٨٩١ بلغت فوق العشرين مليون جنيه ، وبلغ قدر الاطيان المرهونة نحو مليون وثلاثمائة الف فدان وكسور والعقارات نحو تسعة آلاف ومائة ، وهذا خلاف الديون غير المسجلة » أعنى أنها تضاعفت تقريبا فى عشرة اعوام ، ولا شك ان هذه الحالة او دامت لم يمض الاسنوات قليلة حتى يتضاعف هذا الدين ، وتصبح الاراضى المصرية ومعظمها مرهون ، ويصبح الاهالى أجراء ، يعملون لدائنيهم فيما كانوا يملكون .

التعليم والتربية الوطنية

والتعليم الذى كان حتى سنة ١٨٨٢ مجانيا فى اقسامه الثلاثة الابتدائى والثانوى والعالى رجع الى الوراء اذ الغيت المجانية ووقفت حركة انشاء المدارس، وأغلق الاحتلال بعض المدارس ، وجعل التعليم باللغة الانجليزية ، واحل الانجليز محل المصريين فى وظائف التدريس ، وصار التعليم احتكارا لطبقة ابناء الذوات ورأى الاحتلال أن يكتفى بتخريج فئة من الكتبة والمستخدمين وأسند الاشراف على التعليم الى قس انجليزى اسمه « دنلوب » استطاع أن يمسخ برامج التعليم ويستبعد التاريخ القومى من مناهج الدراسة وينشىء جيلا جاهلا متحللا محروما من غذاء الوطنية ولا يستطيع أن يفرق بين الاحتلال والاستقلال ولا يشعر بأن فى الاحتلال اهدارا لكرامته ولآدميته وعصف الاحتلال بوجه خاص بالتعليم الحربى والصناعى وعطل البعثات العلمية الى جامعات أوروبا ونفذ فى سياسة التعليم وصية دزرائيلى القائل « ان المستعمرات كالثمار اذا نضجت انفصلت عن فروع الشجرة » .

الحالة الاجتماعية والخلقية

والاحتلال الذى عمم الامية ورغب فيها كافح الاصلاح الاجتماعى حتى تدهورت معنوية البلاد تدهورا سريعا وبفضل اقامة نظام الطبقات فى مصر اتجهت طبقة الاغنياء والذين يسمونهم بالكبراء والمثقفين الى الاحتلال معلنة ولاءها له ، وأسرفت فى الترف والبذخ واقتباس مفاسد

المدنية الغربية ، وهى بضاعة انجلترا او بضاعة اوروبا التى ارسلتها الى مصر لتقتلها بها من خمور ومخدرات ومراقص واندية قمار ومفاسد شتى وتقوضت الاسس الخلقية التى رباها الاسلام فى مصر طوال بضعة قرون واستعدت النفوس لقبول صور الدعارة والترحيب بمروجيها ،

ونزحت الى البلاد طوائف من قطاع الطرق وكبار المجرمين الذين لفظتهم أوطانهم فى اوروبا ، وفتحوا فى طول البلاد وعرضها المواخير والحانات ولم تنج من شرورهم طبقة الفلاحين الجائعة المسكينة ، فبالمقاهى الصغيرة التى تبيع احط انواع الخمور فى القرى وبالربا الفاحش استطاع نفر من اليونانيين وغيرهم ان يصبحوا من كبار تجار الاقطان وكبار الملاك الزراعيين ..

والامراض والاوبئة فشت بصورة مروعة وكذلك جاءت انجلترا الى مصر بالامراض التناسلية الخبيثة ورعاها الاحتلال ورباها ، وفتكت المفاسد التى عاشت تحت لواء انجلترا وفى ظل المحاكم المختلطة بصحة الشعب ودينه واخلاقه ، وقوضت قدرته على العمل والانتاج وجعلته عالة على غيره من اللصوص ، ويحس قبلهم بالضعف والضعة ويشعر أنه غريب فى بلاده ، وبالجملة كان الاحتلال الانجليزى لمصر عدوانا ينافى مبادىء الاخلاق الدولية وقواعد القانون الدولى العام ، فهو أشنع جرم ارتكب ضد حقوق الانسان ، اذ عصف بالوطنية وبالخلق وبكل مقومات الشعب المصرى وفرض عليه العبودية فى شتى الصور ، وما بمثل هذا تستطيع انجلترا ان تكسب احتلالها صفة شرعية ، ولكنها مع شديد الاسف كانت ترتكب ذلك كله وتقول للدول انها مضطرة للبقاء فى مصر حتى تفرغ من اعمال الاصلاح والتعمير ، ولم تكن تصرفاتها الاجرامية خافية على الدول ، فلقد كان للدول فى مصر قناصل ووكلاء يبعثون لها بالتقارير فتعد الدول قد تواطأت واشتركت مع انجلترا فى ذلك الاجرام وقبضت الثمن الا وهو المنافع التى حققها رعاياها فى مصر على حساب الشرف وضد المبادىء الانسانية ، وبذلك يمكن القول ان احكام القانون الدولى لم تكن لها فى نظر الجماعة الدولية بالنسبة لهذا الاحتلال قيمة او اعتبار

ولم كان هذا كله وهو وصمة عار فى جبين الانسانية وسبة ابدية للمدنية الاوروبية . . ؟ للتوسع الاستعمارى فى افريقيا وآسيا ، والسيطرة التامة على قناة السويس .. اعنى ان وجود القناة فى مصر قد ترتب عليه قتل الشعب المصرى ادبيا وماديا .. وبدلا من تركه

يؤدى واجبه فى اسعاد بنى الانسان أرادوا ان يجعلوا منه قطيعا من العبيد يخدم اجراء الاحتلال ويجوع ويعذب ويشقى من اجل انجلترا وشركائها فى الاثم والمعصية ، ولو ان بعض هذه الاعمال سلطت على اكبر دولة فى أوروبا بتلك الصورة التى عرضناها عرضا موجزا لتلاشت من الوجود وانهارت مقاومتها وانعدمت شخصيتها ..

***

ولكن يد الله فوق أيديهم وقدرته تنهار دونها قوى الشر جميعا ، وإن كانت دولا وامبراطوريات وجيوشا وأساطيل .

فى هذا الظلام الدامس ، وفى تلك الفوضى الضاربة بجرانها أضاء فى مصر شعاع من الايمان انطلق من قلب شاب مصرى أصيل خرج من صلب أمة معذبة واقسم ليدفعن عنها هذا العذاب وليستردن لها الشرف والكرامة ويقضى على الاحتلال ويصرع انجلترا واساليبها الجبارة ..

ظهر هذا الشعاع فى حى صغير فقير من احياء القاهرة ، وهو الحى الذى ولد فيه مصطفى كامل ، حارة الصليبة بقسم الخليفة ، ولم يكن مصطفى كامل من أبناء الذوات وعبيد الاحتلال ، بل كان من أبناء الشعب الذى تهوى المصائب فوق رأسه .

قام فى مدرسته الثانوية وهو غلام صغير ، وقت أن كانت الوطنية بدعة ، والدعوة لطرد الانجليز نغمة غير مألوفة ولا مستساغة ، اذ صار الاستعباد هو القاعدة ، ولكن النور الالهى الذى اودعه الله قلب هذا الفتى النحيل الطاهر هو الذى أضاء كشمعة صغيرة فى المدرسة الثانوية فأسس التلميذ الموهوب جمعية الصليبة الادبية سنة ١٨٩٠ ، وكانت النواة الاولى التى خطب فيها وكتب وهز مشاعر النفوس المستعدة للفضائل بطبيعتها ، من بين اخوانه الصغار وهى تلك النفوس التى صمدت لسموم الثقافة «الدنلوبية» .

ووصل مصطفى الى كلية الحقوق فى سنة ١٨٩١ وهو فى السابعة عشرة من عمره ، وكان يحمل بين جنبات صدره شعلة من الايمان موقدة ولم يطق صبرا حتى يتخرج ، بل صاح صيحته وضرب ضربته فتظاهر فى يناير سنة ١٨٩٣ طلبة المدارس العالية لمناسبة اقالة وزير من وزراء الاحتلال الخونة ، وهو مصطفى فهمى ، والد صفية زغلول ، وقاد مصطفى كامل بصوته الرهيب جموع الطلبة فاهتز كرومر وأقصى المجاهد عن مدرسته ، وكان فى تلك السنة قد أسس مجلته التى سماها مجلة المدرسة ، ولكنه لم يرضخ للظلم ، ولم يستكن للاحتلال ، فسافر الى

فرنسا فى صيف سنة ١٨٩٣ ليتعلم الحقوق هنـاك ، وبسرعة خاطفـة أتم علومه ، وصقل لهيب قلبه بمبادىء الثورة الفرنسية ودراسة حقوق الانسان ، ونال شهادة الحقـوق فى نوفمبر سنة ١٨٩٤ من طـولـوز ، وقرر ان يكون محامى أمته أمام الله وامام التـاريخ ، وما اروع قوله فى رسالته الى اخيه فى ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٤ :

« واليوم احمد الله حمدا كبيرا ، وأشكره شكرا جزيلا على فك قيد أسرى والمن باطلاقى فى ميدان الحـرية ، فقد أصبحت حاملا شـهادة الحقوق ، وعولت بمشيئة الله على الانتظام فى سلك المحاماة ، لادافع عن حقوق الافراد ، ولو أتيح لى الخـير وبلغت ما أتمنى لكنت المدافع عن حقوق الامة بأسرها أمام العالم اجمع ، لان مصر وهى جنة الدنيا لا تسـتحق أن يداس شرفها بالاقدام ، ونصـبح فيها نحن ابناءها الاعزاء ممقوتين غرباء » ..

انه وهب حياته لامته ، فقد عاد اليها فى ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، وقيد اسمه بجدول المحامين ، ولكنه لم يترافع فى قضية واحـدة ، بل تفرغ لقضية الوطن ، وعكف على دراستها ، وتصفح ملحقاتها ووقائعها دراسة محام موهوب وقانونى له ألمعيـة نادرة ، ووطنى لم يسبقه فى نورانيته أحد ، لا فى مصر ولا فى غيرها ، ولم يأت بعده من بلغ درجة ايمانه بحق وطنه

وفى طريقه الى مصر كان قد التقى بشقيق اللورد كرومر ، ودار بينهما حديث تدل كلمات مصطفى كامل التى قالها لشقيق عميد الدولة المحتلة على مقدرة سياسية لا تتفق وحداثة سنه مما يدل على انه كان مبعوثا من عند الله . قال رحمه الله :

« لنا أوروبا بأسرها التى تناديها صوالحها العديدة بأن تنصرنا بنصرة تلك الصوالح التى سعيتـم من يوم احتلالكم البلاد فى تقويض أركانها ، على أنها ان لم تنصرنا فان لنـا من حقنا واتحادنا بوصف اننا امة ذات حضارة قائمة مأثورة ما نبلغ بها الى ما نصبو من حرية واستقلال(١) »

وسرعان ما ناب هذا المحامى الشاب عن امته فى منازلة الاحتلال .. فاحتج فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٥ على تأليف المحـكمة المخصوصة التى استصدر اللورد كرومر مرسوما بانشائها لمعاقبـة الذين يعتـدون على ضباط وجنود جيش الاحتلال(٢) .

---

(١) الاهرام عدد ٢٨ يناير سنة ١٨٩٥ .

(٢) الاحتجاج منشور بالاهرام فى ٤ مارس سنة ١٨٩٦ .

وكان يعرف مصطفى كامل أن مركز انجلترا فى مصر مزعزع بسبب ضغط الجماعة الدولية عليها ، ذلك الضغط الذى ترتبت عليه وعود الجلاء ، وكان يعلم بحصافته وبعد نظره ان تعارض المصالح بين فرنسا وانجلترا يمكن استغلاله فى خدمة قضية مصر وانه من الممكن اثارة روح التنافس الدولى ، وحمل فرنسا على تشديد النكير على انجلترا الى أن تجلو هذه الاخيرة عن مصر ، ولذلك اختار الزعيم الشاب فرنسا بالذات ميدانا من اهم ميادين الجهاد ضد الاحتلال ، وسافر اليها فى مايو سنة ١٨٩٥ ليدعو لقضية بلاده ، ويفضح انجلترا أمام العالم المتمدين ، وفى ذلك الوقت لم تكن لمصر فى الخارج سفارات ولا قنصليات ولا مكاتب دعاية ولا غير ذلك ، ولم يكن هناك قلم واحد يكتب لمصر أو لسان يعبر عن رأيها وينبه لآلامها واحزانها .. فأقام مصطفى كامل من نفسه سفيرا لمصر لدى دول الارض جميعا ، وداعية يشار اليه بالبنان ..

وفى باريس سنة ١٨٩٥ التقى برجال السياسة وكبار الصحفيين ليغريهم بالدفاع عن قضية مصر ، وكانت مهمته فى ذلك عسيرة بسبب صغر سنه وقلة موارده ، الا انه كان ذا عزيمة لا تفل ، وقلب كبير .. وما أروع ذلك النداء الذى قدمه الى مجلس نواب فرنسا فى يونيو سنة ١٨٩٥ مشفوعا بصورة رمزية تمثل النيل مكبلا بالسلاسل والاغلال ، وما أروع الالهام الذى تجلى فى ابيات من الشعر قالها لفرنسا فى صدر هذه العريضة :

أفرنسا يا من رفعت البلايا
عن شعوب تهزها ذكراك
انصرى مصر ان مصر بسوء
واحفظى النيل من مهاوى الهلاك
وانشرى فى الورى الحقائق حتى
تجتلى الخير أمة تهواك

وتلك الحركة البارعة نبهت اليه صحافة فرنسا فتقدمت اليه تسأله رأيه وتنشر احاديثه ، ومن ذلك الحديث الذى نشرته جريدة الجورنال فى يوليو سنة ١٨٩٥ ، والذى علقت عليه جريدة الاكلير الفرنسية بقولها :

« لا بد ان سيكون لمصطفى كامل المصرى دور مهم فى المسألة المصرية لان اسلوبه السياسى قائم على الصراحة والحق ، فهو يذكر بشجاعة وجلاء تلك المظالم الواقعة على المصريين من جراء الاحتلال الانجليزى

الذى كلما مرت عليه السنون تجسمت فيه صنوف الاعتداء على حقوق الناس » ..

وفى فرنسا كتب الزعيم وصال وجال ، حتىاهتزت انجلترا ، فانتقل من فرنسا الى فينا فى يوليو سنة ١٨٩٥ ، وجرد على الاحتلال حملة فى صحف النمسا ، وكان لها وقتئذ نفوذ كبير فى السياسة الاوروبية ، ثم عاد الى باريس فى ٨ أغسطس سنة ١٨٩٥ ونشر رسالته الفرنسية بعنوان : أخطار الاحتلال البريطانى .. وهى تلك الرسالة التى قال فيها كلمته المشهورة : « احرار فى بلادنا كرماء لضيوفنا » .. ولا شك أنه بهذا التعبير أراد أن يغرى الدول بمناواة انجلترا ويطمئنها بأنه لاتعارض بين مصالح رعاياها التى تكون مشروعة وبين جلاء الانجليز عن مصر ، وتلك خطة بارعة كان لابد ان يلجأ اليها الزعيم حتى لا تغلق أوروبا أبوابها فى وجهه ..

وكانت السيدة « جوليت آدم » فى طليعة كتاب فرنسا الاحرار فاهتمت بنشاط مصطفى كامل ، وتعرف بها فى سبتمبر سنة ١٨٩٥ ، رما أروع ما قاله فى كتابه المؤرخ فى ١٢ سبتمبر سنة ١٨٩٥ :

« سيدتى ...

« انى لا أزال صغيرا ، ولكن لى آمالا كبارا ، فانى أريد أن أوقظ فى مصر الهرمة مصر الفتاة .. هم يقولون ان وطنى لا وجود له ، وانا أقول يا سيدتى أنه موجود ، وأشعر بوجوده ، بما آنس له فى نفسى من الحب الشديد الذىسوف يتغلب على كلحب سواه ، وسأذود فىسبيله بجميع قواى ، وأفديه بشبابى ، واجعل حياتى وقفا عليه .. انى أبلغ من العمر احدى وعشرين سنة ، قد نلت أجازة الحقوق من طولوز قبل سنة ، وأريد ان اكتب واخطب وأنشر الحمية والاخلاص اللذين أشعر بهما فى سبيل رفعة الوطن العزيز ، وقد قيل لى أكثر من مرة انى أحاول محالا ، وحقيقة تصبو نفسى الى هذا المحال ، فأعينينى ياسيدتى فانك من الوطنية بمكان يفردك بمزية تقدير قولى وتقويةعزمى وشد أزرى » ..

***

استمرت الحملة التى شنها مصطفى كامل على انجلترا فى اوروبا ، وفى عام واحد شعر الرأىالعام الاوروبى بحق مصر ووقف على شىء من قضيتها وكثرت كتابات الصحف عنمصر ونشرها لبيانات مصطفى كامل وفي العام التالي أي سنة ١٨٩٦ كررالحملة ، وفى هذه المرة وهوفى باريس

راى أن يواجه الانجليز مباشرة ويخاطب جلادستون رئيس حكومة انجلترا وقت الاحتلال ، وكان يسمى كذبا شيخ الاحرار ، وكان قد أدلى بعديد من التصريحات معبرا عن نية انجلترا فى الجلاء ، وكان قد اعتزل الحكم فأرسل اليه مصطفى كامل فى ٢ يناير سنة ١٨٩٦ كتابا جاء فيه:

« اسمحوا لاحد ابناء وادى النيل ، لوطنى لا امنية له الا تحرير بلاده أن يقصدكم اليوم ليسألكم رأيكم عن حل مسألة مصر ، فقد كنتم منذ احتلت انجلترا وطننا أشد نصراء الجلاء ، وجاهرتم مرارا عديدة بأعلى صوتكم انه لا يليق ببريطانيا ان تحتل مصر الى اجل غير محدود ، فان عملا كهذا يمس شرفها أشد المساس .. لقد سجلنا كل تصريحاتكم فى هذا الصدد، ولو أنكم لم تستطيعوا الوفاء بوعودكم عند ما كانت السلطة فى يدكم لاسباب نجهلها جهلا تاما ، فانا لا نزال نظن أن اعتقادكم الآن كاعتقادكم فى سالف الزمن أى أنه ليس لمسألة مصر الا حل واحد هو الجلاء ..

« ولهذا رأيت من المفيد أن ارجو منكم فى هذا الوقت الذى اضطربت فيه احوال المسألة الشرقية ان تعرفونا حقيقة احساسكم نحو بلادنا ، فان كنتم لا تزالون من نصراء الجلاء كما أظن ذلك ، فمتى تظنون انه يمكن تحقيق هذا الجلاء المنتظر من عهد بعيد .. ؟ وفضلا عن ذلك فان تصريحا منكم فى مسألة مصر يكون له اعظم قيمة فى هذه الايام التى يحسب فيها الجم الغفير من أبناء ديننا المسلم بين أنكم أكبر عدو رآه الاسلام »

وبهذا الكتاب ظفر مصطفى كامل بتصريح آخر من جلادستون ، اذ كتب الى مصطفى كامل يقول :

« ان آرائى لم تتغير قط ، وهى دائما أنه يجب علينا ان نترك مصر بعد أن نتمم فيها بكل شرف وفى فائدة مصر نفسها العمل الذى من اجله دخلناها ، وان زمن الجلاء كما اعلم قد وافى منذ سنين .. لقد جاهرت بكل تصريحاتى فى مجلس النواب سنة ١٨٩٣ ، ولم يبق عندى شىء أضيفه عليها ، وقد كنت مستعدا لعمل كل ما هو حسن فى اعطاء آرائى تأثيرها ، الا أننى تركت المنصب بالمرة ... »

كان لتلك المكاتبات دوى هائل فى الصحف الاوروبية فعلقت الفيجارو وغيرها على كتاب جلادستون وأرسل مصطفى كامل خطابا آخر الى جلادستون فى ٢٧ فبراير سنة ١٨٩٦ ، كان من بين فقراته :

« ان عددا عظيما من ابناء وطنى ، لما رأوا ان زمن الجلاء على ماترى

قد حان منذ سنين ، كلفونى ان ارجوك التكرم على مصر باحداث حركة فى الرأى العام الانجليزى لمصلحة الجلاء ..

« ان الحركة الكبيرة العديمةالمثال التى أحدثتها فى انجلترالمصلحة الارمن حيث لم تكن وقتئذ الا أحد أبناء وطنك الغير رسميين كما تقول، أعظم كفيل لنا بأن مساعدتك لمصر يكون لها أعظم فائدة . والا فهل مسلمو مصر اقل استحقاقا لرعايتك العالية من مسيحيى الارمن ؟؟ أم هل أنت كما أشاعوا فى بلاد الشرق عدو للاسلام ٠٠ ؟

« لقد قلت فى خطبتك التى ألقيتهافى شهر أغسطس الماضى أنك لاتبغض المسلمين البته ، فهاهم المسلمين يأتونك اليوم حيث جاءهم الدور يسألونك أن تدافع عن مصر . ومع ذلك افليس من الواجب علىأنجلترا ان تحترم هى نفسها العهود العلنية والمعاهدات الدولية الضامنة لمصر حريتها ، قبل أن توصى تركيا ـ التىيعتبرها أقل بلاد أوروبا مدنية ـ باحترام فقرة من معاهدة برلين مختصة بالارض ؟ ! »

* * *

هذا المشعل المتنقل بين أرجاء أوروبا ، مدافعا عن حق وطنه ، لم يغفل واجب ايقاظالشعور القومى فى بلاده ، ولذلك كان دائم التنقل والحركة بين مصر وأوروبا ، فعاد الى وطنه فى مارس سنة ١٨٩٣ ، وقد احست به بلاده وتردد صدى صوته الذى انطلق فى أوروبا ، فالتفحوله مواطنوه واستقبلوه فى الاسكندرية وألقى فيهم خطبه التى كانت نورا لمصر ونارا على الاحتلال ،وكان تارةيخطب بالعربية وأخرى بالفرنسية لينبه النزلاء الاجانبالى واجبهم حيالالحركة التى حمل رايتها ولاول مرة بدأت مصر فى سنة ١٨٩٦ تحتفل بذكرياتها السوداء وسافر الزعيم الى أوروبا فى نفس السنة ونشر المقالات فى صحف فرنسا مذكرا بتاريخ ١٤ سبتمبر يوم دخول القراصنةالانجليزالقاهرة وعاود الكتابة الى جلادستون وفى كل مرة كان يظفر بكتاب من ذلك السياسى الانجليزىكان يستغلهفى صحافة اوروبا على نطاق واسع ومن فرنسا سافر الى المانيا وجعل برلين ميدانا آخر من ميادين دعايته الوطنية وكذلك سافر الىالنمسا واتصل بصحافتها وبساستها وزعمائها ثم سافر الى القسطنطينية فى اكتوبر سنة ١٨٩٦ ليحمل الباب العالى على التحرر من انحلاله وخنوعه والوقوف فى صف الحركة الوطنية المصرية .

وعاد الزعيم الى مصر فى نوفمبر سنة ١٨٩٦ بعد أن ترنح الاحتلال بفضل ضرباته الموفقة فأرادوا أنيكيدوا له كيدا ودبر كرومر مؤامرة

تجنيده الا إن المؤامرة قد فشلت وخابت وهذا الجهد الضخم كان على حساب جسد مصفى كامل وصحته فكان لايتوقف الا اذا أقعده المرض تم لايلبث أن يبل من مرضه ويستأنف الجهاد ويسافر ثم يعود .

وقد أستمر يتنقل بين عواصم أوروبا المختلفة وبين مصر عدة مرات فى كل عام حتى سمع العالم كله صوت مصر ووجدت قضيتها سندا قويا من الرأى العام العالمى ولقد تردد صدى هذا الجهاد فى أمريكانفسها حتى كتبت صحيفة « نيويورك هيرالد » فى سنة ١٨٩٧ قائلة «انالعالم المتمدن يسمع فى هذه السنين الاخيرة صوتا رنانا وطنيا من الشرق،وهو صوت سليل الفراعنة مصطفى كامل ، .... وهو رجل اذا تكلمأسمع العالم صوته ، ومن عرف أنه ليس بغنى كبير ، ولا وزير حكومة ذات سلطان ، قال معنا أنه نابغة ككل عظماء الرجال الذين يهبهم التاريخ من حين الى حين الى الامم المضطهدة المظلومة ليهدوها طريق السداد ...... الخ » (١) .

على أن الجهاد الاكبر الذى تصدى له مصطفى كامل قد بلغ أوجه فى يناير سنة ١٩٠٠ حينما أصدر صحيفة اللواء اليومية باللغة العربية وأصدر فيما بعد طبعات منها باللغتين الانجليزية والفرنسية واصبح بحق لسان مصر الناطق وقلبها الخفاق ، ولم يصرفه ذلك عن متابعة نشاطه ضد الاحتلال فى المجال الدولى وقد استطاع ان يحيى شعورأمته الوطنى وان يهد ما بنته انجلترا ويزلزل الارض تحت أقدامها فى وادى النيل ويعترف أحد غلاة المستعمرين الانجليز ، « لويد جورج » بأن مصطفى كامل أستطاع بوطنيته وتطرفه أن يشدد النكير على بريطانيا حتى أفلت الزمام من يدها(٢) .

* * *

الخطوط الرئيسية
فى سياسة مصطفى كامل

والذى يعنينا هنا ونحن نتكلم عن الدور العظيم الذى قام بهمصطفى كامل فى خدمة القضية الوطنية أن نبين الخطوط الرئيسية فى برنامجه السياسى ، فهذا البرنامج يعد فى الحقيقة دستورا للوطنية المصرية وهو

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ـ مصطفى كامل باعث الحركة الوطنية ـ الطبعة الثالثة مصر سنة ١٩٥٠ ص ١٠٥

(٢) مصر منذ كرومر ـ الجزء الاول ، لندن سنة ١٩٣٣

يعطى صورة واضحة عن التفكير السياسى المصرى فى أول مرحلة من مراحل الجهاد الوطنى ، قبل أن يدخل هذا الجهاد بالمتصدين له فى الدائرة المرنة ..

* * *

ونحن نلخص الاسس التى وضعها مصطفى كامل فيما يأتى :

أولا : أعتماد مصر على نفسها وتحذيرها من الدخول فى أحلاف .

على الرغم من أن مصطفى كامل اتخذ أوروبا بأسرها ميدانا لدعايته وشن من صحفها ومحافلها السياسية حربا شعواء على أعداء وطنه واستطاع الى حد ما أن يؤلب الدول ضد بريطانيا ، فطن رحمه الله الى أن مصر ضحية تآمر استعمارى وحذر وطنه من الاعتماد على الغير او الدخول فى احلاف اياكانت بمعنى ان مصطفى كامل لم يقبل بأى حال أن تزج مصر بنفسها فى دفاع مشترك أو غير ذلك من التنظيمات الجماعية بل راى ان الوطن يجب أن يعتمد على نفسه ويستخلص حقه بيده .

ويستفاد هذا الرأى مما ورد على لسانه فى الخطاب الذى القاه بالاسكندرية يوم ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ، ويعد هذا الخطاب بمثابة برنامج سياسى شامل وضعه الزعيم الخالد والقاه بمسرح « زيزنيا » بالاسكندرية بمناسبة تأسيس الحزب الوطنى ، ومما قاله موصيا مصر بأن تعتمد على نفسها ، ما يأتى :

« ظن الساسة الانجليز أنهم اذا اتفقوا مع فرنسا على مسألة مصر ، طويت أوراق هذه القضية الخطيرة ، وخفت كل صوت ، ومات كل امل ، وحل اليأس محل الرجاء ، وصار الشعب المصرى اثرا كتلك الآثار التى يأتى السائحون لرؤيتها فى كل عام .

« ولكنهم أخطأوا خطأ كبيرا ، نعم أخطأ أولئك الساسة الذين يظنهم العالم كله ، أمهر الناس فى تدبير الشئون واعداد الحوادث ومعرفة المستقبل

« أخطأوا لان العزلة التى صرنا اليها ، بعثت فينا روحا جديدا ، أرشدنا الى الحقيقة ، التى لاقوام لشعب بدونها ، ولا حياة لامة بغيرها ، ولا وجود لنفر من الناس اذا لم يتبعوها ، وهى :

ان الامم لاتنهض الا بنفسها ولا تسترد استقلالها الا بجهودها ، وان الشعب كالفرد لايكون آمنا على نفسه ، الا اذا كان قويا بنفسه ، مستجمعا لكل عدد الدفاع ، وآلات الذب عن الشرف والمال والحياة

« نعم ، فقهنا أن الشعوب التى لاترجو الرقى الا بمعونة جيرانها وأصدقائها ، ولا تحفظ استقلالها الا بالاعتماد على حلفائها ، هى شعوب فى خطر ، وحياتها مهددة فى كل وقت .

« دهش الذين كانوا لايرون فينا الأمواتا تتحرك كمابهت اعداء الوطنية المصرية من هذه الروح الجديدة ، التى دبت فى الامة وقالوا : عجبا أيحيا هذا الشعب ؟ أتنهض مصر بنفسها ؟ أتعمل للاستقلال وحدها ؟ اتقدر على تحقيق مطالبها بمحض ارادتها ؟ أتقاتل اليأس والقنوط وتتغلب على الحوادث والكوارث ؟

« أجل وألف مرة أجل ! ! ان مصر بالغة آمالها ومحققة أمانيها بأرادتها وهمتها » .

ثانيا : ثقته بوطنه واذكاء الشعور عند المصريين بالكرامة .

رأى مصطفى كامل انه لا سبيل للوصول الى الحق الا اذا آمن به صاحبه وأحس بكرامته ، ولما كان الاحتلال قد عمل على تحطيم الشعور بالكرامة عند المصريين وأذلالهم ليسلموا بالامر الواقع ، قاوم مصطفى كامل هذه السياسة بأن ألهب بمقالاته وخطبه الايمان بمصر وحقها فى الحياة وجعل العمل لها من أقدس الواجبات وأحل الرجاء محل اليأس والقنوط . ومن كلماته الرائعة :

أ ـ « أنى لو لم أولد مصريا ، لوددت أن أكون مصريا »

ب ـ « لا معنى للحياة مع اليأس ولا معنى لليأس مع الحياة »

جـ ـ « ان العامل الواثق من النجاح ، يرى النجاح أمامه كأنه أمر واقع ، ونحن نرى من الآن هذا الاستقلال المصرى ، ونبتهج به ، وندعو له كأنه حقيقة ثابتة وسيكون كذلك لامحالة ! !

« فمهما تعددت الليالى وتعاقبت الايام ، وأتى بعد الشروق شروق ، وأعقب الغروب غروب ، فأننا لانمل ولا نقف فى الطريق ولا نقول أبدا : لقد طال الانتظار »

« اننا وجهنا قلوبنا ونفوسنا وقوانا وأعمارنا الى أشرف غاية اتجهت اليها الامم فى ماضى الايام وحاضرها ، وأعلى مطلب ترمى اليه فى مستقبلها ، فلا الدسائس تخيفنا ، ولا التهديدات توقفنا فى طريقنا ، ولا الشتائم تؤثر فينا ، ولا الخيانات تزعجنا ، ولا الموت نفسه يحول بيننا وبين هذه الغاية التى تصغر بجانبها كل غاية .

« نعم أننا لو تخطفنا الموت من هذه الديار واحدا بعد واحدلكانت آخر كلماتنا لمن بعدنا : « كونوا أسعد حظا منا ، وليبارك الله فيكم ، ويجعل الفوز على أيديكم ويخرج من الجماهير المئات والالوف بدل الآحاد للمطالبة بالحق الوطنى والحرية الاهلية والاستقلال المقدس

« بلادى ! بلادى ! لك حبى وفؤادى ، لك حياتي ووجودى ، لك دمى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لبى وجناني ، فانت أنت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر !

د ــ « ان مصر جنة الدنيا وان شعبا يسكنها ويتوارثها لاكرم الشعوب اذا أعزها ، وأكبرها جناية عليها وعلى نفسه اذا تسامح فى حقها وسلم أزمتها للاجنبى »

ثالثا ــ قوة العقيدة والتطرف فى الوطنية

رأس مال الزعيم فى جهاده قوة عقيدته والتعصب لها وحث اعوانه على التطرف فيها فهكذا كانت دعوة الانبياء والمرسلين وكذلك كانت دعوات محررى الامم والشعوب ، أما المرونة والتهاون فقتل للحركة الوطنية ولم يعرف مصطفى كامل مرونة ولم يقبل مساومة ولم يطق فى الحق هوادة ولا لينا .

قال فى هذا الصدد :

« نلقب بالمتطرفين ! ولماذا ؟ لاننا نطالب بحقوق مصر واستقلالها ! لاننا نذكر انجلترا بشرفها وعهودها ووعودها ! لاننا نقول لها بصوت الحق والاعتقاد القوى ان المستقبل يكفل ذلك الاستقلال ، وانه خير لها أن لاتقاوم الحوادث فيما بعد ، وألا تحاول اعدام أمة خلقها الله للحياة والعمل !

« متطرفون ! لاننا نعلن ثقتنا الكاملة بمستقبل بلادنا ، ونقول لهذه الامة فى الصباح والمساء : اليوم عسر وغدا يسر ، اليوم أسر وغدا فخر ، اليوم احتلال وغدا استقلال ، اليوم عناء وشقاء وغدا رخاء وهناء !

« متطرفون ! لاننا نقول للامة اعملى وحافظى على السكينة ، اياك والقلاقل ، فهى تخدم العدو وتضر بالوطن ، اياك والانقسامات فأنها منشأ الخراب والدمار ، اياك وهوس العداوات الدينية فأنها آفة الآفات وجالبة المحن ، اياك وسوء ظن الملأ المتمدن بك فأن الشعوب فى المدنية متضامنة ويا شقاء من سار ضدها !

« متطرفون ! لاننا نقول للامة خذى من العلم أوفر قسط وتسلحى

بأسلحته واملأى وادى النيل من نوره ، وردى الى الفقير حقه ونصيبه من هذا المنهل العـــذب !

« متطرفون ! لاننا نرد تهم العدو ونثبت للعالم كله اننا متمدنون وانه ليس للتعصب بيننا وجود وأن الاسلام عامل قوى لترقيـــة الامة ونشر أنوار المدنيـــة فيهـــا .

« متطرفون ! لاننا رفعنا أصواتنا محتجين على فظيعـــة الفظـــائع فى دنشواى ، وعارضنا السياسة الأنجليزية فى دعاويها ، ووقفنا فى وجوه أعدائنا والحق سلاحنا ، والصراحة عدتنا ، والاقدام مطيتنا

« متطوفون ! لاننا نمثـــل مصر للامم تتدفق حياة ونشـــخصها قوية ناهضة ، شريفة المقاصد أبية ، لاترضى المذلة ولا تعرف الكذب والخداع

« متطرفون ! لاننا لانطلب أستعمار بلاد الغير ولا استعباد شعب من شعوب الارض ، بل نقنع بطلب الاســـتقلال لوطننا ، فأن كنا نعتبـــر متطرفين لاننا نعلن ذلك كله ولان هذه خطتنـــــا ، فأكـــرم بالتطـــرف ، ويا فخارنا بأن نلقب بالمتطرفين ! من منكم لا يفخر بأنه متطرف ، وايكم لايريد ان يكون سائر المصريين متطرفين ؟

وهل يكون الاعتدال فى هذه الحالة شيئا سوى الخوف والجبن والرياء واستعمال خطتين ، واتباع سياستين ، ومخاطبة الناس بلسانين ؟ ومن ذا الذى يرضى لنفسه ولقـــومه بهذا الاعتـــدال ، وما هو فى الحقيقة الا المذلة فى أبشع مظاهرها والموت الشنيع الموجب لاحتقار الامم جمعاء »

رابعا ــ الاستقلال والجلاء قبل الاصلاح

فطن مصطفى كامل الى أسلوب الانجليز الخبيث اذ يحـــاولون كلمـــا قامت فى مصر يقظة وطنية ان يصرفوها لمايسمى بالاصلاح الداخلى ، وقد كان الكلام عن الاصلاح الداخلى حجتهم أمام العالم فى اطالة مـــد اجـــل احتلالهم فهم من ناحية يفسدون ويخربون ويستعينون فى الافســـــاد والتخريب بعملائهم وأعوانهم من أقطاعيين وعباد حكم وغيرهم ، ومـــن ناحية اخرى يقولون للوطنيين أصلحوا دياركم أولا وذلك لتبـــقى مصر تجرى فى حلقة مفرغة وتنصرف عن مطالبتهم بالجلاء ولكن ليس مايمنع من أن تنهض مصر فى وقت واحد بالدفاع عن قضيتها ضد الانجليـــز واصلاح شئونها الداخليـــة .

وقد رد مصطفى كامل ردا بليغا على المطالبين بالاصلاح وتأجيـــل موضوع الجـــلاء بقوله :

« ينادى البعض فى هذه الايام ، بأن كلمة الاستقلال توجع الانجليز ، وانه اشير عليهم من بعض أنصار مصر فى انجلترا ، بأن الاصلح والاوفق الاكتفاء بطلب الاصلاح ، واهمال مسألة الجلاء والاستقلال ، أو على الاقل تأجيلها الى حين ، ويعمل ذلك البعض لترويج هذا الرأى ويندفع فى طريقه ، طاعنا فى المطالبين بالاستقلال قائلا انهم متطرفون !

« وانى لمفصح الآن ، أمام الامة كلها عن رأيى فى هذه السياسة ، التى يتوهم ذلك البعض أنها اكبر ضرب من ضروب الدهاء !

« ان العمل بآراء الانجليز الذين يشتغلون بمسألة مصر فى انجلترا ، ليس مما يطالب به المصرى ، لان هؤلاء الانجليز يعملون لخدمة انجلترا بالذات ، فهم يريدون أن تكون سياسة بلادهم سياسة لين ومهارة بدلا من أن تكون سياسة شدة وصلابة ، وهم ان اتفقوا معنا فى بعض المسائل قد يختلفون فى الجوهر ، ولذلك يرى بعضهم بمزيد الاستياء الحركة الوطنية الداعية الى الاستقلال فنحن مسلوبون وهم السالبون ، ونحن طلاب حق مقدس والانجليز هم مغتصبوا هذا الحق ، **فلا سبيل الى الاتفاق بيننا وبينهم الا باعترافهم بحقنا ورده الينا »**

ويستفاد من العبارة المتقدمة ان مصطفى كامل لايقبل مفاوضة الانجليز بأية حال ولا يسمح قط بعقد أى اتفاق معهم قبل جلائهم مقدما

خامسا ــ المطالبة بالدستور والحكم النيابى الصحيح لا الحكم النيابى الذى يقوم فى ظل الاحتلال .

قال مصطفى كامل فى خطاب « زيزنيا » الذى اقتبسنا منه الفقرات المتقدمة ما نصه :

« يتوهم أنصار سياسة المغالطة أنهم مهرة قادرون ، وسياسيون محنكون ، ولذلك هم يريدون أن يخدعوا الدولة الانجليزية ويغلبوها بقوة الدهاء ، هم يقولون :

لنهجر طلب الاستقلال ولنطالب الانجليز بالاصلاحات الداخلية مثل تأسيس مجلس نيابى ونشر التعليم ، حتى اذا صرنا أصحاب الطول والحول فى البلاد ، قلنا لهم : انجلوا عنها » فلا يستطيعون الا ان ينجلوا خاضعين ممتثلين .

« اللهم أنى أعترف بأنى لست من المهرة فى السياسة حتى أدبر مثل هذا التدبير ، وأصرح بأنه لم يخطر لى لحظة واحدة على بالى ، بأنى قادر على أن أصرع السياسة الانجليزية بمثل هذه المهارة الفائقة ، كما انى

مع عداوتى الاكيدة للاحتلال ، لا أرى الانجليز قد تحولوا بسرعة البرق أطفالا صغارا حتى تدخل عليهم هذه الحيلة المضحكة

« باطلا يعتقد البسطاء أن الانجليز مع كونهم ينوون البقاء فى مصر ، يقبلون منح أهلها حكومة دستورية ، لانه لو جاز ذلك لكان وجودهم فى هذه الديار يوم يؤسس فيها مجلس نيابى تام السلطةنافذ الكلمةلغوا، ولاصبحوا فى هذا القطر لاعبين .

« ان اعطاء المصريين مجلسا نيابيا حقيقيا ـ لاصورة يراد بهاالسخرية وذر الرماد فى العيون ـ هو تجريد للاحتلال من كل سلطة ، فلايستطيع المعتمد البريطانى أبقاء مثل « دنلوب » فى نظارة المعارف مع سخط الامة كلها عليه .... ألخ »

« أنما تساعد أنجلترا بكل قوتها على تأسيس حكومة دستورية فى هذه الديار يوم تنوى حقيقة الجلاء عن مصر : ولذلك طلبت دائماالمجلس النيابى مقرونا بطلب الاستقلال . الا أن الخطة التى وضعتها الحكومة الانجليزية عندما أحتلت هذا القطر ، هى ترشيح المصريين لان يحكموا أنفسهم ، واقامة معالم الدستور بينهم ثم الجلاء عن بلادهم ، هىخطة متماسكة كل التماسك ولا يمكن تنفيذ مبدأ من مبادئها دون المبدأين الآخرين ، فترشيح المصريين لان يحكموا أنفسهم يجعلهم أقوياء أشداء راقين فى الشعور الوطنى ، فلا يرضون بحكم الاجنبى ، ومنحهم مجلسا نيابيا يحصر السلطة فى أيديهم فلا يبقى للانجليز بجانبهم عمل ما . لذلك صرحت بفساد سياسة المغالطة وبضررها الشديد على مصر والمصريين ، لانها تؤدى الى اعتراف فريق من الامة بقبول الاحتلال وتظهره بمظهر الضعف الشديد ولا تثمره ثمرة ما ، هذا فضلا عن كونها قاتلة للروح الوطنية بأبعادها المصريين عن ذكر الاستقلال والتعلق به

سادسا ـ حكومة وطنية تستمد ارادتها من الشعب

رأى مصطفى كامل أن أكبر وسيلة لمقاومة المحتل هى اقامة حكومة وطنية تصارع الاحتلال وتعتمد على أرادة الشعب ولا تخضع لطغيان الفرد وفى هذا يقول :

« ان المصريين لايرضون باصلاحات سطحية يعطونها ذرا للرماد فى العيون ، بل أنهم لايطمئنون على أنفسهم وبلادهم الا اذا عادت الحكومة الوطنية بسلطتها وسطوتها ورهبتها وكانت حكومة دستورية خاضعة لمبادىء التمدن الحديث ومستمدة قوتها من الشعب وعاملة برغائبه ممتثلة لاوامره » .

وقال عن انجلترا انها « تعادى الوطنيين المصريين وتحاربهم لانهم يطلبون اتباع مبادىء الوطنية وتعميم التعليم واقامة الدستور مقام الظلم والاستبداد ولا يرتضون بحكومة الرجل الفرد سواء اكان مصريا او أجنبيا ، وان مداركهم أرتقت الى حد أنهم يعتبرون أنفسهم من عائلة « الشعوب المتمدنة » ويطلبون أن يعاملوا كذلك

سابعا ــ وحدة طوائف الامة وصفوفها .

كان مصطفى كامل ، طيب الله ثراه ، أكبر الداعين لتوحيد صفوف الامة ، مسلمين واقباطا ، ولم يكن تمسكه بمبادىء الدين الحنيف ليصرفه قط عن الدعوة للعروة الوثقى وقد رد على ادعاءات الانجليز وخصومهم الذين رموه بالتعصب الدينى بقوله :

« قال أعداءنا أننا نخلط الاسلام بالوطنية ، ونتكلم دائما عن المسلمين ، ونطلب أدخال الدين فى التعليم ، وفسروا ذلك بأنه تعصب ذميم

« فكيف لا تكون انجلترا وألمانيا متعصبتين وهما الدولتان المتمسكتان بالتعليم الدينى فى مدارسهما ونتهم نحن بالتعصب الدينى ؟ .. لماذا يكون الانجليزى وطنيا وبروتستنتيا فى آن واحد ولا يكون المصرى المسلم وطنيا ومسلما ؟ ألا تكون الوطنية صحيحة الا اذا قضت على الدين ومحبته ؟ ألا ان الحقيقة الساطعة التى لاريب فيها هى أن الوطنية والدين يتفقان ، بل وقد يكونان متلازمين .

نحن اذا طلبنا أرشاد أمتنا الى الحقيقة الدينية ، فما ذلك الا لان الاضاليل والاكاذيب والخزعبلات التى راجت بين العامة باسم الدين قلبت حقيقة هذا الدين فصار الجهل والتأخر والانحطاط وكل الآفات ما يلقى على الدين ، وينسب اليه ، والدين منه براء .

« لذلك كان من المستحيل أحياء الامة وانهاضها بغير الحقيقة الدينية ، لانه لاسبيل لابادة جيش الباطل الذى ألف ونظم باسم الدين الا بالدين نفسه ... »

« .. على ان بث الحقيقة الاسلامية بين المسلمين من اكبر الاسباب الموجدة للتسامح والتقرب من الشعوب الاخرى ، اذ لا تعصب مع علم ولا نفرة من نور ورشاد ، فمن منفعة العناصر كلها ان يعرف المسلمون دينهم على حقيقته وان تزول أوباء الجهالات والخرافات من بينهم »

وقال فى الدعوة الى الاتحاد وجمع الكلمة ما نصه :

« اسمحوا لى أن أدعوكم للاتفاق والاتحاد وازالة كل سبب للنفور

والشقاق بينكم وبين النزلاء ، فأن الاتحاد هو القوة الكبرى ، ولولاه ماقام شعب فى العالم وما وجد التضامن بين أفراد الهيئة الاجتماعيـة .. انه ليحزنكم كثيرا أن تجدوا المنافقين والخائنين من أبناء البلاد وهو حـال يحزن ولكنه ليس خاصا بمصر ، بل هو عام فى الدنيا كلها ، واذا أحزن الوطنيين الصادقين من جهة فأنه يسرهم من جهة أخرى لانه يبعـد العناصر الفاسدة من الحركة الوطنية ويجعلها طاهـرة خالصة من كل شـائبة ....

« فضموا صفوفكم واجمعوا امركم واعملوا بجد وهمة واثبتوا للاعداء والاصدقاء أننا أحق الامم بالدستور والاستقلال »

« انالوطنية الحقة تقضى علىصاحبها بأن يضحى حياته خدمة لوطنه لو دعت الحاجة لذلك ، فلنضحى جميعا احقادنا الذاتية وخصـوماتنا الشخصية ، ولننسى عداواتنا واختـلافاتنا أمام المصلحة الوطنية وأمام الوطن المقدس ، لننسى أشخاصنا ولنترك الطمع فى الزعامات والرئاسات ونتبع أحقرنا اذا كان على الحق فأننا اذا نصرناه نصرنا الوطن والامةواذا خذلناه خذلناهما معـا » .

ولكن الدعوة الى توحيد الصفوفلم تكن تتسع للتسامح وقبـول ضعاف النفوس فى الصفوف . وفىهذا يقول مصطفى كامل :

« ان من يتسامح فى حقوق بلادهولو مرة واحدة يبقى أبد الدهـر مزعزع العقيدة سقيم الوجدان »

ثامنا ـ لم يغفل زعيم الوطنيـةالمصرية فى جهاده الاصلاح الداخلى ولقد طالما حث على نشر التعليموذهبفى ذلك الى حد فتح المـدارس الشعبية لتربية المصريين تربيةوطنية صحيحـة وكذلك عنى بمختلف ضروب الاصلاح الداخلية والاخذ بأسباب المدنية التى تجعل مصر امة جديرة باحترام الشعوب المتـمدينةواحتلال الصفوف الاولى بينها واعماله فى هذا المضمار مفصلة فى المـؤلفالقيم الذى وضعه فى سيرة مصطفى كامل زميلنا وصديقنا الاستاذ عبدالرحمن الرافعى .

وكذلك كان مصطفى كامل ثورةبل نارا موقدة ضد الظلم والجبروت وما اروع جهاده حينما وقعت مذبحة دنشـواى ونفذ حكم الاعدام فى المصريين الابرياء فى ٢٨ يونيو سنة١٩٠٦ حتى اهتز قلب مصر وجـرح أيما جرح وكأنمـا كانت أرواحالمشنوقين كما قال قاسم أمينتطوف فى كل مكان ولقد احتضن مصطفىكامل قضية دنشواى ونشر فىفرنسا مقاله المشهور الذى وجهه الى الامـةالانجليزية والعالم المتمدن ثم سافر

الى انجلترا وهز الامة البريطانية هزاوزلزل حكومتها الاستعمارية زلزالا أطاح باللورد كرومر وقضى على طغيانه وكان ذلك مسمار دقه مصطفى كامل فى نعش الاحتلال البريطانى

ومجمل القول ان مصطفى كامل كانت له سياسة تتألف من شقين :
الشق الاول ـ حرب على انجلترا فى الخارج ودعاية أمام العالم المتمدن واسعة النطاق كانت تهدف لتعريفه بحقوق مصر وتطمينه لنواياها وأغراضها النبيلة وانها جديرة بأن تحتل مكانها بين صفوف الامم الحرة واماطة اللثام عن جرائم انجلترا وآثامها وفضيحتها على الملأ حتى لاتظفر من الدول بقبول للوضع الاستثنائى الذى ترتب على الاحتلال وبذلك يبقى مركزها مشوبا بالبطلان مطعونا عليه بمقتضى احكام القانون الدولى العام .

وعلى الرغم من السعى لاقامة علاقات ودية بين مصر والعالم الخارجى لم يقبل مصطفى كامل قط ان تزج مصر بنفسها فى اتفاقات او احلاف او تعتمد على غيرها بل دعا لاعتمادها على نفسها .

وكذلك كان مصطفى كامل يخاطب ضمير الامة البريطانية حتى تخجل من جرائم ساستها ونفوس المستعمرين الامارين بالسوء . ولكن لم يقبل قط ان يحالف انجلترا او يفاوضها او يساومها او يعاهدها بل دعاها للجلاء بلا قيد ولا شرط وجنح الى الصراحة والوضوح ولم يعرف الالتواء ورأى ان الامم المغلوبة على أمرها لاتستطيع ان تعالج قضاياها بالطرق الدبلوماسية بل تصل الى حقها بالجهاد الوطنى وتضع خصمها فى مركز سىء يضطره للنزول على ارادتها .

والشق الثانى ـ هو سياسته الداخلية ومن شأنها اذكاء نار الوطنية والكرامة عند المصريين وتنبيه الوعى والشعور والمطالبة بحياة نيابية صحيحة تستند على ارادة الامة مع انكار سلطان الفرد اجنبيا كان أم مصريا ولكن مصطفى كامل لم يقبل ان يكون وزيرا أو رئيس وزارة وان يورط نفسه باحتمال امانة الحكم ما بقى فى أرض وادى النيل جندى أجنبى واحد وذلك لكى ينجو بحركته من الدخول فى الدائرة المرنة . وهذا لم يمنعه بطبيعة الحال من تأييد بعض الحكام المصريين الذين يعملون طبقا لبرنامجه الوطنى .

ولقد مات رحمه الله فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ ووطنه احوج

مايكون اليه ولم يكن وقتئذ مجردرئيس حزب سياسى بل كان زعيم الامة بكافة طبقاتها وطوائفها واذاكان قد أسس الحزب الوطنى قبيل وفاته بأشهر قلائل فذلك ليتغلب به على دسائس المحتلين وعلى الطابور الخامس الذى اسسه اللورد كرومر وسماه « حزب الامة » ولكن كان الحزب الوطنى هو الامة وهو حركتها الوطنية ووثبتها المباركة .

وقد حافظ خلفاؤه على التراث الى ان استطاع الذين سموا انفسهم بالمعتدلين ان ينتزعوا الزعامة الشعبية من يد الحزب الوطنى فحصل تحول خطير فى القضية المصرية كماسنبين فيما بعد .

***

توفى المغفور له مصطفى كامل فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وترك كثرة الامة ملتفة حول راية الحزب الوطنى الذى أسسه . ولم يخرج على هذا الاجماع ، الا نفر قليل من الاعيان الذين كان اللورد كرومر قد جمعهم وحملهم على تأليف حزب الامة فى اكتوبر سنة ١٩٠٧ وكان من أعضاء هذا الحزب البارزين المغفور لهم سعد زغلول ومحمود سليمان وكانت لهذا الحزب صحيفة اسمها « الجريدة » يحررها الاستاذ احمد لطفى السيد .

وقد فضح « لورد لويد » هذا الحزب واعترف صراحة بالصحيفة ٥٠ من الجزء الاول من كتابه « مصر منذ كرومر » ان عميد الاحتلال البريطانى لورد كرومر ، هو الذى اسس هذا الحزب واسس « الجريدة » واضاف « لورد لويد » ان كرومر تعرف على سعد زغلول بصالون الاميرة نازلى وانه وجده من المعتدلين الذين يمكنهم مناوءة حركة مصطفى كامل ولا سيما انه كان صهرا لمصطفى فهمى ولهذا السبب عين وزيرا للمعارف العمومية

خلف مصطفى كامل فى زعامة الحزب الوطنى أى فى قيادة الحركة الوطنية المغفور له « محمد فريد » ، وقدكان مثلا رائعا فى الكفاح والتضحية وسار على سنة سلفه فى الدعوة لقضية الوطن فى الخارج وايقاظ الوعى القومى وتنظيم الكفاح والمقاومة فى الداخل ، وكان محمد فريد فوق ما امتاز به من ايمان وطنى وخلق رفيع جم الثقافة ، حصيف الرأى ، ويمكن القول أنه هو الذى وجه القضية أحسن توجيه اذ رسخت فى قلبه عقيدة سليمة وهى أنه لاسبيل للتفاهم مع الغاصب بأية حال قبل أن يتم الجلاء عن مصر والسودان بلاقيد ولا شرط ، وقد مشى على هدى المبادىء الكريمة التى وضعها سلفه العظيم . وقويت حركة الجهاد التى تزعمها المغفورلهما الشيخ عبدالعزيز جاويش الذى أسندت اليه رئاسة

تحرير اللواء فى منتصف سنة ١٩٠٨ وأمين الرافعى صاحب « الاخبار » فيما بعد

الجلاء وحياد مصر الدائم

ونستطيع أن نقرر أن فريد هو الذى وضع بحق أسلم وأقوم حل للقضية المصرية وهل الحل الذى يرتكز على الجلاء مع تقرير حياد مصر المطلق وقد شرح نظريته هذه فى خطابه الذى ألقاه بمؤتمر بروكسل سنة ١٩١٠ وهو ذلك المؤتمر الوطنى الذى استقدم له فريد على نفقاته ، خطباء وباحثين من كبار العلماء ورجال السياسة فى العالم وتعد قرارات هذا المؤتمر من الوثائق الهامة فى ملف القضية المصرية

قال فريد عن الحياد ما نصه :

« نحن أمة تتألف من ثلاثة عشر مليونا من النفوس ، متحدين فى اللغة والعادات ، متحدين فى الدين الا أقلية كانت ولا تزال محترمة الحقوق دائما ، فلا أفهم اذا لماذا تبقى مصر تحت سلطان انجلترا ، كما يصرح به « السير جراى » ، الا أنها واقعة على طريق الهند ، وأن قناة السويس تخترق الارض التى كانت تصل أفريقيا بآسيا ؟ أنتم تعلمون جيدا أن هناك معاهدة دولية أبرمت سنة ١٨٨٨ لضمان حيدة القناة ، وقد يحتج الانجليز على ذلك بقولهم : ان هذه الحيدة نظرية أكثر مما هى حقيقة عملية ، وانه فى حالة الحرب لا بد من سقوط القناة فى يد أقوى الدولتين المتحاربتين ، وأن صالح المملكة البريطانية يقضى بأن تكون هناك الجيوش الانجليزية لاحتلال القناة وحمايتها أثناء القتال ، ولكن الدول الاخرى يمكنها ان تحتج عليها وتدحض هذه الحجة وتقول لها : انا نحن أيضا لنا مصالح فى الشرق ويهمنا كما يهمك أن تكون القناة على الحياد أثناء القتال ، فلا يمكننا والحالة هذه ، أن نتركك فى مصر لتكون القناة تحت تصرفك ورحمتك

« فيستنتج من ذلك أن الصالح الدولى للعالم أجمع ، يقضى بألا تكون مصر محتلة بأية دولة أجنبية ، وأن تترك لنفسها لتكون أمة على الحياد ، تحترم كل الدول حيادها ، وأمام أعيننا مثال قائم : بلجيكا التى ساعدتها فرنسا على التخلص من هولندا ، والتى تساعدها انجلترا وتحميها من ألمانيا ، فموقف مصر الدولى فى أهميته معادل لأهمية بلجيكا ، والدولة التى تحتلها تكون لها مزية كبرى على بقية الدول فترون من ذلك أن مصالح الدول جميعها تبقى مهددة ما دامت انجلترا محتلة لمصر ، كما أن احتلالها يهدد

مصالح مصر نفسها ، التى لها حق طبيعى فى الاستقلال لا يزول ولا يسقط مهما طال عليه الامد ، ولكن هذه المسألة الاخيرة ، لا تمسكم الا من جهة تأثر عواطفكم منها ، ولذلك أطلت القول فى المسألة المادية ، التى يهتم لها ساسة الدول العظمى

على أن القضية التى ندافع عنها، والمطالب التى نجاهد فى سبيلها قد قدرها مؤتمر السلام الدولى الاخير حق قدرها ... فمسألتنا قد عرضت على محكمة الرأى العام فى العالم بأسره ... الخ »

وقد كانت مطالبة الحزب الوطنى بالاستقلال التام مقترنة بالمطالبة بالدستور والحياة النيابية الصحيحة. وتتميز المرحلة التى حمل فيها فريد أعباء الجهاد بأن القضية المصرية قد شغلت فى الخارج بعض المؤتمرات الدولية بفضل مساعيه ونضاله وأهم هذه المؤتمرات مؤتمر السلام الذى انعقد باستكهولم فى أغسطس سنة ١٩١٠ وقد ألقى فيه فريد خطابا رائعا كان من أهم ما جاء فيه :

«توجد بلاد يطمع فيها الاقوياء ، بسبب ثروتها وحسن موقعها الجغرافى ، وقد تمتعت مصر « وطنى العزيز » بهاتين المزيتين ، فأرضها غنية خصبة ، وهى واقفة عند ملتقى ثلاث قارات : أفريقيا وآسيا وأوروبا ، ولا جرم أن هذا الموقع ازداد شأنا بعد فتح قناة السويس فى سنة ١٨٦٩ ، ومن هذا العهد أخذت انجلترا تسير بسرعة نحو تحقيق أملها الذى كانت ترمى اليه منذ أوائل القرن التاسع عشر ، اذ أقدمت على أول تجربة لها فى سنة ١٨٠٧ ، ثم مهد لها السبيل حدوث ثورة عرابى العسكرية ، وتردد تركيا فى سياستها فى عهد عبد الحميد ، وانسحاب فرنسا وقتئذ ، فدخل الانجليز مصر بدعوى انهم اصدقاء للخديو توفيق وللامة المصرية، وانهم دخلوها ليعيدوا الامن الى نصابه ، ويعيدوا الخديو الى عرشه ، وقد رأى دائنو مصر اذ ذاك وكان لهم عليها ملياران ونصف من الفرنكات ، ان مصالحهم تتفق مع وجود انجلترا فى مصر ، فدفعوا الاستعماريين الانجليز الى المطالبة بجعل احتلال مصر دائما ، وأخذت الحكومة الانجليزية بتأثير هؤلاء الاستعماريين تسعى فى تحريك الشهوة الحربية فى قلوب الامة الانجليزية ، هؤلاء الماليون أنفسهم هم الذين كانوا علة الحرب الروسية اليابانية ، كما شرحه لكم فى هذا المقام المسيو رويسان الاستاذ بجامعة بوردو .

« انى لا اريد الآن ان اشرح قصة الاحتلال الانجليزى ، ولا اقامة الحجج البالغة على افلاسه التام فى جميع مراميه ،.. ولكنى اريد منكم ان توجهوا عنايتكم وتعطفوا على هذه الامة المصرية العريقة فى المجد ، هذه الامة التى جاهدت جهادا سليما منذ ثمانى وعشرين سنة لاسترداد حريتها واستقلالها ، وانا لم نفكر قط فى احداث ثورة ولا فى ارتكاب جرائم الارهاب للفت العالم المتحضر الى موقفنا ، وانما نحن نرمى الى اكتساب عطف الامم المتمدينة ، باقامة الادلة على محبتنا للعلم والسلام ، وعلى اننا لانريد ان نصل الى غايتنا الا من طريق الحق والعدالة ، ومع ذلك فاننا يستحيل ان نرضى الالتحاق بالمملكة الانجليزية ، ولايذهب بنا حبنا للسلم الى تضحية حقوقنا الطبيعية المقدسة ، وهى الحرية والاستقلال »

« .. ان اعادة مصر الى أهلهـا أمر ضرورى للسلم فى أوروبا ، وكذلك تدعو مصلحة التجارة الدوليـة الا يكون فى مصر احتلال اجنبى ، فان الدولة التى تحتل جانبى قناة السويس تستطيع فى أربع وعشرين ساعة منع المرور منها وسدها فى وجه جميع سفن الامم الاخرى ، باغراق سفينة واحدة ، ولا جرم ان الحــل الوحيد للمسالة المصرية هو اعادة مصر الى اهلهـا ، وانى انتهز هذه الفرصــة للفت نظر المؤتمر الى الحـالة الاستبدادية فى مصر ، حيث ان الامة قد حرمت العمـل برأيها فى سن القوانين السارية عليها ، كما انها قد حرمت جميع الوسـائل التى تمكنها من مراقبة ماليتها » .

وقدم فريد الى المؤتمـر اقتــراحا بصيغة قرار هذا نصه :

« يظهر المؤتمر عطفه على الامة المصرية التى تعمل لبلوغ غايتها بالوســائل السلمية ، ويذكر الدول العظمى الموقعة على المعاهدات الضامنة لمصر استقلالها بأن الحق والعدالة ، وكذلك مصلحة التجـارة الدوليـة ، كل هذه تقضى باستقلال مصر وحيدتهـا ، بضمانة الدول العظمى ، وبأن تكون محكومة بحكومة أهلية دستورية »

وتناقش المؤتمر فى هذا الاقتراح ثم قرر احالة المسألة الى لجنة المؤتمر فى برن ، اعترافا بما للقضية المصرية من الاهمية الدولية ، لادراجها ضمن المســائل التى ينظرها المؤتمر فى انعقاده التالى

قرارات مؤتمر بروكسل فى سبتمبر سنة ١٩١٠

ولكن مؤتمر بروكسل الذى عقده فريد فى التاريخ المشار اليه قد تصدى للمسألة المصرية وأصدر فيها القرارات الآتية :

أولا ـ عدم مشروعية الاحتــلال ، وضرورة الجلاء العاجل عن مصر

ثانيا ـ وجوب رد الدستور الى مصر

ثالثا ـ بطلان اتفاقية السودان

رابعا ـ وجوب الغاء قانون المطبوعات ، وقانون الاتفاقات الجنائية وقانون النفى الادارى (١)

* * *

محاولة مد امتياز شركة قناة السويس
سـنة ١٩١٠

بعد ابرام معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، خرجت مسألة قناة السويس شيئا فشيئا من عداد المسائل المتنازع عليها دوليا،

---

(١) تراجع التفاصيـــل فى كتاب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد رمز الاخلاص والتضحية ـ الطبعة الاولى مصر سنة ١٩٤١ .

واطمأنت انجلترا نفسا بعد عقد اتفاقها الحبى مع فرنسا فى سنة ١٩٠٤ ولم تثنها المعارضة الوطنية المصرية عن المضى فى استغلال القناة سياسيا وتجاريا الى أبعد الحدود .

وقد اشتدت حركة الملاحة فى القناة حتى بلغت فى سنة ١٨٨٩ ضعف ماكانت عليه فى سنة ١٨٨١ ، وتضاعفت مرة اخرى فى سنة ١٩١١ ، وكانت البضائع البريطانية تمثل ٧٨ر٦٪ من مجموع البضائع المارة فى القناة فأضحت مسألة سيطرة انجلترا على شركة قناة السويس ، وهى الجهاز الذى يدير القناة ويستغلها من أهم المسائل فى سياسة بريطانيا الاستعمارية وذلك للاسباب الآتية :

أولا ـ تملك حكومة انجلترا ٤٤٪ من مجموع أسهم الشركة فيهم الخزانة البريطانية أن تستمر فى تحقيق الارباح الخيالية التى تعود عليها من هذه الاسهم .

ثانيا ـ نفوذ انجلترا فى الشركة عامل على توطيد مركزها واطالة أجل احتلالها لمصر .

ثالثا ـ تستطيع انجلترا بواسطة الشركة أن تنفرد بادارة القناة فتوصدها دون اعدائها فى حالة قيام الحرب

رابعا ـ خدمة شركات الملاحة البريطانية التى تستخدم القناة بمعدل يزيد على سبعين فى المائة من مجموع الحركة وتترك الباقى وهو القدر الضئيل للجماعة الدولية .

خامسا ـ اعضاء مجلس الادارة الانجليز وهم معينون بمعرفةالحكومة البريطانية لهم الكلمة العليا فى الشركة ، ولا تتمتع أية دولة اخرى بهذا الامتياز ، وعلى ذلك تعد الشركة وسيلة من وسائل حفظ نفوذ انجلترا الادبى لدى الدول البحرية التى تستخدم قناة السويس ، وتستطيع بفضل سيطرتها على الشركة ان تساوم تلك الدول وتحصل منها على منافع كثيرة .

لذلك ، لما استتب الامر لبريطانيا فى مصر أرادت أن تستفيد بمركزها فى اطالة عمر شركة قناة السويس ، وأعدت لهذا الغرض مشروعا فى سنة ١٩٠٩ ، اريد به مد أجل الامتياز أربعين عاما بحيث ينتهى فى سنة ٢٠٠٨ ، وذلك فى مقابل اعطاء الحكومة المصرية كسرات من الخبز ، اربعة ملايين من الجنيهات وبعض المزايا التافهة

وتم تحرير الاتفاق ، وكان مقدرا له ان يظفر بتوقيع الحكومةالمصرية التى كان يرأسها بطرس غالى ، لان الجمعية العمومية لم يكن لها سلطان يمنع الحكومة من توقيع مثل هذا الاتفاق .

كانت مصر مكبلة بالاغلال وكانت حكومتها مطية ذلولا للاحتلال، ولكن المرحوم محمد فريد فضح المؤامرة ونشر صيغة الاتفاق وعلق عليه وأرسل للخديو وللحكومة ولرئيس الجمعية الوطنية البرقيات منذرا، ومهددا فاضطروا لعرض المشروع على الجمعية العمومية .

وأثناء دراسته بمعرفة لجنة أختارتها الجمعية لذلك ، قام شاب وطنى بالاجهاز على المؤامرة ، وهذا الشاب ، هو المرحوم ابراهيم ناصف الوردانى، الذى أفرغ رصاصه فى أحشاء بطرس غالى ، فقتل المشروع وفشلت المحاولة ، وكان محمد فريد صاحب الفضل الاول فى هذه الحركة الموفقة(١)

* * *

ذكر « لورد لويد » فى الفصل السابع من مؤلفه الذى تقدمت الاشارة اليه ، ان مصرع بطرس غالى كان ضربة شديدة أصابت الاحتلال فى الصميم ، وأنه كان نتيجة مباشرة للحملات الصحفية التى شنها الحزب الوطنى بأقلام فريد والشيخ عبد العزيز جاويش ، وقال ان المعتمد البريطانى « جورست » كان يعد تقريره السنوى ، وقد وصف الحالة بالهدوء والاستقرار وراح يضرب الامثال على ان السياسة التى اتبعها سعد زغلول فى نظارة المعارف قد أثمرت أذ صرفت التلاميذ الى دروسهم، وأن الحزب الوطنى قد منى بخيبة أمل شديدة ، وأصبح المصريون يألفون الاحتلال ، ولما بلغه نبأ مقتل بطرس غالى بعد وضع هذا التقرير كاد يصعق ، وقد كان وقت الحادث فى نزهة ريفية فبمجرد سماعه الخبر كظم غيظه وانطلق بجواده الى القاهرة ، فوجد البلاد فى حالة ثورة مفاجئة وفرح شامل بمقتل بطرس غالى(٢) .

ولكن المغالطة التى جنح اليها لويد هى القول ان الحركة كانت ذات صبغة دينية تعصبية ، وهذا الادعاء لايستقيم مع قوله فى الفصل السادس من نفس المراجع ان مصطفى كامل قد نجح فى جمع شمل الامة وتوحيد المسلمين والاقباط ، وكذلك لايستقيم مع تعديده بنفسه الاسباب التى قتل من أجلها بطرس غالى وأهمها رئاسته لمحكمة دنشواى وترقيع اتفاقية السودان لسنة ١٨٩٩ ، ومحاولة مد أمتياز شركة قناة السويس قبيل الحادث ، ولو أن وزيرا مسلما هو الذى أقدم على ما أقدم

(١) افردنا لهذه المسألة فصلا مستفيضا فى الجزء الرابع من هذا الكتاب ، وضمناه نص مشروع ذلك الاتفاق

(٢) لورد لويد ـ المرجع السابق ، صفحة ١٠٠

عليه بطرس للقى نفس المصير فرصاص الوردانى كان فى الحقيقة ونفس الامر مصوبا لبريطانيا .

وزعم « لويد » أنه كان ممكنا مفاداة الحادث لو أن بطرس أغفل الجمعية العمومية ، ولم يعرض عليها مشروع الاتفاق مع شركة قناة السويس ، ولكن الوزراء قد خيل اليهم أن الجمعية لن تتجاسر على معارضتهم ، ولذلك كان قبولهم عرض المشروع على الجمعية من قبيل التحدى لمحمد فريد ، وقد أتخذوا هذه الخطوة بعد موافقة «جورست» الذى أستخف بالشعور الوطنى فى مصر وظن أن المسألة ستمر بسلام

وحمل المندوب السامى البريطانى الاسبق ، لورد لويد ، على « سير الدن جورست » ورماه بالضعف والمرونة ، وادعى انه تساهل مع الحركة الوطنية حتى أفلت الزمام من يد الاحتلال ، وكان أولى به أن يبطش بالوطنيين ويضربهم بيد من حديد . ولكن فات لويد أن السياسة الاستعمارية التى سار عليها جورست كانت أخطر على الحركة الوطنية المصرية من سياسة سلفه كرومر ، فقد كان عهد كرومر مشادة مستمرة وخلافا متجددا بينه وبين الخديو عباس حلمى الثانى ، ولذلك ناصر الخديو المذكور الحركة الوطنية المصرية ، ولم يكتم تأييده لها واظهار شعوره نحوها ، حتى أنه أدلى فى سنة ١٩٠٧ بحديث لجريدة الطان ، وقال فيه ، مدافعا عن الحركة الوطنية :

« لقد أخطأ القائلون ان المطالب الوطنية اخذت شكل حركة عدائية للاجانب وحركة تعصب دينى ، وانى أنكر ذلك بكل قواى ، فأن الشعب المصرى طيب بفطرته ، ومعتدل متسامح ، ومتى عومل برقة ورعاية يعرف كيف يجيب على هذه الثقة »

ولكن جورست حمل معه ، بعد طرد كرومر فى أبريل سنة ١٩٠٧ ، سياسة اطلق عليها «سياسة الوفاق» واستطاع ان يقضى على الخصومة الشخصية التى كانت بين عباس الثانى وكرومر فانضم عباس للاحتلال وتنكر للحركة الوطنية ، الى حد أنه أدلى بتصريح فى سنة ١٩٠٧ الى جريدة الديلى تلغراف ، نفى به عن نفسه تهمة العمل ضد الاحتلال ، وذكر اللورد كرومر بالخير ، وابدى أستعداده للتعاون مع الاحتلال البريطانى واشراك المعتمد البريطانى فى حكم البلاد .

وسافر عباس حلمى الثانى الى لندن فى سنة ١٩٠٨ وبصحبته بطرس غالى ، وعادا من هناك يحملان سياسة كلها عداء سافر لمصر ولمستقبلها ،

وتمادى الخديو فى تنطعه وخيانته لوطنه مثبتا ان الولد سر ابيه ، فنازله الحزب الوطنى وحمل عليه وعلى انجلترا معا حملات لاهوادة فيها

ولما خسرت الحركة الوطنية مناصرة الخديو وقام فى محاربتها بدور ايجابى ، مر الحزب الوطنى بمحن رهيبة كانت تصقل معدنه وتزيده مقاومة ، ويمكن تلخيص ذلك فيما يأتى :

(١) **المحاكمات** : وقد بدأت بمحاكمة المغفور له الشيخ عبد العزيز جاويش فى قضية الكاملين فى يوليو واغسطس سنة ١٩٠٨ ، بسبب مقالات كتبها ، ولكن القضاء المصرى العادل قضى ببراءته .

(٢) تقييد حرية الصحافة واعادة قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ لتحطيم اقلام الحزب الوطنى وذلك بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٥ مارس سنة ١٩٠٩

واحتج الحزب الوطنى لدى الخديو ، وقامت المظاهرات فى طول البلاد وعرضها ، ولكن من غير جدوى

(٣) وفى ظل هذا القانون عاد الاحتلال لمحاكمة الشيخ جاويش بسبب مقال نشره باللواء عن ذكرى دنشواى فى ٢٨ يونيو سنة ١٩٠٩ وقضت محكمة عابدين ضد الشيخ جاويش بغرامة قدرها اربعين جنيها وذلك فى ٥ اغسطس سنة ١٩٠٩ ولكن النيابة أستأنفت الحكم فعدلت محكمة الاستئناف العقوبة وقضت فى ٢٥ اغسطس سنة ١٩٠٩ بتعديل الحكم الابتدائى الى الحبس ثلاثة اشهر

(٤) وفى هذا اليوم نفسه أنذر اللواء لانه نشر مقالا بعنوان «اليوم يقتل دنجرا » .

(٥) التنكيل برجال الحزب الوطنى لما صرع بطرس غالى والزج بهم فى السجن ظلما ثم اضافة مادة الاتفاق الجنائى الى قانون العقوبات وتوقف اللواء وظهور جريدة العلم وايقافها شهرين بقرار مجلس الوزراء فى ٢٠ مارس سنة ١٩١٠ فاضطر الحزب الوطنى لاصدار صحف أخرى : الشعب ، الاعتدال ، العدل .. الخ

(٦) قضية كتاب وطنيتى والحكم فى ٢٣ يناير سنة ١٩١١ على كل من محمد فريد والشيخ عبد العزيز جاويش بالحبس ستة أشهر وعلى صاحب وطنيتى ، الاستاذ على الغاياتى ، غيابيا ، بالحبس سنة ، حتى اضطر لان يقضى سبعا وعشرين سنة من حياته فى سويسرا

(٧) تقييد الروايات التمثيلية وتحريم كلمات الحرية والاستقلال

(٨) اثارة الانجليز لفتنة بين المسلمين والاقباط اثناء سجن فـــريد وانعقاد المؤتمر القبطى بأسيوط فى شهر مارس سنة ١٩١١

وقد مات غورست فى يوليو سنة ١٩١١ وخلفه اللورد كتشنر فكان صوت عذاب ضد الحركة الوطنية فاستمرت سياسة الاضطهادوتعطيل الصحف ومصادرة الاجتماعات ، حتى حوكم فريد مرة ثانية بمناســبة خطبة ألقاها فى المؤتمر الوطنى فى سنة ١٩١٢ ، واتهم بأنهحثعلىكراهية الحكومة فى خطابه فقضى عليه غيابيا بالحبس سنة مع الشغل

واضطر محمد فريد ، رحمه الله ، لان يهاجر من بلاده فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٢ ، ليجاهد خارج الوطن بعد أن أصبح سجنا للاحرار

وفى تلك القضية كان قد صدر حكم بالحبس ثلاثة أشهر ونفذ على اثنين من اقطاب الحزب الوطنى ، وهما على فهمى كامل ، شقيق الزعيم الاول ، واسماعيل حافظ ، وما لبث الاحتلال ان دبر قضية اخرىهى قضية امام أفندى واكد الذى قضى عليه بالاشغال الشاقة خمس عشرة سنة فى ١٣ اغسطس سنة ١٩١٢

وفى ٣١ أغسطس سنة ١٩١٢ عطل اللواء نهائيا ، وفى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ تقرر تعطيل العلم .

واستمر التعذيب والاضطهاد ينصب على الحـزب الوطنى أشــكالا والوانا حتى قامت الحرب العالمية الاولى فى اغسطس سنة ١٩١٤،فكانت اغلب صحف الحزب الوطنى معطلة واقلامه أسيرة واجتماعاته ممنـوعة وزعماؤه مشردون وأنصاره معذبون ، فخـلا منهم الميدان واسـتقبلت مصر صفحة أخرى اكثر ظلمة وهى الحماية السافرة الرسمية فى اثنـاء الحرب ، وحدث تحول تام فى الحركة الوطنية المصرية ، سنبينـــه فى الفصـل التـــالى ..

***

الخلاصــــــة

تآمرت انجلترا مع جماعة الدول التى تسمىنفسهامتمدينة ، فرشتها وقسمت أملاك مصر الجنوبية ومنحت بعضها الهبات وارتكبت معفرنسا فعلتها الشنعاء فى سنة ١٩٠٤ فخفت حدة المعارضة الدوليةلمركزانجلترا الشاذ في مصر وفى قناة السويس ، ورضيت اوروبا ان تكون لانجلتراعلى مصالح الملاحة العالمية فى القناة وصاية تتمثل فى وجودقوات احتلالبمصر ولكن الحركة الوطنية المصرية التى بدأها البطـل الخـالد مصطفى كامل

أفسدت على انجلترا خطتها وفضحتها أمام العالم كله وجعلت من ذلك الاحتلال سبة لها فى المحافل الدولية فلم يرق سكوت الجماعة الدولية على الوضع الشاذ الى درجة الرضا والموافقة الصريحة ، وبذلك ظل البطلان الذى يدمغ الاحتلال قائما فخسرت انجلترا القضية من ناحية القانون الدولى العام .

ومن ناحية أخرى زرع مصطفى كامل فى قلوب مواطنيه بذورالوطنية المصرية فتعهدت هذا الوضع الباطل بضربات شديدة متلاحقة وظل الغليان مستمرا حتى غلبت أنجلترا على أمرها ، ولقد تابع خلفاءمصطفى كامل جهاده وساروا على سننه ومما ضمن للقضية النجاح أنهم لم يفرطوا قيد انملة ، ولم يرضخوا للاضطهاد والتعذيب والنفى والتشريد ، فلم يقبلوا بأية حال مفاوضة انجلترا او مساومتها ولم يسقطوا فىالحفرة التى سقط فيها غيرهم حينما حكموا ، بل عف الحزب الوطنىعنالحكم، وهذه هى سياسته التقليدية التى ترفض الحكم ما بقى فى ارض وادى النيل جندى أجنبى واحد ، لان الحكم مصيدة للرجال الوطنيين ومقبرة للمبادىء الشريفة المستقيمة ، ومدرسة للمرونة ، وذلك اذا كان الحكم فى ظل الحماية أو الوصاية أو التدخل الاجنبى فى أية صورة ولو تدخلا من وراء ستار ، وبفضل هذا الثبات المتين وذاك الاخلاص الذى لاترقى اليه شبهة بقى مركز انجلترا فى مصر باطلا ووضعها فى قناة السويسغير مقبول قانونيا ودوليا ، ولم يكن فى وسع انجلترا ان تصحح وضعها وتتخلص من الحرج الذى كانت اكثر من غيرها شعورا به ، الا اذا حل محل الوطنيين سياسيون يدعون الوطنية ولكنهم يحاولون الوصول الى غرضهم بالطرق الدبلوماسية فيهادنون ويفاوضون ويساومون فى ظل الضغط والاكراه ، وتنتهى محاولاتهم باتفاق ، وتلك هى المأساة التى أصابت قضية مصر وأفسدت وضع قناة السويس وحققت لانجلترا كسبا ما كان لها أن تحلم به لو ظلت راية الجهاد فى يد الحزب الوطنى، واستمرت الامة المصرية على سنة مصطفى كامل وخليفته محمد فريد !!

الفصل الخامس

القناة في الحرب العالمية الأولى

١٩١٤ - ١٩١٨

السيادة على البحار ــ نذر الحرب فى الشرق الاوسط ــ الحالة الدولية فى صيف سنة ١٩١٤ وقيام الحرب العامة ــ اعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ــ مصر فى ظل الحماية ــ انجلترا تتصرف فى القناة تصرف المالك ــ الهجوم التركى على القناة وفشله ــ بطلان الحماية ــ بطلان مركز انجلترا فى القناة ــ خلاصة

لعبت قناة السويس فى الحرب العالمية الاولى دورا خطيرا ، بل رجحت هذه القناة كفة فريق على آخر . وفطنت انجلترا مبكرا لاهمية القناة الكبرى ، فى حالة قيام الحرب ولذلك تمسكت بمركزها الاستثنائى فى مصر ، واستطاعت ان تسكت المعارضة لهذا المركز الشاذ ، وان تبطش بالمقاومة الوطنية المصرية التى أوقد الحزب الوطنى نيرانها .

واذا كانت الاطماع الاستعمارية هى التى أوقدت نيران الحرب فى سنة ١٩١٤ ، واذا كانت سياسة تقسيم العالم بين الاستعمار هى التى مهدت لتلك الحرب ، فان انجلترا قد جعلت نصب عينيها السيطرة على البحار لتظفر من الكرة الارضية بأكبر نصيب استعمارى ، وسيادة البحار والمضايق والقنوات هى التى كيفت سياستها منذ أواخر القرن التاسع عشر .

وفى سبيل السيطرة على البحار لم تكتف انجلترا بمركزها الاستثنائى فى قناة السويس ، بل ولت وجهها شطر العالم الجديد ، وتتبعت باهتمام زائد مشروع قناة بنما التى تصل بين الاطلنطى والباسفيك ، وكانت قد أجبرت الولايات المتحدة فى سنة ١٨٥٠ على توقيع الاتفاقية المعروفة باتفاقية كليتون بولورت ، التى تنص على حياد القناة المقترح انشاؤها وعلى حرية الملاحة فيها . وفى تلك المعاهدة تعهدت انجلترا والولايات المتحدة بالمحافظة على حياد القناة ووجهتا الدعوة للدول الاخرى للانضمام اليهما وبذلت انجلترا بهذه المحاولة وبغيرها من المحاولات الدبلوماسية اقصى ما يمكن من الجهد لمنع الولايات المتحدة من الانفراد بالسيطرة على قناة بنما عند حفرها . وفى سنة ١٩٠١ وقعت انجلترا والولايات المتحدة معاهدة واشنطون وأكدتا حيدة القناة وفتحها فى جميع الاوقات للسفن

الحربية والتجارية على السواء . وقدانتهت اعمال حفر هذه القناة فى سنة ١٩١٤ ، وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة تحتل بقواتها المسلحة شقة الارض المجاورة لها ، الا ان انجلترا قد تمسكت بحياد القناة وحرية المرور فيها ، على عكس مسلكها فى قناة السويس .

وشهوة السيطرة على البحار هى التى خلقت العداوة والبغضاء بين انجلترا والمانيا قبل قيام الحرب العالمية الاولى ، ذلك لان المانيا كانت قد شرعت فى بناء أسطولها فى سنة ١٨٩٨ ، وانتهزت المانيا وقتئذ فرصة انشغال منافستها انجلترا فى حرب البوير . وفى يونيو سنة ١٩٠٠ وافق « الرشستاغ » على القانون البحرى الذى نص على تنفيذ برنامج بحرى واسع النطاق وقضى هذا البرنامج بأن تصل وحدات الاسطول الالمانى فى سنة ١٩١٥ الى ٣٤ بارجة كبيرة واحد عشر طرادا من الوزن الثقيل و ٣٤ طرادا من الوزن الخفيف ومائة مدمرة وهذا عدا وحدات للاحتياطى . ورأت انجلترا ان هذا البرنامج يراد به انتزاع السيطرة على البحار من يدها وتغلب المانيا عليها فى اقتسام العالم . ولهذا بدأت تدس لالمانيا فى الميدان الدولى وتقف لها بالمرصاد . ولكن المانيا لم تكتف بمضاعفة استعدادها البحرى، بل وضعت برامج ورصدت أموالا للتسلح البرى ، حتى ترنح صرح السلم وفاحت فى أوروبا رائحة البارود ، وهو الامر الذى حمل قيصر روسيا على توجيه دعوة الى الدول تمخضت عن مؤتمر السلام فى لاهاى فى سنة ١٨٩٩ .

كان مؤتمر السلام مجتمعا وشرارة الحرب تسرى فى جسم البشرية فتنطلق فى جنوب افريقيا وافغانستان وايران ومراكش بل وفى الصين وبلاد الشرق الاقصى . ووقعت انجلترا معاهدة تحالف مع اليابان فى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٢ وبعد هذه المعاهدة أبرمت معاهدة الصلح مع الترنسفال وبذلك استطاع الاستعمار البريطانى ان يتخلص من بعض متاعبه الشديدة الوطأة ويستعد ليشدد قبضته على الجهات التى اغتصبها حتى لاتفلت منه سيادة البحار ومستعمراته الواسعة . ولم يعد يهم انجلترا ان تنازل المانيا بعد اذ كفل لها تحالفها مع اليابان سهر هذه الاخيرة على مصالح انجلترا فى الشرق الاقصى ،واستتباب مركزها فى أفريقيا بعد ابرام الصلح مع البوير .

وفى سبيل الاستعداد لمحاربة المانيا سعت الدبلوماسية الانجليزية للتقرب من فرنسا عدو المانيا التقليدى وهذا المسعى هو الذى اسفر عن اتفاق سنة ١٩٠٤ ، الذى تقدم الكلام عنه .

وقد اشتعلت نيران الحرب فى سنة ١٩٠٤ بين روسيا واليابان ، فكانت هذه الحرب فرصة لظهور معسكرين استعماريين يتصارعان دبلوماسيا لاقتسام النفوذ فى العالم ثم لاتلبث الحرب الدبلوماسية ان تصير مدافع مروعة ، وتزعمت انجلترا أحد المعسكرين وتزعمت المانيا المعسكر الآخر (١)

فى ذلك الوقت ، وبعد ابرام الاتفاق الحبى بين فرنسا وانجلترا فى سنة ١٩٠٤ ، حشدت الامبرالية البريطانية فى الموانى التى تسيطر عليها وكذا فى البحر الابيض المتوسط ستين قطعة حربية ، وكانت قد بدأت منذ سنة ١٩٠٣ فى بناء قواعد بحرية جديدة وبيتت نية القضاء على الاسطول الالمانى فى حالة قيام الحرب بل تعجلت الحرب لتجهز عليه قبل ان تنفذ المانيا برنامجها البحرى ٠ ورأت المانيا ان تتقرب من روسيا استعدادا للمستقبل خصوصا لما وقعت حادثة « هل » Hull فى اكتوبر سنة ١٩٠٤ (٢)

وكانت روسيا القيصرية ترتعد فرقا من مجرد تصور قيام حرب بينها وبين انجلترا ، فطلب القيصر من غليوم الثانى ان يبعث اليه بمشروع محالفة روسية ، المانية ٠ وسرعان ما أرسل القيصر ذلك المشروع الذى يتلخص فى أنه فى حالة اشتباك اى الطرفين فى حرب مع دولة اوروبية فان الطرف الآخر يعين حليفه بجميع قواته البرية والبحرية ٠ وفى حالة الحرب ينبها لطرفان المتحالفان على فرنسا بمراعاة شروط التحالف السابق ابرامه بينها وبين الروسيا (٣) وكان من رأى المانيا عرض المشروع على فرنسا لوضعها أمام الامر الواقع ، ولكن القيصر « نقولا الثانى » لم يوافق على ذلك ،وفشلت محاولة الحلف الروسى الالمانى ٠

أما انجلترا فقد بدأت فى ابريل سنة ١٩٠٥ تفاوض فرنسا سرا بشأن المعونة العسكرية التى تقدمها لفرنسا فيما اذا اشتبكت هذه الاخيرة فى حرب

---

(1) Paléologue, Un grand tournant de la politique mondiale (1904-1906), Paris.

(٢) اطلقت البحرية الروسية نيرانها فى «هل» ببحر الشمال على بعض مراكب الصيد الانجليزية ظنا منها أنها مدمرات يابانية ولم تكتف انجلترا بالاحتجاج على هذا الحادث بالطرق الدبلوماسية ، ورات ان تتخذ اجراءات حربية وتعامل المعتدى بالمثل فتأزمت العلاقات بين انجلترا وروسيا ورأت المانيا أن تستغل هذه الفرصة الى أبعد مدى ٠

(2) Correspondance de Guillaume II avec Nicolas II (1894-1914).

مع المانيا ، ولم تذهب فى مفاوضتها الى حد ابرام محالفة عسكرية مع فرنسا ، اذ تعللت بأن هذه المحالفة تحتاج لموافقة البرلمان البريطانى ، وانها لاتريد ان تخرج بالمفاوضات عن نطاق السرية والحقيقة ان انجلترا أرادت ان تدفع فرنسا ضد المانيا من غير ان ترتبط حيالها بأى تعهد لتبقى يدها مطلقة فتتصرف حسب الظروف والملابسات . وفى الوقت نفسه جرت مفاوضات سرية بين انجلترا وبلجيكا وتبودلت مذكرات بشأن المعونة التى تقدمها انجلترا لبلجيكا اذا ما اشتبكت فى قتال مع المانيا . وكذلك دارت مشاورات عسكرية مع روسيا . وكل هذا كان يجرى سرا بقصد تكتيل خصوم ضد المانيا من غير ان تتقيد انجلترا باعطاء ضمان معين (١)

على أن هذه الاتصالات السرية ،أسفرت بمعونة فرنسا عن ابرام الاتفاق الانجليزى الروسى فى ٣١ أغسطس سنة ١٩٠٧ ، وهو الاتفاق الذى تناول أفغانستان والتبت وايران . ففيما يتعلق بأفغانستان اعترفت روسيا بأن هذه البلاد واقعة خارج مناطق نفوذها وتعهدت بأن تكون اتصالاتها السياسية بأفغانستان عن طريق الحكومة البريطانية . وأما التبت فقد تعهدت كل من انجلترا وروسيا بعدم التدخل فى شئونها الداخلية وبعدم المساس بسيادتها وأن يجرى كل اتصال سياسى خاص بها عن طريق حكومة الصين . وأن هذه الحكومة هى صاحبة السيادة على التبت . وأما ايران فقد قسمها الاتفاق الى ثلاث مناطق : منطقة نفوذ روسى فى الشمال ومنطقة نفوذ بريطانية فى الجنوب ومنطقة حياد فى الوسط . وتعهدت كل من روسيا وانجلترا بألا تسعى للحصول على مزايا اقتصادية أو سياسية فى منطقة الطرف الآخر ولكل منهما أن تطلب امتيازات فى المنطقة المحايدة بشرط ألا تعرقل نشاط شريكتها . ولكل دولة من طرفى الاتفاق أن تراقب الدخل فى منطقة نفوذها .

وقد حاولت روسيا أن تقحم فى هذا الاتفاق مسألة المضايق ، ولكن انجلترا استبعدتها كما استبعدت القسطنطينية من البحث . وعلى ذلك أسفر هذا الاتفاق عن حلف ثلاثى مؤلف من انجلترا وفرنسا وروسيا ضد حلف ثلاثى آخر مؤلف من ألمانيا والنمسا والمجر وايطاليا مع ملاحظة أن ايطاليا كانت قد خرجت من هذا الحلف منذ ابرام اتفاقها مع فرنسا فى سنة ١٩٠٢ (٢)

---

(١) الوثائق البريطانية الجزء الثالث رقم ٢١٠ ص ١٧٠ ورقم ٢١٤ ص ١٧٦ ورقم ٢٢١ ص ١٨٧ ـ مجموعة وزارة الخارجية البريطانية .

(2) Lénine, Cahiers de l'Impérialisme, p. 621.

هذا النشاط الدبلوماسى الذى بذلته انجلترا ، لم يكن يهدف الا للحرب والتحرش بألمانيا فى الوقت المناسب لان ألمانيا نشطت بحريا وحاولت أن تنتزع السيادة على البحار من يد انجلترا • ورأت انجلترا أن ألد أعدائها هم الذين يحاولون التغلب عليها فى الطرق البحرية العالمية ، وأن عليها واجب الخلاص منهم بأى ثمن لان الاسطول هو حياة انجلترا

وبين الوثائق الدبلوماسية البريطانية تقرير هام ، وضعه موظف انجليزى اسمه « كرو » Crewe فى أول يناير سنة ١٩٠٧ ، ورفع هذا التقرير الى مجلس الوزراء البريطانى والى الملك ادوارد السابع فوافقوا على محتوياته ، وقد حمل فيه على بسمارك حملة شديدة ووصف ألمانيا بأنها كالبلطجى الذى يحاول أن يحصل من انجلترا على ما يريد بطريق التهديد وقال بالحرف الواحد « **ان تفوق ألمانيا فى البحار على بريطانيا معناه موت بريطانيا** » واستطرد فقال ان ألمانيا متفوقة فى البر فاذا أضيف الى ذلك تفوقها فى البحار فتلك هى الطامة الكبرى • وذكر أن ألمانيا تطمع فى أن تكون لها امبراطورية هندية وعدتها لتحقيق هذا الحلم هى الاسطول وأنها بالسيادة على البحار تستطيع أن تغزو تركيا وتسيطر على المضايق وعلى قناة السويس فتتملك العالم كله (١)

وهذا التقرير يفسر سر تسابق ألمانيا وانجلترا فى التسلح البحرى منذ سنة ١٩٠٥ ، وقد ابتدأت انجلترا فى تلك السنة تصنع سفنا حربية من النوع المسمى dreadnought وخيل للأمبرالية البريطانية أنه لابد أن يمضى وقت طويل قبل أن تتمكن ألمانيا من صنع هذا الطراز من المراكب الحربية ، ولكن خاب فأل الانجليز فقد أخرجت ورشهم من هذا الصنف فى سنة ١٩٠٨ اثنتى عشر سفينة ، وصنعت ألمانيا فى نفس السنة ومن نفس الطراز أربعة أكثر جودة وسرعة ثم أخرجت تسعة أخرى بسرعة مخيفة واستمرت صناعة السفن والقطع البحرية المختلفة الاشكال والالوان فى ألمانيا على نطاق واسع ، حتى اضطرت حكومة انجلترا لان تفرض ضرائب جديدة وتقول للشعب البريطانى ان ألمانيا هى المسئولة عن فرض هذه الضرائب • وانتهزت انجلترا فرصة انعقاد مؤتمر السلام الثانى فى لاهاى فى سنة ١٩٠٧ وطالبت بخفض السلاح البحرى ، فرفضت ألمانيا هذا الطلب بلهجة شديدة وقاسية

وفى أغسطس سنة ١٩٠٨ زار الملك ادوارد السابع الامبراطور الالمانى

---

(1) British documents, v. III, 397-420.

غليوم الثانى ، وصحب معه المستر هاردنج Harding واحتفى غليوم بضيفه حفاوة طيبة ، فانتهز هاردنج هذه الفرصة وفاتح الامبراطور الالمانى فى مسألة التسلح البحرى ، وحاول أن يقنع الامبراطور بأن الأولى بألمانيا وانجلترا أن يخفضا تسلحهما البحرى ، فزمجر الامبراطور ، وقال بلهجة عنيفة : « معنى هذا الطلب أننا سنشتبك فى حرب من أجل الشرف والكرامة القومية !! » (١)

وحاولت انجلترا بكل ما أوتيت من دهاء ومكر أن تقنع الدبلوماسية الالمانية بقبول مبدأ خفض التسلح البحرى فاشترط الالمان فى مقابل ذلك فض التحالف الانجليزى ، الفرنسى ، الروسى

***

لم يقف التنافس بين ألمانيا وانجلترا عند حد ابرام المحالفات وصناعة المدمرات وأدوات القتال ، بل زحف هذا التنافس على الشرق الاوسط ، كنقطة حساسة ولابد من التسلط عليها ، لضمان النصر اذا حمى الوطيس ودارت رحى القتال

وقد بدأ نشاط ألمانيا فى هذه المنطقة فى سنة ١٨٩٨ ، ففى تلك السنة قام غليوم الثانى برحلة الى بيت المقدس بدعوى زيارة الاماكن المقدسة ، واتخذ من هذه الزيارة حجة للوقوف فى القسطنطينية وزيارة السلطان العثمانى ، ورتبت الدبلوماسية الالمانية وقتئذ وجود « سيمنس » Siemens ، وهو رجل ألمانى ، كان قد تقدم بطلب امتياز سكة حديد بغداد الممتدة من « قونيا » الى بغداد وانشاء ميناء حيدر باشا على شاطىء البوسفور الاسيوى • وبعد أن زار غليوم بيت المقدس سافر الى دمشق وهناك ألقى خطابا عبر فيه عن صداقته للعالم الاسلامى وللسلطان خليفة المسلمين • وقد اغتبط عبد الحميد بخطاب غليوم أيما اغتباط فوافق على الامتيازات التى طلبها « سيمونس » الالمانى مدير بنك Densche وكادت انجلترا أن تصعق لتسرب المانيا الى منطقة الشرق الاوسط والى الخليج الفارسى بهذه السهولة • وفزعت روسيا فى الوقت نفسه ، ودعت ألمانيا لمفاوضتها فى موضوع المضايق ، قائلة أنها لاتسمح لأية دولة أوروبية بأن تبسط نفوذها على المضايق وأنها مستعدة للموافقة على مشروع سكة حديد بغداد وعدم عرقلته متى سويت مسألة المضايق ، ولكن ألمانيا أهملت هذه الدعوة الروسية ولم ترد عليها (٢)

---

(1) Fay, Les origines de la guerre mondiale.

(2) Langer, Diplomacy of Imperialism.

ووجد السلطان عبد الحميد سنداله من ألمانيا ضد المؤامرات والدسائس التى كانت تحاك ضده وخصوصا الحركات الصليبية التى سعت لطرد تركيا من البلقان • ولو استطاعت ألمانيا أن تستغل فرصة ذلك التقرب وتبسط يدها على تركيا وممتلكاتها، لقتلت انجلترا وقضت عليها القضاء المبرم لان الشرق الاوسط هو الكوبرى الموصل بين أوربا والهند وقناة السويس والمضايق التركية هى أبواب الشرق بأسره !! والشرق الاوسط ، يستطيع وقت الحرب أن يزود حليفه بالرجال والمواد الاولية •

ولقد تنبهت انجلترا لهذا الخطر ، وكذلك خشيت روسيا من أن تقضى عليها ألمانيا اذا ارتكزت فى هذه المنطقة لانها تستطيع أن تنقل الاسلحة رأسا الى أرمينيا وتستطيع أن تحرم روسيا من الاتصال بالشعوب السلافية

رأت انجلترا وقتئذ أن تتعاون مع روسيا فى الضغط على السلطان العثمانى ماليا وسياسيا ما استطاعتا الى ذلك سبيلا فاشتدت ألاعيب المرابين ورجال البنوك مستغلين سوء حالة تركيا المالية والامتيازات الاجنبية ، ودست انجلترا لتركيا فى مقدونيا وهى التى كانوا يسمونها « غلاية » البلقان ، فقامت الثورة فيها ضد تركيا ، وادعت انجلترا أنها تناصر الحرية فى مقدونيا ، والتقى الملك ادوارد السابع بقيصر روسيا فى يونيو سنة ١٩٠٨ ليدرسا مسألة مقدونيا وأصدرا بلاغا مشتركا

بل الادهى من ذلك ان المخابرات البريطانية استطاعت أن تحدث فتنة داخلية فى تركيا واستعانت بجمعية تركيا الفتاة فحدث انقلاب أدى لانهيار السلطان عبد الحميد ، ورأت الجاسوسية البريطانية انه لا يمكن اقصاء النفوذ الالمانى من تركيا الابهذه الوسيلة ،وساعدها على الانقلاب ما عرف عن عبد الحميد من الطغيان والاستبداد (١)

ومهما قيل عن عبد الحميد ومفاسده وظلمه ، فان الاستعمار هو الذى كسب المعركة ، فحكومة النمسا والمجر بادرت بضم « البوسنة والهارسك » الى اقليمها وسال لعاب روسيا على المضايق وبدأت المحاولات لاعادة النظر فى اتفاقية برلين لسنة ١٨٧٨ ، وقد كتب « لينين » فى سنة ١٩٠٨ ، يقول ان يد الاستعمار التى أحدثت الانقلاب، كانت ترمى لتقسيم تركيا وتمزيق أوصالها (٢) ، وقد كانت تلك الحوادث فتيل الحرب التى اشتعلت بعدئذ فى بلاد البلقان

---

(١) تقرير للقائم بأعمال السفارة الروسية فى القسطنطينية نشر ضمن الوثائق الابلوماسية الروسية ص ٤١ و٤٢ ووثائق بريطانية جزء ٥ رقم ٢٥٤ ص ٣٥٣ و٣٥٤

(٢) لينين ، حوادث البلقان وايران – الجزء ١٢ – ص ٣٥٨

وانتهزت فرنسا الفرصة وأرادت أن تثبت أقدامها فى مراكش ، فدبرت الجاسوسية الفرنسية مصرع أحد رعايا فرنسا فى الدار البيضاء واتخذت من ذلك الحادث ذريعة لاحتلال ميناء الدار البيضاء فى أغسطس سنة ١٩٠٨ ، ودبر الالمان حادثا آخر للاحتكاك بسلطات الاحتلال الفرنسية فدارت بين ألمانيا وفرنسا مباحثات انتهت باتفاق ٩ فبراير سنة ١٩٠٩ الذى تعهدت فيه فرنسا بضمان مصالح رعايا ألمانيا التجارية والاقتصادية على قدم المساواة مع مصالح الرعايا الفرنسيين ، فى مقابل اعتراف ألمانيا بمصالح فرنسا السياسية فى مراكش ثم نجحت فرنسا فى احداث ثورة سنة ١٩١١ التى انتهت بوضع يدها على مراكش ٠ وتتابعت الخطوب حتى تشجعت ايطاليا وأعلنت حربها على تركيا فى سنة ١٩١١ ، ثم شهدت بلاد البلقان معارك طاحنة فى سنتى ١٩١٢ و١٩١٣ ، وأصبحت الحرب العالمية قاب قوسين أو أدنى

ولحساب من كانت تلك الفتن ؟!

لحساب انجلترا وحدها وبتدبيرها وحدها لانها أغرمت بالسيطرة على البحار الى حد الجنون ، وعضت بالنواجذ على قناة السويس ، وتلك القلاقل العنيفة صرفت الجماعة الدولية عن مطالبة انجلترا بالجلاء عن مصر، خصوصا بعد أن طوت فرنسا ،وأصبحت مسألة السلم الدولى هى القضية التى تشغل أفكار الساسة، وراحت كل دولة أوروبية تشتغل لحساب نفسها ، فضاعت القضية فى غمار الحوادث الجسام

فى السنوات التى سبقت الحرب العالمية الاولى ، كان العالم يرقص فوق بركان البارود الذى اختزنته الدول الكبيرة فى بلاد البلقان ، وكانت انجلترا تستعد لهذه الحرب على قدم وساق ، وهى تعرف انه بمجرد ايقاد فتيلها ستنازل المانيا الجبارة التى حاولت أن تنتزع منها السيادة على البحار ولا بد ان يكون للعمليات الحربية مسرح كبير فى الشرق الاوسط اذ أضحت مسألة تصفية الدولة العثمانية أمرا لامفر منه بعد ان زحف عليها نفوذ المانيا منذ مشروع خط سكة حديد بغداد ، وعلى ذلك أضحت قناة السويس ألزم لبريطانيا منها فى أى وقت آخر ، وعليها أن تعد العدة لبسط سيطرتها على القناة بغض النظر عن أحكام القانون الدولى ٠ ومن اجل قناة السويس والمضايق التركية بذلت انجلترا الجهود المضنية لانتزاع تركيا من أحضان المانيا ، ولكن كان قدفات الاوان ، فتركيا لم تكن من الحماقة والغفلة بحيث تنسى دسائس انجلترا ضدها فى البلقان !!

وقد حاولت الدبلوماسية البريطانية فى سنتى ١٩١٣ و١٩١٤ ان تغطى حقد انجلترا المرير على المانيا الى حد انها دخلت مع المانيا فى مفاوضات بشأن حدود البانيا وفاوضتها فى تجديد اتفاق سنة ١٨٩٨ الخاص باقتسام مستعمرات البرتغال فى افريقيا ، وزار الملك جورج الخامس برلين فى اغسطس سنة ١٩١٣ والعجيب ان المفاوضات الخاصة بالمستعمرات البرتغالية انتهت الى اتفاق اذيع فى شهر يوليو سنة ١٩١٤ قبل انفجار البركان بأيام معدودات !!

وقد تناولت المفاوضات فيما تناولت مسألة سكة حديد بغداد ٠ وكانت عملية تمويل هذا المشروع خاسرة بسبب سوء حالة تركيا المالية والقيود الدولية التى فرضت على ربط رسومها الجمركية نتيجة للامتيازات الاجنبية فتفاهمت المانيا مع انجلترا على السماح لتركيا برفع هذه الرسوم حتى تصل الى ١٥ فى المائة من قيمة البضائع ، وذلك فى مقابل التنازل لانجلترا عن امتياز الجزء من السكة الحديد الذى يمتد من بغداد الى الخليج الفارسى فلقد اشتد اهتمام انجلترا بالخليج الفارسى بوجه خاص ٠ وقد طلبت انجلترا من تركيا فى سنة ١٩١٢ ان تعترف بنفوذ انجلترا فى الخليج الفارسى فى مقابل موافقة انجلترا على رفع رسوم تركيا الجمركية بنسبة ٤ ٪ ٠ كما طلبت ألا تمتد سكة حديد بغداد بعد البصره قبل الحصول على موافقة انجلترا وأن يكون لانجلترا مندوبين فى مجلس ادارة سكة حديد بغداد وأرادت انجلترا ايضا أن تحصل على امتيازات ملاحية فى نهر التيجر وشط العرب ٠

وكان الصدر الاعظم قد سافر الى لندن بعد حرب البلقان الاولى ليكسب عطف انجلترا ويستعين بها فى مفاوضات الصلح فمناها باجابة بعض طلباتها المتقدمة ٠ ولم تبد المانيا وقتئذ ممانعة لان انجلترا قد لوحت لها بمستعمرات البرتغال ٠ واعترفت المانيا بأن لانجلترا « مصالح خاصة » فى شط العرب ٠ وفى تلك الاثناء تألفت شركة بترول الموصل برأسمال حصة انجلترا فيه خمسين فى المائة والنصف الآخر من الاسهم وزع بين الالمان والهولنديين بحصص متساوية ولما كان رأس المال الهولندى فى حقيقة الامر انجليزيا صار لانجلترا نصيب الاسد ، ثلاثة أرباع الاسهم ، وأضحت مسألة نقل البترول من المسائل الحيوية لها ، وهذا مايزيد تشبثها وغرامها الجنونى بقناة السويس ٠ وقد أعد مشروع اتفاق انجليزى ألمانى بخصوص بترول الموصل وتحدد لتوقيعه يوم ١٥ يونيو سنة ١٩١٤ ، ولكن تأخر توقيع الاتفاق حتى أعلنت الحرب ٠

وقد ثبت ان انجلترا كانت تقوم بهذه السياسة السلمية وهى تستعد للحرب ضد المانيا والنمسا وكانت هاتان الدولتان حتى قيام الحرب مقتنعتين تماما بأنه عند اشتعالها ستقف انجلترا على الحياد لانها كانت تتظاهر بمصافاة برلين وفينا !! وقد ذهبت انجلترا فى مودة المانيا والنمسا الى حد أقلق فرنسا وروسيا ، وكانت انجلترا تغتبط ايما اغتباط لتقول لباريس وبطرسبرج ان صداقة انجلترا شىء غال ولا يستهان به ،على أن انجلترا الخبيثة رتبت زيارة الملك جورج الخامس الى باريس فى ربيع سنة ١٩١٤ وصحبه وزير خارجيته « سير ادوارد جراى » ليوقف ساسة فرنسا على خطته الحقيقية التى ترمى لتخدير أعصاب المانيا ٠

وفى أثناء تلك الزيارة اقترح بوانكارية على جراى أن تعقد انجلترا معاهدة بحرية مع روسيا ، وفعلا بدأت المفاوضات سرا فى لندن بعد عودة جراى ، ولكن وقفت عليها لمانيا اذ كان لها جاسوس يشتغل بسفارة روسيا فى لندن ، فنشرت الصحف الالمانية أنباء تلك المفاوضات واضطرت انجلترا لان تقطعها وأعلن جراى فى مجلس العموم أن خبر هذه المفاوضات مكذوب من أساسه (١)

ومهما تفننت انجلترا فى مناوراتها الدبلوماسية وقتئذ، فان الحقيقة المرة أنها كانت تستعد للحرب ، بل استعدت القوتان الاستعماريتان الجبارتان للصراع صراعا عنيفا مخيفا ،من أجل اعادة تقسيم العالم بينهما قوة انجلترا وحلفائها وقوة ألمانيا وحليفتيها النمسا والمجر ٠ وظهرت نذر الحرب لما قتل « فرانسوا فرديناند » ولى عهد النمسا فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٤ ، فى قرية « سيراجيفو » بيد عصابة من الصرب

وظهرت السحب القاتمة بسرعة فى سماء البلقان ، بل شملت سماء أوروبا بأسرها ، وتظاهر « ادوارد جراى » بأنه يريد أن يلعب دور حمامة السلام ويطفىء الفتنة ، حتى لقد انتصب فوق منصة مجلس العموم وراح يعوى وينعى القتيل معبرا عن عواطف انجلترا لامبراطور النمسا ولشعب النمسا بلغة تجاوزت الحدود المعروفة فى العرف الدبلوماسى ، وذلك فى الوقت الذى استعدت انجلترا لاطلاق نيران مدافعها على النمسا ولمانيا ٠ وقد ذكر ونستون تشرشل أن انجلترا كانت وقتئذ

---

(١) فلاديمير بوتيمكين ــ تاريخ الدبلوماسية ــ الجزء الثانى ــ المرجع المشار اليه ، ص ٢٦١

مستعدة للحرب استعدادا لم يسبق له مثيل (١)

وقد اشتد تأزم الحالة حتى وجهت النمسا انذارها المشهور الى الصرب في ٢٤ يوليو سنة ١٩١٤ ومنحتها مهلة أربعة وعشرين ساعة للرد عليه، وقد وصف جراى ذلك الانذار بأنه أخطر وثيقة فى حياة العالم الدبلوماسية (٢) وقد أعلنت حكومة النمسا والمجر الحرب على الصرب فى ٢٨ يوليو وفى أوائل أغسطس اشتبكت ألمانيا فى الحرب مع روسيا وأصدر بوانكاريه الامر بالتعبئة العامة فى أول أغسطس وأعلنت ألمانيا الحرب على فرنسا واجتاحت بلجيكا وفى مساء ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ أعلنت انجلترا الحرب على ألمانيا (٣)

وبمجرد ابتداء الحرب حاول الالمان من ناحية والانجليز من ناحية أخرى أن يظفروا بتركيا فى صفهم ، وكانت الحكومة التركية أكثر ميلا لألمانيا ، خصوصا وان هذه الاخيرة أعلنت أنها ستحافظ على سلامة الدولة العثمانية وفى ٢٢ يوليو سنة ١٩١٤ قابل وزير الحربية أنور باشا ، السفير الالمانى وأبلغه ان تركيا مستعدة لمحالفة ألمانيا • ووقعت الدولتان معاهدة تحالف وصداقة فى ٢ أغسطس سنة ١٩١٤ • وفى هذا اليوم أيضا أعلنت التعبئة العامة ، ولكن الحكومة التركية أعلنت فى اليوم التالى أنها ستقف فى الحرب على الحياد • وقد قال رئيس تلك الحكومة جمال باشا فى مذكراته « لقد التزمنا الحياد لنكسب الوقت ونعد أنفسنا • وفى ١٠ أغسطس دخلت مياه البحر الاسود ، المدرعتان الالمانيتان ، « جوبن » Goeben و « بريسلو » Breslau وادعت تركيا أنها اشترتهما لنفسها واحتج الحلفاء عليها ، ولم تكن روسيا مستعدة فى القوقاز ولذلك لم تستطع أن تعلن الحرب على تركيا ، وأما انجلترا فقد خافت أن تتحرش بتركيا فتثير المسلمين فى الهند وغيرها ضدها لان المسلمين كانوا يعتبرون تركيا عاصمة الخلافة ، ولذلك تمنت انجلترا أن يبدأ الهجوم على تركيا من حليف لها ثم تعلن هى الحرب عليها بدعوى أنها تعمل بمقتضيات التحالف وانها تحارب تركيا مكرهة • وقد اقترحت روسيا على حلفائها أن يحاولوا كسب مودة تركيا فيعلنوا ضمان أملاكها ويردوا لها بعض جزر بحر ايجه التى كانت قد انتزعت منها ولكن

(1) W. Churchill, The World Crisis. volume IV, N. 146.

(2) Rapports Internationaux. Volume V, N. 56.

(3) British documents, volume XI.
Grey, Twenty five years, V. II.

« جراى » كن شديد الميل الى اليونان فرفض هذا الاقتراح ٠

وانتهزت تركيا فرصة هذا الشعور لدى الحلفاء وأبلغت الدول فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ أنها مصممة على الغاء الامتيازات الاجنبية فاحتجت الدول عليها ٠ وتحرجت الاحوال حتى قام ضباط ألمان بفتح نيران مدافع الاسطول التركى على موانى سيباستيبول وأودسا وغيرها من الموانى الروسية وذلك فى يومى ٢٩ و ٣٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ وأعلنت روسيا الحرب على تركيا فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ وفى ٥ نوفمبر أعلنت فرنسا الحرب عليها وفى ٦ نوفمبر اعلنت انجلترا الحرب ضد تركيا (١) ٠

انفجر بركان الحرب العالمية الاولى، ومصر تنافح من أجل حريتها ، واذا كانت شعوب أوروبا قد ألقت بنفسها فى جحيم هذه الحرب ، فقد كان من وراء ذلك أطماع تسعى الى تحقيقها وأهداف تريد أن تصل اليها بمقدار ماتبذل من دماء أبنائها وماتحتمل من خراب ودمار، فهل كانت لمصر مصلحة تستطيع ان تسعى اليها جاعلة من الحرب فرصة ذهبية ؟!

كانت مصلحة مصر أن تتخلص من بريطانيا بجدع الانف ، وأن تقف فى صف أعداء بريطانيا ، وتقدم لهم أكبر معونة ممكنة حتى تخرج من الحرب مهزومة وتجلو عن أرض وادى النيل صاغرة ٠ ولو ترك لشعب مصر أن يختار فى أى المعسكرين يقف ، لماتردد فى محالفة الالمان وحمل السلاح معهم، فهذا هو المنطق الطبيعى ، وبين مصر وبريطانيا ثأر قديم فبريطانيا معتدية ضد مصر وعدوانها لايغسل الا بالدماء٠ واذا جنح المصريون الى ضبط النفس ، وعدم تحكيم العاطفة فان النظام القانونى الذى رسمته معاهدة القسطنطينية فى سنة ١٨٨٨ ، لقناة السويس كان يحتم ان تقف مصر على الحياد ، لتفتح القناة للطرفين المتحاربين بلا تمييز ولا استثناء ٠

ولكن الاحتلال البريطانى لم يترك لمصر فرصة اختيار الموقف الذى يمليه عليها شعورها وكرامتها ومصلحتها ، بل لم يدع لها أن تلجأ لأضعف الايمان فتقف موقف الحياد عملا بقاعدة دولية تقررت فى معاهدة القسطنطينية المشار اليها ، وحينئذ كانت تستطيع مصر أن تقول ، ولو فى الظاهر ، ان الحرب لاناقة لها فيها ولا جمل ٠

قال لورد لويد : « ان مركز مصر كان فريدا فى بابه ، فهى لم تكن محاربة ولم تقف على الحياد ، كانت فى قلب المعمعة ومع ذلك لم تشترك

---

(1) Renouvin, La crise européenne et la Grande Guerre

فيها . وفى موقفها هذا كانت واعية ، ومعنية بمشكلاتها الخاصة . وأرادت انجلترا أن تجعل مصر مسرح قتال ، بل جبهة من أهم الجبهات فى خط النار .. ولذلك كانت وجهة نظر مصر ووجهة نظر بريطانيا فى الحرب على طرفى نقيض . وقد وقفت مصر موقف الانتظار للخلاص من متاعبها السياسية ، وكانت تعرف أنها لا تستطيع ان تفعل شيئا فى مدة الحرب، وكانت ترقب باهتمام سير المعارك فى الحرب وتنظر لحوادثها بمنظار مصلحتها .. وهى لم تعطف على هذا الفريق أو ذاك الا بمقدار ما كانت تفرضه عليها مصلحتها . وهذا الموقف يتفق مع طبائع الاشياء ، وكان حريا ببريطانيا ان تغتبط أيما اغتباط ، لأن مصر لم تعاديها والحرب قائمة ، وكان لبريطانيا مصلحة كبيرة فى التزام الشعب المصرى موقف الحياد .. » (١)

فى صيف سنة ١٩١٤ ، وحينما أعلنت الحرب ، كان الخديو عباس حلمى الثانى يزور السلطان محمد رشاد فى الاستانة ، وفى يوم ٢٥ يوليو أطلق عليه شاب مصرى الرصاص من مسدسه ، فأصيب بعدة جروح ولكنه شفى منها فى منتصف سبتمبر، وكان الشعب المصرى وقتئذ يعطف على الخديو لأنه لم يكن على وفاق مع الانجليز ، وكان قد أزاح وزارة محمد سعيد «باشا» وخلفتها وزارة برئاسة حسين رشدى «باشا» فى ابريل سنة ١٩١٤

ولكن وزارة رشدى مع شديد الأسف لم تستطع الا محاباة الدولة المحتلة حينما أعلنت انجلترا الحرب على المانيا فى ٤ اغسطس سنة ١٩١٤ ففى اليوم التالى ، الخامس من أغسطس ، اجتمع مجلس الوزراء ، وأصدر قرارا عجيبا ، جاء فى ديباجته :

« بما انه قد قضى لسوء الحظ باعلان الحرب بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلندا والملحقات البريطانية فيما وراء البحار وامبراطور الهند ، وبين امبراطور المانيا ، ونظرا لأن وجود جيش الاحتلال فى القطر المصرى يجعل هذا القطر عرضة لهجوم أعداء صاحب الجلالة الامبراطورية ، وبما أنه من الضرورى نظرا لهذه الحالة الفعلية التمكن من اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لدفع خطر مثل هذا الهجوم عن القطر المصرى ، وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية تحقيقا لهذا الغرض أن تتخذ الاجراءات الآتية ، فلهذه البواعث ، يكون معلوما لدى جميع ذوى الشأن ان مجلس

---

(١) لورد لويد ، مصر منذ عهد كرومر ، لندن سنة ١٩٣٣ ص ١٨٤

النظار فى جلسته المنعقدة فى يوم ١٣ رمضان سنة ١٣٣٢ (٥ أغسطس سنة ١٩١٤) تحت رياسة عطوفتلو افندم القائمقام الخديو قد قرر مايأتى »:

ويتلخص القرار فى منع التعامل مع المانيا ورعاياها والاشخاص المقيمين فيها ، ومنع السفن المصرية من الاتصال بأى ثغر المانى ، وحظر التصدير الى المانيا ، وتخويل القوات البريطانية الحربية والبحرية حقوق الحرب فى الاراضى والموانى المصرية ، وحجز السفن الالمانية فى ثغور مصر (١)

وبهذا القرار خرجت مصر عن مقتضيات الحياد خروجا صريحا وربطت نفسها بعجلة الانجليز ، وخالفت موقف الدولة العثمانية فى الحرب مخالفة ظاهرة ، وكان عجيبا أن يصدر مثل هذا القرار فيسلم بالحالة الواقعية التى تعترض عليها مصر أشد الاعتراض ، وهى حالة وجود قوات بريطانية فى أراضيها ويبيح لهذه القوات المغتصبة أن تقوم فى مصر بعمليات حربية ، وقد سجل القرار فى ديباجته صدوره تحت الضغط ، وذلك مستفاد من عبارة « وبما أنه قد أشير على الحكومة المصرية » فهذه المشورة هى الاوامر التى كانت تصدر من سلطات الاحتلال ، وكان الاولى ألا يصدر قرار كهذا من مجلس الوزراء ، وأن يترك القوة الغاشمة تفعل ماتشاء فتظل أفعالها باطلة فى نظر القانون · وعلى كل صدر هذا القرار ممن لايملك أن يصدره فقد تجاوز مجلس النظار اختصاصه وانتزع لنفسه سلطة ليست له ، اللهم الا اذا كانت انجلترا قد رأت أن سيادة تركيا على مصر قد انتهت من زمن مضى ، ولكنها لم تقل بهذا فى تاريخ تال اذ ادعت بعد الحرب أن تركيا كانت ماتزال صاحبة السيادة على مصر وأن تلك السيادة انتقلت اليها ، وهذا تناقض ظاهر ، وتخبط مكشوف ·

قال لورد لويد : « رحبت السلطات البريطانية أيما ترحيب بهذا القرار ، وقد عرف الشعب المصرى أين يقف زعماءه الدستوريون ومهد السبيل لتعاون مستقبل بين الحكومة ومعتمدى الدولة البريطانية »

"This declaration was welcomed by the British authorities as highly satisfactory. It left the people of Egypt in no doubt as to where their constitutional leaders stood, and it paved the way for future co-operation between the Government and the accredited representatives of British power."

ولما صدر هذا القرار ارتاب الشعب المصرى فى نوايا رشدى ووزارته ورأى بحق أن رشدى قد فوت على البلاد فرصة ذهبية ، فقد كانت بريطانيا

---

(١) مجموعة القرارات والمنشورات سنة ١٩١٤ ص ٣٢٨

تدرك جيدا أهمية مصر فى الحرب ، وكان بوسعه أن يساوم قبل أن يربط بلاده بهذا الجانب أو ذاك ، وكان بوسعه أن يحصل على الاقل ، على اعتراف من انجلترا باستقلال مصر وسيادتها و تعهد صريح بالجلاء عن مصر بمجرد انتهاء الحرب !!

ولكن رشدى باشا تبرع بالسماح للانجليز بكل معونة ممكنة من مصر ومعاداة ألمانيا وحلفائها من غير ثمن ، وظنت انجلترا أنها تستطيع أن تكسر حدة هذا الشعور برشوة مصر وتقديم شىء من المعونة الاقتصادية لها بنقل صادرات مصر مثلا ، فى وقت لم تكن أعمال النقل البحرية سهلة بسبب الحرب ، وتوفير القوت بتحديد المساحة المنزرعة قطنا ، والمساهمة فى تصريف محصول القطن ، واتخاذ اجراءات من شأنها حفظ قيمة الجنيه المصرى فى التداول . ولكن سلطات الاحتلال لم تفعل شيئا من ذلك لمصلحة مصر ، بل لكى تتفادى ثورة مصر على الاحتلال ، فيما اذا اضطربت الاحوال الاقتصادية واختلت الموازين ، فكانت تلك الاجراءات وقاية ضد الثورة ، ومع ذلك كانت الثورة كامنة فى النفوس لان الشعوب لا تضحى بحريتها واستقلالها من أجل مصالح مادية أيا كانت ، ومهما بلغت ، واذا جاز أن تشترى ذمم الافراد من ضعاف النفوس وسقيمى الوجدان ، فمشترى ذمة وكرامة شعب بأسره ، ليس من الامور السهلة !!

كانت انجلترا فزعة من الرأى العام المصرى ، خائفة من غضب الشعب المصرى ، ولذلك تفاهمت مع وزارة رشدى على تعطيل الجمعية التشريعية ومنع الاجتماعات العامة ، وقد صدر مرسوم ارجاء دورة الجمعية التشريعية فى ١٨ اكتوبر وأعقبه قرار بمنع الاجتماعات العامة . وقد فطن الانجليز الى حركات تركيا ، وتوقعوا منذ شهر أغسطس دخولها الحرب فى صف ألمانيا عاجلا أو آجلا ، فقد حشدت تركيا قواها فى سوريا ، وأحست انجلترا بحرج مركزها فى مصر ، ذلك لان السلطة الشرعية فى مصر كانت محصورة فى الخديو ومجلس الوزراء والجمعية التشريعية فى نطاق محدود ، أما انجلترا فكانت فى نظر القانون عاصبة ومعتدية ، ولا يستمد معتمدها سلطته التى فرضها على مصر عنوة واقتدارا الا من قوات الاحتلال ، ولذلك كانت سلطة واقعية لا قانونية لأن مصر لم تقبل هذا الوضع الشائن ولم تبرم معاهده مع بريطانيا ، ومهما كان نفوذ المستشارين الانجليز فقد كان وضعهم الرسمى انهم موظفون فى الحكومة المصرية . ومن الناحية الفنية البحتة كانت مصر فى نظر القانون الدولى ذات سيادة ولذلك قال لورد لويد : « **كنا نتمتع بسلطة واسعة فى بلد ليس لمركزنا فيه أى سند قانونى**

اطلاقا ، وتلك حالة لم تكن مرضية من الناحية القانونية » . فدخول تركيا الحرب ضد انجلترا ، يستتبع قانونا ، اعتبار مصر معادية لبريطانيا وحلفائها ، فكيف يمكن الخروج من هذا المأزق ؟!

كان فى وسع انجلترا أن تخرج من المأزق باعلان استقلال مصر والاعتراف به وبانتهاء علاقة التبعية بين مصر وتركيا والتصريح فى الوقت نفسه بأن وجود القوات البريطانية فى مصر ضرورة مؤقتة تنتهى بانتهاء الحرب مباشرة ، وستجلو بريطانيا عن مصر بمجرد انتهاء الحرب ، ولو فعلت انجلترا ذلك لتغلبت على حدة العواطف الوطنية ، وأمكنها أن تكسب الشعب المصرى ، ولجعلت موقفها سليما بعض الشىء من الناحية القانونية ، ولكن انجلترا لم تستطع أن تفعل ذلك لأنها تمسكت بجشعها وجنونها الاستعمارى فخسرت القضية من الوجهة القانونية!!

أرادت انجلترا ، منذ قيام الحرب أن تعالج هذا الشذوذ ، باجراء أكثر منه شذوذا ، فنصحها وكلاؤها فى مصر باعلان الحماية ، وقد وضع كرومر برنامج الحماية قبل أن يجلو من مصر فى سنة ١٩٠٧ . وبعث مستر «تشيتام» Cheetam نائب قنصل انجلترا فى مصر رسالة الى وزير خارجية انجلترا ، لورد جراى ، فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٤ ، يستعجل فيها اعلان الحماية على مصر ، وأبرق جراى فى ١١ سبتمبر للقنصل المذكور مبديا موافقته على هذا الاجراء (١) ، وقد تبودلت بين قصر الدوبارة و«داوننج ستريت» برقيات عدة بشأن الحماية فى المدة من سبتمبر الى نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وكلها تقطع بأن النية كانت مبيتة واعلان الحماية كان أمرا مفروغا منه ، وكان الباعث على التردد هو الخوف من ثورة الشعب المصرى ، وكانت دار المعتمد البريطانى فى القاهرة تقطع فى برقياتها الى لندن بأنه بمجرد دخول تركيا الحرب فى صف المانيا ستقوم فى مصر ثورة عنيفة مشوبة بموجة من التعصب الدينى ضد الانجليز ، وفى ذلك الوقت أوصت وزارة خارجية انجلترا وكلاءها فى القاهرة بأن يعرضوا عرش مصر على الامير حسين كامل ، وكان الخديو عباس حلمى الثانى رئيسا للدولة المصرية ، ومع ذلك جرت المفاوضات سرا مع الامير حسين الذى قبل العرش مشترطا أن ينال مزيدا من السلطة (٢) ، وذكر قصر الدوبارة فى رسائله لوزارة خارجية انجلترا انه لا يستطيع أن يضمن استقرار

---

(١) محفوظات وزارة الخارجية البريطانية

(٢) برقية مستر تشيتام الى سير ادوارد جراى فى أول نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات وزارة الخارجية البريطانية

الاحوال فى مصر فى حالة اعلان الحماية الا اذا وثق من تأييد ومعاونة الوزارة المصرية للسلطات المحتلة ، وأشار قصر الدوبارة بأن يتضمن اعلان الحماية وعد للشعب المصرى بمكافأته بعد انتهاء الحرب .

وتوطئة للحماية ، ومن قبيل جس النبض ، أعلن الجنرال ماكسويل قائد جيش الاحتلال فى مصر الاحكام العرفية بموجب القرار الذى أصدره يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، معلنا به الاحكام العرفية ، وهذا نصه : « ليكن معلوما أنى أمرت من حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى بأن آخذ على عاتقى، مراقبة القطر المصرى العسكرية ،لكى يتضمن حماؤه ، فبناء على ذلك قد صار القطر المصرى تحت الحكم العسكرى من تاريخه »

امضاء

ماكسويل الفريق ـ قائد الجيوش بمصر (١)

ولو أن الشعب المصرى قاوم هذا الاعلان ، الذى شفع بفرض الرقابة على الصحف ، لتراجعت انجلترا ، وما أعلنت الحماية بأية حال ، فقد كان هذا الاجراء الباطل بمثابة جس نبض ، ولكنه مر كشىء عادى ، ولم تحرك البلاد ساكنا !!

والثابت ان اعلان الاحكام العرفية كان قبل اعلانه قد عرض على حسين رشدى فأبدى استياءه من لغته العنيفة وهدد بالاستقالة اذا لم تعدل صيغته، ولما عدل سحب استقالته ، ولو أنه رفض مبدأ اعلان الاحكام العرفية بواسطة قائد جيش الاحتلال ، لما تجاسر هذا الاخير على اتخاذ تلك الخطوة (٢) ، وقد أبرق وزير خارجية انجلترا الى المستر تشيتام فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ قائلا : « انى أوافق على الاجراء الذى اتخذتموه ، وأعتقد أنك وقائد جيش الاحتلال ،قابضان على ناصية الموقف بمهارة تستحق الاعجاب » . **وقد أطمع سكوت مصر واستخذاء مجلس وزرائها اللورد جراى فأراد أن يخطو خطوة أخرى أشد جرأة ، فكتب الى نائب المعتمد البريطانى بالقاهرة يوصى باعلان ضم مصر نهائيا الى أملاك التاج البريطانى (٣) . وكان جراى قد فاتح الحكومة المصرية فى هذا الاجراء وظفر بقبولها، ولكن نائب القنصل البريطانى فى مصر ، كان أكثر الماما بالحالة فحذر**

---

(١) الوقائع المصرية ، عدد غير اعتيادى، ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

(٢) رسالة تشيتام الى جراى فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات الخارجية البريطانية .

(٣) من جراى الى متشيتام فى ١٣نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات وزارة الخارجية البريطانية .

من هذا الاجراء وأنذر وأكد أن اعلان الضم سيحدث ثورة فى مصر ،ومالبث جراى أن أبرق لنائب القنصل ووافق على وجهة نظره وأبدى عدل الحكومة البريطانية عن قرار الضم (١)

وكان تشيتام قد ذكر فى معارضته لقرار الضم أن الجنرال ماكسويل يشاطره الرأى ، وأن انجلترا اذا قررت ضم مصر الى أملاك التاج البريطانى فتتحمل قبل الاجانب مسئوليات هى فى غنى عنها ، وكذلك ستكون مطالبة باقامة حكم صالح فى مصر ، ومن مصلحتها أن تترك الحكومة المصرية وحدها مسئولة أمام الاجانب، وأن تترك الدولاب المصرى بحالته (٢) .

عدلت الحكومة البريطانية عن فكرة الضم مخافة العواقب التى تترتب عليها ، ولكنها انتهت الى تقرير اعلان الحماية على مصر ، واتفقت سلطات الاحتلال على هذا الاجراء مع حسين رشدى ، الذى كان يتفاوض مع تلك السلطات على ما ينبغى عمله فى حالة دخول تركيا فى الحرب مع المانيا ، فقبل مبدأ الحماية ، وتقديم مصر معونتها لبريطانيا فى الحرب ضد تركيا ، وأن تنفرد انجلترا بأعمال الدفاع عن مصر وتترك للحكومة المصرية المسئوليات المدنية فى حدودها الضيقة(٣) ، **وهكذا تآمر رشدى ووزارته وتفاوضوا فى الظلام ، وقبلوا مبدأ الحماية قبل أن تعلن بأكثر من شهر ، فكانوا بحق برادع الانجليز ، وانا لنسجل أسماء أعضاء تلك الوزارة هنا، ليعرف المصريون من الذين خانوهم ثم حكموهم وتظاهروا بالولاء للحركة الوطنية فيما بعد : حسين رشدى . اسماعيل سرى . احمد حلمى . يوسف وهبه . محمد محب . عدلى يكن . عبد الخالق ثروت . اسماعيل صدقى .**

قبل رشدى المفاوضة فى موضوع الحماية ، واشترط أن يسبقها اعلان الاحكام العرفية ، بل وأشار بأن يكون هذا الاعلان بمعرفة قائد جيش الاحتلال ، لكى يفلت من المسئولية أمام الشعب ، ويلقيها على كاهل جيش الاحتلال ، ويتظاهر بأنه لم تكن له حيلة فى هذا الموقف ، مع أنه أطلع على اعلان الاحكام العرفية قبل نشره ، بل وعرضت عليه صيغة اعلان الحماية حينما استقر الرأى عليها ، وكذلك اشترك فى مفاوضة الامير حسين كامل بشأن العرش ،وسلم بمبدأ عزل الخديو بمعرفة

---

(١) من جراى الى تشيتام فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات الخارجية البريطانية

(٢) برقية تشيتام الى جراى فى ١٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، محفوظات وزارة الخارجية البريطانية .

(٣) برقية تشيتام الى جراى فى [illegible] سنة ١٩١٤ ، المحفوظات البريطانية .

الحكومة البريطانية ، وكان عباس حلمى الثانى فى الاستانة يرقب دخول تركيا الحرب ، ومأن دخلتها فى صف المانيا ، حتى اتخذ موقفا ايجابيا من بريطانيا ، فوجه نداءا الى الامة المصرية ، فى منشور مؤرخ فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

« هاقد أنت الساعة لخلاصكم من احتلال أجنبى وطىء البلاد من ٣٢ سنة مضت بدعوى أنه مؤقت ، وأنه لتأييد الأريكة الخديوية ، كما تدل عليه تصريحات الحكومة الانجليزية ،ووعود رجالها الرسميين العلنية . ولكنه مامضت عليه الاعوام حتى نسى الوعود بالجلاء ، وتداخل فى شئون البلاد الادارية والسياسية ، فتصرف فى مالية الحكومة تصرف المالك المبذر، واعتدى على حقوقنا فى السودان ،وأحل أبناءه مكان الوطنيين فى الوظائف العمومية ، وسلب استقلال القضاء ، وسن القوانين الماسة بالحرية الشخصية والمضيقة على حرية الفكر والخطابة والكتابة والاجتماع ، وقاوم رغباتنا ورغبات رعايانا فى انتشار التربية والتعليم الصحيح فى أرجاء القطر ، وفى منح البلاد دستورا كاملا يتناسب مع أحوال التقدم العصرى ، ولما أن أعلنت الحرب الحاضرة بين الدول العظمى ، جاءت الحكومة الانكليزية فمنعتنا من الرجوع الى مصر ، مقر العرش الخديوى ، ودعتنا لنترك الاستانة ، والرحيل الى ايطاليا ،فرفضنا هذا الطلب رفضا باتا ، واعتبرناه أقصى ماتتعدى به هذه الدولة على حقوق الخديوية المصرية ، واعتبرته الدولة العلية ، صاحبة السيادة على مصر، اعتداء على الحقوق الشاهانية ، ولما كانت رغبات جلالة الخليفة وحكومته السنية ، هى تأييد الفرمانات لتمام رفاهية البلاد المصرية والسودانية ، فقد اقتضت ارادة أمير المؤمنين تسيير جيش عثمانى عديد مظفر على القطر المصرى لاعادة الحالة الى ماكانت عليه قبل سنة ١٨٨٢ ،وقد رأينا أن نسير مع هذا الجيش حتى يتم له النصر بمعاونتكم بعضكم البعض ، وقيامكم بتمهيد كل الوسائل لتسهيل مأموريته ، واستعدادكم لاستقبالنا واستقباله بما هو معهود فيكم من الحمية الوطنية ، والاخلاص لجلالة الخليفة المعظم ، ولنا ولبلادكم ، وبما أن الامل وطيد فى نجاحنا بمعونته تعالى فاننا نعلن من الآن منحكم الدستور الكامل ، والغاء القوانين المنافية للحرية ، واعادة الضمانات لاستقلال القضاء ، والعفو عن المجرمين السياسيين ، ومن صدرت ضدهم أحكام أو رفعت عليهم دعاوى بسبب الحوادث الاخيرة ، والعمل على تعميم التعليم وترقيته ، وكل مافيه تقدم البلاد المادى والادبى ، والسهر على راحة سكانها ، وتوافر أسباب سعادتهم ، هاهى الفرصة فانتهزوها ، وليكن شعاركم خلاص مصر مع احترام أرواح وأموال الاجانب،

فانه ليس لنا مقاوم فيها غير جيش الاحتلال ٠ ومن يحاربنا معهم ، حقق الله الامال » (١)

اعلان الحماية ، وتعيين السلطان حسين كامل

كانت الوزارة متواطئة مع الاحتلال كما قدمنا ، وكان سيف الاحكام العرفية فوق الرقاب ، وكان الاحتلال قد تفاهم بالاشتراك مع الوزارة ، مع الامير حسين كامل ، الذى كان يتمتع بسمعة طيبة بين مواطنيه ، على قبول العرش ، وأحست انجلترا أن المقاومة الوطنية تكاد تكون منعدمة خصوصا بعد نفى الكثيرين وتشريد رجال الحزب الوطنى ، فأعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وهذا نص الاعلان :

« اعلان بوضع بلاد مصر تحت حماية بريطانيا العظمى »

« يعلن ناظر الخارجية ، لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى ، أنه بالنظر الى حالة الحرب التى سببها عمل تركيا قد وضعت بلاد مصر تحت حماية جلالته ، وأصبحت من الآن فصاعدا من البلاد المشمولة بالحماية البريطانية»

« وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر ، وستتخذ حكومة جلالته كل التدابير اللازمة للدفاع عن مصر ،وحماية أهلها ومصالحها » (٢)

وقد احتج المغفور له أمين الرافعى، باعلان احتجاب جريدة الشعب ، التى كان يرأس تحريرها ٠

وشفعت انجلترا اعلان الحماية فى اليوم التالى باعلان خلع عباس حلمى الثانى ، وتولية الامير حسين كامل عرش مصر ، وهذا نص الاعلان :

« اعلان بخلع سمو عباس حلمى باشا عن منصب الخديوية ، وارتقاء صاحب العظمة السلطان حسين كامل عرش السلطنة المصرية : »

« يعلن ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أنه بالنظر لاقدام سمو عباس حلمى باشا خديو مصر السابق على الانضمام لأعدام الملك، قد رأت حكومة جلالته خلعه عن منصب الخديوية ، وقد عرض هذا المنصب السامى مع لقب سلطان مصر على سمو الامير حسين كامل باشا أكبر الامراء الموجودين من سلالة محمد على فقبله »

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ـ رمز الاخلاص والتضحية ، مصر سنة ١٩٤١ ، صفحة ٣٨٤

(٢) الوقائع المصرية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤

وفى نفس اليوم تألفت وزارة من الخونة برئاسة حسين رشدى مرة أخرى ، ولم يحدث الا تغيير يسير فى بعض المناصب الوزارية ، وألغيت وزارة الخارجية المصرية ، لان بريطانيا قامت بتمثيل مصر فى الخارج والنيابة عنها فى علاقاتها الدبلوماسية ٠ويقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعى تعليقا على هذه الحوادث المحزنة :

« ومن المؤلم حقا أن يحدث هذا الانقلاب الخطير ، وتعلن الحماية على البلاد ، ويهدد استقلالها ، ولا تبدو من مصر الرسمية ، ولا من الجمعية التشريعية ، التى كانت لها بموجب القانون النظامى القديم صفة النيابة عن الامة ، أى احتجاج على هذا الاعتداء الهائل بل تبقى الوزارة قائمة ، وتقر الحماية ، ولا يستقيل من الحكومة وزير ، ولا موظف كبير، احتجاجا على هذا الانقلاب الخطير ، وكذلك بقيت الجمعية التشريعية ساكتة صامتة ، كأنه لم يحدث حدث فى البلاد ! ! بل ان وكيلها المنتخب ، المرحوم سعد زغلول ، كان فى مقدمة المحتفين بالسير (آرثر ماكمهون) ، أول مندوب سام بريطانى عين فى ظل الحماية ، اذ استقبله على محطة العاصمة ساعة مجيئه ، يوم ٩ يناير سنة ١٩١٥ ، وقال عنه على مسمع من المستقبلين « ان دلائل الخير بادية على وجهه » وأمل أن يجزل الله لمصر الخير على يده (١)

***

ولكن عذر سعد زغلول ، أنه كان قد حضر احتلال الانجليز لمصر سنة ١٨٨٢ ، ورأى رحمه الله بعينيه من الفظائع ، مالم نره نحن ، ولذلك كانت تخونه وطنيته وشجاعته فى كثير من الاحوال ، وكانت هذه هى الحالة النفسية بالنسبة لرجال مصر الذين شهدوا حوادث الاحتلال ، وعاشوا الى أرذل العمر ٠

***

كان اعلان الحماية البريطانية على مصر انقلابا بعيد المدى ، سنفنده ونبين أوجه بطلانه قانونا فى فقرات تالية ، وقد سبقه اعلان الاحكام العرفية ووضع الرقابة على الصحف فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وتلك السلطة العرفية ، غير الشرعية ، التى حكمت مصر فى مدة الحرب ، لم تكتف بخنق الحريات العامة بل طاردت الوطنيين وحاربتهم بكل ماأوتيت من قوة فضبطت أوراق الحزب الوطنى وسجلاته ، وشتتت شمل أعضائه وأنصاره وزجت بهم فى المعتقلات ، وظهر سخط الشعب على الاحتلال وأعوانه فى مظاهرة طلبة الحقوق يوم زيارة السلطان حسين كامل لمعهدهم فى ١٨ فبراير سنة ١٩١٨ ، والاعتداء عليه مرتين : الاولى أطلق فيها محمد خليل ، وهو تاجر خردوات بالمنصورة عيارا ناريا على السلطان فى ٨ ابريل

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ، ص ٣٨٨

سنة ١٩١٥ ، أثنــاء مرور موكب السلطان بشارع عابدين ، وقد خاب أثر الجريمة ، والثانيــة القاء قنبلة عليه من نافذة أحد المنازل بالاسكندرية وهو ذاهب الى صلاة الجمعة فى يوم ٩ يوليو سنة ١٩١٥ ، ولم تنفجــر القنبلة . وذلك العدوان فى الحقيقة كان مظهــر احتجاج على الحمــاية وماترتب عليها .

ولقد عطل الاحتلال الجمعية التشريعية بأمر عال صدر فى ١٨ أكتــوبر سنة ١٩١٤ ، ومرسوم صدر فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ بتأجيــل دور الانعقاد الى فبراير سنة ١٩١٥ ثم الى أول نوفمبر سنة ١٩١٥ ، ثم أجلت الى أجل غير مسمى بمرسوم صدر فى ٢٧ أكتوبر سنة ١٩١٥ ، وظلت البلاد محرومة من الحياة النيابية حتى أعلن دستور سنة ١٩٢٣ .

واتخذ الانجليز من مصر قاعدة حربية يرمون بنيرانها المســلمين فى سوريا وفلسطين ، وتدفقت جيوشهم على مصر من مختلف أنحاء الامبراطورية، وكما جعل الحلفاء مصر قاعدة لحملات على الدردنيل والعــراق وســوريا وفلسطين ، جعلوها أيضا قاعدة دعايتهم الواسعة فى الشرق الاوسط .

وراح الانجليز منذ بداية الحرب ، يجمعون بالقــوة والاكراه ، العمال والفلاحين لارســالهم الى الميادين فى شبه جزيرة سينا وفى العراق وسوريا والدردنيل ، بل وأرسلوهم الى فرنسا ليخــدموا الجيوش ويمــوتوا رغم أنوفهم تحت الراية البريطانية .

وكان يقبض على هؤلاء فى دورهم وحقولهم ، وتصــفد أيديهم بالأغلال ويسميهم الانجلــيز «متطوعين» و،قد وضعت الحكومة المصرية سلطتهــا وموظفيها ورجال البــوليس والادارة وعمد ومشــايخ البلاد تحت تصرف سلطات الاحتلال ، وانتهز صغــار النفوس الفرصة وابتزوا دماء الاهلين فى مقابل التستر عليهم والامتناع عن تجنيدهم بتلك الصورة الرهيبة .

وقد بلغ عدد العمال والهجانة الذين أخذهم الانجليز بالقــوة مليونا ومائة وسبعين ألف نسمة ، بل وصل العدد الى مليون ونصف مليون من خــيرة أبناء مصر ، ومات منهم فى الميادين مئات الالوف ، ولولاهم لكانت هزيمة انجلترا وحلفائها فى الميدان الشرقى محققة ، وقد قال لورد ملنر عن هؤلاء الرجال : « ان الشعب المصرى تحمل التكاليف والقيود التى اقتضتها الحرب بالصبر والرضا ، وان الخدمات التى أداها الفيلق المصرى للعمال لاتقــوم بثمن ، ولم يكن عنها غنى للحملة على فلسطين »

وكما جمع الانجليز العمال والفلاحين لاغراضهم الحربية، استولوا على الدواب غير مشفقين بالفلاح ولامبالين بالزراعة، فلم يتركوا دابة صالحة للعمل الا

وقد صادروها واستولوا عليها بأبخس الاثمان ، بل دهموا البيوت فى المدن والقرى والكفور وفتشوها وأخذوا منها الحبوب والمؤن وعلف المواشى ، ولم يتركوا للنـــاس قوتهم الضرورى ، وقطعوا الاشجار للانتفاع بأخشابها .

وصارت مصر سكانها وحكومتهـا ودوابها وأقواتها ومرافقها وسككهـا الحديدية نهبا للقراصنــة الانجليز ، وليتهم اكتفوا بهذا ، فطلبوا الرديف من الجيش المصرى لاســـتخدامه فى العمليات الحربية ، بعد اندحارهم فى الدردنيـــل ، وصدر قرار بذلك من وزير الحربية اسماعيل سرى فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٦ ، وقبضوا على اثنى عشر ألف رجل تنفيذا لذلك الامر ، وقد تظاهر الرديف أمام قصر عابدين فى ٢٩ يناير سنة ١٩١٦

وقد مات حسين كامل فى ٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، وعينت انجلترا الامير احمد فؤاد ، سلطانا على مصر فى نفس اليوم ، وذلك بمقتضى تبليغ من السير « ريجنالد ونجت » المندوب السامى البريطانى (١) ، وهــكذا ظل عرش مصر ألعوبة فى يد انجلترا تختار له من تشاء من أسرة محمد على ، وتفرضه على شعب مصر فرضا ، دون أن تكون للشعب مشيئة أو اختيار .

وكما استوزر عباس الثانى وحسين كامل حسين رشدى الالبانى المتمصر استوزره احمد فؤاد لان رشدى ، كان مفروضا من الاحتلال لتوقيع الحماية على مصر ثم لتنفيذ اجراءاتها الصارمة ، وكانت تعاونه عصابة من الباشوات المتمصرين والاقطاعيين . وتلك العصابة ، لا الوزارة وهبت حكومة انجلترا من مال مصر فى ٩ مارس سنة ١٩١٨ ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات ، مكافأة لها عــــلى الفتــك بالمصريين بالصورة التى لحصناها ، وذلك بدعوى ان انجلترا دفعت عن مصر الغارات ، ومما هو جدير بالتنـــويه أن مجلس الوزراء الذى اتخذ ذلك القرار المهين ، كان قد انعقد برئاسة السلطان احمد فؤاد ! !

***

كانت قناة السويس هدف انجلترا الاول والاهم فى جميع التدابير التى اتخذتها ، وقد اصطدمت انجلترا بالنسبة لقناة السويس بصــــعوبات قانونية شديدة ، ذلك لأن المرور فى قناة السويس ، فى حالة قيام الحرب ، يخضع للنظام الذى فرضته معاهــدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ .

---

(١) التبليغ منشور بالوقائع المصرية ، عدد ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ ، وكتاب عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، صفحة ٣٥

وتنص المادة الاولى من المعاهدة على ان « تكون قناة السويس البحرية على الدوام حرة ومفتوحة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ، لكل سفينة تجارية أو حربية دون تمييز لجنسيتها ٠ وعليه اتفقت الدول السامية المتعاقدة على ألا تمس بأى شكل حرية استخدام القناة ، سواء في وقت الحرب أو في وقت السلم ٠ ولا تخضع القناة أبدا لمباشرة حق الحصار البحرى »

وتطبيقا لهذا المبدأ ، جاء نص المادة الرابعة من معاهدة القسطنطينية ، المشار اليها كالآتى :

« لما كانت القناة البحرية تظل مفتوحة في وقت الحرب كممر حر ، حتى للسفن الحربية التابعة للمحاربين ، تطبيقا لمادة الاولى من المعاهدة الحالية ، فقد اتفقت الدول السامية المتعاقدة على أن أى حق حربى ، أو أى عمل عدائى أو أى عمل يكون الغرض منه تعطيل الملاحة بالقناة لايجوز مباشرته داخل القناة وموانى مدخليها ، وكذلك داخل مسافة ثلاثة أميال بحرية من هذه الموانى ، حتى لو كانت الامبراطورية العثمانية احدى الدول المتحاربة »

« ولا يجوز للسفن التابعة للمحاربين ، أن تتزود أو تتمون ، داخل القناة وموانى مدخليها ، الا للحد الضرورى جدا ، ويتم عبور هذه السفن بالقناة فى أقصر وقت تطبيقا للوائح السارية ، ودون أى تأخير آخر غير ماينتج عن ضرورات العمل ٠ ولا يجوز أن تتجاوز مرابطتها ، فى بورسعيد ومرفأ السويس ، أربع وعشرين ساعة ، الا فى حالة القوة القاهرة ، وفى هذه الحالة ، تلزم بالسفر فى أقرب وقت ممكن ٠ ويجب دائما أن تمر فترة أربع وعشرين ساعة بين خروج سفينة محاربة ، من أحد موانى المداخل ، وسفر سفينة تابعة للدول المعادية »

وجاء فى المادة الخامسة : « فى وقت الحرب لايجوز للدول المحاربة أن تنزل أو تأخذ ، داخل القناة وموانى مداخلها ، قوات أو ذخائر أو مواد حربية ٠ ولكن فى حالة المانع العرضى داخل القناة ، يجوز داخل موانى المداخل ، أخذ أو انزال قوات مقسمة الى جماعات لاتتجاوز الواحدة منها ١٠٠٠ رجل مع المهمات الحربية التى تناسبهم ٠ »

والمادة السابعة نصت على أنه « لاتبقى للدول أى سفينة حربية داخل القناة ، بما فى ذلك بحيرة التمساح والبحيرات المرة » ٠

« ومع ذلك ، يجوز لها ، أن تضع ، فى موانى المداخل ببورسعيد والسويس ، مراكب حربية لايتجاوز عددها مركبين لكل دولة ٠ وهذا الحق لايتمتع به المحاربون »

ونيط بالحكومة المصرية ، فى المادة التاسعة ، أن تتخذ ، فى حدود سلطتها المستمدة من الفرمانات ، التدابير اللازمة التى تحمل على احترام تنفيذ المعاهدة • وفى حالة ماإذا كانت الحكومة المصرية لاتدبر الوسائل الكافية ، فعليها الاستنجاد بالحكومة الامبراطورية العثمانية •

اختلف تطبيق معاهدة القسطنطينية المذكورة ، طبقا لمراحل الحرب الآتية:

١ ــ حالة قيام الحرب قبل أن تشتبك فيها انجلترا .

٢ ــ اشتباك انجلترا فى الحرب ضد المانيا فى ٤ اغسطس سنة ١٩١٤، ولكن قبل أن تدخل تركيا فى الحرب•

٣ ــ دخول تركيا فى الحرب فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ واعلان انجلترا الحرب عليها فى ٦ نوفمبر سنة ١٩١٤ •

أولا ــ فى الفترة الاولى

قرر مجلس الوزراء فى مصر اتخاذ موقف الحياد التام ومعاملة سفن المحاربين وفق احكام معاهدة سنة ١٨٨٨ ، ولكن قراراته لم تصدر الافى ٣ أغسطس سنة ١٩١٤ ، متضمنة التعليمات التى تتبع مع سفن المحاربين بالقناة وموانيها ، وكانت تلك التعليمات مطابقة لما سبق ان تقرر فى سنة ١٩٠٤ بمناسبة الحرب بين روسيا واليابان •

وتتلخص هذه التعليمات فى التصريح للسفينة الحربية المشتركة فى الحرب بالتزود بكمية الفحم الضرورية ، على ان يتم مرورها فى اقصر وقت فيما عدا حالة الضرورة أو تنفيذ أمر سلطات القناة ، ولا تمكث تلك السفينة ببورسعيد والسويس أكثر من ٢٤ ساعة ، الا فى حالة الضرورة أو اذا كانت السفينة لم تتزود بالفحم بعد ، وعليها فى هذه الاحوال الاخيرة أن تبحر فى اقرب وقت ، ويجب مرور ٢٤ ساعة قبل سفر سفينتين متعاديتين ، ولا تشحن أو تفرغ بالقناة وموانيها قوات اوعتاد حربى أو مواد اخرى ، الا فى حالة المانع العرضى بالقناة فانه يجوز انزال قوات على دفع لاتتجاوز الدفعة منها الف جندى ، ويشمل تعبير « سفينة حربية » كل سفينة مسلحة وكل سفينة غير مسلحة تستخدمها دولة محاربة لخدمة السفن التى تقوم بالاعمال العدائية ، ولا يشمل السفن الخاصة بالخدمة الطبية (١)

ثانيا ــ فى الفترة الثانية

لما دخلت انجلترا الحرب ضد المانيا بعد اعلان القرار المتقدم بيوم واحد ، أصدر مجلس الوزراء قرارا آخر أهدر به أحكام معاهدة القسطنطينية وحابى بريطانيا محاباة ظاهرة ، وتاريخ هذا القرار ٥ أغسطس سنة ١٩١٤ • وقد نصت المادة ١٣ منه على ما يأتى :

---

(١) الملف ٦٨/٢/١٣٩٨ «قناة السويس» ، بمجلس الدولة ، قسم الرأى ، وزارة الخارجية المصرية .

« القوات البحرية والحربية التابعة لصاحب الجلالة البريطانية ، يجوز لها أن تباشر جميع حقوق الحرب فى الموانى المصرية أو فى أرض القطر المصرى . وكل مايجرى الاستحواذ عليه فى الموانى المصرية وفى أرض القطر المصرى من سفن حربية أو مراكب تجارية أو بضائع يجوز احالة النظر فيه على احدى محاكم الغنائم البريطانية »

وجاء فى المادة العشرين من القرار المذكور مانصه :

« تسرى أحكام هذا القرار ، فيما يتعلق بالموانى الواقعة فى مدخلى قناة السويس مع التعديلات الآتية :

ا ـ السفن التجارية التى مرت أو تريد المرور فى القناة ، مهما كانت جنسيتها وشحنتها ، يكون لها تمام الحرية فى أن ترسو فى الموانى المذكورة وفى أن تتركها ، أو فى المرور من القناة دون أن تكون عرضة للاستحواذ والحجز ، على شرط أن يحصل المرور فى القناة والسفر من الميناء الذى فى أحد مدخليها بحالة طبيعية وبدون تأخير لامسوغ له .

ب ـ يجوز لهذه السفن أن تأخذ من اللوازم بما فيها الفحم ما يكون معقولا أنها تحتاج اليه لأجل السفر الذى قامت من أجله .

حـ ـ البضائع التى مرت من القناة مهما كان نوعها ، يجوز نقلها من سفينة الى أخرى ، فى ميناء القيام .

ء ـ يكون تفسير المادة ١٣ من هذا القرار ، طبقا لاتفاقية قناة السويس ، المبرمة فى سنة ١٨٨٨ » (١)

ثالثا ـ الفترة الثالثة

لما دخلت تركيا الحرب ضد بريطانيا ، ازدادت الحالة سوءا ، وأمعنت انجلترا فى اهدار معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، ولكى تمهد الحكومة الانجليزية للعبتها أصدرت فى ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٤ مذكرة سلمتها لسفراء الدول البحرية بلندن ، ليبلغوها لحكوماتهم . وجاء فى هذه المذكرة مايأتى :

« منذ نشوب الحرب ، بقيت بقناة السويس بعض سفن تابعة للأعداء . وقد حجزت الحكومة المصرية بعض هذه السفن بسبب أعمال عدائية ، ارتكبت بالقناة ، وحجزت بعضها لأنه كان هناك مايبرر الخوف من أنها ترمى لأعمال عدائية ، وتركت الحرية الكاملة لوحدات منها ، ولكنها رفضت

---

(١) الوقائع المصرية ، السنة الرابعة والثمانون ، ٦ أغسطس سنة ١٩١٤

مغادرة القناة رغم منحها حرية المرور ، وبهذا تبين أنها تقصد استخدام موانى القناة ملجأ تحتمى به ، وهو غرض لاتشمله معاهدة قناة السويس . ولا تقر حكومة صاحب الجلالة التمتع بحق حرية دخول واستخدام القناة وموانى مداخلها لمدة غير محدودة هروبا من القبض ، اذ أن السماح بمثل هذه الوسيلة يؤدى لنتيجة واضحة حتمية، هى اضطراب أو حتى منع السفن الاخرى من أن تتمكن من استخدام القناة وموانيها . وعلى هذا كانت الحكومة المصرية على حق تام فى الخطوات التى اتخذتها لطرد كل السفن المعادية التى بقيت بموانى القناة مدة طويلة تفصح عن أنها لاتريد السفر بالشكل المعتاد ، واستخدمت القناة وموانيها بشكل لايلائم استخدام السفن الاخرى لها بالصفة المعتادة » (١)

وقد استغلت الحكومة البريطانية نفوذها فى مصر ، فاستعانت بالحكومة المصرية ، التى كانت آلة صماء لاحول لها ولا قوة ، فى تفسير معاهدة القسطنطينية طبقا لمصلحة بريطانيا ، وخولفت المعاهدة فى أقدس بنودها مخالفة واضحة بمنع مرور سفن البلاد المعادية لبريطانيا ، واعطائها حرية السفر لعرض البحر فقط ، بل الاعجب من ذلك أن محكمة الغنائم البريطانية فى الاسكندرية اعتبرت موانى القناة كبورسعيد والسويس موانى محاربة بدعوى ان مصر حليفة لبريطانيا ومعينة لها فى الحرب .

ولما أعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقطعت صلة مصر بتركيا باعلان من جانب واحد ، وجعلت مصر وموانيها اقليما محاربا فى جانب الحلفاء ضد تركيا ، وبالقوة والجبروت وبغير أى سند قانونى باشرت انجلترا بنفسها الحقوق التى خولتها معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ لمصر ولتركيا وزاولت الاساطيل البريطانية نشاطها داخل القناة ، ولم يبق للقانون أية قيمة فى نظر بريطانيا وحلفائها

تصرف انجلترا فى القناة تصرف المالك

اعترف « لورد لويد » أن انجلترا قد تجاهلت أى اعتبار غير أهدافها الحربية والرغبة فى الحصول على النصر بأى ثمن ولو داست على جثة القانون ، ولم تقم لمصر أى وزن . وقال ان انجلترا فى سنة ١٩١٦ جعلت دلتا النيل كلها معسكرا بريطانيا . وأما قناة السويس فقد أضحت مجرد طريق مواصلات للحلفاء ، أى لم تعد طريقا للملاحة العالمية كما نصت

(١) دكتور عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها ، مصر سنة ١٩٥٠ ، ص ٢٠١

معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، وقال ان معسكرات الاسماعيلية والقنطرة كانت ملاذا للاستراليين والهنود والبريطانيين، واما أهل البلاد فكانوا يقطعون الخشب أو ينزحون الماء .

"We had turned the Nile Delta into an armed Camp, in which none but combatants received much consideration. The Suez Canal was an allied line of communication ; its base camp at Ismailia and Kantara were the home of Australians, Indians, and British, in which the Egyptians were hewers of Wood and drawers of water." (1)

واعترف «لويد» بأن القوات البريطانية كانت تنطلق الى القاهرة للهو والتسلية فتكتظ بها طرقاتها وفنادقها، ولكنه لم يذكر كم أساء هؤلاء الجنود الى المصريين وجرحوا عواطفهم واعتدوا على أموالهم وكرامتهم وارتكبوا أحط الجرائم دون ان تتجاسر يد القانون على التعرض اليهم أو وقفهم عند حدهم .

كانت قناة السويس كما ذكرنا من قبل هدف بريطانيا الاول والأهم أثناء الحرب ، وقد سيطرت بريطانيا عليها سيطرة تامة ، تناولت شركة قناة السويس كما تناولت القناة ومنطقتها والبلد الذى تجرى فيه القناة .

أما الشركة فقد سلمت نفسها لبريطانيا طائعة مختارة ، حتى أنها قبلت أن تجرى عملية تحصيل رسوم المرور بمعرفة مكتبها فى لندن ، وهو ذلك المكتب الذى تشرف عليه الحكومة البريطانية ، وفى القناة ومداخلها وضعت موظفيها ومكاتبها وآلاتها ومهماتها ودولابها الكامل تحت تصرف الامبرالية البريطانية ، وانقلبت من شركة تجارية مصرية الجنس الى شبه دولة تشترك فى الحرب ضد المانيا وتركيا مشاركة فعالة وتتلقى أوامرها من القيادة البريطانية ، دون ان تعترف بوجود للحكومة المصرية (٢)

واحتلت قوات بريطانيا جميع النقط الاستراتيجية بمنطقة القناة ، مخالفة أحكام معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، مخالفة اعترف بها الكتاب الانجليز أنفسهم وفى مقدمتهم، سير « آرنولد ولسون » (٣) .

---

(١) لورد لويد ، مصر منذ كرومر ،الجزء الاول ، ص ١٨٥

(٢) شرحنا موقف الشركة بجلاء فى الجزء الرابع الذى أفردناه لها

(٣) آرنولد ولسون ، قناة السويس : ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، لندن سنة ١٩٣٩ ص ١٣٩

ولما أعلنت الحرب احتمت فى القناة بعض السفن التجارية التابعة لألمانيا والنمسا باعتبار القناة منطقة حياد ولتلك السفن أن تستعمل هذا الحق قانونا ، وقد لاذت ببورسعيد والسويس حتى لاتقع فى الاسر ، ولكن شركة القناة أدعت أن هذه السفن تتجسس لحساب دولها وانتزعت منها أجهزة اللاسلكى ، ولما دخلت تركيا الحرب منعت الحكومة المصرية سفن ألمانيا وحلفائها من الالتجاء لموانى القناة منعا باتا ، وكان ذلك تنفيذا لتعليمات السلطات البريطانية بطبيعة الحال ، فتحتم على هذه السفن أن ترابط على مسافة ثلاثة أميال خارج المياه المصرية وهناك كانت معرضة للأسر بمعرفة قطع الاسطول البريطانى فى البحر الابيض المتوسط ٠

وكان سند انجلترا فى موقفها المخالف لمعاهدة القسطنطينية ولأحكام القانون الدولى العام أنها تقوم بأعمال الدفاع عن قناة السويس ، وكان الجنرال ماكسويل قائدا للقوات البريطانية فى مصر منذ شهر سبتمبر سنة ١٩١٤ ، وهو من الضباط الذين اشتركوا فى الهجوم على مصر من قناة السويس فى سنة ١٨٨٢ ، وقد احتل فى منطقة القناة ثلاث مناطق: الاولى من السويس الى البحيرات المرة ، والثانية من شمال البحيرة المرة الكبيرة الى الفردان ، والثالثة من الفردان الى بورسعيد ، ووقفت قطع من الاسطولين البريطانى والفرنسى عند مداخل القناة لتحرم على أعداء بريطانيا وفرنسا المرور بالقناة ، كما عسكرت فرق بريطانية على امتداد الترعة الحلوة وعند خزان المياه ، وقد أضيفت الى هذه القوات السفن والمراكب المملوكة لشركة قناة السويس وأضحى جميع جهاز شركة القناة جزءا من الآلة الحربية ٠

وبالجملة صارت القناة وموانيها وأبنيتها وأدواتها ومنطقتها خطا من خطوط النار أقامته بريطانيا عنوة واقتدارا ٠

***

رابطت الحملة التى أشار اليها منشور الخديو عباس حلمى الثانى ، الذى أسلفنا بيانه ، على مقربة من قناة السويس ، وقامت فى ٣ فبراير سنة ١٩١٥ بهجوم فى المسافة الواقعة بين بحيرة التمساح والبحيرات المرة ، وكانت تلك القوة التركية مؤلفة من خمسة آلاف رجل ، ولكن فشل الهجوم ، بعد أن سدد ضرباته لبعض قطع الاسطول الفرنسى والانجليزى على الرغم من المقاومة والجهود المضنية التى بذلها بحارة شركة قناة السويس فى انقاذ القطع الغارقة ، وقد توقفت الملاحة فى القناة يوما كاملا وبضع ليال تالية ٠

ولكن كانت ترابط فى «بيرشيبه» قوة تركية مؤلفة من ثلاثين الف رجل وكانت مستعدة للهجوم وكذلك استطاع الاتراك بواسطة الغواصات الالمانية أن يبثوا الالغام فى البحر الاحمر وعند مدينة السويس ، وقد استأنفوا هجومهم من شبه جزيرة سيناء فى شهر مارس سنة ١٩١٥ ثم ردوا على أعقابهم ، وتجدد الهجوم عند الاسماعيلية فى ٢٨ ابريل ، وتسللت فى آخر مايو بعض الوحدات التركية واستطاعت ان تبث ألغاما فى القناة، وفى ٣٠ يونيو غرقت السفينة Teiresias اذ مسها لغم فى البحيرة المرة ، ولكن الشركة أخرجتها واستؤنف المرور بعد يوم واحد .

وقد أجلى الانجليز عن غاليبولى فى ديسمبر سنة ١٩١٥ وتحرج موقفهم فى قناة السويس تبعا لذلك، وحاول الترك وقتئذ أن يزحفوا على قناة السويس بقوة قوامها مائة وثلاثين ألف رجل ، ووصلت هذه الانباء الى كتشنر فى ابريل سنة ١٩١٦ فانخلع قلبه ، وكان على رأس القوة المرابطة فى قناة السويس السير « آرشيبالد مورى » Sir Archibald Murray وكان رجلا غليظ القلب فأكره الحكومة المصرية على تسخير مئات الآلاف من الفلاحين والعمال ومئات الآلاف من دواب الحمل فى مد قضبان حديدية ونقل أدوات سكك الحديد الضيقة وقضبانها من جهات الدلتا المختلفة الى منطقة القناة ، ومد الانابيب وغير ذلك من مختلف العمليات على وجه السرعة ، ولولا جهود هؤلاء المصريين لمنى الانجليز بهزيمة قاصمة للظهور(١) ويكفى أن نذكر أن العمال المصريين كانوا يستخرجون يوميا من الآبار فى القنطرة ستمائة ألف جالون من المياه تنساب فى الانابيب ولولاها لماتت القوات البريطانية التى تحارب فى سينا وفلسطين ظمأ ، ويكفى أن نذكر أيضا أن تلك القوات كانت تتراوح بين مائة وخمسين ومائتى ألف من الجنود ، ويستطيع العارفون بفنون الحرب أن يقدروا كم من العمال كان يلزم لهؤلاء ، وكلهم كانوا مصريين يطوعون بالسياط ويذهبون الى الميدان مكبلين بالاغلال .

وقد تولى القيادة فى شهر يونيو سنة ١٩١٧ اللورد «اللنبى» ولولا مابذله المصريون ، الذين ماتوا بالمئات والآلاف تحت نيران الترك والالمان ، لما وصل اللنبي فى صحراء سينا والشام الى شيء من النصر الذى وصل اليه ، فاذا كانت القناة قد أنقذت فالفضل للمصريين لا للانجليز (٢)

---

(1) Official History of the War (i, 95).

(2) Malcolm, Sir Ian, The Suez Canal, National Review, May 1927, May 1923, June 1924.

كان سند انجلترا فيما اتخذته من اجراءات بمصر اثنــاء الحرب العالمية الاولى ، الحماية التى فرضتها باعلان من جانبها فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤، ولكن الحماية كانت باطلة ولم تصحح مركز انجلترا ٠

والحماية نظام قانونى من شأنه أن يضع الدولة المحمية نفسها تحت نوع من أنواع الوصاية لدولة أشد منهــا قوة ، لتقوم الدولة القوية بصــيانة أمن محميتها فى الداخل والخارج ،مع اتخاذ كل مامن شأنه ضمان تقــدم المحمية ونهضتها ٠ وتبعا لذلك تضع الدولة المحمية بمحض اختيارها ومن تلقاء نفسها ادارة علاقاتها الخارجيــة أمانة فى يد الدولة الحامية ، وتــكل اليها مباشرة بعض الســـلطات التى تعتبر أصلا من صميم اختصاصهــا هى كالقيادة العسكرية ٠ ولكن هذا النظام الذى يسلم به القانون الدولى العام ، قد اتخذته الدول ستار الاخفاء أطماعها الاســـتعمارية ، اذ لاتلبث الحماية ان تتحول الى ضم والامثلة على ذلك كثيرة ومنها حالة جــزيرة «تاهيتى» Tahiti التى حولتها فرنسا الى ضم لممتلكاتهــا بمقتضى قانون صدر فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٨٨٠ ٠

ولا تقوم الحماية باعلان تصدره الدولة الحامية ، والا تحولت الحياة الدولية الى الفوضى والهمجية ، وانما يشترط فى القانون للقول ان هناك حماية ، شرطان :

أولا : معاهدة حماية ، تبرم بين الدولة الحامية والدولة المحمية وهذه المعاهدة التى لاتقوم الا اذا توفر فيها ركن الرضا ، هى التى تحدد سلطات الدولة الحامية وتنظم العلاقة بينهــا وبين الدولة المحمية

ثانيا : اعتراف جماعـــة الدول المتمدينة بالحماية ، حتى تسرى معاهدة الحمــاية فى معـــاملاتها مع الدولة المحمية ، ويجب ان تكون الملابســات والظروف التى يصـــدر فيها ذلك الاعتراف خالية من الغش والمناورات٠

والاصل ان معاهدة الحماية نظـام يخص طرفيها Res inter alios ، فهى لاتنشئ حقوقا للغـــير ،ولا ينبغى ان تضر بمصالح الغير ، فلا تؤثر معاهدة الحماية على الحقـــوق المكتسبة من قبل لدولة من الدول فى علاقتها بالدولة المحمية ٠ وكما أن لطرفى معاهدة الحماية ان يستوجبــا من الدول الاخرى احترامها ،فى حالة مطابقتها للقانون ، فعليهما ألا يمسا بالمراكز القانونية السابقة على المعاهدة والتى ترتب مصالح للآخرين (١) ،

(1) Despagnet, Essai sur les protectorats, page 372.

ولذلك تقرر فى اتفاق برلين بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٨٥ اخطار الجماعة الدولية بصيغ معاهدات الحماية حتى يمكن الاحتجاج بها دوليا . وقد تعدل اتفاق برلين بمعاهدة سان جرمان فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ ، وقد قررت أن الاخطار notification ليست له قوة الزام الدول الغير أطراف فى معاهدة الحماية باحترام المركز القانونى الذى تنشئه خاصا بعلاقة الدولة الحامية بالمحمية .

والدولة المحمية ، ليست بأية حال من الاحوال جزءا من الدولة الحامية ، بل تظل محتفظة بشخصيتها القانونية . وتبعا لذلك اذا اشتركت الدولة الحامية فى حرب فليس مايمنع من وقوف الدولة المحمية على الحياد ، بل يجوز أن تنشأ حالة حرب قانونية بين الدولة الحامية والدولة المحمية والمعاهدات التى تبرمها الدولة الحامية ، ليس محتما أن تسرى على محميتها ، وتبقى لاقليم الدولة المحمية ولرعاياها كل الصفات التى تميز البلد المحمى ، عن البلد صاحب الحماية . (١)

تلك احكام القانون الدولى العام الخاصة بالحماية . وعلى ذلك تعتبر الحماية التى فرضتها انجلترا على مصر باطلة بطلانا مطلقا ، اذ نقصها ركن من اركانها ، وهو ابرام معاهدة حماية بين مصر وبريطانيا ، وكذلك نقصها اعتراف جماعة الدول المتمدينة وان يكن اعتراف بعض الدول قد جاء تاليا ، وسنبين بطلان هذا الاعتراف

وقد يقال ان الحماية التى فرضتها انجلترا على مصر ليست من ذلك النوع المعروف فى القانون الدولى protectorat international ولكنها حماية استعمارية يصطلح على تسميتها protectorat colonial ولكن هذه الحماية تصلح بالنسبة لبلاد همجية تعيش فى حالة بدائية ولا توجد فيها حكومة أهلية تقريبا . ولم تكن هذه حالة مصر فى اى وقت من الاوقات . فمصر لها شخصية دولية معترف بها وتحددها معاهدة لندن المبرمة فى سنة ١٨٤٠ ، وهى من المعاهدات التى التزمت الدول باحترامها ، وقد اعترفت لمصر باستقلال لايحده سوى سيادة شكلية للدولة العثمانية ، وقد تراخت هذه السيادة مع الزمن ، ولم يبق من مظاهرها سوى الجزية السنوية . ويرى علماء القانون الدولى العام

---

(1) Engelhardt, Du conflit armé entre Etat protégé et Etat protecteur. (Revue dr. publ. Mars, avril 1900). — Gairl, Le protectorat international 1896. — Pillet, Des droits de la puissance protectrice sur l'administration intérieure de l'Etat protégé. (Revue de dr. international, t. II, p. 583).

ان دفع الجزية ليس قيدا يرد على سيادة الدولة واستقلالها ، ولا يعد مظهرا لحماية أو وصاية أو أية صورة من صور التسلط . ويستدلون على ذلك بأصل الجزية التاريخى فقديما كانت توجد دويلات فى شمال أفريقيا تسمى تونس والجزائر وطرابلس ، كانت تهاجم السفن التى تسير فى البحر الابيض المتوسط وتستولى على مافيها اللهم اذا قامت الدول الاوروبية التى كانت تتبعها تلك السفن بدفع جزية سنوية لتلك الدويلات الافريقية ، وقد فرضت الجزية على الانجليز والسويديين والهولانديين والدانيمركيين والاسبان والبندقية ، ولم تكن تلك الجزية دليلا على التبعية (١) والجزية التى كانت تدفعها مصر لتركيا كانت صدقة تجود بها الدول الاسلامية على خليفة رسول الله ٠ وقد رهنت الحكومة التركية الجزية الى دائنيها من المرابين الاجانب ،وقبلت الحكومة المصرية الحوالة ، وتعهدت لاولئك الدائنين بأن تدفع لهم اقساط ديونهم خصما من الجزية لغاية سنة ١٩٥٥ ٠

وقد تدعم هذا الاستقلال الذى كان معترفا به لمصر فى زمن اسماعيل بفرمان ٨ يونيو سنة ١٨٦٧ ، فقد ابيح لاسماعيل ان يعقد مباشرة اتفاقات جمركية وبوليسية خاصة بالرعايا الاجانب ، وكذلك الاتفاق على مسائل الترانسيت والبريد بشرط الا توضع تلك الاتفاقات فى قالب معاهدات دولية ٠

وقد وقع الاحتلال فى سنة ١٨٨٢ فلم يغير هذه الحالة القانونية ، وبقى مركز انجلترا مزعزعا وليس له من القانون اى سند ، واذا كانت انجلترا قد اتخذت اجراء الحماية على مصر كعمل عدائى ضد تركيا التى كانت قد اصبحت واياها فى حالة حرب قبل اعلان الحماية ، الا ان مصر هى التى تأذت بالحماية قبل تركيا ،ولم تعلن مصر الحرب على بريطانيا لترد عليها بذلك الاجراء الصارم ٠

وقد حاول بعض الاستعماريين ،وفى مقدمتهم لورد اويد ، أن يبرروا الحماية قائلين انها تستند على حق الفتح ، ولكن اين هو الفتح الذى يتكلمون عنه ؟! اهو ذلك الاحتلال الذى وصفه ساسة انجلترا انفسهم بأنه حالة استثنائية ومؤقتة ، ولاتلبث أن تزول ؟ !

---

(1) Azuni, Système universel de principe de droit maritime de l'Europe. (Paris, an VI, t. II, p. 109).

وثائق الحماية

قد يمعن البعض فى الاجتهـــاد قائلين ان بريطانيا استعاضت عـــن ابرام معاهدة حماية ، بتبليغ وجهته الى السلطان حسين كامل فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وقد حددت مركزها فى هـــذا التبليغ ، وقبله السلطان حسين كامل ونشره عـلى البلاد وعلى اساسه اسند امانة الحكم الى حسين رشدى ، الذى قبل بدوره مضمون التبليغ

ولتفنيد هذا الرأى ، نورد فيمـا يلى نصوص تلك الوثائق الخطية :

١ ـ التبليغ البريطانى

« ياصاحب السـمو :

« كلفنى ناظر الخارجية لدى جلالة ملك بريطانيا العظمى أن أخبر سـموكم بالظروف التى سببت نشوب الحرب بين جلالته وبين سلطان تركيا ، وبما نتج عن هذه الحرب من التغيير فى مركز مصر

« كان فى الوزارة العثمانية حزبان، احدهما معتدل ، لم يبرح عن باله ما كانت بريطانيا العظمى تبذله من العطف والمسـاعدة لكل مجهود نحو الاصلاح فى تركيا ، ومقتنـع بان الحرب التى دخل فيها جلالته لاتمس مصالح تركيا فى شىء ، ومرتاح لما صرح به جلالتـه وحلفاؤه من أن هذه الحرب لن تكون وسيلة للاضرار بتلك المصالح ، لافى مصر ولا فى سواها وأما الحزب الآخر فشرذمة جنديين افاقين ، لاضمير لهم ، أرادوا اثارة حرب عدوانيـة بالاتفاق مع أعداء جلالته ، معللين أنفسـهم انهم بذلك يتلافون ما جروه على بلادهم من المصائب المالية والاقتصادية ، أما جـلالته وحلفاؤه فمع انتهاك حرمة حقوقهم قد ظلوا الى آخر لحظة وهم يأملون أن تتغلب النصائح الرشيدة على هذا الحزب ، لذلك امتنعوا عن مقابلة العدوان بمثله حتى أرغموا على ذلك بسبب اجتياز عصابات مسلحة للحدود المصرية ومهاجمة الاسطول التركى بقيادة ضـباط ألمانيين ثغورا روسية غير محصنة »

« ولدى حكومة جلالة الملك أدلة وافـرة على أن سمو عباس حلمى باشا خـديو مصر السابق قد انضم انضماما قطعيا الى اعـداء جلالته منذ أول نشوب الحـرب مع المانيا ، وبذلك تكون الحقوق التى كانت لسلطان تركيا وللخديو السابق على بلاد مصر قد سـقطت عنها وآلت الى جلالته

« ولما كان قد سبق لحكومة جلالة الملك انها أعلنت بلسان قائد جيوش جلالته فى مصر ، انها أخذت على عاتقها وحدها مسئولية الدفاع عن القطر المصرى فى الحرب الحاضرة ، فقـد أصبح من الضرورى الآن وضع شكل للحكومة التى ستحكم البلاد بعد تحريرها كما ذكر من حقوق السيادة وجميع الحقوق الاخرى التى كانت تدعيها الحكومة العثمانية

« فحكومة جلالة الملك تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى ، جميع الحقوق التى آلت اليها بالصفة المـذكورة ، وكذلك جميع الحقوق التى استعملتها فى البلاد مدة سنى الاصلاح الثلاثين الماضـية ، وقد رأت حكومة جلالته أن أفضل وسيلة لقيام بريطانيا العظمى بالمسئولية التى عليها نحـو مصر ان تعلن الحماية البريطانية اعـلانا صريحا ، وان تكون حكومة البلاد تحت هذه الحماية بيـد امير من امراء العائلة الخديوية طبقا لنظـام وراثى يقرر فيما بعد .

« بناء عليه ، قد كلفتنى حكومة جلالة الملك ان ابلغ سموكم أنه بالنظر لسن سموكم وخبرتكم ، قد رؤى فى سموكم اكثر الامراء من سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب « سلطان مصر » واننى مكلف بأن أؤكد لسموكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى اعتداء على الاراضى التى تحت حكم سموكم ، مهما كان مصدره ، وقد فوضت لى حكومة جلالته أن أصرح بأنه بعد أعلان الحماية البريطانية يكون لجميع الرعايا المصريين أينما كانوا الحق فى أن يكونوا مشمولين بحماية حكومة جلالة الملك .

« وبزوال السيادة العثمانية تزول ايضا القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الانعام بالرتب والنياشين

« وأما فيما يختص بالعلاقات الخارجية ، فترى حكومة جلالته أن المسئولية الحديثة التى اخذتها بريطانيا العظمى على نفسها تستدعى أن تكون المخابرات من الآن بين حكومة سموكم وبين وكلاء الدول الاجنبية بواسطة وكيل جلالته فى مصر

« وقد سبق لحكومة جلالته أنها صرحت مرارا وتكرارا بأن المعاهدات المعروفة بالامتيازات الاجنبية المقيدة بها حكومة سموكم لم تعد ملائمة لتقدم البلاد ، ولكن من رأى حكومة جلالته أن يؤجل النظر فى تعديل المعاهدات الى ما بعد انتهاء الحرب .

« وفيما يختص بأدارة البلاد الداخلية ، علي أن أذكر سموكم بأن حكومة جلالته، طبقا لتقاليد السياسة البريطانية ، قد دأبت على الجد بالاتحاد مع حكومة البلاد وبواسطتها فى حماية الحرية الشخصية ، وترقية التعليم ونشره ، وانماء مصادر ثروة البلاد الطبيعية، والتدرج فى أشراك المحكومين فى الحكم بمقدار ما تسمح به حالة الامة فى الرقى السياسى ، وفى عزم حكومة جلالته المحافظة على التقاليد، بل انها موقنة بأن تحديد مركز بريطانيا العظمى فى هذه البلاد تحديدا صريحا يؤدى الى سرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى ، وستحترم عقائد المصريين الدينية احتراما تاما، كما تحترم الآن عقائد نفس رعايا جلالته على اختلاف مذاهبهم .. ولا أرى لزوما لان أؤكد لسموكم بأن تحرير حكومته لمصر من ربقة أولئك الذين اغتصبوا السلطة السياسية فى الآستانة ، لم يكن ناتجا عن أى عداء للخلافة، فأن تاريخ مصر السابق يدل فى الواقع على أن أخلاص المسلمين المصريين للخلافة لاعلاقة له البتة بالروابط السياسية التى بين مصر والآستانة ، وأن تأييد الهيئات النظامية الاسلامية فى مصر والسير بها فى سبيل التقدم هو بالطبع من الامور التى تهتم بها حكومة الملك مزيد الاهتمام ، وستلقى من جانب سموكم عناية خاصة ، ولسموكم ان تعتمدوا فى أجراء ما يلزم لذلك من الاصلاحات على كل انعطاف وتأييد من جانب الحكومة الانجليزية وعلي أن أزيد على ماتقدم أن حكومة جلالة الملك تعول بكل أطمئنان على اخلاص المصريين ورويتهم واعتدالهم فى تسهيل المهمة الموكولة الى قائد جيوش جلالته المكلف بحفظ الامن فى داخل البلاد ، ومنع كل عون للعدو ، وانى أنتهز هذه الفرصة ، فأقدم لسموكم أجل تعظيماته

امضاء

« ملن شيتهام »

ذلك الاعلان البريطانى قد حشى بالاكاذيب والمغالطات ، ولسنا هنا بصدد مناقشتها (١) ، وانما يعنينا هنا ان نبين قيمته القانونية .

---

(١) أبدع فى تفنيد تلك المغالطات المؤرخ الكبير الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، فنحيل القارىء على كتابه ثورة سنة ١٩١٩ ، الطبعة الاولى ، سنة ١٩٤٦ ص ١٨

لاشك ان السلطان حسين كامل قبل هذا الاعلان الشائن اذ سكت عدبا ولم يبد اى تحفظ ، بل على العكس ، تألفت فى نفس اليوم الذى صدر فيه وزارة حسين رشدى وبلغها السلطان المزعوم صورة ماتلقاه من نائب قنصل بريطانيا ،وجاء ضمن كتابه الى حسين رشدى قوله :

« ان الحوادث السياسية التى وقعت فى هذه الايام أدت الى بسط بريطانيا العظمى حمايتها على مصر ،والى خلو اريكة الخديوية ، وبهذه المناسبة ارسلت الحكومة البريطانية الينا رسالة نبعث بصورتها اليكم ، لنشرها على الامة المصرية ٠٠ »

وجاء فى ذلك الكتاب ايضا ٠

« ونحن على ثقة بأننا فى سبيل تحقيق هذا المنهج سنجد لدى حكومة صاحب الجلالة البريطانية خير انعطاف فى تأييدنا ، واننا لموقنون بأن تحديد مركز الحكومة البريطانية فى مصر تحديدا واضحا ، بما يترتب عليه من ازالة كل سبب لسوء التفاهم ٠ الخ »

لانشك فى ان حسين كامل قبل الحماية ، كما قبلها وزيره حسين رشدى والعصابة التى اشتركت فى وزارة ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ : اسماعيل سرى ،احمد حلمى ،يوسف وهبه ، عدلى يكن ، عبدالخالق ثروت واسماعيل صدقى ٠

ولكن هل تعد الحماية بهذا القبول مشروعة ؟! لايختلف اثنان ممن يدركون أوليات القانون الدولى العام فى الاجابة بالنفى ، ذلك لان انجلترا مستعينة بالقوة وحدها عطلت سلطات الدولة الشرعية التى كانت تملك وحدها بحث هذا الامر الجلل واتخاذ قرار فيه ، فقد اصطنعت قبل اعلان الحماية وزارة حسين رشدى ، وهذه عطلت الجمعية التشريعية كما اسلفنا وموقف رئيس الدولة الشرعى عباس حلمى الثانى كان معروفا وقد حدده منشوره فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ الذى أوردنا نصه فيما تقدم ، ولا تملك دولة ان تعزل بقرار من وزير خارجيتها رئيس دولة اخرى والا شاعت الفوضى والهمجية فى العلاقات الدولية ،والامير حسين كامل قد اغتصب السلطة اغتصابا وعينته دولة اجنبية بكتاب من نائب قنصلها العام فى مصر وهذه مهزلة ليست لها سابقة فى العلاقات بين دولة واخرى ، وحالة العلاقات بين مصر وبريطانيا تعتبر حالة عداء بالمعنى القانونى منذ سنة ١٨٨٢ ، ففى الحرب العالمية الاولى كانت انجلترا بالنسبة لمصر هى العدو ولم يكن أعداء هذا الشعب هم المانيا وتركيا وحلفائهما ، وعلى ذلك فتكييف

مركز حسين كامل هو أنه تآمر ضد وطنه مع الاعداء وارتكب جريمة الخيانة بقبوله المنصب الذى عرضته الدولة المعتدية واشتركت وزارة حسين رشدى فى ارتكاب تلك الجريمة الشنعاء ٠

كان الامير حسين كامل «كويزلنج» بكل معنى الكلمة ، وينطبق هذا الوصف على أفراد وزارته ، وكل من تعاون معه ، واذا كان التبليغ الموجه اليه يرقى فى نظر المستعمرين الى مرتبة العقد ، فانجلترا تعاقدت مع نفسها وعملائها ، وعلى ذلك كانت الحماية اجراء من جانب واحد ، ولم تكن معاهدة بالوضع الذى رسمه القانون الدولى العام ، فكانت باطلة بطلانا مطلقا ٠

ويضاف الى ذلك ان الحماية قد أعلنت فى ١٨ ديسمبر ، ثم عينت انجلترا فى اليوم التالى السلطة التى فرض عليها أن تقبل الحماية ، وفرضت على تلك السلطة أن تقبل ما أملى عليها فى ظل الضغط والقوات المسلحة فلم يكن هناك خيار البتة ٠

واما الشعب المصرى صاحب المصلحة ، فقد احتج على هذا العبث الدنىء ومظاهر احتجاجه كثيرة ،وأهمها محاولة قتل حسين كامل غير مرة ،ولو خلى بين الامة وبينه لسحقته وسحقت وزراءه واعوانه ٠

وقد مات حسين كامل فى ١٩ اكتوبر سنة ١٩١٧ ، وخلفه اخوه احمد فؤاد بنفس الطريقة ، فلم يختر الشعب احمد فؤاد بل عينه المندوب السامى البريطانى ، « ريجنلد ونجت» وكان بدوره مغتصبا للسلطة ، ولم يكن قط حاكما شرعيا ٠

انهار اذن الركن الاول من اركان الحماية ، وهو المعاهدة فليس ثمة معاهدة ، ولا اتفاق ، وبقى ان نتكلم عن الركن الثانى وهو الاعتراف :

اعتراف الدول بالحماية

الاعتراف فى القانون لاينشىء الحق بل يقرره ان وجد ، فاذا لم يوجد ، وكان المركز القانونى ، الذى يصدر بشأنه الاعتراف باطلا مطعونا عليه ، كان الاعتراف معدوم القيمة ٠

فى اليوم التالى لاعلان الحماية ،اعترفت بها فرنسا دون غيرها من الدول ، ولا قيمة لاعتراف فرنسا للسبب الذى ذكرناه ، وفوق ذلك كانت فرنسا حليفة انجلترا ،وباعترافها تكون قانونا قد قامت بعمل عدائى ضد مصر ٠

وفى مايو سنة ١٩١٩ اعترفت الولايات المتحدة بالحماية . بل بلغت الجرأة بانجلترا انها اقحمت هذه المسألة فى معاهدة فرساى المبرمة فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ (المادة ١٤٧) وفى معاهدة سان جرمان المبرمة مع النمسا (المادة ١٠٢) ومعاهدة تريانو مع المجر (المادة ١٠٢) . وهذا اسفاف من موثقى تلك المعاهدات ، اذ كيف ينص فى معاهدات من هذا القبيل على الاعتراف بحالة باطلة ، والمعاهدات لا توضع لقلب اوضاع القانون الدولى العام وتصحيح المراكز القانونية الباطلة بطلانا مطلقا والقائمة على القوة والاغتصاب ، وانما توضع المعاهدات للقضاء على الواقع الذى يخالف مقدسات القانون الدولى العام

ان هذا الاجتهاد المبالغ فيه من جانب انجلترا لم يكن له سبب الا شعورها المستمر ببطلان مركزها فى مصر لان الشعب المصرى لم يسلم قط بذلك الوضع الذى فرضته بالقوة المسلحة .

والمفروض ان يرد الاعتراف الدولى بعد قيام معاهدة صحيحة سليمة من العيوب والشوائب ، اما وليست هناك معاهدة فقد انصب الاعتراف على حالة واقعية خلقتها القوة ، ويضاف الى ذلك ان انجلترا قد ذكرت فى صلب اعلان الحماية انه اجراء دفاعى اقتضته حالة الحرب ، فكان مفهوما ان يسقط وينتهى بانتهاء الحرب ، ولم يكن هناك معنى لاى اعتراف بذلك الشذوذ العجيب ، وعلى ذلك كان تصرف المجتمعين فى فرساى فضيحة لطخت شرف العدالة الدولية .

وبناء على ماتقدم تكون الحماية التى فرضتها انجلترا على مصر باطلة قانونا ، وبالتالى تكون جميع تصرفاتها التى وقعت بناء على تلك الحماية ، بما فى ذلك موقفها فى قناة السويس اثناء الحرب العالمية الاولى باطلة وغير مشروعة .

***

احتلت انجلترا القناة ومنطقتها وسيطرت على قناة المياه العذبة ، كما اسلفنا ، وحرمت المرور فى القناة تقريبا على اعدائها ، وخصوصا بعد اشتراك تركيا فى الحرب ، وجعلت القناة ومنطقتها خط قتال لها ، علاوة على استمرارها كطريق مواصلات لامبراطوريتها ، وتذرعت انجلترا بالحجة القائلة انها كانت تدافع عن قناة السويس ، ولكن فات انجلترا انها معتدية على حرمة قناة السويس منذ سنة ١٨٨٢ وقد استمر هذا العدوان باستمرار احتلالها لمصر فكيف ينقلب المعتدى الى مدافع وحارس للمكان الذى اعتدى عليه ؟ هل يقبل عقلا ان تناط الحراسة باللص ،

ويستساغ قوله حينما يضبط متلبسا بالجريمة انه سطا على الدار ليقوم بدور الشرطى ؟!

ان معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ صريحة فى تحريم حشد الجيوش على ضفتى القناة ، فقد جاء فى الفقرة الثالثة من المادة الثامنة من تلك المعاهدة « ويحق لهؤلاء الممثلين ان يطلبوا ازالة اى بناء او تفريق اى حشد على احدى ضفتى القناة ، يكون الغرض منه او تكون نتيجته عرقلة حرية الملاحة وسلامتها فى القناة » والمادة ١١ تمنع اقامة الحصون « يبقى محظورا اقامة الحصون الدائمة التى تقام على خلاف نص المادة الثامنة من المعاهدة »

ولكن هل معنى ذلك ان تبقى القناة بلا دفاع ؟ الجواب ، لا والدفاع واجب نيط بمصر ، لا ببريطانيا ، وهذا نص المادة التاسعة :

« تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة وذلك فى حدود سلطتها المخولة لها بموجب الفرمانات ، وعلى النحو المقرر فى هذه المعاهدة .

« وفى حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها ان تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها ان تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب ، وتخبر بذلك الدول الموقعة على تصريح لندن المعقود فى ١٧ مارس سنة ١٨٨٥ ، وتتبادل الرأى فى هذا الموضوع معها عند اللزوم » .

ولكن البعض قد تصدوا للدفاع عن تصرف بريطانيا وحلفائها ، الى حد القول ان بريطانيا وفرنسا نابتا عن مجموعة الدول وتطوعتا لرعاية مصالح جميع الشعوب ، وكان على صاحب هذا الرأى العجيب ان يتصور ان المانيا هى التى كسبت الحرب ، افما كانت وقتئذ لتدعى انها نابت عن مجموعة الشعوب فى تخليص العالم من بريطانيا وشركائها ، وهل مثل هذا الكلام مما تقبله العقلية القانونية (١)

وقال آخرون ان بريطانيا قد اضطرت لتجاهل نصوص المعاهدة ، لان سفن المحاربين استخدمت مياه القناة ملجأ تحتمى فيه من اعدائها ، فتركيا اعتدت على القناة واضطرت انجلترا لرد العدوان ، ولكن لم لانقول العكس ، لنكون منطقيين فى تكييف الواقع طبقا لاحكام المعاهدة ؟

(١) تراجع رسالة الاستاذ احمد موسى عن قناة السويس ، ص ١١٤ و ١١٥

أفليست انجلترا هى المعتدية على القناة منذ سنة ١٨٨٢ ، وكان على تركيا أن تتحرك بقواتها المسلحة ضد انجلترا لدفع هذا العدوان ؟! كان هذا هو الواجب الذى تفرضه علاقة مصر بتركيا ، ولكن تركيا قد تراخت فى النهوض بهذا الواجب سنوات طوالا ، الى ان قامت الحرب العالمية الاولى ودخلتها محتمية بجاه المانيا وقوتها لتصفى حسابا قديما بينها وبين بريطانيا ، ويدخل فى تصفية هذا الحساب طرد انجلترا من مصر ومن قناة السويس ، فتركيا كانت تستعمل حقوق البلد المحارب ، علاوة على استعمالها الحق المخول لها فى معاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ ، ولا شك ان المركز كان يختلف اختلافا تاما ، وكان يمكن اعتبارها معتدية لو ان انجلترا قد جلت عن مصر وعن قناة السويس قبل قيام الحرب العالمية الاولى ثم وقفت مصر فى هذه الحرب على الحياد ؟! عندئذ فقط كنا نستطيع ان نرمى تركيا بالعدوان اما زحفها على قناة السويس ، فلم يكن موجها لمصر بل كان موجها لقوات انجلترا المعتدية اصلا على قناة السويس .

والقول ان انجلترا قطعت صلة تركيا بمصر باعلان الحماية او انها اكتسبت ما لتركيا من حقوق فى مصر كما ذكرت فى بلاغها الذى وجهته فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ للامير حسين كامل ، ليس له سند من القانون لان الحقوق لاتمحى ولاتكتسب باعلان او تصريح من جانب واحد .

يقول الدكتور عبدالله رشوان ، وهو يتفق معنا فى اعتبار انجلترا قد خالفت معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، « والواقع ان تركيا فداخلت بالتزاماتها فى المعاهدة اذ هجمت على القناة بقواتها واشركت معها بعض الضباط الالمان ، وباشرت الاعمال العدائية بمنطقتها ، وهدد هذا الهجوم الملاحة بل عطلها بعض الوقت ، وكان هدف تركيا لا المحافظة على القناة حتى تبقى حرة للجميع بل طرد الحلفاء وسفنهم من هذه المنطقة كلها ، وحرمانهم تماما من استخدام هذا الطريق ، وتطرفت أكثر من هذا ، بعد فشل هجومها فى فبراير سنة ١٩١٥ ، وعملت على تعطيل الملاحة تماما بالنسبة للجميع ، ولو ادى هذا لنسف القناة ذاتها ، فقامت ببث الالغام فى مجراها لهذا الغرض . والمانيا ، حليفة تركيا ومن الدول الموقعة على معاهدة سنة ١٨٨٨ ، اشتركت هى الاخرى فى الاعتداء على القناة ومعاهداتها باشتراك ضباطها فى الحملة التركية التى هاجمت هذا الطريق ، ومساهمتها فى حركة بث الالغام بمجرى القناة ، وقيام طائراتها

بالهجوم على السويس وبورسعيد(١)

وهذا رأى خاطىء ، ولا نقرصاحبه عليه للاسباب الآتية :

أولا – انجلترا هى التى بدأت بالعدوان ، فحولت القناة الى خط قتال لها تصب النيران منها على أعدائها ، فهل كان يريد صاحب هذا الرأى ان تقف تركيا مكتوفة اليدين لتتلقى الضربات من انجلترا ، وهذه الاخيرة تتمون من مصر وتنتفع بسكك حديد مصر وبحكومتها وبعمالها وقوت أهلها ، بل وبالدواب والانعام ولا تعمل تركيا وحلفاءها شيئا لدرء العدوان محافظة على قدسية القناة التى امتهنتها انجلترا ؟!

ان حق الدفاع الشرعى لمن اقدس الحقوق والهجمات التى شنت على انجلترا فى قناة السويس ، كانت أعمالا دفاعية ، وكانت انجلترا هى المقصودة بها .

ثانيا – تعتبر انجلترا وفرنسا محرومتين من مزايا معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ باشتراكهما فى خرق احكام المعاهدة منذ قيام الحرب ، والمعروف قانونا ان الدولة التى تنتهك حرمة معاهدة من المعاهدات لاتستطيع ان تحتج بها على غيرها .

ثالثا – القول ان تركيا كانت تقصد بالهجوم تعطيل حرية المرور فى القناة ، ليس له سند من الواقع فهو جرى وراء النيات والمقاصد ، والقانون يبحث عن الافعال المادية ويحكم عليها ، ولم لانقول ان تركيا والمانيا ارادتا تطهير القناة من انجلترا حتى تسود حرية الملاحة فى القناة على أساس المساواة التامة ، فقد اهدر هذا المبدأ منذ ان تميزت انجلترا بمركز استثنائى فى مصر اعتبارا من سنة ١٨٨٢ ، وعلى كل عضو فى العائلة الدولية وخصوصا الموقعين على معاهدة القسطنطينية ان يتخذ ما من شأنه ضمان حرية المرور على اساس المساواة التامة ،ولا يتأتى ذلك قبل اخراج انجلترا من مصر . فكل عمل يهدف الى اخراج انجلترا من مصر ، يعد توكيدا لهذا المبدأ لا عدوانا عليه ولا نستطيع ان نحكم على الغيب ، ونقول ان عملا ما كان ينطوى على نية كذا او كذا .

رابعا – لم تكن مصر بلدا محاربا فى صف بريطانيا ، واذا كانوا قد اعتبروا مصر الرسمية بلدا محاربا ، فمصر الرسمية وقتئذ كانت فرعا من فروع الادارة البريطانية ، ولكن مصر الحقيقية ، مصر الامة لم تتخذ موقفا

---

(١) عبد الله رشوان : المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها ، القاهرة سنة ١٩٥٠ ، صفحة ٢١٣ و ٢١٤

معاديا ضد المانيا وتركيا ولا يمكن وصفهما بأنهما كانتا أعداء لمصر فى الحرب العالمية الاولى ٠

خامسا ـ مذكرة تركيا للدول المحايدة فى مايو سنة ١٩١٥ ، التى ذكرت انها ستمد اعمالها الحربية الى داخل القناة ، لان الحكومة البريطانية ، خلافا لمعاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، رابطت بسفن حربية داخل القناة وحصنتها ، ولان الحكومة الفرنسية انزلت بعض القوات بمصر بقصد القيام بأعمال العدوان ضد الامبراطورية العثمانية ٠

والاعجب من كل هذا ان صاحب الرأى المشار اليه ، تبرع بالدفاع عن موقف شركة قناة السويس فى الحرب العالمية الاولى ، وذهب الى حد القول انه كان موقفا لاغبار عليه ، وأورد عبارات تبعث على الدهشة والحيرة ، ومنها :

ـ « تنبهت هذه الشركة من البداية لمهمتها وواجبها فى العمل على مايصون ممهة القناة ومركزها ٠٠٠ الخ »

ـ « فأجابتهم بأن هذه الاجراءات قامت بها السلطات المحاربة وانها ليس فى امكانها معارضة هذه السلطات »

ـ « رأت الشركة من الحكمة ان تغير موقفها المحايد وتتفق مع الحلفاء فيما يتخذ لصيانة القناة للحد الذى يضمن سلامتها وبقاءها مفتوحة دائما للسفن التى تريد عبورها »

ـ « ولكن بعد ان تحققت الشركة من ان القناة عرضة للهجوم من ناحية الاتراك والالمان ، بدأت تعمل على مايحقق سلامة هذا الطريق ، حتى لو كان فى هذا مايتعارض مع النصوص المقررة ، اى انها حادت عن موقفها الاول الذى التزمت فيه الحياد الدائم (١)

ليس هنا مقام الكلام عن شركة قناة السويس ، فنحن بصدد معالجة النزاع المصرى ، البريطانى كأولى مشكلات القناة المعاصرة ، ولكننا نسأل لحساب من هذا الدفاع عن تلك الشركة ، التى تعد فى الواقع فرعا من فروع حكومتى انجلترا وفرنسا ؟!

وكيف يجوز لعقل قانونى ان يقول ان الشركة وقفت على الحياد ، او خرجت عن نطاق الحياد الدائم ؟!

ياسبحان الله !!

هل الشركة دولة ، حتى تكون فى حرب او على الحياد ؟!

وشركة قناة السويس ، شركة مصرية مساهمة ، وهى لاتنازع فى

(١) دكتور عبد الله رشوان ، المرجع السابق ، ص ٢١٦ وما بعدها

انها قانونا مصرية ومساهمة ،وتخضع للتشريع المصرى والمحاكم المصرية ، فلا ينبغى ان تتعدى حدودها التى تفرض عليها ان تتلقى تعليمات جهات الادارة المصرية وتنفذها فى دائرة القوانين واللوائح المصرية ، ومن الخطأ البين ان نضفى عليها صفة دولية او نقحمها فى مجال الكلام عن الجانب الدولى فى قناة السويس ، وسنعود لهذا الموضوع تفصيلا فى الجزء الرابع من هذا الكتاب .

وجملة القول فى هذا المضمار ، ان انجلترا خرقت معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ واهدرت حرمة القناة ،وكون غيرها اشترك معها فى الاخلال بتلك المعاهدة ، وتوجيه هذه التهمة لالمانيا وتركيا ، لاينفى ان انجلترا معتدية على قناة السويس كجزء من مصر منذ سنة ١٨٨٨ ، وان اعتداءها كان فاجرا طوال الحرب العالمية الاولى ، لانها فرضت حمايتها على مصر بصورة مخالفة لاقدس احكام القانون .

***

خلاصة

يجب ان نميز بين الحالة الواقعة والمركز القانونى . فمن حيث الواقع كانت مصر دولة ذات سيادة ، ولا تربطها بتركيا غير علاقة اوهى من خيط العنكبوت ، ولما احتلت انجلترا مصر فى سنة ١٨٨٢ ، قضت على كيان الحكومة الاهلية ،وعينت هى حكومات تعمل لحسابها ، وقد كبلت مصر بالسلاسل والاغلال .

ولما اعلنت الحرب العالمية الاولى ،اتخذت مبكرا الاجراءات التى تكفل لها النصر بأى ثمن ، ولو على حساب القانون والمعاهدات ، ورأت نفسها فى مركز حرج بالنسبة لقناة السويس والحقوق التى خولت لتركيا فى معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

وللخلاص من هذا الحرج ارادت قبل دخول تركيا الحرب ان تعلن ضم مصر الى أملاك التاج البريطانى مستغلة الفوضى الدولية التى سببتها الحرب ، ولكنها عدلت عن هذا الرأى للاسباب التى تقدم بيانها .

واعدت مشروع الحماية وتفاهمت عله مبكرا مع رشدى واعوانه ، ثم اتخذت كل اجراء يكفل القضاء على أية معارضة لخطتها المبيتة باعلان الاحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف وتشريد الوطنيين ومطاردتهم ولما استوثقت من انها قبضت على الحالة بيد من حديد وخنقت ، مصر حتى لم تعد تبدى حراكا ، أعلنت الحماية الباطلة للاسباب التى ذكرناها

وفى اليوم التالى عزلت رئيس الدولة بقرار منها وعينت هى رئيسا آخر وفرضت عليه وعلى حكومته الحماية ونحن اذ نرجع للمبادىء التى نصت عليها احكام المحاكم التى انعقدت فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية لمحاكمة رؤساء الدول الذين اتهموا بالتعاون مع العدو ، كمحاكمة المارشال بيتان ، مضطرون لان نقول استنادا على تلك المبادىء ان الرجل الذى قبل العرش ملوثا بالحماية من يد انجلترا المعتدية ، لم يكن الا أحد أولئك الخونة الذين أشارت انجلترا نفسها بمحاكمتهم ، وبالتالى لايستطيع ان يقيد مصر ، فلم تكن هناك معاهدة حماية ،ومن ثم لم توجد حماية قانونية ، واعتراف فرنسا بالحماية لم يصححها ، وكذلك لم تصححها الاعترافات التى صدرت بعد ان وضعت الحرب وزارها ٠

أما موقف انجلترا فى قناة السويس أثناء الحرب فكان سلسلة من اعمال العدوان وانتهاك حرمة معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ٠

فيما تقدم بيان الحالة الواقعية ،وعلى ذلك لم تكسب انجلترا أى حق من حقوق السيادة على القناة ، ولم يعترف لها بصفة تضفى اى لون من الوان المشروعية على وضعها الشاذ فى مصر وفى قناة السويس ، فبقيت فى نظر القانون الدولى العام مغتصبة ومعتدية ،وظلت هذه الصفة تلاحقها باستمرار ٠

أما مصر فقد ظلت صاحبة السيادة على القناة بلا شريك ولا منازع ، وبقيت القناة ملكا لمصر لانها جزء لايتجزأ من اقليمها ، ولم يفقدها الواقع المرير شيئا من سيادتها على القناة وتملكها لها ، لانها لم تسلم ولم تعترف لانجلترا بأى حق ٠

الفصل السادس

السيادة على القناة

وميثاق عصبة الأمم

كنه الحركة السلمية ـ الحزب الوطنى ـ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، نقطة تحول فى سير القضية المصرية ـ الثورة واهدافها ـ الحماية فى مؤتمر الصلح ومعاهدة فرساى ـ لجنة ملنر فى ديسمبر سنة ١٩١٧ ـ مشروع ملنر بداية لحلقة المفاوضات ـ مفاوضات عدلى كيرزون ـ تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومركز مصر الدولى بعد صدوره ـ مؤتمر لوزان واثره على قناة السويس ـ محادثات سعد ، ما كدونالد سنة ١٩٢٤ ـ استمرار سياسة المفاوضات : ثروت ، محمد محمود ، مصطفى النحاس ـ الموقف قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ ـ خلاصة ..

خرجت بلغاريا فجأة من مسرح الحرب فألقت السلاح وطلبت الهدنة فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩١٨ ،وانهارت تركيا وعقدت هدنة مع الحلفاء فى ٣١ اكتوبر سنة ١٩١٨ ، واما المانيا فقد ألقت بسلاحها دون أن تنهزم عسكريا وعقدت الهدنة مع الحلفاء فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، وكفى الله المستعمرين جميعا شر القتال الى آخر طلقة ٠

وبانتهاء الحرب بدأت الحياة الدولية صفحة جديدة ، اذ استؤنفت الحركة السلمية التى كانت قد تجلت فى لاهاى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ووصلت فى هذه المرة الى وضع ميثاق جماعى وخلق منظمة دولية ، وشاع مبدأ تقرير المصير ٠ ويهمنا ان نبحث أثر هذا الدور الجديد من حياة العالم على قناة السويس من حيث السيادة عليها ، ونبين ما اذا كانت القناة وصاحبتها مصر قد دخلتا فى حساب الذين اجتمعوا للقضاء على الفوضى الدولية ووضع نظام عالم جديد ، قوامه العدالة ومنع عدوان القوى على الضعيف ٠

تحجر الضمير العالمى حينما احتلت انجلترا مصر وارتكبت فيها مختلف الآثام ، ولم يتحرك هذا الضمير مثلا حينما وقعت جريمة دنشواى الشنعاء ، كما لم يتحرك قبلها ولا بعدها ، وقد يقال ان مصر هى التى قصرت ولم تطلع العالم على فضائح الاحتلال البريطانى ، ولكننا بينا فى فصل متقدم ان الزعيم الخالد مصطفى كامل ملأ العالم كله دويا وأقام الدنيا وأقعدها ومع ذلك تآمرت الدول مع بريطانيا ضد مصر عامدة

ولكى نضرب مثلا بضعف الضميرالانسانى فى وروبا وامريكا بالنسبة لمسألة مصر نكتفى بالاشارة لموقف« تيودور روزفلت » ، أحد رؤساء جمهورية الولايات المتحدة السابقين ،من مسألة مصر ٠ فى سنة ١٩١٠ ظفر تيودور هذا بجائزة نوبل للسلام العالمى واشتهر بأنه اكبر خادم للسلام فى العالم كله ، وقد القى وقتئذ خطبا رنانة ادعى فيها انه نصير الضعفاء ضد الاقوياء ونادى بخلق منظمة دولية لمنع العدوان على الشعوب الضعيفة ولو بالقوة ٠ ورسول السلام هذا ، زار الخرطوم فى مارس سنة ١٩١٠ ، وهى نفس السنة التى نال فيها جائزة نوبل فألقى هناك خطابا مجدفيه الاحتلال ، ثم نزل ضيفا بالقاهرة فأنكر على المصريين حق المطالبة بالدستور ، وايد سياسة الاستعمار البريطانى تأييدا أثار الرأى العام المصرى ، واحتج عليه الحزب الوطنى وأعلن احتجاجه على الملأ كله وشيع فى الاسكندرية بمظاهرة حماسية بينت له سخط الامة المصرية عليه (١)

وقد ادعت انجلترا انها دخلت الحرب العالمية الاولى ضد المانيا احتجاجا على خرق حرمة حياد بلجيكا ولكن انجلترا نفسها مشت فوق جسد مصر والسودان وداست على حياد قناة السويس ، وهاجت أمريكا وماجت لان المانيا اعتدت على حياد بلجيكا ، ولكنها سكتت ولم تقل شيئا بالنسبة لحياد مصر وقناة السويس ، بل وقفت من مصر موقف التحدى اذ اعترفت بالحماية الباطلة التى فرضت على مصر فى سنة ١٩١٩ لاى داع كان هذا التناقض ، ولم كان الغضب والسخط من اجل بلجيكا والعكس بالنسبة لمصر ؟! **أهو اختلاف اللون بين المصريين والبلجيكيين ؟! المسألة ابعد من ذلك مدى ، فالعدوان على مصر كان استمرارا للحرب الصليبية القديمة ، وقناة السويس هى أداة الصليبيين فى القضاء قضاء مبرما على دولة المسلمين ، ولهذا ثاروا من اجل بلجيكا وباركوا عدوان انجلترا على مصر وقناة السويس !!**

ان أمريكا التى اعترفت فى سنة ١٩١٩ بالحماية على مصر ، هى التى طالما وصفت نفسها بأنها حارس السلام فى العالم ، وهى التى ألفت فى سنة ١٩١٥ جمعية كبيرة اسمها « جمعية فرض السلام فرضا » Deague to enforce peace لتقوم هذه الجمعية بدعوة الحكومات لفرض السلم وقمع المعتدى وعلى غرار هذا النشاط المسرحى ، لبس السير ادوارد جراى مسوح القساوسة وألف فى انجلترا جمعية بهذا الاسم

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، كتابه عن محمد فريد ، المرجع السابق ، ص ١٧٨

وفى سنة ١٩١٦ اجتمع مؤتمر للسلام فى نيويورك ، وكان نيودور روزفلت اكبر خطبائه، وبكى المؤتمرون من أجل بلجيكا ، لان حياد بلجيكا الذى تقرر فى معاهدة لندن سنة ١٨٣٠ قد امتهن ، مع أن الوثائق السياسية سجلت تآمر بلجيكا مع الحلفاء ضد المانيا قبيل قيام الحرب وخروجها على مقتضيات الحياد ،وقال المؤتمرون يجب على العالم ان يتخذ مامن شأنه منع عدوان القوى على الضعيف ، ولكنهم كانوا يتكلمون كما لو كان القانون قد خلق من اجل أوروبا وامريكا واما شعوب أفريقيا وآسيا فلا يصح أن يحميها القانون !

يقولون ان الرئيس الامريكى « وودرو ولسون » "Woodrow Wilson" وقد تمسك وقت قيام الحرب بسياسة العزلة التى اعلنها « مونرو » فى رسالته المشهورة سنة ١٨٢٣ ، لم يستطع حينما زاره فى سبتمبر سنة ١٩١٤ وفد بلجيكى شاكيا من عدوان الالمان الا ان يخفف آلام البلجيكيين بكلمات ودية ،ولكنه خشى أن يخرج على مبدأ العزلة فاكتفى بالكلام الطيب ، ومع ذلك بقيت بلجيكا الضحية تقض مضجعه ومن أجلها وبسبب العدوان على حيادها أعلن الحرب على المانيا فى ٦ ابريل سنة ١٩١٧ ، بعد اذ لم يبق ثمة بد من الثأر لحياد بلجيكا (١)

ونحن نقرأ هذا الكلام بتحفظ شديد اذ نعلم ان اليهودية الدولية هى التى أخرجت امريكا من العزلة وزجت بها فى الحرب الاوروبية ، ولكن لو صدقنا الاستاذ «لابراديل» صاحب هذا الادعاء ، أفلا يجوز ان نتساءل عما اذا كانت معاهدة لندن سنة ١٨٣٠ اقدس من معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ام ان بلجيكا تستحق حماية القانون ومصر أهلها وقناتها حل لكل معتد أثيم ؟!

ذهب « لابراديل » الى حد تشبيه ولسون بالانبياء والمرسلين لانه قال فى ١٥ اكتوبر سنة ١٩١٥ هذه العبارة : « ان أمريكا قد أخذت على عاتقها الدفاع عن قضية كبرى ، ليست قاصرة عى رقعة القارة الاوروبية ،بل هى تدافع عن قضية الانسانية جمعاء» وقوله فى ٤ نوفمبر سنة ١٩١٥ «يعلم الناس جميعا اننا منذ مولد بلادنا كأمة تحت الشمس ، قد اعتزمنا ان نكون حماة الانسانية وسدنة حقوق الانسان فى مختلف نواحى الارض » وقوله فى ١ فبراير سنة ١٩١٨ « ان جرثومة هذه الحرب هى هضم حقوق الشعوب

---

(1) La Pradelle Albert, La Paix Moderne (1899-1945), page 35.

الصغيرة » ، فهل ياترى علم الرئيس ولسون ان فى الدنيا بلدا اسمه مصر وان انجلترا احتلته عنوة واقتدارا ،وهل قرأ معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، واحيط علما بموقف انجلترا وحليفتها فرنسا من القناة اثنـــاء الحرب ؟! لاشك انه قرأ وعرف كل شيء ، ولكن مصر ليست قطعة مــن أوروبا أو أمريكا !

قال ولسون هذا فى ٢٧ مايوسنة ١٩١٦ ، بمناسبة انضمامه الى جمعية فرض السلم بالقوة « للدول الصغيرة من حقوق السيادة واحترام أراضيها ما للدول الكبيرة سواء بسواء » ، فى ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ وجه كتابا الى الجمعية الآنفة الذكر ، وجاء فيــه :« يجب ان تتغلب مبادىء القـــانون الدولى على مصالح الدول الخاصة ،وعلى أمم الارض قاطبة أن تجتمع على نحو ما لتسهر على سيادة القـــانون وتغليب الحق على أى نوع من العدوان الذى يكون قد صدر عن أنانية »

ألم يقــل ولسون فى رسالته الى « الكونجرس » فى يناير سنة ١٩١٧ : « الرأى عندى ان تتفق الامم عـــلى قبول مبدأ الرئيس مونرو ، والعمل على تطبيقه فى جميع أنحاء المعمورة ، فلا يصح لأمة أن تكره أمة أخرى على اتباع سياستها ، وانما يجب ان يترك لكل شعب الحق وحده فى تقـــرير سياسته ورسم طريقه الذى يراه مؤديا الى التقدم بدون احراج او تهـــديد و ارهاب ، لا فـــرق فى ذلك بين شعب ضعيف وشعب قوى » ؟!

وقال فى ٤ يوليو سنة ١٩١٨ :« ان الامم المتحدة تحارب من اجــل أغراض لايتم السلام الا اذا تحققت ،منها ان تسوية جميع المشاكل سواء كانت متعلقة بالاراضى او بالســيادة او بالعلاقات السياسية ، لايجـــوز ان تقوم الا على اساس قبـــول تلك التسوية ، قبولا اختياريا محضا مــن جانب الشعب صاحب الشأن ، لا على أساس المصلحة المادية او المنفعة التى تعود على أية أمة أو شعب آخر يرغب فى تسوية اخرى لفـــائدة نفوذه وسيادته . نحن لانبغى سوى سيادة الحق القائمة على رضا المحـــكومين انفسهم ، تلك السيادة التى يؤيدها الرأى العام المنظم »

يقول بعض علماء القانون الـــدولى ومنهم « البير لابرادل » الذى تقـــدم ذكره ان العدوان على حياد بلجيكا فى الحرب العالمية الاولى ، حمل الرئيس ولسون على المناداة بخلق عصبة مــن الامم لتمنع تكرار مثل ذلك العدوان ويشيدون بوجه خاص ببنوده الاربعة عشر التى وردت فى رسالته المشهورة فى ٤ يناير سنة ١٩١٨ ، والبنـــد الاخير من تلك البنود ينص عـــلى : « تأليف عصبة من الامم كافة لوضع الاتفاقات الصريحة التى تكفل ضمـــان

استقلال وسلامة املاك الدول الصغيرة والكبيرة على السواء »

أما لماذا نادى الرئيس الامريكي بانشاء عصبة أمم لكفالة استقلال وسلامة أملاك كل دولة ،فلأن الضمان الذى أعطى لبلجيكا فى معاهدة لندن سنة ١٨٣٠ ، كان شذوذا فى القانون الدولى الاوروبى ، وكان قيدا على حقوق بلجيكا فى العلاقات الدولية وليس له مثيل بالنسبة للدول الاوروبية الاخرى ، فجنح ولسون الى التعميم ووضع ضمانا عاما تسهر عليه عصبة الامم وقرر مساواة الدول الصغيرة والكبيرة فى حقوق الكفالة والضمان وبذلك لا تشعر احداها أن كرامتها قد مست او سيادتها قد انتقصت (١)

فى شهر يوليو سنة ١٩١٨ وضع الرئيس ولسون مشروعه فى ثلاث عشرة مادة ، وكتبه بخط يده على الآلة الكاتبة (٢) ، وعنيت وزارة الخرجية البريطانية بعد وقوفها على بنود ولسون بوضع مشروع مماثل له ، قامت بصياغته لجنة قانونية برئاسة اللورد «فليمور» Phillimore وفى باريس قام « جورج كليمنصو » بتشكيل لجنة قانونية فى وزارة الخارجية برئاسة ليون بورجوا Léon Bourgeois وهذه اللجنة استرشدت بأعمال مؤتمر لاهاى ، وبدأت مشروعها بتطمين الدول كبيرها وصغيرها على التمتع بسيادتها فى علاقاتها الخارجية • وتميز المشروع الفرنسى بأنه دعا لانشاء جيش دولى ، ليسهر على صيانة السلم ويمنع العدوان • ولكن ولسون سافر الى لندن وتفاهم مع لويد جورج ومنها انتقل الى باريس وفى يده المشروع المسمى مشروع « هيرست ميلر » Hurst-Miller وهما المستشاران الانجليزى والأمريكى ، وذلك المشروع كان مزيجا من مشروعى أمريكا وانجلترا ، واشتغلت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الصلح بدراسة المشروع فى المدة من ١٤ فبراير الى ١١ ابريل سنة ١٩١٩ ، وقد اشتد الجدل والصراع بين الحلفاء اذ أراد كل فريق أن تتغلب وجهة نظره ، ولا يتسع المقام لان نستعرض المشروعات الانجليزية والامريكية والفرنسية ، ولا لبيان المشادات التى قامت بينهم ، فهذا أمر يطول شرحه ولكن مجمل القول هنا أن تلك المشروعات تمخضت عن عصبة الامم وقد أغفلت مصر وغيرها من شعوب الشرق المغلوبة على أمرها ، مما يدل دلالة واضحة على أن الرأسمالية الغربية لم تفكر فى انشاء عصبة تنصف الضعيف ضد القوى وتمنع العدوان ، بل كان فى مؤخرة رءوسهم

(١) المذكرة التى نشرها لابرادل فى المرجع السابق ، ص ٣٦

(٢) قيل أن سبب عدد المواد التى وضعها وودرو ولسون ، هو أن حروف أسمه الانجليزية ١٣ ؟ !

تفكير استعمارى يهدف للملاءمة بين مصالح الدول الرأسمالية ومنع قيام خلافات بينها تؤدى الى الحروب ، أما اذا حاقت الكوارث بضحاياهم فى مناطق الاستعمار بآسيا وأفريقيا ، فهذا لا يؤثر على أمن العالم وسلامته وقد ارتكبوا بهذه الروح الشريرة أكبر خطأ ضد أنفسهم لان نار التنافس الاستعمارى الموقدة لبركان الحرب العامة استمرت مستعرة ، فبابقاء الوضع على ماهو عليه فى قناة السويس ووادى النيل ، تركوا جرثومة الحرب حية ومجال التنافس الاستعمارى فسيحا فدقوا المسامير فى نعش عصبة الامم قبل أن تولد ، وعلى رأسها جنت براقش !!

كانت مسألة حق تقرير المصير و بيانات الرئيس ولسون قد ملأت أنباءها أركان الارض ، وكان نشاط المجتمعين فى مؤتمر الصلح فى باريس يجرى على قدم وساق ، والشعوب الشرقية المظلومة كمصر معذورة اذا هى صدقت ولسون وأمثاله وأحسنت الظن بالاقوال المعسولة والخطب الرنانة ، وهى لا تستطيع أن تقف جامدة وتنسى قضاياها بل لابد لها أن تدلى بدلوها ، ومصر كانت قد ملت الاهوال التى ذاقتها من الانجليز أثناء الحرب ، وكانت تتلظى وتتقلب على الجمر وقد انتظرت وطال انتظارها فكان طبيعيا أن تتحرك ولا تفوت على نفسها تلك الفرصة النادرة والمسئول عن قضية مصر وقتئذ هم زعماءها الشرعيون الذين حملوا الامانة منذ قيام مصطفى كامل بحركته ، وهؤلاء الزعماء لم يقعدهم اضطهاد ولم يثنهم النفى والتشريد

كان محمد فريد فى أوربا طوال مدة الحرب ، وحينما وضعت الحرب أوزارها ، كان يحرق دمه ويفنى ما تبقى من عصارة حياته بعد أن أفنى ثروته الضخمة وأنفقها كلها فى الذود عن أمته ، ولم يفوت هذا البطل فرصة واحدة ، بل استغل كل مناسبة وانفرد برفع صوت مصر فى الميدان الدولى ، وحدد طلباتها وأمانيها وموقفها من الانجليز تحديدا لاغموض فيه ولا التواء · وهذا موجز سريع لبعض مواقف فريد :

١ ـ رتب اجتماع الوطنيين فى جنيف فى ١١ ديسمبر سنة ١٩١٥ ورأس الاجتماع الذى قرر فيه المصريون هناك أن حكومة مصر التى قبلت الحماية وعينها الانجليز لا تمثل مصر وأن الامة المصرية متمسكة بالاستقلال وأعلن هذا القرار فى أوروبا بأسرها

٢ ـ حضر مؤتمر الاجناس بلوزان فى سويسرا فى ٢٧و٢٨و٢٩ يونيو سنة ١٩١٦ ودافع فى خطابه عن استقلال مصر ودلل على بطلان الحماية وتمسك بالجلاء غير مقرون بشرط ولا قيد

٣ ـ عقد اجتماع برلين فى ١٤ستمبر سنة ١٩١٧ بمناسبة ذكرى الاحتلال السوداء ونادى بالاستقلال

٤ ـ مذكرته التى وجهها الى المؤتمر الدولى باستوكهلم فى اكتوبر سنة ١٩١٧ وقد تضمنت هذه العبارات : « **ان حرية الشعوب لا تنتقل ولا تفقد بمضى المدة ، ولا تستطيع الدول أن تتصرف فيها بمعاهدات ، كما تتصرف فى السلع ، وانى أقرر أن أية أمة لا تستطيع أن تتصرف فى نفسها ولا فى وطنها ، تصرفا يضر بحقوقها ، لان الوطن ليس ملكا لجيل من الاجيال ، بل هو ملك للأجيال الماضية والمستقبلة ، ولا تستطيع انجلترا أن تتمسك بأى معاهدة ، أو عقد أو وثيقة سياسية من هذا القبيل ، وعلى فرض وجودها فلا يمكن التمسك بها قبلنا** »

٥ ـ مذكرته الى الدول المحاربة والمحايدة فى اكتوبر سنة ١٩١٧ وقد استعرض فيها تاريخ المسألة المصرية وذكر بوعود انجلترا بالجلاء وربط بين حق مصر وقضية العدل والسلام الدولى ، وطالب حكومات العالم لمصلحة الانسانية أن تساعد على تحرير مصر من الاحتلال الانجليزى وبين بأسلوب رائع وحجج متينة الأسس القانونية التى يرتكز عليها الاستقلال المصرى ثم قال :

« حقا انه لمن المدهش الا يكون فى المذكرات الرسمية المتبادلة بين المتحاربين ، ولا فى مذكرة البابا ، أية كلمة تختص بمصر أو بغيرها من الامم الخاضعة لانجلترا والحلفاء ، فهل الحقوق الانسانية قسمان ، لكل محارب قسم ، أم أن الحق الدولى لا يستحقه غير الشعوب الصغيرة الاوروبية ؟

« وانا مع ذلك لا نريد أن نصدق ما يظن من أن لهذا الفرق فى المعاملة مكانا من نفوس الدول المتمدنة ، مهما كانت تصرفاتهن تسوغ ارتيابنا فى انصافهن ، وكذلك لا نريد أن نيأس من النصر النهائى للحق والعدل ، بالرغم من الطمع الذى لاحد له ، والرغبات المتفاقمة فى افئدة عشاق الامبراطورية الانجليزية ، والا فان ما كانوا يطنطنون به من تقدم الانسانية وسير البشر الى الاخاء العام ، سيظهر فى ثوب المدنية المنهزمة بالافلاس التدليسى »

« نحن لا نجهر بهذا النداء اعتمادا على المبادىء الحرة فحسب ، ولكنا نعتمد من جهة اخرى على مصلحة السلام العام ، وبقاء تجارة العالم وضمان النقل فى قناة السويس ، فأن هذه امور تتطلب حرية مصر واستقلال وادى النيل ، فأن مركز مصر من ناحية هذا الطريق الدولى قد اغرى الغزاة بالتطلع اليها ، حتى قبل أن تحفر قناة السويس ، وقد اراد نابليون فى اواخر القرن الثامن عشر ان يتخذها قاعدة لاعماله الحربية ضد الانجليز ، وزادت اهمية مركزها بعد فتح القناة التى صارت أخطر طريق يوصل أوروبا وشرقى افريقيا بجنوبى آسيا واقاصى الشرق ، وان زيادة أهمية هذه القناة التى تنشأ عن اتساع تجارة اوروبا ، وعن كثرة علاقاتها البحرية مع البلاد التى تستورد منها المواد الاولية لصناعتها ، تتطلب منطقيا وجوب الاستقلال الكامل لمصر ، حتى تستطيع بكل صراحة أن تجعل القناة على الحياد ، وقد بينت الحرب الحاضرة أن حيدة هذه القناة ستكون حلما لا يتحقق ، ما دام لاية

دولة اجنبية يد فى مصر ، وانها تستطيع بذلك ان تنفرد بمزايا الملاحة فيها ، وان احسن حل لهذه المشكلة هو ان تعطى مصر استقلالها، وان تعهد اليها فى حراسة هذا الطريق الدولى والدفاع عنه حتى تكون الحرية شاملة لكل متاجر العالم .

« وانه لبديهى أنى حين اتكلم عن مصر اريد كل وادى النيل ، من اقاصى السودان الى البحر الابيض المتوسط ، ثم البحر الاحمر ، بما يشمل كردفان ودارفور ، فانه لا يجهل انسان أن من يملك أعالى النيل انما يملك رقبة مصر ، ويستطيع بكل سهولة ان يحتكر جزءا عظيما من مياهه لرى السودان ، ومن اجل ذلك أوجدت انجلترا حكومة منفصلة فى السودان المصرى ، متخذة من سواكن وغيرها مرفأ للملاحة فى البحر الاحمر ، وكذلك تعارض دائما فى اتصال السكك الحديدية المصرية بأخواتها فى السودان ، تاركة تمهيد ما بين اسوان ووادى حلفا حتى تستطيع حينما تجبر على الخروج من مصر ان تسيطر على حوض النيل الاعلى وعلى فروعه التى تمده ، ثم تبيع الماء لمصر بوزنه ذهبا .

« فيجب أن يكون وادى النيل لنا وحدنا معاشر المصريين ، غير مقسم ولا مجزأ ، كما كان منذ وجد الاب البار لهذا الوادى ، ألا وهو النيل .

« وبالمسألة المصرية ترتبط مسألة القناة فى حيدتها الفعلية وحرية المرور للسفن من غير تمييز بين دولة واخرى زمن السلم وزمن الحرب ، ولقد كانت حيدة القناة معروفة ومضمونة من جانب الدول بمعاهدة دولية ، منذ سنة ١٨٨٥ ، وقد وقعت هذه المعاهدة فى لندن بعد احتلال انجلترا للقناة حين اغارتها على مصر ، بالرغم مما قاله المسيو فرديناند دى لسبس لعرابى باشا من أن فرنسا ستمنع ـ ولو بالقوة ـ احتلال انجلترا للقناة وقد انخدع عرابى بالوعد الفرنسوى فامتنع عن سد القناة وغفل عن أن يتخذ منها قواعد أولية للدفاع ، وقد تجاوزت انجلترا حد المشروع فاحتلتها احتلالا عسكريا بعد أن خدعت الجيش المصرى ثم دخلت مصر بعد موقعة التل الكبير (١٣ سبتمبر سنة ١٨٨٢) وبرغم هذه المعاهدة الجديدة فى سنة ١٨٨٥ ، قد اعتدت انجلترا على القناة من جديد منذ نشوب هذه الحرب حتى قبل أن تدخل تركيا ميدان القتال .

« ان مصر تعلن حقها الطبيعى فى ان تستقل بحكم نفسها ذلك الحق المعترف به الذى اعلنته كل الدول فى مؤتمر لاهاي ، ذلك الحق الذى من أجله زعمت انجلترا وحلفاؤها انهن يواصلن القتال .

« ان مصر اذا أعطيت استقلالها التام وحريتها المرجوة ـ لجديرة بان تبرهن للعالم أنها ما فقدت شيئا من خصائصها الاصلية ، وانها محتفظة بمزايا اسلافها العظام ، أنها لاتعرف المطامع الاستعمارية وليست لها آمال من هذه الناحية ، ولا تطمع فى ان يمتد ملكها أكثر من حدوده الطبيعية ، وانما تطلب حقها فى ان تعيش حرة مستقلة ، وان ترتع فى بحبوحة السلم وأن يكون لها تحت الشمس المكان اللائق بها ، وان الصلح الذى يترك مصر لانجلترا سيكون صلحا أعرج ، وسيحمل الانسانية على حرب تكون أفظع من الحرب الحاضرة »

(فلتحى مصر للمصريين)

استوكهلم فى ١٠ اكتوبر سنة ١٩١٧ — محمد فريد

رئيس الحزب الوطنى المصرى

٦ ـ احتجاجه على الحماية البريطانية فى حفل أقامه فى برلين فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٧ بمناسبة ذكرى اعلان الحماية

٧ ـ رسالته الى مؤتمر برستليتوفسك ، الذى انعقد للصلح بين روسيا وألمانيا وحلفائها ، وهذه الرسالة المؤرخة فى يناير سنة ١٩١٨ طلب فيها الاعتراف بحق الامة المصرية فى تقرير مصيرها بنفسها بطريق الاقتراع بعد جلاء الانجليز والموظفين البريطانيين كما طالب بالاعتراف بحياد قناة السويس

٨ ـ مذكراته الى مؤتمر الصلح ،فاشترك مع رجال الحزب الوطنى الذين كانوا معه فى المنفى فى وضع تقارير أرسل أولها الى الرئيس ولسون فى ٥ ديسمبر سنة ١٩١٨، والثانى فى أواخر ديسمبر والثالث فى أوائل يناير سنة ١٩١٩ ، وهذه التقارير تضمنت طلبات مصر محددة كالآتى :

(١) استقلال وادى النيل استقلالا تاما

(٢) قبول مصر فى عصبة الامم

(٣) تمثيل مصر فى مؤتمر الصلح

(٤) ضمان حرية قناة السويس والملاحة فيها

وعندما تألفت لجان المؤتمر أرسل فى شهر يناير سنة ١٩١٩ الى رؤساء الحكومات ورؤساء اللجان بمؤتمر الصلح مذكرة بطلب الاعتراف لمصر بحق تقرير مصيرها ، كما اعترف بهذا الحق لبولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، ورد ولسون على فريد فى ٢٠ يناير سنة ١٩١٩ ، وقال ان المسألة ستلقى عنايته الخاصة ٠ وأرسل تقارير أخرى لمؤتمر الصلح لما اشتدت حوادث ثورة سنة ١٩١٩ وارتكب الانجليز ما ارتكبوا من الفظائع (١)

٩ ـ مذكرته الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى برن فى فبراير لسنة ١٩١٩

١٠ ـ مذكرته الى المؤتمر الدولى الاشتراكى فى لوسرن فى أغسطس سنة ١٩١٩

هذا قليل من كثير من كفاح البطل الشهيد محمد فريد ، الذى مات غريبا مشردا وعلم بلاده فى يده فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، ومع ذلك رفض سعد زغلول أن ينقل الى مصر رفات فريد الطاهرة من أموال الامة التى جمعها وفده الامين (٢)

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، محمد فريد ، المرجع السابق ، ص ٣٩٤ وما بعدها

(٢) قام بنقل الرفات المرحوم خليل عفيفى تاجر قماش بمدينة الزقازيق

مات فريد ميتة قل أن يظفر بها الابطال ، وقد استمسك بالعروة الوثقى ، وكان الوكيل الشرعى عن مصر أمام جماعة الدول المتمدينة ، ويتضح من اللمحات التى قدمناها أنه كان بحق أستاذ القضية المصرية وعرف كيف يدافع عن طلبات مصر بالحجج القانونية أجمل دفاع ، وبفضله هو والذين عاونوه من أقطاب الحزب الوطنى الذين كانوا معه فى أوروبا بقيت حقوق مصر معلنة للعالم المتمدين سليمة لم يعترها خور ولا تراجع ولا تسليم ، وظاهر أن حياد قناة السويس كان حجر الزاوية فى دفاع محمد فريد

ولم تقف جهود الحزب الوطنى عند حد ذلك الكفاح الرائع الذى قام به محمد فريد فى أوربا أثناء انعقاد مؤتمر السلام ، فلقد نجا من بطش المحتلين وبقى فى داخل البلاد صوت مدو للحزب الوطنى رفعه شهيد آخر هو المغفور له أمين الرافعى ، وقد وضع مذكرة سياسية ، فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ ، بسط فيها المسألة المصرية وترجمت المذكرة الى اللغة الفرنسية ، وقدمها لمعتمدى الدول فى مصر لابلاغها الى الرئيس ولسون والى بقية رؤساء الحكومات المشتركة فى مؤتمر الصلح ، وانها لمذكرة قانونية رائعة استهلها صاحبها بشرح مبادىء الرئيس ولسن ، وباسم هذه المبادىء طالب باستقلال مصر والسودان والملحقات ، ثم عرج على المسألة المصرية فسرد مراحلها التاريخية بمنتهى الدقة والوضوح ، وبين كيف وقع الاحتلال الانجليزى فى سنة ١٨٨٢ ، وساق البراهين القانونية الدالة على عدم مشروعيته واستشهد على بطلان الاحتلال بآراء أئمة فقهاء القانون الدولى العام ، وتكلم عن السودان المصرى وملحقاته ، وفند اتفاقية سنة ١٨٩٩ ، وحدد خسارة مصر بالارقام ، ثم أفرد فصلا لقناة السويس وحرية البحار باعتبار القناة وحرية الملاحة فيها أهم أسانيد حق مصر وأكد سيادة مصر على القناة ، وبين كيف انتهكت انجلترا حرمة معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ودلل على عدالة المطالب المصرية ، ثم استخلص النتائج المنطقية لما قدمه وختم المذكرة بطلبات مصر العادلة(١)

***

مما تقدم يثبت أن الدفاع عن حقوق مصر كان سائرا فى طريقه على خير ما ترجوه الامة بفضل يقظة الحزب الوطنى ووطنية فريد وعدم مبالاته هو وأنصاره وتلاميذه بالشدائد والمحن ، وقد بذر مصطفى

---

(١) هذه المذكرة القيمة التى وضعها المرحوم امين الرافعى منشورة بكتاب ثورة سنة ١٩١٩ للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، طبعة سنة ١٩٤٦ ص ٨٠ وما بعدها

كامل قبل انتقاله الى جوار ربه بذور الثورة على الاحتلال وأعوانه وأنبتت مظالم الانجليز هذه البذور حتى أضحت زرعا واستغلظ الزرع ثم استوى على سوقه ، وأصبح انفجار الثورة بعد أن وضعت الحرب أوزارها أمرا لا مفر منه .

وكان منطق الحوادث يقضى أن تقوم الثورة ويجند الشعب نفسه وراء الحزب الوطنى ، وهو يجاهد فى منفاه ، ويقودها من تبقى منهم خارج السجن والمنفى ، فان أصابهم عنت المحتل قام آخرون محلهم وهكذا ، وظلت الامة متمسكة بالمبادىء التى وضعها مصطفى كامل ورددها محمد فريد واخوانه ، ولو سارت الامور فى هذا الطريق وأصرت الامة على هذه المبادىء لنجحت الثورة ولاضطرت انجلترا للجلاء وهى صاغرة

لأى داع اذن تألف الوفد المصرى، ولأى داع فكر سعد زغلول وزملاءه فى السفر الى أوروبا لرفع صوت مصر لدى مؤتمر السلام ، وما حاجة الامة لايفاد سعد زغلول وغيره مع وجود محمد فريد طوال مدة الحرب وبعدها ونشاطه القوى فى مؤتمر السلام وفى سائر المحافل الدولية ؟!

كنا نفهم أن ترسل الامة عرائض التأييد الى المجاهدين فى المنفى أو تدبر طريقة مدهم بالمال لمواصلة الجهاد وتندب من ترى صلاحيته للمشاركة فى هذا العبء فيسافر ويعمل مع العاملين فى الخارج ، وأما أن يقوم آخرون ليسافروا ويستأذنوا فى السفر عميد الدولة المحتلة فاذا لم يأذن لهم ، وكان معروفا مقدما أنه لن يأذن ، يعلنون غضبهم وبهذا الاعلان يضعون أنفسهم على رأس الثورة ، ويتسلطون على الموقف ، فتلك هى المهزلة ، بل المأساة التى ضيعت القضية المصرية وعطلت الاستقلال الكامل حتى الآن !

نحن لا نقدح فى سعد وجماعته فلهم محاسنهم كما لهم سيئاتهم ، ولكن بوسعنا بعد أن بعد الزمن بيننا وبين ثورة سنة ١٩١٩ أن نفيق من العوامل التى تسلطت على احساسنا وندرك الامور على حقيقتها

من الذى بدأ حركة نوفمبر سنة ١٩١٨ ؟

حسين رشدى وشيعته ، وكان حسين رشدى فى الحكم ، ومهما قيل عن مواقف طيبة لرشدى ووزراءه لا ننسى أنهم قبلوا الحماية وحكموا فى ظلها واتفقوا عليها قبل اعلانها، والدول الاوروبية التى تحررت من نير الالمان بعد الحرب العالمية الثانية قدمت أمثالهم للمحاكمات وأطاحت برءوس بعضهم وزجت بالآخرين فى ظلمات السجون ، والتهم التى وجهت الى الماريشال بيتان والتى جعلت فرنسا تنسى مجد بطل فردان أقل

بكثير من قبول الحماية والتمكين لها والتعاون الوثيق مع المحتل كما فعل رشدى وعدلى وثروت وصدقى ، فهذا الصنف كان ينبغى أن تستبعده ثورة سنة ١٩١٩ من الميدان وتحرم عليه الاشتغال بشئون هذه البلاد على أى نحو كان . نعم ، كان يتحتم أن تسقط وزارة رشدى ويسقط قبلها السلطان الذى عينته الدولة المحتلة وتطوى صحائفهم الى الابد ، ولو فعلت الثورة هذا لنجت من كثير مما أصابها وأضاع على البلاد ثمرة ما بذلته فيها

ولكن كان الاحتلال غشوما وبارعا حتى ليخيل الى أنه أحس بقرب وقوع الثورة فاختار لها رجالها أو اختارتهم يد الشيطان التى دفعتهم للسير فى طريق لم يؤهلهم له ماضيهم أو حظهم من الرجولة والوطنية !!

أما الآخرون من غير الرسميين فكان فى طليعتهم سعد زغلول ، وهو فى الحقيقة يمتاز بكثير من الصفات الطيبة والشيم الكريمة وقد خلق ليكون زعيما شعبيا ، ولكن سعد زغلول ، رحمه الله كان من مؤسسى حزب الامة الذى ابتدعه اللورد كرومر سنة ١٩٠٧ لمناوءة الحركة الوطنية وتحويل التيار من الصلابة الى اللين والاعتدال ، ولست ممن يشكون أو يشككون فى وطنية سعد زغلول ولكنه كان مجموعة متناقضات فكان تارة شجاعا حتى ليعجب الانسان كيف يصدر عنه تصريح جرىء أو يقف موقفا صلبا وقد بلغ من الكبر عتيا ، وفى أحوال أخرى كان جبانا سقيم الوجدان ، يرضى بالقليل ويلوذ بالفرار ويقف مهيض الجناح !

لو تركت القضية المصرية فى وضعها الصحيح لوجب على الامة ان تتكتل وراء الذين كانوا يطالبون بالحق ولا يساومون فيه فلا يحادثون العدو او يفاوضونه ، لان حقوق الامم المعتدى عليها لا تكتسب بالمفاوضات المباشرة ، وما عرفنا امة فى التاريخ احتلت ارضها ونالت حقها بالمفاوضات او عاهدت عدوها وحالفته بل الامم المظلومة تشهد الانسانية على الظلم وتقاوم بشتى الوسائل السلبية والايجابية وتتحين الفرص التى تضرب فيها عدوها ضربات تضطره لان يجثو على ركبتيه ويسلم بالحق ويعترف به من غير قيد او تحفظ ، ومهما كانت التضحيات والمتاعب وكان طريق المقاومة طويلا فان فرص النجاح تتوقف على مقدار مناعة الامة وتمسكها بحقها .

ويؤسفنى ان مصر بسبب التحول الذى طرأ على اسلوبها فى الجهاد منذ ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وخروجها من حيث لا تشعر ، او بعبارة اصح ، خروج زعمائها على مبادىء الحزب الوطنى ، قد خسرت من عمرها ثلاثة

وثلاثين عاما ، وهى المدة من ١٣ نوفمبر سنة١٩١٨ الى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ . فى هذه الفترة وهى غير قصيرة فى حياة الامم ، وقد اتيحت فيها لمصر فرص كثيرة لاستخلاص حقها كاملا خسرت‌مصر معركتها مع بريطانيا لسبب واحد هو انها دخلت فى الدائرة المرنة وجربت سياسة المحادثات والمفاوضات ،تلك السياسة التى وضعت فى عنق مصر غلا ثقيلا بمعاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد تخبطت ايما تخبط وتعثرت القضية ايما تعثر لان مصر غالطت نفسها واطمأنت فى بعض الفترات لنوايا الانجليز وفى فترات اخرى ملت الجهاد واستكانت للقوة واستهواها قول القائلين : سننقذ ما يمكن انقاذه ، ولم يتجدد الوعى القومى وتفيق مصر من غفلتها الا بعد الحرب العالمية الثانية ، وحتى بعد هذه الحرب استأنف بعض الرسميين اسلوب المفاوضات والمحادثات ، واخيرا آمنت مصر الشعبية والرسمية بأنها كانت متجنية على نفسها فى السنين التى انقضت وانه ما كان لها ان تفاوض او تحادث عدوا سيىء النية ، لئيم الطبع ، ووضعت قضيتها وضعها الصحيح الذى‌يتفق مع القانون الطبيعى فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ اذ الغت معاهدة سنة ١٩٣٦ بجرة قلم ورفضت كل مشروع ينطوى على معنى الدفاع المشترك رفضا باتا ، ويجب ان نقرر انصافا للحقيقة وللتاريخ ان موقف مصر فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ سيظل فى تاريخها السياسى صفحة فخار لوزير خارجيتها وقتئذ ، الدكتور محمد صلاح الدين ، ولرئيس حكومتها ، مصطفى النحاس ، ولكل رجل اشترك فى هذه الحركة المباركة وثبت على موقفه . نعم .. بعد ثلاثة وثلاثين عاما صححت مصر موقفها ولن تستطيع اية قوة ان تردها الى الدائرة المرنة التى دخلتها فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨

لم يكن الرجال الذين قبلوا وضع ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وما ترتب عليه من تحول بعيد المدى فى سير القضية المصرية خونة ولا صنائع للانجليز ، بل كان عيبهم انهم تصدوا لموقف لا يصلحون له وانتزعوا القضية المصرية من الايدى التى كانت مؤتمنة عليها والتى سارت بها قبل ذلك اليوم فى الطريق المستقيم . اما سبب عدم صلاحيتهم لهذا الموقف فلأن السن كانت بهم متقدمة وكانوا من طبقة الباشوات المستوزرين وبعضهم قطع شوطا من حياته السياسية مشتركا فى « حزب الامة » وهو ذلك الحزب الذى احتضنه اللورد كرومر واطلق عليه انه حزب المعتدلين ، والاعتدال عند الانجليز هو السكوت على الغاصب والسعى الى الاستقلال بسياسة الاصلاح الداخلى وهذه السياسة نغمة ترددها انجلترا وتتشيع لها فى المحافل الدولية منذ سنة ١٨٨٢ وعجبت ان يختار المرء فى

دفاعه عن حقه الطريق الذى يرسمه له عدوه ويستعمل الوسائل التى يوافق عليها هذا العدو لعلمه بأنها ليست بالنسبة له اسلحة ماضية ! !

اولئك المعتدلين كما سماهم كرومر وغيره من المستعمرين الانجليز هم الذين ظهروا فجأة على مسرح السياسة المصرية واحتضنوا الثورة التى كانت نتيجة طبيعية لجهاد غيرهم والتعاليم التى نشرها غيرهم من رجال الحزب الوطنى فكانوا كمحامين دخلوا ساحة المحكمة من غير ترتيب سابق وباشروا قضية لم يكونوا اصحابها فلم يدرسوها ولم يؤمنوا بها . ولسنا ننكر عليهم انهم اجتهدوا وان اكثرهم ذاق الكثير من صنوف العنت والايذاء ولكن كانت تضحياتهم تقف عند الحدود التى تسمح بها ثقافتهم وتربيتهم وظروف حياتهم الخاصة وتعلقهم بالمنصب او متاع الحياة الدنيا. كانوا يرومون الاستقلال حقيقة ويتمنون من صميم قلوبهم ان يحققوا آمال مصر ولكن قصرت همتهم عن السعى للاستقلال بالمقاومة السلبية والمقاومة العنيفة على سبيل الدوام والاستمرار كما تفعل كل امة تفهم معنى الحرية والاستقلال وتتمسك بهما ولا تساوم فيهما . واذا كان الشعب قد التف حولهم زمنا طويلا وتظاهر لهم وايدهم تأييدا كاملا فلأن الشعب المصرى كان يؤمن ايمانا لا يتزعزع ان الطريق الذى سار فيه هؤلاء الزعماء سيؤدى يوما ما الى الحصول على الحق الكامل ولذلك لما فشلت التجارب بعد السنوات الطويلة التى ضيعت انفض الشعب بالتدريج من حولهم ووقع فى حيرة شديدة لانه لم يجد فى الميدان زعامة شعبية اخرى متينة ومنزهة عن الشبهات وقوية فى مجابهة الغاصب ليلتف حولها الى ان تطورت الظروف بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ تطورا قد يخلق زعامة اخرى وتفكيرا سياسيا جديدا كما سنبين فى الباب الثالث من هذا الكتاب .

قلنا ان حديث سعد زغلول وعبد العزيز فهمى وعلى شعراوى مع عميد الدولة المحتلة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ كان نقطة التحول الكبرى فى القضية ، وسندنا فى ذلك المحضر الذى سجله هؤلاء بعد خروجهم من دار الحماية(١)

ويظهر هذا التحول فى التفكير السياسى المصرى فى المسائل الآتية :

اولا ــ منافقة الغاصب ومغالطة الواقع .

فى هذا الحديث ادعى المرحوم سعد زغلول ان انجلترا قامت بأعمال

(١) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ الجزء الاول . ص ٧٠ طبعة سنة ١٩٤٦ .

عظيمة فى مصر فقال للسير « ونجت » بالحرف الواحد : « نحن نعترف الآن ان انجلترا اقوى دولة فى العالم واوسعها حرية . وانا نعترف لها بالاعمال الجليلة التى باشرتها فى مصر » فما هى ياترى تلك الاعمال الجليلة وانجلترا قد اهلكت الحرث والنسل وعاملت المصريين فى سنوات الحرب خصوصا كما يعامل العبيد الارقاء ؟ !

ثانيا ــ الاعتراف لانجلترا بمركز استثنائى يوشك ان بكون تسليما

بعد ان قال سعد زغلول للسير « ونجت » « نطلب باسم هذه المبادىء ان تجعلنا انجلترا اصدقاءها وحلفاءها صداقة الحر للحر » اعنى انه تبرع بطلب المحالفة وهو الامر الذى يتنافى مع الاستقلال اذ لا تحالف بين ظالم ومظلوم ولا صداقة بين مجرم ومجنى عليه ، استرسل سعد فقال « اننا نتكلم بهذه المطالب هنا معك بصفتك مشخصا لهذه الدولة العظيمة ، وعند الاقتضاء نسافر للتكلم فى شأنها مع ولاة الامور فى انجلترا ، ولا نلتجىء هنا لسواك ، ولا فى الخارج لغير رجال الدولة الانجليزية » ومعنى هذا ان سعد زغلول جعل من انجلترا متهما وقاضيا ، بل جعل الحق يستجدى من الدولة الغاصبة مباشرة ولا شأن البتة للعدالة الدولية او المنظمات العالمية بالمسألة المصرية ؟ !

ثالثا ــ التبرع بقناة السويس كلها لبريطانيا :

قال سير « ونجت » : « ولكن مركز مصر حربيا وجغرافيا يجعلها عرضة لاستيلاء كل دولة قوية عليها وقد تكون غير انجلترا »

والرد على هذه الكلمة سهل ولا يكلف مصريا عناءا فى التفكير والرد الذى يتمشى مع المنطق وقانون الشعوب هو : « اخرجى انت يا بريطانيا ولا شأن لك بمصر ولا مستقبلها فلست قيمة عليها ومصر وحدها هى التى تعرف كيف تدبر امر الدفاع عن نفسها ضد كل مغتصب او طامع متى جلت قوات الانجليز عن اراضيها »

ولكن سعد زغلول لم يفكر بمنطق المصريين ولم يجب الجواب السليم بل تعثر وتورط فقال كلاما لا يقره عليه احد من ابناء هذه الامة المسكينة

قال سعد زغلول « لونجت » بالحرف الواحد : « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا التام ، فاننا نعطيها ضمانة معقولة على عدم تمكين اى دولة من استقلالنا والمساس بمصلحة انجلترا ، فنعطيها ضمانة فى طريقها للهند وهى قناة السويس ، بأن نجعل لها دون غيرها حق احتلالها عند الاقتضاء

بل نحالفها على غيرها ونقدم لها عند الاقتضاء ما تستلزمه المحالفة من الجنود »

ونحن نطلب من أولى العقول أن يفسروا لنا هذا الكلام فالمعنى الذى نفهمه منه ولا يستطيع أى عاقل أن يفهم غيره هو أن سعد زغلول يسلم بالآتى :

١ ـ اعطاء انجلترا قناة السويس ضمانا لها ضد الدول لان القناة تقع فى طريق الهند ·

٢ ـ يكون لانجلترا دون غيرها حق احتلال القناة عند الاقتضاء ومفهوم طبعا ان انجلترا هى التى تعين حالة الاقتضاء ·

٣ ـ تحالف مصر انجلترا وتعطى لها ما تستلزمه المحالفة من الجنود أى أن انجلترا تتخذ من مصر قاعدة لتموين آلتها الحربية بالعتاد والرجال ؟!

هل طلبت انجلترا من مصر فى أى وقت من أوقات الاحتلال بل وفى أسوأ الظروف طلبات مبالغ فيها كتلك التى تبرع بها سعد زغلول فى أقواله المتقدمة ؟!

هل ادعت انجلترا فى تصريحاتها الرسمية أمام العالم وفى مكاتباتها الدبلوماسية المتبادلة مع فرنسا وغيرها أن لها أن تحتل القناة دون سواها وأنها تأخذ القناة كضمان لانها واقعة فى طريق الهند ؟!

نحن لا نتهم المرحوم سعد زغلول بالخيانة قط فليس فى تاريخ حياته ما يحملنا على أن نسىء الظن به ونصل الى تقرير هذا الاتهام الخطير ولكنا نقول ان سعد زغلول قد تصدى لقضية كان يجهلها جهلا تاما وتناول مسألة مصر وهو لا يعرف مفردات قضية مصر ولا يدرك الحروف الابجدية فى القانون الدولى العام فظلم نفسه وظلم وطنه اذ قال ذلك الكلام الفارغ الذى اقتبسنا فيما تقدم طرفا منه ·

وعلى ذلك فان نقطة التحول فى المسألة المصرية هى أن محامين ليسوا أهلا للقضية بل هم من طائفة الباشوات والاقطاعيين انتزعوا القضية انتزاعا من أيدى أصحابها وذهبوا دون أن يكلفوا بذلك الى عميد الدولة المحتلة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ فلم يطلبوا الاستقلال بل قالوا ما قالوه مما لا يتفق فى شىء مع جوهر الاستقلال ولعلهم قالوا ما قالوه بجهالة وخفة وهم يظنون أنهم يطلبون الاستقلال اذ المدهش أن سعد زغلول قد قدم عبارته بقوله « متى ساعدتنا انجلترا على استقلالنا

التام » أعنى أن انجلترا هى التى تساعد أو تمنح ثم عقب بالكلام عن الضمانات التى يعطيها مقابل الاستقلال وكلها هادمة لأى أساس من أسس الاستقلال ٠

كان سعد يعتقد مخلصا أنه يطلب الاستقلال ولم يلتفت للمعانى التى تورط فيها ولذلك كان أكثر توفيقا فى الرد على أسئلة أخرى ألقاها السير « ونجت » على الزعماء الثلاثة ٠

قال ونجت : اذن أنتم تطلبون الاستقلال ؟!

سعد زغلول ــ : « ونحن له أهل، وماذا ينقصنا ليكون لنا الاستقلال كباقى الأمم المستقلة ؟ »

ونجت ــ : « ولكن الطفل اذا أعطى من الغذاء أزيد مما يلزم أتخم »

عبد العزيز فهمى : ــ نحن نطلب الاستقلال التام ٠

وقد ذكرتم جنابكم ان الحزب الوطنى أتى من الحركات والكتابات بما أضر ولم يفد ، فأقول لجنابكم ان الحزب الوطنى يطلب الاستقلال، وكل البلد كانت تطلب الاستقلال وغاية الأمر أن طريقة الطلب التى سار عليها الحزب الوطنى ربما كان فيهاما يؤخذ علينا وذلك راجع الى طبيعة الشبان فى كل جهة ، فلأجل ازالة الاعتراض الوارد على طريقة الحزب الوطنى فى تنفيذ مبدأه الأساسى الذى هو مبدأ كل الأمم ، وهو الاستقلال التام ، قام جماعة من الشيوخ الذين لا يظن فيهم التطرف فى الاجراءات وأسسوا «حزب الأمة» وأنشأوا صحيفة « الجريدة » وكان مقصدهم هم أيضا الاستقلال التام ، وطريقتهم أخف فى الحدة من طريقة الحزب الوطنى ، وذلك معروف عند الجميع ، والغرض منه خدمة نفس المبدأ المشترك بطريقة تمنع الاعتراض ، ونحن فى طلبنا الاستقلال التام لسنا مبالغين فيه فان أمتنا أرقى من البلغار والصرب والجبل الاسود وغيرها ممن نالوا الاستقلال قديما وحديثا »

***

كان بركان الغضب والسخط على الانجليز يغلى فى نفوس المصريين غليانا شديدا ولم يبق الا السبب المباشر حتى ينفجر ثورة حمراء لا تبقى ولا تذر ٠ ويظهر أن الامة كانت فى واد والذين تصدروا لقيادة الصفوف فى واد آخر فالأمة كانت ساخطة على الاحتلال متمسكة بزواله أما رجال السياسة من أمثال حسين رشدى وأعوانه وهم الذين أوعزوا بفكرة تأليف الوفد المصرى فلم يكونوا ساخطين على الاحتلال فى ذاته

بل كانوا ثائرين على جعل أداة الحكم في يد انجلترا أو يد الأجانب وكان فهمهم للاستقلال يقتصر على المطالبة بأن يكون الحكم مصريا وأن تشغل الوظائف بمصريين بغض النظر عن المزايا الاخرى التى يتمتع بها الانجليز واحتمال السكوت على هذه المزايا والتاريخ يدل دلالة واضحة على أن مشروع السير « وليم برونيات » هو الذى أوغر صدور طبقة الباشوات وجعلهم يشتركون فى الثورة ، ذلك لأن هذا المشروع لو نفذ لقضى على نفوذ هذه الطبقة قضاء تاما وجعل سلطان الدولة فى يد الأجانب

كان السير «وليم برونيات» يشغل وظيفة المستشار المالى الانجليزى فى الحكومة المصرية وكان فى الوقت نفسه مستشار دار الحماية وعضو لجنة تألفت بقرار من مجلس الوزراء فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٧ لوضع التعديلات اللازمة بالقوانين والنظم القضائية والادارية بمصر توطئة لالغاء الامتيازات الاجنبية وحصر السلطة فى يد الدولة المحتلة وكان برونيات مقرر تلك اللجنة ، وقد قطعت شوطا فى تحضير مشروعات قوانين العقوبات وتحقيق الجنايات والمرافعات والقانونين المدنى والتجارى ٠ وانتهز برونيات هذه الفرصة ووضع مشروع قانون نظامى لمصر ينزل بها الى مرتبة المستعمرات ويجعلها سوقا للأجانب من كل ملة وجنس ٠ ويتلخص هذا المشروع فى انشاء مجلس نواب مصرى تكون سلطته استشارية محضة وليس له أن يقطع فى أمر من الامور وينتخب أعضاؤه من الوطنيين ويقوم بجانبه مجلس شيوخ له وحده السلطة التشريعية ولكنه يتألف من أعضاء رسميين وهم الوزراء المصريون والمستشارون الانجليز ومن فى مرتبتهم من الموظفين البريطانيين ثم من أعضاء منتخبين منهم ثلاثون مصريا وخمسة عشر أجنبيا فتكون الأغلبية للأعضاء الرسميين ومعهم الأجانب والأقلية للمصريين ٠

وقد ذاعت أنباء هذا المشروع وتلقى حسين رشدى صورة منه فى أوائل نوفمبر سنة ١٩١٨ فاستنكره وحمل عليه حملة شديدة ٠ ومن هنا اشترك رشدى وحزب الباشوات مع الأمة فى ثورتها وعواطفها وبحكم مراكزهم قادوا الصفوف لأن الزعامة الشعبية التى كانت معقودة للحزب الوطنى لم تكن فى الميدان فكان فريد يجاهد فى أوروبا وكان أعوانه مشردون وكان لا بد من أن يظهر زعيم ليوقد الثقاب الذى يشعل البركان فخلق مشروع برونيات الزعامة والزعيم وخرج بها من طبقة الباشوات الذين أهاجهم ذلك النظام الذى وضعه برونيات للدولة المصرية والذى يقضى على نفوذهم ويجعل الأجانب شركاء لهم فى النفوذ بل يجعلهم مع الموظفين الانجليز أصحاب اليد العليا فى حكم البلاد ٠

وكان سعد زغلول أقوى شخصية بين أولئك الباشوات وكان خطيبا لا يبارى ولا يمارى وكان أقلهم تورطا في مشايعة الغاصب فهو الوكيل المنتخب للجمعية التشريعية التي عطلها الاحتلال وله فيها مواقف تذكر له بالحمد وكان في الحقيقة رجلا جريئا وظهرت هذه الجرأة في كثير من المناسبات لما كان ناظرا للمعارف ،فلما تحتم أن يقود صفوف الثورة حزب الباشوات والاقطاعيين لأنه الحزب الوحيد الذى كان موجودا فى الميدان وقت اشتداد الغليان كان سعد زغلول بصفاته أولى الناس بالقيادة خصوصا وأنه لم يكن من أصحاب الاقطاعيات على الرغم من انخراطه في سلك الاقطاعيين ٠وسنرى أن الثورة دفعت سعد زغلول الى الأمام فغير موقفه ولم يصبح ذلك الرجل الهزيل الذى عرضنا طرفا من حديثه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ مع عميد الدولة المحتلة بل صار شعلة تأججت وجاوب الثورة الى حد كبير بالرغم من كبر سنه وضعف صحته٠

تألف الوفد بتوكيل صدر من الأمة المصرية فى أواخر سنة ١٩١٨ ووقع هذا التوكيل جموع ضخمة وكانت صيغة التوكيل الاولى تتضمن هذه العبارة « أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجد للسعى سبيلا فى استقلال مصر تطبيقا لمبادىء الحرية والعدل التى تنشر رايتها دولة بريطانيا العظمى وحلفاؤها ويؤيدون بموجبها تحرير الشعوب » ٠ ولكن الحزب الوطنى تدخل وأوفد بعض أعضائه الى دار سعد لتغيير صيغة التوكيل وهؤلاء الذين قابلوا سعد لهذا الغرض هم الاساتذة : عبد المقصود متولى ومصطفى الشوربجى ومحمد زكى على ومحمد عبد المجيد العبد ٠ وعلى ضوء الملاحظات التى قدموها لرئيس الوفد ، اجتمع الوفد بعد مقابلتهم وعدل صيغة التوكيل على النحو الآتى : —

« نحن الموقعين على هذا قد أنبنا حضرات ٠٠٠ فى أن يسعوا بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا فى استقلال مصر استقلالا تاما » (١)

جمعت التوكيلات على الرغم من معارضة سلطات الاحتلال وتصديها لمنع توقيع ذلك التوكيل ، وطلب الوفد الترخيص لرجاله بالسفر فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٨ ٠

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ج ١ سنة ١٩٤٦ مصر ، ص ٧٧

وكان ضروريا ان يقدم طلب السفر لقيادة الجيش الانجليزى بسبب الاحكام العرفية التى كان قد اعلنها المحتلون فى البلاد بعد قيام الحرب فى اغسطس سنة ١٩١٤ ، فرفضت السلطة العسكرية التصريح للوفد بالسفر وبلغ هذا الرفض الى المرحوم سعد زغلول فى اول ديسمبر سنة ١٩١٨ واحتج سعد زغلول تلغرافيا لدى رئيس حكومة انجلترا على منع سفر الوفد . وفى ٦ ديسمبر سنة ١٩١٨ ارسل الوفد بيانا الى معتمدى الدول الاجنبية محددا فيه طلبات مصر وهى الاستقلال التام الذى قال عنه البيان انه حق طبيعى للامم ، ولكن البند الخامس من بيان الوفد المرسل الى معتمدى الدول الاجنبية كان قبيحا ونصه « تكون مصر مستعدة لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيداللمحافظة على حياد قناة السويس »

ومسألة القناة مرجعها لمصر لا للدول لان مصر هى مالك القناة والتصريح مقدما بأن مصر مستعدة لقبول ما تراه الدول بشأن حيدة القناة يفتح المجال للمطامع الاستعمارية الخبيثة التى سلطتها اوربا على القناة دائما وابدا منذ ان كانت القناة مشروعا فى ملفات المغامرين ورجال السياسة الاستعماريين ورجال الهندسة والمال ابتداء من القرن الثالث عشر

وقد توالت اجتماعات الوفد واستمرت مساعيه ليمكن من السفر من غير جدوى . وحدث ان انعقد اجتماع بدار جمعية الاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فى ٧ فبراير سنة ١٩١٩ لسماع محاضرة كان يلقيها مستشار انجليزى بمحكمة الاستئناف وهو المستر « برسيفال » وبعد المحاضرة وقف سعد زغلول وعلق على كلام المحاضر الذى كان يشرح قانون العقوبات وقد استرسل سعد الى الكلام عن استقلال مصر الذاتى الذى ضمنته معاهدة لندن فى سنة ١٨٤٠ ، ثم جاهر ببطلان الحماية وقال : « فى سنة ١٩١٤ اعلنت انجلترا حمايتها من تلقاء نفسها بدون ان تطلبها او تقبلها الامة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا ، بل هى ضرورة من ضرورات الحرب تنتهى بنهايتها ، ولا يمكن ان تعيش بعد الحرب دقيقة واحدة »

وكانت كلمات سعد فى هذا المجتمع العلمى كالشرارة التى انطلقت لايقاد نار الثورة اذ تطورت الحوادث بسرعة واستقالت وزارة حسين رشدى فى أول مارس سنة ١٩١٩ احتجاجا على منع الوفد من السفر ، وتحمس الوفد وبعث الى السلطان احمد فؤاد بكتاب مؤرخ فى ٢ مارس سنة ١٩١٩ نصح له فيه ان يتعرف رأى امته المتمسكة باستقلالها والا يحول

بين الامة وطلباتها ثم بعث الوفد باحتجاج الى معتمدى الدول الاجنبية فى ٤ مارس سنة ١٩١٩ وحمل هـــذا الاحتجاج على بريطانيا وتصرفاتهـــا وحمايتها الباطلة وقال :

« ان المصريين دون جميع الامم التى غيرت الحرب مركزها السياسى ، وهم الذين وحدهم الذين بطشت بهم يد القوة فحرمتهم حتى من حقهم فى اسماع صوتهم لمؤتمر السلام .ظلم صـــارخ يزيد فى ايلامه للأنفس ما يصلنا كل يوم من الانباء عن المطالب القومية التى يعرضها للمؤتمر نواب الحجاز وارمينيا وفلسطين وسوريا ولبنان ، تلك البلاد التى كانت بالامس ايالات تركيـــة . ها نحن اولاء محـــكوم علينا بالبكم ، نعلك فيه شكيمة الغيظ ، وبالحزن المبرح ، نلبس ثيابه حـــدادا على حريتنا المسلوبة . ان الدولة التى تســـومنا الخسف ، ما لبثت ان قررت نهائيـــا قطع الطريق علينا الى المؤتمر ، ســـاخرة بوعودها ، كأنها لم تكن تقصد بهـــذه الوعود سوى ان تفوت على الامة فرصة نفيسة ، وان تعى همم بنيها »

وازاء هذه الحركة التى كانت تهدف لفضح تصرفات انجلترا عن طريق معتمدى الدول الاجنبية ومنع تأليف وزارة مصرية بعد ان استقالت وزارة رشدى متضامنة مع الوفد ، ازاء هذه الحركة وجهت السلطة العسكرية البريطانية انذارا الى الوفد فى ٦ مارس سنة ١٩١٩ واحتج الوفد فى نفس اليوم ببرقية ارسلها سعد زغلول الى رئيس وزارة انجلترا .

وركب الانجليز رؤوسهم فألقوا القبض فى عصر يوم السبت ٨ مارس سنة ١٩١٩ على ســـعد زغلول وثلاثة من صحبه هم : محمـــد محمود واسماعيل صدقى وحمد الباسل ، وسيقوا الى ثكنات قصر النيل . وفى اليوم التالى نقلوا الى بور سعيد ومنها الى جزير مالطة .

ولم يقتل الانجليز الحركة بهذا العمل الاجرامى بل زادوها اشتعالا اذ راس على شعراوى الوفد وارسل مع اعضائه كتابا شديد اللهجـــة الى السلطان احمد فؤاد كما ارسل برقيـــة احتجاج الى المستر لويد جورج وكان القبض على سعد واصحابه بمثابة طبل الحرب الذى اعلن قيـــام الثورة فبدأت بمظاهرات سلمية الفهاالطلبة يوم ٩ مارس سنة ١٩١٩ وهو اول ايام الثورة واستمرت المظاهرات فى اليوم الثانى ، عشرة مارس وتردد نداء الازهريين والطلبة وجموع الشعب فى ارجاء القاهرة بسقوط الحماية واعلان المقاومة وقتـــل اثنان من المصريين ، وفى يوم الثلاثاء ١١ مارس ، استمر الاضراب وتعطلت الحركة فى القـــاهرة واشترك سائقو السيارات وعربات النقل واقفلت المتاجر ابوابها واطلق الانجليز نيرانهم على المتظاهرين

فاستشهد منهم ستة واصيب آخرون واستمرت المظاهرات فى الايام التالية ورأت مصر ان تروى شجرة الحرية بدم الشهداء من ابنائها . وفى ١١ مارس اضرب المحامون واثبت القضاة الاضراب فى محاضر الجلسات وكان لهذا المظهر الرائع اثره فى نجاح الثورة واشترك المحامون الشرعيون فى الاضراب فى ١٥ مارس وفى ذلك اليوم اضرب ايضا عمال العنابر وانشأت القيادة البريطانية محكمة عسكرية للتنكيل بالاحرار ولكن الثورة استمرت وخرجت المراة المصرية المحجبة من دارها فى ١٦ مارس سنة ١٩١٩ وتظاهرت فى حشمة ووقار ورفعت احتجاجها الى معتمدى الدول الاجنبية وأضحت القاهرة قطعة من نار وزحفت الثورة الى المدن والاقاليم وقام الفلاحون بتقطيع المواصلات وانتزاع قضبان السكة الحديد واسلاك البرق والتليفون ليعرقلوا حركات القراصنة الانجليز الذين تصدوا لمقاومة الشعور الوطنى بقوة الحديد والنار ، واشتد الانجليز فى همجيتهم ووحشيتهم فلم يكفهم تقتيل المصريين بل اصدرت قيادتهم فى ٢٠ مارس انذارا بحرق القرى وهذا نصه :

« كل حادث جديد من حوادث تدمير محطات السكة الحديد او المهمات الحديدية يعاقب عليه باحراق القرية التى هى اقرب من غيرها الى مكان التدمير ، وهذا آخر انذار » ومنعوا خروج المصريين من دورهم ليلا بموجب امر عسكرى ، ولم تفدهم اجراءاتهم الحمقاء فى اطفاء نار الثورة فكلما اشتدت المظالم كانت كصفائح البنزين تسكب على الثورة فتزيدها اشتعالا ، ولقد تجلت بطولة رجال الازهر الشريف طلابا واساتذة وكان دورهم فى الجهاد دورا ايجابيا بعيد المدى فهم خطباء الثورة الذين الهبوا حماس الناس وافهموهم ان الجهاد واجب من اقدس الواجبات ، ولقد استشهد من هؤلاء اناس كانت دماؤهم الطاهرة مداد الحرية وقد صدقوا ما عاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا .

وجدير بنا ان ننوه بمظاهرة القاهرة الكبرى فى ١٧ مارس سنة ١٩١٩ والمظاهرات التى اعقبتها والمدافع الرشاشة كانت منصوبة فى الشوارع والميادين لتحصد الارواح حصدا وقد الف الثوار الشرطة الوطنية التى قامت بعمل عظيم

وكما كانت الثورة موقدة فى القاهرة كانت فى الاسكندرية على اشدها والاسكندرية منذ بداية الاحتلال عريقة فى الوطنية والتضحية وقد دفعت ضريبة الدم وكانت سخية فى البذل جريئة فى مقاومة المحتل وكذلك دفعت

بقية البلاد ضريبة الفداء ، بور سعيد وبلاد قناة السويس ومديرية الشرقية ، ومديرية البحيرة ومديريات الغربية والمنوفية وبركة السبع وقلين ودسوق وسمنود وزفتى وكفر الشيخ والمحلة الكبرى وشبين الكوم والمنصورة وميت غمر التى جادت بمائة من اهلها فى مذبحة ميت القرشى ، وكفر الوزير ودنديط وبلاد مديرية القليوبية وبلاد الوجه القبلى ، والفيوم والمنيا واسيوط وجرجا وقنا واسوان ، كل تلك البلاد جاهدت وقدمت ضحاياها والقت على الانجليز الذين انطلقوا فى طول البلاد وعرضها كلابا مسعورة ، دروسا لا ينسونها حتى اليوم .

فى ٢٤ مارس سنة ١٩١٩ ، القى اللورد كرزون خطابا فى مجلس اللوردات وتجنى فى خطابه على الثورةالمصرية وصاغ عقودا من المدح والثناء على موظفى الحكومة المصرية ورجال البوليس والجيش المصرى وقال فى تبجح ومكابرة ان عقلاء المصريين لم يشتركوا فى الثورة وبمجرد ان نقلت هذه الانباء الى مصر هاج الموظفون المصريون ، اذ كانت خطبة كريزون ، اتهاما لهم بالانحياز الى المحتلين والتنكر للحركة الوطنية فوقعوا عرائض احتجاج رفعوها الى السلطان احمد فؤاد فى اول ابريل سنة ١٩١٩ وقرروا الاضراب حتى يطلق سراح المعتقلين وعقدوا اجتماعا فى مسجد ابن طولون لتنظيم استمرار الاضراب ، وكان‌اضراب الموظفين ضربة شديدة للمحتلين ، وكانت البلاد من غير وزارة اذ لم يتجاسر مصرى على قبول الوزارة مع قيام هذه الاحداث ، وفقد الانجليز اعصابهم واسرفوا فى قمع الثورة وتجلت بهيميتهم وتجردهم من‌ابسط العواطف الانسانية فى حوادث العزيزية والبدرشين بمركز العياط والفظائع التى ارتكبوها بنزلة الشوبك وببلدة الشبانات بمركز الزقازيق وفى تلك الحوادث قتلوا المدنيين العزل وحرقوا دور الفلاحين واسرفوا فى الاعتداء على الارواح والتنكيل بالعزل .

ولكن تبين للانجليز ان المقاومة مستمرة وانه لا فائدة من مبالغتهم فى تهورهم وطيشهم فتراجعوا واعلن الجنرال اللمبى فى ٧ ابريل سنة ١٩١٩ ان الحكومة البريطانية قد اباحت السفر لجميع المصريين وقررت اطلاق سراح سعد زغلول واسماعيل صدقى ومحمد محمود وحمد الباسل ليكون لهم حق السفر . وكان هذا الاجراء من المسكنات ، وفعلا قامت فى البلاد مظاهرات الفرح والابتهاج وتألفت وزارة رشدى الرابعة فى ٩ ابريل سنة ١٩١٩ ، وسافر الوفد الى باريس فغادر القاهرة فى ١١ ابريل وقرر ان يمر بمالطة ليلتقى هناك‌بمن اخلى سبيلهم ويسافرون جميعا الى باريس لرفع صوت مصر لدي مؤتمر السلام .

ولكن المظاهرات استمرت وتجدد اعتصاب الموظفين واستمر الاحتكاك بين الاهلين وبين الانجليز واسقالت وزارة رشدى فى ٢١ ابريل والعجيب ان الموظفين عادوا الى العمل فى اليوم التالى كما عاد عمال العنابر والمحامون ولكن حركات الطلبة والازهر ظلت مستمرة .

وقد بذلت الامة اقصى ما تستطيع من الجهد والتضحيات لتصل الى اهدافها الصريحة وكانت هذه الاهداف كما يستفاد من منشورات رجال الثورة وهيئاتها الاستقلال التام لوادى النيل استقلالا لا تشوبه شائبة ولا يحده قيد ولم تكن تهدف الثورة للحصول على استقلال صورى او الاكتفاء بنظام نيابى سقيم وحكومة مصرية يعد وجودها مظهرا للاستقلال ولكنها فى حقيقة الامر اداة تخفى سلطان الانجليز المتسلطين على دولاب الحكم .

وسنرى من سياق الحوادث كيف أن الثورة قد فشلت وخيبت أمل مصر وسنبين أسباب هذا الفشل ·

خيبة الأمل فى فرساى
فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩

أطلق الانجليز سراح سعد زغلول وصحبه ، وأذنوا للوفد بالسفر الى أوروبا ، بعد أن أعدوا فى المجال الدولى عدتهم ، وتحققوا من أن المصريين لن يستطيعوا أن يحولوا السياسة الدولية عن مجراها ، وأن الاعتراف بالحماية فى فرساى أصبح حقيقة واقعة · وظهرت بوادر انتصار انجلترا على مصر فى مؤتمر الصلح باعتراف الرئيس ولسن بالحماية على مصر فى شهر ابريل سنة ١٩١٩ ،وكانت مصر تعلق على رجل السلام آمالا جساما فجاء اعترافه بالحماية ضربة قاسية للثورة المصرية ، وقد أعلنت دار الحماية فى بلاغ لها بتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٩١٩ ، الكتاب الذى تلقته من وكالة أمريكا السياسية وقنصليتها العامة بالقاهرة ، ونصه :

« ياصاحب الفخامة · أتشرف باخباركم أن حكومتى قد كلفتنى أن أبلغكم أن الرئيس يعترف بالحماية البريطانية التى أعلنتها حكومة جلالة الملك على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، ومع موافقة الرئيس على هذا الاعتراف فانه بالضرورة يحفظ لنفسه حق المناقشة فى المستقبل فى تفاصيل ذلك ، وفى التعديلات التى قد تنتج عن هذا القرار فيما يمس حقوق الولايات المتحدة ، وبهذه المناسبة قد كلفت أن أقول ان الرئيس والشعب الامريكي يعطفان كل العطف على أمانى الشعب المصرى المشروعة لتوسيع

نطاق الحكم الذاتى، على أنهما ينظران بعين الأسف الى أى مجهود يبذل لتحقيق ذلك بالالتجاء الى القوة والشدة »

وفى الشهر التالى ، مايو سنة ١٩١٩ ، صدمت الثورة صدمة أخرى اذ أعلنت شروط الصلح التى قررها الحلفاء وسلمت الى الوفد الالمانى فى مؤتمر فرساى فى ٧ مايو سنة ١٩١٩، وقد وقعت معاهدة فرساى فى ٢٨ يونيو، ومما تضمنته الشروط الخاصة بمصر والتى استطاعت انجلترا أن تقحمها فى تلك المعاهدة ، لتظفر باعتراف دولى عام بالحماية ، ظنا منها أنها بذلك تصحح مركزها فى مصر ٠ وفيما يلى تعريب الجزء الخاص بمصر فى معاهدة فرساى ٠

القسم الرابع ـ مصر

« المادة ١٤٧ ـ تصرح ألمانيا بأنها تعترف بالحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ، وتتنازل عن نظام الامتيازات الاجنبية فى القطر المصرى، ويكون هذا التنازل اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ »

« المادة ١٤٨ ـ جميع المعاهدات والاتفاقات والترتيبات والعقود التى عقدتها ألمانيا مع مصر تعد ملغاة اعتبارا من ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ »

« ولا يمكن لالمانيا ، بأية حال من الاحوال، أن تتمسك بهذه العقود ، وتتعهد بألا تتداخل بأى شكل ، فى المفاوضات التى يمكن أن تجرى بين بريطانيا العظمى والدول الاخرى عن مصر »

« المادة ١٤٩ ـ يكون اجراء القضاء فى الرعايا الالمان وأملاكهم من اختصاص المحاكم القنصلية البريطانية بقرارات يصدرها عظمة السلطان ، وذلك حتى تنفيذ تشريع مصرى للنظام القضائى يتضمن تأليف محاكم ذات اختصاص عام »

« المادة ١٥٠ ـ للحكومة المصرية الحرية التامة فى العمل لتسوية مركز الرعايا الالمان فى القطر المصرى وشروط اقامتهم فيه »

« المادة ١٥١ ـ توافق ألمانيا على الغاء الدكريتو الذى أصدره سمو الخديو فى ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٤ خاصا بقومسيون الدين المصرى العام ، أو ادخال التعديلات التى تعدها الحكومة المصرية مناسبة »

« المادة ١٥٢ ـ توافق ألمانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان (سلطان تركيا) بموجب الاتفاقية الموقعة فى الآستانة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، عن حرية المرور بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية

وتتنازل عن كل اشتراك فى مجلس الصحة البحرية والقورنتينات فى مصر ، وتوافق فيما يختص بها على نقل السلطات التى لهذا المجلس الى السلطات المصرية »

« المادة ١٥٣ ـ جميع الاعيان والاملاك التى للامبراطورية الالمانية فى القطر المصرى تنتقل بكل ما فيها من حقوق الى الحكومة المصرية دون أى تعويض »

« وستعود أعيان الامبراطورية والدول الالمانية واملاكها فى هذا الشأن شاملة لجميع املاك التاج ، كالامبراطورية والدول الالمانية ، وكذلك الاعيان الخاصة التى لامبراطور ألمانيا السابق وغيره من أصحاب المراتب الملكية »

« ستعامل جميع الاملاك المنقولة والعقارات المملوكة لرعايا ألمانيا فى القطر المصرى طبقا للقسمين الثالث والرابع من الجزء العاشر (الشروط الاقتصادية من هذه المعاهدة) »

« المادة ١٥٤ ـ تتمتع البضائع المصرية فى دخول ألمانيا بالنظام الذى يطبق على البضائع الانجليزية »

وقد وجه المغفور له سعد زغلول بوصفه رئيس الوفد المصرى ، كتاب احتجاج مؤرخ فى ١٢ مايو سنة ١٩١٩ ، الى المسيو جورج كليمنصو رئيس الوزارة الفرنسية ، ورئيس مؤتمر الصلح ، وكتاب سعد هذا وثيقة من أهم الوثائق فى سجل النزاع المصرى البريطانى ، ونحن نقتبس فيما يلى أهم فقراتها (١)

« لم يشأ مؤتمر الدول المتحالفة المشتركة ان يطبق على مصر مبادىء الحق والعدل ، مع أنها جديرة بأن تعامل بمقتضى هذه المبادىء نظرا لما قامت به من المساعدة التى أدت الى النصر ، لم يشأ أن يسمع صوت مصر مع أنها كانت فى مقدمة الدول التى أعلنت أنها فى حالة حرب مع أعداء دول الاتفاق ، وعانت أعظم الضحايا فى سبيل قضية الحلفاء ـ لم يشأ ان يسمعها مع أنها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بدون أقل مراعاة لرأى الامة المصرية وبغير ان يعير أدنى التفات لقيام هذه الامة بأجمعها فى وجه هذه الحماية لم يشأ أن يسمعها مع انها بلاد غيرت الحرب مركزها السياسى ، وقد اعترف المؤتمر بالحماية البريطانية بغير أدنى التفات لقيام هذه الامة بأجمعها فى وجه هذه الحماية واظهارها معارضتها لها بأجل المعانى »

وندد الاحتجاج المصرى بتنكر المؤتمر للمبادىء التى أعلنها الرئيس ولسون ، والتى اجتمع مؤتمر الصلح على أساسها ، وبين انعدام السند القانونى لمثل هذا الموقف العجيب فقال :

« ... ان العقل لايمكن ان يرتاح لقرار المؤتمر كيفما قلبه ، ومهما كانت العلة التى تتخذ أساسا لتبريره ، حتى اذا سلم بأنه بنى على حق القوى على الضعيف . لان حق القوة معناه الحرب والفتح ، ولاشك فى ان مصر لم تكن فى حالة حرب مع انجلترا ، بل كانت تحارب بجانبها ، ولم تفتح انجلترا مصر بل ان الامر على العكس من ذلك فان مصر هى التى ساعدت انجلترا ، على فتح مافتحته من بلاد العدو »

---

(١) نقلنا تعريب بنود معاهدة فرساى الخاصة بمصر من الجزء الثانى من مؤلف الاستاذ عبد الرحمن الرافعى ، ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٢٤ ، وقد نشر الاستاذ الرافعى النص الكامل لخطاب الوفد المصرى .

وسجل سعد ، رحمه الله ، بعبارات قوية صريحة على مؤتمر الصلح خروجه على مبادىء العدالة الدولية ومعاملته للشعوب الشرقية معاملة تخالف ماعوملت به شعوب الغرب ، ثم قال :

« لم يبق الا فرض واحد لامفر من التسليم به ، وهو ان الشعب المصرى اعتبر سلعة من السلع التى يتجر فيها • وهذا التصرف هو الذى كان ينقده الدكتور ولسون بشدة فى خطاباته التى كان يتكلم فيها عن حق القوة وعن وجوب انقضاء عصره ، لانه تصرف جائر لايتفق مع روح العصر الحاضر • انه ليشق علينا ان نفكر فى ان المؤتمر قد عاملنا هذه المعاملة ، غير اننا لسوء الحظ مضطرون لتقرير الواقع كما هو ، لان من الاوقات والظروف مايكون فيه خطر على الانسان اذا هو لم يضح كل شىء فى سبيل تقرير الحقيقة • »

« ان الامة المصرية لاتقبل ابدا ان تكون تلك السلعة القديمة التى تتداولها أيدى الاقوياء ••• الخ »

وقال عن الاعتراف بالحماية :

« ان مثل هذا الحل المحزن لايكون من ورائه الا القاء بذور اليأس وعوامل الغضب فى قلب الشعب المصرى •

« وقد قال الرئيس ولسون : ان الصلح لايمكن ان يكون صلحا وطيد الاركان ، الا اذا اندثر كل أثر من آثار الحقد فى قلوب الشعوب سواء كانوا أقوياء أو ضعفاء وكان العدل موزعا عليهم جميعا بدرجة واحدة بغير أقل تمييز بين قويهم وضعيفهم

« فهل وقع الاختيار على الشعب المصرى ليكون ضحية تقدم فدية لحسن اتفاق الدول العظمى ؟ ••

وختم الرئيس سعد احتجاجه بقوله :

« ولكن الامة التى لها أمنية خاصة تضعها فوق كل احترام والتى تشعر بشخصيتها وتحس بحقوقها ، لاتمكن الغير من أن يتصرف فى أمرها ، وهى دون غيرها صاحبة الحق فى البت فى مصيرها »

بطلان البنود الخاصة بمصر فى معاهدة فرساى

اجتمعت الدول فى باريس لتفرض على المانيا ودول الوسط شروط الصلح التى يفرضها المنتصر على المغلوب ، ولكى تضع نظام عالم جديد يقوم على أساس من العدالة الدولية، ويسترشد بحق تقرير المصير، ويمنع العدوان الذى يهدد أمن الجماعة الدولية ويوقعها فى الحرب •

أما عن الشطر الخاص بشروط الهزيمة التى تملى على المانيا فكان لدول الغرب مطلق الحرية فى فرض مايرون من الجزاءات ، ولكن ماعلاقة هذا بمركز مصر السياسى ؟ لم تكن مصر طرفا فى الحرب مع المانيا ، بل كانت فى صف الحلفاء وقدمت معونتها التى لولاها مارجحت كفة انجلترا ، فوضع بنود للحماية البريطانية على مصر واقحامها فى شروط الصلح مع المانيا ، كان احتيالا عجيبا ، وخروجا عن الغرض الذى من أجله اجتمع مؤتمر الصلح ، ومجافاة واضحة للمبادىء التى كانت سببا فى عقد المؤتمر ، وهل يجوز عقلا ان يطلب من دولة مهزومة ان تعترف فى شروط الصلح معها بوضع سياسى فرضته الدولة المنتصرة ، قبل ان تظهر نتيجة الحرب ، بل ومنذ بداية الحرب ، على دولة اخرى لا ارتباط البتة بينها وبين الدولة التى تفرض عليها شروط الصلح ،ولسنا ندرى ماهى القيمة القانونية لاعتراف المانيا بالحماية ؟ والاعتراف فى القانون لايؤخذ بالاكراه ، بل يصدر عن رضا واختيار ٠ وفوق ماتقدم لم تبرم انجلترا مع مصر معاهدة حماية،حتى يجوز لها ان تطلب من الدول الاخرى الاعتراف بقيامها بل خلقت بالقوة حالة سمتها حماية والاعتراف الدولى لاينصب على الحالات التى تنشئها القوة ، وتكون وليدة الاغتصاب ، والا كان القانون أداة لاباحة الجرائم الدولية ، وهذا مالا يقول به أحد ٠ وعلى ذلك فان البنود الخاصة بحماية بريطانيا لمصر كما وردت فى معاهدة فرساى تعد تزيدا ولغوا ، وما كان يمكن العمل بها ٠

على أن أخطر ماتضمنته معاهدة فرساى خاصا بمصر البند رقم ١٥٢ « توافق المانيا فيما يختص بها على نقل السلطات المخولة لصاحب الجلالة الامبراطورية السلطان (سلطان تركيا) ، بموجب الاتفاقية الموقعة فى الاستانة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، عن حرية المرور بقناة السويس الى حكومة صاحب الجلالة البريطانية »

ولم يتعرض الوفد المصرى فى احتجاجه الذى ارسله الى مؤتمر الصلح لهذه المادة مع أنها أخطر من البند الخاص بالحماية والذى انصب عليه الاحتجاج ، وما كان ينبغى للوفد ان يقع فى هذا السهو ، وقد تصدى لتفنيد تصرف مؤتمر الصلح

كان من الجائز ان يستقيم موقف مؤتمر الصلح فى هذه المسألة ، لو انه تعرض صراحة لنظام الملاحة فى قناة السويس ، والوضع الدولى للقناة فيما يضعه من نظم للعالم الجديد ، وتعرض للمسألة برمتها وقرر اعادة النظر فى معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ وانه رأى ان يضع نظاما جديدا يحل محلها ، وعندئذ كان عليه ان يدعو الدولة مالكة القناة وصاحبة السيادة عليها وهى مصر لتقول كلمتها

وتوافق او لاتوافق على النظام الجديد وكان ليستقيم تصرف مؤتمر الصلح لو انه تصدى عموما لمسألة الممرات المائية العالمية ووضع لها دستورا فألغى من المعاهدات القائمة مايتنافى مع احكام هذا الدستور ، ولكنه لم يفعل هذا ولا ذاك ، بل انساق وراء شهوات سياسية كامنة فى نفس بريطانيا ، وقبل بخفة ادخال نص المادة ١٥٢ على معاهدة فرساى بلا مناسبة !

وفيما يتعلق بحقوق الدولة العثمانية التى نصت عليها معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ تجب التفرقة بين مركزين يختلف كل واحد منهما عن الآخر :

أولا ـ مركز تركيا كدولة اشتركت فى التوقيع على معاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، اى كعضو من اعضاء الجماعة الدوية

ثانيا ـ مركز تركيا كدولة صاحبة سيادة على مصر ، وما تقرر لها من حقوق بناء على تلك السيادة .

ففيما يتعلق بالشطر الاول لاجدال فى أن تركيا قد فقدت حقها فى الاحتجاج بمعاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، اذا ماثارت اشكالات ملاحية تتعلق بسفن لها تمر فى قناة السويس ، ولا تثريب على الجماعة الدولية اذا هى أملت هذا الشرط على تركيا كعقوبة حربية وشرط من شروط الهزيمة ، ولكن محل ذلك فى معاهدة تبرم مع تركيا ، لافى اتفاقية عالمية وضعت نظام عالم جديد كاتفاقية فرساى ، ولا علاقة بين مسألة تجريد تركيا من الحقوق المخولة لها بمعاهدة القسطنطينية وبين الشروط التى تملى على المانيا ،اللهم الا اذا وضعت التسوية معهما كشركاء فى الحرب فى معاهدة صلح واحدة وهذا مالم يحدث .

وأما عن الشطر الثانى الخاص بحقوق تركيا كدولة ذات سيادة على مصر قبل الحرب العالمية الاولى ، فهذه الحقوق تتلخص فيما يأتى :

١ ـ رئاسة المندوب العثمانى للجنة ممثلى الدول التى اشارت اليها المادة الثامنة من معاهدة القسطنطينية ، وهى تلك اللجنة التى تجتمع فى كل سنة للتأكد من حسن تنفيذ المعاهدة.

وقد سقط هذا البند عملا ، لان اللجنة المنوه عنها فيه لم تشكل ولم تجتمع مرة واحدة واضحى النص عليها كأن لم يكن ، واصبحت مسألة التأكد من حسن تنفيذ المعاهدة من اختصاص مصر بما لها من حق السيادة على الاقليم اخذا بالقواعد العامة ، وتمشيا مع نص المادة

التاسعة « تتخذ الحكومة المصرية الوسائل الكفيلة باحترام تنفيذ هذه المعاهدة » .

٢ ــ **حماية القناة :** حق اعترفت به معاهدة القسطنطينية لمصر فتباشره بمعرفتها ، ولكنها رخصت لها الاستعانة بتركيا ، فجاء فى الفقرة الثانية من المادة التاسعة « وفى حالة ما اذا لم يكن لدى الحكومة المصرية الوسائل الكافية لذلك ، فعليها ان تطلب معاونة الحكومة العثمانية التى عليها ان تتخذ الوسائل لتلبية هذا الطلب . . . الخ »

وجاء فى المادة العاشرة « وكذلك فان نصوص المواد ٤ و ٥ و ٧ و ٨ لا تمنع من اتخاذ الوسائل التى يرى جلالة السلطان وسمو الخديو فى حدود الفرمانات المخولة له ، ضرورة اتخاذها لضمان الدفاع بقواتهما الذاتية عن مصر او حفظ النظام العام فيها »

٣ ــ **ممتلكات تركيا الواقعة على الشاطىء الشرقى للبحر الاحمر :**
نص الفقرة الثالثة من المادة العاشرة : « ومن المتفق عليه ايضا ان نصوص المواد الاربع سالفة الذكر ، لا تمنع بحال ما الوسائل التى تراها الحكومة العثمانية ضرورية لتأمين الدفاع بقواتها الذاتية عن ممتلكاتها الواقعة على شواطىء البحر الاحمر »

٤ ــ **حقوق السلطان فى مصر :** المادة ١٣ « فيما عدا الالتزامات الموضحة فى هذه المعاهدة فلا تمس حقوق جلالة السلطان » .

تلك الحقوق قد سقطت وانقطعت العلاقة بين مصر وتركيا منذ دخول تركيا الحرب فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ ووقوف مصر فى المعسكر المحارب لتركيا بل واتخاذ مصر من اعمال الحرب الايجابية ضد تركيا الكثير مما تقدم بيانه فى الفصل السابق ، وعجز تركيا عن ان تسترد هذا المركز الذى فقدته منذ قيام حالة الحرب الفعلية بينها وبين مصر ، ولا ينقص من قيمة هذه الحجة كون مصر لم تعلن الحرب ، فليس من الضرورى فى العصر الحديث ان يسبق الحرب اعلان ، وكذلك لا ينقص من قوتها ان مصر لم تكن مختارة ، فهى لم تختر معاونة انجلترا الان انجلترا كانت فى الوقت نفسه معتدية على مصر وممعنة فى هذا العدوان ، ولكنها اختارت بمحض ارادتها ان تقضى على الاثر الوحيد الذى كان متبقيا من آثار السيادة الشكلية لتركيا وهو الجزية فامتنعت عن دفعها وقطعت منذ نوفمبر سنة ١٩١٤ ما بينها وبين تركيا ، فكيف يقبل ان يأتى مؤتمر الصلح بعد ذلك بخمس سنوات ويقول ان حقوق تركيا انتقلت الى ملك انجلترا . ان انجلترا فى هذا الموقف تناقض نفسها مناقضة ظاهرة لانها ضمنت اعلان

الحماية فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ان العلاقة بين مصر وتركيا قد انتهت ، وذكر الاعلان بعبارة صريحة((**وبذلك قد زالت سيادة تركيا على مصر**)) ، فاذا جاز ان ينتقل الحق فلا بد انيكون موجودا وقت انتقاله ، اما وقد زال قبل ذلك ولم تعد لتركيامنذ سنة ١٩١٤ الحقوق التى كانت لها فى معاهدة القسطنطينية ، بلسقطت ومعنى سقوطها اعادة الامور الى نصابها اى ايلولة الحق الىصاحبته وهى مصر ، فالقول فى المادة ١٥٢ من معاهدة فرساى ان تلكالحقوق انتقلت الى ملك بريطانيا يخالف الواقع والقانون لان مؤتمرالصلح قد انعقد ولم تكن لتركيا حقوق لتنقل الى غيرها .

لماذا تورط مؤتمر الصلح ؟

ان هذا الخطأ الذى وقع فيه مؤتمر الصلح حينما ظلم مصر ظلما مبينا وحابى بريطانيا محاباة ادت بهلمخالفة الاسس التى قام عليها المؤتمر وانكار مبادىء القانون الدولى العام ،هذا الخطأ كفيل بأن يزعزع ثقة شعوب الشرق فى العدالة الدولية ،ويقوض اركان السلام العام ، ولذلك لا نستطيع ان نذكره دون ان نبينالملابسات التى عاصرته ونكشف عن دسائس انجلترا ومناوراتها فى مؤتمرالصلح ، لنتخذنحن وغيرنا منالشعوب حذرنا من تلك الدولة الماكرة التى يحتكم بعقلها جنونها الاستعمارى وانانيتها وعدم نزاهتها فتضيع العدالة ، ويبقى العالم يرزح تحت الوان من الفوضى التى تنتهى دائما الىمجازر مخيفة وخراب عام ، وانجلترا هى انجلترا ، راس الافعى ، الذى لمتستطع البشرية بعد ان تنتزع السم من بين فكيه .

لم تكن نية الذين اجتمعوا فى مؤتمر الصلح لوضع نظام عالم جديد خالصة لوجهالله ، بلاعماهم النصر فأغراهم بالتمادى فىغلوهم الاستعمارى ونواياهم السيئة كانت كامنة فىنفوسهم ، قبل ان تضع الحرب اوزارها ، ولذلك كانوا قبل معرفةالنتيجة يبرمون المعاهدات السرية ويشتغلون فى الظلام لخدمة مطامعهمالاستعمارية ، ففرنسا عقدت اتفاقية سرية مع روسيافى فبرايرسنة١٩١٧وسلمت فيها لروسياالقيصرية بتحقيق احلامها القديمة التى كانت تهدف دائما للسيطرة على القسطنطينية والمضايق التركية ، فى مقابل اعترافروسيا بحق فرنسا فى الالزاس واللورين وحوض السور واحتلالشمال نهر الرين . وسرعان ماسقطت القيصرية واذاع البلاشفة تلك الوثيقةالسرية ففزعت بريطانيا ، ووقف

وزيرها « بلفور » بمجلس العموم فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٧ معلنا استنكار بريطانيا لهذا الاتفاق (١)

وكانت فرنسا تحاول بجدع الانف ان تضمن توسعها فى افريقيا على حساب المانيا ، وفى آسيا الصغرى على حساب تركيا ، ومن اجل ذلك تآمرت فى الظلام ، وكانت مستعدة لتبادل المعونة مع انجلترا والتمكين لها من مصر اذا رضيت انجلترا بترك الاستعمار الفرنسى يأخذ طريقه . ولكن شهوات فرنسا لم تكن لتقف عند حد ، فلقد وضعت برنامجا واسع النطاق وكانت تريد به السيطرة على وسط اوربا كله وجزء من اوربا الشرقية وبعض بلاد البلقان ، وافريقيا وبلاد الشرق الاوسط ، وبهذا تصبح اقوى دولة فى اوربا ، وارادت ان تكفل تحقيق هذا البرنامج بنصوص ترد فى معاهدة الصلح . وكان على رأس فرنسا رجل لقب بالنمر ، وما كان يعرف الرحمة ، ولا يأبه للسلام العام ، وهذا الرجل هو جورج كليمنصو الذى نقرأ برنامجه الاستعمارى فى مقدمة كتبها لكتاب وضعه « اندريه تارديه » عن السلام ، وقال فى هذه المقدمة : « ان معاهدة السلم ، كغيرها من المعاهدات ، ليست الا الاستمرار فى الحرب ، وما كان يمكن أن تكون غير هذا » (٢) ، وقد استطاع كليمنصو مستندا على جيش فرنسا البرى فى اوربا ان يضمن لبلاده فى مؤتمر الصلح مكانا فذا ، ولكن من الناحية الاخرى كان يمثل انجلترا فى المؤتمر لويد جورج ، وكان جاهه مستمدا من قوة البحرية البريطانية التى لم ترجع القهقرى فى مرتبتها كأولى قوات العالم البحرية على الرغم من الخسائر التى منيت بها فى الحرب وكما كانت لفرنسا اطماع استعمارية ، كان لويد جورج مصمما على ان ترث انجلترا من الدولة العثمانية فى الشرق الاوسط اكبر نصيب وان تكتب السلامة لمستقبلها فى الشرق بأخذ موافقة ، فى صلب معاهدة السلام ، على مركزها فى قناة السويس .

وماذا يستطيع ان يفعله الرئيس ولسون ازاء تلك المطامع الهوجاء ؟ ! لم تكن انجلترا وقتئذ لتعنى كثيرا بمحاباة الولايات المتحدة أو ممالقتها لان الاسطول البريطانى خرج من الحرب سليما كما ذكرنا ، ولأن انجلترا كانت حليفة لليابان ، وكانت اليابان قوة تخشاها الولايات المتحدة . وفيما اذا تعارضت المصالح البريطانية والفرنسية ، لا تعدم انجلترا وسيلة لوقف

---

(1) Ezberger, « L'Allemagne et l'Entente », Mémoires, 1923, p. 325 (trad. de l'allemand).

(2) André Tardieu, « La paix », Paris 1921, p. XIX.

شريكتها فرنسا عند حدودها ،مستعينة تارة بايطاليا ، واخرى بألمانيا نفسها ، ولذلك عارضت انجلترا اشد المعارضة ما نادت به فرنسا من تقسيم المانيا ، وارادت ان تبقى عليها شوكة فى ظهر فرنسا حتى تضطر هذه الاخيرة للحد من غرورها والسير فى فلك بريطانيا (١)

وقبل ان يتوجه ولسون الى مؤتمر الصلح كانت انجلترا قد استضافته وشهد قطع الاسطول البريطانى ،فقلق وفقد كل امل فى ان يقف من بريطانيا موقفا حازما فيعمل فى مؤتمر الصلح للحد من اطماعها خصوصا وان تحالف بريطانيا مع اليابان كان مصدر قلق آخر للولايات المتحدة ، ولذلك ليس عجبا ان يكون لويد جورج قد تسلط على الرئيس ولسون ، بل انا لنقرأ عبارات التهكم فيما كتبه دافيد لويد جورج عن ولسون رجل السلام ، فقال عنه انه رجل مثالى ، ولكنه بشبه راهب خرج من الدير ليهدى اوربا الكافرة ،وهيهات هيهات ان تسبح معه اوربا فى الخيال (٢)

والحقيقة ان الرئيس ولسون لم يكن خياليا قصير النظر كما رماه لويد جورج ، فقد وضعت شروط الهدنة على أساس نقطه الاربعة عشر ، واسترشد بهذه النقط واضعو ميثاق عصبة الامم ، ولكنه ضعف امام الانجليز تارة والفرنسيين تارة اخرى لانه لم يكن قويا فى الولايات المتحدة نفسها اذ جرت انتخابات رئاسة الجمهورية هناك فى نوفمبر سنة ١٩١٨ وانهزم فيها الحزب الديموقراطى الذى كان يتزعمه الرئيس ولسون ، ولذلك لما بدأت جلسات مؤتمر السلام فى ١٨ يناير سنة ١٩١٩ وقد حضرته وفود كبيرة العدد من مختلف جهات العالم ، فقد الرئيس الامريكى نفوذه على المؤتمر يوما بعد آخر ، ولم تعد له الكلمة المسموعة كما كان متوقعا ، وقوى اللجاج بينه وبين لويد جورج ، وقبل ان ينقضى شهر يناير كان التوتر قد بلغ منتهاه حتى انطلقت الاشاعات معلنة عن قرب انسحاب ولسون من المؤتمر (٣) ، وكان من رأى خصوم الحزب الديموقراطى الا تشترك الولايات المتحدة فى عصبة الامم ، الا اذا تضمن الميثاق النص صراحة على احترام مبدأ « مونرو » ، وقد بعثوا الى

---

(1) Baker, « Woodrow Wilson, La guerre mondiale, Le Traité de Versailles », 1923 (traduit de l'anglais), p. 396.

(2) David Lloyd Georges, « The Truth about tee Peace Treaties ». Vol. 1, p. 223, 225.

(٣) مذكرات الكولونيل هاوس (أحد مستشارى ولسون) بالانجليزية ـ الجزء الرابع طبعة سنة ١٩٤٤ ، ص ٢٣٣ .

الدكتور ولسون برقيات كثيرة بهذاالمعنى ، وقد تغلب رايهم فى نهاية الامر ولذلك رفض مجلس الشيوخ الامريكى المصادقة على معاهدة فرساى ، ولم تشترك الولايات المتحدة فى عصبة الامم .

يكفى أن نراجع أعمال مؤتمر باريس لنلمس المتاعب التى عاناها الرئيس ولسون من جراء دسائس لويدجورج وكليمنصو وجعلهما مسألة تقسيم الاسلاب ونهب المستعمرات الشغل الشاغل لهما ، حتى أصبحت مسائل السلم الدولى فى المرتبة الثانية ، فمثلا بعث كليمنصو فى ١٧ مارس سنة ١٩١٩ بمذكرة الى ولسون ولويد جورج طلب فيها ضم حوض السار الى فرنسا ، وقال النمر الفرنسى فى مذكرته أن أية حكومة فرنسية لن تتجاسر على توقيع معاهدة الصلح اذا خلت من النص على ضم السار الى فرنسا . وأجاب ولسون بقوله :

« هل معنى ذلك أنه اذا لم تنل فرنسا كل ما تشتهى ، يكون موقفها عدم التعاون معنا ؟ اذا كان الامر كذلك الا ترى أن الاولى بى أن أعود الى بلادى ؟ » (١)

وأجاب كليمنصو : « أنا لاأرجو عودتك ، ولكن فى نيتى أنا أن أنسحب !! » (٢)

وهذا يبين الى أى حد توترت الاعصاب فى المؤتمر ، وقد ازدادت الحالة سوءا لما تناقشوا فى تقسيم أملاك الدولة العثمانية ففى ٢٠ مارس سنة ١٩١٩ عقد اجتماع بالفندق الذى كان ينزل به لويد جورج فى باريس وحضره رؤساء وزارات ووزراء خارجية كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وايطاليا واستمع الرئيس الامريكى لوجهة نظر كل فريق ثم اقترح ارسال لجنة خاصة تتألف من مندوبين عن فرنسا وبريطانيا وايطاليا وأمريكا لتعرف رأى أهالى سوريا فى المصير الذى يختارونه ، وقبل لويد جورج الاقتراح فأشار كليمنصو بأن تذهب اللجنة أيضا الى فلسطين والعراق وبقية البلاد التى تريد انجلترا أن تجعلها من نصيبها ، ولكن الخبراء الانجليز والفرنسيين سافروا وحدهم الى سوريا دون بقية الجهات ثم عادوا ورفعوا تقريرا قالوا فيه ان المصير الذى تطلبه سوريا هو الاستقلال التام ، فاشتد هياج كليمنصو ، وفهم أن الانجليز يدسون لفرنسا فى سوريا ،

---

(١) مذكرات الكولونيل هاوس (احد مستشارى ولسون) بالانجليزية ــ الجزء الرابع ، طبعة سنة ١٩٤٤ ؛ ص ٢٣٣ .

(2) Temperely, « A history of the Peace Conference of Paris », London 1923-1924, Vol. 1.

وأوحى الى الصحف الفرنسية أن تشن حملة شديدة على لويد جورج ، حتى غضب الرئيس البريطاني وهدد بترك باريس اذا لم توقف الحملة ، ولكن النتيجة أن سوريا قد اسـتبعدت مسألتها ولم ينص عليها فى معاهدة فرساى ، **ولم تستفد مصر ، مع شديد الاسف ، من هذا الخلاف الذى استحكم بين الانجليز والفرنسيين فى موضوع الشرق الاوسط ، لان مؤتمر الصلح كان يسمع صوت انجلترا وحدها ولم يقف على الحالة فى مصر ، وكان زعماء الوفد معتقلين ولم يطلق سراحهـم ويصرح لهم بالسفر الا فى ١١ ابريل بعد أن تأكدت انجلترا من أن مسألة مصر فى مؤتمر الصلح منتهية وأن الرأى قد استقر على الاعتراف بالحماية وقبول البنود التى أقحمتها فى معاهدة الصلح خاصة بمصر ، فجاء سفر الوفد الى باريس وسعيه لدى مؤتمر الصلح بعد الاوان ، وبعد أن خدعت انجلترا الرأى العام فى المؤتمر وتأكدت من أن سفر المصريين الى باريس لن يفيـد قضيتهم فى شيء ٠ فلقد أمكن الفراغ من المناقشات وصياغة معاهدة الصلح فى أواخر ابريل سنة ١٩١٩ اذ دعى مندوبو المانيا للحضور الى باريس فى ٢٥ ابريل للاطلاع على مشروع معاهدة الصلح ، فكان كل شيء قد انتهى وقت سفر الوفد الى باريس !! (١)**

وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٩١٩ وقعت معاهدة الصلح مع النمسا فى قصر سانت جرمان فى باريس ، وفى ٤ يونيو سنة ١٩٢٠ وقعت معاهـدة أخرى مع هونغاريا بقصر « تريانون الكبير » بفرساى وتضمنت المعاهدتان المذكورتان شروطا خاصة بمصر وضعت على غرار شروط معاهدة فرساى ٠

وقد نجحت الدبلوماسية الفرنسية فى ترضـية فرنسا باعطائها ميزات كثيرة فى أوروبا مقابل تنازل فرنسا عن كثير من أطماعها فى الشرق الاوسط وسكوتها على الخطة التى رسمتهـا انجلترا لتثبيت أقدامها فى هذه المنطقة وبذلك امكن أن توقع معاهدة «سيفر» مع تركيا فى ١٠ أغسطس سـنة ١٩٢٠ واشترك فى التوقيع على تلك المعاهدة بريطانيا وفرنسا وايطاليـا واليابان وأرمينيا وبلجيكا واليـونان والحجاز وبولندا والبرتغال ورومانيا ويوغسلافيا وتشيكسلوفاكيـا وكلهم يمثلون الطرف الاول ، وتركيا الطرف الثانى ٠ ونص فيها عـلى احتفاظ السلطان العثمانى بالقسطنطينية اللهم الا اذا خالف شروط المعاهدة فتضطر الدول الموقعة لاعادة النظر فى هـذا القرار ، وانتزعت هذه المعاهدة من تركيا أربعة أخماس اقليمها وتقرر أن تترك المضايق التركية مفتوحة لجميع الدول بغير تمييز ولا استثناء ، فى الحرب والسلم على السواء وأنشأوا لجنة دولية لمراقبة تنفيذ هذا الشرط

---

(١) وقعت المـانيا معاهـدة فرساى فى ٢٨ يونيو سنة ١٩١٩ ٠

وفرض على تركيا أن تسلم أسطولها للحلفاء فيما عدا ست قطع صغيرة تركت لها ، واشترط بقاء الامتيازات الاجنبية قائمة وألا تعطى تركيا التزامات اقتصادية لكائن من كان بغير موافقة الحلفاء وأن يخفض جيشها الى خمسين ألف رجل وأن تزال الاستحكامات والحصون المقامة على المضايق فى الجزر وأن تعترف تركيا باستقلال أرمينيا وتترك لها متنفسا الى البحر .

واشتملت المعاهدة على شروط أخرى شائنة ، ثم تضمنت فيما تضمنته الشروط الخاصة بمصر والتى أقحمتها انجلترا خصيصا لتدعى أن تركيا تنازلت لها عن مركزها فى مصر وعن المزايا المخولة لها فى معاهدة القسطنطينية ، ولكن لحسن الحظ استطاعت تركيا فى سنة ١٩٢٣ أن تمزق معاهدة سيفر المذكورة وجعلتها كأن لم تكن ، كما سنبين فيما بعد(١)

ومما تقدم نستطيع أن نلخص أسباب تنكر مؤتمر الصلح لقضية مصر واغفاله اياها فيما يأتى :

أولا ـ حبس انجلترا لمصر فى الفترة التى بحث فيها المؤتمر مسائل البلاد التى كانت تابعة تركيا وعدم السماح للوفد المصرى بالسفر الى باريس الا حوالى منتصف ابريل سنة ١٩١٩ بعد أن فات أوان عرض القضية على المؤتمر وفى الفترة من يناير الى ابريل سنة ١٩١٩ استطاعت انجلترا ان تمنع وصول صوت مصر الى المؤتمر وتزييف الحقائق واكتفت مصر بثورتها الدامية ولكن أنباءها الحقيقية وأغراض الثورة لم تنتشر على العالم فى الوقت المناسب

ثانيا ـ ضعف الرئيس ولسون وتراجعه أمام قادة الدول الاستعمارية : بريطانيا وفرنسا ، وعدم تشدده معهم لحمل هؤلاء الساسة على احترام مبدأ تقرير المصير بسبب سقوط الحزب الديمقوقراطى الامريكى فى انتخابات الرياسة فى سنة ١٩١٨ ، وجنوح المعارضة فى أمريكا للتمسك بنظرية « مونرو » أى عدم تدخل الولايات المتحدة فى المسائل الاوروبية وعدم تدخل أوروبا فى شئون أمريكا فأضحت مسألة حق تقرير المصير متروكة لتقدير الساسة الاوروبيين .

---

(1) Marg. Boveri, « Minaret and pipe-line, Yesterday and To-day in the Near East », New York 1939.

— St. Erskine, « Palestine of the Arabs », London 1935.

— Lord Hailey, « An African Survey. A Study of Problems arising in Africa South of the Sahara », London 1938.

— Polson Newman, « Great Britain in Egypt », London 1928.

ثالثا ـ تواطؤ فرنسا وانجلترا لتحقيق اطماعهما الاستعمارية ، ولو ضد المبادىء التى قام على أساسها مؤتمر الصلح ونجاح لويد جورج فى اعطاء فرنسا نصيبا كبيرا من طلباتها فى أوروبا ومساعدتها فى ذلك مقابل سكوت فرنسا على خطة انجلترا فى الشرق الاوسط وفى مصر بالذات . وبهذا التواطؤ تغلبت النزعة الاستعمارية على الفضائل الدولية .

رابعا ـ شعور الاوروبيين واعتقادهم فى قرارة نفوسهم أنه ليس للشرقيين أن ينالوا من حماية القانون الدولى العام ماينالهالغربيون ، والتفريق فى المعاملة ، خصوصا وأن التعصب الدينى الذى زرعته الحروب الصليبية فى دور وزارات خارجية أوروبا وكراهية المسلمين ، بوجه خاص ، ظلا ميراثا ينتقل من عصر الى عصر ، ومن جيل الى جيل .

وبسبب التفريق فى المعاملة اختل ميزان العدالة الدولية ، حتى أجمع علماء السياسة المعاصرون على القول ان الهدنة كانت نهاية الحرب بالنسبة للشعوب الغربية ، ولكنها كانت بداية المآسى بالنسبة للشعوب الاخرى ، فقد ظلت النيران موقدة فى روسيا والبانيا وآسيا الصغرى وبلاد الشرق الاوسط وايران وأفغانستان ومصر وفى بلاد الصين ، وأضحى العالم من جديد فى شبه فوضى دولية لأن مؤتمر الصلح قد تسلطت عليه قوى الشر الاستعمارية فتركت الاحقاد تغلى فى صدور .رقيين ، وفشل مؤتمر فرساى فشلا ذريعا فى اقامة صرح سلم دائم أو خلق عالم جديد يؤمن بالعدالة الدولية ، ويعيش فى كنفها (١)

***

ظنت انجلترا انها كسبت القضية ضد مصر اذ جعلت الحماية التى فرضتها عليها جزءا لايتجزأ من معاهدة فرساى وورثت تركيا فى مصر وفى قناة السويس بنصوص أدخلتها على مواثيق السلام التى أبرمت فى فرساى وسانت جرمان وتريانون وسيفر ، ولكن السنوات التى أعقبت

---

(1) Maxime Mourin, « Histoire des grandes puissances depuis la Guerre », Paris 1939.

— Georges Clampeaux, « La croisade des démocraties », Paris, 1942-1943.

— Bertrand de Jouvenel, « D'une Guerre à l'autre », Paris, 1940-41.

— Edward H. Carr, « The Twenty Years Crisis 1919-1939 », London 1940.

— I. Bowmann, « The New World », New York 1921.

— Fred. L. Schumann, « International Politics, An Introduction to the Western State System », New York, 1937.

ذلك جعلت تلك المعاهدات قصاصات من الورق واضطرت انجلترا لأن ترخى قبضتها على مصر وتنهى الحماية بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وذلك لسببين :

أولا ـ الظروف الدولية حيث دب دبيب الخلاف بين انجلترا وشركائها فى المدة من سنة ١٩٢٠ الى ١٩٢٢

ثانيا ـ الظروف المحلية اذا استمر الغليان فى مصر وفشلت محاولات انجلترا التى بذلتها سواء فى مشروع لجنة ملنر أو فى مفاوضات عدلى ـ كيرزون .

الظروف الدولية

قررت المانيا منذ سنة ١٩١٩ أن تتحين الفرصة لتمزيق معاهدة فرساى وقد قال أحد كتابها السياسيين « كارل الكسندر فوق مولر » Muller فى سنة ١٩١٩ : « لاتستطيع المانيا أن تعيش فى ظل معاهدة فرساى وليس فى وسعها الآن أن تقضى عليها بالسلاح ولكنها ستنتظر حتى تشيع الفرقة بين المنتصرين » وسرعان ما تحققت هذه النبوءة وبدت المنافسة والبغضاء بين الدول الكبيرة التى صيغت معاهدات السلام لحسابها ولم تستطع انجلترا وفرنسا أن توقفا سير الحوادث فى غير مصلحتهما ، وقبل أن يجف مداد معاهدة فرساى بدأ تصدع تلك المعاهدة بتخلى الولايات المتحدة عن أوروبا فى نوفمبر سنة ١٩١٩ اذ امتنع مجلس الشيوخ الامريكى عن التصديق على تلك المعاهدة ورأى الساسة الاوربيون أنهم منوا بخيبة أمل شديدة بسبب هذا الموقف اذ لم يبق فى مقدورهم ان يعولوا على ضمان من الولايات المتحدة التى جنحت الى سياسة العزلة وتبعا لذلك اعلنت انجلترا انها مضطرة لأن تتحلل من التزامها الخاص بتقديم المعونة لفرنسا فيما اذا هاجمتها المانيا ، بل اكثر من ذلك راحت انجلترا تلوح لألمانيا بغصن الزيتون وعملت بالتعاون مع ايطاليا على اعادة بناء المانيا وتيسير حصولها على المساعدات المالية واتخذت انجلترا هذه السياسة لكى لاتكون فرنسا منافسا قويا لها

وفى يناير سنة ١٩٢٠ سقط « كليمنصو » بغتة وبذلك اختفى من المسرح رجلان من رجال فرساى وهما كليمنصو وولسون . وبدأ التنافس والصراع يأخذان مجراهما بين فرنسا وبريطانيا لا فى المانيا فقط بل فى منطقة الشرق الاوسط كذلك وقد ظهر ذلك الخلاف بين فرنسا وانجلترا للملأ كله حينما أريد تطبيق شروط فرساى الخاصة بالتعويضات المطلوبة

ن المانيا واجتمعوا لهذا الغرض فى انجلترا فى شهر يوليو سنة ١٩٢٠ وتراشقوا بالسهام وتسلطت الانانية على كل فريق ورأى العالم خارج أوروبا هذه المهازل فتزعزعت ثقته فى أوروبا وكان ذلك من العوامل التى أذكت نيران الثورات فى آسيا وفى أفريقيا وكانت أوربا تتصارع فيما بينها ولم تقف أمريكا وراء ظهرها بل طالبت أمريكا الدول الاوروبية بأن تسدد لها ديون الحرب واعتبرت هذه الديون كغيرها من الديون التجارية واجبة السداد .

ولا شك أن انجلترا قد أحست بحرج مركزها بسبب تلك الملابسات هذا علاوة على ما تعرضت له من جانب روسيا السوفيتية التى عقدت اتفاقا مع ايران فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ فتح الباب للنفوذ الروسى فى تلك البلاد ثم أبرمت اتفاقا آخر فى موسكو مع أفغانستان فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ فاضطرت انجلترا لان تبرم بدورها مع أفغانستان اتفاقا اعترفت فيه باستقلال تلك البلاد وتنازلت عن هيمنتها السابقة على علاقات أفغانستان الخارجية وتبادلت معها الممثلين الدبلوماسيين وتاريخ هذا الاتفاق ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢١

وفى الوقت نفسه نجحت روسيا السوفيتية فى عقد معاهدة صداقة وتحالف مع تركيا الجديدة التى تزعمها مصطفى كمال وتاريخ تلك المعاهدة ١٦ مارس سنة ١٩٢١ وقد تنازلت فيها روسيا عن الامتيازات واعترفت بحق تركيا فى اختيار نظام الحكم الذى تريده وألغت الدين الذى كانت تركيا قد تعهدت من قبل بدفعه على أقساط لروسيا القيصرية وقد ورد بالمعاهدة أن مشكلة المضايق ستسوى باتفاق بين الدول المتاخمة للبحر الاسود

وامتد نشاط روسيا السوفيتية الى الشرق الاقصى فعقدت اتفاقا مع منغوليا فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ودخلت فى مفاوضات مع الصين واضطرت انجلترا ازاء هذا النشاط السوفيتى الذى كان يتعقبها فى الشرق لان تغير من سياستها بعض الشىء فى الشرق الاوسط قبل ان يفلت منها الزمام بسبب وطأة النشاط السوفيتى والخلافات التى كانت قائمة بين بريطانيا وحلفائها السابقين وقد اجتمع مؤتمر واشنطون فى المدة من نوفمبر سنة ١٩٢١ الى فبراير سنة ١٩٢٢ للبحث فى مسائل الحد من السلاح البحرى ومشكلات الباسفيك والشرق الاقصى وفى هذا المؤتمر ظهر تنافس الولايات المتحدة نفسها مع بريطانيا بشكل ظاهر بالنسبة لمسائل الشرق الاقصي وبالنسبة للسلاح البحرى وأرادت الدول الرأسمالية ان تعالج

الظروف السيئة فى مؤتمرات أخرى عقدت سنة ١٩٢٢ فى جنوا وفى كان ولكن استمرت هـذه المتـاعب الدبلوماسية وكانت مشكلات انجلترا السياسية والدولية والاقتصـادية متجددة وكان حلها من الامور الصعبة(١)

وقد استمرت مناورات روسيا السوفيتية وتعقبها لبريطـانيا فاقترحت على بريطانيـا فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٢٢ عقد مؤتمر يضم مندوبين عن بريطانيا وفرنسا وايطاليا ويوغوسلافيا وبلغاريا واليونان ومصر لبحث مشكلات الشرق الاوسط وايجاد حل لها ولكن بريطانيا عارضت هـذا الاقتراح أشد المعارضة وكانت على الرغم من متاعبها متشبثة بمركزها فى الشرق الاوسط طامعـة فى ان تجعل من مصر والسودان وفلسطين والعراق مستعمرة بريطانية تضمن بها استعمارها فى الهنـد الى يوم القيامة وحاولت انجلترا ان تستعين على مناورات السوفييت بحلفائها القدماء : ايطاليا وفرنسا ولكنهمـا طلبتا منها ثمنا غاليا

الظروف المحلية

لو أن مصر وهى تجاهد بريطانيا لتحطيم نيرها البغيـض أحاطت بظروف انجلترا الدولية ووقفت على متاعبها ومشـكلاتها الاقتصـادية وخصوماتها مـع غيرها ، ولو ان الحركة الوطنية المصرية قد ضمت الى صفوفها بعض الساسة المثقفين الذين يعالجون قضية بلادهم على ضوء سير فلك السياسة العالمية ، لاستطـاعت مصر ان تتحين الفرص وان تعـرف النقط الضعيفة التى تضرب منهـا انجلترا دبلوماسيا وتسـدد اليهـا طعنات تكون اقسى من كل مايبـذله الثوار من تضحيات ، ولكن الحركة الوطنية المصرية التى قامت فى سنة ١٩١٩ كانت مـع الاسف الشديد محدودة النشاط فى المجـال الدولى واقتصرت على المقاومة الداخلية ولمـا شرعت انجلترا فى جس نبض هـذه المقاومة وطلبت المفـاوضات انزلقت مصر وسارت فى هذا الطريق وعالجت القضية بالاتصال المباشر بينها وبين بريطانيا وكان عجيبا أن تنتظر مصر الانصاف اذا هى احتكمت الى خصم لئيم عنيد لم يظهر مرة واحـدة بحسن النية والرغبة فى تصفيـة الموقف تصفية عادلة فاستمرت انجلترا طـوال سنة ١٩١٩ فى التنكيـل

(1) Ch. A. Beard, «The idea of national interest. An analytical policy», New York, 1934.

— R. B. Mac Callum, «Public opinion on the last peace», London 1944.

— Latimer, «Naval disarmament», London 1930.

بالوطنيين المصريين وصرفت الرأى العام الى المحاكمات المختلفة أمام المحاكم العسكرية البريطانية ، ولما استمرت الثورة رأت انجلترا أن تعالج الامور بلعبة بارعة ، بأن توفد لجنة لتحقيق اسباب الحركة الثورية واعلن اللورد كيرزون فى ١٥ مايو سنة ١٩١٩ عن اعتزام حكومة انجلترا ايفاد لجنة برئاسة اللورد الفريد ملنر وزير المستعمرات ، « لتحقيق اسباب الاضطرابات التى حدثت فى مصر وتقديم تقرير عن الحالة فى تلك البلاد وعن شكل القانون الخاص الذى يعد تحت الحماية خير دستور لترقية أسباب الاصلاح واليسر والرخاء ، وتوسيع نطاق الحكم الذاتى لها توسيعا مطرد التقدم والترقى ، وحماية المصالح الاجنبية »

ولكن الخواطر كانت لاتزال ثائرة فى مصر ، حتى ان محمد سعيد رئيس الوزارة المصرية اشار على المندوب السامى البريطانى بتأجيل حضور اللجنة الى مصر الى مابعد عقد الصلح بين تركيا والحلفاء (١)

وفى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩١٩ أعلنت لندن عن تأليف اللجنة ولكن الشعب المصرى كان شديد الحساسية فقامت مظاهرات الاحتجاج فى القاهرة والاسكندرية ضد فكرة ايفاد تلك اللجنة ، وبادر الحزب الوطنى باعلان مبدأ « لامفاوضة الا بعد الجلاء » وجاء فى بيان الحزب الوطنى :

« يرى الحزب الوطنى ان تثابر الامة على المطالبة باستقلالها ، وان تصر على هذه المطالبة وان تعمل على الوصول الى هذه الغاية بجميع الوسائل المشروعة ، وألا يزيدها ماتصادفه من العقبات الا ثباتا على هذا المبدأ الجليل وتشبثا بمطلبها الوحيد ، يجب ان لايعرف اليأس الى قلوبنا طريقا ، ولا الوهن الى عزيمتنا سبيلا ، يجب أن نرفض كل مفاوضة أو مناقشة مع الغاصب ، ويجب ألا نقبل مساومة فى الاستقلال ، فلسنا نرضى الا بالحق كاملا ، وبالاستقلال تاما شاملا »

وكذلك اعلنت لجنة الوفد المركزية فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩١٩ بيانا استنكرت فيه بلاغ دار الحماية عن قدوم لجنة ملنر ، ومهمتها وهو البلاغ الذى كان قد اذيع فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٩

وازاء هذا التضامن المتين بين الحزبين اللذين كانا يقودان صفوف الامة استمرت مظاهرات الاحتجاج ضد الانجليز فى طول البلاد

---

(١) كان محمد سعيد قصير النظر فى تعليق بحث الامر على ابرام الصلح مع تركيا اذ لم تكن هناك علاقة قانونية بين مسألة مصر ومسألة الصلح مع تركيا .

وعرضها حتى سقطت وزارة محمد سعيد ، وتألفت وزارة يوسف وهبه فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وقد قوبل تأليفها بالسخط العام ، وكان أقباط مصر أشد الطبقات سخطا على تلك الوزارة ، وقبل أن تصل لجنة ملنر ظهرت النيات الاستعمارية الخبيثة من الخطاب الذى ألقاه اللورد كيرزون فى مجلس اللوردات فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١٩ فاشتد تمسك المصريين بمقاطعة لجنة ملنر ووصلت تلك اللجنة الى بورسعيد فى ٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ وقوبلت بروح عدائية شديدة سجلها ملنر فى تقريره وقال انه تلقى من برقيات الاحتجاج التى وجهها له المصريون أكثر من الف برقية وقد أضرب الطلبة عن مدارسهم وقامت المظاهرات فى ٩ ديسمبر فى طول البلاد وعرضها وقرر المحامون فى جمعيتهم العمومية التى انعقدت فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩١٩ الاضراب اسبوعا كاملا احتجاجا على لجنة ملنر واحتج السيدات والموظفون واكفهر الجو وكان الازهر معقلا لحركة المظاهرات والثورة على ملنر والذين رافقوه وقد فقد الانجليز اعصابهم حتى اقتحموا الجامع الازهر فى ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ لتفريق اجتماع عقد فيه بالقوة فاحتج العلماء أشد الاحتجاج وبالجملة كانت مقاطعة لجنة ملنر من الامة اجماعية .

وقد أصدر اللورد ملنر بلاغا عن مهمته ، فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩١٩ وكان اسوأ ماورد فيه قوله : « ان اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطانى **لاجل التوفيق بين أمانى الامة المصرية والمصالح الخاصة التى لبريطانيا العظمى فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة التى لجميع الاجانب القاطنين فى البلاد .** »

« ونحن على يقين من انه يمكن الوصول الى هذا الغرض ، مع توافر حسن النية من الجانبين ، واللجنة ترغب رغبة صادقة فى ان تكون العلاقات بين بريطانيا العظمى ومصر قائمة على اتفاق ودى يزيل اسباب الاحتكاك ويمكن الامة المصرية من صرف كل مجهوداتها الى **ترقية شئون البلاد فى ظل أنظمة حكم ذاتى** »

ومن هذا البيان يبدو سوء نية انجلترا من انها افترضت مقدما وجود مصالح لبريطانيا فى مصر ، وما هذه المصالح الا الاحتلال بعينه ، والقول بامكان التوفيق بين امانى الامة المصرية وهذه المصالح هو المغالطة التى أريد بها الحصول على رضا المصريين بالحالة الشاذة التى خلقتها بريطانيا فى مصر وتكييف امانى المصريين بأنها الحكم الذاتى فيه خروج بالقضية عن طلبها الاهم وهو انتزاع قناة السويس من قبضة بريطانيا واجلاء بريطانيا عن مصر والسودان بلا قيد ولاشرط واعادة الحالة السياسية الى ما كانت عليه

قبل الاحتلال فى ظل حكم مصرى لا يحده أى قيد من نفوذ أجنبى ٠ ولذلك تعد مفاوضة لجنة ملنر من وجهة نظر مصر غير منتجة ،وقد ردت لجنة الوفد المركزية على بلاغ ملنر ببيان اذيع فى ٣٠ ديسمبر ، ولم تكن موفقة فى بيانها للاسباب الآتية :

١ - لم تعلن هذه اللجنة رفض المفاوضة رفضا باتا ، بل تركت الباب مفتوحا ،وعللت رفض مفاوضة لجنة ملنر « بمخاوف المصريين من التصريحات السياسة الانجليزية التى تقدمت مجىء اللجنة ، وبالاساليب السياسية التى لاتسمح بالمفاوضة بين لجنة وأمة بأسرها ، وكان اولى بالوفد وقد اتضحت له نوايا انجلترا من نص بلاغ ملنر نفسه أن يعلن رفض المفاوضة من حيث المبدأ ٠

٢ - سلمت لجنة الوفد بامكان التوفيق بين الاستقلال وبين ما لبريطانيا وغيرها من المصالح ،مع ان الاستقلال يتنافى مع المصالح المزعومة ، فالمصالح كلمة مطاطة اريد بها وضع قيود شديدة على الاستقلال واعتبرت لجنة الوفد المركزية ان بحث هذا الامر من اختصاص الوفد ٠ وهذا هو النص الذى ورد فى بيانها « اما التوفيق بين استقلالنا وبين مالغيرنا من المصالح فالمناقشة فيه تكون مع الوفد ٠٠٠ الخ »

٣ - استعملت لجنة الوفد كلمة « الاستقلال التام » استعمالا غامضا ، اذ قالت « ان طلبات المصريين معروفة معرفة تامة فى جميع انحاء العالم ، وهى تنحصر فى شىء واحد هو « الاستقلال التام » ،ثم استعملت تعبيرا آخر أكثر غموضا اذ قالت ان المفاوضة مع الوفد ممكنة « متى كان الاساس عدم المساس بحقوقنا المقدسة » ، وبدلا من استعمال تلك التعبيرات الرنانة الجوفاء كان على لجنة الوفد المركزية ان تحدد طلبات الامة تحديدا واضحا فتنص على الجلاء التام عن مصر والسودان بلا قيد ولا شرط ، فتلك هى الطلبات التى كانت تعنيها الامة حينما قامت بثورتها وسخت فى تقديم التضحيات ٠

أما الحزب الوطنى ، فقد وفق فى بيانه الذى نشره فى ٣١ديسمبر سنة ١٩١٩ ، بتوقيع المرحوم على فهمى كامل اذ قال بصريح اللفظ : « ان الامة المصرية لاتقبل غير استقلال مصر التام مع سودانها وملحقاتها استقلالا غير مشوب بأية حماية أو وصاية او سيادة اجنبية أو أى قيد يقيد هذا الاستقلال ،وانها لاترضى بالمخابرة مع أية هيئة بريطانية او غيرها الا اذا اعترفت بريطانيا بهذا الاستقلال التام واعلنت اعترافها به رسميا وأيدته بجلاء الجنود عن وادى النيل وسحب اعلان

الحماية » (١)

وقد انضم الامراء من افراد اسرة محمد علي الى الامة في موقفها من لجنة ملنر ، فصدر في ٣ يناير سنة ١٩٢٠ بيان موقع من الامراء كمال الدين حسين ويوسف كمال وعمر طوسون واسماعيل داود ومحمد علي ابراهيم ومنصور داود ، وجاء فيه :

« جئنا نحن أولاد محمد علي ، لا لنشارك امتنا في أمانيها ومقصدها فقط ، بل لنضم صدورنا الى صدور أفرادها ، ونجعل ايدينا في ايديهم ، حيث اننا لسنا الا روحا واحدة حتى نكون جسما لايبتر وقوة لاتقهر ، فنطالب بحق وطننا ، نطالب بحقوق أمتنا ، **نطالب باستقلال مصر استقلالا تاما مطلقا بلا قيد ولا شرط** »

وأرسل الامراء في نفس اليوم مذكرة بنفس المعنى الى اللورد ملنر ، وبعد ان قضت لجنة ملنر في مصر نحو ثلاثة اشهر ، ابحرت الى انجلترا في ١٨ مارس سنة ١٩٢٠ وعادت بخفي حنين ٠

***

لم تستفد انجلترا من ايفاد لجنة ملنر الى مصر الا الوقوف على الاتجاه فيها ، وكان يتلخص في ان الامة المصرية لاتقبل بالاستقلال بدلا ، ولكن الوفد الذى تزعم الحركة السياسية لايعارض في مبدأ المفاوضة وهذه هي نقطة الضعف التي عرفت انجلترا كيف تستغلها لتقضي على الثورة وتحول الحركة الوطنية عن وجهتها الصحيحة ، ويكفي أن تنثني هذه الحركة ، ويدخل زعماءها في المفاوضات ، ولو مرة واحدة ، لتضيع القضية حتى ولو فشلت المفاوضة اذ لاتلبث ان تعقبها مفاوضات ثانية وقد تفشل في المرة الثانية والثالثة والرابعة ، ولكن لاتلبث ان تحقق الغرض الذى ترمي اليه انجلترا يوما ما ، فالمفاوضة هي المحذر الذى يمسخ الثورة ويبعد بها عن أهدافها ، وتعاونت الظروف مع بريطانيا في الايقاع بالوفد في هذا الشرك للاسباب الآتية :

١ ــ وصول الوفد الى باريس بعدان فرغ مؤتمر الصلح من بحث مسألة الحماية وقبل الاعتراف بها والاعتراف بحلول انجلترا محل تركيا في الحقوق التي كانت مخولة لها بمعاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، واصبح مقررا اعتراف الولايات المتحدة بالحماية ، فلم يكن من السهل على

---

(١) بيان لجنة الوفد وبيان الحزب الوطني نشرا بالجزء الثاني بكتاب الاستاذ الرافعي عن ثورة سنة ١٩١٩ ، ص ٩٥ و ٩٦ و٩٧ ٠

مؤتمر الصلح الرجوع عما استقر الرأى عليه بهذا الشأن مهما بذل الوفد من جهود او قام بدعاية ، لان المؤتمر كان منذ ابريل سنة ١٩١٩ قد انتقل الى مسائل اخرى اكبر واخطر فى نظره من مسألة مصر ٠ وعلى ذلك فان فشل الوفد حيال المؤتمر كان يجب ان يكون متوقعا لان انجلترا قد صرحت له بالسفر بعد فوات الاوان ٠ ولقد نشط الوفد فى الدعاية واتصل برجال السياسة واستخدم فى الدعوة للقضية المصرية اقلام كبار الكتاب مثل « أناتول فرانس » وأرسل المغفور له محمد محمود الى أمريكا ليدعو للقضية واستأجر محاميا أمريكيا اسمه « جوزيف فولك » للدفاع عن القضية ، ومع ذلك صدمه اعتراف مؤتمر الصلح بالحماية على النحو الذى شرحناه مقدما ٠

٢ ـ رغبة الوفد فى تغطية هذا الفشل امام الرأى العام المصرى بالحصول على نصر ايا كان وبأى ثمن وقد ظن أن فى الامكان تجزئة الحق، وما لايدرك كله لايترك كله ، وخيل اليه ان ايفاد لجنة ملنر الى مصر فرصة ذهبية نادرة قد تحمل انجلترا على الاعتراف بالاستقلال ، ويكفى ان تعترف انجلترا بالاستقلال وتتعاقد عليه حتى ولو أوردت عليه قيودا أخرى، ولم يدرك الوفد أن قيدا واحدا من هذه القيود يهدم اساس الاستقلال

٣ ـ عجز الوفد وقتئذ عن فهم القضية المصرية فهما صحيحا ، فالقضية المصرية هى النزاع بين مصر وبريطانيا ومدار هذا النزاع ليس شكل الحكومة المصرية ، بل هو قناة السويس التى من اجلها احتلت انجلترا مصر ، والسودان الذى اغتصبته نتيجة هذا الاحتلال ، ولكن الوفد قد خيل له ان هذين الامرين تفاصيل يمكن التساهل فيهما ،واما الذى يجب التمسك به والذى يعتبر استقلالا فهو شكل الحكومة المصرية بأن تسمى مصر دولة ذات سيادة ويحكمها المصريون لا الموظفون الانجليز ولو ببعض تحفظات ، وبذلك الفهم بعد الوفد عن جوهر القضية ووقع فى الشرك الذى نصبته بريطانيا والنتيجة هى ضياع القضية المصرية ٠ ولعل السبب الحقيقى فى هذه الكارثة ان الوفد كان مؤلفا من طبقة الباشوات والاقطاعيين ، وهذه الطبقة كانت تفهم من الاستقلال الحكم وابهته والمنصب وجاهه ، ولم تستطع ان تفهم ان هذا المظهر هو طلبات هذه الطائفة ولكن الامة التى أعطت الوفد توكيلها كانت لها طلبات أخرى هى الجلاء عن وادى النيل بلا قيد ولا شرط

٤ ـ تطرق اليأس بسرعة الى قلب الوفد ، ثم انخدع بسهولة اذ أوفد الى لندن ثلاثة من أعضائه : محمد محمود وعبدالعزيز فهمى وعلى ماهر

لما حضر المستر هيرست الى باريس في مايو سنة ١٩٢٠ لدعوة الوفد الى لندن • وقد قابل الثلاثة المصريون اللورد ملنر فأظهر لهم استعداده لمفاوضة الوفد بلا قيد ولا شرط ،واطمأن الوفد لكلام ملنر الشفوى فسافر الى لندن في ٥ يونيو سنة ١٩٢٠ • وهناك قدم ملنر للوفد مشروع معاهدة ، في ١٧ يوليو سنة ١٩٢٠ ، وقدم له الوفد في نفس اليوم مشروعا مضادا ، ولقد ضاعت القضية في المشروعين واليك البيان:

مشروع ملنر ، حماية بالثلث !!

كان هذا المشروع حماية سافرة بكل مايفهم من لفظ الحماية في القانون ، وكل ماهنالك انه غير هذا اللفظ الذى تنفر منه الاسماع ، وسمى الحماية محالفة مستديمة ،وهذه المحالفة تعطى لبريطانيا الحقوق الآتية ، التى نص عليها المشروع :

أولا ـ سلبت مصر حق الدفاع عن نفسها ونيط هذا الحق ببريطانيا •

وهذا هو نص المادة الاولى :

« تتعهد بريطانيا العظمى بضمان سلامة ارض مصر واستقلالها كمملكة ذات نظم دستورية »

ثانيا ـ احتلال انجلترا ، حتى في أوقات السلم ، لاهم المواقع الاستراتيجية المصرية ، وبالطبع كانت قناة السويس وهى لب النزاع أهم ماطمعت انجلترا في احتلاله ،وبذلك تكون انجلترا قد أخذت من مصر برضاها واختيارها كل ماطلبته فمن أجل القناة احتلت انجلترا مصر وأقامت الدنيا وأقعدتها • وهذا هو النص العسكرى ، الذى صيغ بجرأة لا استطيع ان اصفها الا بأن أقول لواضعى هذا النص : « اذا لم تستح فاصنع ماشئت » !!

المادة الثالثة ـ « نظرا للمسئولية الملقاة على عاتق بريطانيا العظمى بمقتضى الفقرة المتقدمة ، ونظرا لما لها من المصلحة الخاصة في حفظ مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق الاقصى ، فمصر تعطيها حق ابقاء قوة عسكرية بالاراضى المصرية ، وحق استعمال الموانى والمطارات المصرية لغرض التمكن من الدفاع عن القطر المصرى ، ومن المحافظة على مواصلاتها مع أملاكها المذكورة ، أما المكان او الامكنة التى تعسكر فيها الجنود البريطانية ، فانها تعين باتفاق الطرفين »

وقد فطن المرحوم عبدالعزيز فهمى لغرض انجلترا الذى انطوى عليه هذا المشروع ، فقال في نقده ان هذا الغرض « اخذ اقرار الامة المصرية

نفسها بتصحيح مركز الانجليز ازاءها كما أخذوا اجماعا او شبه اجماع من الدول بتصحيح مركزهم فى مصر والسودان ليتم لهم بذلك قطع كل احتجاج يقوم فى وجههم من الداخل أو الخارج معا » وأما عن الشرط العسكرى ، فقال المرحوم عبد العزيز فهمى :

« ان اشتراط وجود قوة عسكرية انكليزية فى الاراضى المصرية ، هو اشتراط لايتفق مطلقا مع سيادة البلاد فى الداخل ، بل هو من طبيعة الحال فى كل بلد للغير حماية عليها أو ملكية فيها ، وندر ان توجد قوة أجنبية فى بلد مستقلة حرة ، وليس محو صفة الاحتلال من هذه القوة العسكرية والنص على عدم مساسها بحقوق الحكومة المصرية بمانع من أنها فى ذاتها قوة اجنبية ، مجرد وجودها كاف للمساس بالسيادة الداخلية التى للبلاد على نفسها ، والغرض المصرح به من وجودها هو غرض مبهم اذ للامبراطورية الانكليزية مواصلات الى السودان وغيره من أفريقيا ولفلسطين والعراق والهند وغيرها ، وانواع المواصلات شتى من بحرية ونهرية وحديدية وتلغرافية وتليفونية وهوائية • وللانكليز مع هذا الابهام ان يدعو ان ماكان من طرق المواصلات المذكورة داخل حدود القطر المصرى (بخلاف قناة السويس فيصدق عليه انه من مواصلات الامبراطورية البريطانية، وان يرتبوا على ذلك ان لهذه القوة الانتقال من معسكرها الى اى نقطة بالقطر المصرى يحصل فيها أى مساس بهذه المواصلات ، ويكون ذلك من أشد واخطر انواع المساس بحرية البلاد وسيادتها الخارجية »

ثالثا ــ **وصاية بريطانيا على علاقات مصر الخارجية :**

« المادة الثانية ــ تتعهد مصر من جانبها ان لاتعقد اى معاهدة سياسية مع أية دولة أخرى بدون رضا بريطانيا العظمى » •

« المادة التاسعة : تكون حكومة جلالة الملك مستعدة لان تأخذ على عهدتها تمثيل مصر فى أى بلد ، لم يتعين فيها ممثل مصرى ولكن ليس لمصر ان تعهد بهذا التمثيل لاى دولة اخرى غير بريطانيا العظمى »

وتضمن المشروع قيودا اخرى تحد من سيادة مصر التشريعية وسلطتها القضائية والادارية والمالية ، ولايعنينا عرض هذه القيود ونحن بصدد البحث فى النزاع فى جزئه الخاص بقناة السويس •

مشروع الوفد المضاد

سلم لبريطانيا بالحماية فى شكل آخر

قدم الوفد للحكومة البريطانية مشروعا مضادا لمشروع ملنر ، وبمراجعة بنوده يظهر المعنى الذى أشرنا اليه من قبل ، وهو ان الوفد قد ضل فى فهمه للقضية المصرية فاكتفى من الاستقلال بشكل الحكومة المصرية وبالنص على انتهاء الحماية لفظا ، ولكنه سلم لبريطانيا مع شديد الاسف بسيطرتها على قناة السويس وقبل ان يربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية ، بواسطة دفاع مشترك ، ومحالفة طويلة الاجل ، وكذلك أورد مشروع الوفد قيودا على علاقات الدولة المصرية الخارجية ، واعترف لانجلترا بمركز استثنائى فى مصر واغفل مسألة السودان ، والمدهش ان انجلترا رفضت هذا المشروع مع انه أعطاها الجوهر ، واكتفى بالمظهر وبالالفاظ .

أما المظهر الذى حرص عليه الوفد فهو نص المادة الاولى فى مشروعه : « تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر .

« وتنتهى الحماية التى اعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ هى والاحتلال العسكرى الانجليزى ، وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية وتكون دولة ملكية ذات نظام دستورى »

وتضمن مشروع الوفد بندا خاصا بالجلاء ، لا غبار عليه ، وهو المادة الثانية :

« تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف ... من تاريخ العمل بهذه المعاهدة »

ولكن مشروع الوفد قوض هذا الاستقلال ، بثلاث مسائل فى غاية الخطورة ، وهى :

١ ـ الشرط العسكرى ، وجوهره قناة السويس ، مع انها اساس النزاع المصرى ، البريطانى .

٢ ـ التسليم بمبدأ الدفاع المشترك

٣ ـ أبدية المحالفة تقريبا .

وفوق ذلك ارجأ موضوع السودان وقيد سيادة مصر الداخلية والخارجية واليك البيان :

المادة الثامنة من مشروع الوفد :

« لبريطانيا العظمى - ان رأت لزوما - ان تنشىء على مصاريفها بالشاطىء الآسيوى ، لقناة السويس نقطة عسكرية للمساعدة على ما عساه يحصل من الهجمات الاجنبية على القناة .

« وتحديد منطقة هذه النقطة يحصل فيما بعد بمعرفة لجنة مكونة من خبراء عسكريين من الطرفين بعدد متساو

« ومن المتفق عليه ان انشاء هذه النقطة لايعطى لبريطانيا العظمى اى حق فى التدخل فى أمور مصر ، ولايخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها ، كما لايمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة المحررة فى اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، الخاصة بحرية الملاحة فى قناة السويس ، وبعد مضى عشر سنين من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يبحث المتعاقدان الامر لمعرفة ما اذا كان استبقاء هذه النقطة لم يعدله لزوم ، وما اذا لم يكن ممكنا ان يترك لمصر وحدها العناية بالمحافظة على القناة ، وفى حالة الخلاف يرفع الامر الى عصبة الامم »

يا سبحان الله ؟!

قرأت هذه الصيغة اكثر من مرة، فدهشت كيف اباح الوفد لنفسه ان يتبرع بها ، وكان الوفد يضم رجال قانون ، ولقد وقعوا فى خطأ فاضح وخلط شديد ، فقبول انشاء نقطة عسكرية اهدار لسيادة مصر على قناة السويس وتسليم بنظرية المواصلات الامبراطورية البريطانية التى ابتدعتها عقلية بريطانيا العظمى مفتئتة على مبادىء القانون الدولى العام الذى لايعرف شيئا اسمه مصالح بريطانية او مواصلات امبراطورية ولا يسلم القانون بهذا الكلام الفارغ فبريطانيا فى العائلة الدولية دولة كغيرها ، وليس لها من الحقوق فى هذا القانون اكثر مما لغيرها وهل يجيز القانون لفرنسا أو المانيا أن تنشىء لنفسها فى دوفر مثلا منطقة عسكرية لتدرأ عن نفسها أخطارا احتمالية من جانب انجلترا وحلفائها ؟ هل سمعنا عن شىء كهذا فى حياة الدول المستقلة ، وهل تقبل انجلترا أن ينشىء الغير فى أراضيها لنفسه نقطا عسكرية ؟! ان انجلترا لم تتخيل ذلك قط ، فلماذا تقبل مصر هذا الوضع وتتبرع به ، وهل الشعب المصري اقل حقوقا فى نظر القانون من الشعب البريطانى ، ام ان

الله تعالى قد ميز بنى التاميز بشىء فى قانون الشعوب لانعرفه ، ولذلك تعطى لهم ارتفاقات فى أراضى غيرهم ؟!

لا يصحح تنازل الدولة المصرية عن سيادتها على شاطىء القناة الاسيوى ان بريطانيا هى التى تدفع مصاريف النقطة العسكرية ، أو أن وجود هذه النقطة لايعطى لبريطانيا الحق فى التدخل فى أمور مصر ، والقول فى النص « أنه لايخل أدنى اخلال بما لمصر من حقوق السيادة على تلك المنطقة التى تبقى خاضعة لسلطة مصر ومنفذة فيها قوانينها » يثبت أن واضع هذه الصيغة قد ظلم نفسه ووطنه ، فمظهر سيادة الدولة على أى مكان من أقليمها هو الجيش ، ومتى كان هذا الجيش تابعا لدولة أجنبية فما الذى يتبقى من سيادة الدولة ؟!

ان هذه الصيغة ان دلت على شىء فانما تدل على العقلية السياسية المصرية التى كانت تعالج الامور مكتفية بالمظهر ، متنازلة عن الجوهر ، فالذى كان يعنى أولئك الباشوات نفوذ الحكومة المصرية ووظائف الحكومة المصرية ، وكان الاستقلال فى نظرهم يقف عند هذا ولذلك يحتاطون ويكتفون بالنص على أن وجود النقطة العسكرية بقناة السويس « لايعطى بريطانيا حق التدخل فى أمور مصر » فهل ياترى ثار الشعب المصرى وأراق دمه ليمنع تدخل الانجليز فى شئون الحكومة المصرية ، وسيان عنده أن يترك للانجليز احتلال جزء من أراضيه بل أهم شريان فى جسد الوطن ؟! من قال هذا ؟! لو سأل الوفد رجل الشارع فى مصر عن سبب سخطه على الانجليز ، وعن طلباته قبلهم لقال رجل الشارع لوكلائه : اطردوهم من بلادى ، فأنا لا أقبل أن يطأ جندى بريطانى شبرا من أرض وادى النيل ، فما بالنا بقناة السويس ، وهى مسألة المسائل فى النزاع ؟!

وأكثر من ذلك أمعن واضع تلك الصيغة فى التخبط والجهل فذكر أن انشاء النقطة العسكرية « لا يمس بالسلطة المخولة لمصر باتفاقية الاستانة المحررة فى اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، ومجرد وجود هذه النقطة على الشاطىء الشرقى أو الغربى للقناة هدم لمعاهدة القسطنطينية المذكورة وضياع لسلطة مصر المستمدة من سيادتها على الاقليم والمعترف بها فى تلك المعاهدة ، وهى التى ناطت الدفاع عن القناة بالحكومة المصرية ، ولم تجز لها أن تنقل هذا الواجب الى عاتق دولة أجنبية اللهم الا اذا تنازلت مصر عن وجودها كدولة مالكة القناة وسيدة عليها .

وقد يقال ان واضع النص استدرك وحدد أجلا للمسألة أقصاه عشر سنوات ، يعاد بعدها النظر ، ولكن ماقيمة هذا الاستدراك ، فليست العبرة

بالمدة ومانتيجة الاحتكام الى عصبة الامم وقد سلمنا بالمبدأ واعترفنا بأساس نظرية المصالح البريطانية والمواصلات الامبراطورية ؟!

الدفاع المشترك

ونبرع الوفد المصرى فى مشروعه بنص آخر يهدم السيادة ، ويربط مصر بعدوها عسكريا برباط شبه أبدى ، ويعرضها لاحتمال مخاطر السياسة البريطانية العالمية وهى سياسة لحمتها الشغب وقوامها خلق المشاكل الدولية بطريقة دائمة ومتصلة ، والمستعمر لايعيش أبدا من غير مشكلات لأنه فى صراع مع من يسطو على أوطانهم ، ومع منافسيه ومزاحميه فى الاستعمار فهو لاينام الا والسلاح فى يده ٠

وهذا هو نص المادة العاشرة فى مشروع الوفد المصرى :

« يوافق الطرفان بمقتضى هذا على عقد محالفة دفاعية بينهما للأغراض الآتية :

١ ـ تتعهد بريطانيا العظمى بالاشتراك فى الدفاع عن الاراضى المصرية ضد كل تعد يحصل من جانب أية دولة من الدول ٠

٢ ـ عند حصول تعد على المملكة البريطانية من جانب أى دولة أوروبية، ولو لم تكن سلامة القطر المصرى ذاته فى خطر مباشر ، فان مصر تتعهد بأن تقوم داخل حدود بلادها لبريطانيا العظمى بجميع ماتحتاجه حربيا من تسهيل سبل المواصلات وأعمال النقل ، وشروط أداء هذه المعونة تتحدد بعد باتفاق خاص ٠ »

أعنى أنه يكفى أن تشتبك بريطانيا فى حرب مع أية دولة أوروبية ولو فى القطب الشمالى فتدخل مصر الحرب وتتحمل ويلاتها ، اذ السماح لدولة متحاربة باستخدام مرافق الدولة المحايدة من طرق مواصلات وتموين جيوش وغير ذلك خروج عن الحياد يستتبع حالة الحرب ، وهذا هو حكم القانون ، والحروب لايشترط لقيامها فى العصر الحديث أن تعلن والعبرة بالموقف الذى تتخذه الدولة ، وهذا أيضا حكم الواقع فالطرف الآخر المشتبك مع بريطانيا فى حرب ،يجوز له بمقتضى قوانين الحرب أن ينسف مستودعات تموينها وطرق المواصلات البرية والبحرية ، والطائرات قد قصرت المسافات وقاذفات القنابل تغنى أحيانا عن الجيوش البرية

قبل الوفد ان يربط مصر بعجلة الامبراطورية البريطانية بالنص المتقدم، كما أورد فى مشروعه نصا آخر جعل المحالفة بين مصر وبريطانيا شبه أبدية، لمدة ثلاثين سنة ، قابلة للتجديد ٠

المادة الثانية عشرة ــ « هذه محالفة معقودة لمدة ثلاثين سنة ، فى نهايتها يمكن للطرفين أن ينظــرا فى أمر تجديدها »

اغفال الســودان

المادة الثالثة عشرة ــ « مســألة السودان تكون موضوع اتفاق خاص ٠»

مظاهر وصاية على مصر

«المادة الحادية عشرة ــ تتعهد مصر، فوق ذلك بألا تعقد أية محالفة مع أية دولة أخرى بدون الاتفاق مقــدما مع بريطانيا العظمى

« المادة التاسعة ــ فى حالة ما ترى مصر التى لها حق التمثيل السياسى ألا تعين نائبا مصريا عنها لدى أى بلد من البلاد تعهد بالمصالح المصرية فى هذا البلد الى نائب بريطانيا العظمى ، وهو يتولى الدفاع عن تلك المصالح، وفق آراء وزير الخارجية المصرى » .

وهذا عدا نصوص أخرى خاصــة بصندوق الدين وبالمحاكم المختلطــة ووظيفة النائب العــام الانجليزى ٠ والعجيب أن المشروع وقد أهدر السيادة فى مسألة المسائل وهى قناة السويس، وكان يجب ألا يتناول غير المســائل السياسية ، عنى بالمســائل الادارية والتفاصيل فأرهق موثقوه أنفسهم فى وضع نصــوص خاصة بالشــئون الداخليــة كلائحة ترتيب المحــاكم المختلطة ، وكيفية الاستغناء عن خدمة الموظفين الانجليز بالحــكومة المصرية واحسان معاملتهم ، وهذا يدل على أن ممثلى مصر الذين وضــعوا المشروع ضاقت عقولهم عن فهم قضية البلاد الكبرى وعنوا بالتوافه فصار الاستقلال فى نظرهم وظائف وموظفين وادارات ولوائح محاكم وتمسكوا بهذا الذى يعتبر من أخص شئون مصر دون أى دخل لبريطانيا وتركوا القيود تدق رأس الاستقلال المصرى وتمسخه حتى يصــبح رمادا تذروه الرياح فيعمى أبصار المصريين ، ويظنون أنهم كسبوا الاستقلال ، وكان حريا بالمصريين أن يقولوا للوفد بعد عودته « كنتم وأعداءنا فى ضلال مبين » !!

فشلت مفاوضات ملنر مع الوفد الذى كان يرأسه سعد زغلول ، ولكن ملنر استأنف المفاوضــات مع عدلى يكن ، وسلم ملنر لعدلى مشروعا آخر فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٢٠، لا يختلف فى جوهره وقواعده عن مشروع ملنر السابق ، وانما حدث تغيير طفيف فى الالفاظ ، وطلب ملنر من عدلى تسليم المشروع للوفد ، وقد نص على المحالفة الابدية والدفاع المشترك فجاء فى البند الثالث ، الفقرة الثانية ، كالآتى :

« تبرم بموجب هذه المعاهدة نفسها محالفة بين بريطانيا العظمى ومصر تتعهد بمقتضاها بريطانيا العظمى أن تعضد مصر فى الدفاع عن سلامة أرضها وتتعهد مصر بأنها فى حالة الحرب ، حتى ولو لم يكن هناك مساس بسلامة أرضها تقدم داخل حدود بلادها كل المساعدة التى فى وسعها الى بريطانيا العظمى ومن ضمنها استعمال ما لها من الموانى وميادين الطيران ووسائل المواصلات للأغراض الحربية »

وأما احتلال قناة السويس ، بل الاحتلال العسكرى الشامل فقد ورد نصه فى الفقرة الثانية من المادة الرابعة كالآتى :

« تمنح مصر بريطانيا العظمى حق ابقاء قوة عسكرية فى الاراضى المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية ، وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة ، وتسوى ماتستتبعه من المسائل التى تحتاج الى التسوية ، ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد ، كما أنه لايمس حقوق حكومة مصر »

وتناول المشروع فى كثير من التفصيل مسائل مصر الداخلية ، ادارية وقضائية ومالية مما يضع بريطانيا فى منزلة الدولة صاحبة الوصاية على مصر ، وأغفل السودان عمدا من المشروع وبعث الى عدلى يكن فى ١٨ أغسطس بكتاب عن السودان تمسك فيه بالوضع الذى خلقته انجلترا ونصت عليه اتفاقية سنة ١٨٩٩ الباطلة ٠

لما سلم ملنر مشروعه الى عدلى يكن ، كان المرحوم سعد زغلول قد سافر الى فيشى للاستشفاء ، ومن هناك بعث الى مصر كتابا عرض به على الامة مشروع ملنر الثانى ، طالبا منها أن تبدى رأيها فيه ، وكتاب سعد مؤرخ فى ٢٢ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، وأهم مايستوقفنا من هذا الكتاب قول سعد زغلول عن المشروع :

« غير أنه نظرا لاشتماله على مزايا لايستهان بها ، وتغير الظروف التى حصل التوكيل فيها ٠٠!!»

ومع ذلك أرسل سعد فى اليوم نفسه خطابا الى أعضاء الوفد الثلاثة بمصر ، صارحهم فيه برأيه فى المشروع ، فقال عنه :

« انه مشروع ظاهره الاستقلال والاعتراف به ، وباطنه الحماية وتقريرها ، ففيه من خصائص الحماية ومميزاتها الشىء الكثير كالقوة العسكرية ٠٠ الخ»

ولم يتردد الشعب المصرى فى استنكار المشروع ورفضه ، وظهر رأى الشعب فى عديد من البيانات التى خطتها أقلام الساسة ورجال القانون ،

وقد استأنف الوفد الاجتماع باللورد ملنر فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٢٠ وأبدى بعض التحفظات ، وقد قطعت المفاوضات فى ٩ نوفمبر وسافر الوفد الى باريس فى ١١ نوفمبر ، ورفع ملنر تقريرا عن مفاوضاته الى اللورد كيرزون فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٢٠ ،واستقال من منصبه فى يناير سنة ١٩٢١ وخلفه فى وزارة المستعمرات ، « ونستون تشرشل » الذى استهل عمله بتصريح عن مصر ، وصفها فيه بأنها من أجزاء الامبراطورية البريطانية المرنة ،فأثار هذا التصريح فى مصر عاصفة من الاحتجاج

***

كانت مفاوضات ملنر الحلقة الاولى من سلسلة مفاوضات مع بريطانيا باءت كلها بفشل ذريع ، ذلك لأن بريطانيا لم تعدل قط عن موقفها من مصر كما حددته قبل الاحتلال نفسه وهو هذا الموقف الذى أملى عليها شهوة السيطرة على قناة السويس ، وما زالت ونحن نخط هذه السطور فى أواخر عام ١٩٥٢ متمسكة بسياستها القديمة ،فالمشروعات التى قدمتها قبل معاهدة سنة ١٩٣٦ وبعد معاهدة سنة ١٩٣٦ تقوم كلها على مبدأ التشبث بقناة السويس ولا تختلف الا فى التفاصيل التى لا تمس مركز انجلترا فى القناة . وقد عرفت بريطانيا كيف تحول أنظار الساسة المصريين عن قناة السويس باعتبارها محور النزاع وتشغلهم بمناقشتها ومحاورتها فى موضوع الاستقلال نفسه من حيث شكله ومظهره ومن أجل ذلك أصبح الاستقلال الذى تفاوض فيه هو جهاز الحكم لا الرقعة الحساسة من أرض الوطن التى تحتلها انجلترا بقواتها الغاشمة ، وما دام الامر أصبح جهاز الحكم وكيفية بنائه واختصاصاته وسلطاته التنفيذية والتشريعية والقضائية انفسح المجال لتصدع الجبهة المصرية لأنه لا يثير الخصومة والبغضاء والمنافسات الحزبية أكثر من تطرق المنفعة الشخصية الى الحركة الوطنية فلو أن هذه الحركة قد تركزت فى الجلاء وزحزحة الغاصب عن أرض الوطن وعن قناة السويس بوجه خاص لكان الجهاد الوطنى غرما لا غنما وحينئذ لا يختلف اثنان ولبقيت الحركة الوطنية بعيدة عن الشبهات، أما وقد أصبح الاستقلال فيما رآه أولئك الذين فاوضوا انجلترا هو قيام حكومة ملكية مصرية لها فى الخارج مفوضيات ولها فى الداخل برلمان أضحت المناصب الرفيعة هى الهدف الذى تسعى اليه الحركة الوطنية فاذا ما اقترب موعد الوصول الى هذا الهدف اشتغل تفكير القائمين بالحركة فى موضوع توزيع المناصب وتساءلوا من الذى سيحكم وعندئذ تطوى صحيفة الجهاد الحقيقى وتمسخ الحركة ويتراشق المتصدرون لها بالسهام !

وقد وقع الانقسام فى صفوف الحركة مبكرا لانه قبل الاختلاف على

توزيع المناصب أو كراسى النيابة ، ثارالخلاف على رئاسة وفد المفاوضات نفسه وهذا يدل على أن انجلتراعرفت كيف تزرع بذرة المنفعة الشخصية وتقضى على ثورة سنة ١٩١٩وتخرجها عن أهدافها الاصلية، ولذلك يمكن القول أن الثورة قد أخفقت ومنيت بخيبة أمل شديدة منذ شهر أبريل سنة ١٩٢١ ٠

فى ذلك التاريخ عاد المغفور لهسعد زغلول الى مصر وبدأت المحادثات بينه وبين عدلى يكن ووضع سعدشروطا للاشتراك مع الوزارة فى المفاوضات تتلخص فيما يأتى :

١ ـ أن تكون غاية المفاوضات الغاءالحماية فى مواجهة انجلترا وغيرها من الدول أى القضاء على أثر معاهدةفرساى فيما يختص بالحماية

٢ ـ الاعتراف بالاستقلال التام

٣ ـ الغاء الاحكام العرفية والرقابةعلى الصحف

٤ ـ أن تكون للوفد الأغلبية فىعدد المشتركين فى المفاوضات من الجانب المصرى وأن تكون له الرئاسة

ويتضح أن الشرطينالاو ل والثانىلم يتناولا الجلاء بل انصرفا لالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال وقدعرفت انجلترا فيما بعد كيف توفق بين هذين المطلبين وبين احتلالها لمصروالسودان ٠

ولم يختلف عدلى وسعد على هذينالشرطين وانما اختلفا على الشرطين الثالث والرابع اذ أظهرت الوزارةعجزها عن الغاء الأحكام العرفية والرقابة قبل المفاوضات وتمسك عدلىيكن برئاسة هيئة المفاوضات وأضحت الرئاسة محور التفكير والجدلالسياسىفى مصر وبذلك نجت انجلترا من المقاومة الوطنية وضاعت القضيةبالنسبة لمصر ٠

وقد بدأت المأساة بخطاب شبراالمشهور الذى ألقاه المرحوم سعدزغلول فى ٢٥ أبريل سنة ١٩٢١ وبعد فيهكل البعد عن شرح المطالب الوطنية المصرية وتحديد الموقف بالنسبةلانجلترا وجعل مسألة المسائل هى رئاسة الوفد واختصاصات الوزارةوقال ضمن ما قاله فى خطابه بشبرا : « ورئيس الوزارة ليس الا موظفا منموظفى الحكومة الانجليزية ، يسقط ويرتفع باشارة من المندوب السامى ،وهو بهذه الصفة لا يمكنه أن يكون بازاء رئيسه وزير خارجيةانجلترا حرافى الكلام ، لأنه مدين له بمركزه ، فاذا طلبنا الرئاسة فانما نطلبها ليكونالرئيس حرا مرتكزا على قوة لا تهاب شيئا مطلقا فى المطالبة بحقوقها ،وهى قوة الأمة ، لا أن يكون مرتكزا

على قوة مستمدة من الحكومة الانجليزية، لأن ذلك يجعل المفاوضة بين الأصل وفرعه ، أى بين الحكومة الانجليزية وبين الحكومة الانجليزية أيضا ٠ ليست هذه أول مرة ذكرت فيها هذا المعنى الذى تشرفت بعرضه الآن عليكم ، ولكنى رفعت الصوت به فى وزارة المستعمرات الانجليزية ٠ فقلت للجنة ملنر فى جلسة ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٠ : من الذى يعين المفاوضين المصريين ؟ فأجاب : الحكومة المصرية، قلت : اذا جورج الخامس يتفاوض مع جورج الخامس »

كان سعد زغلول فى ذلك الوقت يتمتع بزعامة شعبية ونفوذ على الجماهير لم يسبق اليه، وكانت كلماته شديدة التأثير على عقول الناس وكانت النفوس المتطلعة الى الاستقلال متأججة وقد سيطرت عواطف المصريين على عقولهم فاختفى سلطان العقل وفى هذه المرحلة من حياة مصر يمكن القول أن سعد زغلول هو الذى انتهز فرصة هذا الشعور والثقة التى لا حد لها بشخصه وكيف التفكير السياسى المصرى ٠ ولو أن سعد زغلول استغل هذه الثقة وحالة الأمة النفسية فى توجيه الحركة الوطنية وجهتها الصحيحة فترفع عن الاختلاف على المناصب والرئاسة وقصر همه وكلامه على توكيد طلبات الامة الصحيحة وهى جلاء الغاصب عن أرض الوطن جلاءا غير مقرون بقيد وترك مسائل الرئاسة والحكم للوقت ليرتبها المصريون بمعرفة أنفسهم من غير دخل للغاصب بعد أن يتم الجلاء ، نقول لو أن الزعيم الشعبى سعد زغلول فعل هذا لأثمرت ثورة سنة ١٩١٩ ولسجل فى تاريخ حياته أروع الصفحات والزعماء الذين يرتفعون فى نظر مواطنيهم الى المكان الذى ارتفع اليه سعد لا يتكلمون عادة الا فى رؤوس المسائل ولا يخرجون عن جوهر ما تطلبه أمتهم فلا يتناول حديثهم المناصب والرئاسات فهم بما ينالونه من ثقة مواطنيهم أكبر من المناصب والرئاسات ، كان سعد فى ذلك الوقت أرفع مكانة لا من عدلى يكن فقط بل من السلطان الجالس على عرش مصر ولكنه للأسف لم يشعر فى قرارة نفسه بهذه المكانة وأحس أن شيئا ينقصه وهو المظهر الرسمى ، وهذا هو الوهن الذى يبتلى أحيانا نفوس الزعماء الوطنيين فيقضى عليهم لأنه يفوت عليهم فرصة كسب القضية التى يتصدون لها ، ولو أن غاندى تكلم عن المناصب والرئاسات وجعلها شغله الشاغل لقتل نفسه كزعيم للهند وقتل الحركة الهندية ولكن غاندى نجح فى طرد الانجليز من الهند لأنه زهد فى كل مظهر وتجرد عن كل غاية الا الغاية الشريفة التى من أجلها أعلن الجهاد وهى خروج العدو من بلاده وترك الحكم والرئاسة وكل مظهر من مظاهر الحياة الدنيا لغيره فحقق آمال أمته وارتفع الى مراتب القديسين .

ولو أن الامر اقتصر فى مصر على خطبة شبرا ، لهان الخطب ، ولكن أضحى الخلاف على المناصب والرئاسة منذ ذلك التاريخ المحــور الذى يدور حوله الجهاد الوطنى فمانت الحركة الوطنية المصرية وعرفت انجلترا الماكرة كيف تستغل هذه الحـــالة وهى داء عضال يفتك بالحركات الوطنية وتصل من مصر الى ما تشتهيه بلا كبير عناء ٠

أدت خطة سعد ، ولا سيمـــا بعد اصراره على اعلان عدم الثقة بالوزارة لتصدع فى الوفد المصرى فاستقال منه على شعراوى ومحمد محمود وحمــد البــاسل (استرد استقالته بعدئذ) وعبد اللطيف المكباتى وأحمد لطفى السيد ومحمد على علوبة وكتب الخمسة الأخيرون بيانا قالوا فيه : « قضت مصلحة البــلاد التى أخذنا أنفسنـــا بالقيام عليها أن نصارحكم القول أننا لا نستطيع أن نقركم على جعل القضية المصرية ، قضية شخصية يصح أن يكون للميول الذاتية فى أمرها محل من الاعتبار »

وختموا بيانهم بالقول : « لقد نشعر أن الذين صبروا الى اليوم حقيق بهم أن يصبروا ويقدموا قربانا جديدا على مذبح الاتحاد فى هذا الموقف ، ولكن الأمر أجل من أن يحتمل تســاهلا ،وأعجل من أن يقبل أناة ، والاتحــاد أوشك أن يكون مقصـــودا لذاته لالثمراته ، ٠٠٠٠ »

وكان يكفى أن يعلن للنـــاس أن سعدا غضب على زيد أو عمرو لتسقطه الامة من حسابها مهما تنزهت غايات المغضوب عليه ولذلك أطلق النــاس بسرعة على أصحاب ذلك البيان وصف المنشقين وانضم اليهم من أعضاء الوفد آخرون من بينهم المرحوم عبد العزيز فهمى وقامت المظاهرات العدائية ضد المنشقين ٠

وفى ظل هذه الثورة على الاشخاص ،لا الثورة من أجل المبادىء، تألف الوفد الرسمى برئاســـة عدلى يكن فى ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ، وقد اشتد هياج الخواطر حتى وقعت بعض الحوادث ،وصار الهياج مع الاسف من مصريين ضد مصريين بعد أن كان قبل ذلك بعامين هياج مصريين ضد انجليــز مغتصبين ، وسافر عدلى الى لنــدن ليفاوض اللورد كيرزون ووصلها فى ١١ يوليو سنة ١٩٢١ وكان غير موفق فى اختيار الوقت الذى فاوض فيه اذ عرفت انجلترا مقدما أنه ليس لعــدلى يكن سند فى مصر غير الكرسى الذى يجلس عليـــه وعرفت ان الحـــركة الشعبية التى يتزعمها سعد زغلـــول تحارب عدلى ولا تؤيده ، وكان هتاف الجماهير فى القاهرة وغيرها من المدن من أعجب ما سمع فى تاريخ الحركات الوطنية « الحماية على يد سعد ، ولا الاستقلال على يد عدلى » ٠

ولهذا كان تمسك انجلترا بالاحتلال فى مشروع كيرزون تمسك المصر على باطله فطلبت فى هذا المشروع « تخويل انجلترا الحق فى ابقاء قوات عسكرية فى كل زمان ومكان بالاراضى المصرية ، وأن يكون تحت تصرفها كل ما فى مصر من وسائل المواصلات وطرقها ، وكل ما فيها من ثكنات ومطارات وميادين التمرين وترسانات وثغور حربية » وأراد اللورد كيرزون أن يظفر من مصر بالاعتراف الصريح بنظرية مواصلات الامبراطورية البريطانية وأن يجعل ذلك مساويا تماما لسلامة مصر نفسها فنص فى مشروعه على أن « الغرض من الاحتلال الدفاع عن مصالح مصر الحيوية ، وسلامة أراضيها ، وحماية المواصلات الامبراطورية البريطانية » وكان مشروع كيرزون أسوأ بكثير من مشروع ملنر وأمعن فى العدوان على استقلال مصر والسودان وذلك لان الانقسام الداخلى فى مصر قد أطمع الانجليز ، وقد أجاب عدلى يكن على المشروع بمذكرة فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢١ ختمها بالقول « ان المشروع لا يجعل محلا للأمل فى الوصول الى اتفاق » ومع ذلك سلم عدلى فى مذكرته ببقاء قوة عسكرية بريطانية فى منطقة قناة السويس لحماية المواصلات البريطانية ، ودل هذا التسليم على أن الوفد الذى كان يرأسه عدلى يكن كان مجردا عن فهم المطالب المصرية ومعرفة جوهر القضية المصرية وأن العقلية السياسية فى ذلك الحين كانت عقلية اقطاعية زيفت الاستقلال واكتفت منه بالمظهر وسلمت للعدو بأهم ما سطا عليه وهى قناة السويس ، ومع هذا التسليم انقطعت المفاوضات وسافر عدلى من لندن فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢١ (١) .

***

لم تستطع انجلترا أن تستفيد بالحالة التى ترتبت على الانقسام الداخلى فى مصر كل الافادة ، وتحتم عليها فى الشهور التالية لفشل مفاوضات عدلى ــ كيروزون ، أن تخفف قبضتها على مصر بعض الشىء ، للاسباب الآتية :

أولا ــ سوء مركز انجلترا فى محيط العلاقات الدولية ، وقد شرحنا ذلك المركز فيما تقدم ، وكان لا بد أن يزداد هذا المركز حرجا طالما كانت انجلترا عاجزة عن الوصول الى تسوية مع المصريين اذ كان معروفا للعالم كله أن مركز انجلترا فى مصر غير شرعى وان الحماية باطلة على الرغم من النصوص التى وردت فى مواثيق السلام ، فالعقلية الدولية كانت تفهم

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى اعقاب الثورة المصرية ، الجزء الاول ، الطبعة الاولى سنة ١٩٤٧ ، ص ١٤ وما بعدها .

أن تلك النصوص وليدة محاولات انجلترا الاستعمارية ، وأنها باطلة ، ولا بد أن تظل باطلة ، ما دامت انجلترا عاجزة عن الحصول على موافقة الشعب المصرى ، فهذه الموافقة وحدها هى التى تعطيها سندا شرعيا ، وكلما اشتدت وطأة منافسة الدول الكبيرة ومعاداتها لانجلترا تكشف بطلان مركزها فى مصر أمام العالم لان الدول التى تخاصم انجلترا تعرف نقطة ضعفها ، فهى تدرك أهمية مركزها فى مصر كسند لكيان الامبراطورية البريطانية وتضغط عليها من هذه الناحية اذ تكشف عن بطلان مركزها فى مصر . ويهم انجلترا أن تسد هذه الثغرة بالحصول على توقيع مصر على صك من الصكوك .

ثانيا ـ لما فشل عدلى فى المفاوضات استقالت وزارته فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، وما دامت الرئاسة لم تعد شاخصة أمام الحركة الوطنية ورجالها للتقاتل عليها ، أصبح المتنفس الوحيد هو العودة بالثورة الى وضعها الطبيعى فتنصرف لمناوأة انجلترا نفسها ، والمطالبة بالاستقلال الصحيح ، والبحث عن الطرق التى تضايق انجلترا والتى تؤدى بطبيعة الحال لتصحيح موقف مصر .

ثالثا ـ صدر تبليغ بريطانى فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ حمله اللورد اللمبى المندوب السامى البريطانى الى السلطان فؤاد ، وكشف هذا التبليغ عن سياسة انجلترا التى تهدف أول ما تهدف الى استمرار احتلالها لمصر ، ولكنه فى الوقت نفسه أورى أن انجلترا حريصة على تثبيت مركزها بموافقة الشعب المصرى ، وأنها لا تستطيع أن تبرم اتفاقا أيا كان الا بالحصول على هذه الموافقة فجاء فى هذا التبليغ : « ففيما يتعلق بالحاضر لا يمكن لحكومة جلالته تنفيذ اقتراحاتها بدون رضاء الامة المصرية واشتراكها » ومع ذلك بلغت الحماقة بالسياسة البريطانية أن تحاول الحصول على هذا الرضا بالقوة والاكراه والتهديد بسوء المصير ، متمسكة بما تسميه مصالح الامبراطورية البريطانية ، فجاء فى التبليغ هذه العبارات : « واذا كان الشعب المصرى يستسلم الى أمانيه الوطنية ، مهما كانت هذه الامانى صحيحة ومشروعة فى ذاتها ، دون أن يكترث اكتراثا كافيا للحقائق التى تتحكم فى الحياة الدولية ، فان تقدمه فى سبيل تحقيق مطمحه الاسمى ، لا يصيبه التأخير فقط ، بل يتعرض لأخطر تعرضا تاما ، اذ ليس من فائدة ترجى من وراء التصغير من شأن ما على الأمة من الواجبات وتعظيم ما لها من الحقوق » وجاء فى التبليغ أيضا : ـ « وسبيل التقدم الوحيد للشعب المصرى يقوم على تآزره مع الامبراطورية البريطانية لا مع تنافرهما ، ..... وقادة مصر

المسئولون هم الذين عليهم فى هـذا العهد الثانى من اشتراكهم مع بريطانيا أن يثبتوا بقبولهم النظام الوطنى المعروض عليهم الآن ، وبالتزام جانب الحكمة فى العمل به ، ان المصالح الحيوية للامبراطورية البريطانية فى بلادهم يمكن أن توكل لعنايتهم بالتدريج » .

رابعا ـ أذيعت وثائق مفاوضات عدلى ـ كيرزون وكذا التبليغ المشار اليه فاشتد سخط الناس فى مصر ، وأرادت انجلترا أن تعالج هذه الحالة بحماقة جديدة ، ذلك أن المرحوم سعد زغلول كان قد نشر بيانا فى ٧ ديسمبر سنة ١٩٢١ قال فيه ان شعار الحركة « هو الاستقلال التام أو الموت الزؤام » فأنذرته السلطة العسكرية البريطانية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ بعدم القاء الخطب أو حضور الاجتماعات أو الكتابة فى الصحف أو الاشتغال بالسياسة ، وطلبت منه أن يترك القاهرة ويقيم فى الريف ، ووجهت مثل هذا الطلب الى كل من فتح الله بركات وعاطف بركات ومصطفى النحاس ومكرم عبيد وصادق حنين وجعفر فخرى وسينوت حنا وأمين عز العرب ، فرد سعد على هذا الانذار بخطابه المشهور الذى قال فيه : ـ « ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء » وقال فى كتابه المؤرخ ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، والذى وجهه الى مستشار وزارة الداخلية الانجليزى « وبما أنى موكل من قبل الأمة للسعى فى استقلالها فليس لغيرها سلطة تخلينى من القيام بهذا الواجب المقدس ، لهذا سأبقى فى مركزى مخلصا لواجبى ، وللقوة أن تفعل بنا ما تشاء أفرادا وجماعات ، فانا جميعا مستعدون للقاء ما تأتى به بجنان ثابت وضمير هادىء ، علما بأن كل عنف تستعمله ضد مساعينا المشروعة ، انما يساعد البلاد على تحقيق أمانيها فى الاستقلال التام » .

ورد معظم أصحاب سعد بنفس الرد على سلطات الاحتلال فاعتقلتهم تلك السلطات كما اعتقلت سعد فى يوم الجمعة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٢١ ، ولم يتراجع الا أمين عز العرب وصادق حنين وجعفر فخرى فأولئك الثلاثة نفذوا الانذار البريطانى . وباعتقال سعد وأصحابه اشتعلت مظاهرات الاحتجاج فنفاهم الانجليز الى سيشل وكان هذا النفى جديرا بأن يزيد عوامل السخط اشتعالا ، ويكسب سعد لدى المصريين قوة على قوته ، خصوصا وأن نفى سعد قد أشعر الأمة بشديد حاجتها الى توحيد الصفوف وجمع الكلمة ، وقد عادت الوحدة فعلا واجتمع فى بيت سعد فى يوم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٢١ أكثر من أطلق عليهم أنهم منشقون ووجهوا الى الامة ندائهم طالبين نبذ الفرقة والاعتصام بالاتحاد وأرسلوا تحياتهم

الى سعد فى منفاه ، وهذا يدل على أن القوة لم تكسب الانجليز ، بل أفقدتهم النصر الذى كانوا حصلوا عليه بتفريق الصفوف .

خامسا ـ اتجهت المقاومة الوطنية فى هذه المرة اتجاها صحيحا فلجأت لمنازلة انجلترا بالسلاح الذى لا تملك غيره الامم العزلاء فى دفاعها عن حريتها وكيانها ، وهو سلاح المقاومة السلبية والمقاطعة وعدم التعاون مع الغاصب. وقد أصدر الوفد قرارا بذلك فى ٢٣ يناير سنة ١٩٢٢ وجاء فيه : « يجب على كل مصرى أن يقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز وهذه العلاقات لا يمكن حصرها ولكل انسان أن يجد فيها كل يوم شيئا جديدا وفكرة صائبة ، والغرض أن يشعر الانجليز بعزلتهم عن جميع عناصر الامة . وليس لعامل أن يخدم انجليزيا ولا لمصرى أن يستخدم انجليزيا أو يوكله عنه أو يساعده وليس لمصرى أن يستشير طبيبا انجليزيا ، على أن مكارم الاخلاق تقضى على الاطباء المصريين أن يعالجوا الانجليز اذا طلب منهم ذلك ... الخ » وطلب الوفد فى نداء المقاطعة تجاهل وجود الموظفين الانجليز ورفع كل شيء الى الموظفين المصريين ودعا المحامين لفض المنازعات المدنية المنظورة أمام جلسات فيها قضاة انجليز بطريق التحكيم ، ونادى بمقاطعة البنوك الانجليزية وسحب الودائع منها وحث على مقاطعة السفن الانجليزية ومقاطعة شركات التأمين الانجليزية ومقاطعة التجارة البريطانية مقاطعة تامة. والمقاطعة السلبية كثيرا ما أجهزت على المستعمرين ، وتدرك انجلترا خطورة هذا السلاح وانه أكثر تأثيرا من الرصاص ولذلك فزعت واعتقلت أعضاء الوفد الذين وقعوا قرار المقاطعة وعطلوا الصحف التى نشرت القرار فتألفت هيئة وفدية جديدة بدل المعتقلين ووجد الانجليز أن الاعتقال لا يجدى ، فأفرجوا عن المعتقلين ، وخرجت المقاطعة الى دور ايجابى فتألفت الجمعيات السرية ، وبدأت حوادث الاغتيال والاعتداء على أرواح البريطانيين تأخذ مجراها وكان رصاص الفدائيين يصوب الى الخونة

من المصريين الذين يتواطؤون مع المحتل ، ولذلك أطلق الرصاص فى ٥ يناير سنة ١٩٢٢ على محمد بدرالدين وفى فبراير سنة ١٩٢٢ قتل من الانجليز المستر « براون » مفتش بوزارة المعارف والمستر « جوردان » صاحب مصنع ، وشرع فى قتل المستر « بيتش » من كبار موظفى السكة الحديد ، ولم يستطع أعوان الانجليز أن يعرفوا الفاعلين ، ولو استمرت هذه الحالة واستمر التنظيم الدقيق للجمعيات السرية وروح الفدائية التى تحلى بها الكثيرون من المصريين لأدت الحركة لأطيب الثمرات .

تلك الاسباب المتقدمة اضطرت انجلترا للتراجع ، خصوصا وأن

الوزارة كانت شاغرة بعد استقالة عدلى يكن وظلت شاغرة أكثر من شهرين ، اذ خاف المستوزرون على أرواحهم وتحتم فى نظر السياسة البريطانية أن تقوم وزارة مصرية ولو بأى ثمن لان الحالة الرهيبة التى نشأت فى مصر كانت فى ذاتها اشعارا قويا للعالم المتمدن بوحشية انجلترا وامعانها فى العدوان وتمزيقها للمواثيق الدولية التى قام عليها بناء عصبة الامم ، وانجلترا حريصة فى حياتها الدولية على مفاداة التهم التى من هذا القبيل ، وكان يهم انجلترا أيضا أن تقف حركة المقاومة السلبية ، والاعتداءات الفردية على أرواح الانجليز وأن تستعين بوزارة مصرية يكون فى وجودها على الأقل صيانة للمظهر والشكل ، وأخيرا اهتدت الى واحد من وزراء رشدى وعدلى وهو المرحوم عبد الخالق ثروت الذى لم يتجاسر على قبول منصب رئاسة الوزارة الا بشروط هى : ـ

١ ـ عدم قبول مشروع كيرزون ومذكرته التفسيرية ٠

٢ ـ أن تصرح الحكومة البريطانية بالغاء الحماية والاعتراف بالاستقلال بادىء ذى بدء ٠

٣ ـ اعادة وزارة الخارجية المصرية وايجاد تمثيل خارجى سياسى وقنصلى لمصر

٤ ـ انشاء برلمان يتألف من مجلسين ليراقب أعمال الحكومة مع تقرير المسئولية الوزارية

٥ ـ اطلاق يد الحكومة بلا شريك فى شئون الحكم

٦ ـ أن يبطل ما للمستشار المالى من حق حضور جلسات مجلس الوزراء ولا يبقى للمستشارين الانجليز فى الوزارات الا رأى استشارى لا تلتزم به الحكومة المصرية

٧ ـ حذف وظائف المستشارين الانجليز ما عدا وظائف مستشارى المالية والحقانية

٨ ـ الاستعاضة عن الموظفين الاجانب بمصريين وتعيين وكلاء وزارات من المصريين

٩ ـ رفع الأحكام العرفية وازالة ما ترتب عليها بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين وعودة المبعدين

١٠ ـ الدخول فى مفاوضات جديدة بعد تشكيل البرلمان وقيام هيئة يعتمدها البرلمان بالمفاوضات بشرط ألا تتقيد المفاوضات بما جاء فى مشروع كيرزون ٠

١١ ـ تصدر وثائق من الحكومة الانجليزية بقبول الشروط المتقدمة

ويقتضينا الانصاف أن نقرر أن الشروط التى وضعها المرحوم عبد الخالق ثروت كانت طيبة فى مجموعها وكانت خطوة الى الامام وانما الذى نأخذه عليها أنها سلمت فى البند العاشر بامكان المفاوضات بشأن ضمانات لانجلترا والاجانب بما يتنافى مع الاستقلال فالكلام عن هذه الضمانات فى ذاته ، ونيات انجلترا لم تكن خافية ، تضييع للاستقلال ، وكذلك قبل ثروت أو عرض المضى فى سياسة المفاوضة أى العودة بعد استئناف الجهاد للدخول فى الدائرة المرنة وهذا يصادف هوى عند الانجليز اذ يشعرون دائما بأن أية مفاوضات لا بد أن تكفل لهم الغلبة فهم الطرف القوى على أى حال ، وكان الأولى أن تترك حركة المقاومة السلبية مستمرة وأعمال الجمعيات السرية متصلة مهما طال أمد الجهاد وطال وقت اعتقال الزعماء المصريين ، حتى لو مات سعد فى منفاه فلو أنه مات وهو فى ساحة الجهاد لكان كالمسيح بالنسبة للحركة ولأضحى الجهاد ضد الغاصب واجبا مقدسا ، كان الأولى بثروت وأمثاله وقد فاتحهم الانجليز فى أمر الوزارة والحكم أن يكون الجواب اخرجوا أولا واسحبوا قوات احتلالكم من أرض وادى النيل فالامة لم تجاهد لتصل الى التوافه والمظاهر الشكلية فحسن جدا أن تقوم فى مصر حكومة تستند على برلمان وأن تقيد سلطات الاحتلال فى التدخل فى شئون الحكم ولكن لم تكن هذه هى طلبات الأمة بل كانت طلباتها الجلاء بلا قيد ولا شرط وأن يسبق الجلاء أية مفاوضة أو بحث مع الغاصب ولكن وضع ثروت شروطا براقة واكتفى بتحفظ فى البند العاشر بقوله : « ويكون القول الفصل فى ذلك للأمة »

ولا ندرى ماقيمة رأى الامة مادام الاحتلال جاثما فوق قلبها ولذلك أعتقد أن السياسة التى قبلها ثروت والشروط التى عرضها لقبول منصب الرئاسة وما يتبع ذلك من وقف حركة المقاطعة السلبية كانت مقدمة للعودة الى الدائرة المرنة لتلدغ مصر من نفس الجحر الذى لدغت منه فى مفاوضات ملنر وكيرزون ٠

وقد اضطر الوفد المصرى لمهاجمة برنامج ثروت واقتبس مبدأ الحزب الوطنى الذى يطالب بالجلاء أولا واتهم ثروت بأنه أغفل أهم المطالب المصرية ورأسها وهو الجلاء وقد أذاع الوفد فى ٢ فبراير سنة ١٩٢٢ بيانا وقعه عنه حمد الباسل وويصا واصف وعلى ماهر وجورج خياط ومرقص حنا وعلوى الجزار ومراد الشريعى وواصف غالى وكان هذا البيان موفقا فى الدعوة لاستمرار المقاومة السلبية « أيها المواطنون : لا تحيدوا عن المقاومة

السلبية ولا تلقوا هذا السلاح من أيديكم ، فان المقاطعة وعدم المعاونة، هما الطريق الى الاعتراف بحقوقكم كاملة »

فهمت انجلترا بعد هذا البيان أنها اذا ركبت رأسها ستضاعف من قوة المقاومة الوطنية المصرية ولا بد أن تفقد السيطرة على الموقف ، وعندئذ يصعب عليها أن تخرج الحركة الوطنية عن الطريق السليم الذى بدأت تسير فيه وتردها الى الطريق المعوج الذى كانت قد رسمته منذ ايفاذ لجنة ملنر فلم يسعها الا أن تقرر قبول شروط ثروت وأعلنت التصريح المشهور بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وهذا نصه :

« بما أن حكومة جلالة الملك ، عملا بنواياها التى جاهرت بها ، ترغب فى الحال فى الاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ٠

« وبما أن للعلاقات بين حكومة جلالة الملك وبين مصر أهمية جوهرية للامبراطورية البريطانية فبموجب هذا تعلن المبادىء الآتية :

١ ـ انتهت الحماية البريطانية على مصر ، وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة

٢ ـ حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات نافذ الفعل على جميع ساكنى مصر ، تلغى الاحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤

٣ ـ الى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه ابرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها، وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين ، تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الامور وهى :

(ا) تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر

(ب) الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالوساطة

(ج) حماية المصالح الاجنبية فى مصر وحماية الاقليات

(د) السودان

وحتى تبرم هذه الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الامور على ما هى عليه »

ووجه المندوب السامى البريطانى كتابا الى السلطان فؤاد فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بمناسبة صدور ذلك التصريح، وبعد عرض التصريح المذكور على البرلمان البريطانى وموافقته عليه أبلغ وزير خارجية انجلترا الدول عن

طريق ممثلي بريطانيا في الخارج بمضمون التصريح مبديا تمسك حكومة انجلترا بالتحفظات الاربعة التي وردت على التصريح ، ومما ورد في كتاب انجلترا للدول بعد اعتراف انجلترا بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، هذه العبارات : ــ

« ان انهاء الحماية البريطانية على مصر ليس من شأنه حدوث أي تغيير في الحالة الحاضرة فيما يختص بمركز الدول الاخرى في مصر ذاتها .

« ان سلامة الاراضي المصرية ورفاهيتها ضروريان لأمن الامبراطورية البريطانية وسلامتها ، ولذلك فهي ستتمسك دائما باعتبار العلاقات الخاصة بينها وبين مصر ــ تلك العلاقات التي اعترفت بها الدول من زمن بعيد ــ مصلحة بريطانية أساسية ، وقد تحددت هذه العلاقات الخصوصية في التصريح الذي اعترف فيه لمصر بأنها دولة مستقلة ذات سيادة ، وقد وضعتها حكومة جلالة الملك في هذا التصريح ، بصفتها مسائل ذات ارتباط حيوي بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهي لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وبناء على هذه القاعدة تعد حكومة جلالة الملك كل محاولة من دولة أخرى للتدخل في شئون مصر عملا غير ودي ، وتعد كل اعتداء يوجه الى الاراضي المصرية ، عملا يجب عليها أن تمنعه بجميع الوسائل التي في وسعها »

مركز مصر الدولي بعد التصريح

كان لانجلترا من وراء ذلك الحوار المرير بينها وبين مصر هدف واحد خفي على رجال السياسة المصريين في المرحلة التي تلت ظهور عصبة الامم ، ذلك هو الحصول على سند قانوني ينسخ نصوص معاهدة القسطنطينية في ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، تلك المعاهدة التي تعد بمثابة تشريع دولي لا يسمح لقواتها بالتواجد في منطقة قناة السويس كما أسلفنا . وللوصول الى هذا الغرض أرادت أن تحصل على وثيقة جديدة توقعها أولا الدولة صاحبة الاقليم وهي مصر وبعدئذ تحصل من الجماعة الدولية على اعتراف بهذه الوثيقة المبرمة مع مصر فتكون أحكام هذه الوثيقة حينما يعترف بها دوليا معدلة لمعاهدة سنة ١٨٨٨

ولكن انجلترا أعيتها الحيل وهي بصدد الحصول على موافقة مصر على مركزها الاستثنائي وقد جربت سياسة العنف مع مصر فزاد مركزها سوءا وجريت المفاوضات مرتين ففشلت تلك المفاوضات . وانتهزت فرصة الشروط التي تقدم بها المرحوم عبد الخالق ثروت لقبول رئاسة الوزارة فاجتهد فقهاء وزارة الخارجية البريطانية حتى ابتكرت عقليتهم

الخصبة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأرادت أن تستغنى بهذا التصريح عن الوثيقة المنشودة وتدخله على الجماعة الدولية ليكون سكوت هذه الجماعة بمثابة اعتراف ضمنى بمركز انجلترا الذى حدده ذلك التصريح فتعتبر المسألة منتهية ويصبح هذا المركز مشروعا • وكانت نظرية انجلترا فيما ادعته من مشروعية تستند على الحجج الآتية :

١ ـ كان مركز انجلترا يستند قبل صدور هذا التصريح على الحماية التى أعلنتها فى سنة ١٩١٤ وتستمد مشروعية الحماية من اعتراف الدول بها بدليل النص عليها فى مواثيق السلام • وقد دللنا فيما تقدم على بطلان الحماية للأسباب القانونية التى ذكرناها وأهمها عدم وجود معاهدة حماية وان الاعتراف الدولى لا يصحح مركزا باطلا بل يجب أن يرد الاعتراف على مركز صحيح فى نظر القانون الدولى حتى يمكن الاحتجاج به • وقد قلنا ان الاعتراف فى القانون الدولى العام يقرر حالة ولا ينشئها لانه لا توجد سلطة دولية عليا تنشىء الدول وتخلقها خلقا •

٢ ـ قالت انجلترا أن تصريح ٢٨ فبراير قد صدر وتنازلت به عن حق مكتسب هو الحماية وذلك استجابة لرغبات الشعب ووجه المغالطة فى ذلك أن انجلترا لم تكتسب حقا لتتنازل عنه ، كما أن رغبات الشعب المصرى لم تكن هى الاستقلال الذى هدمته التحفظات التى وردت عليه فى تصريح ٢٨ فبراير ،وانما كانت رغبات الشعب هى الجلاء عن حوض النيل كله جلاء غير مقيد بشرط وعلى ذلك لا يعتبر تصريح ٢٨ فبراير موافقا لارادة الشعب المصرى ولم يصدر منه ما يدل على قبوله حتى يمكن أن يقال انها تعاقدت مع هذا الشعب •

٣ ـ ادعت انجلترا ان قبول مصر للتصريح المشار اليه مستفاد صراحة من أنها نفذته وآية ذلك الكتاب الذى وجهه الملك فؤاد الى ثروت فى أول مارس سنة ١٩٢٢ وجواب ثروت على هذا الكتاب واعلان الاستقلال بمعرفة الملك فؤاد فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ وادعت انجلترا أن تلك الوثائق المصرية بنيت على تصريح ٢٨ فبراير وأن الحكومة المصرية نفذت ذلك التصريح تنفيذا حرفيا ، ولكن هذه الحجة منهارة للاسباب الآتية :

ا ـ لم يكن الملك فؤاد ممثلا الشعب المصرى ، بل هو رجل تصيدته انجلترا وعينته فى سنة ١٩١٧ سلطانا على مصر بقرار من وزير خارجيتها ورئيس الدولة الذى تعينه دولة أجنبية فى وظيفته يعد مركزه غير شرعى ويظل هذا المركز كذلك طوال مباشرته لسلطته ولا يغير من هذا أن ترقيه الدولة الاجنبية التى عينته وتعطيه لقب ملك بعد أن كان سلطانا فيعتبر الملك فؤاد

قانونا مغتصبا للسلطة خصوصا وأن الدولة الاجنبية التى عينته تعتبر فى نظر القانون الدولى العام - ما دام احتلالها قائما - عدوا يجب أن يعامل معاملة الاعداء ، وفى نظر القانون الداخلى يقع التعاون معها تحت طائلة النصوص المقررة لجريمة الخيانة العظمى ، فاذا كانت انجلترا تدعى أن رضاء الملك فؤاد يرقى الى مرتبة التعاقد، فالرد عليها هو أن وزارة خارجيتها قد تعاقدت مع أحد تابعيها ، أعنى أن انجلترا تعاقدت مع نفسها ولم تتعاقد مع مصر ، ولا شك أن الوضع كان يختلف لو أن الملك المشار اليه قد تلقى سلطته من جمعية وطنية ، وقبل تصريح ٢٨ فبراير ، فى حدود السلطة التى خولت اليه .

ب - وما يقال بالنسبة لقبول الملك فؤاد يقال من باب أولى بالنسبة لوزرائه اذ كانوا يستمدون سلطتهم منه ومن الاحتلال وكانوا بالنسبة للشعب المصرى أشبه بسلطة أجنبية

ج - وجود قوات الاحتلال فى ذاته مظهر ضغط مبطل للرضاء ومعدم له ولذلك لا يمكن أن يكون تنفيذ ما جاء بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قبولا ، اذ القبول لا يكون الا ممن يتمتع بارادة حرة ، وقد استمرت قبضة انجلترا آخذة بعنق مصر حتى بعد صدور ذلك التصريح واعلان الاستقلال وقيام برلمان يستند على دستور بدليل أن هذا البرلمان كان يطرد ويعطل الدستور اذا لم تصادف أعماله هوى من نفس ممثل انجلترا فى مصر وهو الذى كان يستعين على طرد ذلك البرلمان بالرجل المعين من وزارة الخارجية البريطانية برتبة ملك ٠

٤ - المركز الذى ترتب على معاهدات فرساى وسيفر وتريانون وسانت جرمان ، وقد دللنا فيما تقدم على بطلان ما جاء بتلك المعاهدات خاصا بمصر ، هذا البطلان الذى اضطر انجلترا نفسها للبحث عن شىء آخر تصحح به مركزها ٠

٥ - رضاء جماعة الدول ، وتحاول انجلترا أن تدعى حصول هذا الرضاء لانها بلغت تصريح ٢٨ فبراير للدول بواسطة وزارة خارجيتها ، ولكن هذا التبليغ كانت تعيبه الامور الآتية :

١ - قول انجلترا أن انتهاء الحماية وقيام مملكة مصرية مستقلة وذات سيادة وليد اعترافها ، واذا كانت الدول مجتمعة لا تملك بالاعتراف أن تخلق دولة ، بل الاعتراف يعد اقرارا لحالة فمن باب أولى لا تملك دولة أن تخلق أخرى !! والذى يستفاد من ابلاغ انجلترا للدول أن الحماية قد انتهت ، يعتبر اعلانا من جانب المعتدى برجوعه عن مظهر من مظاهر العدوان.

ب ـ كون انجلترا قد ضمنت تبليغها للدول النص على التحفظات لا يكسبها حق الاستفادة بتلك التحفظات ، ذلك لان هذه التحفظات تتنافى مع أحكام القانون الدولى العام، فالتحفظ الاول الخاص بتأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر يتنافى مع تعريف القانون الدولى العام للاستقلال ، فكأن انجلترا حينما قالت ان مصر دولة ذات سيادة وشفعت ذلك بالتحفظ المشار اليه قد أخذت بالشمال ما أعطته باليمين ، وهذا التحايل فى الصيغ يمكن ان يوصف قانونا بأنه لون من الغش ، وفوق ذلك لايوجد فى القانون الدولى العام شيء اسمه مواصلات الامبراطورية البريطانية ٠٠ وكيف يجوز لانجلترا أن تقول أن لها مواصلات امبراطورية وتبنى على هذه المواصلات أوضاعا سياسية لدول أخرى ، ويستتبع ذلك قيود توضع على سلطان تلك الدول الاخرى وسيادتها على اقليمها فاذا أجيز هذا فيجب أن يسمح به لباقى أفراد العائلة الدولية ، لأن القانون الدولى العام لا يفرق بين دولة وأخرى ، فاذا أمكن لكل دولة أن تدعى ان لها مواصلات ، وأن هذه المواصلات ترتب لها حقوقا خارج أقليمها ، فحينئذ تضطرب حياة العائلة الدولية كلها ، وتصبح نوعا خطيرا من الفوضى ، والقانون والفوضى ضدان لايجتمعان

ج ـ تزيدت انجلترا فى تبليغها للدول فضمنته كلاما فارغا لا يجعل للاعتراف قيمة لانه لم يترك للدول فرصة تدبر الوضع ومعرفة ما اذا كان موافقا للقانون من عدمه ، فقالت : ان المسائل التى وردت فى التصريح ذات ارتباط حيوى بحقوق ومصالح الامبراطورية البريطانية ، وهى لا تسمح لدولة بالبحث والمناقشة فيها ، وطريقة التعبير هذه كافية فى التدليل على ان انجلترا كانت تسند مركزها فى مصر على القوة وحدها وتتشبث بهذه القوة فى مواجهة مصر ، وفى مواجهة العائلة الدولية ، والقول بعدم السماح بالمناقشة يسد الباب دون أى اعتراف يعتد به القانون الدولى العام ويضاف الى ذلك ان الاعتراف لايرد على مركز باطل

وبناء على ماتقدم يكون تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ قد خالف القانون بالنسبة للتحفظات التى وردت فيه ،ولا يمكن ان يدعى ان سكوت الدول عليه يعتبر رضا به اذ الرضا لا يستفاد من السكوت ، فهو فى حكم القانون عمل من جانب واحد acte unilateral لا يقيد الدول ، وانما تتقيد به انجلترا وحدها فيما عساه ان يكون فى مصلحة مصر ، مما ترى مصر ان تحتج به عليها

وعلى ذلك تكون سيادة مصر على قناة السويس بعد هذا التصريح ،

وعلى الرغم من تطبيقه قد ظلت فى نظر القانون الدولى العام سليمة ولم تكتسب انجلترا اى حق قانونى على قناة السويس ، فظل وجود قوات لها بمصر مخالفا لاحكام القانون الدولى العام ، وحاولت أن تجرب طرقا أخرى لتصحيح هذا المركز وهى الطرق التى سيرد الكلام عنها

***

معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣

لم تكن الحالة قد استقرت فى تركيا بعد توقيع معاهدة سيفر فى ١٠ أغسطس سنة ١٩٢٠ ، بل قضت حركة مصطفى كمال على تلك المعاهدة وأطاحت بالحكومة التركية التى قبلتها، ووضعت معاهدة أخرى فى لوزان فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ ، ونص فى المادة ١٧ منها على تنازل تركيا عن حقوقها السابقة على مصر والسودان ، وأن هذا التنازل يرجع الى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، وتدعى انجلترا أن هذا التنازل كان لمصلحتها وأنها بذلك ورثت تركيا فيما كان لها من حقوق على مصر وقناة السويس ، وهذا ادعاء باطل لاسند له من الواقع أو القانون، واليك البيان :

كان الحلفاء قد مزقوا تركيا شر ممزق فاحتلوا الاستانة فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ، واحتل اليونانيون أزمير فى مايو سنة ١٩١٩ فأدى ذلك لانبعاث الحركة الوطنية فى الاناضول وانشاء المجلس الوطنى الكبير فى أنقره ، وهو الذى تولى تنظيم الجهاد وقطع صلته بحكومة الاستانة ، ولم يعترف المجلس الوطنى بمعاهدة «سيفر» واعتبرها باطلة ، ونشبت الحرب بين القوات الوطنية التركية والجيش اليونانى الذى أخذه مصطفى كمال على غرة وأصلاه نارا حامية ثم قذف به فى اليم اذ دخل الترك أزمير فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٢٢ وأسروا من الجيش اليونانى خمسين ألف رجل وزحفت القوات الكمالية المظفرة نحو القسطنطينية والمضايق التركية ، فدب دبيب الفزع فى قلب الاسد البريطانى العجوز واجتمع مجلس وزرائه فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٢٢ لتذاكر الموقف ، وقرر أن يطلب المدد العاجل برسائل شفرية من بلاد الدومنيون ، وأن يطلب من حكومات فرنسا وايطاليا والبلقان الاشتراك فى الدفاع عن المنطقة الحرام ، ولكن برلمانى استراليا ونيوزيلندا رفضا الاستجابة لنداء انجلترا وكذلك تخلت عنها كل من فرنسا وايطاليا، وانجلترا لاتحارب وحدها قط ، فلم تر بدا من مفاوضة حكومة أنقرة ، وتسلمت هذه الحكومة مذكرة مشتركة من انجلترا وفرنسا وايطاليا بدعوة لارسال مندوبين الى البندقية أو غيرها للتفاهم

على الحالة الجديدة ووعد الحلفاء بالجلاء عن القسطنطينية بعد ابرام معاهدة الصلح ، ونيط بعصمت ان يفاوض عن تركيا ، وبدأت المفاوضات فى ٣ اكتوبر ، وقد تظاهر الانجليزفى البداية بالغطرسة والتشدد فأنذر عصمت بقطع المفاوضات وحينئذالتفت اليه المندوب الانجليزى «هارنجتون» Harrington وأسر اليه « صبرا ياصاحب السعادة ، نحن سنجلو ولكنا نريد ان نجلو بشرف » وأكد الوفد الفرنسى لعصمت انه كلما تشدد مع الانجليز سينال منهم أكثر مما يعرضون وأن من عادتهم التراجع بانتظام ، وقد انتهت المفاوضات بتوقيع الهدنة بين تركيا واليونان فى ١١ اكتوبر سنة ١٩٢٢ ٠ وأدت الحالة فى تركيا لاستقالة وزارة لويد جورج الائتلافية وقيام وزارة أخرى برئاسة «بونارلو» Bonar Law ولكن بقى لورد «كيرزون» محتفظا بمنصب وزير الخارجية لعداوته المعروفة لروسيا السوفينيه وماقيل عن خبرته بشئون الشرق الاوسط ، وكانت لكيرزون سياسة لحمتها الهجوم ، ويسميها الانجليز forward policy وقد أطلقت يده بعد سقوط لويد جورج وكان مستعمرا متطرفا فى نزعاته الاستعمارية فدعا لعقد مؤتمر فى لوزان لتسوية مسألة تركيا ومشكلات الشرق الاوسط ، وقد وضع فى مؤخرة رأسه أن يستبقى لانجلترا ماظفرت به بعد الحرب فى منطقة الشرق الاوسط ويثبت مركزها فى قناة السويس بوجه خاص ويقضى بأى ثمن على الاتفاق التركى السوفيتى الذى أبرم فى ١٦ مارس سنة ١٩٢١ ، والذى تقدمت الاشارة اليه (١)

قبلت تركيا الاشتراك فى المؤتمر معتمدة على مؤازرة روسيا وخوف انجلترا من تسرب نفوذها الى المضايق وعلى التنافس بين انجلترا وفرنسا ، ذلك التنافس الذى حمل فرنسا وقتئذ على مؤازرة تركيا ضد

---

(١) مراجع هذا البحث

— Harry N. Howard, « The partition of Turkey. A diplomatic history, 1913-1923 », Oklahama 1931.

— D. E. Webster, « The Turkey of Ataturk. Social process in the Turkish reformation », Philadelphia 1939.

— Marcel Clerget, « La Turquie, passé et présent », Paris 1938.

— E. Pittard, « Le visage nouveau de la Turquie », Paris 1931.

— Maurice Baumont, « La Faillite de la Paix (1918-1939 », Paris 1950.

— Vladimir Potiemkine, « Histoire de la diplomatie », Volume III, Paris 1947.

المطامع البريطانية ، وكذلك عولت تركيا على تأييد من الولايات المتحدة لها وكانت قد خطبت ودها وعرضت عليها بعض الامتيازات التجارية . أما انجلترا فكان وزير خارجيتها يسعى لتغطية موقف بلاده من الانتصارات التركية بالحصول على كسب دبلوماسى بمضايقة روسيا السوفيتية والحصول على ترخيص للاسطول البريطانى بدخول البحر الاسود بسهولة ليكون ذلك الترخيص تهديدا دائما لروسيا • وكذلك وضع كيرزون ضمن برنامجه تضييق الخناق على فرنسا والقضاء على أى نفوذ لها فى تركيا وأن يحصل على مزايا تكفى لحل مشكلة الموصل حلا يرضى المصالح البريطانية •

افتتح مؤتمر لوزان فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وحضره عن انجلترا اللورد كيرزون وعن فرنسا الرئيس بوانكاريه وعن ايطاليا موسولينى واشترك فيه مندوبون عن اليابان وتركيا واليونان ويوغوسلافيا وبلغاريا ورومانيا واكتفت الولايات المتحدة بارسال مراقبين • وقد ثار فى ذلك المؤتمر جدل شديد بسبب أهمية المسائل التى تناولها البحث كمسألة الموصل وآبار البترول ومسألة المضايق التركية ، ولم يتطرق المؤتمر لبحث مسألة قناة السويس أو مركزها الدولى، وكل ماهنالك هو أن معاهدة لوزان التى تم التوقيع عليها فى المؤتمر فى ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٣ تضمنت بعض النصوص الخاصة بمصر ، وهذا بيانها :

« المادة ١٧ — يسرى مفعول تنازل تركيا عن كل حقوقها على مصر والسودان من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤

« المادة ١٨ — صارت تركيا محررة من كل تعهداتها الخاصة بالقروض العثمانية المضمونة بالجزية المصرية ، وهى القروض المعقودة فى سنوات ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ وصارت المدفوعات السنوية التى تدفعها مصر لوفاء هذه القروض الثلاثة جزءا من مدفوعات الدين المصرى العام، وصارت مصر محررة من كافة التعهدات الاخرى المتعلقة **بالديون العثمانية** •

« المادة ١٩ — ان المسائل الناتجة عن الاعتراف بالدولة المصرية التى لاتسرى عليها الاحكام الخاصة بالاملاك المنسلخة من تركيا بمقتضى هذه المعاهدة ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها •

« المادة ٩٩ — ابتداء من نفاذ هذه المعاهدة وبدون مساس بالنصوص الواردة فيها تنفذ من جديد المعاهدات والاتفاقات التى لها صبغة اقتصادية أو فنية ، المبينة فيما يلى بين تركيا والدول المتعاقدة فيها •

الفقرة السادسة — معاهدة الإستانة المعقودة في ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨

الخاصة بوضع نظام لحرية الملاحة فى قناة السويس ، مع التحفظ الوارد فى المادة ١٩ من المعاهدة الحالية .

وظاهر من النص المتقدم ، أن انجلترا لم تكسب فى معاهدة لوزان أى حق على مصر أو على قناة السويس وذلك للأسباب الآتية :

١ – فيما يتعلق بمصر ومركز تركيا فيها قبل قيام الحرب العالمية الاولى ، اعترفت تركيا بصريح نص المادة ١٧ من معاهدة لوزان أن حقوقها فى مصر والسودان قد انتهت منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ فلم يرد فى المعاهدة نص يستفاد منه تنازل تركيا عن حقوقها فى تاريخ توقيع تلك المعاهدة وانما اعترفت تركيا صراحة بأن حقوقها على مصر والسودان قد انتهت منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولتحديد هذا التاريخ أهمية خاصة فهو سابق على تاريخ اعلان الحماية البريطانية على مصر كما أنه سابق على أى حادث أعقب اعلان الحماية والحماية قد أعلنت فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ فلو أنه كان المقصود القول أن انجلترا اكتسبت حقوق تركيا لما حدد التاريخ بخمسة نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو الوقت الذى اتخذت مصر فيه من تركيا موقف العداء وما استتبعه من قطع كل علاقة ومادام أن التنازل قد أسند الى تاريخ اتخذت فيه مصر موقفا معينا لا الى تاريخ اتخذت فيه بريطانيا اجراء اعلان الحماية أو غير ذلك فيكون التنازل اذا لمصر وليس لبريطانيا ويسرى التنازل اعتبارا من التاريخ الذى حددت مصر فيه موقف استقلالها عن تركيا . ولا محل البتة للاحتجاج بنص المادة ١٦ من معاهدة لوزان وهو « تعلن تركيا تنازلها عن كل الحقوق والميزات مهما كانت طبيعتها ، التى لها على الاقاليم الواقعة خارج حدودها المعينة فى هذه المعاهدة، أو التى تتعلق بهذه الاقاليم » فهذا النص العام كان خاصا بأملاك الدولة العثمانية التى فصلت عنها بعد الحرب كسوريا والعراق وفلسطين ، وأما مصر فلم تكن وقت قيام الحرب من أملاك الدولة العثمانية بل كانت دولة ذات سيادة مستمدة من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ . ومما يساعد على هذا التفسير نص المادة ١٩ من معاهدة لوزان وقد أخرج مصر من نطاق الاحكام الخاصة بالاملاك المنسلخة من تركيا .

٢ – وضعت معاهدة لوزان بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وجاءت معاهدة لوزان خالية من النص على اعتراف تركيا من قبل بالحماية على مصر ، ومن أصحاب هذا التفسير استاذنا الدكتور عبد الحميد بدوى القاضى بمحكمة العدل الدولية (١)

(١) مذكرة للعلامة عبد الحميد بدوى عن قناة السويس نشرت بالأهرام فى ٤ أغسطس سنة ١٩٢٣ ومذكرة وضعها بالفرنسية سنة ١٩٤٤ عن مركز مصر الدولى ولم تنشر بعد .

ولو أن انجلترا وجدت سبيلا لاقحام التحفظات الواردة بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فى معاهدة لوزان، بالاحالة على التصريح ، لكى تقول فيما بعد أن الذين وقعوا معاهدة لوزان قبلوا تلك التحفظات ، ماترددت فى ذلك ومعروف أن انجلترا لاتفوت فرصة كهذه ، ولكنها كانت تعرف تماما أنها لو أثارت هذه المسألة لواجهت معارضة قوية من الدول المجتمعة فى مؤتمر لوزان ، ولهذا جاءت المعاهدة خالية من النص على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

٣ ــ اعترفت معاهدة لوزان صراحة بسيادة الدولة المصرية ولم تورد قيدا على ذلك ، ويجب أن يفسر هذا لمصلحة مصر، لان الاصل هو أن الدول مستقلة وسيادتها كاملة ولا ترد القيود على هذه السيادة الا بنصوص صريحة ولا تستنتج القيود استنتاجا ٠ والقول فى سياق نص المادة ١٩ أن هناك مسائل ستسوى فيما بعد باتفاقات بين الدول صاحبة الشأن فى الظروف التى تعينها ليس قيدا ولا تحفظا فهو تزيد لاقيمة له اذ لم ينص على تلك المسائل التى هى من اختصاص الدول صاحبة الشأن ٠ ولم تعين تلك الدول تعيينا والراجح أن هذه المسائل هى الامتيازات الاجنبية اذ لم تكن للدول قيود على السيادة المصرية غير الامتيازات الاجنبية حتى يمكن ان يقال ان هناك مسائل ستسوى بمعرفة الدول صاحبات الشأن فى الظروف التى تعينها ، بل يمكن أن نذهب الى أكثر من هذا ونقول ان هذا النص وقد قبلته انجلترا يسقط التحفظات التى وردت بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ لأن انجلترا جعلت تلك التحفظات أمورا تخصها هى ٠ فالاقرار بأن المسائل المترتبة على الاعتراف بسيادة الدولة المصرية تسوى باتفاقات بين الدول صاحبات الشأن ، وليس مع انجلترا بالذات ، معناه أن التحفظات الاربعة لا قيمة لها ٠

٤ ــ نحن حينما نقول ان تنازل تركيا عن حقوقها لمصر ، تستعمل تعبيرا جرى على أقلام رجال السياسة المصريين ولكن لم تكن المسألة تنازلا اذ التنازل معناه ان المتنازل أعطى المتنازل اليه شيئا ما ، وتركيا لم تعط مصر شيئا بل سلمت واعترفت بمركز مصر القانونى منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو مركز الدولة التى لاتربطها بها أية علاقة من علاقات التبعية أعنى ان تركيا اعترفت بانتهاء آخر أثر من آثار السيادة العثمانية على مصر اعتبارا من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ وهو التاريخ الذى حددته معاهدة لوزان فكانت مصر منذ ذلك التاريخ فى نظر القانون دولة كاملة السيادة وانما تعتريها حالة واقعية مخالفة للقانون وهى الاحتلال الذى أخذ شكل حماية باطلة وزالت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ وأصبح الاستقلال المصرى بزوالها

أكثر وضوحا وانما يشوبه الاحتلال كحالة واقعية ليس لها سند من القانون

٥ ــ فسر البعض تنازل تركيا لمصر استنادا على تصريحات صدرت من الساسة الاتراك أنفسهم ومن ذلك الرسالة التى تلقاها المرحوم حسن حسيب رئيس وفد مصر الذى حاول الاشتراك فى مؤتمر لوزان وقد قال كاتب هذه الرسالة ، كمال أتاتورك بوصفه القائد العام ورئيس الجمعية الوطنية فى تركيا : « ان الشعب التركى الذى تربطه بالشعب المصرى أواصر الاخاء والصداقة ليتتبع بأقصى الاهتمام تحقيق استقلال مصر التام وهو حق طبيعى تؤيده العدالة السماوية ، وانى أؤكد لسعادتكم ان العالم الاسلامى بأسره ، والشعب التركى، وشخصى أيضا ، نغتبط أعظم اغتباط عندما نرى مصر ألقت عن كاهلها نير الانجليز »

وكذلك صرح عصمت اينونو أمام المجلس الوطنى الكبير فى تركيا فى ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ وأكد رسميا أن تركيا تنازلت لمصر عن حقوقها وامتيازاتها ، وقد شكر الوفد المصرى عصمت اينونو على هذا التصريح فأيد معناه فى كتاب رد به على الشكر الذى وجه اليه (١)

٦ ــ أما عن قناة السويس بالذات فقد أكدت معاهدة لوزان بنص الفقرة السادسة من المادة ٩٩ نفاذ معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ والاعتراف من الدول الموقعة على تلك المعاهدة ومن بينها انجلترا ، توكيد لسيادة مصر على قناة السويس ومبدأ حرية الملاحة فى القناة واستمرارها فى الحرب والسلم لجميع الدول بغير استثناء وهو المبدأ الذى يتنافى مع تمييز انجلترا بأى مركز خاص فى مصر كالسماح لها باحتلال نقطة عسكرية أو غير ذلك من المظاهر التى تهدد حرية الملاحة ومبدأ المساواة بين الجميع ٠

ومما يؤكد ذلك ماقاله وزير خارجية انجلترا نفسه ، لورد كيرزون ، فى خطاب ألقاه بجلسة ٦ ديسمبر سنة ١٩٢٢ بمؤتمر لوزان وهو بصدد معارضة اقتراح روسى بشأن المضايق التركية فاقترح كيرزون ان يوضع للمضايق نظام حياد دائم على نمط الحياد الذى قررته معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ لقناة السويس ٠ وهذا الخطاب يعد تسليما منه بأن انجلترا لم تكسب أى مركز خاص لها فى منطقة قناة السويس وبالتالى لم ترث تركيا كما ادعت فيما بعد ٠

---

(١) يراجع ما كتبه الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى الجزء الاول من كتابه « فى أعقاب الثورة » سنة ١٩٤٧ ص ــ ٨٥ وما بعدها

لم يفد انجلترا فى وقف حركة المقاومة الوطنية بمصر تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ اذ استمرت أعمال المقاومة ومناوءة الاحتلال ، وفى ظل هذا الاحتلال البغيض وضع دستور سنة ١٩٢٣ الذى دلت التجارب فيما بعد على أنه كان مسرحية أخرى من مسرحيات بريطانيا فلطالما امتهن وزيفت ارادة الامة وغلبت على أمرها ، وكل دستور يوضع فى ظل السيطرة الاجنبية لابد ان ينتهى الى المصير الذى انتهى اليه دستور ١٥ مارس سنة ١٩٢٣

ورأى الاحتلال أن يخفف من حدة الحركة الوطنية بالافراج عن المغفور له سعد زغلول فأخلى سبيله فى ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ كما أفرجت السلطة العسكرية البريطانية عن المعتقلين من أعضاء الوفد المصرى فى مصر وفى سيشل وفى ٥ يوليو سنة ١٩٢٣ أعلن انتهاء الاحكام العرفية وعاد سعد الى مصر فى شهر سبتمبر سنة ١٩٢٣ فاستقبلته كما يستقبل الابطال والفاتحون ولم تكن مظاهر الحفاوة والتبجيل لسعد وصحبه الا اعلانا من الامة بشديد تمسكها بالاستقلال أى بالجلاء لأنها كانت تعتقد دائما أن سعد زغلول هو الذى أخذ على عاتقه هذه المهمة ولم تحفل الامة بما دون الجلاء من التفاصيل أو مايسمى باصلاحات داخلية مما كانت تستخدمه أحزاب الاقلية فى دعايتها من غير فائدة ٠

وقد أجريت الانتخابات وفاز الوفد بأغلبية ساحقة لان الانتخابات قد أجريت على أساس المطالبة بالاستقلال الصحيح وافتتح البرلمان فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٤ ووردت فى مستهل خطاب العرش عبارات تؤكد ان مهمة وزارة الشعب التى ألفها سعد زغلول هى تحقيق الاستقلال التام بالمعنى الصحيح « لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى ، وألقت عليكم مسئولية كبرى ، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها ، اذ يتعلق بها مستقبل البلاد وهى مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح ٠ الخ » وأعلن رئيس الحكومة فى خطاب العرش عن استعداده لمفاوضة الغاصب فقال :

« لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان مملوءة من الرجاء فى الوصول اليها بقوة حقنا وعناية الله القدير »

وقد تلقى الزعيم سعد زغلول يوم افتتاح البرلمان برقية تهنئة من رئيس حكومة انجلترا ، « رمزى ماكدونالد » وأبدى الرئيس البريطانى استعداد حكومته للمفاوضة مع الحكومة البريطانية ، وظن سعد زغلول ان وزارة من حزب العمال البريطانى لابد ان تكون أقل تطرفا فى العناد

الاستعمارى من وزارات حزب المحافظين وعلق على هذه المفاوضة آمالا جساما، ولذلك قال سعد فى خطاب له بمناسبة تكريم النواب فى ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ : « من علامات اذن الله بنجاح سعينا أن تقوم فى الاوقات الحاضرة وزارة انجليزية معروفة بالميل الى مطالبنا الحقة ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل » وفات سعد ان تغيير الوزارات فى بريطانيا لايستتبع تغييرا فى سياستها الاستعمارية لأن وزارة الحرب البريطانية والموظفين الدائمين فى وزارتى المستعمرات والخارجية هم الذين يرسمون سياسة انجلترا حيال البلاد المغلوبة على أمرها ، وقد سافر سعد الى أوروبا فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٤ ووصل الى لندن فى ٢٣ سبتمبر ولم يكن قد اصطحب معه و... مفاوضات حتى يقال انه فاوض ماكدونالد اذ كان يصحبه الاستاذ مصطفى النحاس ومحمود فخرى وبعض كبار موظفى الحكومة المصرية. ولذلك نوافق على ماذهب اليه الاستاذ عبدالرحمن الرافعى من تسمية تلك المفاوضات بمحادثات ، وقد انقطعت فى اليوم الثالث من بدايتها اذ قدم سعد الى رئيس الحكومة البريطانية طلبات صريحة قوية ننقلها فيما يلى عن الكتاب الابيض الذى اصدرته الحكومة البريطانية فى ٧ اكتوبر سنة ١٩٢٤ وقد تضمن هذا الكتاب رسالة المستر ماكدونالد الى المندوب السامى البريطانى فى مصر وجاء فيها بالنص ماترجمته :

« فى أثناء محادثتى مع رئيس الوزارة المصرية ، أوضح لى زغلول باشا التعديلات التى لايرى بدا من ادخالها على الحالة الحاضرة فى مصر ، فاذا كنت قد فهمته حق الفهم فهذه التعديلات هى كما يأتى :

أولا ـ سحب جميع القوات البريطانية من الاراضى المصرية .

ثانيا سحب المستشار المالى والمستشار القضائى .

ثالثا ـ زوال كل سيطرة بريطانية على الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا انها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الاجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ قائلة ان الحكومة البريطانية تعد كل سعى من دولة اخرى للتدخل فى شئون مصر عملا غير ودى .

رابعا ـ عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الاجانب والاقليات فى مصر

خامسا ـ عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس

«أما فى شأن السودان فاننى ألفت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفتـــه رئيس مجلس الوزراء امام البرلمان فى الصيف فى ١٧ مايو ، ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد ان زغلول باشا قال ان وجود قيادة الجيش المصرى العامة فى يد ضابط أجنبى وابقـــاء ضـــباط بريطانيين فى هذا الجيش لايتفـــق مع كرامة مصر المستقلة ، فابداء مثل هذا الشعور فى بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول لم يقتصر على وضـــع « السير لى ستاك » بصفته السردار فى مركز صعب ، بل وضـــع جميع الضباط البريطانيين الملحقـين بالجيش المصرى ايضا فى هذا المركز

« ولم يفتنى أيضا انه قد نقل لى ان زغلول باشا ادعى لمصر فى شهـر يونيو الماضى حقوق ملكية الســودان العامة ووصف الحكومة البريطـــانية بأنها غاصبة

« فلما حادثت زغلول باشا فى ذلك قال لى ان الاقوال السابقة التى قالها لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الامة المصرية أيضا ، فاستنتجت من ذلك انه مازال متمسكا بهذا الموقف »

حينما تحدثنا فى هذا الفصـــــل عن موقف سعد زغلول فى يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ وجهنا اليه لوما شديدا لانه قد تهاون فى موضـــوع قناة السويس وسلم للانجليز باحتلالها ورأى الاستقلال شيئا آخر غير قناة السويس ، ولكن موقفــه المشرف فى مفاوضات ماكدونالد اختلف اختـلافا تاما عن موقفه فى سنة ١٩١٨ وعـن موقفه فى مفاوضـــات ملنر ، فكيف نفسر هذا ؟ أعتقد ان السبب فى هذا الاختلاف يرجع الى ان ثورة ســنة ١٩١٩ لم تكن قد تبلورت واستقرت وان تجارب السنوات التالية كشفت لسعد عن حقائق نيات الانجليز ثم ان الامة المصرية التفت حول شخصـــه التفافا متينا لم تكن له ســـابقة فى تاريخ الحركات الوطنية وشعر سعد ان لهذه الثقة الغالية ثمنها وانه موكل عن مستقبل أمة وعرف مـــع الوقت حقيقة الاستقلال الذى وكل فى السعى اليه ، ولذلك كان واضحا كل الوضوح صادقا كل الصدق فى الطلبات التى قدمها لماكدونالد وتمسك بها .

رحم الله سعد زغلول فقد قطـــع المفاوضة وأبى ان يلدغ من جحـرها وعاد الى بلاده يردد كلمته المأثورة : « لقد دعونا لكى ننتحر » ولكنا رفضنا الانتحار ، وهذا كل ماجرى »

ضاق صدر الانجليز اذ وقف سعد منهم ذلك الموقف الحازم فقرروا ان يكيدوا له اشد الكيد وسقطت وزارة العمال فى أواخـر اكتـــوبر وعاد المحافظون الى الحكم وحاول الانجليز ان يستخدموا عملاءهم فى مصر بتدبير

مظاهرات ضد سعد ونجح هذا التدبير فى صفوف فئة من الازهريين الذين راحوا ينادون للملك وكان ذلك أمراغير مألوف ولجأوا الى الشغب والاضراب ولكن تبين للانجليز ان تلك الطائفة لاتستطيع وحدها ان تحول الامة عن الثقة الشديدة بشخص سعد زغلول تلك الثقة التى اصبحت فى محلها بعد موقفه في محادثات ماكدونالد المشار اليها ولجأ الانجليز الى خدامهم ومأجوريهم من رجال القصر لاحراج سعد حتى قدم استقالته فى ١٢ نوفمبر ثم عدل عنها فى ١٧ نوفمبر تحت ضغط الامة التى أظهرت استعدادها لان تعصف بالقصر ابقاء على الوزارة التى رفضت التسليم للانجليز وعندئذ لجأت انجلترا لحيلة اخرى من حيلها الدنيئة التى طالما لطخت صفحات تاريخها الاستعمارى ، اذ دبرت مصرع السير لى ستاك فى ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، وتذرعت بهذا الحادث لتقديم انذارها المعروف الى الحكومة المصرية فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، هذا الانذار الذى تدل بنوده على أن غضب إنجلترا لم يكن مبناه قتل الضابط الانجليزى بل انتهاز الفرصة للعودة بالبلاد الى نظام الحماية او ماهو اسوأ منه فى ظل حكم مصرى لاحول له ولا قوة ٠ فما علاقة الحادث بطلب سحب الجيش المصرى من السودان وتحويل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصرى لقوة سودانية تكون خاضعة وموالية للحكومة السودانية وحدها ؟! وما علاقة مقتل السردار بطلب اطلاق يد حكومة السودان فى زيادة مساحة أطيان الجزيرة من ثلاثمائة الف فدان الى مقدار غير محدود ؟! ثم ما علاقة حادث قتل ايا كان شخص المجنى عليه بالبند السابع فى الانذار البريطانى « ان تعدل الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما يتعلق بحماية مصالح الاجانب فى مصر وان يعاد النظر طبقا لهذه الرغبات فى شروط خدمة الذين فى خدمة الحكومة المصرية وفى الشروط المالية لتسوية معاشات من اعتزلوا الخدمة منهم ، وان تبقى منصبى المستشار المالى والمستشار القضائى ، وتحترم سلطاتهما وامتيازاتهما كما نص عليهما وتحترم ايضا نظام القسم الاوروبى فى وزارة الداخلية واختصاصاته وتنظر بعين الاعتبار الوافى الى ماقد يبديه المدير العام من المشورة » ؟!

وفى نفس اليوم ، ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وجهت دار المندوب السامى انذارا آخر الى سعد زغلول ٠

فى تلك المناسبة التى دبرتها انجلترا ، نرى تلك الدولة وقد كانت من قبل تحاول ولو بالمغالطة أن تقرع الحجة بالحجة والدليل بالدليل وتحاول ان تجد لمركزها من القانون سندا بالحصول على قبول مصر لذلك المركز الاستثنائى ، نراها قد أفلست فى مجال المفاوضة والبحث القانونى

فعاودتها طبيعتها الاصلية التى تظهر كلما خسرت المعركة دبلوماسيا ،هذه الطبيعة المستمدة من تاريخها فى العصور الوسطى ، طبيعة القرصنة والاستخفاف بأحكام القانون ومبادىء العدالة الدولية ، وانجلترا لاتتورع عن السير فى هذا الطريق المخزى كلما أحست بشىء من الطمأنينة فى علاقاتها الدولية ، وفى ذلك الوقت كانت انجلترا قد هدأت اعصابها نوعا ما اذ خفت وطأة الضغط عليها من جانب المنافسين لها فى الشرق الاوسط بعد ان وقعت معاهدة لوزان المتقدمة الذكر وكانت أوروبا منصرفة لعلاج المشكلة الالمانية فى « الروهر » وكانت الرأسمالية قد نشطت فى التكتل لعزل روسيا السوفيتية ،فانتهزت انجلترا مشغولية الدول بتلك المسائل ووقفت من مصر هذا الموقف الذى مكن لها من ان تعصف بوزارة سعد زغلول والبرلمان الممثل للشعب ، ومما يدل على ان انجلترا حينما تجاسرت على اتخاذ هذا الموقف العدوانى كانت قد تآمرت مع منافسيها السابقين وشركائها فى الاستعمار وفى مقدمتهم الفرنسيين أن كتبت صحيفة « الفيجارو » وهى الصحيفة الناطقة بلسان الحكومة الفرنسية تقول بمناسبة حوادث مصر « ان من الواجب على حكومات أوروبا وشعوبها ان تقف صفا واحدا وان تؤلف جبهة متحدة لمواجهة دول الشرق وما يبدو فيها من نزعات استقلالية » ولم تبد دولة أوروبية واحدة من تلك الدول التى كانت تستظل براية عصبة الامم وتتمسح فى ميثاق فرساى والعدالة الدولية عطفا على مصر التى اشهرت انجلترا فى وجهها سلاح القوة مستهينة بالحق **وهذا يدل دلالة واضحة على أن مصر لا تستطيع ان تستخلص حقها من بريطانيا الا اذا استغلت الى آخر حد الظروف التى تشعر فيها بريطانيا فى المجال الدولى بجرح شديد ووقفت مصر فى صف الدول الكبيرة التى تناصب بريطانيا العداء أيا كانت هذه الدول فبغير هذا لا يعترف الانجليز بالحق ولا تلين لهم قناة ٠**

***

استعان الانجليز بعد سقوط وزارة الشعب بأحزاب الاقلية الذين كان يطاردهم الرأى العام المصرى ويعتبرهم أعداء الشعب فتألفت وزارة زيور فى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ وقام برنامجها على سياسة التسليم على طول الخط واحيت هذه الوزارة ذكرى الارمنى المأجور نوبار اذ نفذت جلاء الجيش المصرى عن السودان وعصفت بالحريات والحياة النيابية مستعينة بوزير الداخلية فى تلك الوزارة ، المرحوم اسماعيل صدقى الذى اسرف فى العنت والطغيان ، ولكن غليان الوطنية قد استمر واضطرت الحكومة

لاجراء الانتخابات فى سنة ١٩٢٥ وحاولت بكل الوسائل ان تزيف ارادة الناخبين وتشترى الذمم والضمائر ولكن تعلق الامة باستقلالها وحريتها قضى على محاولات القوة الغاشمة التى كانت ممثلة فى الانجليز وأعوانهم ورجال القصر ووزير الداخلية اسماعيل صدقى ففاز الوفد بأغلبية ساحقة ، الا ان الدستور الذى وضع فى ظل الاحتلال كان مهزلة وكان أعجز من ان ينقذ نفسه من يد الطغيان فاستعمل الانجليز سلطة القصر فى حل مجلس النواب يوم انعقاده فى ٢٣ مارس سنة ١٩٢٥ واستمرت سياسة العسف والتنكيل واستمرت مسرحية محاكمة المتهمين فى قضية مقتل السردار ، ولكن تمسك الامة بحقها اضعف جبهة القوة والجبروت حتى انقسمت على نفسها وسقطت حكومة الاقلية بعد أن جرت الانتخابات فى مايو سنة ١٩٢٦ فاستقال زيور فى ٧ يونية سنة ١٩٢٦ وتألفت وزارة ائتلافية برياسة عدلى يكن ، وقد نجح سعد زغلول وقتئذ فى توحيد الصفوف ، وكان يرجو من وراء هذه الوحدة ان يخوض المعركة مع الانجليز بالطريق الدبلوماسى مرة أخرى وهو مطمئن الى أن الاقلية لن تطعنه فى ظهره ولذلك قبل أن يتنازل عن رئاسة الوزارة مكتفيا برياسة مجلس النواب ، ولكن شاء القدر أن يموت سعد زغلول فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٢٧ قبل أن تستأنف المباحثات مع الانجليز . (١)

وبعد وفاة سعد وقع الاختيار على الاستاذ مصطفى النحاس رئيسا للوفد واستمر الائتلاف حينا ما ثم تصدع فى أحيان أخرى وتغيرت الوزارات والبرلمانات بل والدستور نفسه ألغاه اسماعيل صدقى فى سنة ١٩٣٠ واستعاض عنه بدستور آخر وقانون انتخاب مكن له أن يقيم برلمانا من صنعه وعاش ذلك البرلمان أربع سنوات .

لاتعنينا فى هذا البحث تلك التغييرات الوزارية وحسبنا ان نقرر ان الحكم كان مصريا فى الظاهر انجليزيا فى الحقيقة والواقع وكان القصر أداة فى يد الانجليز لتنفيذ كل ماعن لهم من سياستهم الغاشمة

وفى ظل ذلك الحكم القبيح تحللت الاخلاق والفضائل السياسية شيئا فشيئا وطغت المطامع والشهوات فتعددت الاحزاب واشتدت الفرقة ، وفى ظل هذا الفساد الذى كان يزحف على أمة مجاهدة شيئا فشيئا ليقعدها عن الجهاد ويجنبها سبل الرشاد جربت انجلترا مع مصر سياسة المفاوضات لتظفر بما تشتهيه جاعلة عقاب الذين يتمسكون بالحق الطرد من الحكم مهما كان تأييد الشعب لهم وقد وضعت فى يدها ذهب المعز وسيفه

---

(١) اقرأ التفاصيل فى الجزء الاول من كتاب الاستاذ عبد الرحمن الرافعى « فى أعقاب الثورة المصرية »

فجرت مفاوضات ثروت ـ تشامبرلن فى سنة ١٩٢٧ وفشلت ومفاوضات محمد محمود ـ هندرسون فى سنة ١٩٢٩ وأخفقت ومفاوضات مصطفى النحاس ـ هندرسون فى سنة ١٩٣٠ وباءت بالفشل وبعد تلك التجربة الاخيرة أرادت انجلترا أن تطيل أمد معاقبة الوفد بالحرمان من كراسى الحكم ، واستخدام قوى الشر والارهاب بضع سنين ، فمهدت بذلك لايقاع مصر فى مأساة معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ .

وفيما يلى أهم النصوص الخاصة بقناة السويس فى مشروعات المفاوضات المشار اليها .

مشروع ثروت ـ تشمبرلن

بدأت مفاوضات ثروت ـ تشمبرلن فى لندن فى شهر يوليو سنة ١٩٢٧ ، وقد اسفرت عن مشروع عرضه أوستن تشمبرلن فى نوفمبر سنة ١٩٢٧ ، وعرض ثروت هذا المشروع على مجلس الوزراء فى مصر فقرر المجلس بجلسة ٤ مارس سنة ١٩٢٨ رفض المشروع « لانه لايتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد وسيادتها ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » وكلف المجلس ثروت « باشا » بابلاغ قراره الى وزارة الخارجية البريطانية فبعث كتابا بذلك ، فى ٤ مارس ، الى المندوب السامى البريطانى

وقد كان مجلس الورزاء محقا فى الرفض لان المشروع تضمن عدة نصوص تهدم الاستقلال من اساسه، واخطرها نص المادة السادسة ، الذى يعد قبوله اعترافا بسلامة نظرية باطلة هى نظرية حماية مواصلات الامبراطورية البريطانية ، وقبول الاحتلال العسكرى وهذا هو نص المادة المشار اليها .

« تخول مصر لبريطانيا الحق فى ابقاء قوات عسكرية فى اى مكان فيها ولزمن غير محدود ، ريثما يحين الوقت لعقد اتفاق تعهد فيه انجلترا الى مصر مهمة حماية هذه المواصلات وبعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ العمل بهذه المعاهدة يعيد الطرفان المتعاقدان النظر فى مسألة المكان الذى تستقر فيه القوات البريطانية وفى حالة عدم الاتفاق تعرض المسألة على مجلس جمعية الامم ، واذا لم يكن قرار جمعية الامم موافقا لمطالب الحكومة المصرية يجوز بناء على طلبها وبالشروط نفسها اعادة النظر فى المسألة فى آخر كل خمس سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار المذكور ، وتحتفظ القوات البريطانية فى مصر بما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٧) من مزايا وامتيازات وتضع الحكومة المصرية مجانا تحت تصرف

تلك القوات الاراضى والمبانى التى تشغلها الى ان يغير المكان الذى تستقر فيه ، وعلى أثر هذا التغيير تعود الاراضى والمبانى التى تجلو عنها القوات الى حوزة الحكومة المصرية على أن تضع مجانا تحت تصرف تلك القوات مايعادلها من الاراضى والمبانى فى الجهات التى تنتقل اليها .

وتحظر الحكومة المصرية الطيران فوق شقة من الارض عرضها عشرون كيلومترا على كل من جانبى قناة السويس ، ولا يسرى هذا الحظر على قوات الطرفين المتعاقدين ولا على ماهو قائم الآن من خدمات الطيران المنظمة بناء على الترتيبات المعمول بها »

الدفاع المشترك

المادة الخامسة : « اذا صارت بريطانيا فى حالة حرب او تهديد بوقوع الحرب ، ولو لم يكن يترتب على هذه الحرب اى مساس بحقوق مصر ومصالحها تبذل لها مصر فى أراضيها كل مافى وسعها من المساعدة والتسهيلات بما فى ذلك استخدام موانيها ومطاراتها وجميع طرق المواصلات فيها »

جنون انجلترا بقناة السويس

وقت عرض مشروع ثروت ـ تشمبرلن ، ابرق اللورد لويد ، المندوب السامى البريطانى الى وزارة الخارجية البريطانية بفحوى حديث دار بينه وبين زعيم الاغلبية ، السيد مصطفى النحاس ، فقال لويد فى برقيته : « ان زعيم الاغلبية قال انه يشعر ان من العبث البحث فيما يعود على مصر من فوائد من مواد المعاهدة المختلفة مادامت المعاهدة لا تنص على جلاء الجنود البريطانية عن مصر جلاء تاما »

فرد السير أوستن تشمبرلن على لورد لوريد ، مهددا مصر ومتوعدا ، وقال : « ان النحاس « باشا » على مايظهر ليس اكثر ميلا الى ادراك حقائق المسألة مما كان عليه زغلول « باشا » منذ اربع سنوات عندما ذكر له مستر رمزى ماكدونالد انه لايمكن لاية حكومة بريطانية ان تعمد بعد تجربة الحرب الاخيرة الى التنازل حتى لحليف عن مصلحتها فى حراسة حلقة حيوية فى المواصلات البريطانية مثل قناة السويس ، ويجب ان يكون مثل هذا الضمان وجها من وجوه أى اتفاق يعقد ، وان ادراك ثروت « باشا » لهذه الحقائق هو الذى جعل من المتيسر المفاوضة لعقد المعاهدة ، ورفض النحاس « باشا » ادراكها هو الذى سيجعل من جديد الوصول الى تسوية مستحيلا »

سقطت وزارة ثروت فى ٤مارس وخلفته وزارة النحاس الائتلافية ، والحق يقال ان هذه الوزارة قد واجهت قبل مولدها مضايقات شديدة من لدن الانجليز الذين اغاظهم فشل مشروع ثروت - تشمبرلن فراحوا يتدخلون فى اخص شئون مصر تدخلا سافرا محاولين ان يعصفوا بالبرلمان وسلطانه وبسيادة مصر التشريعية ، وقدموا فى ٤مارس مذكرتهم المشهورة التى قالوا فيها : « لاحظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الاعمال التشريعية التى أقرها البرلمان ،والتى اذا عمل بها أضعف أضعافا جديا من سلطة الهيئات الادارية المسئولة عن حفظ الامن وحماية الاشخاص والاموال » ولم تتورع حكومة انجلترا عن أن تعزى تدخلها هذا لفشل مفاوضات ثروت ، تشمبرلن اذ جاء فى المذكرة : « ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تنجح فى تحقيق غرضها ، فان حكومة جلالة الملك البريطانية ليس فى وسعها ان تسمح ٠٠ الخ »

ورد النحاس بمذكرة مؤرخة فى ٣٠ مارس ردا مشرفا نال به تأييد الحزب الوطنى وبقية المعارضة البرلمانية ، وقد قال عن المذكرة البريطانية :

« ان تلك المذكرة اذا نظر فيها من ناحية القانون الدولى ، تبين انها ظاهرة الخروج على القواعد المسلم بها فيه بشأن التدخل السياسى ، اذ ان هذا التدخل - مالم تتغير طبيعته ووجهته تغيرا كليا - لايجيز للدولة المتدخلة حق الرقابة على أعمال الدولة الاخرى »

ولما فشلت هذه المناورة البريطانية جنحت انجلترا للبلطجة وسياسة الانذارات فأنذرت الحكومة المصرية فى ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٨ بسحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان ومنعه من ان يصبح قانونا ،وهددت انجلترا فى انذارها باستعمال القوة ،ورأت الحكومة المصرية مفاداة الازمة بتأجيل نظر المشروع الى الدورة البرلمانية المقبلة (١)

حاولت انجلترا بسياسة العنف والتحدى أن تحرج النحاس ووزراءه والبرلمان عقابا لهم على رفض مشروع ثروت - تشمبرلن ، رجاء ان تلين قناتهم ليقبلوا معاهدة ارادت ان تفرضها فرضا ، فاصطنعت الازمات والمضايقات بمنتهى الجرأة والسماجة ولكنها اخفقت وحينئذ جربت سلاحا

(١) نصوص المذكرات والانذار البريطانى والرد عليه ، نشرها الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بالجزء الثانى من كتابه « فى أعقاب الثورة » الطبعة الاولى ، مصر سنة ١٩٤٩

آخر من أسلحتها وهو اثارة الفرقة واغراء حزب الاقلية بالحكم ورئاسة الوزارة وسرعان مانجحت فى ذلك فتحطم الائتلاف ، وطبقا لخطة موضوعة مقدما استقال فى ١٧ يونيو سنة ١٩٢٨ المرحوم محمد محمود ، وزير المالية فى وزارة الائتلاف ، وتبعه فى ١٩ يونيو استقالة وزير الحربية جعفر والى ، واستقال وزير الحقانية احمد محمد خشبة فى ٢١ يونيو ، وابراهيم فهمى كريم ، وزير الاشغال فى ٢٤ يونيو ، وكان الثلاثة الاولون من حزب الاحرار الدستوريين والمرحوم ابراهيم فهمى كريم من المستقلين . وبذلك خلقت انجلترا السبب الذى استند عليه الملك فؤاد فى اقالة وزارة النحاس فى ٢٥ يونيو سنة ١٩٢٨ ، واسند الحكم الى محمد محمود الذى حل البرلمان وعطل الدستور فى ١٩ يوليو سنة ١٩٢٨ وسمي وقتئذ صاحب اليد الحديدية ولكن يده الحديدية لم تعصمه من الدخول كغيره فى الدائرة المرنة ومساومة الغاصب ، فهل ظن رحمه الله ان فى مقدوره ان يزحزح انجلترا عما عقدت العزم عليه ، حتى قبل المغامرة وتجربة الدور العجيب الذى قام به طوال سنة وبضعة اشهر ؟!

مشروع محمد محمود ـ هندرسون
فى ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩

الاحتلال العسكرى

سلم المرحوم محمد محمود بالاحتلال العسكرى ، وهذا هو نص المادة التاسعة من مشروعه :

« تسهيلا وتحقيقا لقيام صاحب الجلالة البريطانية بحماية قناة السويس باعتبارها طريقا اساسيا للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع فى الاراضى المصرية ، فى الاماكن التى يتفق عليها فيما بعد ، شرقى خط الطول ٣٢ شرق ، من القوات المسلحة مايرى ضرورته لهذا الغرض ، ولايكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية »

وقد تبودلت بين الطرفين مذكرات موضحة ومتممة للمشروع واهمها المذكرة الخاصة بالجيش والتى ارسلها هندرسون الى محمد محمود ووافق عليها هذا الاخير ، وفيها نصوص خاصة بالبعثة العسكرية وغيرها تجعل لبريطانية شبه وصاية عسكرية على مصر ، وجاء فيها ان الحكومة المصرية تتعهد لبريطانيا بأن تقدم لها مجانا فى الاماكن التى يتفق عليها ، أراضى

وثكنات وغيرها تعادل الاراضي والثكنات التى تشغلها القوات البريطانية بمصر (سنة ١٩٢٩) ،وبمجرد اتمام المبانى الجديدة تنتقل اليها القوات البريطانية وتسلم الاراضى والثكنات التى تخليها للحكومة المصرية ، ونظرا الى العقبات الفنية التى تعترض اجراء النقل تدريجا ، ينتظر اكمال الاماكن الجديدة ثم يؤخذ فى النقل ، ونظرا لطبيعة المنطقة الواقعة بشرقى خط ٣٢ من خطوط الطول تتخذ التدابير لتوفير أسباب الراحة المعقولة للجنود من مثل زراعة اشجار وحدائق ٠٠ الخ ، ولتهيئة وسيلة لتوريد الماء العذب تكون كافية فى الطوارىء ، ومع مراعاة ماقد يتفق عليه فى المستقبل بين الحكومتين من التعديلات يظل قائما ما تتمتع به الآن (سنة ١٩٢٩) القوات البريطانية بمصر من المزايا والامتيازات فى أمور الاختصاص والرسوم ، وما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك تحظر الحكومة المصرية الطيران فوق الاراضى الواقعة على جانبى قناة السويس وعلى مسافة عشرين كيلومترا منها ، على أن هذا الحظر لايسرى على قوات الحكومتين ولا على خدمات الطيران التى تقوم بها هيئات بريطانية أو مصرية ، تعمل باذن الحكومة المصرية وتحت اشرافها ، وتبذل الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لطائرات القوة الجوية البريطانية ورجالها ومهماتها فى الاراضى الواقعة تحت اشرافها (١)

ومن المغالطات الفاضحة ان يقال فى المادة الاولى من المشروع ، ذرا للرماد فى العيون ، « انتهى احتلال مصر العسكرى بواسطة قوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية »

ولكن محمد محمود ، الذى تورط فى قبول مبدأ فظيع هو التسليم بنظرية مواصلات الامبراطورية البريطانية تلك النظرية الاستعمارية التى يستنكرها القانون الدولى العام ، كان متلهفا لقبول المشروع مع مافيه من اهدار للاستقلال وعدوان على سيادة مصر على القناة ، بل تورط وقال للانجليز فى وثائق رسمية ان قبول المشروع فى مصلحة مصر ، فقال فى رده على هندرسون فى ٣ اغسطس سنة ١٩٢٩ بالحرف الواحد :

« انى لأدرك ان هذه المقترحات هى أقصى مايمكنكم ان تشيروا على حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن نصل اليه ، وانى مستعد من جهتى ان أعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقا تمام الثقة بأن قبولها هو فى مصلحة بلادى واننى اشاطر حكومة صاحب الجلالة البريطانية

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة ، الجزء الثانى ، مصر سنة ١٩٤٩ ، ص ٨٨ و ٨٩ .

الرجاء بأن قبول هـــذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين المخلصين لوطنهم بدون تمييز بين الاحـــزاب وبروح الصداقة والمسالمة التى وضعت وبحثت بها فيجدون فيهـــا اساسا للعلاقات المستقبلة بين بلدينا. فبهذه الروح وبهذا الامل احمل تلك المقترحات الى الشعب المصرى »

جهل محمد محمود ، رحمه الله ،أو تجاهل انه لايمـــكن ان تنتهى الخصومة بين مصر وبريطانيا او تقوم علاقات سليمة بين البلدين قبـل ان يجلو عن أرض وادى النيل آخـــر جندى بريطانى جـــلاء غير مقرون بشرط او تحفظ ، والعداء مستمر بين مصر وبريطانيا اذا لم تعد الحالة الى ماكانت عليه قبــــل سنة ١٨٨٢ ،والاحتلال والاستقلال ضـــــدان لايجتمعان ،وكان محمد محمود مسرفا فى الكلام عن الشعب المصرى اذ كان عليه ان يدرك مقدما ان الشعب لابد أن يرفض تلك المقترحات ولذلك لم ينفعه التلويح للوفد بغصن الزيتون واستقال فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٩

أما لماذا تخلى عنه الانجليز وسمحوا بسقوطه ، فلأنهم كانوا حريصين على الوصول بالاكراه لحمل برلمان يقـال عنه انه يمثل الشعب المصرى على قبول مقترحاتهم . فبقبول البرلمان لهـذه المقترحات تنتفى مظنة الاكراه ويمكنهم الادعاء مستقبلا ان مصر قبلت الاحتلال العسكرى لجزء من اراضيها بمحـض رضاها واختيارها ، ولا يريد الانجليز بأية حال ان يتعاقدوا مع حكـــومة لايسندها برلمان ، لان الذى يعنيهـم هو الظهور امام العالم بمظهر صاحب الحق الذى اضفى على احتلاله مشروعية مستفادة من رضا الشعب الذى فرض عليه الاحتلال !!

وقد لوح الوفد بوساطة رجاله الذين كانوا يتصلون بالانجليز ، كرســـل سلام ، من أمثال الاستاذ مكرم عبيد ،وقتئذ ، بامكان التفاهم والاتفاق على وضع يرضاه الانجليز ، اذا عاد الوفد الى الحكم مؤيدا ببرلمانه ، وانجلترا لاترجو اكثر من هذا ، ولا تتمنى الاقيام برلمان مصرى يعرف عنه انه يمثل كثرة الامة الساحقة وقبول هـــذا البرلمان لمشروعها ، ولذلك لما احست انجلترا بأن الحكم الاستبدادى الـذى جربته مع الوفد بوساطة محمد محمود أربعة عشر شهرا ، قد روض الوفد ،وجعله اكثر مرونة ضحت بحكومة اليد الحديدية وتركتها تسقط سقـــوط اوراق الشجر التى تذبل فى فصـــل الخريف ، واستعدت لاستلام البضاعة من حكومة الشعب !!

مفاوضات النحاس ـ هندرسون

سنة ١٩٣٠

أجريت الانتخابات العامة فى ديسمبر سنة ١٩٢٩ بمعرفة وزارة عدلى يكن الثالثة ، وفاز الوفد بأغلبية ساحقة وألف السيد مصطفى النحاس وزارته الثانية فى أول يناير سنة ١٩٣٠ . وقد تضمن كتاب تشكيل الوزارة النص على المفاوضات «والسعى الى تحقيق استقلال البلاد استقلالا صحيحا والوصول الى اتفاق شريف وطيد بين مصر وبريطانيا العظمى » والاستقلال الصحيح له معنى واحد فى اللغة هو جلاء العدو عن ارض الوطن جلاءا تاما عاجلا ناجزا غير مقيد بأى شرط .

وحرصت وزارة النحاس على أن تحصل على تفويض من مجلسى البرلمان لتفاوض الحكومة البريطانية واعطاها مجلسا الشيوخ والنواب هذا التفويض بقرار أصدره المجلسان فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ .

وتألف وفد المفاوضات وسافر الى لندن ، وافتتحت المفاوضات بقاعة لوكارنو فى يوم الاثنين ٣١ مارس ، ولكنها قطعت يوم ٨ مايو سنة ١٩٣٠ لعدم الاتفاق على النص الخاص بالسودان

أما عن الاحتلال والنقطة العسكرية فى قناة السويس فقد قبلها المفاوضون المصريون فى سنة ١٩٣٠ ، مع شديد الاسف وحددوها « بمنطقة تمتد من المعسكر الحالى الواقع فى الجهة الشمالية الغربية للاسماعيلية حتى تشمل من الاراضى الواقعة شمال وغرب المعسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار اليها وتدريبها بشرط ان لاتمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية الى مابعد محطة سكة حديد المحسمة » . وهذه تبعد عن المعسكر غربا بتسعة وعشرين كيلومترا . وقبل المفاوض المصرى فى سنة ١٩٣٠ ، أن « تقدم الحكومة المصرية فى بورسعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها وتقدم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين الميناءين والمنطقة التى ترابط فيها القوات البريطانية » (١)

وبعد قطع المفاوضات استعانت انجلترا كعادتها بالقصر وأحزاب الاقلية فسقط النحاس مستقيلا فى ١٧ يونيو سنة ١٩٣٠ ، وقامت حكومة انقلاب عجيبة برئاسة المرحوم اسماعيل صدقى حلت مجلس النواب

---

(١) مصطفى الحفناوى ، كتاب السفر الخالد فى معارضة معاهدة سنة ١٩٣٦ ، مصر سنة ١٩٣٦

وألغت الدستوروابتدعت دستورا آخر وصنعت برلمانا على هـواها وحكمت البلاد حكمـا ارهابيا طـويل الامدلتستأصل من حزب الوفد كـل أثر للمقاومة او رفض رغبـات انجلتراولتمهد لفرض الاحتلال على هـذه البلاد فرضا ٠

***

خيل لرجال الانقلاب الصدقى انفي مقدورهم تزييف ارادة الشعب المصرى للوصول فى نهاية المطاف الى اتفاق يقبله برلمـان مصرى ويحقـق آمال انجلترا بأن تعترف مصر بالصـالح البريطانى ونظـرية مواصـلات الامبراطورية البريطـانية وتسلم بالاحتلال العسكرى وبتحالف يربطها بعجلة الامبراطورية البريطانية الى يوم القيامة ، ولكن انجلترا كانت تضمر فى قرارة نفسها ان تجعل انقـلاب سنة ١٩٣٠ كغـيره حملة تأديبية تشنها على حزب الاغلبية الشعبية ،حتى اذا لوحت له بالحكم والسلطان مرة اخرى يسلم لها على طول الخط ومن أجل ذلك جربت انجلترا على يد اسماعيل صـدقى واعوانه سياسة العسـف الى آخـر مدى ، فوضـع دسـتور سـنة ١٩٣٠ ونص فيه على أنه منحة من الملك اى ان الشعب مدين للملك بالعبودية ، وقانون انتخاب يضمن لصدقى تزييف ارادة الناخبين وحزب من اصحاب المصـالح وفلول الاقطاع اسمه حزب الشعب ،واقترن هذا الحكم بأزمة اقتصادية استمـرت من سنة ١٩٣٠ الى سنة ١٩٣٤ وكان هبوط اسعار القطن من أهم اسبابها ،ومصادر ة الحريات وخنقها والزج فى السجون بالابرياء وارتكاب حـوادث دامية واحداث الفتنة والانقسامات فى صفوف الاحزاب الاخرى ، وغير ذلك مما لايتسع المقام لتفصيله ، واعتقـد صدقى أن الاحوال قد استقرت له فى شهر سبتمبر سـنة ١٩٣٢ ، وفى ٢١ من الشهر المذكور اقام مأدبة فى جنيف دعا اليها وزير خارجية انجلترا سير « جون سيمون » ليتحدث اليه فى امكان استئناف المفـاوضات ، واطمعه الوزير البريطانى بكلمـات معسولة ، كقوله لصدقى :« ان الفضل يرجع اليك فى توطيد النظام فى مصر وان الامور تجرى مجراها ، وان علاقتنا معكم على أحسـن ماتكون » وقال له أيضا « لقـد تحـدثوا فعلا عن عدم صلاحية النظام القائم فى مصر الآن ،للتفاوض معنا ، على أن ماذكرته الآن فى هذا الصدد معقول جدا ، كما أن تقارير «السـير برسى تؤيده ، ولذا فيمكننى أن أقول لك على الفور انه لم تعد هناك أية صعوبة فى المفاوضة مـع حكومة صدقى « باشا » ، بل ان الامر على عكس ذلك ، فقد يسر بريطـانيا العظمى ان ترى امضاءكم ممهـورة على اتفاقية ، لاننا نعرف الآن الشخص

الذى نتعامل معه ، وان قيمة الاتفاقية كما تقول تقدر بقيمة من يقوم بتنفيذها ، ولقد سرنى ما علمته فى هذه المناسبة من السير برسى أن الملك يرغب أيضا فى هذا الاتفاق ، وانه يؤيد سياستكم ، وانك متمتع بثقته ، وهذه العوامل نعتبرها دليلا حسنا وتبشيرا بالنجاح » (١)

ولكن وزير خارجية انجلترا لم يكن يعنى ما يقول ، ولم يكن يهمه ان يظفر باتفاق يستند على ارادة صدقى وبرلمانه وحزبه وارادة الملك فؤاد ثم يطعن بعدئذ على هذا الاتفاق ، بل كان يهمه ترويض الزعامة الشعبية والتلويح لها بالحكم اذا هى خففت من غلوائها وقبلت التسليم للغاصب بما يريد !!

استمر حكم الارهاب مقرونا بلون من الفساد أدى لانفصال بعض وزرائه البارزين : على ماهر ، والمرحوم عبد الفتاح يحيى فى يناير سنة ١٩٣٣ ، على أثر الحكم فى قضية البدارى ، وهى من قضايا التعذيب التى تميز بها العهد الصدقى ، وكانت اتصالات الوفد بالانجليز بوساطة بعض عناصره مستمرة ، وتوطئة لتغيير الحال نقل السير برسى لورين ، المندوب السامى البريطانى فى أغسطس سنة ١٩٣٣ ، وحل محله السير مايلز لامبسون وقد حمل فى حقيبته برنامجا استعماريا جديدا يهدف لجعل الوفد احتلاليا من حيث لا يشعر ، وسقط اسماعيل صدقى فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٣٣ وتنفست البلاد الصعداء .

ولكن استمر حزب صدقى وبرلمانه مع استعارة رئيس آخر من صفوف الحزب لم يعرف من قبل بالقسوة ولم يكن فظا غليظ القلب وهو المرحوم عبد الفتاح يحيى الذى حكم الى أن استقال فى نوفمبر سنة ١٩٣٤ وجىء بعده بوزارة محمد توفيق نسيم لتمهد للمفاوضات والحكم الوفدى واقتضاها ذلك التمهيد الاستمرار فى الحكم حتى أواخر سنة ١٩٣٥ اذ ألغت دستور صدقى فى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، وطلبت من الملك اعادة دستور سنة ١٩٢٣ بكتاب رفعته للملك فى ١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ ، ثم حدثت فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ حوادث مهدت لتأليف ما سمى بالجبهة الوطنية ، وكان ذلك بداية المأساة ، كما سنبين فى الباب الثالث من هذا الجزء من الكتاب .

وهكذا نرى انجلترا تحاول منذ قيام ثورة سنة ١٩١٩ بمختلف طرق الدهاء وسعة الحيلة ، واستعمال اللين والمناورات والدسائس تارة والارهاب والشدة تارة أخرى ، أن تصل لحمل الشعب المصرى على قبول ما تريده هى ،

---

(١) هذه الكلمات مقتبسة من المحضر الذى سجله صدقى لحديثه مع جون سيمون

لا مايتفق مع حقوق هذا الشعب ومبادىء القانون الدولى العام ، ففشلت محاولتها باستمرار ، ولم تنجح الا فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ٠

***

السياسة الدولية

فشل عهد عصبة الامم فى اشاعة مبادىء العدالة الدولية واقامة صرح سلم دائم تنعم به الانسانية ، ولم تفلح العصبة فى القضاء على الاستعمار والتصدى لحل قضاياه التى تخلفت بعد الحرب العالمية الاولى ، ومن بينها قضية مصر وقناة السويس حلا يحمل الناس على الثقة بالعصبة أو الايمان بالمواثيق الدولية ٠

ويستفاد من نصوص ميثاق العصبة أنها قد بنيت على الاسس الآتية :

(١) قبول أعضائها الالتزام بعدم الرجوع الى الحرب ٠

(٢) أن تقوم العلاقات بين الدول علانية وعلى أساس الشرف والعدل ٠

(٣) احترام الدول لقواعد القانون الدولى العام فى علاقاتها بعضها مع البعض

(٤) احترام العهود الدولية

وتقرر أن تعمل العصبة لتحقيق غرضين أساسيين :

أولا ـ استتباب السلم الدولى ومنع الحروب

ثانيا ـ تنشيط التعاون بين أفراد العائلة الدولية ٠

وللوصول الى الغرض الاول تعمل العصبة لتخفيض التسليح وتنظيم فض المنازعات الدولية بالطرق السلمية وتأمين الدول على سلامتها بضمان دولى متبادل وتنظيم مسائل المعاهدات (١)

ولكن مصر لم تكن عضوا فى عصبة الامم ، فهل يكفى ذلك لحرمانها من الانتفاع بمبادىء الميثاق الدولى ، وترك انجلترا تسومها الخسف وتذيقها ألوانا من العذاب ، وتستخف بأقدس المبادىء الدولية فى ظل الميثاق ؟!

ان العالم كله وحدة لاتتجزأ ، والموقع الجغرافى الذى تنفرد به مصر ، وتقدم طرق المواصلات ، كل ذلك لايجعل الضرر قاصرا على مصر وحدها ، بل يصيب بقية أعضاء العائلة الدولية ويهدد سلامتها وأمنها ومستقبلها ، فلماذا لم تتحرك عصبة الامم ، ولم أغمضت عينيها وصمت أذنيها ، ولم يقم عضو من أعضائها بتحريك قضية مصر ؟!

---

(١) الدكتور محمود سامى جنينة ، القانون الدولى العام ، مصر سنة ١٩٢٣ ، ص ٦٩٤

كان فى وسع مصر ان تنضم الى العصبة منذ قيامها ، أو بعد تصريح ٢٨ فبراير على أسوأ الفروض ،ولكن بريطانيا علقت قبول مصر فى العصبة على تسوية النزاع المصرى -البريطانى التسوية التى ترضاها هى ، أى أنها أرادت أن تضفى المشروعية أولا على مركزها الاستثنائى المعيب ، ثم تسمح لمصر بعد ذلك بالاشتراك فى عصبة الامم ٠

بحثت الجمعية العمومية لعصبة الامم أثناء دورتها الخامسة ، فى سبتمبر سنة ١٩٢٤ موضوع الضمان المتبادل وثارت مناقشات طويلة بشأن الامن الدولى ومسألة تخفيض التسليح وكان ذلك بمناسبة الكلام عن الحدود بين المانيا وفرنسا وتطبيق شروط فرساى وظهر الخلاف قويا بين انجلترا وحليفتها فرنسا لاصرار انجلترا على الاحتفاظ بسيادة البحار وان ترتب على ذلك اخلال بالتوازن العالمى ولذلك لم يكن تحديد السلاح البحرى من الامور السهلة وكذلك لم يكن ميسورا أن يجرى البحث بشأن الطرق المائية التى تسيطر عليها انجلترا ومن بينها قناة السويس خصوصا وان بريطانيا كان لها فى العصبة ستة أصوات وكان من السهل عليها أن تجد لها كثرة تؤيدها وكذلك تجادلت العصبة بشأن التحكيم وفض المنازعات بين الدول بالطرق السلمية ، ومع ذلك أمكن توقيع بروتوكول جنيف فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ وهو الخاص بفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ونص فى المادة الثانية من البروتوكول المذكور على تعهد الموقعين عليه بعدم الالتجاء الى القوة لتسوية مابينهم من منازعات (١)

وكان أولى بالذين وقعوا هذا البروتوكول أن يتصدوا لحالات العدوان الواقعة فعلا ومنها عدوان انجلترا على مصر على النحو الذى أسلفناه فيما تقدم ، ولكن جانبت عصبة الامم مقتضيات العدالة الدولية لأنها كانت واقعة تحت سيطرة بريطانيا وفرنسا ٠ وكما فشلت عصبة الامم فى صيانة الامن الدولى ، فشل مؤتمر «لوكارنو» الذى افتتح فى «لوكارنو» فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٢٥ وانتهى فى ١٦ اكتوبر من تلك السنة بتصالح انجلترا مع المانيا وتصفية بعض خلافاتها مع فرنسا حتى لقد هللت صحيفة التايمس وكتبت تقول عن هذا المؤتمر « لقد ضمنا السلم وأنقذنا الشرف » ولكن فى هذا الوقت بالذات كانت مصر تئن من استبداد الانجليز وكانت الازمة بين مصر وانجلترا على أشدها ولم تفطن التايمس الى أن تعقد القضية المصرية ضار أشد الضرر بالتوازن العالمى ومهدد للسلم ، ولا يمكن ان

---

(١) الجريدة الرسمية لعصبة الامم ،ملحق العدد ٢٣ الدورة الخامسة للجمعية العمومية ، جنيف سنة ١٩٢٤

تقوم عدالة دولية الا اذا نالت كل دولة صغيرة أو كبيرة نصيبها منها بالقسطاس المستقيم ٠ وآفة الآفات ان تلك الدول الاستعمارية التى سيطرت من عصبة الامم على أقدار الشعوب كانت تنظر لقضية الامن الدولى بالمنظار الذى لاترى منه الامابينها هى من المصالح فاذا ماأمكن التوفيق بين مصالحها هى خيل اليها أنها كسبت السلم بغض النظر عما عساه ان يكون هناك من اهدار لحقوق الشعوب المغلوبة على أمرها وهل هناك أدل على قصر النظر من التصريح الذى أدلى به اللورد جراى الى جريدة مانشستر جارديان فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥ وقال فيه ان انجلترا قد أبعدت شبح الحرب وكسبت السلم بجمع فرنسا والمانيا فى لوكارنو فى حظيرة واحدة تنضوى تحت لوائها مجموعة واحدة من الدول ولذلك وقد صور لانجلترا انه لايعنيها فى جو السياسة الدولية الا ان تطوى فرنسا والمانيا استخفت انجلترا لا بمصر والشعوب المغلوبة على أمرها فقط بل بأمريكا نفسها خصوصا وان أمريكا لم تكن مشتركة فى عصبة الامم لأنها منذ ميلاد هذه العصبة كبر عليها ان يكون لبريطانيا وحدها ستة أصوات فيها وأمريكا فى السوق الدولية منافس قوى لبريطانيا فاستخفت بريطانيا بهذا المنافس بعد لوكارنو ،وأكثر من ذلك تحولت بسرعة فى موقفها من فرنسا حتى ان صحيفة التايمس كتبت بعد لوكارنو مباشرة تقول : « ان على انجلترا أن تعامل ألمانيا نفس المعاملة التى تعاملها لفرنسا» وصرح أوستن تشامبرلن بأنه على الرغم من صداقة انجلترا التقليدية لفرنسا لم يعد فى قاموس السياسة الدولية شىء اسمه الحلفاء فهذا اصطلاح استعمل للحرب فقط وهذه السياسة التى استمرت عليها انجلترا كانت من وقت الى آخر توغر صدور الفرنسيين ولكن انجلترا كانت تسعى لكبح جماحهم بالتقرب بسرعة الى المانيا ومؤازرة ايطاليا الفاشستية والحقيقة انها كانت وقتئذ تلعب بالنار وقد أبرمت انجلترا مع ايطاليا فى ٢٧ يناير سنة ١٩٢٦ اتفاقية أعطتها بها كثيرا من المساعدات المالية والتسهيلات الخاصة بسداد ديون الحرب بل توسطت انجلترا فى عقد معاهدة صداقة بين ايطاليا واسبانيا فى ١٦ اكتوبر سنة ١٩٢٦ واضطرت فرنسا ازاء هذه الحركات من لدن انجلترا الأن تسعى لتوطيد مركزها فى بلاد البلقان وفى بلاد البحر الابيض المتوسط حتى عقدت مع تركيا معاهدة صداقة فى ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ وردت انجلترا على ذلك بابرام معاهدة مماثلة مع تركيا فى ٥ يونيو سنة ١٩٢٦ ، ولم تفكر مصر الرسمية فى استغلال تلك الفترة والقيام بعمل مسعى مماثل لدى فرنسا أو غيرها لاحراج انجلترا واضطرارها لأن تدرك قيمة صداقة مصر فترخى قبضتها عليها ٠

كانت انجلترا وفرنسا فرسي رهان فى السياسة الاوروبية ، وحاولت انجلترا بكل ماأوتيت من قوة وبراعة دبلوماسية التقرب الى ايطاليا ولذلك ضغطت على مصر واقتطعت منها «جغبوب» وأعطتها لايطاليا لقمة سائغة فى أيام وزارة اسماعيل صدقى التى تقدم الكلام عنها

وكانت سياسة ايطاليا الفاشستية تهدف فى الحقيقة للسيطرة على البحر الابيض المتوسط والحصول على اعتراف بمركز خاص لها فى هذا البحر بل وأخذ نصيب فى ادارة طنجة وتدعيم مركز رعاياها فى تونس وتعديل الحدود بين مناطق نفوذها ومناطق النفوذ الفرنسى فى شمال أفريقيا وأغراق أفريقيا بالمهاجرين من الايطاليين والتوسع الى آخر مدى فى غرب البحر الابيض المتوسط والادرياتيك وبحر ايجه بل وفى حوض الدانوب وبلاد البلقان ولم تكن نوايا ايطاليا لتخفى على أحد فلقد دلت عليها رحلة موسولينى الى ليبيا فى سنة ١٩٢٦ والمظاهرات التى أقيمت فى تلك المناسبة ، ولقد كتبت صحف ايطاليا نفسها معلنة عن أطماعها الواسعة ، ومع ذلك ساعدتها أنجلترا لكى تسير كفة التوازن الدولى فى مصلحتها هى . ونحن اذ نذكر بتلك السياسة المبنية على الانانية نريد أن نقرر الحقيقة المريرة وهى أن أنجلترا لا تحفل قط بالمواثيق الدولية ولا يعنيها التوازن العالمى أو قضية السلام العام لان انجلترا لا تؤمن أبدا بالعدالة الدولية ولا بسلم العالم وانما تقوم سياستها على خدمة الاستعمار البريطانى بأى ثمن واذا كانت أنانيتها قد أباحت لها أن تكيد لحلفائها ولاقرب الناس اليها وأن تمد يدها وقت اللزوم لخصومها الذين خاضت ضدهم غمار حروب طاحنة فكيف يمكن أن يكون لانجلترا ضمير يشعر أن لمصر قضية عادلة ؟ ! ولكن الذنب لايقع عليها ، بل يقع على جماعة الدول التى لدغت دائما من جحر السياسة البريطانية ولا تحاول أن تعامل أنجلترا المعاملة التى تليق بأنانيتها وكفرها بحقوق بنى الانسان .

ان شهوة التسلط على آسيا وأفريقيا هى التى حملت أنجلترا على أذكاء نار التنافس بين فرنسا وايطاليا فى البحر الابيض المتوسط وفى مناطق النفوذ فى أفريقيا وكانت ترجو من وراء هذه السياسة أن تلعب دور القرد اذ تصدى لقسمة قطعة من الجبن بين آخرين وأمسك الميزان بيده ليأكل من قطعة الجبن كلما رجحت كفة على أخرى وهو يحاول دائما أن يبقى الميزان فى يده ويأكل باستمرار . ولقد بلغت الجرأة بأنجلترا أن تلعب دور الحكم بين فرنسا وايطاليا فى مسائل شمال أفريقيا المختلف عليها فعقد فى باريس مؤتمر ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٨ لاعادة النظر فى نظام

مدينة طنجه ونجحت أنجلترا فى تغليب كفة ايطاليا ولكن سرعان ما استفادت ايطاليا بهذه السياسة وراحت تزحف على الشرق العربى، والمناطق الاستراتيجية الدقيقة فدب دبيب القلق فى نفس انجلترا خصوصا لما توسع نشاط ايطاليا الثقافى وظهر نفوذ الفاشية بسرعة فى مصر وسوريا وفلسطين والعراق ، وهذا الزحف الايطالى بدعايته ومؤسساته هو الذى كان يقلق انجلترا فيحملها على فتح باب المفاوضة مع مصر المرة بعد المرة وكلما هددها شبح المنافسين تدخلت فى شئون مصر السياسية لايجاد حكومة تفاوضها حتى تحسم فى المسألة المصرية قبل أن يستفحل خطر الفاشية التى تنازلها فهذا الخطر هو الذى هيأ لمفاوضات ثروت ومحمد محمود ومصطفى النحاس ولكنها فشلت فى كل هذه المفاوضات ولم تظفر بموافقة الشعب المصرى على مشروع من مشروعاتها

وحاولت انجلترا أن تكسر شوكة هذه القوة الجديدة التى كانت تهددها فى الشرق الاوسط بأذاعة الذعر والقلق والادعاء أن السلام العام فى خطر وارتداء مسوح الرهبان ومحاولة القول انها رسول السلام الذى يدعو الى تحطيم الاسلحة والحد منها وقد نجحت دعايتها فى التهيئة لميثاق بريان – كيلوج فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ وقد وقعته فى باريس الدول التى وقعت على معاهدة لوكارنو مضافا اليها بلاد الدومنيون وغيرها بل وطلب من مصر بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة التوقيع على هذا الميثاق فوقعت عليه ونذكر بهذه المناسبة أن انجلترا أرادت أن تحد من سلطان مصر وتستبقيها ضمن مناطق نفوذها فأوردت تحفظا حينما وقعت على الميثاق اذ قالت : « أن الصيغة التى وضعت فيها المادة الاولى من الاتفاق المقترح خاصا بالعدول عن اعتبار الحرب أداة من أدوات السياسة الوطنية تجعل من المرغوب فيه التذكير بأنه توجد بعض مناطق تجد بريطانيا العظمى فى رخائها وسلامتها مصلحة خاصة وحيوية لسلامها وسلامتها . وقد اضطرت حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى الماضى أن تعلن أنها لا تستطيع السماح بأى تدخل فى هذه المناطق وأنها تعتبر حمايتها من كل اعتداء دفاعا عن الامبراطورية البريطانية ، فيجب أن يكون مفهوما جليا أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية لا تقبل هذه المعاهدة الجديدة الا بشرط صريح هو ألا تمس بشىء حريتها فى العمل بهذا الصدد » ولكن مصر اذ وقعت على الميثاق فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٨ قالت فى خطابها بقبوله : « لذلك تعلن الحكومة المصرية انضمامها الى ميثاق السلام بالصيغة التى وقع بها بباريس دون أن يفيد هذا الانضمام تسليما

بأى تحفظ أبدى بشأن ذلك الميثاق))أى انها أعلنت أنها لا تتقيد بالتحفظ البريطانى .

وقد أسفرت تلك الدسائس والمناورات الاستعمارية التى لا يتسع المقام لتفصيل فيها عن أزمة اقتصادية عالمية اجتاحت أوروبا والعالم من سنة ١٩٢٩ الى ١٩٣١ وحاولت انجلترا أن تعالج الازمة بالنسبة لها بعقليتها الاستعمارية القديمة عقلية السيطرة على الطرق العالمية وسيادة البحار وكانت ترى فى الولايات المتحدة منافسا جبارا لها فى البحار بسبب ما كانت تبنيه أمريكا من قطع بحرية وتضع من برامج بحرية لا تقدر انجلترا على مجاراتها فيها ولكن انجلترا ذات السياسة المبنية على الحقد والانانية حاولت ما استطاعت أن تخلق للولايات المتحدة منافسا قويا آخر فى طوكيو فساعدت اليابان فى المجال الدولى مساعدة فعالة فى الوقت الذى أرادت فيه أن تحد من نشاط ايطاليا البحرى بالقول ان ايطاليا يجب ألا تزيد قوتها البحرية عن قوة فرنسا وقد انعقد مؤتمر بحرى بلندن فى المدة من ٢١ يناير الى ٢٢ ابريل سنة ١٩٣٠ وتكشف أعماله بجلاء عن دسائس انجلترا ومحاولتها التغلب على منافسيها بايقاعهم الواحد فى الآخر . ومن مجموع ما تقدم يتضح أن سياسة انجلترا المبنية على الانانية وانكار العدالة الدولية هى التى تحكمت فى أقدار الشعوب فى ظل ميثاق عصبة الامم ولكن هذه السياسة نفسها هى التى خلقت بذور الحرب العالمية الثانية وسرعان ما نبتت هذه البذور وأينعت ووقع العالم كله فى جحيم لم يسبق له مثيل ولا زالت نتائجه السياسية والاقتصادية مما يقض مضاجع البشرية ويهدد الامن الدولى وينذر بحرب عالمية ثالثة .

وكما ضحت انجلترا بالسلام العام من أجل مطامعها والابقاء على مستعمراتها وسيطرتها على الطرق العالمية وبالاخص طريق الشرق العظيم قناة السويس ، استطاعت أن تضلل مجموعة الدول بالنسبة لمصر وقضيتها وأن تحرم مصر من مؤازرة الشعوب المتمدينة وألا تترك لها مجالا لرفع صوتها فى عصبة الامم وكانت نهاية الكفر بالعدالة الدولية تصدع العصبة نفسها فوق رأس بريطانيا والمستعمرين من أمثالها ، أما مصر فقد ظل مركزها القانونى سليما على الرغم من تنكر العدالة الدولية ، ولم يعتور هذا المركز الا معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ التى سيأتى الكلام عنها .

خلاصة الباب الثاني

لم تفقد مصر حق السيادة على اقليمها بما فيه قناة السويس بسبب احتلال انجلترا لمصر فى سنة ١٨٨٢ ،وانما بقيت هذه السيادة فى نظر القانون الدولى العام بريئة من القيود ،اللهم الا قيد التبعية الشكلية للدولة العثمانية ، وقد بينا أن هذا القيد لم يكن له أى مظهر قانونى سوى الجزية التى كانت تدفعها مصر للباب العالى،كصدقة تعطى لخليفة المسلمين عملا بعقيدة دينية كانت سائدة فى ذلك الوقت ، حتى أن بعض الذين كانوا يوقفون أموالهم على وجوه الخير كانوا يوقفون هذا المال أحيانا على الخلافة كجهة من جهات البر ، فلايدل هذا المظهر على سيطرة أو سيادة وقد انتهى هذا الاثر منذ ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ حينما قطعت مصر آخر صلة تربطها بتركيا واعترفت تركيا نفسها بذلك وحددت تاريخ انتهاء ما ادعت أنه سيادة على مصر فى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ .

أما انجلترا فقد فرضت مركزها الباطل وظنت أنها مع الوقت تستطيع بأساليب الافساد والتخريب أن تحول الشعب المصرى الى قطيع يدين لها بالطاعة ويسلم لها بالسيادة فتجعل من هذا التسليم سندا تحتج به دوليا ، والى أن تصل الى تحقيق هذا الغرض بعد أن تثمر سياسة اللورد كرومر ويظهر جيل مصرى مجرد من الوطنية لجأت انجلترا كلما خاطبها العالم فى مسألة مصر لاسلوب المراوغة والمماطلة وكسب الوقت ، وكانت تعد بالجلاء بل وتضرب له أجلا ولا تنفذ ما وعدت به ، واستطاعت فى سنة ١٩٠٤ أن تتآمر مع فرنسا ضد مصر فتعقد اتفاقا حبيا يتنافى مع أحكام معاهدة ٢٩ أكتوبر فى سنة ١٨٨٨ ، ومع مبادىء القانون الدولى العام ، ولكن هذا الاتفاق كان مقدمة لاتفاقات أخرى ومؤامرة واسعة النطاق كانت تستعد لها انجلترا ، الا أن الزمام قد أفلت من يدها بفضل مصطفى كامل الذى قضى على خطة الاحتلال بتنبيه الوعى القومى ورفع صوت مصر واظهار حقوقها فى المجال الدولى ، فلم تظفر بتسليم مصر بالاحتلال .

ولما شعرت انجلترا بنذر الحرب العالمية الاولى ، شددت النكير على زعماء الحركة الوطنية وشردتهم ،حتى اذا قامت الحرب تواطأت مع من قبلوا التواطؤ معها من الساسة الاقطاعيين فأعلنت الحماية لتجعل منها صك التسليم بالاحتلال ،واستغلت مصر فى الحرب أسوأ

استقلال واستخدمت قناة السويس استخداما مخالفا للقانون ولكنه كفل لها الغلبة فى الحرب .

وما أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها واستعد الشعب المصرى للمقاومة حتى رأت انجلترا أن هذه المقاومة مهما كانت ضعيفة كفيلة باساءة مركزها دوليا لانها تكشف عن بطلان الحماية فتحدت الحركة الوطنية بسياسة القمع بعض سنين ثم تراءى لها أنه ليس ثمة فائدة من التمسك بمركز باطل فى ذاته لان مصر لم تبرم معها معاهدة حماية ولم يصحح هذا المركز حصولها على الاعتراف الدولى من جانب أمريكا فى أبريل سنة ١٩١٩ وفى مواثيق السلام بعد ذلك ، فاضطرت لان تتنازل عن الحماية بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ بعد أن أخذ الاستقلال بسبب غفلة السياسة هنا شكلا آخر يبعده عن معناه الذى تواضعت الامم على فهمه وهو أن الوطن المستقل لا تطأ أرضه قدم جندى أجنبى واحد ، أيا كانت الاسباب والمبررات ولا تقوم عليه سيادة غير سيادة الدولة التى تستمد وجودها من ارادة الشعب صاحب الاقليم ، مسخ الاستقلال وحرف معناه ودخلت مصر فى الدائرة المرنة التى جرتها اليها انجلترا فبدأت مرحلة المفاوضات وسياسة الاخذ والعطاء ، وخرجت المشروعات الاستعمارية من وزارة الخارجية البريطانية مشروعا بعد الآخر ، ولكن مصر لم تقبل حتى سنة ١٩٣٦ واحدا من هذه المشروعات لانها ظلت تنتظر الاستقلال الذى تنشده وهو جلاء الغاصب عن أراضيها .

وعلى ذلك ظل مركز انجلترا فى مصر ، وتبعا لذلك فى قناة السويس، غير شرعى فى نظر القانون ، واستمرت انجلترا فى تجربة سياسة الضغط والاكراه والقمع والارهاب حتى انتزعت توقيع بعض رجال السياسة على معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ولم ينته النزاع المصرى البريطانى بهذه المعاهدة كما ظنت انجلترا ، بل استفحل ودخل فى أخطر وأهم مرحلة من مراحله ، وهى تلك المرحلة التى أفردنا لها الباب الثالث .

الباب الثالث

قناة السويس

فى آخر مراحل النزاع المصرى البريطانى

٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ - ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١

بعد ثمان وأربعين سنة من تاريخ احتلال انجلترا لمصر ، وبعد صراع عنيف بذلته بريطانيا تارة فى معترك الحياة الدولية وأخرى فى كفاحها للشعب المصرى واستخدام أساليب الضغط المختلفة حصلت انجلترا على ورقة موقعة من ساسة قيل انهم وكلاء الشعب المصرى ، وكان ذلك فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وبعد ستة عشر عاما من نضال متصل للخلاص من تلك الورقة ومساوئها استطاعت مصر الرسمية استجابة لآمال مصر الشعب أن تمزق هذه الورقة فقضت عليها بجرة قلم فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، وهو يوم مشهود تلته حادثات جسام قلبت تاريخ مصر كله رأسا على عقب . ولذلك كانت المرحلة من ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ أخطر وأدق مرحلة فى النزاع بين مصر وبريطانيا ، وهى المرحلة التى أفردنا لها هذا الباب .

والنزاع المصرى - البريطانى وثيق الصلة بتطورات الحالة الدولية ، تلك التطورات التى تكيف موقف طرفى النزاع ، وهى فى هذه الحقبة من تاريخ العالم تتلخص فى :

١ - فترة غيوم شديدة فى سماء الحياة الدولية بدأت بالحرب الايطالية الحبشية فى سنة ١٩٣٥ فاستعدت دول العالم الكبرى للصراع المرير الذى دارت رحاه فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ .

٢ - سنوات الحرب الساحقة الماحقة وأحداثها التى حملت الشعوب السعى الى التحرر من البربرية الحديثة ، من الموت والجوع والخوف بمحاولة خلق عالم جديد تتآخى فيه الشعوب وترفرف عليه ألوية السلم يوم تحترم حقوق الانسان ويتقرر مبدأ المساواة فى السيادة ، وتعبيرا عن آمال الشعوب وضع الساسة ميثاق سان فرانسسكو فى سنة ١٩٤٥ .

٣ ـ ميلاد الامم المتحدة وتجاربها وأعمالها ونشاطها المتصل بدعوى صيانة الميثاق واقامة صرح السلم الدولى فى ظل الحرب الباردة ، والتسابق الاستعمارى بين قوتين جبارتين فى مشارق الارض ومغاربها

٤ ـ فترة قاتمة شبيهة بالفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية وهى فترة التكتل والتسلح على نطاق واسع والتفنن فى صناعة القنبلة الذرية واستحداث المهلكات ، « حتى اذا أخذت الارض زخرفها وازيّنت وظن أهلها أنهم قادرون عليها آتاها أمرنا ليلا أونهارا ، فجعلناها حصيدا كأن لم تغن بالامس »

وعلى نمط هذا التقسيم لتطورات الحالة الدولية قسمنا البحث الذى نحن بصدده ، التقسيم الآتى :

أولا ـ نذر الحرب العالمية الثانية قبل معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

ثانيا ـ المعاهدة والقناة والاعتراض على المادة الثامنة وملحقاتها

ثالثا ـ المعاهدة فى مجال التطبيق قبل الحرب وأثناءها

رابعا ـ الحياة الدولية بعد الحرب

خامسا ـ سعى مصر للتخلص من المعاهدة بالمفاوضة والاحتكام الدولى .

سادسا ـ الغاء المعاهدة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١

سابعا ـ حوادث ما بعد الالغاء :

ا ـ معركة قناة السويس

ب ـ حريق القاهرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

ج ـ الانقلاب العسكرى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ وما ترتب عليه من طرد فاروق الطاغية والقضاء على النظام الاقطاعى ، وتهيئة مصر لتفكير سياسى جديد .

ثامنا ـ الموقف الحاضر وقناة السويس .

وبذلك ننتهى من بحث موضوع النزاع المصرى ، البريطانى من جانبه الخاص بقناة السويس ، وهذا النزاع هو أكبر وأهم المشكلات الدولية التى أثارتها قناة السويس ، وقد حاولنا الاحاطة به منذ بدايته حتى الساعة التى نخط فيها الصفحة الاخيرة من هذا الكتاب ، وعلى ضوء ما قدمناه وما نراه بعد دراسة وتجربة نشفع الابواب المتقدمة بباب رابع نعرض فيه الحلول التى نعتقد أنها تصلح لانهاء هذه المشكلة

ويهمنى أن أصارح القارى الكريم بأن كاتب هذه السطور اشتغل بالسياسة ، وبدأ حياته العامة بميلاد معاهدة سنة ١٩٣٦ واتخذمنها موقفا معينا تفسره المذكرة التى صدرنا بها هذا الجزء من الكتاب ، واستمر يشتغل بالسياسة على وتيرة واحدة مدفوعا باعتقاد لم يتحول عنه ، وقد جعل من الموضوع السياسى الذى عنى به مادة للدراسة العلمية والبحث الفنى ، والعلم يفرض على صاحبه الحياد والتجرد من العاطفة والنزعات الخاصة للوصول الى الرأى المفيد ، وهذه هى العقبة التى صادفتنى لما تناولت من القضية المرحلة التى عاصرتها واشتركت فيها ، ولكنى حاولت التغلب عليها ما استطعت الى ذلك سبيلا « فان ضللت فانما أضل على نفسى ، وان اهتديت فبما يوحى الى ربى ، انه سميع مجيب »

الفصل الأول
نذر الحرب العالمية الثانية
قبل معاهدة ٢٦ أغطس ١٩٣٦

فشل عصبة الامم ـ فشل مؤتمرنزع السلاح ـ الحرب فى الشرق الاقصى ـ النازية فى أوروبا ـ ايطاليا تسطو على الحبشة ـ الدول الاوروبية تستعد ـ المضايق التركية ـ قناة السويس مسألة المسائل ـ سياسة الضغط قد اينعت فى مصر ـ النتيجة

قناة السويس وثيقة الصلة بسير الحوادث الدولية فهى التى تكيف موقف انجلترا من مسألة مصر فتشتد قبضتها وترتخى طبقا لسير تلك الحوادث وقد اضطربت الحياة الدولية وترنح صرح السلام فى أوربا فى السنوات القلائل التى سبقت ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكانت نذر الحرب العالمية الثانية هى السبب المباشر فى الضغط على مصر وحملها على توقيع تلك المعاهدة ، ولذلك نرى ونحن ننادى بالنظرية القائلة ان المعاهدة ، أضحت غير ذات موضوع وتحتم الغاؤها ، نرانا لذلك مضطرين لان نستعرض الحالة الدولية التى سبقت ابرام تلك المعاهدة اذ كان الاتفاق بين مصر وبريطانيا نتيجة لها

بدأ شيطان الحرب يكشف عن وجهه بخيبة عصبة الامم ، فدق هذا الشيطان أبواب أوروبا دقات قوية جعلتها تصحو ذات يوم بطلقات المدافع وأزيز الطائرات

وقد حار علماء السياسة والشئون الدولية فى تحديد أسباب فشل عصبة الامم ، فقال البعض منهم ان العصبة فى ذاتها خرافة دولية ، وحمل الآخرون حملات شديدة على نظامها الداخلى ولائحة ترتيبها ، وقام خبير قانونى من خبراء عصبة الامم وكبار مستشاريها وهو الاستاذ « أميل جيرو » Emile Giraud بنشر مؤلف هام فى سنة ١٩٤٩ ، تصدى فيه لبحث تلك الاسباب (١) ، ومن أهم الاسباب التى علل بها فشل عصبة جنيف

١ ـ ضعف التضامن الدولى ضعفا دل عليه عدم اشتراك الولايات المتحدة

---

(1) Emile Giraud, « La Nullité de la Politique internationale des grandes démocraties (1919-1930), L'Echec de la S.D.N., La Guerre » (Paris 1949).

فى العصبة وظهور الفاشية والنازية فى أوروبا ، وتطرف شعوب المحور فى العواطف الوطنية وفشل الدعوة السلمية .

٣ ـ سياسة العصبة نفسها اذ كانت نظاما جديدا ولم يستقر الايمان بعهدها فى قلوب رجال السياسة الذين أداروا دفة أعمالها ، وأخطأت ديموقراطيات الغرب اذ استخفت بالمسائل المهددة للسلم معتمدة على وجود العصبة ، ولما فوجئت بسياسة الضغط من قبل دول المحور جنحت الى التسليم والتراجع بغير انتظام

٣ ـ كانت العصبة لوحة انعكست عليها عيوب ديموقراطيات الغرب ، تلك الديموقراطيات التى عجزت عن حل مشكلاتها الخاصة فكانت أعجز عن أن تنقذ قضية السلام ، ولذلك فقدت احترام الشعوب وثقتها ، أضف الى ذلك أن الصحافة قد جانبت خدمة المبادىء الشريفة والمثل العليا

٤ ـ ضعف الثقة بين الشعوب وضآلة الوازع الدينى والمزايدات السياسية فى السوق الحزبية العالمية

وأعتقد أن السبب الحقيقى فى فشل العصبة هو الميثاق الذى لم يتسع لحل قضايا الشعوب المظلومة التى وجدت قبل ظهور عصبة الامم واتساع هذا الميثاق لألاعيب الساسة الاستعماريين حتى أضحت العصبة أداة فى يد بريطانيا وفرنسا لخدمة أغراضهما الاستعمارية وصارت العدالة الدولية ومسألة الامن الجماعى فى خبر كان

***

وكلما تأزمت الحالة الدولية ،حاولت الديموقراطيات أن تخفف من حدة التوتر بعقد المؤتمرات ،ومن أهم تلك المؤتمرات التى انتهت أعمالها بخيبة أمل شديدة مؤتمر نزع السلاح الذى افتتح جلساته فى جنيف فى ٢ فبراير سنة ١٩٣٢ ، وهبت فيه فرنسا مطالبة بانشاء جيش دولى يوضع تحت امرة عصبة الأمم ، بأن تساهم كل دولة من دول العصبة فى هذا الجيش بنصيب من قواتها البرية والبحرية والجوية ، وطالبت فرنسا أيضا بعقد ميثاق ضمان متبادل يكمل المواثيق السابقة ، ولكن لمانيا طلبت بأن يسمح لها بالتسلح لتصل الى مستوى غيرها فى القوة العسكرية وظهرت انجلترا بسياستها الملتوية كعادتها فلا هى مع أولئك ولا هى مع هؤلاء ، واقترحت تحريم سلاح الغواصات والحرب الكيمائية وتحريم الخدمة العسكرية الاجبارية وأشادت بانشاء لجنة دولية مستديمة لمراقبة التسلح ، أما روسيا فقد لفتت نظر المؤتمر الى الحرب التى كانت مستعرة

بين اليابان والصين قبل عقد المؤتمر بخمسة أشهر ونادت بنزع السلاح جملة ولم يؤيدها من الوفود غير الوفد التركى .

وتباينت الآراء فى ذلك المؤتمر تباينا استفادت منه ألمانيا أيما فائدة فقد اجتمع فى جنيف فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ مؤتمر ضم ممثلى انجلترا وفرنسا وايطاليا وألمانيا والولايات المتحدة وأصدر قرارا أباح لألمانيا أن تتسلح الى المستوى الذى يجعل قوتها الحربية مساوية لقوة غيرها من الدول بشرط أن يكون ذلك فى نطاق الضمان الجماعى ، وكان ذلك القرار مقدمة لنشاط عسكرى بعيد المدى ظهرت آثاره بعد أن قبض الحزب النازى على زمام الحكم .

* *

والحقيقة أن أوروبا كانت تستعد للحرب منذ سنة ١٩٢٥ ، وكان هذا الاستعداد يجرى فى الظلام تحت ستار عصبة الأمم ومؤتمرات السلام والدعوة الى نزع السلاح !!

ولكن مخازن البارود كانت تبنى فى الشرق الأقصى فى نفس الوقت، وقد أشعل الثقاب فى هذه المخازن قبل أن يشتعل فى أوروبا، ذلك أن اليابان التى ضربت روسيا ضربة عنيفة فى حرب سنة ١٩٠٤ــ١٩٠٥ كانت تتوسع فى منشوريا منذ أن وضعت تلك الحرب أوزارها ، ومنذ سنة ١٩٢٥ تصدت الولايات المتحدة لمناوءة اليابان بمناصرة الصين والتظاهر لها فتعقدت المسألة واشتعل اللهب فى سبتمبر سنة ١٩٣١ اذ زحف الجيش اليابانى على منشوريا وتوغل فيها ، واستغاثت الصين ببعض الأمم فلم تسعفها ، واكتفت تلك العصبة المسكينة بتعيين لجنة تحقيق من ممثلى الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا وايطاليا وألمانيا وذلك بقرار أصدرته فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣١ ، وسافرت اللجنة الى منشوريا ولكن اليابان مضت فى خطتها وأتمت احتلال آخر مدينة من مدن منشوريا فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢

ويقول الثقاة ان اليابان قد نجحت فى تمزيق معاهدات السلم والاستخفاف بالعصبة بفضل الرأسماليين اليهود من تجار الاسلحة فى مختلف بلاد أوروبا .

وقد استمر الجيش اليابانى يفتك بالصين بعد أن دعم مركزه فى منشوريا فضاعف ذلك من مخاوف ديموقراطيات الغرب وخصوصا انجلترا التى كانت تعانى محنة أخرى فى الشرق الاقصى بسبب الحركة الهندية التى كان يتزعمها المهاتما غاندى ، حركة العصيان المدنى التى لم تقمعها سياسة العنف والإرهاب بل مضت بخطوات ثابتة كانت تقض

مضاجع الامبراطورية العجوز ، وهى أشد ما تكون حاجة الى الهند فمنها كانت تستورد القمح والجوت والشاى والبن والأرز والتبغ والجلود والى سوقها الواسعة كانت تصدر الآلات ومختلف ما تنتجه المصانع ، وقناه السويس هى طريق الهند ، كما أنه طريق أوروبا الى الصين واليابان(١) .

* *

وفى أوروبا كانت ألمانيا تدق أغلال فرساى ببراعتها الدبلوماسية المنقطعه النظير وتحطمها قيدا بعد آخر حتى صارت مواثيق سنة ١٩١٩ قصاصات من الورق يتندر بها رجال السياسة ،وكان الحزب النازى كالنار التى تسرى فى الهشيم فانتهت سنة ١٩٣٢ وهو على أعتاب الحكم وبرامج النازى لم تكن خافية على أحد . وقد أسند الى أدولف هتلر منصب مستشار الرايخ فى ٣٠ يناير سنة ٩٣٣ وتقبلت الدبلوماسية العالمية هذا الانقلاب بتحفظ وقلق ، ومع ذلك رحبت بعض الصحف الانجليزية بهذا الانقلاب منوهة ببغض هتلر الشديد للبلشفية ، وقالت التايمز أن من المتوقع ألا يحدث تغيير جوهرى فى علاقات ألمانيا الخارجية ، وكذلك ادعت صحف الولايات المتحدة البرجوازية أنه ليس ثمة ما يدعو الى القلق وسوء الظن . أما فرنسا فقد انخلع قلبها فالفيجارو ، فى عددها الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٣٣ وصفت هتلر بأنه ثقاب سيشعل برميل البارود وقالت جريدة L'ordre بعددها الصادر فى ٣١ يناير ان تعيين هتلر مستشارا للرايخ معناه أن البروسية الالمانية التى لم تعد تخشى فرنسا تريد أن تكشف وجهها للعالم .

ولم تكن سياسة هتلر الخارجية سرا يخفى على آحد فقد بينها فى انجيله « كفاحى » Mein Kampf وفى هذا الكتاب حمل على الاستعمار حملة لا هوادة فيها ولم تنج ألمانيا القديمة من حملته وعاب عليها أنها كانت قبل الحرب العالمية الاولى دولة استعمارية والاستعمار فى نظره لا يليق بشرف أمة عظيمة ولكنه أبى أن يظل الشعب الالمانى محبوسا فى رقعة ضيقة ولذلك طالب بما سماه المناطق الحيوية ، وليست هذه المناطق هى

---

(1) E. B. Ashton, « The fashist, his state and his mind », New York, 1937.

— T. Tittoni, « International economic and political problems of the day and some aspects of fascism », London 1926.

— Colin Ross, « La nouvelle Asie » (Paris 1944).

— J. Ray, « Le Japon », Paris 1941.

— F. Barret, « L'évolution du Capitalisme Japonais », Paris 1945.

المستعمرات بل أوروبا نفسها فما على ألمانيا الا أن تتوسع فيها وتجمع شتات جسمها المتناثر وعليها أن تتوسع فى شرق أوروبا وأن تسترد الارض من روسيا وما يجاورها ، وفرنسا التى تفرض سلطانها على القارة وتقف ضد أمانى الشعب الالمانى يجب أن تتحطم وتزول من خطريطة أوروبا اذا ما اقتضى الأمر ذلك ٠ ووضع هتلر نصب عينيه تكتيل العناصر الممتازة من الشعب الالمانى ٠ وقد نقل عنه مؤلف كتاب « هتلر قال لى »(١) أنه قال : « لن نسود العالم أبدا ، اذا لم تكن لنهضتنا نواة قوية كالفولاذ من شعب ألمانى صميم يتراوح عدده بين ثمانين ومائة مليون نسمة » ٠ وهذا الشعب هو ألمانيا والنمسا وتشكسلوفاكيا وجزء من بولندا، ومتى تجمع يضع تحت جناحيه بلاد البلطيق وبولندا وفنلندا والمجر وكرواتيا ورومانيا وأوكرانيا ويسير فى روسيا حتى يصل الى القوقاز وترفرف فوق تلك البلاد راية الامبراطورية الالمانية المتحدة وللوصول الى هذه الغاية يجب استئصال العنصر السلافى أو تشريده

على أن هتلر بدأ سياسته الخارجية بحملة دعاية توحى بأنه محب للسلام والعدل والحرية وقال فى خطاب رأس السنة الجديدة ، أنه عدو الماركسية والبلشفية التى تهدد تلك المعانى المقدسة ، وفى حديث له مع « الديلى ميل » الانجليزية فى ٣ فبراير سنة ١٩٣٣ وصف معاهدة فرساى بأنها كارثة لا تصيب الشعب الالمانى وحده بل تصيب العالم بأسره ولوح لفرنسا بغصن الزيتون قائلا لها أنه ليس من العسير تسوية ما بين فرنسا والمانيا من مشكلات وفى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ خطب هتلر فى الريشستاغ معبرا عن رغبة ألمانيا فى توثيق صلاتها ببريطانيا ، وفى ١٧ مايو سنة ١٩٣٣ توجه هتلر بالشكر الى روزفلت لاهتمامه بحل مشكلات ألمانيا الاقتصادية ، ولكن اليهود كانوا يشككون العالم فى نوايا ألمانيا النازية ودعاياتها السلمية ويؤلبون الدول ضدها ويستعدونها فى صحفهم وأبواقهم المختلفة متعاونين مع جهاز الدعاية الشيوعية ووجدوا لذلك ميدانا خصبا حينما اجتمع مؤتمر نزع السلاح فى دورته الثانية من فبراير الى يولية سنة ١٩٣٣ ٠ ولما أوقف المؤتمر عمله اقترح موسولينى عقد ميثاق رباعى بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وايطاليا يستلهم نصوصه من ميثاق كيلوج ومواثيق السلام الاخرى ، ويكفل اتفاق الدول المذكورة على حل مختلف المشكلات الدولية ،ودعا موسولينى الى روما رمزى ماكدنالد وجون سيمون وأغراهما بمشروعه فلما عادا الى لندن وعرض

(1) Hermann Rausching, « Hitler m'a dit », 1932-1934.

ماكدنالد المشروع على مجلس العموم فى ٢٣ مارس سنة ١٩٣٣ ناوءه زعيم المعارضة ، ونستون تشرشل ، وقيل فى بعض الدوائر ان اليهود كانوا يستأجرونه ضد المانيا ، ولذلك احتج أشد الاحتجاج على السماح لألمانيا بأن تصل الى صفوف غيرها فى التسلح ٠ أما فرنسا فكانت تعانى أزمة داخلية أسفرت عن سقوط وزارة «بول بونكور» وتعيين «ادوارد دى لادييه» مكانه ، وقد اتخذ الجنرال فيجان مستشارا عسكريا فأكد هذا المستشار أنه ليس ثمة خطر من تسلح ألمانيا لان فرنسا متفوقة عليها كما أن الاسطول البريطانى شديد البأس وقال ان خط ماجينو سيتم فى سنة ١٩٣٤ ثم ذكر فيجان ان فرنسا ستستفيد بتوتر العلاقات بين روسيا وألمانيا ٠ ولذلك اطمأن دى لادييه واجتهد فى تهدئة الحالة بين ألمانيا وفرنسا خصوصا وأن فرنسا كانت تعانى أزمة مالية .

وكان من الجائز ان ينجح موسولينى فى مسعاه ، الا ان اليهود استطاعوا ان يشعلوا الفتنة بوساطة بولندا فأبلغت حكومة فرنسا فى مارس سنة ١٩٣٣ ان المانيا تتسلح بسرعة وانها بذلك تخرق نصوص معاهدة فرساى وطلبت بولندا فى مذكرتها من حكومة فرنسا ان تتعهد بمد المعونة لها ، وهى اذا اعطت هذا التعهد فلن تتردد بولندا عن الزحف بجيشها على المانيا لوقف التسلح . ولكن فرنسا اجابت على هذه الحماقة برفض اعطاء تعهدها .

وفى نفس الوقت سافر رئيس وزراء بولندا الى روما ليحذر موسولينى من التورط فى عقد الميثاق الرباعى فقال له موسولينى بأعصاب ثابتة ، خير لبولندا أن ترد لالمانيا ممر دانزج لانه جزء من المانيا ، الا ان الدبلوماسية البولندية كانت مصابة بالهوس والغرور فحملت فى صحفها حملة شعواء ونجح اليهود فى نقل جراثيم الحملة الى ساحتى مجلس العموم ومجلس نواب فرنسا ولليهود فى المجلسين مقاعد كثيرة وكذلك استخدموا الصحف التى تعمل لحسابهم وكثرت حملات التحدى ضد المانيا واضطرت للرد على تلك الحملات بتصريحات رسمية فأعلن وزير خارجيتها فى ١١ مايو انها مصممة على استكمال سلاحها الجوى وطيرانها المائى ومدفعيتها الثقيلة وتجهيز قواتها البرية مهما كانت نتائج مؤتمر نزع السلاح ولن تستطيع قوة فى الارض ان تمنع المانيا من تسليح نفسها ، وردا على هذا التصريح قال لورد هيلشام Hailsham وزير حربية انجلترا ان كل محاولة من جانب المانيا لتسليح نفسها خلافا لنصوص معاهدة فرساى ستؤدى لتوقيع العقوبات المنوه عنها فى تلك المعاهدة ضدها ، وردا على هذا التحدى اعلن « ڤون پاپن » نائب مستشار الرايخ فى ١٢ مايو سنة

١٩٣٣ ان المانيا قد شطبت كلمة « دعوة سلمية » من قاموسها ووصف الوزير الانجليزى بالغش والنفاق . ومنذ ذلك التاريخ اخذت سحب الحرب تتجمع فى سماء اوربا . واستمرت سياسة التحدى والدس ضد المانيا حتى انسحبت من عصبة الامم فى ١٤ اكتوبر سنة ١٩٣٣

وكان انسحاب المانيا من عصبة الامم آخر مسمار دق فى نعش المسرحية التى سموها مؤتمر نزع السلاح ، وقد اعلن هتلر عن تصميمه على التسلح فى مذكرة تسلمتها حكومة فرنسا فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، وفى هذه المذكرة طالب بخوض السار واعلن انه متحلل من كل قيد يرد على تسلح المانيا وقوات طيرانها واقترح ضمانا للسلم ان تبرم معاهدة عدم اعتداء مدتها عشر سنوات بين المانيا وجاراتها وخصوصا فرنسا وبولندا . ولما كانت المذكرة قد ارسلت الى حكومة بريطانيا فى نفس الوقت فان هذه لم تسلك سلوك فرنسا التى رفضت اقتراحات هتلر لاول وهلة بل سافر جون سيمون الى روما ليباحث موسولينى فى ٢٤ يناير سنة ١٩٣٤ وظهر ان فرنسا لا تستطيع ان تعتمد دبلوماسيا على حليفتها القديمة وصديقتها التقليدية .

وفى ٢٩ مارس سنة ١٩٣٤ نشرت آخر ميزانية حربية لالمانيا وكانت ارقام الاعتمادات التى رصدت للطيران وغيره مفزعة فكتبت وزارة خارجية انجلترا الى وزارة خارجية المانيا تنبهها الى ان هذه الميزانية تعد خرقا صارخا لمعاهدة فرساى واجابت المانيا اجابة تهكمية فقالت ان معاهدة فرساى وضعت قيودا على التسلح لا على ميزانية التسليح ! ! ونيط بالكابتن انتونى ايدن السفر الى عواصم فرنسا والمانيا وايطاليا ليباحث تلك الحكومات فى امر عصبة الامم وضرورة الابقاء عليها واستئناف اعمال مؤتمر نزع السلاح ولكن الفتى البريطانى عاد من رحلته بخفى حنين .

واستمرت المناقشات والدسائس والمناورات بين وزارات خارجية اوربا الى ان وقعت حوادث تنبىء عن احداث جسام مكتوبة فى لوح محفوظ ، وبدأت تلك الحوادث بمصرع « بارتو » Barthou وزير خارجية فرنسا وكذلك الملك « الكسندر » ملك يوغوسلافيا فى مارسيليا فى ٩ اكتوبر سنة ١٩٣٤ . وكان « بارتو » من اعداء المانيا الالداء وقد خلفه « بيير لافال » . واختيار هذا الرجل وزيرا لخارجية فرنسا كان نقطة تحول فذة فى مجريات السياسة الاوروبية ، وانى انقل هنا بعض ما ورد على لسانه حينما ادلى بأقواله فى قضية المارشال بيتان (١) .

---

(١) الدكتور مصطفى الحفناوى ـ قضية بيتان كانت فضيحة لفرنسا ـ مصر ـ سنة ١٩٤٨ ص ١٠٦

« فى سنة ١٩٣٤ كنت وزيرا للمستعمرات... وفى اكتوبر من تلك السنة ، وبعدمصرع المسيو بارتو عينت وزيرا للخارجية ، ثمرئيساللوزارة فى يونيو سنة ١٩٣٥ وقبضت على ناصية الحكم الى فبراير سنة ١٩٣٦

« وطوال تلك المدة حرصت على مكافحةفكرة الحرب ودفعت خطر الوقوع فيها . وكنت أحس أن السياسة الخارجية التىرسموها لنا لابد أن تجرنا الى الحرب .

« اننا نحارب لكى ندفع العدوان عنانفسنا ولكن وطننا فى تلك الايام كان ينعم بالحرية والرفاهية فلم يكن هناك داعلمخاصمةاحد من جيراننا .

« لما خلفت المسيو بارتو فى وزارة الخارجية فى سنة ١٩٣٤ ، وجدت بمكتبى ملفين أحدهما خاص بعقد ميثاق فرنسى سوفيتى ،أطلق عليه وقتئذ ميثاق الشرق ، والآخر كان مشروع ميثاق تحالف وصداقة مع ايطاليا .

« ... دخلت فى مفاوضات مع السوفييتمن ناحية ومع ايطاليا من ناحية اخرى .

« وفى مفاوضاتى مع ايطاليا كان على اناسوى مسألتين هامتين : الاولى منهما كانت معروفة للرأى العام وهى تتعلق بتسويةالخلاف بيننا وبين ايطاليا فى افريقيا الشمالية وكانت ايطاليا تشكو من الافتئات على حقوقهافى معاهدة فرسای لانها لم تحصل علىالنصيب الذى كانت ترجوه من التعويضات ، وقالتان انجلترا منحتها الترضية الكافية ولكن فرنسا بخلت عليها بكل شىء »

وشرح لافال الاسباب التى حملته على عقد اتفاق روما فى ٧ يناير سنة ١٩٣٥ ، وهو الذى تنازل بمقتضاه لموسولينى عن مساحة قدرها مائة واربعة عشر كيلو مترا مربعا لتسوية الحدود المختلف عليها بين املاك فرنسا وايطاليا فى شمال افريقيا وكذلك اطلق لافال يد موسولينى فى الحبشة ، وعقد معه محالفة عسكرية وابرمت عدة اتفاقات سرية بين ايطاليا وفرنسا (١) .

وحيال هذا التحول ذاقت انجلترا مرارة الهزيمة الدبلوماسية فى سياستها الاوروبية وعرفت ان هتلر جاد لا هازل ، وان المحور قوة لا يستهان بها ، وان طريقها الى الشرق محفوف بالمخاطر فايطاليا ليست بعيدة عن قناة السويس ولها اسطول فى البحر الابيض المتوسط لا يستهان به ، ولها اطماع فى الحبشة توشك ان تتحقق فتهدد القناة من الجنوب ، واهم من هذا كله ان المحور قد ظهر للعيان ، وهذا كله قد يسىء الى مركز

(1) M. H. Macartney and P. Cremona, « Italy's foreign and colonial policy, 1914-1937 » (London 1938).

— Arnold Brecht, « Prelude to silence, the end of the German republic », New York, 1944.

— W. Woytinsky, « Les conséqueces sociales de la crise », Genève, 1936.

— La crise mondiale, » études publiées par l'Institut Universitaire des Hautes Etudes Internationales, Paris, 1938.

انجلترا فى مصر لانه مركز غير شرعى ، ولذلك يهمها ان تتعجل التسوية مع مصر باى ثمن ! !

* *

ازداد الموقف فى أوروبا ضعثا على ابالة بعد مصرع مستشار النمسا « دلفوس » Dollfuss وقيام حكومة نازية فيها برئاسة « زينتلين » Rintelen وكان ذلك مقدمة لضمها الى المانيا فيما بعد ، وقد صدر فى ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٣٤ تصريح مشترك من انجلترا وفرنسا وايطاليا باعلان التمسك باستقلال النمسا وقد ادى الذعر بديموقراطيات الغرب للاتجاه الى روسيا السوفيتية ودعوتها للاشتراك فى عصبة الامم . وانتهزت ايطاليا هذه الفرصة لتظفر بصيد جديد ، ذلك ان ايطاليا كانت تحلم بالحبشة ،وكان لموسولينى برنامج استعمارى لايعلم مداه الا الله وكان ينوى ان يجمع اريتريا والصومال والحبشة تحت الراية الايطالية وقد بدأ فى ارسال العتاد والاسلحة والرجال الى اريتريا منذ سنة ١٩٣٤ وتحرش الايطاليون بالاحباش منذ أواخر عام ١٩٣٤ ويلاحظ ان موسولينى قد استخدم قناة السويس فى نقل معدات الحرب وقواته التى كان يحشدها على حدود الحبشة ، وهذه المسكينة استغاثت بعصبة الامم الا ان العصبة احنت ظهرها . ويبدو ان انجلترا لم تفق تماما لهذا الخطر الايطالى فى جنوب قناة السويس حتى ان لجنة كان يرأسها «جون مافى» Maffey وضعت تقريرا سريا قالت فيه : « لاتوجد لانجلترا فى الحبشة ولا فى المناطق المجاورة لها مصالح حيوية تضطرها لان تعارض غزو ايطاليا للحبشة معارضة شديدة بل ان سيطرة ايطاليا على الحبشة قد تعود على انجلترا ببعض المزايا(١)

بل ان موسولينى فضح انجلترا وكشف عن أنانيتها واشتراكها فى الجريمة بطريق الاتفاق ونشر وثيقة تفيد ان انجلترا بعثت الى ايطاليا عن طريق السفارة الايطالية فى لندن باقتراح سرى فى يناير سنة ١٩٣٥ ومضمونه أن تقتسم انجلترا الحبشة مع ايطاليا وتعينا مقدما مناطق نفوذهما ، وحينما كانت انجلترا تدرس تفاصيل الشروط وترسم خطة المستقبل ضرب موسولينى ضربته وانفرد بالغنيمة . ومع ذلك تجاسر النفاق البريطانى على مناقشة موضوع الحبشة فى مجلس العموم فى ٧ يونيو سنة ١٩٣٥ . وفى هذه الاثناء تخلى سير « جون سيمون » عن

---

(1) Schuman, « Europe on the Eve », 1933-1939.

منصب وزير الخارجية وحل محله السير « صمويل هور » وعين انتونى ايدن وزيرا بلا وزارة لشئون عصبة الامم • وقد ندب فى يونيو سنة ١٩٣٥ لمقابلة موسولينى فى روماودعوته لعدم الالتجاء الى الحرب ، ولكن موسولينى قابله مقابلة فاترةوعاملة بقسوة فسافر ايدن الى باريس رجاء ان يجد منها العون ولكن لافال كان قد اتفق مع موسولينى ولم يعد فى مقدوره ان ينقض وعده

وفى سبتمبر سنة ١٩٣٥ طلب مندوب الحبشة الى مجلس عصبة الامم أن يطبق نص المادة ١٥ من عهد العصبة لمنع خطر الحرب الذى يهدد ايطاليا ، واكتفى المجلس بتعيين لجنة من خمسة اعضاء للسعى لتهدئة الحالة • وقد اجتمع سير صمويل هور فى لندن بالمسيو لافال واتفقا على عدم اتخاذ أى اجراء يوغر صدر موسولينى • على ان انجلترا كانت على أبواب الانتخابات النيابية وأرادت وزارة « بلدوين » أن تتظاهر بالغيرة على الامن الدولى ، ولذلك كاشف وزير خارجية انجلترا المسيو لافال بهذه الحقيقة وبحاجة حزبه الى الدعاية فقبل لافال اقتراح صمويل هور بأن يلوح بتطبيق العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا واشترط انه فى حالة الالتجاء اليها ان تستعمل بطريقة لاتصيب ايطاليا بأذى بل تستعمل لمجرد ذر الرماد فى العيون واشترط لافال عدم تطبيق العقوبات العسكرية بأية حال وأن تترك قناة السويس مفتوحة لايطاليا فى حالة الحرب والا يفرض عليها حصر بحرى • واحيط موسولينى علما باتفاق هور ــ لافال فاغتبط به وابلغ لندن وباريس انه لن يرد على العقوبات الاقتصادية بعمل حربى مادام انها ستستعمل معه برفق

وبعد ان اتفقت لندن وباريس وروما على صورية العقوبات الاقتصادية اقتحمت القوات الايطالية بلاد الحبشة فى ٤ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ، وقامت قائمة الرأى العام الدولى الذى كان غافلا عن اتفاقات المستعمرين السرية وطالب بأن تقرر عصبة الامم توقيع الجزاءات الاقتصادية والعسكرية على ايطاليا تنفيذا لنص المادة ١٦ من ميثاق العصبة ، واجتمع مجلس العصبة لتمثيل بقية الرواية فى ١٧ كتوبر وقرر اعتبار ايطاليا معتدية وأوصى بتطبيق الجزاءات الاقتصادية والمالية عليها ، وفى ٩ اكتوبر اجتمعت الجمعية العمومية للعصبة ، وقررت بأن على الدول المشتركة فى العصبة ان تتخذ الاجراءات الآتية :

١ ــ الامتناع عن توريد الاسلحة لايطاليا

٢ ــ الامتناع عن استيراد البضائع منها

٣ ـ الامتناع عن بيع بعض الموادالاولية الثانوية لها

٤ ـ الامتناع عن اعطائها قروضاأو البيع لها بالنسيئة ولكن يستمر مد ايطاليا بالبترول والزيوت المعدنية والمعادن والفحم ، وتبقى قناة السويس مفتوحة للفرق الايطالية والعتاد الايطالى طوال مدة الحرب !

وهذا يدل دلالة قاطعة على أن انجلترا قد خانت قضية الحبشة وتركتها تسقط فى قبضة الدوتشى مضرجة بدمائها ، كما خانت ميثاق عصبة الامم واكتفت بتغطية موقفها بذر الرماد فى العيون وتنظيم مظاهرة العقوبات الاقتصادية ضد ايطاليا فى حدودها الضيقة ، وهى تعلم فى قرارة نفسها انها اشتركت فى المؤامرة من قبل ، وهذا فى الحقيقة هو السبب الذى من اجله بقيت قناة السويس مفتوحة أثناء الحرب بين ايطاليا والحبشة .

ولكن هل كان فى وسع انجلترا بغض النظر عن السبب الذى اشرنا اليه أن توصد القناة فى وجه ايطاليا سنة ١٩٣٥ ؟ لقد ادعى زعيم حزب العمال فى مجلس العموم البريطانى فى ٧ يونيو سنة ١٩٣٥ ان هذا ممكن وطالب حكومته بتنبيه ايطاليا الى أنها ستحرم من المرور بالقناة اذا أعلنت الحرب ضد الحبشة ؟

ولما قرر مجلس عصبة الامم فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٣٥ ووافقته الجمعية العمومية للعصبة فى ١٠ اكتوبر ان ايطاليا معتدية ويجب ان تعامل بمقتضى نص المادة ١٦ من ميثاق العصبة ، طرحت مسألة ايصاد القناة ضدها على بساط البحث الدولى ،وكانت حجة القائلين بهذا الرأى ان العقوبات الاقتصادية لايمكن ان تكون لها قيمة الا اذا استعمل هذا الاجراء وتعطل استعمال ايطاليا للقناة ولو بحيلة كأغراق سفينة داخل القناة (١)

ولكن نص المادة الاولى من معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ صريح فى تحريم غلق القناة وتركها مفتوحة لجميع الدول فى الحرب والسلم على السواء ومن غير تمييز ولا استثناء . الا ان دعاة نظرية الغلق بنوا رأيهم على :

١ ـ تغليب ميثاق عصبة الامم على معاهدة القسطنطينية والقول ان تلك المعاهدة وأشباهها قد طويت تحت هذا الميثاق .

٢ ـ وقعت العقوبات الاقتصادية على ايطاليا طبقا لنص المادة ١٦ من

(1) André Kostlany, « Suez, Le Roman d'une Entreprise ».

ميثاق العصبة ويستنتج من ذلك ان العصبة وافقت ضمنا على غلق القناة كاجراء متمم للقرار الذى اصدرته

٣ ـ وقعت ايطاليا ميثاق بريان كيلوج سنة ١٩٢٨ وهو الذى حرم الالتجاء الى الحرب فخروجها على هذا الميثاق يحرمها من الانتفاع بامتياز خولته لها معاهدة سنة ١٨٨٨

٤ ـ نص المادة ٢٠ من ميثاق عصبة الامم « يعترف اعضاء العصبة كل فيما يخصه ، ان الميثاق الحالى يفسخ كل الالتزامات والاتفاقات التى بينهم والتى تتعارض مع نصوصه ، ويلتزمون بألا يرتبطوا مستقبلا بمثلها فيما بينهم » وعلى ذلك فان كل معاهدة تعطل تنفيذ قرار من قرارات العصبة يجب ان يوقف سريانها ٠

ويبدو وهن الحجج المتقدمة، التى رد عليها خصوم نظرية قفل القناة بالادلة الآتية :

١ ـ اكدت مواثيق السلام قيام معاهدة سنة ١٨٨٨ ونفاذها فلايمكن تعطيل مفعولها الا بتعديل نصوصها باتفاق جديد ٠

٢ ـ يختلف غرض معاهدة سنة ١٨٨٨ عن غرض ميثاق عصبة الامم فالاولى منظمة للملاحة فى القناة والثانية تهدف لتنظيم السلام الدولى (١)

٣ ـ مصر صاحبة السيادة على القناة ، ولم تكن فى سنة ١٩٣٥ عضوا فى العصبة فلم ترتبط بالميثاق(٢)

٤ ـ قياسا على ماورد بنص المادة ٢١ من الميثاق من ان « المواثيق الدولية التى تحفظ السلام ،كمعاهدات التحكيم الاقليمية ، كمبدأ مونرو لا تعد معارضة مع أى نص من نصوص الميثاق » يجب اعتبار معاهدة سنة ١٨٨٨ من قبيل تلك المواثيق ٠

٥ ـ المادة ٢٣ من ميثاق العصبة كفلت حرية المواصلات والمرور ٠

٦ ـ قضاء محكمة العدل الدولية سنة ١٩٢٣ فى قضية السفينة « ومبلدون » واثيرت حجج كثيرة اخرى رجحت الرأى القائل بعدم

---

(١) مذكرة للدكتور عبد الحميد بدوى ، قاضى محكمه العدل الدولية ٠

(٢) مذكرة للدكتور عبد الحميد بدوى ، قاضى محكمة العدل الدولية ٠

جواز قفل القناة (١) ، وسنبحث هذه المسألة من مختلف وجهات النظر القانونية ونبين رأينا الخاص فى الجزء الثالث من هذا الكتاب ، الذى نتناول فيه مسألة الملاحة وحركة المرور فى قناة السويس ٠ والذى يستفاد من الوثائق الدبلوماسية الخاصة بالحرب الايطالية الحبشية ان انجلترا كانت قد اتفقت مقدما على عدم توقيع العقوبات العسكرية وعلى ترك قناة السويس مفتوحة ،ولذلك جنحت الابحاث النظرية لترجيح هذا الاتجاه ٠

***

فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٣٥ وجهت حكومة الاتحاد السوفيتى احتجاجا لعصبة الامم على توقيع العقوبات الاقتصادية والمالية ضد ايطاليا وتبودلت مذكرات دبلوماسية بهذا الشأن وظهر فيها تخاذل كل من انجلترا وفرنسا اللتين اشتركتا فى القول بأنهما ترجوان ان يسوى هذا النزاع فى اقرب فرصة ٠

الا ان الاتحاد السوفيتى عاد وأورى فى مذكرته الى العصبة المؤرخة فى ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٣٥ ان احتجاجه فى الواقع ينصب على تطبيق العقوبات المذكورة بصورة تشعر ان الحبشة قد استثنيت من الانتفاع بالحقوق المقررة للاعضاء المشتركين فى العصبة بمعنى ان قرار توقيع العقوبات كان متخاذلا وكان يجب ان تكون العصبة اكثر حزما ولكنها عاملت الحبشة معاملة هداها التفريق بين الاجناس ومناصرة الدول الاستعمارية واخذها برفق ، وهى معتدية .

وكان طبيعيا الا تحفل ايطاليا بهذا القرار الذى اصدرته العصبة ولم تكن قوة الحبشة متكافئة مع جيوش الغزو الايطالى وآلاتها الحديثة فتوغل الايطاليون فى بلادها ٠ وحدث انه فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ قررت عشرة دول من اعضاء العصبة وهى الارجنتين وهولندا والعراق والهند ونيوزيلندا ورومانيا وسيام وتشيكوسلوفاكيا وفنلندا والاتحاد السوفيتى ان تعتبر البترول من ضمن المواد التى يشملها قرار العقوبات الاقتصادية وكانت ايطاليا تستورد ٥ر٧٤ ٪ من بترولها من الدول المذكورة فانزعج موسولينى وولى وجهه شطر برلين وباريس واتفق على ان يقوم لافال بمباحثة سير صمويل هور ، وزير خارجية انجلترا فى الموضوع ووجد لافال لدى الساسة الانجليز استعدادا للتفاهم

---

(١) رسالة الدكتور عبد الله رشوان ، المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها ، سنة ١٩٥٢ ؛ ص ٢٣٣ وما بعدها ٠

مع ايطاليا وطعن الحبشة فى ظهرها ولذلك تم توقيع اتفاق لافال ـ هور فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ، وهو ذلك الاتفاق الذى فاحت رائحته قبل ان تعلن نصوصه فاهتز الرأى العام العالمى وخصوصا فى الولايات المتحدة من جراء تلك الخيانة البريطانية واحتج النجاشى نفسه على الانجليز فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٣٥ ٠ ولما رأت انجلترا ان امرها قد انفضح اضطرت لان تضحى بوزير خارجيتها سير صمويل هور ، وادعى رئيس الحكومة بلدوين ان وزير الخارجية كان يعمل من غير مشبورته ، وهذا كذب يفضحه الكتاب الابيض البريطانى الذى صدر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عن الحبشة وفيه من الوثائق مايدل على أن حكومة لندن كانت قد ارسلت تعليماتها الى سفرائها فى روما واديس أبابا موصية بالسعى لدى طرفى النزاع لحملهما على قبول مقترحات لافال ، هور ، ولا يمكن ان تصدر مثل هذه التعليمات الا بناء على خطة مرسومة اشتركت فيها الحكومة البريطانية كلها ، ولم يكن هور يعمل وحده فى السر ، كما ادعى بلدوين ، للتخلص من الحرج !!

وعلى الجملة ادت ذبذبة انجلترا وسياستها الملتوية التى لاتؤمن قط بالمبادىء الدولية وانما تعيش فى جو استعمارى هدفه مصالح بريطانيا وحدها ، ادت هذه السياسة لنجاح موسولينى فى الفتك بضحيته ، وسرعان ماظهرت الحقيقة المرة ماثلة أمام الانجليز ، فايطاليا تحتل مراكز استراتيجية منيعة وتسيطر على الحبشة ولها اسطول قوى فى البحر الابيض المتوسط وتمر بقناة السويس من غير حرج ، بل ظهرت لها مطامع فى القناة وطالبت بأن تعطى نصيبا كبيرا من كراسى مجلس ادارة شركة قناة السويس ، وفوق ذلك ايطاليا حليفة المانيا ومن السهل ان تستخدم المانيا وقت اللزوم القواعد الايطالية اذا ما اتقدت نيران الحرب ٠

والمانيا كانت تستعد بسرعة ،وقد اجتمع مجلس وزرائها فى ٦ مارس سنة ١٩٣٦ وقرر التحلل من اتفاقات لوكارنو واحتلال الشقة الحرام فى منطقة الراين ٠

وفى اليوم الثانى سلم وزير خارجية المانيا مذكرة الى سفراء انجلترا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا وأخطرهم بأن الحكومة الالمانية ، رأت أن الحق الطبيعى للشعب الالمانى يحتم عليها احتلال منطقة الراين بالجيش الالمانى والتحلل من اتفاقات لوكارنو ، وفى نفس الساعة التى كان السفراء المشار اليهم يتسلمون المذكرة الالمانية كان الجيش الالمانى يسير بقدم ثابتة لاحتلال المنطقة التى صدرت اليه الاوامر باحتلالها ورفع راية الرايخ

فوقها (١)

ولم يخف على الدول الغربية أن المانيا تتسلح بسرعة وعلى نطاق واسع وقد لمعت الاسلحة الالمانية فى يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٦ فى حادث الراين وان تكن لم تستعمل ، ولكن القلوب قد انخلعت بطبيعة الحال ، وكانت انجلترا قد أفاقت قبل هذا الحادث من سكرتها ، وكان ونستون تشرشل يعوى كالذئب وينادى بالتسلح ويندد بالحرب فى مقالاته المتعددة ، وكانت اليابان من الناحية الاخرى تتسلح بحريا وقد قررت ان تصل بأسطولها الى مستوى أسطول الولايات المتحدة وأسطول بريطانيا وفى سنة ١٩٣٤ قررت التحلل من قيود معاهدة واشنطون لسنة ١٩٢٢ الخاصة بالتسلح البحرى .

اذن يجرى تخزين البارود والتأهب والاستعداد ليوم مشهود ، وانجلترا حينما تشم رائحة البارود تضع يدها فوق قلبها فتسمع رنينا يردد هذه الكلمات « طريق الشرق ، قناة السويس ، قناة السويس » ولكن الموقف شائك والمركز بين مصر وبريطانيا لم يحل ، ومصر لم توقع الاتفاقية التى تنشدها بريطانيا ، وفى وسع دول المحور فى حالة قيام الحرب أن تشدد النكير على انجلترا فى مصر وقناة السويس ، وفى وسع الدول المحايدة نفسها ان تقول لانجلترا اذا حاولت ان تتخذ اجراءات ضد المانيا فى الحرب من شأنها تعطيل الملاحة ان تقول لانجلترا ماشأنك بقناة السويس ، ان وجودك بمصر غير شرعى ، وليس لك من سند لتتصرف فى القناة بالفتح والغلق ؟! وأكثر من ذلك تشعر انجلترا ان الصدور تغلى فى مصر ضدها ويمكن ان يطعنها الشعب المصرى فى ظهرها وهى مشتبكة فى الحرب ويجعل مهمتها عسيرة أو يقف منها موقفا سلبيا يقتلها فى الحرب !!

اذن يجب عليها ان تعجل بالتفاهم مع مصر وعقد الاتفاق المنشود من زمن قديم ، ويا للأسف ، لو ان الساسة المصريين قد فهموا ان انجلترا كانت ترجو بجدع الانف ان تسوى مابينها وبين مصر بأى ثمن قبل قيام الحرب لاستطعنا ان نقبض منها الثمن وأن نحملها على تغيير أسلوبها الاستعمارى رضيت أم كرهت ، ولكن أعمت الشهوات رجال السياسة فوقعوا فى الشرك وسلموا البضاعة ، ورحم الله الشهداء !!

***

الحرب فى لغة الانجليز هى البحار والممرات المائية ، ولذلك لما ظهر

---

(1) A. Simone, « Les hommes qui ont trahi la France ».

دخانها فى الافق فى أواخر سنة ١٩٣٥ أصبحت المسائل الكبرى التى تشغل الدبلوماسية البريطانية هى المضايق التركية وقناة السويس · بمعنى أن انجلترا رأت ضرورة تعديل معاهدة لوزان فى ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٣ فيما يختص بالمضايق التركية، والتحايل على معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ بالاتفاق مع مصر ·

أما عن المضايق التركية فقد كانت تنظم حركة المرور فيها معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ وقد قررت حرية المرور للسفن التجارية فى وقت السلم ، وتستمر هذه الحرية فى وقت الحرب، اذا كانت تركيا على الحياد ، أما اذا دخلت الحرب فتتمتع سفن المحايدين بحرية الملاحة بشرط ان تخضع للتفنيش بمعرفة السلطات التركية لمنع مساعدة تلك السفن لأعداء تركيا، وتتمتع السفن الحربية بحرية المرور فى وقت الحرب على أن يكون الحد الاعلى للقوة التى يجوز لأية دولة أن تمر بها فى المضايق لدخول البحر الاسود . بحيث لايتجاوز وحدات أقوى بحرية تملكها دولة واقعة على شاطىء هذا البحر وتكون موجودة به وقت مرور قوة الدولة طالبة المرور ، وفى حالة اشتراك تركيا فى الحرب يسمح للسفن الحربية التابعة لدول محايدة بالمرور بشرط مراعاة التحديد السابق · وقضت معاهدة لوزان بتجريد منطقة الدردنيل والبوسفور وبحر مرمرة تجريدا عسكريا وأعطت الدول الموقعة على المعاهدة تعهدا بضمان سلامة المضايق ضد أى اعتداء ·

ولكن الحرب الايطالية الحبشية والخطر الذى ظهر للعيان بعد تضامن دول المحور واستعدادها وفتور العلاقات بين تركيا وايطاليا منذ توقيع العقوبات الاقتصادية وتظاهر تركيا الشديد لقرار عصبة الامم ، كل ذلك جعل نظام المضايق كما وضعته معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ غير سليم فى نظر تركيا وكذلك من وجهة نظر بريطانيا وحلفائها ، وقد تبين أنه فى حالة قيام الحرب وامتدادها الى البحر الابيض المتوسط ، تستطيع ايطاليا معتمدة على المانيا أن تعطل قوات فرنسا وتشغلها فى القارة ، ولا يمكن الضغط على ايطاليا الا اذا اعتمدت انجلترا على تركيا لأهمية موقعها فى شرق البحر الابيض المتوسط وبسبب قواعدها البحرية ونفوذها فى البلقان ، وأصبح من صالح بريطانيا ابعاد الصفة الدولية عن المضايق وتقوية نفوذ تركيا عليها ، متى كان من الممكن الاطمئنان الى تركيا بحيث تقف على الحياد وتتصرف فى حركة المرور بالمضايق طبقا لمصلحة انجلترا وحلفائها

وكانت تركيا من قبل تنادى بتعديل معاهدة لوزان ، ولكن صوتها قد بح بلا فائدة ، فلما أضحى للانجليز مصلحة تهيأت الاسباب لعقد مؤتمر

مونتريه من ٢٢ يونيو الى ٢٠ يوليوسنة ١٩٣٦ ، ونجح المؤتمر ووقعت معاهدة مونتريه . وقد تقرر فيها بالنسبة لحالة الحرب أنه اذا كانت تركيا غير مشتبكة فيها تتمتع السفن الحربية التابعة للمحاربين بحرية المرور بشرط أن يكون مرورها تطبيقا لالتزامات ميثاق عصبة الامم ، أو فى حالات المساعدة التى تعطى لدولة معتدى عليها تطبيقا لمعاهدة مساعدة متبادلة تكون تركيا مشتركة فيها ، واذا دخلت تركيا الحرب أو كانت مهددة بخطر الحرب فان المرور من المضايق يتوقف على موافقتها ولمجلس العصبة ان يدرس حالات خطر الحرب ويقرر ماذا كانت تركيا تعتبر مهددة بالحرب فيبقى اجراءاتها أو غير مهددة فيلغيها . وردت لتركيا حرية تحصين المضايق والغيت اللجنة الدولية التى كان قد نيط بها مراقبة تنفيذ معاهدة لوزان.

بقيت قناة السويس ، قطب الرحى ومسألة المسائل ، فماذا تستطيع أن تعمل انجلترا فى قناة السويس لو قامت الحرب ؟

بعد احتلال ايطاليا للحبشة صارت ايطاليا مهددة للقناة من الشمال الى الجنوب ، والقناة هى الطريق الاهم الى القارة الهندية ، والطريق الذى تمر منه الامدادات والجيوش التى تطلبها انجلترا من استراليا ونيوزيلند وجنوب أفريقيا ، ومن القناة يستطيع ان يصل أعداء انجلترا الى البحر الأحمر لضرب محمياتها . فماذا تصنع بريطانيا ؟

قبل معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ كان مركزها فى مصر هو مركز الدولة المغتصبة وليس لها من الحقوق أكثر مما لأية دولة أخرى من الدول المنتفعة بمعاهدة ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ؟

ولقد ثبت فى الحرب الايطالية الحبشية انه لايمكن منع دولة وصفتها عصبة الامم نفسها بأنها معتدية من المرور فى القناة ، وكانت انجلترا نفسها من القائلين بهذا الرأى ، ولا يمكن ان يتغير المركز القانونى اذا كانت انجلترا هى المشتبكة فى الحرب مع تلك الدولة بالذات أو مع غيرها ؟!

ولكن مصر صاحبة السيادة على القناة بلا منازع ، وتستطيع مصر استنادا على حق السيادة أن تفرض على المرور فى القناة قيودا معتمدة على حق الدفاع الشرعى المخول لها كدولة واستنادا على نصوص معاهدة القسطنطينية نفسها ، فالحل الوحيد الذى رأته انجلترا للخروج من الورطة وضمان مركزها في القناة هو أن تحالف مصر لتجعل مركزها متلائما ومنسجما مع مصلحة انجلترا فى الحرب فتستطيع انجلترا ان تتخذ الاجراءات التى تراها باسم مصر واعتمادا على سيادة مصر وبدعوى أنها حليف لمصر وبدعوى ان مصر مهددة من دول المحور أو من كائن من كان

يقف فى الحرب ضد انجلترا وكأن مصر نفسها هى التى تتخذ تلك الاجراءات كأعمال وقائيــة ودفاعية وانجلـترا ليست الا منفذة مشيئـة مصر عاملة لمصلحتها بمقتضى معاهدة التحالف ؟!

اذن لابد من معاهــدة تحالف بل ويضاف الى التحالف كلمة صداقة ؟! ولابد أن توافق مصر فى هذه المعاهدة على احتلال أراضيها وقناتها بقــوات بريطانية وحسبها ان يقال فى صلب المعاهدة أن الاحتلال قد انتهى وأن وجود تلك القوات فى مصر لايسمى احتلالا ، والساسة الانجليز يصدقون ماقاله ملنر فى تقريره من أن المصريين تهمهم الالفاظ لا المعانى ؟!

والمعاهدة التى تطلبها انجلترا لابد أن توقع من جميع الزعماء المصريين على اختلاف ألوانهم السياسية ولابد أن يوافق عليها برلمان يقال عنه أنه يمثل الشعب المصرى أصدق تمثيل ، والحصول على موافقة رجال السياسة ليس بعسير فى نظر الانجليز والاتيان بهذا البرلمان ليس بعســير أيضا ، فتلك الاحزاب وعلى رأسها الوفد قد ذاقت مرارة الحرمان من الحكم ومغانمه منذ سنة ١٩٣٠ واكتوت بسـنوات الحكم الصدقى وطغيانه ، فلعلهـــا تكون قد تأدبت وتقبل ماتفرضـــه انجلترا من غير معارضة شديدة !!

كانت انجلترا قد مهدت لذلك قبل قيام الحرب الحبشية نفسها ، ومنذ أن تأزمت الحالة الدولية فسقط عبـــد الفتاح يحيى فى ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٤ وجىء بدله بتوفيق نســـيم وألغى دستور صدقى فى ٣٠ نوفمبر ســنة ١٩٣٤ ، ولكنه لم يسترد دستور سنة ١٩٢٣ فـــورا وكـانت انجلـــترا تتريث وتنتظر سير الحـــوادث ، واقتصر الامر على حفظ علاقات المودة والتفاهم بين وزارة نسيم وحزب الوفد المصرى ، واستمرت سياســة جس النبض التى أعادت دستور سنة ١٩٢٣ فى ١٧ ابريل سنة ١٩٣٥ واكتفى بهذا واستمرت الاتصالات والمشاورات للتأكد مقدما من موقف الوفد فى حالة استئناف المفاوضات ، وأما أحزاب الاقلية فأمرها معروف واستخدامهـــا سهل !!

ولما قامت الحرب الايطالية الحبشية فى اكتوبر سنة ١٩٣٥ أرادت انجلترا أن تتعجل بالاتفاق ، ولكن لابد ان يسبق ذلك طرد وزارة توفيق نسيم وكانت انجلترا وقتئذ تطرد مثل تلك الوزارة بمجرد التلميح للملك فؤاد ، ولكن حرصت انجلترا على أن يأتى البرلمان والنظام الجديد الذى تتفاوض معه بموجة حماس وطنى تغطى على المؤامرة وتفوز أثناءها بالغنيمة كما يفعل النشالون الذين يندسون لسرقة الجيوب أثناء المظـــاهرات أو ولائم الإفراح !!

وتعمدت انجلترا وهى أكثر دراية بالحالة النفسـية فى مصر من غيرها أن تثير الخواطر وتحدث القلاقل فى مصر بتصريح كان معروفا مقدما وقعه على النفوس وقد ألقاه وزير خارجيتها، سير صمويل هور فى قاعة « الجلد هول » بلندن ، واعترف فى هـــذا التصريح بالتدخل البريطانى فى شأن الدستور ، وكان معروفا ان المصريين يحتفلون فى كل سنة بذكرى يوم ١٣ نوفمبر فالقاء ذلك التصريح قبل هذا اليوم بأيام قلائل كان مقصــودا به استفزاز عواطف المتظاهرين ، وهذا ما حدث بالضبط ٠

مظاهرات داميـة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٣٥ والايام التالية وقد قابلها البوليس المصرى الذى كان يرأســه ضباط انجليز بالرصاص فقتل ثلاثة من الطلبة ، واهتزت النفوس وجزعت الامة ، وأضحت على أبواب ثورة شبيهة بثورة سنة ١٩١٩ ، ولكن لم تتهيأ النفوس وقتئذ للثورة ، وكان لابد أن تسير الحوادث طبقا للخطة الماكرة التى وضعت مقدما ، اذ تألف ما يسمى بلجنة الطلبة العليا ، وسعت هـذه اللجنة لتوحيد صفوف رجال السياسة دون أن تضع برنامجا واضحا لتلك الصفوف التى تتحـد وكأن الوحدة هى الهـــدف وليست وســيلة توصل الى هدف ، وكان أعضاء تلك اللجنة تلاميذ تنقصهم جرأة اخوانهم الذين عرضوا صدورهم للرصـــاص فماتوا أو جرحوا ، ولكن لم تنقصهم جرأة تصدر الصفوف والذهاب الى بيوت رجال السياســـة ومكاتبهـــم لدعوتهم الى الوحدة ، ولم يدرك أحد أن انجلترا فى هــذا الوقت بالذات كانت تطلب توحيد صــفوف رجال الاحزاب وتسعى الى ذلك لتحصل على توقيعهم على المعاهدة عصبة واحدة !!

وقد تألفت جبهة الاحزاب ، وتقدمت الى الملك فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بطلب اعادة الحياة النيابيــة ثم رفعت ، باستثناء الحزب الوطنى فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ عريضتها المشهورة الى ممثل الدولة المحتلة وكأنه السلطة العليا فى البلاد ملتمسة عقد معاهدة التحالف والصداقة ، وهــذا أقصى ما كانت تشتهيه بريطانيــا ، فضاعت دماء الطلبة الذين استشهدوا وجرت المفاوضات للوصول الى كارثة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، والمسئولون عن ذلك هم أولا أعضاء لجنة الطلبــة وثانيا الرجال الذين فاوضوا انجلترا وصححوا مركزها وأعطوها كل ما طلبت واكتفوا من الاستقلال بالوزارة وكراسى البرلمان ، وأما احتلال أرض الوطن بل أهم مرافقه وأجزاءه الحساسة ، فلا يتنافى مع الاستقلال !!

***

ومما تقدم يتضح بجلاء ان سوء الحالة الدولية ، وظهـــور نذر الحرب والتسابق للتســلح وقيام الحرب الايطالية الحبشية واشتداد ساعـد

المحور ، كل ذلك حمل انجلترا على التمهيد لاعادة دستور سنة ١٩٢٣ ، وتأليف جبهة من الساسة المصريين لمفاوضة الانجليز لتوقيع معاهدة تصحح مركز الانجليز وتطلق يدهم فى حالة قيام الحرب فيأخذون منا كل مايشتهون باسم التحالف والصداقة ، ويتصرفون فى قناة السويس ضد نصوص معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ، وضد أحكام القانون الدولى العام الاخرى بدعوى ان مصر هى التى تستعمل حقوقها وهى التى أنابتهم كحلفاء فى استعمال هذه الحقوق ، وهكذا نالت انجلترا من مصر أكثر مما كانت تظن أنها تستطيع أن تحصل عليه ، وسنكشف عن الملابسات التى أحاطت بالمفاوضات وابرام المعاهدة فى الفصل الثانى من هذا الباب

الفصل الثانى

القناة فى معاهدة

٢٦ أغسطس ١٩٣٦

التفكير السياسى فى مصر فى سنة ١٩٣٦ ـ كتاب جبهة المفاوضة الى المندوب السامى البريطانى كان وصمة عار ـ جو المفاوضات ـ المادة الثامنة من المعاهدة ـ ملحق المادة الثامنة ـ معارضة سنة ١٩٣٦ ؛ الاساتذة : محمد على علوبة ، عبد الرحمن الرافعى ؛ الدكتور محمد بهى الدين بركات ، فكرى أباظه ، محمد عزيز أباظه ؛ محمد محمود جلال المرحوم عبد الحميد سعيد ، المرحومة هدى هانم شعراوى ـ قائمة الشرف ـ خلاصة

ان أخطر تحول فى النزاع المصرى البريطانى هو التعاقد بين حكومتى البلدين فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦، ولكن الظروف التى عاصرت هذا التحول الخطير لاتدع محلا للقول ان الشعب المصرى قد تعاقد أو ارتبط بتلك المعاهدة المشئومة وانما الحقيقة هى أن جماعة من الذين اعتبروا أنفسهم وكلاء عن هذا الشعب قد خدعوه وضللوه وقبلوا التوقيع على معاهدة لو أنه عرف كنهها وأدرك ماتنطوى عليه لما سمح لأولئك الذين جعلت منهم الصدف المحصنة وكلاء عنه أن يتكلموا باسمه أو يتعاقدوا نيابة عنه ٠ ونحن لانستطيع أن نبحث معاهدة سنة ١٩٣٦ دون أن نشرح الظروف التى أبرمت فيها ونحلل التفكير السياسى فى تلك المرحلة من حياة مصر ٠

لسنا ننازع فى أن حزب الوفد كان وقتئذ يمثل كثرة المصريين ولكن هذه الكثرة كانت تنظاهر للوفد وتؤيده معتقدة اعتقادا راسخا أن رسالة الوفد هى تلبية رغبات الامة التى تتلخص فى اجلاء الغاصب عن أرض وادى النيل ، ولما قطعت المفاوضات فى سنة ١٩٣٠ ظن عامة الشعب ان السبب فى فشلها هو أن الوفد أبى أن يسلم للغاصب بمعنى أنه تمسك بالجلاء ولم يقبل عنه بديلا ، ولا نستطيع أن نطالب رجل الشارع بأن يكون باحثا سياسيا فيدقق ويمحص فى قراءة مشروع النحاس ـ هندرسون سنة ١٩٣٠ حتى اذا ما اكتشف ان المفاوض المصرى قبل الشروط العسكرية التى طلبها الانجليز سحب منه ثقته ، هذا أكثر مما يطيقه فهم رجل الشارع لا فى مصر فقط بل فى كثير من البلاد ٠

كان المجتمع المصرى يتألف من طبقتين : طبقة الشعب وطبقة الحكام ومحترفى الحكم والسياسة وبين الطبقتين طبقة متوسطة من صغار الموظفين وغيرهم من أنصاف المتعلمين، فالكثرة وهى طبقة الشعب لم تكن فى

حالة فكرية تسمح لها بتمحيص التفاصيل وكان يكفى ان يقال لها ان الوفد اختلف مع الانجليز فيزداد تعلقها به وتأييدها له لأنها تفسر اختلاف الوفد مع الانجليز بأنه تمسك بالجلاء الذى هو مطلب الشعب الاهم فى القضية ، وكانت ملابسات الحال تثبت هذا الاعتقاد اذ أن قطع المفاوضات يتلوه طرد الوفد من الحكم وتعرضه لألوان مختلفة من الاذى والاهانات كانت فى ذاتها توحى للشعب بأن الوفد يعاقب لانه لم يفرط فى حقوق البلاد وكانت دعاية الوفد تلقى فى هذه الناحية نجاحا كبيرا ٠

وكان الانجليز يستعينون بخصوم الوفد بالتنكيل به وهم يدركون تماما ان هذا التنكيل لابد ان يؤدى لتقوية الوفد شعبيا ولايرون فى ذلك بأسا لأنهم كانوا يرجون من هذا التنكيل أن يؤدى الى نتيجة أخرى هى أن يلين ويسلم لهم بطلباتهم اذا مافاوضوه بعد معاقبته بضع سنين واذا سلم لهم ووقع يقال انه يمثل الشعب وأن الشعب هو الذى وقع ، وهذه مغالطة فالحقيقة انه على الرغم من قوة الوفد الشعبية كان الوفد فى واد والشعب فى واد آخر فكلاهما يتفقان فى كلمة الاستقلال وانما الاستقلال الذى يفهمه الشعب هو الجلاء والاستقلال الذى يقبله الوفد هو استقلال أداة الحكم لا استقلال أرض الوطن وتحريرها من المحتل

استعان الانجليز كما ذكرنا بالفريق الآخر من طبقة الحكام ومحترفى السياسة وعلى رأسهم القصر الذى كان ركنا من أركان الاحتلال ورمزا من رموز سلطته اذ انجلترا هى التى عينت رئيس الدولة منذ أول الامر وفرضته فرضا وكان يلوذ بالقصر رجال السياسة من أحزاب الاقلية وهؤلاء مجتمعين صنعت منهم انجلترا الدكتاتورية الحمقاء التى حكمت من صيف سنة ١٩٣٠ الى أواخر سنة ١٩٣٥ وحرمان الوفد من الحكم مدة خمس سنوات تقريبا لم يكن بالامر الهين فعلى الرغم من قوته الشعبية دبت الفرقة فى صفوفه فانفصل عنه منذ ابتداء العهد الصدقى جماعة السبعة ونصف وبطول الوقت أحس أعضاؤه ان الخناق يضيق عليهم فملاك الارض منهم لايتمتعون بمزايا الرى والصرف كما كانوا يتمتعون من قبل بل على العكس كانت تعاملهم جهات الحكومة معاملة مجحفة وكذلك كان يلقى أنصار الوفد وأعضاؤه كثيرا من المتاعب المالية وصنوف الحرمان المادى وبمضى الوقت يتقلص نفوذهم فى الاقاليم ، فى حين أن أنصار العهد الصدقى كانوا غارقين فى النعمة وأبواب الادارة كانت مفتوحة لهم والطبيعة البشرية تميل الى الجانب الذى يكفل المصلحة ولا تصبر طويلا على الجانب الآخر الذى يؤدى التشيع له لمصادرة الحرية أو التعذيب أو غير ذلك مما ارتكبه رجال العهد الصدقى

ولما شارفت سنة ١٩٣٥ على الانتهاء وتأزمت الحالة الدولية وأحس الانجليز بمسيس الحاجة لمفاوضة مصر قطعت تقارير المراقبين الانجليز بأن سنوات الانقلاب الصدقى كانت كافية لترويض الوفد والقضاء على مقاومته الوطنية وتأكدوا أن فى مقدور الوفد دون غيره ان يدخل الغفلة على الشعب ويوقع اتفاقا مهما جاء فى بنوده فلا يصعب عليه ان يسميه استقلالا تاما ويحمل الامة على التهليل له ومباركته والامة وقتئذ كانت تثق فى الوفد ثقة عمياء وتقبل منه أى شرح لمسائلها السياسية ولا تناقشه ولا تراجعه ·

ولما قامت ثورة الطلبة فى نوفمبر سنة ١٩٣٥ وسقط منهم فى الميدان شهداء وأوشكت النيران ان تنتقل من صفوف الطلبة الى الطبقات الاخرى ، كانت هناك أيد تشتغل فى الظلام لحساب الانجليز ونجحت هذه الايدى فى تحويل الحركة الى شىء آخر هو المطالبة بالدستور والحياة النيابية لأن ذلك من شأنه اعادة الوفد الى الحكم وكأن الدستور هو الغاية ولم يعد وسيلة لحياة صالحة أو لتحقيق أمانى البلاد ، ولذلك تقدمت الجبهة الوطنية بطلب الدستور فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٣٥ كما بينا فى الفصل السابق ، وكان ذلك طبقا لخطة مرسومة ولهذا لم يتردد الملك فؤاد فى اجابة هذا الطلب ، ومما يدل على أن الخطة كانت مرسومة والنية كانت مبيتة أن الجبهة تقدمت فى اليوم التالى ، ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ بطلب آخر رفعته الى المندوب السامى البريطانى ، وتدل عباراته على أن النية كانت مبيتة لمخادعة الامة وتحويل حركتها عن أغراضها السامية وطلبها الاول والاهم وهو الجلاء ·

***

كان الشعب فى سكرة ، بل ان المتعلمين وأنصاف المتعلمين من أبناء الشعب كانوا كذلك فى سكرة وكانت أذهانهم متجهة الى شىء آخر هو التخلص من الحكم الدكتاتورى ولذلك لم يقرأوا بين السطور ، ولكن بعد انقضاء سبعة عشر عاما منذ ذلك التاريخ نستطيع ان نرى الامور على حقيقتها ، وهانحن ننقل هنا نص كتاب الجبهة الوطنية الى المندوب السامى البريطانى لنبين ان هذا الكتاب قد انطوى على معان كثيرة تدل على أن المطالب المصرية قد زيفت وأن أولئك الذين كان يتظاهر لهم الشعب قد خدعوا الشعب وخرجوا على ارادته وغشوه وهو فى غمرة من الحماس سلبت منه لبه وأفقدته صوابه ·

« حضرة صاحب السعادة المندوب السامى لدولة بريطانيا العظمى

« ١ — حرص المصريون دائما منذ نهضت مصر مطالبة باستقلالها خلال السنوات الخمسة عشر الاخيرة على أن يتم الاتفاق بين مصر وانجلترا بتحديد علاقتهما وحل المسائل المعلقة

بينهما . وقد قوى أملهم فى اتمام الاتفاق حين انتهت مفاوضات الربيع من سنة ١٩٣٠ الى نصوص رضيها الطرفان وأوشكا أن يوقعاها ولا خلاف حصل فى اللحظة الاخيرة أدى الى عدم توقيعها .

« ٢ ـ ويرجع حرص المصريين على اتمام الاتفاق الى أسباب حيوية بالنسبة لبلادهم ، فان عدم اتمامه يثير الاحتكاك بين مصر وانجلترا من حين الى حين . ولا شىء أحب الى مصر من أن تتجنب كل سبب يدعو الى هـذا الاحتكاك الذى يفسد جو العلاقات بين الدولتين ، وعدم اتمامه يعوق تقدم مصر ويضع العقبات فى سبيل رقيها ، ومن الامثلة على ذلك :

(ا) بقاء الامتيازات الاجنبية ماسة بسيادة مصر حائلة بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى الذى يسرى على المقيمين بمصر جميعا ، مع أن حريتها فى هـذا التشريع هى التى تمكنها من وضع ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتكفل توزيع الضرائب توزيعا عادلا (ب) وجود ادارة أوروبية الى جانب ادارة الامن العام المصرية (ج) حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها ولمعاونتها حليفتها (د) حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الامم لتساهم بنصيبها مع دول العالم فى خدمة التقدم والسلام أسوة بغيرهـا من الدول المستقلة ، وليست هذه الا بعض الآثار الناشئة من عدم ابرام المعاهدة والداعية الى حرص المصريين على المسارعة الى ابرامها

٣ ـ وفضلا عن هذه العقبات التى تقف فى سبيل تقدم مصر وتحد من استقلالهـا وحريتها ، فان بقاء المسائل المعلقة بغير حل قد كان من الاسباب التى أدت الى عـدم استقرار الحكم والطمأنينة فى البلاد ، وأدى لذلك فى كثير من الاحيان الى اضطراب المرافق العامة اضطرابا شملت آثاره المصريين والاجانب المقيمين فى مصر على السواء

٤ ـ ومنذ بدأت الازمة الدولية التى نشأت عن نزاع ايطاليا والحبشة فى هذا العام ازداد المصريون يقينا بضرورة المسارعة الى عقـد المعاهدة ، فقد رأوا أن تطور هذه الازمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها وقد يجعـل بلادهم ميدان حرب بسببها ، وقد اشتركت مصر فى هذه الازمة بالفعل منذ لبت الحكومة المصرية دعوة عصبة الامم لتوقيع الجـزاءات على ايطاليا ، كما اتخذت انجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية اتقاء للطوارىء ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتمهيد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع عن المواصلات وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف .

٥ ـ وقد ظل الشعب المصرى يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق مع انجلترا فى هذه الازمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى انتهت مفاوضات سنة ١٩٣٠ الى تقرير نصوصها ، وليس فى عقد هـذه المعاهدة مايشغل انجلترا لعدم الحاجة الى مفاوضات جديدة تحتاج الى مجهود ذى بال

٦ ـ ولو كان فى ابرام المعاهدة بعض مايشغل انجلترا فى الظروف الحاضرة التى كثرت فيها مشاغلها بسبب الازمة الدولية فلن يبرر ذلك عدم ابرامها ، فان ابرامها هو المسـألة الحيوية الجوهرية بالنسبة لمصر ، وما بذلته مصر من معاونة صادقة يجعل من حقها عدلا أن تطلب من نجلترا ابرام معاهدة رضيتها وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها

٧ ـ لاشك اذن فى أن حرص المصريين على ابرام المعاهدة وأعتبارهم فرصـة التعـاون الصادق مع انجلترا فى الازمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص لهذا الغرض يرجعان الى أن الاتفاق بين الدولتين حيوى بالنسبة لبلادهم مزيل لما يقوم من العقبات فى سبيل حريتها ورخائها وتقدمها ، وما دامت نصوص المعاهدة التى انتهت اليها مفاوضات سنة ١٩٣٠ مقبولة

من الحكومة البريطانية حسب تصريحاتهـا الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف هيئاتهم واحزابهم فان عدم ابرامهاليس من شأنه أن يؤيد استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبهـا حتىاليوم بكل أمانة واخلاص

٨ ـ ولو أن هذا الاتفاق أبرم ونفذ منذسنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم أكثر اقبالا على التعاون مع انجلترا بدافع من مصلحةوطنهم وتحقيقا لمحالفتهم ، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع انجلترا أقوى أثرامما هو الآن لاسيما ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أنتقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها من التسهيلات والمساعدات فى الاراضى المصرية ،ويدخل فى ذلك استخدام موانئها ومطاراتهـا كما تنص على تعاون مصر وانجلترا تعـاون حليفتين (راجع نص المادة الخامسـة من مشروع الاتفاق)

٩ ـ لهذا يرجو الموقعون من سعـادتكمباعتبارهم ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هيئاته وأحزابه السياسية أن تتفضل فتبلغالحكومة البريطانية طلبنا أن تصرح بقبولهـا ابرام معاهدة بينها وبينحكومة مصرالدستوريةبالنصـوص التى انتهت اليها مفاوضـات هندرسن ـ النحاس فى سنة ١٩٣٠ ، وأنتحل المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح الطيبـة التىسادت تلك المفاوضات »

ومن سياق النص المتقدم يتضح جليا أن العريضة قد خلت منتحديد مطالب البلاد وهى الجلاء عن أرض وادى النيل ، وبدلا من ذلك تبـرع كاتبوها على غير اوادة الشعب بعرض معونة مصر لانجلترا كالقـول فى البند السابع « واعتبارهم فرصة التعاون الصادق مع انجلترا فى الازمة الدولية الحاضرة من أنسب الفرص » والقول فى البنـد الثامن « ولو أن هذا الانفاق أبرم ونفذ من سنة ١٩٣٠ لكان المصريون اليوم اكثر اقبـالا على التعاون مع أنجلترا بدافع من مصلحة وطنهم وتحقيقا لمحالفتهم ، ولكانت مصر فى موقف يجعل تعاونها مع أنجلترا أقوى أثرا مما هوالآن»، وعرض أصحاب تلك العريضة أن تكون مصر مسرحا لبريطانيا فى حـالة قيام الحرب فقالوا : « ونصوص المعاهدة تكفل لانجلترا فى حالة الحرب أو خطر الحرب أن تقدم مصر من جانبها كل ما فى وسعها منالتسهيلات والمساعدات فى الاراضى المصرية ، ويدخل فى ذلك أستخدام موانيهـا ومطـاراتها ... ألخ » .

فهل يستطيع منصف أن يدعى أن الشعب المصرى قبل أن يعـرض على بريطانيا شيئا كهذا ؟ ! ..

أن أصحاب تلك العريضة لم يطلبوا أستقلالا حقيقيا بل طلبوا أبرام معاهدة تطمئن بريطانيا فى حالة الحرب أو خطر الحرب للمساعداتالتى تقدمها مصر ، وآسف لان أقول بوصفى مصريا أن التقدم بمثـل هـذا الكلام وقد قوض أركان المطالب الوطنية وشوهها لايمكن أن يوصـف الا بأنه خيانة لقضية مصر وخروج على حدود التوكيل الذى أعطته للوفد

المصرى فى سنة ١٩١٩ ، ونحن لانستطيع أن نلقى التبعة وحدها على الوفد فقد وقع تلك العريضة حضرات : مصطفى النحاس . محمد محمود . أسماعيل صدقى . حمد الباسل . يحيى أبراهيم . عبد الفتاح يحيى . حافظ عفيفى .

وقد حشوا عريضتهم بكلام عن الامتيازات الاجنبية وكونها ماسة بسيادة مصر ولم يكن بيد أنجلترا وحدها ألغاء تلك الامتيازات بل لم يكن يضيرها أن تلغى وكان فى وسع مصر أن تسعى لالغائها من غير طريق المساومة على أستقلالها وحقوقها ، ولكن أريد بأقحام هذا الكلام التعمية والتغطية على العمل الفظيع وهو التسليم بالاحتلال تحت ستار كلمة الاستقلال المطاطة التى لم تعد تؤدى المعنى الذى خلقت له .

ومما يدل على أن المؤامرة كانت محبوكة أن الدستور الذى حولوا اليه أنظار الشعب المصرى قد أعيد بأمر أصدره الملك فؤاد فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٣٥ أى فى يوم تقديم العريضة الى المندوب السامى لينشغل الرأى العام بالتظاهر لعودة الدستور فلا يفطن لما انطوت عليه عريضة الجبهة للمندوب السامى ، وظل الشعب منصرفا عن التدقيق فى بحث وتفهم المسألة الكبرى منشغلا بالمسائل الداخلية فسقطت وزارة توفيق نسيم فى ٢٢ يناير سنة ١٩٣٦ ، وتألفت وزارة على ماهر الاولى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، وكان ذلك فى نظر الشعب علامة طيبة ، وفى خلال الفرح والانشغال بهذا التغيير أجابت بريطانيا على عريضة الجبهة فى ٧ فبراير سنة ١٩٣٦ بمذكرة وتبليغ شفوى قدمهما المندوب السامى الى الحكومة المصرية ، وأعلنت أنجلترا مقدما أنها لن تتقيد بمفاوضات النحاس ـ هندرسون سنة ١٩٣٦ وبينت أهتمامها بوجه خاص بالمسائل العسكرية التى هى فى نظرها جوهر المسألة كلها . جاء فى المذكرة المشار اليها : « فلكى يمتنع أى سوء تفاهم محتمل فى المستقبل ترى حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة أنه من المرغوب فيه أن تشير الى المبدأ الأساسى الذى يقضى بأن الحكومات لاتتقيد بنصوص معينة جرى البحث فيها فى مفاوضات لم تفض الى أتفاق نهائى ، ولم تصرح بأنها فى الوقت الذى تريد فيه أن تصل الى ابرام معاهدة لامتها ليس فى وسعها قبول التقيد بنصوص مشروع معاهدة سنة ١٩٣٦ ، نفسها أو أى مفاوضة أخرى لم تنته الى اتفاق » .

وصدر مرسوم ملكى فى ١٣ فبراير سنة ١٩٣٦ بتشكيل وفد المفاوضة من حضرات : مصطفى النحاس . محمد محمود . اسماعيل

صدقي . عبد الفتاح يحيى . واصف بطرس غالى . الدكتور احمد ماهر . على الشمسى . عثمان محرم . حلمى عيسى . مكرم عبيد . حافظ عفيفى . محمود فهمى النقراشى . احمد حمدى سيف النصر . وبدأت مفاوضات الزعفران المشهورة .

وللاستمرار فى صرف أنظار المصريين عما يدور فى تلك المفاوضات، صدر مرسوم دعوة الناخبين الى انتخاب أعضاء مجلس النواب فى ٢٦ مارس سنة ١٩٣٦ ، وحدد للانتخاب يوم ٢ مايو ، وأصبح الوفد على عتبة الحكم فنتيجة الانتخابات كانت معروفة مقدما لما كان يتمتع به الوفد فى ذلك التاريخ من نفوذ شعبى ، وفهم الوفد من التجارب السابقة أن التشدد فى المفاوضات والاتجاه بها الى المطالبة بالجلاء معناه قطع المفاوضات وحرمانه من الحكم وليس بينه وبين كراسيه الا بضعة أمتار، وما دامت أنجلترا تملك فى يدها ذهب المعز وسيفه وتستند الى القوة الماثلة فى ذلك الاحتلال الغشوم الذى يجثم على قلب مصر ، فكيف يمكن أن يقال أن المفاوضات جرت فى جو من الحرية وكيف يمكن أن يقيد الشعب المصرى بنتيجتها ، أن الظروف التى شرحناها تقطع بأن المفاوضات قد عاصرها الغش والتدليس والاكراه وجميع العيوب التى تعدم ركن الرضا فى العقود ، وحينما نتكلم عن الرضا لا نعنى رضا أولئك الافراد الذين تورطوا فى تلك المؤامرة ودلت عريضتهم للمندوب السامى وسلوكهم على أن لهم أهدافا غير أهداف الشعب المصرى ، فالوكيل لايمثل الاصيل ولا يعبر عن رأيه ، وانما نعنى رضا الشعب المصرى نفسه وهذا الرضا كان منعدما للاسباب التى ذكرناها .

فى تلك الفترة العصيبة جنحت قلة مستنيرة للوقوف وحدها منبهة ومحذرة محتفظة للشعب المصرى بسائر حقوقه القانونية .

وهذه القلة هى جماعة الحزب الوطنى ، ولم تكن لهم دار تضمهم ولا صحيفة تنطق بلسانهم ، ولكنهم افتتحوا تحت ضغط الحوادث دارا بشارع مجلس النواب وكنت من المتشرفين بالعمل معهم فيها ، كنت وقتئذ طالب حقوق وأخذت بالاشتراك مع بعض الشبان المستنيرين على عاتقنا أن نقاوم المفاوضات التى تورطت فيها الجبهة ونبه العالم كله الى أن مصر لها حق قانونى فى أن تحتفظ لنفسها بحق التحلل من المعاهدة التى يراد عقدها فى الوقت الملائم وقررنا أن نكشف المؤامرة ، ونعبر عن أرادة الشعب المصرى ، ويكفى واحد فى الاحتفاظ بالحق لبقاء الحق سليما وللتمسك به فى الوقت المناسب .

الفنا لجنة الشبان الوطنيين التى أتخذت لها محلا مختارا بنادى الحزب الوطنى ، ولم يكن لهذه اللجنة رئيس وقد اختارنى أعضاؤها سكرتيرا عاما لها ، وأنى أسجل للذكرى وللتاريخ أسماء الاساتذة الذين كانوا قوة هذه اللجنة التنفيذية ، بل القوة المحركة فى دارالحزب الوطنى

حضرات : محمد سليم الحجازى ، يوسف كمال ، محمد ابراهيم جمعة ، مصطفى المنزلاوى ، مصطفى الحفناوى .

قامت اللجنة فى وقت المفاوضات وهو وقت محنة فى تاريخناالقومى بمجهود ضخم لا يتسع المقام لبيانه هنا ، وكان أهم عملها أن بلغت الجماعة الدولية مقدما بأن الشعب المصرى لن يتقيد بالمعاهدةوان وقعتها تلك العصبة التى يتألف منها وفد المفاوضات وبلغت وزير خارجية انجلترا ودول العالم أجمع أن مصر ستنقض المعاهدة فىالوقتالمناسب . وهذا التبليغ تضمن شرحا مفصلا للقضية المصرية وقد أوردنا هذا البيان بصدر هذا الجزء من الكتاب وهو البيان الموجه فى ١٩ فبراير سنة ١٩٣٦ أى حال بدء المفاوضات الى وزير خارجية أنجلترا وقدبلغ لجميع الدول عن طريق ممثليها فى القاهرة كما بلغ لعصبةالامم وأخطرنى وقتئذ المسيو « آفينول » سكرتير عام عصبة الامم فى كتاب منه أنه أمر بتوزيع النسخ التى أرسلت اليه من المذكرة على وفود العصبةبصفة غير رسمية ، ونشرت المذكرة باللغة الفرنسية فى أكثر من صحيفة من كبريات الصحف العالمية كصحيفة « بارىسوار » وكانت اكبر صحف فرنسا المسائية ، وقالت وكالات الانباء فى نشراتها أن الوطنيين المصريين لن يقبلوا المعاهدة ، ولم نستطع أن نفعل أكثر من ذلك فى الجو الخانق الذى اكتنف المفاوضات ، جو الاكراه والغش والتهويش .

***

توفى الملك فؤاد فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، وتألف مجلس وصايةعلى العرش (١) ، وجرت الانتخابات فى موعدها وفاز حزب الوفد بأغلبية ساحقة واجتمع البرلمان فى ٨ مايو ، وتألفت وزارة النحاس الثالثة فى ١٠ مايو ، وقد ذكر الاستاذ مصطفى النحاس فى كتاب تأليف الوزارة ، وهو يعرض برنامج وزارته أن الوزارة **« جاعلة نصب عينيها تحقيق أستقلال البلاد بأبرام معاهدة مودة وتحالف مع الدولة البريطانية الصديقة »** .

---

(١) كان يتألف هذا المجلس من الاميرمحمد على ، وشريف صبرى ، وعبد العزيز عزت .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت كلمات صديقة وحليفة شائعة على ألسنة الساسة المصريين ، وكان الاستاذ النحاس أكثر من غيره أفراطا فى استعمالها فدخلت مصر فى عهد جديد يتسم بالتحلل فى كل صور الحياة وأوجد النشاط السياسى والاقتصادى والاجتماعى اذ خسرنا الاستقلال وكسبنا صداقة الانجليز ، على حد تعبير السيد مصطفى النحاس ! !

وقعت الواقعة ، وتم التوقيع فى قاعة لوكارنو بلندن على المعاهدة فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وآن لانجلترا أن تفقأ عين خصومها ... ومعارضيها فى المجال الدولى ، بتلك الورقة الصفراء التى سماها النحاس ومن معه معاهدة الشرف والاستقلال (١) ! !

***

جاء فى تلك المعاهدة ، بعد الديباجة ، وعلى الطريقة الانجليزية نص المادة الاولى وهو « انتهى احتلال مصر عسكريا بواسطة صاحب الجلالة الملك والامبراطور » ولهذا صدق الناس أن الاحتلال قد انتهى وان الجلاء أمر لا ريب فيه !!

المادة الثامنة

ولكن قناة السويس حجر الزاوية فى النزاع المصرى ـ البريطانى منذ أقدم العصور ، ومن أجل القناة كان الاحتلال وويلاته ، ومن أجلها وضع نص المادة الثامنة الذى قبله المفاوض المصرى ، وهو نص مفجع ومثير

« بما أن قناة السويس التى هى جزء لا يتجزأ من مصر ، هى فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هى أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة فى القناة وسلامتها

---

(١) قال سعد زغلول ، رحمه الله : « يحاول الاقوياء بجميع الوسائل أن يأخذوا منكم رضاءا بحمايتهم عليكم ليزدادوا قوة ويزيدوكم ضعفا ، فلا تنخدعوا اذا خدعوكم ولا تخافوا اذا هددوكم واثبتوا على التمسك بحقكم فى الاستقلال التام فهو امضى سلاح فى أيديكم واقوى حجة لكم ، فان لم تفعلوا وليس فى قوة ايمانكم الوطنى ما يجعل احتمالا لذلك خذلتم نصراءكم واهنتم شهداءكم ، وحقرتم ماضيكم وانكرتم حاضركم ومددتم للرق اعناقكم واحنيتم للذل ظهوركم وأنزلتم بأمتكم ذلالا يرفع » (مجلة الشباب العدد ٣٧ فى ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٣٦)

فهل ذكر النحاس وصايا سعد وهو فى طريقه الى قاعة لوكانو فى ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ؟ !

الثامنة ، يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الاراضى المصرية بجوار القناة بالمنطقة المحددة فى ملحق هذه المادة قوات تتعاون مع القوات المصرية لضمان الدفاع عن القناة ، ويشمل ملحق هذه المادة تفاصيل الترتيبات الخاصة بتنفيذها، ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال بأى حال من الاحوال ، كما أنه لا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

« ومن المتفق عليه أنه أذا اختلف الطرفان المتعاقدان عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة السادسة عشرة ، على مسألة ما اذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لان الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة وسلامتها التامة ، فأن هذا الخلاف يجوز عرضه على مجلس عصبة الامم طبقا لاحكام عهد العصبة النافذ وقت توقيع هذه المعاهدة أو على أى شخص أو هيئة للفصل فيه طبقا للاجراءات التى يتفق عليها الطرفان المتعاقدان »

ما معنى هذا ؟

وصفت المادة الثامنة من المعاهدة القناة بثلاثة أوصاف يناقض بعضها بعضا ، فاعتبرتها مصرية وعالمية وطريقا للمواصلات الامبراطورية .

قالت المعاهدة فى السطر الاول من المادة الثامنة :

« **بما ان قنال السويس الذى هو جزء لايتجزأ من مصر** » ، وينبنى على هذا الاعتراف ان مصر صاحبة القناة ومالكتها وسيدتها ، فلها أن تستعمل فى أوقات السلم وفى زمن الحرب كل الحقوق التى يخولها القانون العام للدولة على أى جزء من اقليمها بلا منازع ولا شريك .

ولكن استرسل النص وقال عن القناة ، **انها طريق عالمى للمواصلات ،** وهذا تزيد لم يكن له مقتض فمعروف ان القناة حفرت لكى تستخدم فى حركة الملاحة العالمية ، ولكن ذلك لايجردها من مصريتها ويضفى عليها صفة دولية بأية حال ، فليست قناة السويس هى الطريق الوحيد الذى تسير فيه التجارة العالمية اذ تخترق تجارة العالم مختلف اقاليم الدول ارضها وموانيها وقنواتها ومياهها وسمائها وتحمل هذه التجارة الدولية قاطرات وطائرات وسيارات وسفن ولا تقيد هذه الحركة سيادة الدول فى شىء ، فالواجب التفريق بين الملكية وما ترتبه للدولة من حق السيادة على جزء من اقليمها وبين الوظيفة ، ووظيفة النقل للاغراض الدولية لا تقيد الملكية والمنتفع بطريق من طرق المواصلات لايترتب له ارتفاق أو حق آخر على ذلك الطريق .

ويبدو سوء القصد ومحاولة العودة الى نظرية المواصلات الامبراطورية التى دللنا فى فصول متقدمة على بطلانها وعدم وجود اساس قانونى لها من القول فى صدر المادة المشار اليها : والقناة طريق للمواصلات الامبراطورية ، فما هو المقتضى الذى يجعل لبريطانيا امتيازا على غيرها فى استخدام هذا الطريق؟ انها عميل يمر بالقناة اكثر من غيره ولكن هذا لايغير من صفة القناة وهى انها شريان مصرى ، ولا يجوز بحال ان يعطى ذلك العميل البريطانى اى حق أو يرد أى قيد على حقوق الدولة التى تملك القناة وهى مصر ، وماكان ينبغى قط ان تقحم فى النص عبارة « طريق اساسى بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية » ، فهذا النص من شأنه ان يجعل لمصر كل الحق فى ن ترى فى تحطيم الامبراطورية البريطانية وتمزيق اوصالها السبيل الوحيد لتحرير القناة ٠

ان تلك الصيغة على أى حال تعد من قبيل تحصيل الحاصل ، ولا تكسب بريطانيا على القناة حقا ولا تعطيها صفة تتميز بها على أفراد العائلة الدولية ، وعلى ذلك يبقى الشطر الاول الذى اعترفت فيه بريطانيا بمصرية القناة معمولا به لانه متلائم مع احكام القانون مستمد من حق سيادة الدولة على الاقليم ويعتبر الباقى من حيث القول ان القناة طريق عالمى وطريق للمواصلات الامبراطورية البريطانية من قبيل اللغو الذى لايغير من الوضع الشرعى شيئا ولا ينقص من سيادة مصر على القناة ، واى نص فى معاهدة يتنافر مع أسس القانون لا يؤخذ به ولا يعول عليه ٠

وما دامت مصر هى صاحبة القناة وسيدتها فهى التى تملك دون سواها أن تدافع عنها بجيوشها فى جميع الاوقات والظروف وحق الدفاع من اقدس الحقوق المترتبة على السيادة

ولا تنازع معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ ، فى ان مصر صاحبة هذا الحق ،ويكفى ان تجلو انجلترا التى كانت تقيد مصر وتمنعها من ان تصل بجيشها الى المستوى الذى يسمح له بالدفاع عن الوطن المصرى جميعه، يكفى ان تجلو وتنفك القيود التى فرضها الاحتلال لتبادر مصر فى اقرب وقت ممكن برفع جيشها الى المستوى الذى يضمن سلامة القناة ، ولايعقل أن تقصر مصر قط فى هذه الناحية ،ولكن انجلترا حرصت فى سنة ١٩٣٦ على جعل مصر تجرى فى حلقة مفرغة وتسعى وراء أمل فى الهواء ، فنص فى المادة الثامنة بالقول « فالى ان يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى اصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل

بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة يرخص صاحب الجلالة ملك مصر ، لصاحب الجلالة الملك والامبراطور بأن يضع فى الاراضى المصرية بجوار القنال .. الخ » ،والخطر الذى جاء به هذا النص هو انه جعل تقدير مستوى الجيش المصرى وصلاحيته لان يكفل بمفرده حرية الملاحة على القناة متوقفا على اتفاق الطرفين ، وكان ينبغى ان يترك ذلك لتقدير الدولة صاحبة السيادة لا لتقدير بريطانيا ايضا فالمفروض ان تعمل بريطانيا على استبقاء احتلالها للقناة اطول مدة ممكنة ، وكلما قيل لها ان الجيش المصرى قادر على الانفراد بالمهمة أبت الاصغاء لهذا القول وتذرعت بحجج سخيفة واستندت على اضطراب الاحوال الدولية وهى دائما وابدا فى حالة اضطراب ، ثم ان قدرة جيش اى بلد فى العالم على الدفاع عن أراضيه مسألة اعتبارية ، وليست هناك مقاييس لاصدار حكم لايقبل الجدل واللجاج ، وقد جاءت المادة الثامنة خلوا من تعيين ضابط لقدرة الجيش المصرية المطلوبة لحماية القناة !!

القيود التى وردت فى ملحق المادة الثامنة

اشتمل ملحق المادة الثامنة من المعاهدة على تسعة عشر بندا تعد أخطر من نص المادة الثامنة نفسه ،وشفعت هذه البنود بمحضر متفق عليه يتألف من ثلاث عشرة فقرة

عدد قوات الاحتلال :

حدد البند الاول هذا العدد بعشرة آلاف من القوات البرية وأربعمائة طيار من القوات الجوية ، ولكن ورد النص كالآتى : « من غير اخلال بأحكام المادة السابعة (١) يجب ان لايزيد عدد قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور التى توجد بقرب القنال على عشرة آلاف من القوات البرية واربعمائة طيار من القوات الجوية ومعهم العدد الضرورى من

(١) المادة السابعة من المعاهدة : « اذا اشتبك الطرفان فى حرب بالرغم من أحكام المادة السادسة المتقدم ذكرها فان الطرف الآخر يقوم فى الحال بانجاده بصفته حليفا وذلك مع مراعاة أحكام المادة العاشرة الآتى ذكرها .

وتنحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فى أن يقدم الى صاحب الجلالة الملك والامبراطور داخل حدود الاراضى المصرية مع مراعاة النظام المصرى للادارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدة التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات

وبناء على هذا فان الحكومة المصرية هى التى لها أن تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الاحكام العرفية واقامة رقابة وافية على الانباء لجعل هذه التسهيلات والمساعدة فعالة »

المستخدمين الملحقين للادارة والاعمال الفنية ولا يشمل هذا العدد الموظفين المدنيين كالكتبة والصناع والعمال »

ويظهر من هذا النص انه حدد عدد القوات بعشرة آلاف من القوات البرية واربعمائة طيار ، ثم الغى هذا التحديد بما يأتى :

أولا ـ الاحالة الى نص المادة السابعة فاذا قامت حالة من الحالات التى ذكرتها اطلقت يد بريطانيا بالنسبة لعدد القوات المحتلة ، وهذه الحالات هى :

أ ـ الحرب

ب ـ خطر الحرب الداهم

ج ـ قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

وفى اى وقت من اوقات السلم تستطيع بريطانيا ان تدعى ان خطر الحرب الداهم موجود او ان هناك حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها والمنازعات الدولية المهددة للسلم لاتقف ابدا ، ومن العبث ان يربط مصير أمة بالحالة الدولية التى لاتميل ولن يمكن ان تميل الى الاستقرار

ثانيا ـ العدد الضرورى من المستخدمين الملحقين للادارة والاعمال الفنية .

وتستطيع بريطانيا ان تبعث لمنطقة القناة بما تشاء من القوات تحت ستار وصف افراد تلك القوات بأنهم من المستخدمين الملحقين للادارة والاعمال الفنية .

مناطق الاحتلال :

فى المعاهدة تفريق بين اوقات السلم واوقات الحرب واليك البيان :

فى أوقات السلم :

٢ ـ اتسعت المنطقة العسكرية من برية وجوية المطلوبة لاقامة الجنود البريطانيين وتدريبهم عما كانت عليه فى المشروعات السابقة فصارت تشمل شرق قناة السويس اى شبه جزيرة سينا بدون قيد أو تحديد وتشمل غربى القناة منطقتين

أ ـ منطقة يجرى فيها التدريب طول السنة كما يجرى فى شبه جزيرة سينا ، وتمتد من القنطرة شمالا الى خط سكة حديد « السويس ـ القاهرة » جنوبا بما فى ذلك الخط المذكور والى خط طول ٣٠ ـ ٣١ شرقا على أن تستبعد الاراضى الزراعية وهذه المنطقة تصل الى مقربة من مدينة الزقازيق والى جدران منازل مدينة بلبيس ، ثم تنحدر بعد ذلك

الى الجنوب الغربى ثم الى الجنوب حتى تكون على مقربة من مصر الجديدة

٢ ـ **والمنطقة الثانية** ـ يجرى فيها التدريب فى شهرى فبراير ومارس ، (وهما شهرا التدريب الحقيقى فى جو مصر) يحدها امتداد المنطقة السابقة جنوبا الى خط العرض الشمالى ٥٢ ـ ٩ ٢ ثم الى الجنوب الشرقى الى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠ ـ ٢٩ بخط الطول الشرقى ٤٤ ـ ٣١ ، ومن هذه النقطة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠ ـ ٢٩ (١)

ولا يبعد حد هذه المنطقة غربا عن مدينة القاهرة بأكثر من خمسة أميال وتشمل مساحتها مايكون شرقى هذا الحد الى مدينة السويس ، وهو يشمل الاراضى غير المنزرعة من مديرية الشرقية وجزءا من مديرية الجيزة حتى يقابل من جهة الجنوب محطة الواسطى تقريبا ٠

وعلى هذا فالمناطق الثلاث تشمل شبه جزيرة سينا برمتها الى فلسطين وجميع الاراضى التى تحدها من جهة الشرق قناة السويس ، ومن جهة الشمال خط عرض القنطرة يتجه الى الغرب ثم الى الجنوب فى خط طول قرب القاهرة بعرض مدينة الواسطى تقريبا ثم شرقا حتى خليج السويس ـ وكل هذا وقت السلم ٠

٣ ـ ملحق للمناطق العسكرية السابقة

ويلحق بالمناطق الثلاث السالفة الذكر منطقتان لم يرد لهما ذكر فى المشروعات السابقة ٠ وهذا نص الفقرة ١٢ من المادة الثامنة :« تقدم الحكومة المصرية عند الضرورة وسائل المواصلات المعقولة للوصول من والى الجهات التى ترابط فيها القوات البريطانية ، كما انها تقدم ببورسعيد

---

(١) نص الفقرة العاشرة من ملحق المادة الثامنة :

« تحقيقا لحسن تدريب الجنود البريطانيين قد اتفق على اعداد المناطق المحددة بعد لتدريبها ، ويجرى التدريب فى المنطقتين « أ » و « ب » طول السنة وتكون المنطقة « ج » للمناورات السنوية خلال شهرى فبراير ومارس ٠

أ ـ غرب القنال فى القنطرة شمالا الى خط سكة حديد السويس ـ القاهرة جنوبا (بما فى ذلك الخط المذكور) والى خط طول ٣٠ر٣١ شرقا بحيث تستبعد كل الاراضى المنزرعة

ب ـ شرق القنال ، حسب الحاجة

جـ ـ امتداد المنطقة « أ » جنوبا الى خط العرض الشمالى ٥٢ر٢٩ ومن ثم فى الجنوب الشرقى الى ملتقى خط العرض الشمالى ٣٠ر٢٩ بخط الطول الشرقى ٤٤ر٣١ ومن هذه المنطقة شرقا على امتداد خط العرض الشمالى ٣٠ر٢٩ ومساحات المناطق المشار اليها فيما سبق مبينة على الخريطة الملحقة بالمعاهدة (مقياس رسم ١ ـ ٠٠٠ر٥٠٠)

والسويس التسهيلات الضرورية لتفريغ المهمات الحربية والمؤن اللازمة للقوات البريطانية وخزنها ومن هذه التسهيلات ابقاء فصيلة صغيرة بريطانية فى هاتين المينائين لتسلم وحراسة هذه المهمات عند مرورها »

وعلى ذلك تكون الالتزامات التى ألقتها الفقرة المتقدمة على كاهل الحكومة المصرية هى :

أ ـ تقديم التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وخزنها وتقديم وسائل المواصلات المعقولة بين المينائين والمنطقة العسكرية المحددة ٠

ب ـ تقديم وسائل المواصلات المعقولة من والى الجهات التى ترابط فيها القوات البريطانية ، وذلك من غير تعيين الجهات فقد تكون من الشرق كما تكون من الغرب ومن الشمال او الجنوب ، ومن بورسعيد او السويس ، ومن الاسكندرية وطنطا وزفتى ، ومن القاهرة أو من قنا واسوان ٠

جـ ـ قبول فصيلة بريطانية اى احتلال جنود بريطانيين على الدوام والاستمرار فى مدينتى بورسعيد والسويس ٠

٣ ـ منطقة عسكرية اخرى جامعة: الشطر الاخير من الفقرة الخامسة من ملحق المادة الثامنة : « ومن المفهوم طبعا انه يجوز لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة ان تقوم على نفقتها الخاصة بعد استعمال القوات البريطانية هذه الثكنات والمساكن بادخال التحسينات والتغييرات وانشاء مبانى جديدة فى المنطقة المحددة فى الفقرة الثانية السالف ذكرها «

أعطيت المناطق الواسعة لايواء القوات البرية والجوية وتدريبها ، ثم رخص للانجليز بانشاء مبان فى أية بقعة من المناطق المحتلة، ولقوة الطيران ، ان تحلق فى اجواء مصر كلها وقت السلم « حينما ترى ضرورة لذلك من اجل التدريب » والتزمت الحكومة المصرية بانشاء منازل وموانىء للطائرات البرية والمائية مع وضع تلك الموانىء والمنازل فى كل وقت وآن تحت تصرف القوات البريطانية تستخدمها متى شاءت وكما شاءت (١)

---

(١) من المضحك أنه أعطى لمصر فى مقابل ذلك آن يكون « لقوات الطيران المصرية مثل هذه المعاملة فى الاراضى البريطانية »

٤ ـ الثكنات العسكرية :

أ ـ تعهد مصر بأن تعد فى منطقة القناة ماتحتاج اليه القوات البريطانية من الاراضى والثكنات الثابتة والمستلزمات الفنية بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارىء مع جعل الاراضى والمساكن وموارد المياه مطابقة للنظم الحديثة ، وتقدم للجنود وسائل الراحة المعقولة مع مراعاة طبيعة هذه الجهات ، وذلك كغرس الاشجار وانشاء الحدائق وميادين الالعاب ٠٠٠٠ الخ وان يعد موقع لاقامة مصحة للنقاهة على ساحل البحر الابيض المتوسط (الفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة)

ب ـ تعهدت الحكومة المصرية بتقديم الاراضى وانشاء المساكن وكافة ما أشير اليه فى الفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة على نفقتها الخاصة ، على أن تساهم الحكومة البريطانية بدفع ما انفقته الحكومة المصرية فعلا قبل سنة ١٩١٤ فى اقامة ثكنات جديدة انشئت لتحل محل ثكنات قصر النيل وبدفع تكاليف ربع الثكنات والمستلزمات الفنية للقوات البرية وبشرط ان يدفع اول هذين المبلغين عند انسحاب القوات البريطانية من القاهرة والمبلغ الآخر عند انسحابها من الاسكندرية ـ وللحكومة المصرية ان تتقاضى ايجارا مناسبا عن مساكن المستخدمين المدنيين ٠

وتعين لجنة من الحكومتين يعهد اليها بجميع المسائل المرتبطة بتنفيذ هذه الالتزامات المحددة آنفا على أن تقبل مشروعات التصميمات ورسومها التخطيطية والمواصفات التى يقدمها ممثلو الحكومة الانجليزية بشرط ان تكون معقولة ٠ وللجنة حق اقتراح تعديل التصميمات والمواصفات أو تغييرها فى أى وقت فى اثناء سير العمل ٠ وتنفذ هذه المقترحات والمشروعات بشرط ان تكون معقولة وان لاتتجاوز مدى الالتزامات السالفة الذكر (الفرتان ٤ و ٥ من الملحق) .

حـ ـ تشمل ابنية الثكنات البريطانية اماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب (الفقرة ٧ من المحضر المتفق عليه) (١)

---

(١) نص الفقرة السابعة من المحضر المتفق عليه : «من المتفق عليه بالنسبة للفقرة ٣ من ملحق المادة الثامنة (أ) أن تشمل ابنية الثكنات البريطانية اماكن للمتزوجين من الضباط ولنسبة معينة من الرتب الاخرى (ب) انه وان كان لايمكن الان تحديد موقع مصحة النقاهة تحديدا نهائيا الا أن العريش قد تصلح لهذا الفرض (ج) ان الحكومة المصرية جريا على الخطة التى سلكتها فعلا لمصلحة سكان تلك المناطق ، ستتخذ جميع التدابير الصحية الممكنة لمكافحة الملاريا فى الجهات المجاورة للمناطق التي توجد بها القوات البريطانية »

٥ ـ الطرق والسكك الحديدية :

تعهدت الحكومة المصرية فى الفقرتين السادسة والسابعة من ملحق المادة الثامنة بشىء لم يكن له وجود فى المشروعات المتقدمة ، وهو الطرق والكبارى والسكك الحديدية بحجة ابلاغ وسائل المواصلات الى مستوى حاجات الفنون الحربية الحديثة .

أما الطرق التى التزمت مصر بانشائها فهى :

١ ـ طريق بين الاسماعيلية والاسكندرية عن طريق التل الكبير والزقازيق وطنطا وكفر الزيات ودمنهور .

(٢) طريق بين الاسماعيلية والقاهرة عن طريق التل الكبير ومنه يستمر على ترعة المياه الحلوة الى مصر الجديدة

(٣) طريق بين بورسعيد والاسماعيلية والسويس .

(٤) مواصلة بين الطرف الجنوبى للبحيرة المرة الكبرى والطريق الممتد من القاهرة الى السويس على مسافة خمسة عشر ميلا تقريبا غربى السويس .

(٥) طريق من القاهرة بمحاذاة النيل جنوبا الى قنا وقوص

(٦) طريق من قوص الى القصير

(٧) طريق من قنا الى الغردقة

(٨) تحسين الطريق بين القاهرة والسويس .

(٩) تحسين الطريق بين القاهرة والاسكندرية عن طريق الجيزة والصحراء .

(١٠) تحسين الطريق بين الاسكندرية ومرسى مطروح .

واشترط أن يكون عرض كل طريق عشرين قدما وأن تعمل لها تحويلات حول القرى .. الخ وأن تبنى من مواد من شأنها أن تجعلها دائما صالحة للانتفاع بها فى الاغراض الحربية ، وأن تكون الكبارى والطرق صالحة لتحمل صفين كاملين من سيارات النقل الميكانيكى الثقيلة ذات الحجم .. الخ .

وأما عن السكك الحديدية :

(١) فتزداد تسهيلاتها فى منطقة القناة وتحسن لسد حاجة القوات بعد زيادتها فى تلك المنطقة ولتسهيل سرعة نقل الرجال والمدافع والعجلات والمهمات بالقطارات وفقا لما تقتضيه حاجة الجيوش الحديثة .

(٢) يجعل الخط بين الزقازيق وطنطا مزدوجا .

(٣) يحسن الخط بين الاسكندرية ومرسى مطروح

واشترط فى هذا كله بأوصافه أن تقوم مصر وحدها بانشائه وصيانته مع انشاء أرصفة وتوسعة محطات وانشاء مخازن فى منطقة القناة طبق المرفق بالخطاب رقم ١ من السير مايلز لامبسون فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

وعدا ماتقدم أوردت البنود التسعة عشر لملحق المادة الثامنة قيودا وتحفظات بشأن الجلاء عن القاهرة والجلاء عن الاسكندرية ، وقد أصبح الكلام فى هذه المسألة من تحصيل الحاصل اذ جلت قوات انجلترا عن المدينتين المذكورتين .

فى حالة الحرب

جاءت المادة السابعة مطلقة من كل قيد وسوت بين حالة الحرب ، وحالة الخطر الداهم وحالة المفاجآت الدولية المعبر عنها « بحالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » ، والنص الانجليزى apprehended international emergency وترجمته الحرفية هى :

«خشية قيام مفاجأة دولية» (١) ، وفى كل تلك الحالات تقدم مصر لبريطانيا التسهيلات والمساعدة بما ذلك استخدام الموانى والمطارات وطرق المواصلات ، وتتخذ لمصلحة بريطانيا جميع الاجراءات الادارية والتشريعية بما فى ذلك اعلان الاحكام العرفية والرقابة ، وقد جاء بالفقرة الثالثة من محضر متفق عليه أن طرق المواصلات تشمل الاسلاك البحرية والتلغراف والتليفون واللاسلكى .

***

كان أولى بالذين وقعوا تلك المعاهدة من الجانب المصرى فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ أن يتركوا للبرلمان حرية بحثها وتمحيصها وللشعب فرصة درسها ومناقشتها فى جو هادىء لايعتريه دجل وتهريج ولا يغطى على حرية الفكر فيه مطمع أو غاية ، ولكن كانت النية معقودة مقدما على غش الشعب المصرى والايقاع به وتضليله ، ولذلك عاد الرئيس السابق مصطفى النحاس من أوروبا وسبقته حملة من الدعاية والتهويش ، واشترك فيها مع الاسف بعض الفنيين من ضعاف النفوس فنشروا المقالات

---

(١) بيان الدكتور محمد بهى الدين بركات بمجلس النواب فى مناقشة المعاهدة ، يراجع كتابنا « السفر الخالد » ص ٢٠٣

والبحوث المؤيدة للمعاهدة بعبارات لاتصدر عادة عن أساتذة جامعات، بل عن ديماجوجيين محترفين ، وكانت الصحافة فى قبضة الحكومة المسماة وقتئذ حكومة الشعب ، فكتبت كلها بالاحرف الضخمة تعلن للقراء فى الصباح والمساء أن المعجزة قد تحققت فانتهى الاحتلال وجاء الاستقلال ،ولما وصلت الباخرة التى تقل رئيس الحكومة الى الاسكندرية رتبت لها مظاهرة شعبية عجيبة واشترك فى الترتيب رجال الادارة ولجان الوفد وأصحاب القمصان الزرقاء من الدهماء الذين كانوا أشبه بجيش مأجور مهمته ارهاب كل معارض للحكومة والاعتداء عليه بشتى الوسائل ، وأطلقت المدافع بتحية الغزاة الذين ثبتوا الاحتلال بتلك النصوص المهينة التى تقدمت الاشارة اليها ، وأقيمت الزينات على نفقات الدولة فى طول البلاد وعرضها وصنع استقبال ضخم لابطال المعاهدة، وفى هذا الصخب فرض على الامة أن تلغى عقلها وارادتها ٠

وحاولنا ان نناقش هؤلاء الذين طبلوا للمعاهدة مناقشة هادئة فحيل بيننا وبين هذا الواجب ، وأعد الاستاذ محمد على علوبة ، وهو من أقدم رجال السياسة وأكثرهم اتزانا ، بحثا قانونيا مستفيضا فى شرح نصوص تلك المعاهدة وأراد أن يلقى بحثه فى اجتماع عام دعا اليه بالاسكندرية وحاولت نشره على المصريين ليسترشدوا به أثناء انعقاد مجلسى البرلمان لمناقشة المعاهدة فكلف رئيس الحكومة رجال البوليس بالقاء القبض على شخصى ، وسجل هذا الحادث فى مضابط البرلمان على لسان حضرة الاستاذ محمد على علوبة فى خطابه بمجلس الشيوخ (١)

وعقد الحزب الوطنى بعض الاجتماعات التى خطب فيها رجاله وأساطينه مفندين المعاهدة وتعرضت هذه الحركة لشتى المضايقات وطبع حضرة الاستاذ عبد الرحمن الرافعى بحثا كشف فيه عيوب المعاهدة ووزعه على الناس ، واشترك معنا فى الحملة على المعاهدة الاتحاد النسائى المصرى، وكانت رئيسته المرحومة هدى شعراوى مرجلا يغلى ضد المعاهدة فوجهت نداءا الى عصبة الامم تلتمس منها وقف تلك المؤامرة ، وكتبت الى رئيس الحكومة والى رجال البرلمان تناجى ضمائرهم وتستحلفهم أن يرفضوا المعاهدة،ولكن تغلب المهرجون وضاعت وسط هتافاتهم أصوات المحذرين والمنذرين ضد ذلك الخطر المحقق ٠

وكانت جلسات البرلمان الذى نظر هذه المعاهدة امتحانا للرجولة وللأخلاق ، ويا للأسف ضاعت الرجولة وسقطت الاخلاق ، وما أصدق

---

(١) اعتقلنى السيد مصطفى النحاس سبع مرات بتهمة الكتابة والدعوة ضد المعاهدة ٠

ماقاله الاستاذ عبد الرحمن الرافعى(١) « **ولكن الرغبة الجامحة فى محالفة الغاصب ومصافاته ، والبقاء فى الحكم والاستمتاع بفوائده ، كل ذلك كان له الاثر البالغ فى توقيع هذه المعاهدة**»

كان عرض المعاهدة على البرلمان مسرحية من مسرحيات الاحتلال ، فالاحزاب لاتستطيع ان تخرج على ارادة زعمائها وقد صورت لها تجاربها الماضية فى الحكم ان رفض المعاهدة ستكون من نتائجه الحتمية سقوط الحكومة وحل البرلمان وتذوق مرارة الحرمان من شهوات الحكم سنوات أخرى ، ورجال البرلمان وقتئذ كانوا من طبقة الاقطاعيين الذين يعتمد نفوذهم على المال وهذه الطبقة التى خلقها الاحتلال نكبة على أى نظام سياسى أو اجتماعى ، جلس هؤلاء تحت قبة البرلمان ،لا ليناقشوا المعاهدة بعقولهم وبهدى من ضمائرهم بل ليصفقوا ويؤيدوا مصطفى النحاس ومكرم عبيد وقتئذ وبقية الهيئة التى تورطت ووقعت المعاهدة ،وكانت المعارضة ممثلة فى محمد محمود واسماعيل صدقى بل والمستقلين من أمثال على الشمسى وكل أولئك وقعوا المعاهدة فالطقم البرلمانى قد ارتبط بتوقيع زعمائه فكيف يتصور أن يناقش أو يبحث ؟! مرت المعاهدة فى المناقشات بسرعة خاطفة وكأنها شريط من أشرطة دور الخيالة ، ولم يعدم ذلك البرلمان الدنس رجولة آحاد يحصون على أصابع اليد ، وكانت لهم ضمائر ولهم عقول ، ففندوا المعاهدة فى جملتها وتفصيلها وسجلت مضابط المجلسين لأسمائهم سيرة عطرة ،وهذه أهم المسائل التى أثاروها فيما يختص بقناة السويس .

١ ـ المعاهدة هى الحماية لأنها لم تحقق الجلاء

استشهد الاستاذ الرافعى فى مستهل بحثه بكلمة قالها العلامة فوشيل فى كتابه القانون الدولى العام (طبعة ثامنة سنة ١٩٢٢ ، ج١ ص ٢٨٢) وهى : « أعلنت انجلترا حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ ولكن الحركة الاستقلالية التى قامت فى مصر عقب ذلك اضطرت الدولة الحامية الى ارضاء بعض الامانى القومية ، وسيكون من نتائج ذلك تغيير الحماية بنظام من نوع آخر يقرر استقلال مصر فى الوقت الذى يخول فيه انجلترا بواسطة معاهدة تحالف ، المزايا والضمانات التى كانت الحماية تحققها »

وبعد أن ناقش الشروط العسكرية خلص بقوله : « وهى شروط تتمثل فيها قواعد الحماية ، فالمحالفة أبدية ، ومن شروطها المتفق على أبديته جعل موانىء مصر ومطاراتها وطرق المواصلات فيها تحت تصرف القوات البريطانية فى حالة الحرب أو خطر الحرب أو خشية وقوع طوارىء دولية ، وهذه الابدية لا وجود لها مطلقا فى معاهدة بين دولتين مستقلتين ، بل هى من أخص مظاهر الحماية وأركانها ، وكذلك من أركان الحماية وجود

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، الطبعة الاولى مصر سنة ١٩٥١ ، ص ٣٤

جيش أجنبى فى جزء من أراضى دولة ما مهماقيل عن صفة هذا الجيش . فما بالك اذا كانت أماكن هذا الجيش تشمل المناطق الواسعة التى تحددها المعاهدة ... واذا قيل فى المادة الاولى من المعاهدة بانتهاء الاحتلال فالامر الواقع انه لا ينتهى بل يتحول من احتلال غير مشروع الى احتلال مشروع ، وينتقل من مكان الى مكان فى « شكل ضمان الدفاع عن قناة السويس بالتعاون مع القوات المصرية » وهذا الشكل فى ذاته مظهر من مظاهر الحماية لان من أركان الحماية مساعدة الدولة الحامية للدولة المحمية فى الدفاع عن سلامة أملاكها كلها أو بعضها . ومن مظاهر الحماية أيضا امتلاك دولة أجنبية حق ارتفاق حربى على طرق المواصلات والموانى والمطارات فى دولة أخرى ، بل هو أقرب الى التملك منه الى الحماية »

وقال الاستاذ محمد عزيز أباظة فى بيان له بمجلس النواب : « ان الاحتلال قد نقل من القاهرة وغيرها من المدن الى منطقة أخرى قاعدتها المديرية المنكوبة ، مديرية الشرقية ، فاذا قال رجال القانون ان وضع جنود أجنبية لغرض معين فى أرض دولة أخرى ليس احتلالا، فهذا كلام لا يؤبه له ، ولا يمكن أن يقابل الا بالسخرية والاستهزاء ، لان الاحتلال هو وضع جنود أجنبية فى أرض دولة أخرى ، ووضع جنود أجنبية فى أرض دولة أخرى هو الاحتلال . هذه هى الحقائق البسيطة التى يفهمها الناس جميعا مهما حاول المتنطعون من رجال القانون أن يقولوا ويعيدوا فى تفسير القوانين،مساكين هؤلاء فكلما حزب السياسيين أمرا أو تناقشوا فى مسألة جمعوا قوانينهم ومتونهم وشروحهم ومراجعهم ووضعوها فى خدمة السياسيين ، كأن السياسيين يعييهم أن يفعلوا ذلك بأنفسهم ، عجيب أن يجهدوا ويتعبوا انفسهم ويكدوا أذهانهم ليضعوا خلاصة بحوثهم فى خدمة السياسيين مع علمهم أن السياسيين يعلمون حق العلم ما علموا هم ويدركون أن القانون الدولى العام ليس له من ورائه محاكم تطبقه أو قوة تنفذ أحكامه ، وأن تلك المباحث الواسعة لا تعدو أن تكون لغوا ونافلة لانها نصوص غير مكتوبة ـ وعجيب أن يأكل القوى الضعيف وهو مشكور وأن يبتلع الاكبر الاصغر وهو مأجور » (١)

٢ ـ النقط العسكرية دليل الاحتلال

هذا ما أجمع عليه الذين تصدوا لنقد المعاهدة ، فقال الاستاذ محمد على علوبة فى خطابه بمجلس الشيوخ : « ان مساحة المنطقة العسكرية أكثر من تسعة آلاف كيلومتر مربع ، وهى عبارة عن مليونين ومائتين وثمانين ألف فدان ٠٠ ثم أضيفت اليها منطقة للانجليز أن يمرنوا جنودهم وطياراتهم كما شاءوا وأنى شاءوا بلا قيد ولا شرط فى شبه جزيرة سينا بأكمله ، وشبه جزيرة سينا يبتدىء من قناة السويس الى فلسطين ومساحته ـ كما قيل لى ـ ٦١ ألف كيلو متر مربع وبعبارة أخرى ١٤ مليون و٥٠٠ ألف فدان تكون تحت تصرف التمرينات الانجليزية ، فاذا أضيف الى هذا الرقم تسعة آلاف كيلومتر وكسور كان المجموع أكثر من سبعين ألف كيلو متر ٠ وهذه الوقائع المادية لاشأن لى بها ٠ انما قيل لنا ان

(١) كتابنا السفر الخالد ، ص ٢٩٦

الطيارات صارت سريعة والماكينات الحربية يجب ان تتمرن فيجب ان تكون المساحات واسعة وان الطيارة لايمكن ان تدور حول نفسها وحتى لاتطير حول نفسها يجب ان يكون لها مساحة تبلغ ٧٠ ألف كيلو متر مربع »(١)

٣ ـ أبدية المحالفة

أثبت الذين ناقشوا المعاهدة من رجال المعارضة أنها تضمنت شرط التحالف الابدى وان هذا الشرط ثقيل الوطأة وقد شرح الدكتور محمد بهى الدين بركات المواد ٤و٥و٦و٧ فى المعاهدة ، وقال :

« انتقل بعد ذلك الى تفسير معنى التأييد تاركا الفقه الدولى والابحاث القانونية جانبا فانها ستتضاءل أمام الواقع. هاهى ذى انجلترا فى معاملتها مع أملاكها التى وصلت الى درجة الدومنيون (الممتلكات المستقلة) قد عقدت عدة مؤتمرات مع هذه الممتلكات تقرر فيها ان جميع تلك الدول أعضاء فى عصبة الامم البريطانية باختيارها ، وقالوا ان هذا معناه أن لكل منها حق الانفصال . وأضرب لذلك مثلا ماحدث فى جنوب افريقيا فانه قد نص صراحة عند التصديق على هذه المعاهدة بأن هذا التصديق لايتعارض وحقها فى الانفصال عن الدولة البريطانية متى شاءت ، فانظروا ياحضرات النواب المحترمين ، انه فى الوقت الذى تتطور الامبراطورية البريطانية وتعطى الحرية الكاملة للدومنيون فى الانفصال عنها نراها تصر على جعل المعاهدة بيننا وبينها أبدية بشروط لم تكن موجودة فى مشروع سنة ١٩٣٠ !!

« هذا مايتعلق بالزمن وهو ليس كل مانصت عليه تلك المادة ، بل انها نصت أيضا على حرية الانتقال ، تلك الحرية المفروضة علينا بصفة أبدية بمقتضى المعاهدة !! »

وقال الاستاذ محمد فكرى أباظة عن أبدية المحالفة : «الواقع ان المعاهدة انما هى لمصلحة انجلترا فقط لتطمئن وتستقر فى هذه البلاد فلو كانت المحالفة لمدة معينة لاحتملناها ولصبرنا عليها حتى انتهاء مدتها ولكنها محالفة أبدية بدليل مانصت عليه المادة ١٦ وأرجو أن تتنبهوا جيدا لمدلولها لأن فهمه كان صعبا على وأخشى أن يكون صعبا عليكم مثلى » .

وحلل حضرته نص المادة ١٦ من المعاهدة فقال :

« ولتبسيط تحليل هذه المادة نذكر بالتدريج الادوار المنتظرة :

أولا ـ بعد العشرين سنة ـ أى بعد العمر الطويل لاينفسخ العقد ولاتنحل المعاهدة .

ثانيا ـ وانما يعاد النظر لا فى بقائها أو فنائها بل فى نصوص المعاهدة بما يلائم الظروف السائدة حينذاك .

---

(١) قدر حضرته هذه المساحة بضعف مساحة بلجيكا أو هولندا .

ثالثا ـ اذا اتفق الطرفان كان بها ، واذا لم يتفقا يحال الخلاف الى مجلس عصبة الامم أو لأية هيئة أخرى ٠

رابعا ـ مجلس العصبة لايحكم فى بقاء المعاهدة أو انتهائها ، فى فسخ العقد ، بل يتقيد دائما بالنص السابق وهو النظر فى نصوص المعاهدة ٠

خامسا ـ ولزيادة التأكيد نصت المعاهدة على أنه من المتفق عليه ان أى تغيير فى المعاهدة أى تغيير فى النصوص والتفصيلات يكمل استمرار التحالف بين الطرفين طبقا للمبادىء التى تنطبق عليها المواد ٤و٥و٦و٧

« فاذ رسمنا هذا فى الذهن تماما وعدنا للمواد ٤و٥و٦و٧ وجدنا أن المادة الرابعة تفرض علينا توطيد الصداقة والتفاهم وحسن العلاقة مع بريطانيا الى الابد ـ وهذا تحتيم قاس ، فالامم والشعوب نهازة للظروف ، مقتنصة للفرص والسوانح والشرائع الالاهية لم تشترط الابدية حتى للزواج ولتكوين الاسرة ، ولكنا فى هذه المعاهدة نشترط السرمدية بشكل واضح .»

« أى عقد فى العالم صيغ بهذا التحتيم الابدى . انه أمر غريب جدا ، فكل عقد يفسخ وكل محالفة تنتهى الا هذه المعاهدة التى تفرض علينا أن نبقى أصدقاء لانجلترا الى الابد .»

« ... اذا قيل أن المعاهدات الابدية غير معروفة فى القانون الدولى ، فما هى الحكمة اذن من النص على الابدية فى هذه المعاهدة؟!»

٤ ـ خطر التحالف مع بريطانيا بالذات

قال الاستاذ محمد فكرى أباظه فى بيانه بمجلس النواب :

« ومن الغريب ياحضرات النواب أننا نقدم على التحالف فى الوقت الذى تبتعد فيه امريكا عن التدخل فى الشئون الاوروبية وفى الوقت الذى نرى فيه بولونيا تتردد بين التحالف مع روسيا أو المانيا ، وقد رأينا بلجيكا تفاجىء العالم فيعلن ملكها بكل شجاعة عدم تقييد حكومته بمعاهدة الحلف المقدسة بينها وبين فرنسا .

« ومن الغريب حقا أننا فى الوقت الذى نرى فيه مصرع المحالفات ، وفى الوقت الذى تنبه العالم الى خطر المحالفات وعدم ملاءمتها لحرية الدول فى اختيار مواقعها التى تلائم الظروف نقدم نحن على المحالفة ! ومع من هذا التحالف ، مع بريطانيا أكبر دولة ذات سوابق فى الاستعمار وصحيفتها سوداء فى هذا الميدان . »

« ولا شك أنه يترتب على نفاذ هذه المعاهدة ان يصبح كل عدو لبريطانيا العظمى ، وكل طامع فيها أو ثائر عليها عدوا لنا . وتعلمون حضراتكم أن بريطانيا العظمى بما لها من المصالح الخطيرة ولامتلاكها القارات والبحار الشاسعة مهددة دائما بالطامعين وبالاعداء والثائرين ... الخ » (١)

***

خنقت الكثرة البرلمانية الطامعة فى جاه الحكم ، الممالئة للذين وقعوا المعاهدة ، صوت المعارضة البريئة المستنيرة ، ولكن سجلت سنة ١٩٣٦ فى صحيفة الشرف أسماء حضرات الاساتذة :

---

(١) يراجع كتابنا ، السفر الخالد

محمد على علوبة ـ عبد الرحمن الرافعى ـ الدكتور بهى الدين بركات ـ محمد محمود جلال ـ محمد عزيز أباظة ـ محمد حافظ رمضان ـ المرحوم الدكتور عبدالحميد سعيد ـ عبدالعزيز الصوفانى ـ مصطفى فودة ـ محمد عبد الجليل أبوسمرة ـ المرحومين هارون أبو سحلى وحسن صبرى ـ فكرى الصغير

وذلك عدا الذين عارضوا خارج البرلمان كالاستاذ عبد المقصود متولى وجميع رجال الحزب الوطنى وأنصاره

ماذا نصنع ؟

وكانت حجة الذين هللوا للمعاهدة أن هذا أقصى ماأمكن الوصول اليه ، وماذا تصنع مصر لو قطعت المفاوضات أو رفضت المعاهدة ، وقد رد الزعماء ردودا مختلفة على هذا السؤال السخيف ، فقال الاستاذ محمد على علوبة :

« واذا قيل لكم شىء أحسن من لاشىء ، فأجيبوا بأن المعاهدة بوضعها الحاضر أسوأ من لاشىء ، وبما أجاب به نابليون بعض أصدقائه فى منفاه بسانت هيلين ، فلقد عرضوا عليه تاج فرنسا بعد أن ضاع أمله فى أن يهرب ، ومهدوا له سبيل الفرار فأبى ولما حاجوه بأن حريته أجدى له من الذل الذى هو فيه قال لهم : «زنوا كلامكم ، فانى لست هنا فى الذل وانما أنا فى الاسر »

« حقا ليس الاسير بالذليل ، وانما الذليل من رضى بالذلة والمهانة

« واذا أريد بالناس رغم هذا أن يرضوا بالمعاهدة فرحين مستبشرين ، وأن يروها بحالتها قد حققت الاستقلال الكامل ، والامانى الوطنية ، فما على الذين يطيقون هذا الرأى الا أن يغتبطوا ، وأن يقيموا أقواس النصر وأعلام الفرح ، وأن يرقصوا رقصة الطير المذبوح ورحم الله الشهداء »

وقال الاستاذ محمد حافظ رمضان ، رئيس الحزب الوطنى وقتئذ :

« علموا هذا الشعب أن بريطانيا ليس لها فى وادى النيل حق ، وان الله سبحانه وتعالى وهب مصر نيلها وجعل منها مايشبه شجرة النخل ، قمتها الوجه البحرى وجذعها يستمد ماء الحياة من البحيرات النائية التى وصل اليها الجندى المصرى فى فجر القرن الماضى ، وأن بريطانيا لاتجهل حقوقنا ، بل تعتمد عليها فى نزاعها الاستعمارى مع الدول الاخرى .. الخ

« فهموا هذا الشعب أن قناة السويس قناة مصرية فى أرض مصرية شقها المصريون رغم اعتراض بريطانيا لتكون طريقا مأمونة للجميع تغنيهم

مؤونة الدوران حــول رأس الرجاء الصالح ، شقها المصريون لا لتكون اتصالا بخليج دوفر ولا التحاقا بنهر التايمز ، شقها المصريون لترقى بها المدنية وتسعد ، لا لتشقى بها مصر وتستعبد !!

« ثم ذكروا العالم أجمع أن المسألة المصرية لاتحل على بســاط الصوالح البريطانيـــة ، ولا باتفاق بين مصر وبريطانيا وحدها ..

« فهموا الشعب حقيقة قضيته وأن كل ضعف واستسلام يقضى على حقوقه وأن النظريات الدولية والضمير الدولى لا تعاون غير الشعوب الحية القوية التى تستمسك بحقوقها ولا تفرط فى شىء منها ، بل تستبســـل فى الدفاع عنها .

« انكم ان فعلتم ذلك وقضيتم فى المحنة الحاضرة على رءوس اليـأس المستولى على النفوس ورفعتم أصواتكم وجددتم نشاطكم فان صحيفتكم فى الجهاد الوطنى تبقى بيضاء نقية .. لم يلوثها نفاق ولم يدنســها رياء ، وستخرج الى الحياة أجيال متعاقبة من أبنائنا وأحفادنا ، فاذا فتحوا كتاب نهضتنا علموا أن لكم أنتم – يارجال الحزب الوطنى – وأن لابطالكم الذين ماتوا فى سبيل الجهاد والحق واخوانهم الذين دفنوا فى ميدان التضحيـــة النزيهة ، علموا أن لكم أنتم والسابقين من زعمائكم واخوانكم تلك المواقف الشريفة وتلك الحمــلات الوطنيـــة البريئة ، بل علموا أنكم أنتم واخوانكم ضحية الحرص على مبــادئكم ، فعلى الذين تحاسبهم ضمائرهم وتناجيهم وطنيتهم أن يعملوا معا بكل ما أوتوا من قوة لدرء خطر الغول الاستعمارى الذى ينشب أظفاره ، ولقــد دانت لنا فرصة قيمة لتحقيق هذه الامنية يوم اتفــق رجال الحــزب الوطنى والوفديون على الميثـــاق الوطنى فى لوزان ، غير أن السياسة البريطانية وقد فتحت أمامنـــا باب المنازعات الحزبية توصــلا الى الحكم فأضاعت علينا تلك الفرصة الثمينة ، كذلك دانت لنا فرصة ثانية يوم جاهــدنا وعملنا بجد وبكد لايجاد الجبهـــة الوطنية فسرعان مافتح لنـــا الدهاء البريطانى باب التنازع عــلى الحكم ونافذة الاتفاق الموعود فتربع فى دست الحكم من تربع ، وضل فى سراب هذا الاتفاق من ضل .

« أما سبيلنا فى دفع المطامع الاستعمارية المحدقة بنــا ، ان تعملوا ما استطعتم على اقناع هــذا الشعب بحقوقه والدفاع عنها واقناع الدول المتمدينة بصحة قضــيتنا ناشرين الدعوة فى كل الشعوب المختلفة ، وانى اليوم أدعو فى هذه الســاعات العصيبة الى مضاعفة الجهود لتحقيق هذه الغاية ، كما أدعو الامة الى تأييدنا ومؤازرتنا .. الخ »

« وخليق بأمة عريقة فى المجد كالأمة المصرية ان لاتزعجها الكوارث وأن تتذرع بما يجمل بأمثالها من الصبر والثبات والمثابرة للمطالبة بكل حقوقها »

***

الخلاصة

ثبتت معاهدة سنة ١٩٣٦ أقدام الانجليز فى أرض وادى النيل واضفت على احتلالهم المشروعية التى كانوا يبحثون عنها من زمن طويل ، وجعلت لهم مركزا استثنائيا فى منطقة قناة السويس ، لاتتمتع به مصر نفسها ، صاحبة القناة ،واعطتهم المعاهدة من المزايا والامتيازات مالايمكن لعاقل ان يسلم به ،واطلقت المعاهدة ايديهم فى أرض الدولة وبحارها وسمائها ، ومن اجل قناة السويس لم تكفهم الطرق التى كانت موجودة فاستوجبوا شبكة من الطرق العسكرية الجديدة وهيمنوا على مختلف وسائل المواصلات فى البلاد وربطت مصر بعدوها القديم بمحالفة طابعها التأبيد وتقييد سلطان الدولة فى علاقاتها الخارجية ، وألقيت على خزانة مصر اعباء مالية باهظة لتنفيذ مانص عليه فى المادة الثامنة وملحقاتها وبالجملة أضحت مصر تعيش من أجل الصوالح البريطانية ومواصلات الامبراطورية البريطانية فينتزع من تربتها ومرافقها ومالها وحرية ابنائها ومستقبلهم كل مايلزم للدفاع عن الصالح البريطانى وضمان الراحة والرفاهية للقوات المحتلة التى ترسلها بريطانيا الى مصر ، ولكن مع التفنن فى صياغة المعاهدة وكلها نصوص خبيثة لم يستطع واضعوها ان ينكروا الواقع فيخرجوا القناة من ملكية مصر بل سلموا بهذه الملكية وبأن مصر وحدها صاحبة حق الدفاع عن القناة وأوجدوا حالة استثنائية مفروض فيها التوقيت وهى قيام الانجليز بواجب صيانة الملاحة فى القناة والدفاع عنها ، الى أن يصل الجيش المصرى الى المستوى الذى يسمح له بالانفراد بهذه المهمة ، وضربوا للمعاهدة أجلا أقصاه عشرين سنة مع جواز اعادة النظر فيها بعد عشر سنوات ، وذلك مع عدم الاخلال بأبدية التحالف المستفادة من نص المادة ١٦ ومن نصوص اخرى فى المعاهدة .

هذا عقد دولى غير طبيعى ولامألوف فى علاقات الدول بعضها ببعض والظروف التى عاصرته مريبة ولا تدع محلا للشك فى ان القوة الغاشمة ، قوة الاحتلال الجاثم على البلاد وتدخله المستمر فى أخص شئونها وتنكيله بمن يطلبون الجلاء ويتمسكون به ، هذه القوة هى

التى فرضت معـاهدة سنة ١٩٣٦ والعقود لاتفـرض بالاكراه ولا تبرم بالغش والتـــدليس ومفروض ان الدول تنزه نفسها فى معـــاملاتها السياسية عن الانحدار الى مستوى النصابين وقطاع الطرق ، فاذا أضفنا الى ذلك ان المعاهدة وهى عقـد ثنائى قد خالفت معـــاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ وان بذرة القضاء عـــلى المعاهدة قد زرعت فى مصر بمجـــرد اذاعة نصوصها ، وان المظـــاهرات التى أقيمت للمعـاهدة لم تكـن الا تهريجا لايستطيع ان يعيش طويلا وان التطبيق وحده وسير الحوادث ، وافتضاح أمر الذين ادخلوا الغفلة على المصريين ، كل ذلك كان لابد ان يبرز المعاهدة فى صورتها الحقيقية ويكشف النقاب عن وجه بريطانيا وتظهـــر يدها السوداء فى وضح النهـــار ، وعندئذ لايجد الشعب بدا من ان يدوس تلك الورقة بنعاله ، وكم من معاهدات تبرم ويصادق عليهـــا ثم تسقط من تلقاء نفسها ، فالمعاهدات لا تعيش الا اذا استندت على رضـــا أطرافها ، ونعنى رضا الشعوب لا رضا المحترفين من رجال الســـياسة ، ولذلك أعد الكفن لمعـــاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ يوم ان صدق عليها مجلسا البرلمان ، وقد فرحت انجلترا ولكن الى حين !!

الفصل الثالث
بعد ابرام المعاهدة
من ١٩٣٦ إلى ١٩٤٥

محور روما ، برلين ـ سياسة نيفل تشامبرلن ـ الاتفاق الانجليزى الايطالى فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ ـ الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ ـ كيف استعملت القناة فى أثناء الحرب الثانية ـ سند انجلترا ـ موقف شركة قناة السويس ـ النتيجة

بابرام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ استطاعت انجلترا أن تضع حدا للمعارضة التى تثار ضدها بالنسبة لمركزها فى مصر ، سواء قامت هذه المعارضة فى مصر نفسها أو فى المحافل الدولية ، ولكن انجلترا التى ظفرت من مصر بالتسليم على طول الخط سلمت هى لخصومها ومنافسيها وتراجعت بغير انتظام فى مختلف الميادين ، فألمانيا مزقت معاهدة فرساى وايطاليا كسبت معركة الحبشة عسكريا ودبلوماسيا ، وكانت الحرب الاهلية فى اسبانيا قائمة على قدم وساق ، وكانت فى الحقيقة ونفس الامر حربا بين المتطوعين من دول المحور ضد المتطوعين من دول الديموقراطية الغربية وقد رجحت كفة الفريق الاول ، وكل هذا قوى شوكة هتلر وموسولينى وانتهى الامر بتوقيع مبثاق روما ، برلين فى ٢٥ اكتوبر سنة ١٩٣٦ ، وفيه اعترفت المانيا بضم الحبشة نهائيا الى ايطاليا واعترفت الدولتان بحكومة الجنرال فرانكو فى اسبانيا وقررتا الاستمرار على تقديم المعونة العسكرية للحكومة المذكورة وتناول الاتفاق مسائل خاصة بالبلقان وحوض الدانوب ·

ووقفت قطع من اساطيل الالمان والايطاليين فى المياه الاسبانية بالمرصاد للفريق الآخر ، ووقعت حوادث تدل على روح التحدى ، ومنها ان الغواصات الايطالية أغرقت السفينتين الروسيتين « تيمريازف » Timiriazev و «بلاجويف» Blagoiev أثناء مرورها بجبل طارق واكتفت روسيا بالاحتجاج ورأت حكومتا انجلترا وفرنسا أن أساطيلها التجارية مهددة فى البحر الابيض المتوسط فاقترحتا عقد مؤتمر تشترك فيه دول البحر الابيض المتوسط والدول المطلة على البحر الاسود لاتخاذ ضمانات تكفل سلامة الملاحة فى البحار المفتوحة وعقد المؤتمر فى ١٠ سبتمبر سنة ١٩٣٧ « بنيون » Nyon على مقربة من جنيف ، ومثلت فيه روسيا

وانجلترا وفرنسا وتركيا ومصر ورومانيا وبلغاريا واليونان ويوغسلافيا ورفضت ايطاليا الاشتراك فيه والمانيا التى لاتقع على البحر الابيض أو البحر الاسود كانت قد تلقت دعوة للمؤتمر ورفضتها . وقد قرر المؤتمر ان تتخذ الدول المشتركة فيه جميع الاجراءات التى تقضى على القرصنة فى البحر الابيض المتوسط والمعنى بالقرصنة هى الغواصات التابعة للمحور وتقرر ان يعهد الى أسطولى انجلترا وفرنسا بحماية الملاحة فى البحر الابيض المتوسط حتى الدردنيل .

وفى هذه الاثناء كانت نيران الحرب فى الشرق الاقصى قد زادت اشتعالا اذ توغلت اليابان فى القارة الصينية، وكانت الحرب هناك مثار قلق آخر لديموقراطيات الغرب ، وقد شنت اليابان هجومها فى ٨ يوليو سنة ١٩٣٧ وبينما كانت رحى الحرب دائرة هناك عقدت روسيا معاهدة عدم اعتداء مع الصين فى ٢١ اغسطس سنة ١٩٣٧ . وقد استغاثت الصين بعصبة الامم ولكن تلك العصبة التى منيت بالخيبة فى موضوع الحبشة وقفت أيضا مكتوفة اليدين من مشكلة الشرق الاقصى وأشارت بأن تعرض المسألة على مؤتمر من الدول الموقعة على معاهدة واشنطون فى سنة ١٩٢٢، واجتمع هذا المؤتمر فى بروكسل فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وكانت أمريكا ولها مصالح كبيرة فى الصين أكثر الدول الغربية فزعا من نتائج الزحف اليابانى وقد ألقى الرئيس روزفلت خطابا فى شيكاغو فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ هدد فيها اليابان وتوعدها وأعلن ان الولايات المتحدة لاتستطيع ان تلتزم سياسة الحياد ازاء تلك الحالة المهددة للسلام فى الشرق الاقصى وناشد الدول الديموقراطية بأن تفرض الجزاء على اليابان ، ولكن خطاب روزفلت وصيحاته ذهبت أدراج الرياح فان مؤتمر بروكسل لم يبحث قط مسألة فرض العقوبات على المعتدى ولم يصف اليابان بأنها معتدية ، بل اكتفى فى قراره النهائى برجاء اليابان أن تبحث عن وسيلة سلمية لحل النزاع بينها وبين الصين .

وهذا التراجع والخوف من الدول الدكتاتورية جعل الحرب العامة قريبة الوقوع ، وقد استمرت ألمانيا فى استعدادها الحربى الى آخر مدى ، وقرر هتلر عزل فرنسا ، حتى كان فى النية عمل كل ما من شأنه قطع اتصالها بشمال افريقيا فى الوقت المناسب .

***

كانت سياسة انجلترا تحاول كسب الوقت وتهدئة الحالة والتراجع أمام دول المحور وهذه السياسة وثيقة الاتصال بشخص رئيس حكومة انجلترا وقتئذ ، « نيفل تشامبرلن »، ابن الرجل الاستعمارى الذى تقدم

ذكره فى غير موضع من هذا الكتاب « جوزيف تشامبرلين » ، وكان يسعى بأى ثمن لحفظ الامن والسلام فى أوروبا معتقدا ان انجلترا تستطيع يوما من الايام ان تحالف المانيا القوية فيفرضان مشيئتهما على أوروبا والعالم كله، وكان يعتقد ان روسيا السوفيتية هى العدو ورأى فى هتلر القوة التى يمكن بها تحطيم الشيوعية وليس فى أوروبا بأسرها قوة سواها ، وكان هتلر عالما بهذه السياسة موقنا ان حكومة انجلترا وقتئذ لاترى ستارا ضد روسيا الا فى المانيا ، ويقال ان نيفل تشامبرلن كان يصرح لأخصائه بأنه يفضل أن تحكم ألمانيا الدكتاتورية الجزر البريطانية على أن يحكمها الشيوعيون الإنجليز (١) ، ولذلك وجه نيفل تشامبرلن سياسة بريطانيا الخارجية وجهة ترمى لحفظ المودة بأى ثمـــن مع دول المحـــور للاستفادة بذلك ضد روسيا مستقبلا ، وكان من أخلص الانجلـــيز لهـــذه السياسة سفيرهم فى روما «لورد برث» Perth وسفيرهم فى برلين ســـير نيفل هندرسون ، ولذلك تفـــاوض السفير الإنجليزى فى روما مع الكونت شيانو وزير خارجية ايطاليا لتسوية المسائل المختلف عليهـــا بين البلدين ونجحت المفاوضات .

وجرت المفاوضات فى سنة ١٩٣٨ حينما كانت رائحة البارود فى أوروبا تخنق الانفاس ، وأصبح ظاهرا للعيان أن ألمانيا تستعد للحرب وأن الامر جد لا هزل ، وكان انطـــونى ايدن يدس ضد سياسة انجلترا التى تعمل لتسكين الخواطر ومســـالمة المحور ، فطلبت ايطاليا من تشامبرلن ان يقصى ايدن ، وفعلا اجبر ايدن على الاستقالة فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٨ .

وسجل «كليمنت اتلى» زعيم المعارضة بمصبطة مجلس العموم فى يوم ٢١ فبراير سنة ١٩٣٨ انه يكفى ان يطلب موسولينى طرد أى وزير انجليزى من منصبه فيطرد على الفور !!

وكان المحور بعد أن قبض على ناصية الاسد البريطانى بتلك الصورة وأصبح يلقى الفزع فى نفسه ويصدر له الاوامر فيأتمر ، كان المحور يعمل طبقا لخطة محكمة ، ولذلك ضمت المانيا النمسا اليها فى ١٨ مارس سنة ١٩٣٨ وتلقت ديموقراطيات الغرب هـــذه الضربة صاغرة ودون أن تبدى حراكا .

صدمت انجلترا بهذه الضربة فرأت أن تعجل بتسوية مشـــكلاتها مع ايطاليا وتصل بالمفاوضات التى كانت قد بدأت قبل ذلك التاريخ الى نتيجة تغطى بها حادث ضم النمســـا الى المانيا .

وكانت انجلترا قد طلبت من ايطاليا ان تسحب فرقة المتطـــوعين من

---

(1) Claude Cockburn.

مقالة فى مجلة امريكية اسمها «Current History» عدد فبراير سنة ١٩٣٨ .

أسبانيا فقبلت ايطاليا ذلك مادام أن الآخرين قد قبلوا سحب قوات المتطوعين من رجالهم ومادامت حكومة فرانكو قد سيطرت على الموقف ولم تعد بحاجة الى معونة خارجية . وأعلن تشمبرلن فى مجلس العموم انه حصل على نصر مبين اذ قبل موسولينى سحب متطوعيه من اسبانيا . ولكن ماذا أعطى تشمبرلن لايطاليا فى مقابل هذا ؟!

أبرم اتفاق روما فى ١٦ ابريل سنة ١٩٣٨ الذى اعترفت فيه انجلترا بضم الحبشة نهائيا الى ايطاليا واعتبرت هذا الاتفاق بمثابة معاهدة صداقة وحسن جوار بين بريطانيا والامبراطورية الايطالية فى أفريقيا، وفى ١٢ مايو سنة ١٩٣٨ طلب لورد « هاليفاكس » من مجلس عصبة الامم ان ينظر للأمور نظرة واقعية ، ويسلم بضم الحبشة الى ايطاليا ، ووقف النجاشى المسكين فى جنيف يذكر العصبة بعهدها ويندد بتلك الخيانة ، ولكن ما الحيلة وقد تخاذل الاسد البريطانى الذى كان يحرك تلك العصبة ويلعب بها (١)

وقد تناول الاتفاق الانجليزى الايطالى فيما تناول مسألة قناة السويس، اذ أصبحت لايطاليا مصلحة فى تأمين مواصلاتها الامبراطورية ، وقالت ان لها الحق فى أن تعتبر القناة طريقا للمواصلات الامبراطورية الايطالية كما أن انجلترا تعتبرها كذلك بالنسبة لامبراطوريتها .

وطالبت الصحافة الايطالية الناطقة بلسان موسولينى بصبغ شركة قناة السويس بصبغة دولية واعطاء ايطاليا نصيبا لائقا من كراسى مجلس الادارة الشركة المذكورة ، كما طالبت بتخفيض رسوم المرور ، ووضع نظام دفاع جديد عن قناة السويس تراعى فيه الاحوال الجديدة .

وقد جاء بالملحق الثامن للاتفاق الانجليزى ، الايطالى مانصه :

« ان حكومة المملكة المتحدة والحكومة الايطالية تؤكدان مرة أخرى ، بمقتضى هذا الاتفاق، عزمهما على دوام احترامهما والتزامهما بنصوص الاتفاقية الموقع عليها فى القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ التى تضمن فى كل الاوقات ولجميع الدول حرية الملاحة فى قناة السويس »

لم يأت الاتفاق الايطالى البريطانى بجديد بل اعترف بالمركز الذى قررته معاهدة القسطنطينية ، وفى هذا توكيد لسيادة مصر على قناة السويس، وتسليم بهذه السيادة تدل عليه ، تلك العبارة التى وردت فى الاخطار الذى تلقته مصر من الدولتين بعقد ذلك الاتفاق اذ وصف الاخطار مصر بأنها « الدولة المالكة للقناة ويعنيها أمرها »

---

(1) Fr. Schuman, « Europe on the Eve », p. 354.

وقد أجابت مصر بما يفيد قبولها الاتفاق ، ويلاحظ أن هذا الاتفاق تال لمعاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ وهذا يقطع بأنه فيما اذا ظهر تعارض بين نصوص تلك المعاهدة ومعاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ فهذه المعاهدة الاخيرة هى التى يعمل بها ولا عبرة بأى قيد يكون قد ورد فى معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ (١)

***

انتهت سياسة «نيفل تشامبرلن» التى سبق ان نوهنا عنها بهزيمة بريطانيا وحليفتها فرنسا هزيمة دبلوماسية منكرة فى « برخسجادن » فى ١٥ سبتمبر سنة ١٩٣٨ حيث استطاعت المانيا ان تمحو تشيكوسلوفاكيا من خريطة أوروبا وأبرم اتفاق ميونيخ المشهور فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٨ وقد اقتحمت المانيا تشيكوسلوفاكيا بجيوشها فى أول اكتوبر سنة ١٩٣٨ واحتل الالمان منطقة السوديت ومناطق أخرى من تشيكوسلوفاكيا وانقضت دول أخرى كالمجر وبولندا على أجزاء فى تشيكوسلوفاكيا لاسترجاع مناطق أدعت أنها مسكونة برعاياها فمثلا احتل البولنديون جزءا من الاراضى التشيكوسلوفاكية فى ٢ اكتوبر سنة ١٩٣٨ وكان ذلك يجرى بايعاز الالمان الذين اصطنعوا عملاء لهم فى تلك البلاد مثل الكولونيل «بيك» وزير خارجية بولندا . وبعد توقيع اتفاق ميونيخ المشار اليه بعشرة أيام ألقى هتلر خطابا خطيرا كشر به عن أنياب المانيا وأعلن أنها حصنت حدودها فى منطقة السار « واكس لاشابيل » وبدأت السلطات الالمانية المدنية تحصى أسماء الالمان الذين هجروا منطقة الالزاس واللورين بعد الحرب العالمية الاولى ثم استحكم الخلاف بشأن «دانزج» والممر البولندى . وحتى ذلك الوقت استمرت انجلترا على منافقة المانيا والتراجع أمامها حتى أن الصحف البريطانية كانت تلوح لألمانيا بمستعمراتها الافريقية القديمة وتمنيها بها وحسبت انجلترا ان فى وسعها ان تقسم العالم بينها وبين المانيا وقد استغلت المانيا ذلك الحلم البريطانى الى آخر مدى وراحت تملى على انجلترا شروطها فطلبت منها الاعتراف للجنرال فرانكو بحقوق المحارب وأن تقبل اشتراك ايطاليا فى ادارة قناة السويس على قدم المساواة مع انجلترا وان يعاد النظر فى موضوع تونس . وذكر هتلر ان المانيا قررت اعداد اسطول من الغواصات لا تقل حمولته عن اسطول الغواصات البريطانية . وقد اهتز الرأى العام الانجليزى جزعا لما تسربت اليه أنباء تلك المقترحات الالمانية التى

---

(١) توجد ملفات بقسم الرأى بوزارة الخارجية تضمنت هذه الوثائق

حاولت الصحافة الانجليزية ان تخفيها عنه عملا بتعليمات وزارة الخارجية البريطانية الا أنها عرفت رسميا لما ألقى هتلر خطابه فى الريشيستاغ فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٩ وهو الخطاب الذى توجه فيه بخالص الشكر لكل من موسولينى وتشامبرلن لموقفهما من المانيا فى أزمة النمسا وتشيكوسلوفاكيا وقال هتلر انه لم تعد لألمانيا مطالب فى القارة الاوروبية وانما تضطرها ظروفها الاقتصادية لأن تعاود التفكير فى مستعمراتها القديمة ٠

لم تنفرد انجلترا بالتسليم أمام المانيا بل تميزت سياسة فرنسا الخارجية فى تلك الحقبة بالتسليم كذلك على طول الخط وقد اكفهر الجو أيما اكفهرار حينما ضم الرايخ الالمانى تشيكوسلوفاكيا اليه فى ١٥ مارس سنة ١٩٣٩ ثم جاء دور دانزج والممر البولندى وعندئذ كانت دسائس اليهود والاتحاد السوفيتى نشطة ضد سياسة تشامبرلن فاضطرت انجلترا لأن تتراجع وتغير من موقفها مخافة الرأى العام ، وقد تسابقت انجلترا وفرنسا من ناحية والمانيا وايطاليا من ناحية أخرى على الاتفاق مع الاتحاد السوفيتى وفشلت الدبلوماسية الانجليزية حيث نجح الالمان فى عقد اتفاق تجارى مع روسيا فى ١٩ اغسطس سنة ١٩٣٩ وأعقبته معاهدة عدم اعتداء بين برلين وموسكو أبرمت فى ٢٣ اغسطس سنة ١٩٣٩ وحاولت انجلترا ومعها فرنسا بعد خيبة أملهما فى موسكو التفاهم مع المانيا بتضحية دانزج والممر البولندى ولكن كان الاوان قد فات وكان هتلر قد مل سياسة المناورات التى هى رائد الانجليز دائما وقد تأزمت الامور الى حد رهيب وأعلنت بولندا التعبئة العامة فى ٣٠ اغسطس سنة ١٩٣٩ ودخلت الجيوش الالمانية فى أراضى بولندا فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ ووجدت انجلترا وفرنسا نفسيهما مضطرتين لقطع علاقاتهما الدبلوماسية مع المانيا واعلان الحرب عليها فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ وقد انضمت استراليا ونيوزيلند الى انجلترا وأعلنت اسبانيا والبرتغال وبلجيكا وهولندا وايران حيادها وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ أعلن روزفلت حياد الولايات المتحدة وانضم اليه فى هذا الاعلان من بلاد أمريكا الجنوبية جمهوريات المكسيك وشيلى وأورجواى والارجنتين وجواتيمالا ٠

وأما ايطاليا فقد قررت عدم التدخل فى الحرب وصدر مثل هذا القرار من اليابان فى ٧ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ومالبثت رقعة الحرب ان اتسعت فى أوروبا حتى شملتها بأسرها بعد سقوط فرنسا فى سنة ١٩٤٠ وكانت ايطاليا قد دخلت الحرب الى جانب المانيا بعد هزيمة فرنسا ، وعلى ذلك تحول الميدان الى الشرق الاوسط ودارت رحى القتال فى الصحراء ولعبت قناة

السويس في الحرب دورا خطيرا ، لعله كان السبب الاهم في ترجيح كفة فريق على آخر ٠

قدمنا عرضا موجزا للأحداث العالمية منذ ابرام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ الى ان قامت الحرب الاوروبية في ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩، أما في مصر فقد حدث ان وزارة النحاس (باشا) التي أبرمت تلك المعاهدة أقيلت في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ وخلفتها وزارة محمد محمود الثانية التي استمرت في الحكم الى أغسطس سنة ١٩٣٩ وفي ١١ أغسطس من تلك السنة نحى محمد محمود وتألفت وزارة على ماهر الثانية وقد حكمت مؤيدة بالبرلمان الذي انتخب في أوائل سنة ١٩٣٨ ولما شبت الحرب العالمية الثانية كان البرلمان في عطلته الصيفية وقد طلبت انجلترا من الحكومة المصرية اعلان الاحكام العرفية تنفيذا للمادة السابعة من المعاهدة فأعلنتها وفرضت الرقابة على المطبوعات واجتمع البرلمان اجتماعا غير عادي في ٢ اكتوبر سنة ١٩٣٩ عملا بنص المادة ٤١ من الدستور وأقر مرسوم اعلان الاحكام العرفية الذي اقترن بقطع العلاقات السياسية بين مصر والمانيا وأصدر الحاكم العسكري قرارا بمنع التعامل التجاري مع رعايا المانيا ٠

ومما هو جدير بالذكر ان الوفد المصري ، وكان في المعارضة ، قدم مذكرة مؤرخة في أول ابريل سنة ١٩٤٠ الى السفير البريطاني وضمنها الطلبات الآتية :

١ ـ أن تبادر الحكومة البريطانية فتصرح بأنه عندما تضع الحرب العالمية الثانية أوزارها ويبرم الصلح تنسحب القوات البريطانية جميعها من الاراضي المصرية وتحل محلها القوات المصرية وذلك مع استمرار التحالف قائما بين مصر وبريطانيا ٠

٢ ـ يجب ان تكون مصر طرفا في التسوية النهائية وأن تشترك في مفاوضات الصلح لتدافع عن حقوقها ومصالحها المادية والمعنوية

٣ ـ بعد انتهاء مفاوضات الصلح تدخل انجلترا ومصر في مفاوضات يعترف فيها بحق مصر الكامل في السودان لمصلحة أبناء وادي النيل جميعا ٠

٤ ـ تلغى الاحكام العرفية بمجرد ان تضع الحرب أوزارها

٥ ـ ألا تحول بريطانيا دون تصدير القطن المصري الى البلاد المحايدة أو شراؤه بالاسعار والشروط المناسبة

وردا على هذه المذكرة كتب وزير خارجية انجلترا لورد هاليفاكس في ٦ ابريل سنة ١٩٤٠ الى سفير بريطانيا في القاهرة مانصه :

« أبلغوا النحاس (باشا) فى الحال ان الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية ، ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة الى لعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها أقل منه على بريطانيا العظمى نفسها

« أما فيما يختص بالمسائل التى أثارها النحاس «باشا» فمن البديهى أنها تؤدى الى :

ا ـ اعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية

ب ـ تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية

ج ـ الطعن فيما نستخدمه من وسائل الصراع الاقتصادى فى الحرب ضد المانيا

« ولما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ومن الجلى بلا شك للنحاس «باشا» انه لو انتصر العدو ولم يبق الا قليل احتمال فى مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديموقراطية فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس «باشا» سيواجهون المسئوليات الخطيرة التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم

«اننا نحارب لسلامة الامم الصغيرة واحترام العهد المقطوع فقل للنحاس «باشا» « ـ وأنا أحد الموقعين على المعاهدة ـ يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس «باشا» الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية وأنه ليسعدنى أن أتأكد ان النحاس «باشا» سيعمل جهد طاقته لتخفيف هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد » .

فى سنوات الحرب كانت مصر من أولها الى آخرها محتلة بقوات بريطانيا وحلفائها ووضعت سكك حديدها وطرق مواصلاتها وأقواتها واليد العاملة من أبنائها تحت تصرف القوات البريطانية وتوسعت انجلترا فى الاستفادة بنصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ بل وتجاوزت تلك النصوص الى درجة لم تترك من الاستقلال الا لفظه وعلى الرغم من ان تلك المعاهدة قد نصت فى المادة الاولى منها على انتهاء الاحتلال وكان مفهوما ان يقف تدخل الانجليز فى شئون الحكم استمر هذا التدخل سافرا ومن أبرز حوادثه :

١ ـ التبليغ البريطانى فى يونيو سنة ١٩٤٠ بطلب اسقاط وزارة على ماهر وقد استقالت تنفيذا لرغبة بريطانيا فى ٢٧ يونيو سنة ١٩٤٠ وخلفتها وزارة برئاسة المرحوم حسن صبرى

٢ ـ حادث محاصرة قصر عابدين بالدبابات فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وحمل الملك السابق على اسناد الحكم للاستاذ مصطفى النحاس ، ونحن اذ نذكر هذا الحادث بالذات لايعنينا شخص الملك السابق فما كان شخصه يستحق الاحترام او الاسف عليه وانما يعنينا ان نذكر صورة من صور العدوان البريطانى فى ظل معاهدة سنة ١٩٣٦ على سلطات الدولة المصرية وتدخل انجلترا بتغيير الوزارات واصطناع أداة الحكم .

٣ ـ مصادرة الحريات الى حد اعتقال كثيرين من رجال السياسة بدعوى انهم لايميلون للانجليز ويتمنون لهم خسارة الحرب .

قلنا فيما تقدم ان ايطاليا قد اشتبكت فى الحرب بجانب المانيا بعد سقوط فرنسا وقد اصبح مركز قناة السويس من الدقة بمكان بسبب وجود امبراطورية ايطالية ساعدت انجلترا نفسها على خلقها وكانت هذه الامبراطورية ترابط غرب القناة فى ليبيا وجنوبها فى جبال الحبشة وقد بدأ الزحف الايطالى فى سبتمبر سنة ١٩٤٠ واستمرت المعركة فى الصحراء الغربية فى شكل مد وجزر حتى صيف سنة ١٩٤٢ حينما هجمت قوات المحور برئاسة المارشال روميل على الجيش البريطانى الثامن فاستولت على طبرق فى ٢١ يونيو سنة ١٩٤٢ وتمكنت بسرعة من اختراق حدود مصر والتوغل فى صحرائها حتى اخليت مرسى مطروح وفوكا والضبعة ووصلت طلائع الجيش الالمانى الى برج العرب تقريبا ، وعندئذ استطاعت قناة السويس ان تلعب دورا كبيرا فى المعركة فلما تغيرت القيادة البريطانية غذت قاعدة القناة جيش الصحراء بالامدادات وقدمت مصر لبريطانيا فى محنتها معونة لولاها لكسر المارشال روميل عمودها الفقرى ولألقت السلاح كما اعترف بذلك كثير من المراقبين العسكريين

***

ولم يغفل المحور بطبيعة الحال عن أهمية قناة السويس وخطورتها فوجه اليها عدة هجمات جوية وسدد لها ضرباته بسبب سيطرة البريطانيين وحلفائهم على القناة ومداخلها سيطرة تامة كانت كفيلة بعزل قوات ايطاليا فى الحبشة علاوة على اساءة مركز المحور فى الصحراء الغربية وقد اشتدت هجمات الطائرات على القناة فى المدة من يناير سنة ١٩٤١ الى يوليو سنة ١٩٤٢ وبلغ عدد الغارات الجوية عليها اربعة وستين غارة واصيبت القناة بالالغام التى بثتها الغواصات الالمانية سبع عشرة مرة كما أصيبت عشرين مرة بألغام الطائرات وبلغت اصابات بورسعيد وبور توفيق ثلاث عشرة اصابة والاسماعيلية ثمان اصابات وحدثت تسع عشرة اصابة

فى السويس وبور توفيق (١)

جرحت أثناء تلك الغارات سبع عشرة سفينة من سفن الحلفاء وستة قطع حربية من وحدات الامبرالية البريطانية وخمسة قطع مملوكة لشركة قناة السويس وهذه الاخيرة أغرقت فى القناة كما اصيبت الاجهزة المختلفة المملوكة لشركة القناة وقد ترتب على هذه الغارات تدهور حركة المرور فى القناة الى حد كبير واضطرت انجلترا لاستعمال طريق الكاب وقد بلغت نسبة هبوط حركة المرور فى القناة فى سنة ١٩٤٠ ٢٣ ٪ عما كانت عليه من قبل واستمر هذا الهبوط حتى وصل فى سنة ١٩٤١ الى ٥٨ ٪ وساءت الحالة اكثر من ذلك فى سنة ١٩٤٢

وقد تحكمت انجلترا فى قناة السويس وتصرفت فيها هى وحلفائها تصرف المالك فيما يمتلك وكانت لها مواقف شاذة مع الدول المحايدة ولو نفذت أحكام القانون الدولى العام ومبدأ حرية الملاحة الذى نصت عليه معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ لوجب ترك القناة مفتوحة لسفن الطرفين المتحاربين التجارية والحربية على السواء بغير تمييز ولا استثناء ، ولكن انجلترا عطلت أحكام تلك المعاهدة ولم تحفل بقواعد القانون الدولى العام المنظمة لحرية الملاحة ، الا أنه من عادة انجلترا أن تغطى أفعالها بأسانيد قانونية فكانت الحجة التى تذرعت بها انجلترا فى كثير من مذكراتها التى ارسلت للدول المحايدة ان القيود التى فرضت على الملاحة تستند الى سيادة مصر على قناة السويس وان مصر مالكة القناة ولمصر حق الدفاع الشرعى ولها بمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨ ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بحماية امنها فى الداخل والخارج متى كانت مهددة وان اقتضى الحال ان تقيد حرية المرور فى القناة وادعت انجلترا ان مصر قد هددتها قوات المحور ولما كانت انجلترا حليفة لمصر بمقتضى معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد اضطرت انجلترا لمعاونة الجيش المصرى بقواتها على فرض تلك القيود والعجيب ان انجلترا عدلت عن هذه النظرية وقالت عكس ذلك حينما قامت الحرب الفلسطينية فى مايو سنة ١٩٤٨ وفرضت مصر قيودا خفيفة على الملاحة فى القناة فاحتجت انجلترا عليها بمعاهدة سنة ١٨٨٨

وحرى بنا ان ننوه بأن مصر علاوة على تموينها جيوش الحلفاء قد شاركت مشاركة فعلية بقواتها الحربية فى حراسة قناة السويس وطاردت طائرات المحور وقت اغاراتها على القناة وتولت المدفعية المصرية صد تلك القوات

---

(١) تقرير مجلس ادارة شركة قناة السويس المقدم للجمعية العمومية للمساهمين فى اجتماعها السابع والثمانين فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥

ومنعها من بث ألغام فى القناة وقد اعترف الساسة والعسكريون الانجليز لمصر بأنها قامت بهذا العمل على نحو مرضى

***

وكان لشركة قناة السويس موقف عجيب أثناء الحرب اذ انضمت لقوات الحلفاء وحاربت محاربة فعلية ولعلها فعلت ذلك باسم مصر وتنفيذا لمشيئتها وتعليماتها فالشركة فى القانون مصرية ومساهمة ولكنها لم تتلق التعليمات من الحكومة المصرية بل جعلت نفسها فرعا من فروع الامبرالية البريطانية وقد حدث ان سقطت فرنسا فى صيف سنة ١٩٤٠ وكان على شركة قناة السويس وقد عجز مكتبها الادارى فى باريس عن مباشرة عمله فى ادارة القناة أن ترجع للاصيل وهو حكومة مصر وتسلم له الادارة وتتلقى منه التوجيه والارشاد ولكن الشركة بدلا من ذلك سلمت كيانها كله للامبرالية البريطانية وهذه مخالفة خطيرة سنتعرض لشرحها بالتفصيل فى الجزء الرابع من هذا الكتاب .

ورد فى بيان مجلس ادارة الشركة الذى القى فى الجمعية العمومية لمساهمى شركة قناة السويس فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٤٥ مانصه :

« حياد قناة السويس منصوص عليه فى عقد تأسيس شركة القناة ، ولكن طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا نيط بالجيش البريطانى بالاشتراك مع القوات المصرية أمر الدفاع عن حرية المرور وسلامة الملاحة فى القناة وكان على شركتكم اذن أن تشترك فى هذا الصراع العالمى وتتحمل بعض الاحداث التى اصابت مصر وانجلترا وفرنسا وان تساهم فى الجهود التى بذلتها الدول المتحالفة ضد العدو المشترك »

ويستفاد من العبارة المتقدمة ان شركة القناة التى جعلت من نفسها دولة لا شركة قد سوت بين مصر صاحبة القناة وبين انجلترا وفرنسا تسوية ليس لها من القانون اى سند مع ملاحظة ان هذه التسوية كانت لفظية اذ لم تكن لمصر فى الحرب ناقة ولا جمل وانما اتخذت ستارا لتبرير تصرفات المغتصبين لقناة السويس

وجاء فى التقرير أيضا :

« فى الثلاث سنوات التى نقدم عنها الحساب (من ١٩٤٠ الى ١٩٤٢) كانت فرنسا محتلة بقوات العدو فحرص مجلسكم وادارة الشركة العامة على الاتصال المستمر بمصر والدفاع ضد العدو عن موجودات الشركة فى فرنسا وصيانة استقلال ادارتنا فى مصر ضد العدو وتمكين هذه الادارة من تقديم خدماتها لقضية الحلفاء .

« وفى نهاية سنة ١٩٤٠ اتخذ قرار بارسال جزء من متعلقات الشركة الى الجزائر ... » ! واخطر من ذلك اعتراف الشركة فى التقرير المتقدم بأنها سلمت سلطاتها كلها للحكومة البريطانية وقد جاء فى التقرير بالنص :

« اتخذ مجلسكم فى مستهل سنة ١٩٤١ قرارا من شأنه تخويل اعضاء مجلس الادارة البريطانيين الذين تتألف منهم لجنة لندن الاستشارية السلطات التى يحلون بها محل مجلس ادارة الشركة طوال احتلال باريس . وقبل الاعضاء الانجليز هذا التفويض فى مستهل سنة ١٩٤٢ بمعنى أن اداراتنا فى مصر كانت تتلقى تعليماتها مباشرة من اللجنة الاستشارية التى تعقد اجتماعات دورية فى لندن » .

والكلام المتقدم معناه ان الشركة وهى شخص من أشخاص القانون المصرى قد خرجت على القانون وبدلا من أن تفوض حكومة مصر فى أمر القناة بما لها من سيادة عليها فوضت حكومة انجلترا عدو مصر واعطت لاعضاء مجلس الادارة الانجليز جميع السلطات .

وجاء فى التقرير ايضا :

« قدمت الشركة خدمات فعالة لقضية الحلفاء فوضعت تحت تصرف الجيش البريطانى والبحرية البريطانية عددا كبيرا من منشئاتها ومكاتبها الادارية واقرضتها اجهزتها اللازمة لادارة القناة وسلمت للامبرالية البريطانية ورشها الكائنة ببور فؤاد واشتغلت هذه الورش ليل نهار طوال خمس سنوات لحساب الامبرالية البريطانية »

« واستمر هذا المجهود الحربى خمس سنوات فأصاب الشركة وموظفيها بأضرار ملموسة . ونحن نشعر أننا نعبر عن عواطفكم اذ نحيى ضحايانا من موظفينا الذين خدموا قضية الحلفاء متطوعين فى الجيش البريطانى والبحرية البريطانية وقد بلغ عدد الاسرى منا ستة وعشرين وعدد الجرحى تسعة وعشرين ومات خمسة من رجالنها فى مصر واربعة من مديرينا فى باريس تحت راية الحلفاء . »

ونحن نتساءل هل كان ذلك لحساب مصر او تنفيذا لتعلمات صدرت من الحكومة المصرية ؟! وكيف يمكن ان يقال بعدئذ ان القناة فى القانون الدولى العام وبمقتضى معاهدة سنة ١٨٨٨ منطقة حياد وان الملاحة فيها حرة للجميع فى الحرب والسلم بلا تمييز ولا استثناء ؟! ان هذه الشركة الخارجة على القانون ، قد انكرت كعادتها وجود الحكومة المصرية وحولت القناة الى خط قتال وهذا أمر تترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة

لموقف مصر فى الحرب وبالنسبة لمسئوليتها الدولية ، وانى لأتساءل ماذا يكون موقف شركة قناة السويس لو ان مصر قد وقفت فى المعسكر الآخر او قامت حالة من العداء المسلح بينها وبين بريطانيا ؟!

كيف تستطيع مصر ان تطمئن الى أن هذه الشركة المارقة لن تطعنها من الخلف ، وقد حدث ان طعنتها فعلا حينما اشتعلت معركة القناة بعد الغاء المعاهدة فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ ؟!

أفلا يدل تصرف الشركة اثناء الحرب العالمية الثانية على أنها جعلت من نفسها سلطة فوق سلطة الحكومة المصرية بل أهملت الحكومة المصرية وانكرت وجودها وتجاهلت اختصاصاتها حتى لا تكلف نفسها مشقة تغطية تصرفها ولو من حيث الشكل بقرارات تصدر من الحكومة المصرية صاحبة الشأن دون سواها

***

النتيجة

يخلص من كل ماقدمنا ان معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦ قد اطلقت يد انجلترا فى مختلف شئون مصر وجعلتها تتصرف فى القناة اثناء الحرب تصرف المالك الذى لاشريك له فى هذا الشريان الهام واهدرت انجلترا جميع سلطات الحكومة المصرية وجعلت من مصر نفسها مسرح قتال ومزرعة تمونها بالقوت وتمدها بكل ماتحتاج اليه من معونات مادية وادبية وسخرت شعب مصر فى أغراضها الحربية وانطلق جنودها وجنود حلفائها فى المدن والقرى يعتدون على الناس ويعبثون بكل الحرمات والمقدسات ماطاب لهم العبث ويسطون على الاملاك وينشرون مفاسد الاخلاق وهم فى مأمن من القانون بسبب الحصانات التى نالوها فى بروتوكول ملحق للمعاهدة فكان طبيعيا حينما تضع الحرب أوزارها ان تقوم مصر قومة رجل واحد وتطلب الخلاص من تلك المعاهدة المشئومة

الفصل الرابع
ميثاق الأمم المتحدة

الحريات الاربع - ميثاق الاطلنطى فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ مشروع المؤتمرين تصريح موسكو فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٣ - مؤتمر الهرم ثم تصريح طهران فى ٢ ديسمبر سنة ١٩٤٣ - ميثاق سان فرانسسكو سنة ١٩٤٥ - عناصر حقوق الدولة فى النظام الجديد - هل تتمتع مصر بهذه الحقوق - النتيجة

اشتبكت انجلترا وفرنسا فى حرب ضروس ضد ألمانيا منذ ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٩ ، ولم تفكرا فى الالتجاء الى عصبة الامم ضد المانيا لايمانهما بأن العصبة التى عاشت فى كنفهما عشرين سنة كانت اكذوبة وسلاحا يستخدمانه ضد الضعفاء ولكنه كان مفلولا ضد الاقوياء ، وكانت شكوى فنلندا ضد روسيا فى سنة ١٩٣٩ آخر فصول مسرحية جنيف وقد خفت صوتها وخوى بناؤها الا من المكتبة وطوت المدافع عهدها وأسدلت على منبرها الستار الى الابد .

ولكن قام بعض الدعاة للحركة السلمية منذ قيام الحرب العالمية الثانية مبشرين ومنذرين ، وكان أسبقهم البابا بيوس الثانى عشر الذى ألقى خطابا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ ندد فيه بالمعتدين على الشعوب الصغيرة ، كما ندد بالحرب ومصائبها المادية والمعنوية ونتائجها الاقتصادية والاجتماعية . وحدد البابا اسس السلم الدولى قائلا انه لابد ان يرتكز على حقوق الشعوب فى الحياة والاستقلال من غير تمييز بين صغيرها وكبيرها وقال انه لاسلام للعالم الا اذا استجيبت صرخات البلاد المغلوبة على أمرها وانه لابد من اعادة النظر فى المعاهدات للتأكد من أنها وليدة ارادة حرة ، وطالب بانشاء منظمات دولية مع الاسترشاد بالتجارب التى فشلت فى هذا المضمار ، ونبه البابا فى خطابه الدول الكبيرة لحق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها معتبرا هذا الحق المقدس اقصى مايهدف اليه الانسان بوصفه عضوا فى أمة من الامم .

هذا هو الصوت الذى ارتفع فى القارة الاوروبية ، صوت البابا الذى يستظل بجاهه الصليبيون ، وفى الجهة الاخرى من العالم ارتفع صوت الرئيس فرانكلين روزفلت يردد نفس الدعوة البابوية بعبارات اخرى ، ولروزفلت تصريح مشهور أدلى به فى « بونيس ايرس » فى سنة ١٩٣٦ وقال فيه انه يدعو الى سلام يقوم على أساس وحدة عالمية ، وقد كانت ذكرى ولسون

شاخصة امامه ، فبعد أن اذيع خطاب البابا الذى تقدمت الاشارة اليه وجه روزفلت فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٩ كتابا الى البابا حمله رسول خاص هو المستر « مايرون تايلور » Myron Tylor وفى هذا الخطاب تكلم الرئيس الامريكى عن عواطف بلاده فقال :

« ان أبناء وطنى قد فهموا أخيرا أن الزمن والمسافة لم تعد لهما نفس المعانى التى كانت معروفة من قبل ، وهم يؤمنون ان مايصيب جزءا من الانسانية يحيق ببقية اجزائها ، ولا سبيل للقضاء على قوى الشر الا باتحاد جميع الذين يبحثون عن النور والسلام

« وفى هذه الآونة لايستطيع رئيس روحى أو مدنى ان يعمل طبقا لخطة واضحة فى وضع حد للتخريب والتدمير ومعاودة البناء ، ولكن سوف يحين الوقت الملائم لذلك . »

وقد أذاع روزفلت على العالم فى ٦ يناير سنة ١٩٤١ تصريحا عما سماه بالحريات الاربع ، ويعد هذا التصريح بمثابة ميثاق من مواثيق السلام ، وقد قال فيه :

« نأمل ان يطلع علينا المستقبل الذى نعمل على اعداده فى الوقت الحاضر بحضارة تقوم دعائمها على حريات البشر الاساسية

« وأولى هذه الحريات : حرية القول والرأى

« والثانية : الحرية التى تجعل فى استطاعة كل انسان ان يعبد الله وفق معتقده

« والثالثة : الحرية التى يحصل عليها الانسان بالتحرر من نير البؤس والعوز .

« والرابعة : الحرية التى تنتج عن التحرر من الخوف .

« وليست هذه الحريات آمالا بعيدة المنال يتطلب تحقيقها احلاما طويلة ، ولكنها مبادىء حقيقية ملموسة يجب على جيلنا الحاضر أن ينشرها فى العالم أجمع »

***

دخلت الولايات المتحدة فى جحيم الحرب فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وذلك بعد انقضاء بضعة اشهر على اعلان ميثاق الاطلنطى الذى وقعه روزفلت وتشرشل فى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ حينما تقابلا على ظهر بارجة حربية فى المحيط الاطلنطى وتضمنت وثيقة الاطلنطى المبادىء الآتية :

أولا — لاتسعى أمريكا وبريطانيا الى أى توسع اقليمى أو غيره

ثانيا — تريدان الا يقع اى تبدل اقليمى يخالف رغبة الشعوب صاحبة الشأن

ثالثا — تحترمان حق جميع الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تدير شئونها وانهما ترغبان فى أن تسترد الامم التى غلبت على أمرها حقوقها وحكوماتها الحرة .

رابعا — انهما ستحاولان — مع احترام التزاماتهما القائمة الآن — منح جميع الدول صغيرة كانت او كبيرة ، ظافرة او مقهورة ، حق الوصول الى اتفاقات تجارية متساوية والحصول على مواد العالم الاولية التى تحتاج اليها لرخائها الاقتصادى

خامسا — انهما ترغبان من الوجهة الاقتصادية فى الحصول على التعاون التام بين جميع الأمم لتأمين أحوال أوفق للعمل وضمان التوازن الاقتصادى والسلامة الوطنية .

سادسا — انهما تأملان بعد سحق الاستبداد النازى ان تتوطد دعائم السلم الذى يتيح لجميع الامم وسائل العيش بسلام فى دائرة حدودها وتمكين الناس فى جميع انحاء المعمورة من العيش فى مأمن من الشقاء والخوف

سابعا — ان مثل هذا السلم يجب ان يمنح جميع الرجال حق مباشرة التجارة الحرة عبر البحار والتمتع دون قيد بالمواصلات البحرية .

ثامنا — انهما تعتقدان أنه يجب على جميع أمم العالم — لاسباب ادبية ومادية — ان تعدل عن استخدام سلاح القوة . وما دام لايمكن المحافظة على أى سلم فى المستقبل اذا ظلت الامم التى تهدد او يمكنها أن تهدد جيرانها بالاعتداء تستخدم الاسلحة البرية والبحرية والجوية فهما يريان أن تجريد هذه الامم من السلاح أمر جوهرى الى أن يتم وضع نظام دائم واسع النطاق للطمأنينة العامة وهما فى الوقت نفسه يشجعان جميع التدابير العملية الاخرى المؤدية الى تخفيف أعباء التسلح عن عاتق الشعوب المحبة للسلام .

تلك هى البنود الثمانية التى أعلنها روزفلت وتشرشل فى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ وانها لتذكر ببنود ولسون الاربعة عشرة مع اختلاف فى الصيغة فولسون كان يتكلم عن دول وشعوب ومناطق ولكن بنود الاطلنطى جاءت فى قالب مبادىء عامة ، واوضحت بوجه خاص مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها بنفسها ، وهو المبدأ الذى يستفاد من البند الثانى من بنود

ولسون ومبدأ حرية البحار والتمتع دون قيد بحق مباشرة التجارة وهو الذى نص عليه فى البند السابع من ميثاق الاطلنطى ، لم يرد له ذكر فى وثيقة ولسون .

فى سنة ١٧٧٦ اعلنت الولايات المتحدة الامريكية استقلالها عن انجلترا وفى سنة ١٨٢٣ اتسع هذا الاستقلال حتى شمل القارتين الامريكيتين وفى ١٤ اغسطس سنة ١٩٤١ اعلن رئيس الولايات المتحدة وثيقة الاطلنطى التى هى حجر الزاوية فى نظام العالم الجديد وقد انضم اليه فى ذلك الاعلان ، الاستعمارى العجوز ونستون تشرشل ، وفى أول يناير سنة ١٩٤٢ انضم الى ميثاق الاطلنطى كل من روسيا السوفيتية والصين واستراليا وبلجيكا وكندا وكوستاريكا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية دومنيك وسلفادور واليونان وجواتيمالا وهايتى وهندوراس والهند ولكسومبورج وهولندا ونيوزيلندا ونيكاراجوا والنرويج وبنما وبولندا واتحاد جنوب أفريقيا ويوغسلافيا ، ثم انضمت العراق وايران والبرازيل والحبشة والمكسيك والفيلبين (١)

وأما مصر فقد أعلنت حكومتها فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ انضمامها الى ميثاق الاطلنطى وارسلت بذلك تبليغا الى كل من بريطانيا وأمريكا ، واجابت حكومة انجلترا بأنها « تشاطر الحكومة المصرية اقتناعها بأن الميثاق سيوطد العلاقات القائمة بين مصر وجميع الشعوب الاخرى التى تحدوها الرغبة فى أن تكفل للعالم مستقبلا اسعد وهى تعترف بالمساعدة التى قدمتها مصر اليها عن طيب خاطر فى الكفاح الحاضر على أساس معاهدة التحالف المصرية ، البريطانية ، كما انها موقنة بأن الحكومة المصرية والشعب المصرى ، لن يكونا أقل استعدادا للمساهمة فى المهمة العظيمة الشاقة ـ مهمة اعادة بناء العالم بعد فوز الامم المتحالفة ـ وهى المهمة التى تقتضى بذل جميع الجهود(٢)

***

لم يقتصر نشاط أمريكا على تصريحات ساستها واعلان الوثائق المتقدمة ، بل نشط عدد من رجال القانون الدولى فى القارة الامريكية وعقدوا اجتماعات عدة فى بلاد مختلفة وتنقلوا بين نيويورك و «لويس آنجولس » وأتاوا وواشنطن وغيرها ووفق هؤلاء الفقهاء الامريكيون فى وضع المشروع المسمى بمشروع المائتين وهو بمثابة تقنين للقانون الدولى

---

(1) Albert de La Pradelle, « La paix moderne » (1899-1945), p. 105.

(٢) عبد الرحمن الرافعى ، فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثالث ، مصر سنة ١٩٥١ ، ص ١٦١

الجديد ، ومعروف ان القانون الدولي ليس نصوصا مكتوبة ولكن هؤلاء حاولوا صياغته فى عدة نصوص ، ولم تكن لهيئتهم صفة رسمية ولكن حكومة الولايات المتحدة اعترفت بهم واشار « كوردل هل » Cordell Hull فى خطاب له فى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٤٣ الى مجهودهم قائلا انهم يضعون نظاما للجماعة الدولية . وقد وضعوا ستة بنود جعلوها أساسا للقانون الدولى الجديد وصاغوا عشرة مبادىء وقدموا ثلاثة وعشرين مادة مقترحة ، وأهم ما جاء فى مشروع المائتين هذا قولهم ان الدول تؤلف جماعة واحدة وان لشعوب العالم مصالح مشتركة تقتضى حمايتها ونموها رعاية من الجماعة الدولية ، وهذه الجماعة اذ تقوم بواجب الرعاية تستخدم حقا مقررا فى القانون الدولى العام ، ولكى يعيش هذا القانون ينبغى أن تتعاون الدول على تحقيق رفاهية الشعوب وصيانة العلاقات الدولية والتأكد من سيرها فى نطاق مبادىء العدالة ، وعلى كل دولة أن تراعى فى علاقتها بغيرها وبالجماعة الدولية أحكام القانون الدولى وأن تحد من سيادتها طبقا لهذه الاحكام ، واخلال دولة أيا كانت بواجباتها الدولية أمر يعنى مجموعة الدول .. الخ .

***

مبدأ المساواة فى السيادة

فى تصريح موسكو فى ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٣

واكثر من ذلك صدر فى ١٣٠ اكتوبر سنة ١٩٤٣ تصريح موسكو المشهور ووقعه وزراء خارجية روسيا وبريطانيا وأمريكا والصين وجاء فى المادة الرابعة منه ان الدول المذكورة « تعترف بأنه ينبغى ان يوضع فى اسرع وقت نظام دولى عام يقوم على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام وتشترك فيه كل الدول صغيرها وكبيرها ، لكى تضمن السلام والامن بين الدول »

وجاء فى المادة الخامسة انه بمجرد عودة الامن وقيام نظام جماعى له ستتشاور الدول فيما بينها لتقوم الجماعة الدولية بعمل ما من شأنه سلام العالم .

وذكر البند السادس بالحرف الواحد « انه بعد ان تضع الحرب أوزارها لن تستخدم اية دولة قواتها العسكرية التى تكون موجودة فى أرض دولة أخرى ، الا فى الاغراض المنوه عنها فى هذا التصريح (أى صيانة سلام العالم) وبعد مشاورة الدولة صاحبة الاقليم .

"Après la fin des hostilités, les puissances ne feront pas usage de leurs forces armées à l'intérieur d'autres Etats, sauf pour les buts envisagés dans cette déclaration, et cela après s'être consultées".

وما معنى المساواة فى السيادة ،ذلك المبدأ الذى نص عليه البند الرابع من تصريح موسكو ؟! معناه المساواة أمام القانون وامام القاضى الذى يفصل فى نزاع بين دولة وأخرى فلا يصح له ان يقيم وزنا للمصالح الخاصة لدولة بعينها ، ومعنى ذلك ان الدول امام القانون الدولى العام كالافراد أمام القانون الخاص (١) ، ولقد أكد « كوردل هل » وزير خارجية أمريكا اعتراف أمريكا بمبدأ المساواة فى السيادة فى مذكرته المؤرخة فى ٢١ مارس سنة ١٩٤٤ التى شرح فيها سياسة أمريكا الخارجية ، ولكن أولئك الذين تصدوا لبناء عالم جديد اكتفوا بايراد المبدأ فى صيغة عامة مبهمة دون ان يعينوا طريقة تطبيقه وكيفية تنفيذه ٠ واعتذر الفقهاء عن واضعى المبدأ بأن حالة الحرب لم تكن لتسمح لهم بأن يفكروا تفكيرا هادئا ويضعوا تقنينا محكما(٢)

ومن الاحداث التاريخية الهامة أن الذين تصدوا لوضع نظام العالم الجديد اجتمعوا فى نوفمبر سنة ١٩٤٣ بفندق « مينا هاوس » وسمى اجتماعهم بمؤتمر الاهرام وقد شهده الرئيس روزفلت والمستر ونستون تشرشل والمارشال شيانج كاى شيك وغيرهم من رجال الحرب والسياسة ،وانتهز زعماء المعارضة هذه الفرصة وقدموا للمجتمعين بمينا هاوس مذكرة موقعة من حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى (وقتئذ) وحسين هيكل رئيس الدستوريين ، والمرحوم احمد ماهر عن السعديين ومكرم عبيد عن الكتلة الوفدية ، وهذا بيان الطلبات التى تضمنتها تلك المذكرة :

« ١ ـ لايخالج مصر شك فى ان يسلم لها باستقلالها التام تسليما مطلقا ، مما يضمن لها التمتع بكامل سيادتها على جميع أراضيها اسوة بسائر الامم ، ولا تشك فى أن كل مايقيد او يحد هذه السيادة ، وذلك الاستقلال سيلغى بأجمعه الغاءا قطعيا على اختلاف ماهيته أو مدته ، وان مصر لعلى يقين بأن حليفتها بريطانيا العظمى ستكون فى طليعة المؤيدين لذلك وانها ستبادر الى التسليم برفع القيود التى أوجدتها معاهدة سنة

(1) William Beveridge, « Le prix de la paix », Genève 1945, p. 123.
Fernand Dehousse, « Cours de politique internationale », Bruxelles 1945, p. 84.

(2) Lazare Kopelmanas, « L'organisation des Nations Unies », Paris 1947.

١٩٣٦ رفعا باتا لاسيما وان القيود العسكرية الواردة فيها انما جاءت وليدة ماكان يتهدد العالم من العدوان، فقد تعين اذن ان ترفع هذه القيود بارتفاع الاسباب التى دعت اليها ،واصبح لزاما أن تجلو عن مصر بعد نهاية الحرب جميع القوات الاجنبية التى بأراضيها ايا كانت جنسياتها لان بقاء اى جيش على أراضيها لن يكون له أى مسوغ ٠

٢ ـ وكذلك يتعين ان تسترد مصر كامل سلطانها وحدها على قناة السويس ذلك السلطان الذى اقرته لها معاهدات سابقة .

٣ ـ وعلى ضوء ميثاق الاطلنطى وتمشيا مع روحه ، فان مصر لعلى يقين بأن الروابط العديدة التى ربطت بينها وبين السودان وجعلت منهما وحدة غير منفصمة منذ قرون بعيدة يجب ان يعترف بها قانونا كما هى قائمة فعلا ٠

٤ ـ وكذلك تتطلع مصر بحق لان تتبوأ مقعدها فى مؤتمر السلام القادم كدولة مستقلة ممتعة بكامل سيادتها٠

« تلك هى أخص ماتتطلع اليه الامة المصرية من آمال حقة ترتجيها ، لا ارتكانا على حقوقها الطبيعية فحسب وانما لتستطيع معها ان تضطلع بالاعباء التى تفرضها عليها شؤونها القومية والالتزامات التى تقتضيها واجبات التعاون الدولى وفروض التضامن بين الامم والتى من أخصها أداء الرسالة التى هيأها لها مركزها بين أمم الشرق الادنى »

ولم تظفر هذه المذكرة بأى رد ،ولكن جاء فى نهاية تصريح طهران الذى وقعه الاقطاب الثلاثة روزفلت وستالين وتشرشل هذه العبارة « اننا ننتظر فى ثقة شروق اليوم الذى تعيش فيه شعوب الارض طرا حياة حرة لاتمتد اليها يد الارهاب والظلم حياة مستوحاة من رغبات الشعوب وضمائرها »

« Nous attendons avec confiance le jour où tous les peuples de la terre pourront vivre librement, à l'abri de la tyrannie, selon leurs désirs respectifs et selon leur conscience ».

***

بعد تلك التصريحات المتلاحقة دخل مشروع تأسيس النظام الدولى للعالم الجديد فى مرحلة التنفيذ ،فوضعت عدة مشروعات، وقدم الفقهاء الكثير من البحوث والدراسات ،ولعل من أهمها مشروع « دمبرتون اوكس» Plan de Dumbarton Oaks فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ اذ اجتمع فى

دمبرتون اوكس فى واشنطن ممثلو بريطانيا وأمريكا والصين والاتحاد السوفيتى وانتهوا الى بيان الاسس التى تقوم عليها الهيئة المنشودة والاهداف التى ترمى اليها والمبادىء التى تعمل بمقتضاها ، واتفقت وفود الدول المشار اليها على عرض توصياتها على حكوماتها لتكون اساسا للبحث فى مؤتمر لاحق تمثل فيه كل الامم (١)

وفى ١٢ فبراير سنة ١٩٤٥ اصدر الاقطاب الثلاثة ستالين وروزفلت وتشرشل اثر اجتماعهم فى « يالتا » على البحر الاسود قرارات مسهبة خاصة بألمانيا وهزيمتها واحتلالها والغرامة التى تفرض عليها ومؤتمر الامم المتحدة وتحرير اوروبا ومسائل بولندا ويوغسلافيا والاتحاد للسلم كما اتحدوا فى الحرب ، وجاء ضمن تلك القرارات مانصه : « لقد عقدنا العزم على أن ننشىء مع حلفائنا فى أقرب فرصة ممكنة هيئة دولية عامة للمحافظة على السلم والامن . ونعتقد ان هذه الهيئة ضرورية سواء لمنع الاعتداء او لازالة الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قد تؤدى الى الحرب وذلك بالتعاون الوثيق المستمر بين كافة الشعوب المحبة للسلام »

وتنفيذا لما اتفق عليه فى يالتا قامت الولايات المتحدة بتوجيه الدعوة ، باسمها وبالنيابة عن الاتحاد السوفيتى وبريطانيا والصين ، لعقد مؤتمر يتولى وضع ميثاق للامم المتحدة على أساس مقترحات دمبرتون اوكس ، وقد وجهت الدعوة الى جميع الدول التى أعلنت الحرب على المانيا او اليابان فى تاريخ أقصاه اول مارس سنة ١٩٤٥ بشرط ان تكون قد وقعت تصريح الامم المتحدة ، وقد وافق البرلمان المصرى على قرار اعلان الحرب على المانيا واليابان فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ ،

وقد تلقت مصر الدعوة الى مؤتمر سان فرنسسكو فى ٥ مارس سنة ١٩٤٥ وتم وضع هذا الميثاق والتوقيع عليه فى ٦ يونيو سنة ١٩٤٥ (٢)

وقد جاء فى ديباجة هذا الميثاق مانصه : « قد آلينا على أنفسنا ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التى جلبت فى خلال جيل واحد على

---

(1) Dehousse Fernand, Cours de politique internationale, le plan de Dumbarton Oaks, la Conférence de San-Francisco, Bruxelles, 1945.

(٢) الدكتور زكى هاشم ، الامم المتحدة ، مصر سنة ١٩٥١

Pollux, The interpretation of the Charter of the United Nations. The British Year Book of International Law, 1946.

الانسانية مرتين احزانا يعجز عنهـــا الوصف ، وان نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان ، وبكرامة الفرد وقدره ، وبما للرجال والنساء ، والامم كبيرها وصغيرها من حقـــوق متساوية »

حقوق الدولة المقدسة
فى ميثاق الامم المتحدة

أضحت مصر التى اشتركت فى الامم المتحدة وساهمت فى بناء العالم الجديد دولة ذات شخصية دولية كاملة ، ولا تستطيع أية قوة أن تأبى عليها التمتع بالحقوق المقررة لـــكل دولة بمقتضى الميثاق ومبادىء القانون الدولى العام الحديثة ٠

وان أهم ما يرتكز عليه كيان الامم المتحدة لهى المبادىء القويمة التى عينها الميثاق وهى :

أولا ـ مبدأ المساواة فى الســيادة بين الاعضاء

ثانيا ـ أداء الالتزامات الدوليـــة مقابل التمتع بمزايا الميثاق ٠

ثالثا ـ تسوية المنازعات الدوليـــة بالوسائل السلمية .

رابعا ـ عدم الالتجاء الى القـــوة فى العلاقات الدولية

خامسا ـ معاونة الامم المتحـــدة والامتناع عن مساعدة الدول المخالفة

سادسا ـ سير الدول غير الاعضـــاء على هذه المبادىء حفظا للسلم

سابعا ـ عدم المساس بالسلطـان الداخلى للدول او التدخل فى شئونها الداخلية (١)

قرر مؤتمر سان فرانسسكو مبدأ المساواة فى السيادة للدول الاعضاء فى منظمة الامم المتحدة ، وفسر هـــذا المبدأ تفسيرا فحواه :

١ ـ ان الدول الكبيرة والصغيرة سواء أمام القانون

٢ ـ ان كل دولة تتمتع بالحقوق اللصيقة بالسيادة الكاملة

٣ ـ ان شخصية الدولة مصونة ، وكذلك سلامة اقليمها واستقلالهـــا السياسى ٠

٤ ـ ان على الدولة ، فى ظـــل النظام الدولى ، ان تؤدى باخـــلاص واجباتها والتزاماتها الدولية ٠

هل يتفق مع هذه المبادىء ان تحتل بريطانيا بقواتها المسلحة جزء مـــن

---

(١) دكتور زكى هاشم ، المرجع السابق.

أرض مصر ، وتهيمن على مداخل قناتها وتحتل مطارات وتضع يدها على قاعدة حربية فى منطقة قناة السويس ، ثم تحتل وتستغل وتدير نصف مصر الجنوبى ، بل الجزء الاكبر من مصر فى السودان ، وهو الذى تنبع منه حياة الوطن المصرى ؟!

ان مصر وبريطانيا عضوان بالامم المتحدة متساويان امام القانون فأين هى المساواة ، واين هى الحقوق اللصيقة بسيادة مصر الكاملة وقد انتزعتها بريطانيا عنوة واقتدارا ،وهل يمكن ان يقال ان سلامة مصر مكفولة مع وجود هذا الاحتلال فى حين أنه صورة صارخة من صور العدوان ولم يوضع ميثاق الامم المتحدة الا لمنع هذا العدوان ، حتى لاتتأزم العلاقات الدولية ويضطرب السلام العام ؟!

نريد ان نرجع الى القانون الدولى العام لنبحث عن حقوق الدولة الاساسية التى قدسها هذا القانون ،لنبين مبلغ استهتار بريطانيا بأحكامه مع أن ميثاق الامم المتحدة يوجب على الدول الكبيرة والصغيرة على السواء ان تنزل على احكام هذا القانون .

حق الدولة فى الوجود
LE DROIT A L'EXISTENCE

لكل دولة حق فى الوجود ، وهذا الحق مقرر منذ القدم وقد نص عليه عهد عصبة الامم فى مادته العاشرة اذ تعهدت الدول بأن تحترم كل واحدة سيادة الاخرى على اقليمها ولا تعدو واحدة على الاستقلال السياسى لغيرها والمادة الرابعة من ميثاق الامم المتحدة تنص على أنه « يمتنع اعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن ان يهددوا بالقوة او ان يستخدموها ضد سلامة الاراضى او الاستقلال السياسى لاية دولة او على اى وجه آخر لايتفق ومقاصد الامم المتحدة (١)

ويتفرع عن حق الدولة فى الوجود حقان مقدسان :

أولا ـ حقها فى البقاء droit de conservation

وهو حق ينتظم الحقوق الآتية :

---

(١) وليس هذا المبدأ جديدا فى القانون الدولى العام ، ففى الولايات المتحدة الامريكية صدر تصريح رسمى فى ٢٨ ابريل سنة ١٨٤٨ (رسالة بولك Polk) رتب على مبدأ مونرو أن لكل دولة حقا فى الاستقلال التام وأن هذا الحق لا تحرم منه بأية حال ، بل ولا يجوز لها أن تضع نفسها أو تقبل وضع نفسها تحت حماية دولة أخرى ، ونص على هذا أيضا فى تعليمات وزير خارجية الولايات المتحدة الى سفيرها بلندن فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٩٥ بمناسبة الخلاف بين بريطانيا وفنزويلا.

١ ـ حقها فى طلب الكمال droit de perfectibilité
٢ ـ حق الدفاع défense
٣ ـ حق الدولة فى تأمين اقليمهاورعاياها sûreté
ثانيا ـ حق الدولة فى الحرية droit de liberté

ومعناه حقهافى السيادةوالاستقلال ولهذا الحق عناصر تباشرها الدولة فى الداخل ، وهى حق التشريع والقضاء ،وادارة شؤون الاقليم ، وحقـــوق تباشرها فى علاقاتها مع الدول الاخرى واقدسها حق المساواة فى السيادة ، وحق الاحترام المتبادل وحق حـــرية التجارة

حق البقاء

DROIT DE CONSERVATION

لاتستطيع قوة فى الارض مهمـــا عظمت ان تنازع الدولة فى حقها فى اتخاذ ما من شأنه بقاؤها وحفظ كيانها المادى والمعنوى ، فهذا حق طبيعى من ألصق الحقوق بالدولة وهى لاتستطيع ان تحيى بدونه ، وقد فرع الفقهـاء حديثا عن هذا الحق الحقوق الآتية :

١ ـ حق الدولة فى السعى نحـــو الكمال ، ومعناه ان كل دولة لهـــا كامل الحق فى تنمية قوتها الصناعية والتجارية ، وفى الاخـــذ بأسباب النهضات العلمية والفنية ، وفى تنمية عدد رعاياها ورفع مستواهم الصحى والثقافى والمادى والاجتماعى ، وكذلك فى تنمية موارد ثروتها الطبيعيـــة والمعنوية دون ان يرد على سلطـــان الدولة فى ذلك قيد الا ماتقتضـــيه مصلحة العائلة الدولية من غير تمييز ولا استثناء لدولة او عدد من الدول، وفى نطاق ميثاق الامم المتحدة ٠

٢ ـ حق الدولة فى الدفاع عـــن نفسها ، فللدولة حق طبيعى فى دفع المعتدى وطرده من اقليمهـــا ولها ان تستعمل لذلك ماتشاء مـــن الوسائل والاساليب ، ووجود جندى اجنبى فوق أرض الدولة يستتبع حتما تخويلهـــا استعمال حق الدفاع الى آخر مدى ،وهذا الحق « لاصق بحق الـــدول فى السيادة ، وتتضمنه المعـــاهدات بطريقة ضمنية » ، وهذا التعبـــير ورد فى مذكرة امريكية بشأن ميثـــاق بريان ـ كيلوج ، وقد ذكرت فيهـــا هذه العبارة

« Droit inhérent à la souveraineté de tous les Etats implicitement contenu dans tous les traités ». (١)

(١) ميثاق بريان ـ كيلوج ، مذكرة امريكية بتـــاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٢٨ ، منشورة بمجلة القانون الدولى العام الفرنسية عدد ديسمبر سنة ١٩٢٨ ، ص ٦٧٧ ٠ ويراجع أيضا كتاب روح القوانين لمونتسكيو، الفصل الثانى

و « لكل دولة مطلق الحرية ، فى كل وقت ودون أن تتقيد بنصوص المعاهدات ، بالدفاع عن أراضيها ضد أى عدوان أو غزو ، ولها وحدها أن تقرر ما اذا كانت الظروف تخولها أن تلجأ الى الحرب كوسيلة للدفاع الشرعى أم لا »

«Chaque nation est libre, à tout moment et sans égard pour les dispositions contenues dans les traités, de défendre son territoire contre une attaque ou une invasion, elle seule a qualité pour décider si les circonstances exigent le recours à la guerre de légitime défense».

ويعترف ميثاق الامم المتحدة فى المادة ٥١ لكل دولة بحقها فى الدفاع عن نفسها بقيود لا تؤثر فى جوهر الحق ولا تغل يد الدولة عن استعماله بأية حال ، وحتى الدولة الموضوعة فى نطاق نظام حياد دائم لم يحرمها القانون الدولى العام من أن تستعمل بنفسها حق الدفاع عن أراضيها ودفع العدوان ، ويجمع الفقهاء على القول انه لو فرض أن تحقق الحلم الذى ينادى بانشاء جيش دولى يناط به دفع العدوان فان وجود هذا الجيش ومبادىء الضمان الجماعى ليس من شأنها حرمان المعتدى عليها من دفع العدوان بنفسها (١)

ونستنتج من ذلك أن حق الدفاع عن أرض الوطن لا ينقل من الدولة الى حليف لها ، فما بالنا اذا كان هذا الحليف نفسه هو المعتدى وعدوانه ما زال ماثلا ومستمرا ؟!

٣ ـ وللدولة حق اتخاذ مامن شأنه تأمين اقليمها ورعاياها ونظمها Sûreté وصيانة مصالحها الحيوية intérêts vitaux فيجوز للدولة بمقتضى أحكام القانون الدولى العام مراعاة لاعتبارات الامن التى تقدرها هى أن تضع جميع الاجانب الموجودين بديارها تحت نظام مراقبة دقيقة وتحصى خطواتهم وسكناتهم حتى لو كانوا رعايا دول صديقة أو حليفة ولها أن توصد موانيها الحربية ومطاراتها وغير ذلك فى وجه أية دولة ، كما أنها تراقب حدودها ومداخلها وهكذا ولا تستطيع الجماعة الدولية أن تشكو أو تعترض لان حق الدولة فى الامن حق مقدس ، أفليس مما يهدم هذا الحق أن تحتل دولة أجنبية فى أرض مصر قاعدة حربية ضخمة بمنطقة قناة

---

(1) **Marcel Sibert,** Traité de Droii International Public, Le Droit de la paix, Tome 1, Paris 1951, p. 232.

السويس بما تحتويه من ورش ومطارات وأماكن تدريب الجيوش وغير ذلك ولا تعرف الدولة المصرية شيئا عما يجرى بداخل تلك القاعدة ؟!

والعجيب أن يسمح بهذا ، بل يفرض على مصر أن تترك عدوها المعتدى عليها يصول ويجول فى أهم نقطة حيوية بها ، ويهيمن على موان ومطارات أرضية ومائية ويتجسس ويفعل ضد مصر كل ما يريد ، وهذا فى الوقت الذى تتكتل الدول الكبيرة وتنشىء منظمات اقليمية ضخمة لدفاع ، ضد خطر احتمالى هو روسيا ، فتوقع معاهدة شمال الاطلنطى مثلا فى ١١ ابريل سنة ١٩٤٩ ، وأما مصر فيطلب منها باسم الدفاع عن الغرب أن تشترك فى هذا الدفاع مع عدوها القديم !!

حق الحرية

من المبادىء الراسخة التى قررتها الثورات وتضحيات الشعوب ضد الطغيان أن الحرية حق طبيعى لا يتجزأ ولا ينتقل ولا يسقط بالتقادم ، وكما تقدس الشرائع حرية الفرد فى الدولة تقدس كذلك حرية الدولة فى المجتمع الدولى وتنبنى على حرية الدولة سيادتها الداخلية وسلطانها على رعاياها ذلك السلطان الذى لا تشاركها فيه دول أخرى ، وسيادتها الخارجية أى حق الاستقلال (١) والدولة لا تستطيع أن تتمتع باستقلالها الخارجى الا اذا كانت ذات سيادة فى الداخل

ومعنى سيادة الدولة فى الداخل أنها تقرر بمحض ارادتها واختيارها شكل الحكومة ملكية أم جمهورية وتستمد وجودها من ارادة الشعب لا من سلطان دولة أجنبية ، وكذلك تحكم بمقتضى الدستور الذى تريده وتعدل وتبدل فى هذا الدستور دون أى تدخل أجنبى بشرط أن لا تضر بمصالح جماعة الدول المتمدينة ، ولا يمكن بأية حال أن يفرض على دولة عضو فى العائلة الدولية شكلا من أشكال الحكم غير ما يريده شعبها ٠

وتترتب على ذلك النتائج الآتية :

١ ـ اذا قامت حركة داخلية فى دولة من الدول لقلب نظام الحكم أو تغييره ولو باستخدام القوة ، فلا تملك أية دولة أجنبية أن تتدخل أو تتعرض لتلك الحركة ٠ وقد انقضى زمن المحالفات المقدسة التى كان يعقدها الملوك الطغاة ليستعين بعضهم ببعض فى قمع حركات الشعوب ، والقيد

---

(1) **V. Adolphe,** De lanotion de souveraineté dans la politique de Spinoza, 1910.

Le Fur, — L'Etat, la souveraineté et le droit, 1906.

الوحيد الذى يرد على ذلك هو أن تؤذى الثورة مصالح أجنبية فيجوز للدول التى أهدرت حقوقها أن تتدخل بالقدر الذى يكفل منع العدوان على تلك المصالح

٢ ـ يجب أن يكون دستور الدولة متلائما مع أسس المدنية الحديثة. ولكن مخالفة هذه القاعدة لا تستتبع التدخل فى شئون الدولة وانما تؤثر فقط على علاقاتها الخارجية ·

٣ ـ على كل دولة أن تضع دستورها على أسس تتفق مع مبادىء القانون الدولى العام · وذلك لكى لا تدعى دولة أنها لا تستطيع أن تنفذ أحكام القانون الدولى العام لانها تخالف نصا من نصوص دستورها ·

٤ ـ تمتع الدولة باستقلالها الداخلى ليس معناه اهدار حقوق الاقليات ومن مظاهر سيادة الدولة فى الداخل أن تستقل بادارة شئونها الداخلية ونظمها الاجتماعية وادارة مرافقها العامة ، فلا يعهد بشىء من هذه المرافق لسلطة أجنبية ·

وتباشر الدولة المستقلة بنفسها وبغير تدخل أجنبى فى أى شكل كان سلطان التشريع والقضاء ، ولا يشاركها غيرها فى السيادة على اقليمها أو أى جزء من هذا الاقليم

حق الدولة فى الاستقلال (١)

الدولة المستقلة بالمعنى القانونى، هى تلك التى لا يعلو على سلطانها سلطان دولى آخر بحيث يستطيع أن يوجه سياستها الخارجية وجهة معينة ، والدولة المستقلة هى التى تنفرد بتقرير وادارة سياستها الخارجية(٢)

وهذا الحق المعترف به لكل دولة ثابت فى أحكام القضاء الدولى ، فقد نوه عنه صراحة فى أحكام المحاكم الدولية ، ومنها الحكم المشهور الذى صدر فى ٧ سبتمبر سنة ١٩١٠ فى قضية مصايد الاطلنطى ، وكذلك فى أسباب الحكم الذى أصدرته محكمة العدل الدولية الدائمة فى قضية « لوتس » · ونص على هذا الحق كذلك فى القرار الذى أصدره المعهد الامريكى للقانون الدولى فى سنة ١٩١٦ ، وهو وارد صراحة فى الفقرة الثالثة من ميثاق الاطلنطى لسنة ١٩٤١ ، وتأكد بعبارات قوية فى مشروع اعلان حقوق

---

(1) **Ch. Rousseau.** — L'indépendance de l'Etat dans l'ordre international (Rec. des Courts de l'Academie de la Haye, (1949).

(2) **Brierly.** — The Law of Nations, Oxford 1928.

والتزامات الدول الذى قدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة فى اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وقد صدر فى سنة ١٩٤٨ ميثاق للدول الامريكية La Charte de l'Organisation des Etats Américains ونص فيه على أن الاستقلال من أقدس حقوق الدولة وأن الدولة هى التى تدافع بنفسها عن أقليمها

وأرجو أن يكون مفهوما أن الامم المتحدة ليست سلطة عليا فوق سلطان الدولة ، بل هى منظمة يجتمع فيها نشاط العائلة الدولية وتسعى لحل المشكلات بين الدول بالوسائل السلمية

هل تتمتع مصر بحقوقها كدولة عضو فى الامم المتحدة ؟

عرضنا فيما تقدم عناصر حق الوجود المقرر لكل دولة ، وبينا ماينبغى أن تتمتع به الدولة بوصفها عضوا من أعضاء العائلة الدولية ، فهل تتمتع مصر بحقها فى الوجود وبعناصر هذا الحق بوصفها عضوا فى الامم المتحدة؟!

الجواب بالنفى بطبيعة الحال ، فان بريطانيا ما زالت تحتل بقواتها المسلحة منطقة قناة السويس والسودان ، ولا عبرة بما قيل فى معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من أن وجود قوات بريطانيا فى منطقة القناة لايحمل صفة الاحتلال فسلطان الدولة المصرية على أهم أجزاء الوطن المصرى معطل وتدعى بريطانيا أنها تحتل منطقة قناة السويس لتدافع عن القناة نفسها مع أن حق الدفاع عن الاقليم من ألصق الحقوق بسيادة الدولة !!

ولكن حجة بريطانيا فيما تدعيه أن مصر قد وقعت معها فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تلك المعاهدة المشئومة .

ولا جدال فى أن القانون الدولى العام يجيز للدولة أن تتنازل عن مباشرة سلطانها كدولة مستقلة لدولة أخرى أو تشترك معها تلك الدولة فى بعض مظاهر هذا السلطان ، ولكن ذلك التنازل لايصح الا بالشروط الآتية :

أولا ـ يجب أن يكون هذا التنازل صريحا ، ولا يستنتج استنتاجا ، ومصر لم تتنازل عن استقلالها أو عن حق الدفاع عن قناة السويس فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وانما قبلت مافرض عليها من قيام الجيش البريطانى بمعاونة الجيش المصرى فى الدفاع عن القناة الى أن يستطيع الجيش المصرى أن ينفرد بحماية الملاحة فى القناة .

ثانيا ـ يجب أن يصدر التنازل عن حرية تامة ولا يفرض فرضا .

ثالثا ـ يفسر الغموض فى صالح الدولة التى ينتقص من استقلالها اذ الاصل هو الاستقلال وتمتع الدولة بسيادتها كاملة ٠

رابعا ـ حتى ولو تنازلت الدولة، لا تعد متنازلة عن الانتفاع بحقوقها لانها حقوق لاتسقط ولا تزول ، فلها فى أى وقت أن تسترد ماتنازلت عنه وخصوصا اذا ما تغيرت الظروف ولم تعد الظروف التى تنازلت فيها قائمة

خامسا ـ يجب ألا يتعارض التنازل مع صالح العائلة الدولية ، وليس ثمة تعارض أشد من تمييز دولة بعينها على أفراد العائلة الدولية بمركز خاص ، وهو الامر الذى يؤدى لاختلال التوازن الدولى ٠

لست آتى بهذا الكلام من عندى دفاعا عن قضية الوطن ، وانما أعرض أحدث الآراء ، واستشهد بما قاله بهذا الصدد عميد من كبار عمداء كلية الحقوق فى باريس ، وهو الاستاذ « مارسيل سيبر» Marcell Saiber فى مؤلف حديث ظهر له فى سنة ١٩٥١ ، وسيبر أستاذ من كبار أساتذة القانون الدولى فى العالم ، وهو الآن مدير معهد الدراسات الدولية العليا فى باريس وله مقام ملحوظ ٠ وما ذكره فى مؤلفه لا يخرج عما أبديته فيما تقدم (١) ، وانى أنقل هنا عبارته بالحرف الواحد :

«Par la raison qu'en renonçant à l'exercice de ses droits d'Etat indépendant, l'Etat n'abandonne pas la jouissance de droits, par leur nature imprescriptibles et inaliénables, l'Etat pourra en recouvrer ou dans les conditions prévues à l'avance ou bien en vertu d'un concours postérieur de volontés librement débattues ou même si les circonstances qui ont présidé à l'établissement de la situation viennent à subir des changements tels qu'elle cesse, de part et d'autre de présenter une utilité ou qu'elle se révèle incompatible avec la sécurité et la conservation d'une des entités en présence».

النتيجة

يعيش العالم الآن فى ظل ميثاق الامم المتحدة الذى انتهت اليه الحياة الدولية بعد حروب طاحنة وخسائر مروعة وصور من الفوضى رهيبة تسبب فيها الطغاة الذين استهوتهم أطماعهم الاستعمارية فحاولوا أن يفرضوا مشيئتهم واستهانوا بأحكام القانون الدولى العام ٠ وقد آلت الدول على نفسها أن تتحرر من الفوضى وأن تخضع جميعا لأحكام القانون الدولى العام ، وتزعم دول الكتلة الغربية التى تجرى فى فلك الولايات المتحدة

---

(1) **Marcel Sibert,** Traité de Droit International Public, Le Droit de la paix, Tome 1, Paris 1951, p. 262.

أنها وقفت الى جانبها فى معارك حرب كوريا منذ سـنة ١٩٥٠ لكى تضرب للأجيال مثلا على وجوب احترام ميثاق الامم المتحدة • فالدول أمام هذا الميثاق بل أمام القانون الدولى العام كالافراد أمام القانون الداخلى •

وأنه لما يتعارض أشد التعارض مع أحكام الميثاق أن تحتل بريطانيا منطقة قناة السويس لان ذلك :

أولا – يقضى على أسس التـوازن الدولى ، ونظرية التوازن الدولى مقررة فى القانون الدولى العام ، والاخلال بالتوازن مهدد للسلام العام

ثانيا – يحرم مصر من أقدس حقوقها التى قررها الميثاق ، والتى تتلخص فيما يسميه الفقهـاء المعاصرون بحق الدولة فى الوجود •

وسند بريطانيا لهذا المركز الشاذ المعيب معاهدة سنة ١٩٣٦ فيتحتم على مصر لاسـتخلاص حقهـا ورعاية أحكام القانون الدولى العام واحترام ميثاق الامم المتحدة أن تجلى بريطانيا وتدافع بنفسها عن قنـاة السـويس ذلك الجزء الذى لا يتجزأ من اقليمها وتسـتطيع مصر أن تصـل الى ذلك بطريقة من الطرق الآتية :

أولا – المفاوضة المباشرة مع العدو ، وأنا ممن يمقتون هذه الطريقـة لانها غير منتجة وقد أفلست طوال ثلاثين سنة أو ما يزيد عن ذلك

ثانيا – الاحتكام الدولى •

ثالثا – المقاومة السلبية والمسلحة

وسنبين ما قامت مصر به اذ جربت تلك الوســائل ، فى الفصول التالية :

الفصل الخامس
مفاوضات صدقي ـ بيفن

تحول فى التفكير السياسى بمصر ــ الجلاءفى قرار مجلس الوزراء فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ــ شعور الاستياء ــ اسماعيل صدقي يتصدى للموقف بسعة الحيلة ــ بريطانيا تتراجع بعض الشىء وتخور الاعصاب بتصريح ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ــ المفاوضات تستمر ــ مشروع صدقى بيفن ــ رفض المشروع ــ خلاصة الموقف .

تنبه الوعى القومى فى مصر نتيجة للحرب العالمية الثانية بعاملين :

أولا ــ التفكير الدولى فى ايجاد عالم جديد يقوم على أسس من الحرية والمساواة فى السيادة بين الدول ، وتبلور هذا التفكير فى ميثاق سان فرانسسكو ، وقد أوضحنا هذه المسألة فى الفصل المتقدم .

ثانيا ــ تجربة الحرب نفسها وقد كشفت عن انهيار الاحزاب السياسية المصرية من ناحية ، وفضحت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ من ناحية أخرى ، وأثبتت أنها عبئا لا يطاق ، ولا تلتئم قط مع عالم يبحث عن الحريات الاربع ويظله ميثاق الامم المتحدة

يوم أن دق أبطال المعاهدة طبول الفرح ، وأقاموا أقواس النصر ورقص العامة كما يرقص الطير المذبوح ، خيل للناس أن الاحتلال قد انتهى حقيقة ، وأن مصر للمصريين وحدهم ، ولكن نفخ فى النفير فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فأعلنت الاحكام العرفية فى مصر دون أن يكون لها فى الحرب ناقة ولا جمل وفرضت الرقابة على الصحف وأطلت أيام الحماية فى شكل مخفف ، وتساءل المصريون عن السبب فقيل لهم انها المعاهدة الملعونة !!

وتجدد الماضى بذكرياته السوداء، فكان التبليغ البريطانى فى يونيو سنة ١٩٤٠ وسقوط وزارة على ماهر بأمر الانجليز فى ٢٣ يونيو ، وتأليف وزارة حسن صبرى الذى توفى الى رحمة الله فى ١٤ نوفمبر سنة ١٩٤٠ وخلفه المهندس حسين سرى ، ثم رأى الانجليز أنهم لا يستطيعون أن يعتقلوا على ماهر وأمثاله وينالوا من مصر كل ما يشتهون ، فأقصيت وزارة حسين سرى ، وزحفت الدبابات على عابدين فى مساء ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ ، وهذا هو نص الانذار البريطانى الذى سلمه « مايلز لامبسون » الى الملك السابق :

« اذا لم أسمع قبل الساعة السادسة مساء أن النحاس باشا قد دعى لتأليف الوزارة ، فان جلالة الملك فاروق يجب أن يتحمل كل ما يترتب على ذلك من نتائج »

Unless I hear by 6 P.M. that Nahas Pasha has been asked to form a Cabinet, His Majesty King Farouk must accept the consequences.

أتجيز المعاهدة لبريطانيا أن تطرد الوزارات وتختار رئيس الوزارة ؟

يقول الذين لا يفقهون من المعاهدات الا الالفاظ انها لا تجيز هذا وان بريطانيا خالفت المعاهدة ، أما أنا فأقول غير هذا ، وأعلن أن هذه التصرفات كان يجب أن نتوقع حصولها ، مادمنا قد سلمنا باحتلال جزء من أرض الوطن فمظهر السلطة البريطانية شاخص فى قوات الاحتلال ، وما دامت هذه القوات موجودة فلا قيمة لألفاظ المعاهدة بل لاقيمة للمعاهدة ذاتها ، ولا داعى للتنطع والتشبث بالالفاظ ، فمنطق الذين قالوا عن المعاهدة انها ليست احتلالا هو منطق الرجل الذى يخون زوجته ويقنع بأن تقول له خليلته زوجتك نفسي ويقول لها قبلت ، فالمعاشرة بينهما زنا وكذلك المعاهدة لم تبق لسيادة الدولة حرمة ، والطرف القوى فى المعاهدة وهو الغاصب الذى يحتل باسمها أرض الوطن يحترم ألفاظها ونصوصها حيث لا تكون له مصلحة فى العبث بها ويلقيها فى سلة المهملات كلما طاب له أن يخرج عليها ، وحسبه أنه ستر عورته أمام الجماعة الدولية بتلك الورقة المسماة « معاهدة »

تكشفت المعاهدة ، بل الحالة الواقعية فى ظل المعاهدة ، عن مصائب لا تحصى ولا تعد ، واليك بعض هذه المصائب :

١ ـ استولت انجلترا بالعملة الورق على قوت الشعب المصرى وكساءه ، لصالح جنودها وجنود حلفائها ، وترتبت على ذلك نتائج كثيرة أهمها :

(ا) خلق مشكلة الارصدة الاسترلينية ، التى لم تحل حتى الآن

(ب) تضخم العملة فى مصر ، وارتفاع أثمان الحاجيات ، وقد أثقل كاهل الطبقات الفقيرة والمتوسطة بدرجة مخيفة

٢ ـ سخرت بريطانيا الحكومة المصرية فى تموين الجيوش ، فأضحت الزراعة والصناعة وقفا على الانجليز ، ولا تنال مصر منها الا ما يزيد عن حاجاتهم ، وجندت لهم الايدى العاملة وصارت مصر كلها قاعدة من قواعد تموين الانجليز

٣ ـ وضعوا أيديهم على المطارات والموانى والسكك الحديدية وطرق المواصلات المختلفة ، والتلغراف والتليفون واللاسلكى

٤ ـ وضعت المستشفيات تحت تصرف الانجليز وحلفائهم لعلاج جرحاهم ، وأقاموا معسكرات الاسرى فى ضواحى المدن الكبيرة ٠

٥ ـ سيطروا سيطرة تامة على قناة السويس ومداخلها ومنطقتها وأقاموا المنشئات العسكرية فيها متجاوزين الحدود التى عينتها ملاحق المادة الثامنة من المعاهدة

٦ ـ حشدوا فى مصر ألوفا مؤلفة من جنودهم وجنود حلفائهم ومن المتطوعين الذين جىء بهم من المستعمرات والادغال مكبلين بالحديد ، واحتل الجنود أكبر المبانى وفتحت لهم دور اللهو والفجور فى طول البلاد وعرضها

وترتب على كل ماتقدم أنه لم يبق من حياد مصر الا الاسم ، فشن المحور هجماته الجوية على الاهداف العسكرية ونال المصريين فى تلك الغارات خسائر فى الاموال والارواح

٧ ـ خلقت انجلترا فى مصر طبقة أثرياء الحرب ، وجل أفرادها من اليهود والاجانب والدخلاء ، وهذه الطبقة أسفت أيما اسفاف وقوضت دعائم النظام الاقتصادى والاجتماعى والخلقى فى مصر

٨ ـ انتشرت الجاسوسية لحساب الانجليز وأفسدت الحياة المصرية وظهرت لهذه الجاسوسية مؤسسات مثل جمعية اخوان الحرية والاتحاد المصرى الانجليزى

٩ ـ بيعت الذمم والضمائر فى سوق الدعاية لبريطانيا وحلفائها وبين أيدينا أعداد الصحف المصرية الكبرى من غير استثناء ، وأعداد المجلات الرشيقة الانيقة التى شيدت من أموال الانجليز دورا ضخمة تناطح السحاب ، وتسلط الدخلاء على العقول والضمائر وضاعت الاخلاق والفضائل والمبادىء ، وطالعتنا تلك الدور بشكل مبتذل باسم الحليفة البغيض والدعاء لها والتسبيح بحمدها آناء الليل وأطراف النهار ، ورأينا كيف سقط العبيد من حملة الاقلام الذين شغفوا بالمال الحرام ، ويعيشون الى الان ويكتبون وسيماهم تدل عليهم • ولن ننسى الصحافة الناطقة التى عبثت بها بريطانيا ومكاتب دعايتها من دار الاذاعة الى دور السينما الى المسارح ، بل وامتدت الدعاية الى المساجد والمعابد •

كل هذا كان من شأنه اثارة حفيظة المصريين ، وعبثا قيل للشعب المصرى ان حلفاء الغرب يدافعون عن قضية الديموقراطية ، وان الالمان والايطاليين أعداء له يتربصون به وينوون السطو عليه ، ورأى الشعب تلك الديموقراطية تخنق الحريات وتنهب وتسطو وتعبث وتحتل الديار وتنشر عوامل الضعف والانحلال ، وأما الالمان فلم تكن بينهم وبين مصر قضية ، وكذلك الحال بالنسبة للايطاليين ، كنا نحتقرهم ولكننا لانخافهم أبدا ، ولم

تكن العبرة بما قد يكون ، بل بما هو حاصل وقتئذ بالاحتلال البغيض الذى جرنا الى الحرب دون أن نكون محاربين !!

وكانت فى مصر كثرة عظمى تؤيد الالمان وتدعو لهم بالنصر وضاعت أموال الدعاية البريطانية هباء منثورا فهل كانت هذه الكثرة طابورا خامسا ؟!

كلمة طابور خامس لم تخلق الا فى خيال الانجليز وجواسيسهم ودعاتهم وأولئك هم أحق بأن يطلق عليهم طابور خامس ، وأما الوطنى المصرى فكان يتطلع لتحرير بلاده من نير الغاصب ويترقب بفارغ الصبر اليوم الذى تندحر فيه بريطانيا وتذهب الى جهنم غير مأسوف عليها ٠

واذا كانت مصر قد بذلت معونة كانت السبب فى ترجيح كفة الحلفاء ، فان الحلفاء قد خانوها وسيدفعون ثمن هذه الخيانة فى المستقبل ، مابقى احتلال أجنبى فى أرض وادى النيل ٠ وتعرف مصر أن بريطانيا هى العدو الاول ، وتقضى طبائع الاشياء أن يقف المصريون فى صف أعداء الانجليز ولو بألسنتهم وقلوبهم ، وهذا أضعف الايمان ، ومايقال عكس هذا ليس الا افتراء على شعب وادى النيل ٠ وهذا الشعور الطبيعى لا يصح أن يكون مستغربا فهو النتيجة المحتمة لاى احتلال أجنبى ، وبودى أن أسأل أى فرنسى هل يطيق ان يكون حليفا للالمان ، والجواب لا بطبيعة الحال ، ونحن لا ننسى أن ونستون تشرشل هو صاحب نظرية محالفة الشيطان ، فكيف لا نهتف لشياطين الانس والجن كلما أتخنوا جراح بريطانيا ؟! ان كل ضربة تهوى فوق رأسها العنيد تقربنا من النصر فى قضيتنا ، وكل مصيبة تنزل عليها تعزينا عما اقترفته فى ديارنا من جرائم وآثام ، وقانون الثأر أقوى من القانون الدبلوماسى ، فالعين بالعين والسن بالسن والجروح قصاص ، ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم به ٠

لم يفطن ساسة مصر وحكامها لهذه البديهيات فتصرفوا تصرف الحمقى والمجانين ابتغاء الجاه وسعيا وراء الحكم ، ونسوا مصر ومستقبلها ومصالحها وآلامها وأمانيها ، فكان حتما ان يجرفهم الوعى القومى وأن يسقطوا سقطة أبدية ٠

فى فترة الحكم الوفدى كان فاروق مغلوبا على أمره ، وكانت حياة فاروق الدنسة سرا لا يعرفه الشعب، فأحسن المصريون الظن بذلك الملك الساقط قبل أن يسقط وأشيع عنه كذبا أنه عدو للانجليز ، ولهذا كانت

له مكانة شعبية ، ولكن الانجليز كانوا عجموا عود فاروق وأحاطوه بسياج من خواصهم بدءا باحمد محمد حسانين ، ثم انتهوا الى الجاسوس المتمصر كريم ثابت وطبقة الانتهازيين المعروفة ، فلم لايطلقون يد فاروق فى الوفد ومصطفى النحاس ، مادامت القضية المصرية فى نظر فاروق هى الوفد ومصطفى النحاس، وحلها هى الخلاص منهما وطردهما بأى ثمن ؟! وضع جون بول السيناريو وتم الاخراج وأقيل مصطفى النحاس فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ ((لتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب)) ، وكان النحاس هو الذى نهب الغذاء والكساء ، ولا ذنب لبريطانيا ؟ !

واذا سقطت وزارة قامت أخرى بسرعة فائقة ، فلقد زين للجميع حب الشهوات من كراسى الحكم .

وفى هذه المرة جمعوا أحزاب الاقلية عصبة وساقوا الزعماء الى لاظ أوغلى جملة ، فكانوا أشبه بحملة القماقم ، وحتى هؤلاء لا يجتمعون الا اذا اتحدت ألوانهم واتفقت أمزجتهم ، وأما أحمد ماهر ومكرم عبيد وحسين هيكل وحافظ رمضان ، فأى روابط بينهم سوى انتظار الوليمة والتربص للغنيمة كلما سقطت الحكومة الوفدية !!

تألفت الوزارة برئاسة الدكتور أحمد ماهر ، رحمه ، الله وهو رجل وطنى ، كنا نخالفه الرأى ، ولكنا نشهد أنه امتاز بشجاعة أدبية وذكاء نادر ، الا أنه صاحب نظرية اعلان الحرب على دول المحور من غير أن تكون لمصر فى الحرب ناقة ولا جمل ، وقد طرد البرلمان الوفدى وأجرى الانتخاب فى مستهل سنة ١٩٤٥ ، وأقول كشاهد عيان ، وقد رشحت نفسى مستقلا عن الاحزاب فى دائرة القنايات ، انه على الرغم من اضراب الوفد عن الانتخاب ، كان رجال الادارة نابغين فى التزوير والتزييف وأنجبوا للملك السابق البرلمان الذى طلبه ، وفى دار هذا البرلمان لقى ماهر حتفه فى ليلة ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٤ ، اذ ألقى بيانه الخاص باعلان الحرب ضد المحور ، فاستوقفه وهو فى طريقه الى مجلس الشيوخ ، بعد بيان النواب ، المحامى الشاب محمود العيسوى وأفرغ فيه رصاصه ، فخسرنا رجلا شجاعا ، كنا بحاجة اليه .

انه لمحزن حقا أن يموت رجل على تلك الصورة ، وأن تنتهى حياته التى لا تخلو من صحائف طيبة على ذلك النحو لانه تحمس لفكرة خاطئة ، ولا يسعنا الا أن نستنكر القتل السياسى ونعده جريمة لا مسوغ لها ، فمهما كانت الاسباب والبواعث كان يجب أن يترك أحمد ماهر لحكم الامة

وللتاريخ . كان رصاص العيسوى فاتحة لاحداث جسام ، وكان دليلا على أن مصر قد ضاقت بالانجليز وبالاحزاب ذرعا ، كان الحادث نذيرا بما وراءه ، وكان الرصاص فى الحقيقة ونفس الامر مصوبا الى قلب بريطانيا التى أمعنت فى الكيد للمصريين ، واستغلت رجال السياسة من غير استثناء ، وحادث العيسوى هو نقطة التحول فى حياة معاهدة سنة ١٩٣٦ ، بل هو دليل تغير التفكير السياسى فى مصر اذ كفر المصريون بالذين ابرموا تلك المعاهدة ،وآن لوجوههم أن تختفى من مسرح السياسة المصرية ، الى الابد .

***

بقى النظام الجديد على ما هو عليه وألف المغفور له محمود فهمى النقراشى الوزارة وأعلنت مصر الحرب على ألمانيا واليابان فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٤٥ ، واشتركت مصر فى مؤتمر سان فرانسسكو من أبريل الى يونيو سنة ١٩٤٥ . وفى بريطانيا أجريت الانتخابات العامة فسقط حزب المحافظين وقامت حكومة العمال فى يوليو سنة ١٩٤٥ .

وكان المرحوم احمد ماهر قد ألف هيئة سياسية ضمت لفيفا من زعماء الاحزاب والمستقلين ليستشيرها فى المسائل الهامة ، وبقيت هذه الهيئة قائمة فى عهد النقراشى ، وقد أصدرت بيانا دعت فيه الى الجلاء وذلك فى ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٤٥ ،ولكن خانها التوفيق اذ نوه بالتحالف وعلاقات الصداقة والتعاون بين مصر وبريطانيا، والجمع بين الامرين مغالطة ان جازت علينا فلا تجوز على بريطانيا الخبيثة ، وقد وافق مجلس الوزراء على بيان الهيئة السياسية بقراره الصادر فى ٢٣ سبتمبر ، وهذا نص البيان :

« ترى الهيئة السياسية باجماع الآراء ، أن حقوق مصر الوطنية ، كما أجمع عليها رأى الامة ، وأعلنتها الحكومة هى جلاء القوات البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان ، كما ترى الهيئة أن الوقت الحاضر هو أنسب الاوقات للعمل على تحقيق أهداف البلاد القومية واتخاذ الوسائل لمفاوضة الحليفة للاتفاق على هذه الاسس ، وترى الهيئة أن قيام التحالف على هذه الاسس يزيد مابين البلدين من علاقات الصداقة والتعاون توثقا ومتانة » .

وفى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ سلم عبد الفتاح عمرو ، سفير مصر بلندن مذكرة الحكومة المصرية بطلب الدخول فى مفاوضات ، لاعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، الى وزارة الخارجية البريطانية .

واجابت الحكومة البريطانية على هذه المذكرة فى ٢٦ يناير سنة ١٩٤٦ اجابة من يصر على باطله فذكرت أن المبادىء الاساسية التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ سليمة فى جوهرها ، وتركت جانبا نظرية المواصلات الامبراطورية البريطانية وابتكرت ما هو أشد منها فظاعة وغلوا فنادت بفكرة المشاركة التى عبر عنها البائد أمين عثمان بالزواج الكاثوليكى بين مصر وبريطانيا ، فقالت أن سياسة الحكومة البريطانية هى أن تدعم « **بروح الصداقة والود والتعاون الوثيق الذى حققته مصر ومجموعة الامم البريطانية والامبراطورية البريطانية فى أثناء الحرب ، وان تقيم الحرة الكاملة بين ندين للدفاع عن هذا التعاون على أساس المشاركة لمصالحهما المتبادلة** » .

وذكرت أنها مستعدة لاعادة النظر فى المعاهدة ، وسترسل تعليماتها قريبا الى سفيرها بالقاهرة لاجراء مباحثات تمهيدية مع الحكومة المصرية .

ولما أذيعت المذكرتان ثبت للشعب المصرى بما لا يدع مجالا للشك أن انجلترا هى انجلترا ، ولا محل لمفاوضتها أو الاطمئنان لحسن نيتها ، فتأزمت العلاقات بين الامة والحكومة.

***

قامت المظاهرات فى طول البلاد وعرضها ، ليسمع أصحاب ميثاق الاطلنطى ودعاة الحريات الاربع صوت الشعب المصرى ضد بريطانيا التى لاتقيم وزنا للقانون الدولى ولا لقواعد الحرية والسلام .

وقد كان النقراشى رحمه الله رجلا نظيف اليد ، ولكنه كان سيىء الطالع فأمر البوليس بمنع مظاهرات الطلبة، ولم يفطن الى خطورة هذا الامر ، وفاته أن بريطانيا كانت تحرك بوليس القاهرة بضباط مصريين كما كانت تفعل فى عهد رسل وأمثاله ، فوقع الحادث الوحشى المعروف بحادثة كوبرى عباس فى ٩ فبراير سنة ١٩٣٦ اذ سارت جموع طلبة الجامعة تهتف بالجلاء وألا مفاوضة الا بعد الجلاء ، وما أن وصلت المظاهرة الى كوبرى عباس حتى كان البوليس قد فتحه ، فاستخدم بعض الطلبة القوارب الصغيرة وأوصدوا الكوبرى وجعلوه صالحا للمرور ، ولما ساروا على الكوبرى حصرتهم قوة البوليس من الجهتين وأوسعتهم ضربا بالهراوات بوحشية تدل على انعدام الآدمية فى نفوس المعتدين ، حتى كان بعض الطلبة المساكين يلقون بأنفسهم فى الماء فرارا من تلك الهمجية ، وجرح منهم أربعة وثمانون ، وقيل أن البعض منهم قد مات ودفن فى الظلام بمعرفة البوليس بغير علم ذويهم ، ولكن هذه الرواية ينقصها الدليل الرسمى .

وقامت مظاهرات تدعو الى الجلاءالعاجل الناجز وتستمطر لعنة الله على الانجليز فى الاسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط وقتل البوليس ثلاثة فى الاسكندرية وثلاثةفى الزقازيق ، وواحدا فى المنصورة

وما كان للنقراشى أن يستمر فىالحكم بعد تلك الحوادث فاستقالت وزارته فى ١٥ فبراير سنة ١٩٤٦ ،ولكنه سجل فىصلب كتاب الاستقالة مطلبى البلاد : الجلاء ووحدة وادىالنيل ، وكانت استقالته بذلك الاولى من نوعها ، ومهما خالفنا النقراشى فىأساليبه لا ننكر عليه أنه كان فذا فى الاستقامة والنزاهة وسلامة الوجدان .

الاخوان المسلمون وغيرهم

هذا الوعى القومى الجديد الذىأعاد التفكير السياسى الى ما كان عليه ، قبل الغش الذى جاءت بهثورة سنة ١٩١٩ ، لابد أن تكون هناك أيد نظيفة قد تعهدته حتىاستقامت الحركة وأصبحت الامة تطالب بالجلاء أولا ، فمن هم أصحاب هذه الايدى ، الذين أضحوا قوة جديدة تدفع الاحزاب المتحللة الىالوراء لتحتل مكانها ؟ !

لا يزال الحزب الوطنى حيا يرزق،ولكن حافظ رمضان أهمل الحزب الوطنى ، ولم يبق منه الا أطهار يقبضون علىايمانهم الوطنى كالقابض على الجمر ، ولا يستطيع امرىء أنينكر فضل عبد الرحمن الرافعى ، الذى يعد قلمه مشعلا للوطنية الحقةوطهارة ذمته وعفة لسانه ، ومتانة خلقه ، وسعة المامه بالقضية وجمعهلاطرافها فى مؤلفاته الضخمة ، كل ذلك مثل يحتذى ، ومحمد محمودجلال وطنى مثالى ، بل حنبلى فى الوطنية والعقيدة والمبدأ ، وكان فىاستطاعة هذه القلة أن تجمع الشمل وتقود الامة بعد اذ فاقت من آثارثورة سنة ١٩١٩ وسياسة حزب الامة الذى صار وفدا وأحراردستوريين وغيرهم ، الا أن رئيس الحزب حافظ رمضان صام عنالحكم دهرا ثم انتهى به المطاف الى الحكم والرتبة والجاه ، وهذا وما اليه، لايتمشى مع مبادىء وتقاليد الحزب الوطنى الذى أقاممؤسسه مصطفى كامل قواعده على البذل والفداء ، ومع ذلك تعلقتالامةبمبدأ مصطفى القويم ، وتطلب الحال أن تقوم جماعات شابة تحتضن هذاالمبدأ وترعاه ، والمبادىء الشريفة ليست احتكارا للاحزاب .

والذى يلاحظ على تاريخ الحركةالوطنية أن الايمان الوطنى كلما ضيقوا عليه الخناق فى ميدان السياسة يجد له متنفسا فى الحركة

الاسلامية ، لان الاسلام مبناه العقيدة الطاهرة وهدفه الحرية المقدسة ، وما مبادىء مصطفى كامل الا قبس من نور الرسالة المحمدية ، رسالة لا اله الا الله ومحمد رسول الله ، رسالة العدل الكامل والجهاد الصحيح ، رسالة حقوق الانسان كما صاغها الرحمن ، وليس ثمة سلاح أقوى فى دك الاستعمار واستئصال استعباد الناس بعضهم لبعض من الفرقان الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، والاسلام فى الحقيقة دين ودولة ومصحف وسيف ، وهل تصبو مصر الى ما هو أسمى من هذا لتحرير نفسها من ربقة المحتل وتخليص الشرق كله من طغيان الغرب ؟ !

كان الناس يحفظون الايمان الوطنى فى قلوبهم ، ثم يولون وجوههم شطر الدين الحنيف ، كلما اشتدت وطأة الفوضى السياسية ولذلك أسس المغفور له الدكتور عبد الحميد سعيد وفريق من صحبه الاماثل جمعية الشبان المسلمين لتكون صرحا يقتل انجلترا ويمحق الاستعمار فى شتى صوره يوما من الايام ، وقد نهضت الجمعيات الاسلامية المختلفة الاسماء ، المتفقة فى أهدافها النبيلة وغاياتها المثالية ، وعلى نفس الوتيرة أسس الاستاذ على الغاياتى صحيفة منبر الشرق ، وكانت تصدر بالفرنسية فى جنيف من سنة ١٩٢٠ وظهرت فى القاهرة باللغة العربية منذ ٦ مايو سنة ١٩٣٨ ، وصبغها بصبغة وطنية اسلامية واستمرت فى دائرتها الضيقة تضرب المستعمر وتكافح الاصنام بغير توقف وبهدى من كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام .

كان طبيعيا ومنطقيا أن تحتضن الفكرة الوطنية الرشيدة هيئة اسلامية فتية حينما تفشل الهيئات السياسية ، ولذلك ظهرت جماعة الاخوان المسلمين التى تدعو الى الحكم بما أنزل الله ، وقد أسسها المغفور له الشيخ حسن البنا ، قبل الحرب العالمية الثانية ببضع سنين ، وكان البنا زعيما بفطرته قويا بإيمانه بفكرته ، فنجحت دعوته أيما نجاح ، وفى سنة ١٩٤٦ كانت جماعة الاخوان المسلمين أقوى هيئة فى البلاد بكثرة عدد أفرادها وأنصارها وتنظيمهم المحكم الدقيق ، واخلاصهم لدينهم ووطنهم وتنزههم عن الزلات والنقائص الحزبية ، فلما امتد نشاطهم الى السياسة واحتضنوا فكرة الجلاء رأى الاستعمار نفسه أمام قوة لا تقهر وعزيمة لا تفل ، بل أمام جيش يعبئه قادته فى هدوء وروية وفى سكون وطمأنينة ، وأنصار هذا الجيش الشعبى الاسلامى هم الذين أوقدوا الجامعة وعبروا عن سخط الامة على الاحتلال والتحالل

فى شتى صوره ومظاهره ، وقــد استعدت انجلترا لهذه الحركة الجبارة وسلطت عليهــا عبيدها وخدامهــا لتقضى عليها ، قبل أن تقع الواقعــة وتعلن الامة المصرية حربا على المستعمر وتقوم قومة رجل واحد لاستخلاص الحــق بالدم المسفوك ، كمــا فعلت جميع الشعوب التى ظفرت بحريتها.

وفى كل مكان كانت هنــاك حالة سخط واستياء تتفــاقم يوما بعد آخر ، وكان على انجلترا أن تفيق من غفلتها وتعدل عن حماقتها وتقــذف بالمعاهدة وراء ظهرها وتبادر بالجلاء عن أرض وادى النيل ، ولكن ....

***

أصر الاستعمار عــلى طــرائقه الرجعية ، وحاول مشتركا مع القصر. أن يطمئن الخواطر ويهدىء الاعصاب الثائرة ، بالالتجاء الى المغفــور له اسماعيل صدقى الذى شكل الوزارة فى ١٧ فبراير ســنة ١٩٤٦ ، وقد امتنع الحزب السعدى عن مشاركته فى الحكم ، حتى أذاع رئيسه المرحــوم محمود فهمى النقراشى بيانا قال فيه « أما لماذا اعتذرت عن الاشتراك مــع دولته فى هذه الوزارة ، فأظنكم تعلمون أن هناك من اختلاف الخطة والاسلوب بيننا وبين دولته فى الاعمال العــامة مالا يسمح لنا بأن نتعــاون معا » والعجيب ان كثرة مجلس النواب كانت من الهيئة السعدية ومع ذلك أيدت تلك الهيئة وزارة صدقى خلافا للبيان الذى أذاعه رئيسها !!

ويظهر أن الهيئة السعدية كانت تحاول القيام بمناورة ليسقط صــدقى بسرعة وتعود الى الحكم ، ولما يئست عدلت عن خطتها واشتركت فى الوزارة فى سبتمبر سنة ١٩٤٦

لم يحاول صدقى تفريق المظاهرات بالقوة لان التيار كان اقوى من جبروته ولكنه خــدع المتظــاهرين وغرهم بتصريحاته ثم صرفهم بشىء من الحيلة والخبث ، ومع ذلك تجددت المظاهرات اذ اتفقت طبقات الشعب جميعها عــلى تحديد يوم الخميس ٢١ فبراير سنة ١٩٤٦ للاضراب العام احتجاجا عــلى الاحتلال وسمى هذا اليوم بيوم الجلاء، وقد ظهر اجماع الامة بشــكل رائع وقامت مظاهرة تضم أناسا من مختلف الطبقات وتعبر تعبيرا سلميا عن أمانى البلاد فتصدى لها القراصنة من الجنود الانجليز وأطلقوا الرصاص عــلى المدنيين العــزل وقتلوا منهم ثلاثة وعشرين شهيدا وجرحوا مائة وواحد وعشرين ، وقد اهتز قلب الامة لهذا العدوان الوحشى المتعمد فقــامت مظاهرات دامية فى الاسكنــدرية وغيرها من المدن واتفق اهل الاسكندرية على تسمية يوم الاثنين ٤ مارس سنة ١٩٤٦ بيوم الشهداء واعلان الحداد فى المدينة ، ولكن الانجليز الانذال تصدوا بدورهم لاهل الاسكندرية حتى

كانوا يطلقون الرصاص عليهم من داخل المساكن وقتلوا منهم ثمانية وعشرين وبلغ عدد الجرحى ٣٤٢ ولم يصرع من المعتدين الآثمين الا اثنين من جنود بريطانيا وجرح أربعة .

وحاولت انجلترا اللعوب ان تخدر الاعصاب فألقت تبعة الحوادث على سفيرها البغيض اللورد « كيلرن » فنقلته الى جهة اخرى ، وعينت السير رونالد كامبل ، سفيرا لها بالقاهرة ، وهو من الاستعماريين الذين اشتغلوا بدار المندوب السامى من سنة ١٩٣١ الى سنة ١٩٣٤ .

كان حريا بصدقى ان يشارك الوطن فى حداده وآلامه وان يقطع المفاوضات محتجا على عدوان الانجليز الهمجى ، ولكن متى كان صدقى مصريا يشارك المصريين شعورهم وعواطفهم ؟!

كان الرجل رأسماليا اقطاعيا استخدمته السراى لحساب نفسها وحساب الانجليز وعلقت عليه الآمال فتفاوض فى ظل الرصاص والدم المسفوك وحاول العودة بالبلاد الى الدائرة المرنة التى خرجت منها منذ الحرب العالمية الثانية خروجا لا رجعة بعده .

تألف وفد المفاوضات برئاسة اسماعيل صدقى فى ٧ مارس سنة ١٩٤٦ وألفت انجلترا وفدها برئاسة اللورد ستانسجيت ، وزير الطيران البريطانى وجرت المفاوضات فى القاهرة ، وقد افتتحها ستانسجيت فى ٩ مايو مصرحا بأن انجلترا قررت الجلاء عن مصر برا وبحرا وجوا

***

بريطانيا تتراجع وتستمر فى الخداع

فى وقت المفاوضات بالذات والدماء تسيل فى مصر عرضت قضايا شعوب أخرى على بساط البحث الدولى فتم الجلاء عن سوريا ولبنان ، بلا قيد ولا شرط ولا قاعدة عسكرية او دفاع مشترك .

ووضعت انجلترا الكاذبة المخادعة مبادىء صريحة على لسان وزير خارجيتها « ايرنست بيفن » ، من ذلك انه لما احتدم الجدل فى الامم المتحدة مع روسيا بشأن ايران ، قال « بيفن » لمجلس العموم فى ١٤ مارس سنة ١٩٤٦ مانصه :

« ان الحكومة البريطانية لتأسف اذ تلجأ الحكومة السوفيتية ، بطريق الضغط ، للوصول الى تسوية مع ايران ، بينما تحتل جزءا من أراضيها »

وفى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ ألقى بيفن خطابا فى بريستول قال فيه :

« ليس من اللائق ان تفاوض دولة كبيرة ، أو تحاول المفاوضة ، او الحصول على امتيازات ، من دولة صغيرة ، عن طريق احتلال هذه الدولة الصغيرة ، بقوات جيش الدولة الكبيرة . ان هذا ليس سوى استعمار القرن التاسع عشر ، وهو فى الواقع مايجب ان نتركه ، وراء ظهرانينا ، وانى لا أعتقد ان الحل سيوجد وان الكل سيقبلون مبدأ اننا ـ ممثلى الدول العظمى ـ لن نلجأ الى مثل هذا»

ولبيفن تصريحات أخرى مماثلة ،فى غير مسألة ايران ، من ذلك انه عارض الاتحاد السوفيتى فى مطالبه فى الدردنيل ، فقال فى خطبة له بمجلس العموم البريطانى ، مانصه :

« أما فيما يختص برغبة روسيا فى الحصول على قاعدة فى الدردنيل فان الحكومة البريطانية ، اوضحت أنها ترى ، أنه لو تم ذلك ، لكان مؤداه ، تدخلا غير مشروع فى سيادة تركيا ، ولكان من آثاره ، وضعها فى ظل سيطرة أجنبية »

وقال فى نفس هذه الخطبة :

« ان الاقتراح الذى يقضى باشتراك تركيا والاتحاد السوفيتى ، فى تنظيم الدفاع عن المضايق ، ليس مستساغا وترى الحكومة البريطانية ان على تركيا ان تكون هى المسئولة عن الدفاع عن المضايق ، والاشراف عليها وقد أعربت الولايات المتحدة عن نفس هذا الرأى أيضا »

وقال فى خطبته بمؤتمر حزب العمال فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤٧ مانصه :

« ان روسيا تريد الحصول على قاعدة فى الدردنيل ومن شأن ذلك أن يجعل تركيا تفقد جانبا لايستهان به من استقلالها ، ولهذا نرى لزاما علينا ، ان نرفض طلب روسيا »

ولكن انجلترا دولة تزن الامور بميزانين ، وترى المسائل بمنظارين وتخاطب الناس بلسانين ، وهذا هو الشرف البريطانى ، الذى يقوم على المصلحة الاستعمارية ولا يرى سواها ، ولو عرف الشرف سبيله الى وزارة الخارجية البريطانية ، لتحتم على انجلترا ، احتراما لكلامها على الاقل فى مسألتى ايران والدردنيل ان تجلو من مصر وتترك قناة السويس على الفور ، ولكن انجلترا أرادت ان تسند صدقى بذر الرماد فى العيون والقاء تصريحات جوفاء تناقض الجملة فيها بقية العبارات ، ولم تقصد بذلك الا تخدير الاعصاب واطفاء الثورة التى كانت تغلى فى نفوس المصريين

تصريح الجلاء فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦

ومن مسرحيات السياسة البريطانية ذلك البيان الذى اذاعته السفارة البريطانية فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، ونصه :

« ان السياسة المقررة لحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة هى توطيد محالفتها مع مصر ، على أساس المساواة بين أمتين ، تجمع بينهما مصالح مشتركة ، وعملا بهذه السياسة بدأت المفاوضات فى جو من الود وحسن النية ، فعرضت الحكومة البريطانية ، ان تسحب جميع قواتها البحرية والبرية والجوية من الاراضى المصرية ، وان تجرى المفاوضة لتحديد مراحل جلائها ، والموعد الذى يتم فيه ، والتدابير التى تتخذها الحكومة المصرية ، لتحقيق التعاون ، فى حالة الحرب ، أو خطر حرب ، وشيكة الوقوع طبقا للمحالفة »

ومن هذا البيان يبدو كيف وضع الانجليز السم فى الدسم ، فأكدوا كلمة **المصالح المشتركة** ، وهذا هو الاستعمار بعينه ، فقانونا لاتوجد بين مصر وبريطانيا فى وادى النيل مصالح مشتركة وما هذا الكلام الا تعبيرات اخرى للزواج الكاثوليكى وتخريج لنظرية مواصلات الامبراطورية البريطانية ، ثم ان تقييد الجلاء بالمحالفة ، وبتحديد وقت له ، دليل على انعدام نية الجلاء ، والتحالف لايكون بالاكراه، والاستقلال لايعيش فى جو من الدفاع المشترك بين الجانى والمجنى عليه ، ولذلك كان محققا ان تفشل مفاوضات صدقى - بيفن

***

على أن المفاوضات قد جرت وافتتحت جلستها الاولى بوزارة الخارجية المصرية فى ٩ مايو سنة ١٩٤٦ ، وتبودلت الخطب التقليدية ، وعرض الانجليز مشروعا ، لايختلف فى جوهره عن معاهدة سنة ١٩٣٦ وتكتمت الحكومة انباء المفاوضات ، لانها كانت تعرف شدة يقظة الرأى العام ، وتحفزه لاستخلاص الحق بالقوة ، وكانت الحكومة شريكة للانجليز فى غش الرأى العام المصرى وتسكينه بمسكنات وقتية ، وقد توقفت المفاوضات ، اذ أصر الجانب البريطانى على التمسك بمصر كقاعدة حربية له ، ومن باب التمويه وتهدئة الحالة ، اجلت انجلترا قواتها من القلعة فى ٤ يوليو سنة ١٩٤٦ وسلمتها للجيش المصرى فى مظاهرة حماسية ، وانزل من فوقها العلم البريطانى بعد اربعة وستين عاما ، وكذلك جلت فيما بعد عن ثكنات قصر النيل كما جلت عن الاسكندرية

وتركز الاحتلال فى منطقة قناة السويس التى اضحت شبه دولة منعزلة عن الاراضى المصرية

***

وسافر صدقى الى لندن ، بصحبة وزير الخارجية ، ابراهيم عبدالهادى فى ١٧ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ، وفى ٢٥ اكتوبر وقع الطرفان بالحروف الاولى من أسماء المفاوضين مشروع اتفاق وضع باللغتين الفرنسية والانجليزية وهذه أهم بنوده بعد الديباجة :

انتهاء معاهدة سنة ١٩٣٦

المادة الاولى : ينتهى العمل بمعاهدة التحالف ، الموقع عليها بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، والمذكرة المقبولة الملحقة بها ، وكذلك المذكرات والاتفاق المؤرخ فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، بخصوص الاعفاء والمزايا ، الملحقة ايضا بهذه المعاهدة ٠

الدفاع المشترك

المادة الثانية : اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أنه فى حالة ما اذا أصبحت مصر محل اعتداء مسلح أو فى حالة ما اذا اشتبكت المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على البلاد المتاخمة لمصر ، فانهما يتخذان بالتعاون الوثيق ، وبعد المشاورة ، اى اجراء تتبين ضرورته ، ريثما يتخذ مجلس الامن الوسائل اللازمة لاعادة السلم ٠

المادة الثالثة : تحقيقا للتعاون ، وتبادل المساعدة بين الطرفين الساميين المتعاقدين وتمكينا من تنسيق التدابير التى تتخذ لدفاعهما المشترك ، تنسيقا فعالا ، قد اتفقا على تكوين لجنة دفاع مشتركة من السلطات الحربية المختصة لدى الحكومتين يعاونها من ترى الحكومتان ضمه اليها من المندوبين ٠

« وهذه اللجنة هى أداة استشارية مهمتها ان تدرس ـ لكى تقدم اقتراحاتها الى الحكومتين عما توصى به من الاجراءات ـ المسائل الخاصة بالدفاع المشترك عن الطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو ، بما فى ذلك مسائل العتاد والرجال المتعلقة بها ، وخصوصا مايتعلق من الشروط الفنية بتعاون الفريقين ، والتدابير التى تتمكن بها قواتهما المسلحة ، بصفة فعالة ، من مقاومة الاعتداء ٠

« وتجتمع هذه اللجنة ، كلما اتضحت ضرورة ذلك ، لمزاولة مأموريتها ٠ وعند الاقتضاء ، تدرس اللجنة أيضا ـ بناء على دعوة

الحكومتين ، وعلى اساس المعلومات المقدمة من كلتيهما ـ العواقب العسكرية للحالة الدولية ، وبخاصة أية حوادث من شأنها تهديد الامن فى الشرق الاوسط ، وتقدم فى هذا الصدد الى الحكومتين التوصيات الملائمة ، ويكون على الحكومتين فى حالة وقوع حوادث مهددة لامن اى بلد من البلدان المجاورة لمصر ، أن تتشاورا لكى تتخذا بالاتفاق بينهما أية اجراءات قد ترى ضرورتها »

المادة الرابعة : يتعهد الطرفان الساميان ، بألا يعقدا محالفة ما ، ولا يندمجا فى حلف قائم ، تكون أغراضهما مضادة لمصالح أحدهما »

المادة الخامسة : لايجوز أن يحدث أى شرط من شروط هذه المعاهدة تأثيرا ، بأية صورة كانت ، فى الحقوق والالتزامات المترتبة أو التى قد تترتب ، لواحد أو لآخر من الطرفين الساميين المتعاقدين ، على ميثاق الامم المتحدة » .

المادة السادسة : أتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أنه ـ مع عدم المساس بما صار أعلانه من كليهما تطبيقا للفقرة ٢ من المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولية ـ كل خلاف على تطبيق أو تفسير نصوص هذه المعاهدة يكون قد تعذر عليهما حله بمفاوضات تجرى بينهما، يصفى طبقا لنصوص ميثاق الامم المتحدة .

المادة السابعة : يجب التصديق على هذه المعاهدة (التى يعتبر نصاها لانجليزى والعربى رسميين) وتتبادل وثائق التصديق فى القاهرة فى أقرب وقت مستطاع ، وتدخل المعاهدة فى دور التنفيذ من تاريخ تبادل هذه الوثائق ، وتبقى هذه المعاهدة نافذة المفعول لمدة عشرين عاما من تاريخ دخولها فى دور التنفيذ ، كما أنها تستمر بعد ذلك نافذة المفعول الى أن تنقضى مدة عام بعد أن يعلن عدم تجديدها من أحد الطرفين الساميين المتعاقدين الى الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية » .

بروتوكول الجلاء

وقد ألحق بمشروع هذا الاتفاق بروتوكولان أحدهما خاص بالسودان، والآخر بالجلاء ، ولا أدل على سوء نية أنجلترا من أن ينص فى بروتوكولين ملحقين على هاتين المسألتين اللتين هما محور النزاع بين مصر وبريطانيا فى ملاحق للاتفاق بدلا من ايرادهما فى مقدمة الاتفاق وفى نصوصه الاولى، وبعض النظر عن هذا الاحتيال فى الصياغة ، لايعتبر هذان البروتوكولان

حلا للقضية ، ولسنا الآن بصدد بحث مسألة السودان ، فندع البروتوكول الخاص به جانبا ، ونعرض بروتوكول الجلاء ، وهذا نصه :

« اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان ، على أن الجلاء التام عن الاراضي المصرية (مصر) بوساطة القوات البريطانية ، يجب أن يكون قد تم في أول سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

« وأن مدينتي القاهرة والاسكندرية والدلتا ، يجب أن تكون قد أخليت ، قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، وأن يستمر في أخلاء باقي الاراضي المصرية ، غير منقطعة أثناء المدة المنتهية ، بالتاريخ المقرر في الفقرة الاولى

« وتستمر نصوص اتفاقية ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، الخاصة بالاعفاءات والمزايا نافذة ، بصفة انتقالية ، لصالح القوات البريطانية ، أثناء سحبها من مصر ، وكل تعديل للاتفاقية البادي ذكرها ، تتضح ضرورته ، لداعي لزوم أخلاء الدلتا والمدينتين ، قبل ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ ، يصير ، تقريره باتفاق جديد ، وتحصل المفاوضة فيه ، بين الحكومتين قبل ذلك التاريخ .

« قد أتفق على أن المستندات المرفقة طيه ، لم توضع الا على سبيل المراجعة ، على أنه من المقرر ، أنه في حالة ماإذا لم يدخل عليهما من جانب الحكومة المصرية ، أي تعديل بعد عرضها عليها رسميا ، فأن المستر بيفن سيوصي الحكومة البريطانية بقبولها » .

***

عاد أسماعيل صدقي من لندن ، وعرض مشروعه ومذكرة تفسيرية مرفقة به على هيئة وفد المفاوضات ، فقررت رفض المشروع بأغلبية سبعة من أعضائها أصدروا بيانا الى الرأى العام في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦ وهم : شريف صبري ، علي ماهر ، عبدالفتاح يحيى ، حسين سري ، علي الشمسي ، أحمد لطفي السيد ، مكرم عبيد ، وهذا نص البيان :

« كان لنا الشرف ، ان عهد الينا ، بمقتضى المرسوم الملكي الكريم الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٤٦ ، ن نساهم في المفاوضات بين مصر وبريطانيا لعقد وابرام معاهدة تحقق مطالب البلاد » .

« ولقد بدأت المفاوضات فعلا على أساس المطلبين الحيويين اللذين اجمعت عليهما الامة وهما الجلاء ووحدة وادي النيل وارتضت هيئة المفاوضات المصرية في مقابل تحقيق هذين المطلبين كاملين ان تتفاوض في عقد معاهدة جديدة بدلا من معاهدة سنة ١٩٣٦ التي سلم الطرفان بأنها اصبحت غير صالحة للبقاء ، على ان تكون المعاهدة الجديدة لتبادل المساعدة بين البلدين وبشرط أن تكون في نصوصها وروحها مطابقة لاحكام ميثاق الامم المتحدة ومبادئه . بما في ذلك الحق في عقد معاهدات اقليمية » .

« ولقد استمرت المحادثات والمفاوضات مدة طويلة وانتهى الامر اخيرا الى آن سافردولة اسماعيل صدقى ومعه معالى وزير الخارجية الى لندن ، بوصفهما ممثلين للحكومة ، ولم يلبثا طويلا حتى رجعا باتفاق مع الوفـد البريطانى بكامل هيئته وعلى رأسه جناب وزير الخارجية ، ووقع الجميع على مشروع هـذا الاتفاق بالحروف الاولى من اسمائهم ، وقـد جاء فى ديباجته أنه « اتفق على آن الوثائق المرافقة قد آعدت فقط قيد النظر فيها فيمـا بعد ، على انه اذا قدمت رسميا من الحكومة المصرية دون آى تغيير فان المسـتر بيفن سيزكيها لدى حكومة صاحب الجـلالة الامبراطورية »

« وعلى اثر عودة صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا من لندن يحمل مشروع الاتفاق دعيت هيئة المفاوضات المصرية الى اجتماع عرض عليها فيه هذا المشروع فنـاقشت المقترحات التى تضمنها وبحثتها بحثا مبدئيا أثيرت خلاله جملة اعتراضات من بعض الاعضاء ، وعقـد اجتماع آخر استأنفت فيه الهيئـة بحث المقترحات الجديدة والمذكرة التى آعدها صاحب الدولة اسماعيل صدقى باشا للرد عـلى الاعتراضات التى آبديت فى الجلسـة الاولى وجلاء ما هو غامض من نصوص المقترحات .

« وقد تبين من البحث والمناقشة فى هذا الاجتماع آن سبعة من اعضاء الهيئة لا يرون اقرار المقترحات على صورتها المعروضة والتى قرر دولة صدقى باشا آنها نهائية وغير قابلة للتعديل ، كما تبين آن المذكرة المرفقة بها لم تقلل من آهمية الاعتراضات الموجهـة الى المقترحات اذ آن هذه المذكرة فضلا عن تحميلها النصوص تفسيرات لا تحتملها ، فهى مذكرة من جانب واحد لا تلزم الطرف الآخر سيما وانها اقترنت بتصريحات من جانب الحكومة البريطانية فى البرلمان وبتصرفات من الحاكم العام فى السودان تناقض هذه التفسيرات »

« وكان المفهوم آن يتخذ فى هذا الاجتماع قرار نهائى لولا ان سعادة هيكل باشا طلب اعطاءه مهلة لاتمام بحث المقترحات والمذكـرة المرفقة بها ، وقد وافقت الهيئة على التأجيل لهذا الغرض على آن تدعى للاجتماع فى اجل قريب »

« وانقضت فترة أطول مما ينبغى دون آن تدعى الهيئة الى هذا الاجتماع، فرآينا آن نعهد الى حسين سرى باشا فى الاتصال بدولة صدقى باشا فى هذا الشأن ، فعلم منه آنه لا ينوى دعوة الهيئة الى الاجتماع قبل يوم الثـلاثاء « اليوم » (٢٥ نوفمبر سنة ١٩٤٦) ،لذلك لم نر بدا من اصدار هذا البيان نجمل فيـه الاسباب الرئيسية التى حملتنا عـلى رفض المشروع بحالته الراهنة

١ ـ بتاريخ ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٦ تقدم الجانب البريطانى بمشروع اتفاق ، نص فى الفقرة الثانية من المادة الثانية منه على انه «فى حالة تهديد سلامة آى دولة من الدول المجاورة لمصر اتفق الطرفان الساميان المتعاقدان على آن يتشاوروا معا لاجل القيام بالعمل الذى تتبين ضرورته وذلك الى آن يتخـذ مجلس الامن التدابير اللازمة لاعادة السلم الى نصابه »

« ولكن الهيئة رفضته فى مذكـرتها الاجماعية التى آقرتها بجلسة ٢٣ سـبتمبر سنة ١٩٤٦ ، لما تبين لها من آن الارتبـاط به قد يؤدى الى اتخاذ مصـر قاعدة لأعمال حربية وما يستتبع ذلك من احتمال عـودة القوات البريطانية الى احتلال اراضيها فضلا عن آن عبارة « تهديد السلامة » عبارة مطاطة تحتمل تأويلات متباينة »

« وبمراجعة مشروع بيفن ـ صدقى » يتبين آن هذا النص وان كان قد حـذف من المادة الثانية الا انه آضيف بها يحقـق كل معناه ، ويكاد يتفق مع حرفه الى المادة الثالثة،

« ولم يكن من المستطاع أن نقبل ماسبق أن تقرر رفضه بالاجماع ، ولا أن نجيز أن يجر البلاد الى الاشتراك فى اتخاذ تدابير غير محددة قد يكون منها تعكير صفو العلاقات الودية بين مصر ودولة أخرى أو تسليم مرافقنا أوبعضها الى السلطات العسكرية البريطانية مما يؤدى - كما سبق القول - الى اتخاذ مصر قاعـــدة لاعمال حربية »

« أما ابدال كلمة « عمل » بكلمة «تدابير» فانه لا يغير من الموقف شيئا لان من التدابير ما قد ينتهى الى أعمال عدائية أو ذات نتائج خطيرة

٢ - أما عن مطلبى الامة الاساســيين : الجلاء ووحدة وادى النيل ، فقد وقع اجماع الهيئة - فيما يختص بالجلاء - على أن تقدير ثلاث سنوات أجلا لاتمامه تقدير مبالغ فيه ، وأن الجلاء مستطاع فى أقل من هذا الاجل بكثير من الناحية المادية ، وخاصـــة اذا لوحظ أن العمليات الحربية توقفت توقفا تاما منذ أكثر من سنة ، وكان من المفروض أن تبدأ القوات البريطانية التى جلبت بسبب الحرب فى الجلاء عن المدن والاراضى المصرية عقب توقـــف العمليات الحربية مباشرة سيما وأن معـاهدة سنة ١٩٣٦ نفسها لم تجر لهم الا البقاء فى منطقة محددة وبقوات محددة العدد لا تزيد على عشرة آلاف جندى وأربعمائة طائرة

٣ - وقد كان البروتوكول الخـــاص بالسودان طبقا للنص الذى اقترحته الهيئـة يتضمن تعهد الطرفين « بالدخـــول فورا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحـــكم فى السودان فى نطاق مصالح الاهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر»

« وجاء النص فى مشروع الاتفاق الاخير بأن «السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشـترك ستكون أهدافهـا الاساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصـالحهم واعدادهم اعـدادا فعليا للحـكم الذاتى وتبعـا لذلك ممارسة حق اختيـار النظام المستقبل للسودان وانه الى أن يتسنى للطرفين بالاتفاق بينهما تحقيق هذا الهدف بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقيـة سنة ١٨٩٩ سـارية وكذلك المـادة ١١ من معاهدة سنة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ الى ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذاً »

« ومن المقارنة بين النصين يتبين .

أولا - انه بينما يشير مشروع بيفن - صدقى فى الفقرة الاولى الى السياسة التى يتعهد الطرفان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والســودان تحت تاج مصر فان الفقرات التى تلتها تجرد الوحدة من كل خصائصها

ثانيا - يحتفظ النص المشار اليه بالحالة الراهنة فى السودان ، دون أن يعد باجراء أية مفاوضات لتعديلها بما يتفق مع الاعتراف بوحدة البدين تحت تاج مصر

ثالثا - ان النص على تخويل السودان حق اختيـار نظامه المستقبل يمهد السبيل لفصل السودان عن مصر ، ويلزمنا منذ الآن بقبول هذا الفصـل ، وفى ذلك هدم حتى للوحدة الاسمية فى ذاتها - فاذا قورن ذلك بما هو جار فعـلا فى السودان الآن تبينت خطورة النتائج المترتبة على هذا النص

« ولا عبرة بما جاء فى المذكرة التفسيرية التى أعدها دولة صـدقى باشا من أن كل تعديل يطرأ على نظام الحكم فى الســودان انما يكون فى نطاق الوحدة فانه فضلا عن أن عبارة النص جليـة فى هذا الصدد فان تفسير دولة صدقى باشا تفسير من جانب واحد غير ملزم للطرف البريطانى .

« وغنى عن البيان ان حرصنا على تحقيق وحدة وادى النيل وحدة فعلية لا ينطوى على أية نية من نوايا التوسع او الاستعمار ولكنه حرص جاء محققا لما تجلى من رغبة شعب وادى النيل فى تاليف وحدة تؤكدها الروابط التاريخية والجغرافية والاقتصادية والروحيــة ولا تتعارض مع رغبــة المصريين والســودانيين معا فى اقــرار الحكم الذاتى للسودان بل تساعد عليه

« لهذه الاسباب رفضنا المشروع فى وصفه الجديد ورأينا اصدار هذا البيان الموجز . توضيحا للموقف الذى آثرناه قياما بواجبنا وتأدية للامانة الموكولة الينا »

وقد أجاب صدقى على هذا البيان باستصدار مرسوم فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٦ بحل الوفد الرسمى للمفاوضة ، ولكن هذا الاجراء لم يسعفه وينقذ حكومته من السقوط ، فقد ترنحت منذ عودته من لندن وادلائه بحديث لمندوب رويتر فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ قال فيه :

« لقد صرحت فى الشهر الماضى ، أننى سأجىء بالسودان الى مصر ، واليوم نجحت فى مهمتى ، ذلك أن الوحدة بين مصر والسودان ، تحت التاج المصرى ، قد تقررت بصفة نهائية » .

وأثار هذا التصريح ثائرة الانفصاليين فى السودان ، كما أثار هيـــاج الاستعماريين الانجليز فى لندن ، مما أضطــر « كليمانت آتلى » رئيس رئيس الوزارة البريطانية لان يعارض صـــدقى بتصريح ألقاه فى مجلس العموم البريطانى فى يوم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩٤٦ وقال فيه : « أن الحكومة لا تفكر فى أدخال أى تغيير على وضع السودان الحالى ، أو على الادارة فيه ، ذلك لانه قد جاء فى الانباء أن صدقى باشا رئيس الوزارة المصرية ذكر أنه تقرر بصورة قاطعة تحقيق الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصرى » واضاف آتلى تعليقا على بيان صدقى قوله : « ويبدو لى أنها تصريحات مغرضة مضللة ، فيما اذا قصد منها التعبير عن الوصول الى اتفاق ، فأن الذى جرى لايعدو أن يكون محادثات تمهيـــدية بحته ولم نتفاوض على شىء بصفة نهائية » .

وعلى ذلك انفضحت سياسة صدقى وتبين ان المفاوضات طريقة ضالة كما كانت من قبل ، وظهر للانجليز أن صدقى قد عجز عن أن يدخل ، مشروع الدفاع المشترك على البلاد ، فسحبوه وأسدلوا عليه الســتار ، واضطر صدقى لان يستقيل فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أستقالة تقليدية لاســباب صــحية .

وخلفه فى الوزارة المرحوم محمود فهمى النقراشى ، وفى عهده تم الجلاء عن بعض المعسكرات فى القاهرة والاسكندرية ، واحتفــل فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٧ برفع العلم المصرى فوق ثكنات قصر النيل ، ولكن النقراشى

دان قد ظن أن فى وسعه الوصول الى مالم يحققه صدقى ، فقبل أن يفاوض « رونالد كامبل » بالقاهرة ، ثم مالبث أن اصطدم كغيره بسوء نية الانجليز فقطع المفاوضة وقرر مجلس الوزراء فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ ، عرض القضية المصرية على مجلس الامن .

***

الخلاصـــــة

جرب أسماعيل صدقى العودة بمصر الى دائرة المفاوضات المرنة ، وعاد من لندن بخفى حنين ، ويعتقد البعض خطأ أن مشروع صدقى ـ بيفن ، كان ينطوى على بعض المزايا ، ولكن هذا الرأى غير صحيح ، للاسباب الآتية :

أولا ـ مناقضة المشروع للمبادىء الدولية الحديثة ولميثاق الامم المتحدة بوجه خاص ، فمشروع صدقى ـ بيفن يهدم مبدأ المساواة فى السيادة ، وقد علق الجلاء على قبول مصر أن تعقد محالفة عسكرية أبدية مع بريطانيا تجعلها قاعدة تموين لبريطانيا وتابعا لها فى الحروب ، كما علق الجلاء على أنشاء لجنة دفاع مشترك مستديمة ، تعطى بريطانيا أشرافا على الجيش المصرى .

ثانيا ـ أقر المشروع اتفاقيــة الســودان لسنة ١٨٩٩ ، مع أنها مدموغــة بالبطـلان .

ثالثا ـ من ذا الذى كان يضمن جلاء بريطانيا بعد السنوات الثلاث ، وكان فى وسعها أن تتلكأ بحجة أضطراب الموقف الدولى ، أو قيــام حالة تهدد أمن الشرق الاوسط ، وما أكثر دسائس بريطانيا وألاعيبها ؟ !.. فمشروع صدقى ، بيفن لايخرج عن كونه وعدا بالجلاء ، وهل هناك محل لتصديق وعود الانجليز ، وهم أكثر أهل الارض نقضا للعهود وتنكرا للوعد ؟!

رابعا ـ أغفل صدقى ومؤيدوه تاريخ مصر الحديث ، وأن هذا التاريخ الرهيب يذكرنا دائما وأبدا بحالة عداء قانونية بين مصر وبريطانيا أستمرت سبعين سنة ، والقول أن العدو يمكن ان ينقلب الى حليف كذب ورياء ، وتجاهل لعواطف المصريين وتقاليدهم ، وان انقضاء قرن من الزمان بعد الجلاء التام أقل مدة تكفى لتصفية جو العــلاقات بين مصر وبريطانيا ، والانجليز هم الجناة ولا يستطيع المجنى عليه أن يصافح الجانى قبل أن يلتئم الجرح ويتغير التاريخ .

وعلى كل كان الفشل الذى منى به مشروع صدقى آخر تجربة للمدرسة القديمة ، مدرسة المفاوضات ، لان مصر لم تعد تطيــق هذا العبث ، وتقبل أن تجرى فى حلقة مفرغة على غير هدى .

الفصل السادس

الاحتكام الى مجلس الأمن

كلمة عامة ـ المبادىء القانونية فى الاحتكام الدولى ـ صحيفة الدعوى ـ بيان النقراشى فى ٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ ـ الرد البريطانى على مصر بجلسة ٥ اغسطس ـ الشوط الثانى فى ١٢ اغسطس سنة ١٩٤٧ ـ جلسة ١٣ اغسطس سنة ١٩٤٧ ـ اقتراح البرازيل والتعديل الذى اقترحه وفد الصين ـ اقتراح كولومبيا ـ موقف سوريا المشرف ـ قرار مجلس الامن ـ رأينا

كان المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا قد استأنف المفاوضات مع السفير البريطانى فى القاهرة ، ولما أصرت انجلترا على موقفها ، اضطر مجلس الوزراء لان يقرر فى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٧ قطع المفاوضات ، وعرض القضية على مجلس الامن ، وأعلن النقراشى هذا القرار فى بيان ألقاه بمجلسى النواب والشيوخ فى يوم ٢٧ يناير سنة ١٩٤٧ ، وقد ختم بيانه بقوله :

« ان قضية وادى النيل قضية واحدة لا تتجزأ ، ولذلك فقد تقرر طرحها على مجلس الامن برمتها ، واذا كان لى بعد هذا البيان ما أقول فهو أن نتوجه الى أبناء وادى النيل ، شماله وجنوبه ، أن يقضوا على الجدل بينهم ، وأن يقفوا من قضيتهم صفا واحدا ، بنيانا مرصوصا يشد بعضه بعضا ، ولقد علمتنا التجارب أن اللجاجة طريق الفرقة ومدعاة الخلاف ، وأن شر ما تطعن به الامم المجاهدة لادراك حرياتها وحقوقها ، الانقسام والتفرق ، فلنول وجوهنا شطر الوطن وسلامته ، مخلصين لله فى سعينا وجهادنا ، متناسين أشخاصنا ، متمثلين واجبنا ، حريصين على ضم صفوفنا وجمع قوانا ، فالوطن فى أحرج ساعاته محتاج لجهود أبنائه ، والله يهدى الى سبيل الرشاد » .

وتألف وفد مصر لمجلس الامن برئاسة محمود فهمى النقراشى رئيس مجلس الوزراء ، وعضوية كل من الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وزير المعارف وقتئذ ، وممدوح رياض ، وزير التجارة والصناعة ، وعبد المجيد ابراهيم صالح ، وزير الاشغال العمومية ، وأحمد رمزى عضو مجلس الشيوخ ، ومحمود حسن ، سفير مصر فى واشنطون ، ومحمود فوزى ، مندوب مصر الدائم لدى الامم المتحدة ومن هيئة

المستشارين : عبد الحكيم الرفاعى ،طه السيد نصر، حلمى بهجت بدوى، حامد سلطان ، سعد كامل ، الخ . . .

***

وقد لجأت الدول ، منذ أقدم عصور التاريخ ، لحل مشكلاتها بالوسائل السلمية أو بالحروب .

وما زالت الحروب حتى الآن وسيلة لحل المنازعات الدولية ، وذلك على الرغم من ميثاق الامم المتحدة ،لان العالم لم يصل بعد الى تقرير المبدأ القائل بعدم الالتجاء الى القوة فى طلب الحق ، وهو المبدأ المعمول به فى القوانين الداخلية ، اذ القانون الدولى ، ما زال كسيحا ، طالما أنه لا توجد قوة دولية ، تلزم أفراد العائلة الدولية بالنزول عند حكمه .

ولا تريد مصر أن تستخدم هذه الوسيلة فى حل مشكلاتها ، فلم يبق أمامها الا الالتجاء الى الوسائل السلمية .

وهذه الوسائل يمكن حصرها فيما يأتى :

١ ــ المفاوضات المباشرة .

٢ ــ الوساطة والتحقيق ويمكن تسمية هاتين الوسيلتين بالمفاوضات غير المباشرة .

٣ ــ التحكيم الدولى .

٤ ــ طرق باب العدالة الدولية .

واذا كانت مبادىء القانون الدولى الحديثة تنص على ضرورة الالتجاء الى المفاوضات المباشرة ، فقد جربت مصر هذه الوسيلة مرارا وتكرارا ، منذ سنة ١٩٢٠ الى أن قطعت مفاوضات النقراشى فى يناير سنة ١٩٤٧، وكانت مصر أمام خصم عنيد ، كافر بالعدالة الدولية ، ويشترط القانون أن تجرى المفاوضات فى جو برىء من الضغط والاكراه والغش والتدليس ، وهذا ما لم يتحقق فى أية مرحلة من مراحل المفاوضات ، اذ تدل ملابساتها على أن انجلترا كانت تحاول دائما أن بعض الفقهاء الدوليين ، بحل المشاكل

توصى الشرائع الدولية ، وكذا الفقهاء الدوليين ، بحل المشاكل بين الدول بطريق المفاوضات ، وهذا واضح فى اتفاقات لاهاى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ، ، وفى ميثاق عصبة الامم ، وفى اتفاقات لوكارنو ، وعلى الاخص فيما جاء بتلك الاتفاقات خاصا بالتحكيم ، وكذلك فى ميثاق سان فرانسيسكو ، ولكن المفاوضات ليست وسيلة لحل القضايا التى هى من قبيل النزاع المصرى البريطانى ،حيث تحتل دولة ظلما وعدوانا ،

أرض دولة أخرى ، وتسند ظهرها بهذا الاحتلال ، ولا تدع مجالا لارادة حرة للدولة التى تطالب بزوال هذا الاحتلال ، وانما المفاوضات قد تنجح فى حل خلافات بين دول متكافئة ، فى مظاهر السيادة وأسباب القوة .

وقد كانت محكمة العدل الدولية الدائمة ، تستوجب من طرفى النزاع ، قبل عرض مسألة ما عليها ، أن يستنفدا بحثها بالمفاوضات المباشرة ، وكانت ترجع لاوراق تلك المفاوضات لتتلمس جديتها من عدمها ، وتتعرف مدى حسن نية كل طرف من أطراف النزاع من واقع أوراق المفاوضات ، لتكون رأيا صحيحا فى الموضوع ، ولكن ما كان لتلك المحكمة بعد أن يتبين لها أن الطرفين قد تفاوضا ، أن تطالب اليهما العودة للمفاوضة فى نقطة تكون قد بحثت ، فان معنى ذلك أن المحكمة تخرج عن نطاق اختصاصها ، وعلى هذه الوتيرة تسير محكمة العدل الدولية الآن .

المفاوضات فى ميثاق الامم المتحدة

يفرض الميثاق على الدول الاعضاء التزاما عاما بحل منازعاتها حلا سلميا ، وينص صراحة على المفاوضة كوسيلة أولى لحل النزاع ، وهذا هو نص المادة ٣٣ من الميثاق :

« يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره ، أن يعرض حفظ السلم والامن الدولى للخطر ، أن يلتمسوا حله بادىء ذى بدء ، بطريق المفاوضة ، والتحقيق ، والوساطة ، والتوفيق ، والتحكيم ، والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا الى التوكيلات والتنظيمات الاقليمية ، أو غيرها من الوسائل السلمية ، التى يقع عليها اختيارها ، ويدعو مجلس الامن أطراف النزاع الى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق ، اذا رأى ضرورة لذلك » .

وللدول أن تلجأ الى وسيلة أو أخرى من الوسائل التى نصت عليها المادة المشار اليها ، حسبما تراه ، بل ولها أن تلجأ لوسائل أخرى غير التى نص عليها الميثاق .

وليس هناك شكل خاص للمفاوضات الدبلوماسية ، ولا مدة محددة ، وقد تجرى المفاوضات بتبادل المذكرات أو البرقيات ، وقد تجرى بالاتصال المباشر . والذى جرى عليه العمل أن قطع المفاوضات يستتبع خطوة أخرى ، قبل أن يقوم أحد الطرفين باتخاذ عمل ايجابى ، لا يدع محلا للتفاهم ، وهذه الخطوة عادة هى المفاوضات غير المباشرة ، بواسطة دولة أو أكثر تتوسط فى الخلاف ، ولكن لا يوجد الزام بالالتجاء لهذه الوسيلة

اذ الامر متروك لتقدير من يرغبون فى الوساطة ولظروف النزاع نفسه .

واذا ما استنفدت وسيلة المفاوضات ، وطرح الخلاف على مجلس الامن ، فان المجلس يبحث عادة فيما اذا كان النزاع المطروح عليه يهدد السلم أو لا يهدده ، وتنص المادة ٣٤ من الميثاق على أنه « لمجلس الامن أن يفحص أى نزاع ، أو أى موقف ، قد يؤدى الى احتكاك دولى ، أو قد يثير نزاعا ، لكى يقرر ما اذا كان استمرار هذا النزاع ، أو الموقف ، من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى » وقيام المجلس بهذا يعد مرحلة تمهيدية لتكييف النزاع ومعرفة ما اذا كان استمراره مهددا للامن الدولى أم لا ، وحق المجلس يخول له أن يفحص حالتين متميزتين احداهما عن الاخرى ، فيفحص النزاع ، ويبحث الموقف الذى قد ينجم عنه تهديد الامن الدولى ، ولا توجد فى نصوص الميثاق ضوابط للفصل بين الامرين .

وكما يقول الدكتور زكى هاشم « يتجه المجلس الى التوسع فى تفسير سلطاته فى الفحص ، فالمجلس يرى أن له ، بغض النظر عن المقتضيات السياسية لاية حالة خاصة ، سلطة اجراء تحقيقات عن وقائع أى موقف أو نزاع يثار أمامه ، لا لتقدير خطورة هذا الموقف فحسب ، بل وليكون أيضا الاساس الواقعى لما يصدر من توجيهات وفقا للمواد الثالثة والثلاثين والسادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين . وللمجلس حين يقوم بمثل تلك التحقيقات ، أن يرخص لهيئاته الفرعية فى اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمالها . وقراراته فى هذه المسائل ملزمة للاعضاء طبقا للمادة الخامسة والعشرين ولو أن المجلس لا يملك بمقتضى المادتين السادسة والثلاثين والسابعة والثلاثين الا التوصية باجراءات تسوية المنازعات ووسائلها وشروطها ، وهكذا تكتسب المادة الرابعة والثلاثين فى تطبيقاتها العملية أهمية بارزة فى نظام التسوية السلمية للمنازعات الذى يرسمه الميثاق » (١) .

وللمجلس سلطة تقدير كاملة لكل حالة من الحالات التى تعرض عليه ، ولكنه تفادى ، فى القضايا التى عرضت عليه ، فى مسائل ايران واندونوسيا وسوريا ولبنان ، اتخاذ قرار موضوعى ، يبين ما اذا كان الموقف فى أى من الحالات المتقدمة من شأن استمراره تعريض السلم الدولى للخطر أم لا ، ذلك لانه يشترط أن يصدر هذا القرار باجماع الخمسة الكبار ، وهذا هو الحرج الذى حرص المجلس على التخلص منه .

---

(١) الدكتور زكى هاشم ، الامم المتحدة ، مصر سنة ١٩٥١ ، ص ١٢٠

وأضعف الايمان ، وأقل صور التدخل من جانب المجلس أن يكتفى بدعوة طرفى النزاع لحله بالطريق الودى ، على أن المادة ٣٦ من الميثاق قد أعطت لمجلس الامن فى أية مرحلة من مراحل النزاع الذى يقع تحت طائلة المادة ٣٣ ، أن يوصى بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية ، وعلى ذلك لا يقف حق المجلس عند التوصية بالتسوية الودية بل له أن يوصى باتخاذ طرق معينة ويرسم اجراءات الالتجاء اليها ، والامر متروك لتقدير المجلس ، ويجب التنبيه الى القيدين الواردين فى المادة ٣٦ ، فى الفقرتين الثانية والثالثة ، فتنص الفقرة الثانية على أنه « على مجلس الامن أن يراعى ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم » ونص الفقرة الثالثة « على مجلس الامن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة ، أن يراعى أيضا أن المنازعات القانونية ، يجب على أطراف النزاع – بصفة عامة – أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقا لاحكام النظام الاساسى لهذه المحكمة » والمجلس فى الحالة الاخيرة لا يملك أن يفرض الالتجاء الى محكمة العدل الدولية لانه ليست له ولاية جبرية لهذه المحكمة ، وانما يوصى فقط بالالتجاء اليها ، والامر متروك لاتفاق الطرفين على قبول اختصاص هذه المحكمة .

وتوجد حالة ، يفرض الميثاق فيها على الدول المتنازعة أن تطرح النزاع على المجلس وهى المنصوص عليها فى المادة السابعة والثلاثين « اذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار اليه فى المادة ٣٣ ، فى حله بالوسائل المبينة فى تلك المادة ، وجب عليها أن تعرضه على مجلس الامن » .

« واذا رأى مجلس الامن أن استمرار هذا النزاع فى الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى ، قرر ما اذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة ٣٣ ، أو يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع » .

***

وعلى هدى المبادىء المتقدمة ، قدمت مصر فى ١١ يوليو سنة ١٩٤٧ ، دعواها الى مجلس الامن ، بعريضة مؤرخة فى ٨ يوليو ، وموقعة من رئيس الحكومة المصرية المغفور له محمود فهمى النقراشى ، وهذا نصها .

« جناب السكرتير العام .

« تحتل القوات البريطانية ، الاقاليم المصرية ، على الرغم من ارادة الشعب الاجماعية ، وأن وجود قوات أجنبية فى أراضى دولة من أعضاء الامم المتحدة فى زمن السلم ، بغير رضائها رضاء حرا يعد امتهانا لكرامتها ، وحائلا يحول دون تقدمها الطبيعى ، كما أنه خرق للمبدأ

الاساسى ـ مبدأ المساواة فى السيادة ـ وهو بذلك يناقض ميثاق الامم المتحدة فى نصه وروحه ، وقرار الجمعية الصادر بالاجماع فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦

((ان احتلال القوات البريطانية غير المشروع لمصر سنة ١٨٨٢ ، واحتلالها للجزء الجنوبى من وادى النيل ، أى السودان ، تبعا لذلك ، قد مكن حكومة المملكة المتحدة منذ سنة ١٨٩٩ من أن تفرض على مصر اشتراكها معها فى ادارة السودان وأن تنفرد بعدئذ بالسلطان فيه ، وقد استخدمت حكومة المملكة المتحدة هذا الوضع لكى تتبع سياسة ترمى الى فصل السودان عن مصر ، عاملة على تشويه سمعة مصر والمصريين ، وبذر بذور التفرقة بين المصريين والسودانيين ، وبث الانقسام بين السودانيين أنفسهم ، واثارة حركات انفصالية مصطنعة والحض عليها ، وقد سعت حكومة المملكة المتحدة بهذه السياسة ، ومازالت تسعى ، الى فصم وحدة وادى النيل على الرغم من أن هذه الوحدة تقتضيها مصالح سكان هذا الوادى وأمانيهم المشتركة))

((ولما كان احتلال القوات البريطانية المسلحة لوادى النيل ، والمضى فى هذه السياسة العدائية ، كلاهما ، تهديدا غير مشروع لحرية أمة مستقلة ووحدتها ، فقد أثار نزاعا بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة من شأن استمراره تعريض السلم والامن الدولى للخطر .

((ووفقا للمادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة ، وعلى الرغم من أن وجود القوات الاجنبية لا يتلاءم بذاته مع حرية المفاوضات ، سعت الحكومة المصرية فى حسن نية الى الوصول الى حل عادل لهذا النزاع عن طريق مفاوضات مباشرة مع المملكة المتحدة ، واذا أخفقت هذه المفاوضات الطويلة المضنية ، حاولت حكومة المملكة المتحدة التمسك بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى لا يمكن أن تلتزم مصر بها ، اذ أنها استنفدت أغراضها فضلا عن أنها تتعارض مع أحكام الميثاق .

((لذلك ترفع الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين المملكة المتحدة الى مجلس الامن تطبيقا للمادتين ٣٥، ٣٧ من الميثاق ، طالبة :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما ناجزا .

(ب) انهاء النظام الادارى الحالى للسودان .

((والحكومة المصرية اذ تطلب اليكم ادراج هذا النزاع فى جدول أعمال

المجلس ، تبدى استعدادها لشرح هذا النزاع ، وتقديم الوثائق اللازمة حين يطلب اليها ذلك وفقا للمادة ٣٢

((وأنتهز هذه الفرصة للاعراب عن فائق احترامى)) .

***

بيان النقراشى فى مجلس الامن

قبيل الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الثلاثاء ٥ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، بدأ النقراشى القاء خطبته بمجلس الامن ، وقد استهلها بقوله :

((ان الحكومة المصرية لتحدوها الثقة ، كل الثقة اذ تتقدم الى هذه الساحة تطلب معونة مجلس الامن ، فى تسوية النزاع القائم بينها وبين حكومة المملكة المتحدة .

((ونحن انما سلكنا هذا السبيل ، بدافع من الايمان الصادق بمبادىء العدل والانصاف ، التى تتجلى فى ميثاق الامم المتحدة ، مستندين الى ما للدول الصغيرة من الحق فى أن تختصم اليكم على أساس المساواة التامة ، دولة من الدول العظمى .

((على أن النزاع المعروض عليكم ، يتناول مصالح للدولتين غير متكافئة ، فبينما هو بالنسبة لمصر يمتد الى كيانها ذاته بوصفها دولة ذات سيادة ، اذا هو بالنسبة لبريطانيا العظمى ، لا يعدو أن يتعلق بمسائل عارضة لامبراطورية مترامية أطرافها .

((وتود الحكومة المصرية أن تؤكد أن استمرار احتلال بريطانيا لاراضيها وما تفرع عنه من التدخل فيما هو من صميم شئوننا الداخلية ، ليس مثارا للخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب ، بل هو الى ذلك يخلق حالة من الاحتكاك الدائم ، بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال ، هى فى ذاتها من مهددات السلم .

استمرار الاحتلال مدعاة للاضطراب

((ثم ان هذا النزاع لا تنحصر آثاره فى حدود النطاق المحلى ، فهو نزاع يقوم فى وقت ، توجب الحالة فى الشرق الاوسط ، اتخاذ كل التدابير الممكنة لاقامة سلم دائم على دعائم ثابتة ، ولاشك فى أن مايسود العلاقات بين مصر والمملكة المتحدة ، من توتر ، وما قد ينجم عنه من تعقيبات ، تتجاوز حدود أراضينا ، لمما يجعل الخطر على السلم والامن ، فى هذا الركن من العالم ، قريب الاحتمال ، فالنزاع المعروض عليكم ، لا شك فى أنه نزاع من شأن استمراره أن يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى .

مساعى مصر الودية لحل النزاع

وشرح المغفور له النقراشى الخطوات التى اتخذتها مصر قبل الالتجاء الى مجلس الامن ، مبينا كيف وقفت مصر فى الحرب الى جانب الديموقراطية ضد المحور ، وأنها كانت تترقب فك قيودها منذ أن وضعت الحرب أوزارها ، وأن مصر طلبت فى عهد وزارته الاولى أن تفاوض بريطانيا لتوجيه « العلاقات المصرية البريطانية توجيها جديدا على ضوء المبادىء الجديدة التى أقامها ميثاق الامم المتحدة » ، ولكن الحكومة البريطانية عمدت منذ بدء المفاوضات للتمسك بالقاعدة العسكرية ، ورفضت مصر هذا الطلب لما انطوى عايه من انتقاض لسيادتها ، ومجافاة لمبادىء ميثاق الامم المتحدة ، وندد رئيس الوزارة المصرية بالوعد البريطانى بالجلاء الصادر فى ٧ مايو سنة ١٩٤٦ ، وقال انه صدر عن نية سيئة ، وكان معلقا على شرط ، فلم يعد أن يكون مرحلة من مراحل المساومة . وقال ان سوء نية بريطانيا أمر ظاهر من مشروع صدقى - بيفن الذى اقترن بمشروع معاهدة تحالف ، تضمنت جميع الاحكام العسكرية الثقيلة المرذولة التى فرضتها معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبين كيف أمعن البريطانيون فى التحدى بمصر والسودان ، بعد فشل المشروع المشار اليه .

اصرار بريطانيا وعنادها

قال رحمه الله :

« لقد قضينا عاما كاملا ، نتلمس السبل الى تسوية سلمية ودية ، فلم ندع طريقا ممكنا للاتفاق لم نسلكه ، أو بابا لم نطرقه ، وكنا نصطدم دائما باصرار بريطانيا وعنادها ، فلم نتقدم الى الامام خطوة واحدة .

« فماذا كانت تستطيع مصر أن تفعل حيال ذلك ؟ ما كان لنا ان نقتنع بأن نرتد الى عهد جديد من التبرم والشكوى ، أو أن نسكن الى الايام تجرى بنا من سيىء الى أسوأ . ماكان لنا أن نتغاضى عن شعور مواطنينا أو أن نتجاهل الاخطار التى ينطوى عليها استمرار وجود قوات أجنبية فى اراضينا ، وما يستتبعه من تدخل فى شئوننا !!

ماذا نطلب من مجلس الامن

« ولكنا حرصنا مع ذلك على أن نتجنب اضافة عامل جديد الى عوامل الاضطراب القائمة فعلا فى الشرق الاوسط ، فلم يدر بخلدنا أن ننتزع حقنا بأيدينا ، بل عمدت الحكومة المصرية بعد أن خاب ظنها فى الوصول الى تسوية سلمية ، الى رفع الامر الى مجلس الامن ، تنفيذا لما التزمت

به من أحكام الميثاق . وهذا القرارمن جانبهـــا استقبله الرأى العـــام بالحماس والترحيب ، وأيده البرلمانتأييدا قويا . ذلكم مبلغ الثقة الـــتى يترقب بها الشعب المصرى معونتكم. اننا لنصارحكم ، يا جناب الرئيس ، بأننا انما جئنا نتحدى مزاعم التوسع الاستعمارى ، التى عهدها القـــرن التاســـع عشر ، ونطلب الى مجلسالامن أن يؤكد أن العالم قد ارتقى فى القرن العشرين .

« نطلب اليكم أن تقرروا اجـلاءالقوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، عن السودان ، وعن أى جزءآخر من الاراضى المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء حالا كامـلا غير مشروطبشرط .

« ونطلب اليكم كذلك أن تقـرروانهاء النظام الادارى الذى يتمسك به البريطانيون فى السودان منذ سـنة١٨٩٩ ، وذلك حتى يتمكن مواطنونا السودانيون من مشاركة شعب مصررفاهيته وأمانيه .

« أن مطالبتنا باجلاء القوات البريطانية قد تثير التساؤل عن كيفيـة استقرار هذه القوات فى مصر ، وقديكـــون من المتعين من آجل ذلك أن أسرد فى ايجاز شيئا من التاريخ » .

الاحتلال البريطانى وخرق القـــانون الدولى

وسرد النقراشى على المجلس مـوجزا لتاريخ الاحتلال المشئوم ، وبين صلته بحفر قناة السويس ، ومجافاته لاحكام القـانون الدولى العـام ولمعاهدة لندن لسنة ١٨٤٠ ، وعددتصريحات بريطانيـا بأن وجودها فى وادى النيل مؤقت وأن زمن الجـلاءقريب ، ثم قال رحمه الله :

« أما قصة ما بعـد الاحتلال البريطانى لمصر فى سنة ١٨٨٢ ، فمأساة يعرفها العالم أجمع ، فقـــد عاملتبريطانيا مصر كما يعامل البلد المغزو ، وكان ضياع الاســتقلال فى حد ذاتهمحنة قاسية ابتلى بها المصريون ، على أن الاحتلال أتى فى أعقابه بنتيجـــةأخرى ذات مغـــزى ، ذلك أنه أدى بمصر ـــ على الرغم منارادة شعبها ــالى الدخول فى مضمار المنافسة بين الدول الاوروبية فى سياســة القوة ،دخلته لا عاملا مستقلا ، بل ضحيـة لاطماع دول انساقت وراء أحـــلامالتوسع الاستعمارى » .

وتعقب الرئيس المصرى ســـيرالاحداث ، فتكلم عن اعلان الحماية ، واعلان الاســتقلال بتحفظات فى ٢٨فبراير ســنة ١٩٢٢ ، وسرد تاريخ المفاوضات المتعاقبة ، حتى وصـــلالى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهى العقبة الكؤود ، فكيف السبيل للخلاص معقيامها ، وما هى الاسانيد التى يمكن الارتكاز عليها للتحلل منها ؟ !

أسانيد مصر ضد معاهدة سنة ١٩٣٦

أولا ـ أنها عقدت فى ظروف خاصة وقد استنفدت أغراضها .

جاء فى خطاب النقراشي بمجلس الامن :

« كانت مصر تواجه النتائج الخطيرة المترتبة على حالة ، لم يكن لمصر يد فيها ، اذ لم يكن لها صوت فى عصبة الامم . فالاعتداء الفاشى على أثيوبيا فى حدود مصر الشرقية ماض فى طريقه ، لا يعوقه عائق ، وبريطانيا راغبة فى تأييد توقيع العقوبات التى فرضتها عصبة الامم كاملة . أما مصر فكانت هى الدولة الوحيدة من غير أعضاء العصبة التى طبقت العقوبات على ايطاليا الفاشية تطبيقا كاملا ، تنفيذا لما أوصت به عصبة الامم أعضاءها . وكان الامن الجماعى مايزال ضربا من الخيال ، والعالم يتجه سريعا الى حرب عالمية تعلمت مصر ، وقد ذاقت مرارة حرب سنة ١٩١٤ ، أنها لن تسلم من عواقبها .

« وألفت مصر نفسها وهى تحت تأثير الخوف من النازية والفاشية فى حالة جعلتها أقل استعدادا للصمود لاطماع بريطانيا ، فأذعنت تحت ضغط الحوادث الداهمة لشروط المرهقة التى فرضتها بريطانيا ، وتضمنتها معاهدة سنة ١٩٣٦ ... الخ »

وقال وهو يدلل على أن المعاهدة وضعت لظروف وقتية :

« وما لقائل أن يقول ان القيود التى قبلت مصر فى سنة ١٩٣٦ وضعها على سيادتها كان مقصودا بها أن يمتد أثرها الى ما بعد الحرب ، فان الحرب كانت هى الاجل المشروط ضمنا لسقوط هذه القيود ، وبذلك تكون معاهدة سنة ١٩٣٦ قد استنفدت الآن أغراضها » .

ثانيا ـ مجافاة المعاهدة لمبدأ المساواة فى السيادة

قال النقراشي ، رحمه الله ، لمجلس الامن :

« ينص الميثاق فى صدره ، على مبدأ اساسى ، هو مبدأ مساواة اعضاء هيئة الامم المتحدة فى السيادة ، فهو على حد القول العربى المأثور ، قد جعل اعضاء الهيئة سواسية كأسنان المشط . وايا كان وضع مصر فى الماضى ، فانها تقف اليوم امام الجانب الآخر فى هذا النزاع ، على اساس المساواة التامة فى السيادة ، وهى اذ تتمسك بكل معانى هذه المساواة ، لا ترضى التنازل عن اى جزء من سيادتها لمن كان مساويا لها فيها ، وان كانت لا تجعل من تمسكها حائلا يحول دون تعاونها لصالح الجماعة الدولية ، وستحيا مصر على الدوام فى نطاق احكام الميثاق »

« وليس يخل بمبدأ المساواة فى السيادة ، مثل احتلال دولة من الاعضاء لاراضى دولة اخرى من اعضاء الامم المتحدة ، احتلالا عسكريا ، وبغير رضاها ، ومصر لاترضى احتلال بريطانيا القائم فى اراضيها »

« وفضلا عن ذلك ، فقد انشأ الميثاق نظاما للامن الجماعى ، لم يقتصر فيه على مجرد وضع المبادىء العامة، بل ضمنه الوسائل والاداة الكفيلة بتأمين كل عضو من الاعضاء ، وواضح انه لا يجوز فى ظل هذا النظام ان يحتل عضو من اعضاء الامم المتحدة ، اراضى تابعة لعضو آخر احتلالا عسكريا »

« ومصر انما تطالب هنا بالمزايا التى شرعتها هذه الاحكام الاساسية فى الميثاق ، وهى لذلك راغبة فى ان تحمل نصيبها فى الامن الجماعى ، بل هى حريصة على ذلك كل الحرص ، ولكنها تود ان تؤدى واجبها لا دولة تابعة لاية دولة اخرى ، بل دولة ذات سيادة ، وعلى اساس التساوى بغيرها من الدول الاعضاء » .

« قد يطلب مجلس الامن الى مصر ، فى ظروف معينة ، ان تتولى صد اى اعتداء ما ، وهى تريد — ايا كان المعتدى — ان تكون طليقة من كل قيد ، كى تستطيع تنفيذ التزاماتها طبقا للميثاق .

« لقد اخترنا الميثاق سندنا وعمادنا » .

السوابق

« ونحن اذ نتمسك بهذا التطبيق لاحكام الميثاق ، لسنا نسوق محض نظريات مجردة، وانما نتبع السوابق التى وضعتها الامم المتحدة نفسها ، فنستند أولا الى سوابق مجلس الامن ذاته فى قضية ايران وقضية اليونان وقضية سوريا ولبنان . ونستند ثانيا الى ما قررته الجمعية العمومية فى وضوح وجلاء

«ذلك أن الجمعية العامة ، أصدرت قرارا اجماليا فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أبرزت فيه مبلغ مخالفة الاحتلال العسكرى لاغراض الميثاق واهدافه من ناحية ، ولمبدأ الدفاع الجماعى من ناحية أخرى ، وأوصت فيه بسحب القوات العسكرية الاجنبية من أراضى الدول الاعضاء . ولم تتخذ الجمعية العامة هذه التوصية — التى كان للوفد المصرى بعض الفضل فى شأنها — الا بعد أن بحثتها بحثا مستفيضا فى مناقشات مسجلة قاطعة فى سريانه على مثل الحالة التى نعرضها اليوم على المجلس . »

وذكر رئيس وفد مصر ، نص توصية الجمعية العمومية الصادرة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ، وهى :

« تعتبر الجمعية العامة مسألة الامن مرتبطة اوثق الارتباط بمسألة نزع السلاح ، وهى توصى مجلس الامن بأن يستعجل جهد الطاقة وضع القوات العسكرية المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من الميثاق تحت امرته ،

وتوصى الحكومات ان تجرى تخفيض قواتها الوطنية على سبيل التدرج والتوازن ، وان تسحب بغير ابطاء القوات المرابطة فى اراضى الدول الاعضاء بغير رضاها ، الصادر عن حرية ، وفى صورة علنية تشمله معاهدات او اتفاقات متلائمة مع احكام الميثاق وغير مناقضة لاتفاقات دولية . »

ثالثا ــ **عقد المعاهدة فى ظل الضغط**

« ان مصر لم تكن طرفا حرا عند ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ذلك ان القوات البريطانية كانت تحتل اراضيها ، فضلا عن ان الجانب البريطانى لم يدع عند المفاوضين المصريين مجالا للشك فيما يترتب من نتائج على رفضهم التسليم بمطالب بريطانيا ، فقبل بدء المفاوضات مباشرة ، وجه المندوب السامى البريطانى الى ملك مصر والى رئيس وزرائها مذكرة اوضح فيها : « ان الاخفاق فى عقد اتفاق ، قد تترتب عليه نتائج جدية ، ان بريطانيا تحتفظ فى هذه الحالة ، بحق اعادة النظر فى سياستها نحو مصر » والتهديد الذى تنم عنه المذكرة باعادة فرض الحماية او ما هو شر منها كان تهديدا سافرا لم يحجبه التصريح الذى اضاف اليه انه « لم يقصد به تهديد او ارهاب ، وانما قصد به الى تقرير الواقع » وقد احتج رئيس وزراء مصر على ذلك فورا فكتب فى رده « ان محادثات او مفاوضات تعالج فى ظل هذه التصريحات لا يمكن ان تكون خالصة او حرة » فأجابه المندوب السامى بأن حكومته تحتفظ لنفسها بحرية العمل بالنسبة لمستقبل مجهول المدى »

واستشهد النقراشى بتصريح بيفن الذى القاه بمجلس الامن ، بمناسبة عرض مسألة ايران وهو :

« ان الحكومة البريطانية لتأسف لاى اتفاق ، يبدو وكأنه قد انتزع من الحكومة الايرانية كرها ، فى وقت كانت فيه الحكومة السوفييتية ، لا زالت تحتل جزءا من الاراضى الايرانية ، فانه لم يكن مستساغا ان تجرى المفاوضة بين دولة عظمى ودولة صغيرة ، او ان يشرع فيها او ان تسعى دولة عظمى فى الحصول على مزايا من دولة صغيرة ، متوسلة فى ذلك باحتلال اراضى هذه الدولة احتلالا عسكريا »

رابعا ــ **المعاهدة خرق لاتفاقية قناة السويس**

واشار النقراشى فى بيانه الى معاهدة القسطنطينية فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٨٨ ، فقال :

« ان قناة السويس يختلف وضعها عن غيرها من الطرق المائية

الصناعية ، التى تعتبر وسائل مواصلات دولية ، فى انها ينظمها ذلك الاتفاق الدولى ، متعدد الاطراف ،الذى اشرت اليه . وقد نشأت القناة منذ البداية ، مشروعا اشتركت فيهاكثر من امة واحدة ، وما مضت سنوات قليلة على فتحها حتىاجتمعت الدول العظمى الاوروبية تتفق مع تركيا (نيابة عن مصر) ،على تنظيم المرور فيها وحيادها ، والدفاع عنها . »

وتقوم اتفاقية قناة السويس علىمبدأين اساسيين :

١ ـ ان القناة طريق دولى للمواصلات ، مفتوح للامم جميعا على اساس المساواة ، فى وقت السلم ووقت الحرب على السواء .

٢ ـ ان مسئولية الدفاع عن هذاالطريق تقع على مصر (١)

« وقد سعت بريطانيا الىان تنفردبحق الدفاع عن قناة السويس ، اخلالا بهذين المبدأين الاساسيين ،فضمنت معاهدة سنة ١٩٣٦ احكاما ترمى الى اعتبار القناة طريقا رئيسيالمواصلات بين الاجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية ، لقد يكونمفهوما ان تهتم بريطانيا بسلامة القناة ، ولكن شأنها فى ذلك ، ينبغىالا يزيد على شأن غيرها من الدول ، فان دولا غيرها تمتد املاكها فىافريقيا وآسيا تعنيها القناة مثلما تعنى بريطانيا »

خامسا ـ **بطلان نظرية التحالف الابدى :**

قال النقراشى ان معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ترمى الى ايجاد تحالف ابدى لا يتفق وطبيعة الدور الذى تقوم بهدولة من اعضاء الامم المتحدة . واضاف :

« ومثل هذا التحالف ابعد مايكونعنطبيعة الاشياء ، فانمصر وبريطانيا لا يربطهما جوار ، وليست بينهماصلات من الاشتراك فى الجنس او الثقافة ، والحق ان بريطانيا لا تبتغىالتحالف ، علىوجه التبادل والتكافؤ، بل هى تريده تحالفا يحقق لها دوامإذعان مصر لاغراضها الاستعمارية ، فاذا نظر الى مثل هذا التحالف على ضوء تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ، تعين القول بأن هذاالتحالف انما هو صورة اخرى من

---

(١) وقع الذين وضعوا بيان رئيسالوزراءفى أخطاء تاريخية وقانونية جسيمة ، فلم تشترك أكثر من أمة فى مشروع القناة ،بل نفذته مصر بأموالها ورجالها فى صميم تربتها ، والقناة ليس طريقا دوليا ، بل هوطريق مصرى صميم ، تستخدمه لصالحعملاء دوليين ، والعميل لا يملك أن يقيد سلطانالمالك على المرفق المملوك له ، وقد بينا فى أجزاء هذا الكتاب تلك المسائل بيانا وافيا.

صور التبعية ، فهو علاقة ليست متكافئة ولا هي كريمة تربط مصر بالاقتصاد البريطاني وتشدها الى عجلة سياسة بريطانيا الدولية وتلزمها بأن تدور ابدا فى فلك النفوذ البريطاني .

« ولا يسع مصر ، بوصفها امة حرة ، الا ان تنبذ مثل هذه العلاقة التى لاتقوم على المساواة ، فانما نحن نبغى ان نقف على قدمينا ، وان نمكن من القيام بالالتزامات التى يلقيها علينا الميثاق ، ونريد ان ان نتحمل نصيبنا فى حفظ السلم والامن الدولى ، ونحن لذلك مستعدون للدخول فى اى اتفاق خاص مما نصت عليه المادتان ٤٣ و ١٠٦ من الميثاق » .

وتضمن بيان النقراشي اشارة الى نص المادة ١٠٣ من ميثاق الامم المتحدة ، وهو :

« اذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها اعضاء الامم المتحدة وفقا لاحكام الميثاق ، مع اى التزام دولى آخر يرتبطون به ، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق » (١)

***

وفى مساء ٥ اغسطس سنة ١٩٤٧ وقف السير « الكسندر كادوجان » رئيس وفد بريطانيا وقتئذ ، وعضو مجلس ادارة شركة قناة السويس الآن ، ليرد على بيان النقراشي ، فكانت معاهدة سنة ١٩٣٦ سنده الوحيد ، وكان دفاعه عنها يمتاز بترديد اقوال الساسة المصريين ، الذين كانوا فى الماضى قد تشيعوا لتلك المعاهدة بحماقة بالغة .

قال كادوجان « انه ليس لمصر اى حق فى المطالبة بتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهى المعاهدة التى نصت على مرابطة جنود بريطانيين فى الاراضي المصرية المجاورة لقناة السويس ، والتى اذنت بالنظام الادارى الحاضر فى السودان »

وادعى انه ينبغى ان تستمر معاهدة سنة ١٩٣٦ تسع سنوات اخرى « قبل ان يكون لاى من الفريقين حق فى المطالبة بتعديلها »

جوهر الحجة البريطانية

قال كادوجان ما نصه :

« اذا كانت هذه المعاهدة شرعية ، كما ارجو ان ابين ، فانه لن تكون لمصر قضية ، يحق لها ان تعرضها على المجلس ، ونحن نزعم ان معاهدة سنة ١٩٣٦ ما زالت شرعية ونافذة الى سنة ١٩٥٦ ، اللهم الا اذا تم هذا التعديل بمفاوضات ثنائية ، وبطريقة يقبلها الطرفان »

(١) اغفلنا ماورد فى البيان عن السودان ، لاننا لسنا بصدد بحث هذا الركن من القضية

طلب شطب القضية

واضاف انه لا يمكن ان تلام بريطانيا على فشل المفاوضات ، وطلب شطب القضية من جدول اعمال المجلس .

مناقشة سلطة المجلس

وادعى المندوب البريطانى ان مجلس الامن لا يملك سلطة اتخاذ قرار فى هذه المسألة . وقال :

« وها نحن اولاء قد جىء بنا الى مجلس الامن لان المفاوضات قد فشلت ، وهى المفاوضات التى ما كنا ملزمين قط بمباشرتها . وانى لاقول انه لا يسع مجلس الامن ان يصنع شيئا فى هذا الصدد ، وانه لايستطيع ان يتدخل بالنظر الى المفاوضات التى لم نتعهد بحال من الاحوال بمباشرتها لتعديل معاهدة دولية قائمة .

« فاذا كانت هذه المعاهدة شرعية ، فانه لا يسع مجلس الامن ، تحقيقا لاغراض هيئة الامم المتحدة ، ان يتخذاى اجراء سوى الاعتراف بهذه الحقيقة ، ورفع هذه المسألة من جدول الاعمال »

الخطر الذى يهدد السلم

ونفى المندوب البريطانى وجود خطر يهدد استمراره السلم الدولى ، قائلا :

« اذا بقى بين البلدين بعد ذلك ما من شأنه أن يهدد السلم الدولى وأمنه ، فيما يتصل بهذه المعاهدة ، فلن يكون سببه الا أن مصر نفسها تعتزم اتخاذ اجراءات تهدد السلم والامن بدلا من أن تقبل نصوص المعاهدة الملزمة لها

« ولا يوجد فى مبادىء العدل أو فى القانون الدولى ما يكسب أية دولة حقوقا بتهديد السلم والامن عن طريق رفض العمل بما توجبه عليها التزاماتها الدولية »

فضل معاهدة سنة ١٩٣٦ على الحلفاء

ولجأ المندوب البريطانى الى التعمية وصرف المجلس عن الاخلاق والمبادىء الدولية ومخاطبته بلغة المصلحة الشخصية بطريقة ماكرة فقال عن نصوص معاهدة سنة ١٩٣٦ « ولولا هذه النصوص ، وهذه القوات لكان الظفر بالنصر ، وقيام الامم المتحدة، أمرا مشكوكا فيه ، وبفضل نصوص هذه المعاهدة ، استطاعت القوات البريطانية الدفاع عن الاراضى المصرية وكان من نتائج هذه النصوص أن خرجت مصر من الحرب أغني مما كانت عليه ، ولم يكد يصيبها ضرر البتة » .

قال ردا على سند مصر الخاص بمنافاة المعاهدة لمبادىء الميثاق ، ان الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، اتخذت قرارا ، منذ وقت قريب ، أظهر فى وضوح أن وجود قوات أجنبية فى بلد ما ، ليس من شأنه أن يجعل معاهدة ما منافية حتما لميثاق الامم المتحدة ، وضرب مثلا لذلك وجود جنود أمريكيين فى عدد من القواعد البريطانية ، وهذه مغالطة ، فهناك قياس مع الفارق ٠

أما عن قول مصر أنها لم تكن حرة فى ابرام المعاهدة ، فقد ذكر أن مصر رفضت أربع مرات ، فيما بين سنتى ١٩٢٢ ، ١٩٣٦ مقترحات لعقد معاهدة جديدة ، ومادامت قد رفضت تلك المشروعات ، فكان فى وسعها أن ترفض معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وكان يجب أن يرد عليه بنتائج رفض المشروعات المتقدمة من تدخل فاضح فى شئون مصر الداخلية واهدار للحرمات ، وتعذيب للأحرار ، وطرد لكل معارض ، وهذا هو الاكراه المستمر الذى قضى على الفضائل وأفسح المجال لغش الشعب المصرى ، وأدى بفريق من الساسة لادخال الغفلة عليه ، وقبول معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ابتغاء مطامع خاصة أبعدتهم عن أن يتصفوا بشرف الوكالة عن الشعب ٠

ضربت مصر فى مجلس الامن ضربة شديدة اذ اقتبس كادوجان فى بيانه أقوال الذين وصفوا المعاهدة بأنها وثيقة الشرف والفخار ، فأورد أقوالا للنحاس ولصدقى ولآخرين ٠

وتساءل كادوجان ، فى أية شريعة أو مذهب يجوز لمصر ، بعد أن أفادت من المعاهدة مغانم كثيرة ، أن تعمد الآن ، وبعد احدى عشرة سنة ، الى طلب انتهاء هذه المعاهدة ، التى وافقت حرة مختارة على أن تظل قائمة عشرين سنة ؟!

وقال انه اذا رأى أحد طرفى معاهدة ما أن تعديل هذه المعاهدة أمر مرغوب فيه ، فسبيل ذلك المفاوضات بين الطرفين ، ولكن المسألة ليست مما يجوز أن يعرض على مجلس الامن

واستطرد من ذلك الى القول بأن انتصار الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية كان يكون مستحيلا ، لو لم يكن البريطانيون فى وادى لنيل ، وأضاف : « وبفضل نصوص هذه المعاهدة ، والقوات البريطانية المرابطة فى مصر استطاعت مصر أن تحول دون اطباق كماشتى المحور ، ولو قد تم هذا الاطباق لاضطربت خطط الحلفاء الاستراتيجية كلها ومزقت شرممزق ولم يكن ليتاح لى أن أخطب الآن فى مجلس الامن ، لان هذا المجلس ماكان ليوجد »

واتهم المصريين بأنهم تسببوا فى فشل المفاوضات ، لرفضهم اعطاء السوذان ، حق تقرير مصيره !!

***

وعقد مجلس الامن جلسة ثانية لنظر المسألة المصرية فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٧ ، وتصدى فيها النقراشي للرد على ما أبداه مندوب بريطانيا بالجلسة السابقة فاستهل رئيس الوزارة المصرية بيانه بقوله :

« لقد أدهشني ، وأنا أصغى للبيان الذى أدلى به ممثل المملكة المتحدة البريطانية فى الاسبوع الماضى ، أن أسمع هنا فى مجلس الامن ، وفى قلب هيئة الامم المتحدة ، مثل هذا الدفاع المطلق ، غير المقيد عن الاستعمار فى القرن التاسع عشر .

« كنت أظن أننا شهدنا آخر مظاهر هذه الروح الاستعمارية ، عندما سحقت النازية والفاشية نهائيا ، وكان يخيل الى أن التاريخ قد أصدر حكمه النهائي على الاساليب التى عرفت بها السياسة الاستعمارية فى القرن الماضى ، ولم أكد أصدق أذنى، عندما سمعت السير « ألكسندر كادوجان » يصرح بأن بلاده تفاخر الآن بسجل أعمالها فى مصر والسودان »

الاستعمار يدعى الاهداف السامية

« وأستطيع أيضا أن أدرك السبب الذى جعل الاستعمار البريطانى يحتمى وراء ادعاء الاهداف السامية، فهذا الاستعمار يتقدم ويحصن نفسه حيثما ركزت بريطانيا أطماعها ، وذلك تحت ستار من ادعاء اتها ورسالتها بصدد تخفيف الفظائع واعادة هيبة الحكومة والادارة وازالة الفساد والعجز »

واسترسل النقراشي مبينا الكثير من الحقائق التاريخية ، وتكلم عن النهضة فى مصر قبل الاحتلال وبين كيف حطمها الاحتلال وقضى عليها ، ثم فند الادعاء القائل بأن بريطانيا خلصت مصر من نير الاتراك ، وذكر أن الاحتلال لم تكن له مبررات ، وأشار الى ما جرى فى مؤتمر القسطنطينية سنة ١٨٨٢ ، وما حدث وقتئذ من ضرب الاسكندرية ، وادعى أن الخديو لم يطلب مساعدة بريطانيا ، وكشف للمجلس عن المغالطات التاريخية التى وردت فى بيان كادوجان ، وكذب ما قاله هذا الاخير من أن مصر بعد الحرب العالمية الاولى قد تلقت الحرية من بريطانيا، ثم وصل فى بيانه الى الكلام مرة أخرى عن معاهدة سنة ١٩٣٦ فقال :

« لقد تجشم السير ألكسندر كادوجان عناء كبيرا فى سبيل اثبات شرعية هذه المعاهدة ، وأشار فى هذا السبيل الى عدة مبادىء من القانون الدولى ، كالمبادىء المتصلة بالمواثيق التى يجب احترامها ما دامت الحالة لم تتغير ، وهى المبادىء التى لم تشر اليها الحكومة المصرية مرة واحدة :

« بل لقد ذهب السير كادوجان الى أبعد من هذا ، فجعل من مجلس الامن أداة للقانون الدولى فى معالجة هذا النزاع · ويبدو أنه يطلب الى مجلس الامن ، بصفته هذه ، أن يقرر شرعية المعاهدة الانجليزية المصرية التى وقعت فى سنة ١٩٣٦

« على أنى تجنبت ، فى أثناء عرض القضية المصرية ، الاعتماد على الاعتبارات القانونية لانى أعتقد أن مهمة مجلس الامن غير مقصورة على اثبات الوضع القانونى للنزاع الذى يعرض عليه · ونحن لم نلتجىء اليكم لكى تصدروا حكما يتصل بما لطرفى النزاع من حقوق قانونية · وعندى أن مهمتكم أسمى من ذلك ، لانها تتصل بالمحافظة على السلم والامن ، وتتصل أيضا بالعمل على أن تسود الشعوب الحالات التى يمكن أن تقوم فيها علاقات ودية سلمية بين هذه الشعوب · انكم غير مقيدين ، فى النهوض بهذه المهمة ، بالالتزامات القانونية التى يرتبط بها أطراف النزاع ، وهى الالتزامات التى لايعول عليها كثيرا فى تبرير قوة الاستمرار لمقاومة الشرور العتيقة · ان فى التاريخ لأمثلة عديدة على مايصيب السلم من اضطراب بسبب ترك معاهدة ما ، انما أنتم الحفظة على السلم ، وعلى هذا الاساس تقدمت الحكومة المصرية اليكم بشكواها من النزاع القائم بينها وبين بريطانيا ، وهو النزاع الذى من شأن استمراره أن يعرض للخطر كل محاولة للمحافظة على السلم والامن الدوليين »

المعاهدة تصبح خطرا

« ويخيل الى أنى أوضحت موقفى من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، التى استنفدت أغراضها · ومهما يكن من شأن ما كان لهذه المعاهدة من فائدة فى الماضى ، فانها لم تعد تصلح وسيلة للرضا ، وللعلاقات الودية بين مصر وبريطانيا · أما وقد استنفدت هذه المعاهدة أغراضها فقد أصبحت غير متسقة مع الظروف الحاضرة ، ثم أنها قد فقدت قوتها السياسية والادبية أيضا ، وأصبح بقاؤها خطرا يهدد السلم والامن

« أنا لا أطلب منكم الحكم على معاهدة سنة ١٩٣٦ ، ولا أطلب اليكم استخلاص النتائج القانونية من الحوادث التى وقعت منذ أبرمت المعاهدة

بل كل ما أطلبه اليكم هو أن تضعوا نصب أعينكم الحقائق الثابتة التى يرتكز عليها أساس هذا النزاع »

واستطرد المغفور له محمود فهمى النقراشى فى الطعن على المعاهدة مبينا أنها معاهدة أبدية وهو الامر الذى لا تجيزه مبادى القانون الدولى العام الحديثة ، وتناول فى شىء من التفصيل حكم المادة الثامنة واختلال منطقة قناة السويس وما ورد فى ملاحق المادة الثامنة وذكر أن الاحتلال لا يزال قابضا على منطقة واسعة من أرض مصر ، وقال :

« ان وجود هذه القوات ليمكن البريطانيين من الضغط على الحكومة المصرية ، بصورة لا تتفق مع مركز مصر ، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة »

وعدد حالات لتدخل الحكومة البريطانية المستمر فى تغيير الوزارات المصرية والحد من السلطة التشريعية التى يمثلها البرلمان المصرى ، وأشار الى ماجرى فى سنتى ١٩٤٠-١٩٤٢ ثم عاد للكلام عن تعارض المعاهدة مع ميثاق الامم المتحدة ، وذكر بالضغط الذى استعمل فى حمل مصر على قبول المعاهدة اذ هددت باعلان الحماية اذا رفضت التوقيع عليها ، وقال ان بيفن قد اعترف بضرورة تصحيح الوضع الخاطىء الذى أنشأته تلك المعاهدة ، وقال عن التحالف الابدى أنه تحالف غير شريف

الوضع السياسى للمعاهدة

وبعد أن فرغ من تحليل المعاهدة فيما يتعلق بقناة السويس وبالسودان قال :

« الآن وقد فرغت من تحليل معاهدة ١٩٣٦ ، والمفاوضات التى دارت لتعديلها ، أريد أن أعرض عليكم باختصار الوضع السياسى للمعاهدة كى تقيموا له وزنا حينما تبحثون فى مطالبنا ...

« والآن ما الذى تستطيع مصر أن تتوقعه من البريطانيين الذين يريدون استمرار هذا التحالف غير الطبيعى ، لكى يطيلوا الاحتلال العسكرى البغيض انهم يسلكون هذا المسلك حتى بعد أن غدا ميثاق هيئة الامم المتحدة حجر الزاوية فى صرح العلاقات الدولية

« يجب أن يكون واضحا أن أسطورة الاستعمار لابد من وضع حد لها ، وأنه لايمكن أن يسمح لها بعد الآن بأن تعرقل العلاقات بين مصر وبريطانيا ان وضع نظام جديد ليس فى صالحنا فحسب ، بل فى صالح بريطانيا كذلك لقد قلت أن مصر والسودان يستطيعان الارتباط بعلاقات ودية للغاية مع

البلدان الاخرى ومنها بريطانيا ، وأنهما سيحققان السلم على طول النيل ويعاونان هيئة الامم المتحدة على تعزيز وصيانة السلم فى الشرق الاوسط ، وكذلك السلم العالمى

« وسواء أكانت هناك معاهدة ، أم لم تكن هناك معاهدة ، فان واجب مجلس الامن يقتضيه أن يعالج كل ما من شأنه تهديد السلام ، وأن يتخذ التدابير الاجماعية الفعالة لتجنيب عوامل التهديد وازالتها ، وأن يعترف بأن النزاع قد يؤدى استمرار قيامه الى تعرض الامن والسلام الدولى للخطر ولا يمكن لمجلس الامن أن يتجاهل مسئوليته الاولى فى المحافظة على الامن والسلام الدولى ، سواء بسبب قانونية الموقف أو طرفى النزاع ٠ والحكومة المصرية حينما لجأت الى مجلس الامن أيدت موقفها بالحقائق السياسية التى لا يمكن مناقضتها بسهولة ، وأولى هذه الحقائق أن النزاع قائم ملموس، والحقيقة الثانية أن الحكومة المصرية بذلت جهودا صادقة مخلصة لتسوية النزاع بطريق المفاوضات مع حكومة المملكة المتحدة ، فباءت جميعها بالفشل والحقيقة الثالثة أن استمرار هذا النزاع قد يعرض الامن والسلام للخطر لا فى وادى النيل فحسب ، بل وفى جميع أنحاء الشرق الاوسط ٠ والحقيقة الرابعة أن شروط الاستقرار والرفاهية الضرورية للعلاقات الودية المسالمة لا يمكن أن توجد فى هذا الجزء من العالم الا بجلاء القوات البريطانية من وادى النيل ، جلاء تاما ناجزا لا شرط فيه وانهاء الادارة الانجليزية الحاضرة فى السودان »

رد السير الكسندر كادوجان

وفى تلك الجلسة رد السير الكسندر كادوجان على بيان النقراشى مستعينا بالكذب والمغالطة كما فعل فى الجلسة السابقة فادعى أن بريطانيا هى التى أبرزت مصر كدولة مستقلة ذات سيادة تنعم بالرخاء ، وقال :

« وانى أدرك أن عقائد اليوم تختلف عن تلك التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر ، وما من دولة قدمت أدلة على تطورها أعظم فى هذا الصدد بقدر ما قدمت بريطانيا التى أعطت مئات الملايين من سكان الهند وبورما استقلالهم ، وكانت على استعداد لسحب آخر جندى بريطانى من الاراضى المصرية فى خلال عام أو عامين من انقاذ مصر من طغيان النازى على حساب عدة آلاف من الجنود البريطانيين » .

وتعرض المندوب البريطانى للتاريخ فشوهه بمفترياته فتكلم عن ضرب الاسكندرية وأراد أن ينتحل لذلك أعذارا واهية وادعى أن تصريحات

بريطانيا بالجلاء قد صدرت عن حسن نية ، كما ادعى أن مصر كانت طرفا حرا فى معاهدة سنة ١٩٣٦ وان بريطانيا قدمت لمصر مساعدات كثيرة ابان الحرب .

***

وعقد مجلس الامن جلسة ثالثة لنظر القضية المصرية فى ١٣ اغسطس سنة ١٩٤٧ ، وكان مندوب بولندا أول من أعلن رأى بلاده فى النزاع فقرر ان من حق المجلس ان يصدر قرارا بسحب القوات البريطانية من مصر ، وأيد مصر فى القول ان معاهدة سنة ١٩٣٦ تجاوزت عهدها وأصبحت عقبة فى سبيل أمانى مصر القومية للحصول على حقها فى السيادة الكاملة

وقد تكلم المندوب البريطانى فقال:

« لما ذهب البريطانيون الى مصر وجدوا فيها العبودية وتجارة الرقيق ، فلما تركوها كان ذلك قد زال ، ولاشك ان العبودية من خصائص النازية»

وعرج على دور مصر فى الحرب قائلا :

« وأستطيع أن أؤكد للمجلس بقوة أنه لولا الاستعدادات الحربية التى مكنتنا معاهدة سنة ١٩٣٦ من اتمامها فى مصر ، ولولا وجود نواة من القوات البريطانية فى الاراضى المصرية وفقا للمعاهدة ، لما استطاع البريطانيون ولا حلفائهم وقف زحف قوات المحور أما مدى اقتراب المحور من النصر فى الشرق الاوسط فمسألة لاتحتاج الى شرح »

واعترف بحادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ قائلا ان بريطانيا اضطرت اليه لما فشلت المساعى التى بذلتها لدى الملك فاروق للكف عن عرقلة المجهود الحربى ، وادعى انه ليس هناك نزاع بين مصر وبريطانيا وان شكوى مصر لا اساس لها ، وان انجلترا مستعدة للتفاوض .

وقد رد النقراشى على المندوب البريطانى فدحض الوقائع التاريخية التى ذكرها كادوجان مشوهة وكشف عن مغالطاته السافرة وقال ان كادوجان قد تعمد اغفال الاستعمار البريطانى فى بيانه وأكد ان المعاهدة تهدم مبدأ المساواة فى السيادة وطالب بسحب القوات البريطانية حالا ، وفى التدليل على أن البريطانيين يهددون السلم

قال رئيس الوزارة المصرية :

« والموقف الآن هو ان التبرم بوجود البريطانيين عامل شامل لايمكن حجبه أو تجاهله . وقد حدث منذ أشهر قريبة أن أدى طغيان الشعور العام الى اراقة الدماء وازهاق أرواح بشرية . اننا نطلب الى مجلس الامن

أن يلقى باله الى مالهـذا النزاع من صدى فى ربوع الشرق الاوسط كله، اننا نطلب اليكم ان تعملوا على اصلاح هذه الحالة وتصحيحها من غير التأخير فترة أخرى ، نطلب اليكم أن تأمروا بخروج القوات البريطانية من أراضينا وبانهـاء الادارة البريطـانية فى السودان »

***

وعقد مجلس الامن جلسة أخـرى فى عشرين اغسطس سنة ١٩٤٧ وكان المتكلم فيها مندوب البرازيل «السنيور جواو كارلوس مونيز » فقال فى خطابه بعد أن لخص اقوال طرفى النزاع :

« الواقع ان مجلس الامن هو المنظمة التابعة لهيئة الامم المتحدة المسئولة أولا عن الامن ، وكان من الطبيعى ،عندما ألقى الساسة الذين اجتمعـوا فى سان فرانسيسكو مثل هذه المهمة الضخمة عـلى كاهل المجلس ، ان يخولوه سلطات واسعة ، تمتـد من توصيات المادة الثالثة من الميثـاق الى اتخاذ أسلم وأنسب الاجـراءات الكفيلة بتسوية اى نزاع بين طرفين تسوية سلمية ، والى اتخاذ التدابير التى تقتضيها صيانة السلم والامـن الدوليين ،ومما لاشك فيه ، والحـالة هذه ، أن من حق المجلس ان يصـدر قراره فى أى موقف أو نزاع ، يرى انه يهـدد السلم والامن الدوليين تهديدا خطيرا ٠ والسلطات المخـولة لمجلس الامن ، طبقا للميثـاق ، كى يضطلع بما عليه من مهام ، لاتستثنى مع ذلك ، الاعتماد على القانون الدولى فى تسوية المنازعات بطريقة سلمية ،بل تفترض فى الواقع الالتجاء الى مثل هـذه الوسيلة التى نص فى الفصلين السادس والسابع من الميثاق على أن تكون لها الاولوية ٠ ولا يستطيـع مجلس الامن ان يتدخل ويفرض اية التزامات على الطـرفين المتنازعين الا بعد التحقق من فشل تلك الوسيلة ٠ ولا شك ان المفـاوضة والوساطة والتحكيم ، هى الادوات العادية التى يمكن الاعتماد عليها ، طبقا للميثاق ،فى المـراحل الاولى من التسويات السلمية ٠ وتنص المواد ٣٣ ، ٣٦ ،٣٧ من الميثاق ، بوضوح ، على أن من واجب الطرفين المتنازعين ان يسعيـا الى حل نزاعهما بوسائل التسـوية التقليدية ، بينما يتتبع المجلس بدقة مايجرى فى مراحل التسوية الاولى ٠ ولقد وافق مؤسسو هيئة الامم المتحدة على تسوية اى نزاع بوسيلتين همـا القـانون الدولى والسلطة المخـولة لمجلس الامن ٠ وليس ثمة اى تعارض بين هاتين الوسيلتين ، بل الواقع انهما يكملان بعضهما بعضا ، مما يتيـح للمجلس شيئا كثيرا من المـرونة فى الاضطلاع بمهمة التوفيق ٠

« والواقع ان مجلس الامن لايستطيع النظر فى جميع ضروب المنـازعات ،

فالقضايا التى تعرض عليه لها جانب واحد يتصل بالامن ، وهى تقوم منفصلة عما قد يكون لها من جوانب أخرى · ويتدخل المجلس فى الامر ليحول دون ان يصبح الموقف اوالنزاع المعروض عليه مهددا للسلم والامن الدوليين ·

« وفى حلبة العلاقات الدبلوماسية تنشأ من وقت الى آخر مشاكل بين دول ، تكون نتيجة لمصالح سياسية واقتصادية متعارضة ، ولكن دون ان يكون هذا التعارض مهددا للسلم والامن الدوليين · وغنى عن الذكر ان مجلس الامن لايستطيع ان يعالج مثل هذه المشكلات ، اذا ماعرضت عليه ، على نحو يعود بأجزل النفع على الطرفين ·

« ان مهمتنا هنا هى ان نعالج المشاكل التى تعرض علينا ، لا لمصلحة المتنازعين فقط ، بل كذلك لضمان استمرار العلاقات الطيبة بين الدول »

وادعى مندوب البرازيل انه ليس ثمة خطر فى النزاع المصرى البريطانى يهدد الامن الدولى ، وان رئيس وفد مصر توسع فى تفسير الميثاق وان الاولى ان يحل النزاع بالمفاوضات المباشرة او بأية وسيلة دبلوماسية أخرى ، فاذا استنفدت الوسائل الدبلوماسية أمكن اعادة طرح النزاع على مجلس الامن ، وزعم ان الالتجاء الى مجلس الامن له مساوىء منها توسيع شقة الخلاف ، ثم قال :

« ماذا تطلب الحكومة المصرية ؟ ·

« انها تطلب اعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وهذا الطلب يستند الى نقطتين هما :

١ ـ العجز عن الاتفاق بسبب الضغط ·

٢ ـ تبدل الاوضاع التى بررت عقد المعاهدة ، وتبدل الاوضاع القانونية منذ بدأ ميثاق الامم المتحدة وفى هذا يقول رئيس الوزارة المصرية ان بعض المبادىء العامة التى يتضمنها الميثاق تتعارض مع بعض شروط المعاهدة »

وتصدى مندوب البرازيل لبحث مسألة تعديل المعاهدات فأشار الى اقتراح كانت قد تقدمت به البرازيل فى سان فرانسيسكو وقال :

« وفى أثناء انعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو قدم الوفد البرازيلى اقتراحا للسماح للجمعية العمومية ، بناء على طلب اى جانب من الجانبين المرتبطين · بمعاهدة ، او بناء على طلب ثلثى الاعضاء ، بأن تدعو الجانب الآخر لاجراء مفاوضات بغية اعادة النظر فى المعاهدة او الغائها ، على أن

يحال الامر ، فى حالة عدم الاتفاق ،على محكمة العدل الدولية ، عـلى أن اقتراح الوفد البرازيلى لم يظفر بتأييدأغلب اعضاء المؤتمر ، وكان من نتيجة ذلك ان الميثاق لم يضمن اية نصوص خاصة باعادة النظر فى المعاهدات أو تعديلها ، وان كان فى وسعنا ان نقول أن فى إستطاعة الجمعية العمـومية ، طبقا للمادة ١٤ من الميثاق ، ان توصى باعادة النظر فى المعاهدات اذا ماثبت لها ان تغير الاحوال والظروف يجعـل من حق اى طرف فى معاهدة ان يطالب بعدم الزامه بالاستمرار فى تنفيـذ الالتزامات المفروضة عليه »

وأضاف أن الوفد البرازيلى ، يرى فيما يختص بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، « ان الحالة لاتعتبر تهديدا عاجـلا للسلم الدولى ، وانه ليس لدى مجلس الامن مايبرر اتخاذ اى قرار بشـأن اعلان بطلان تلك المعـاهدة ، وانه ينبغى عليه أن يدع الطرفين يسويان ما بينهما من خلاف طبقا لمبادىء العدالة والقانون الدولى ، وذلك بالالتجـاء الى وسائل التسوية العادية المنصوص عليها فى القانون الدولى »

كان أولى بالحكومة المصرية

أن تلغى المعـاهدة قبل الاحتكام الدولى

وقال منـدوب البرازيل كـلاما يستفاد منه ان الموقف كان ليتغير لو أن الحكومة المصرية اتخذت اجـراء الغاء المعاهدة ، ومن ذلك قوله « ولم تتخذ الحكومة المصرية من جانبها قرارا يقضى بعدم الامتثال الى المعاهدة التى استنفدت فى رأى مصر أغراضها ،بل على العكس سعت الى تسوية اوجـه الخلاف عن طريق المفاوضات المباشرة مع المملكة المتحدة ، والوفد البرازيلى يرى ان هذه المفـاوضات ينبغى ان تستمر ، وانه فى حالة اخفاقهـا ينبغى ان تتفق الحكومتان على وسائل تسوية الخلاف ، على الوجه الذى قد يراه الطرفان ملائما فى هذا الشأن »

ولكن المندوب البرازيلى على الرغم من تعلقه بمبـادىء ماكان ينبغى ان تصرفه عن فهم الموقف على حقيقته ،عطف على أمانى مصر قائلا : « ان الوفد البرازيلى لينظر بعين العطف الى الامانى العادلة التى تنطوى عليها طلبـات مصر ، حكومة وشعبا ، للقضاء على آخر الآثار التى تحد من الاستقـلال المصرى ، ولقد أبدى الشعب المصرى أهليته للتقدم ، وهو جدير بأن يتمتع بالسيادة التامة ، بيـد أن الشعوب التى تبتغى الحرية والاستقلال يجب ان تكون أول من يقبل حكم القانون ،لان القانون هو الشرط الاساسى لصون الحرية ، واحترام النظام القـانونى يعد عنصرا لابد منه يقتضيه الضمير

الانسانى الذى يناضل لكى يدخل على الواقع ادنى مراتب المنطق ، حتى ينجو الواقع من الفوضى »

وخلص مندوب البرازيل بعرض الاقتراح الآتى نصه على المجلس :

« يوصى مجلس الامن ، بعد أن نظر فى النزاع القائم بين المملكة المتحدة البريطانية ومصر ، وهو النزاع الذى أبلغه رئيس الوزارة المصرية الى المجلس فى كتابه المؤرخ فى ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ ، وبعد أن لاحظ أن وسائل التوفيق التى نصت عليها المادة ٣٣ من ميثاق الامم المتحدة لم تستنفد ، ولاعتقاده أن تسوية النزاع يمكن أن تتم على أكمل وجه فى الظروف الحاضرة ، بالرجوع الى هذه الوسائل ، بأن تعمد حكومتا المملكة المتحدة البريطانية ومصر ، أولا ، الى استئناف المفاوضات المباشرة وأن تسعيا ، فى حالة فشل هذه المفاوضات، لتسوية النزاع بوسائل سلمية أخرى ، تكون من اختيارهما دون سواهما ، ويوصى المجلس الحكومتين، ثانيا ، بأن تبلغا المجلس عن سير هذه المفاوضات »

وقد اقترح مندوب الصين اضافة تعديل للاقتراح البرازيلى هذا نصه :

« مع ملاحظة أن الحكومة البريطانية قد سحبت فعلا جانبا من قواتها من مصر ، وأنها مستعدة للتفاوض لاتمام الجلاء » .

وأضاف مندوب بلجيكا جملة تنص على عرض أية مناقشة تتصل بشرعية المعاهدة على محكمة العدل الدولية .

وقد أعقب الرفيق جروميكو ،ممثل الاتحاد السوفييتى ، مندوب البرازيل فقال :

« ان الوفد السوفييتى يؤيد كل التأييد مطلب مصر الخاص بجلاء القوات البريطانية عن أراضيها فورا ،وأن روسيا لتعتقد أن هذا المطلب يستند الى أسس قوية ، ولكن من العسير على المجلس أن يتخذ فى الوقت الحاضر أى قرار بشأن مسألة السودان ، لاننا لا نعرف رغبات الشعب السودانى » .

ودلل المندوب السوفييتى على تعارض وجود قوات بريطانية فى مصر مع ميثاق الامم المتحدة ، وتعارض المعاهدة مع الميثاق مشيرا الى حكم المادة ١٠٣ من الميثاق التى لا تدع محلا لقيام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأكد اختصاص المجلس بنظر المسألة المصرية وأن استمرارها مهدد للامن الدولى ، وأضاف أن بلاده تعطف على أمانى مصر القومية فى الاستقلال على أساس المساواة فى السيادة ، وقال ان الضمير القومى فى الشرق قد هيأ الاستقلال لبلدان عديدة فى الشرق الادنى ومنها مصر .

وحبذ المندوب البريطانى اقتراح البرازيل وأعلن أنه قبله لاول وهلة ، ولكنه طالب بأن تظل معاهدة سنة ١٩٣٦ سارية الى أن يتخذ المجلس قرارا آخر .

وتكلم مندوب أمريكا ، المستر «هرشيل جونسون » فقال ان بلاده تؤيد الاقتراح البرازيلى تأييدا حارا ،كما قرر الموافقة على التعديل الصينى، وذكر أن بلاده تعطف على الامانى الوطنية المصرية ، وانضم مندوب فرنسا ، المسيو « الكسندر بارودى » فى الموافقة على الاقتراح البرازيلى ، وقال وفد مصر ان اقتراح البرازيل لا يعد حلا للموقف ، وانه يدع الحالة مضطربة فى مصر كما كانت عليه من قبل وعاد فأكد أن هذه الحالة مهددة للامن الدولى .

***

وفى ٢٨ أغسطس عقد مجلس الامن جلسة صباحية ، واستهلها الرفيق جروميكو بخطاب شديد اللهجة فند به الاقتراح البرازيلى ، وأكد فشل المفاوضات فى الماضى وأن فى استمرار الحالة بمصر تهديدا للامن الدولى ، وقال عن المفاوضات فى ظل الاحتلال :

« ان فى مشروع القرار البرازيلى عيبا خطيرا ، وهو أنه يقترح على طرفى النزاع ، استئناف المفاوضات ، فى الوقت الذى يظل فيه أحدهما محتفظا بجنوده فى أرض مصر والسودان . وهذه حالة لا يمكن أن تعد عادية لان اجراء مفاوضات فى ظلها يكون معناه ، أن أحد الطرفين سيكون فى ظروف أكثر ملاءمة من ظروف الطرف الآخر ، ولا يمكن أن يكون مثل هذا القرار عادلا بالقياس الى مصر ، ولا يمكن أن يكون عادلا من وجهة نظر المبادىء التى وضعتها هيئة الامم المتحدة وهى المبادىء التى ترغب هيئة الامم المتحدة ، بصفة عامة ، ومجلس الامن بصفة خاصة ، على احترام استقلال أية دولة والدفاع عن هذا الاستقلال .

« ان من الناس من يعجب للمصريين كيف يواجهون مشروع القرار البرازيلى بمثل هذه المواجهة السلبية ، والواقع أن تفسير موقف المصريين ليس بالامر الصعب ، فهم يرون بحق أن استئناف المفاوضات بين مصر والمملكة المتحدة ، فى وقت لا يزال الجنود البريطانيون يحتلون فيه أرض مصر والسودان ، سيجعلهم فى مركز غير ملائم ، بالقياس الى الطرف الآخر فى المفاوضات ، بل أنه لا يتفق أيضا مع سيادة مصر بوصف كونها دولة والواقع أن كل أمة أو دولة أخرى تشعر بالاحترام الذاتى ، كانت تواجه مشروع القرار البرزايلى ، بمثل ماواجهه به المصريون .

« وثمة أخيرا عيب ثالث فى مشروع القرار البرازيلى ، وهو أن الاخذ به معناه ، فيما يتصل بجوهر الموضوع أن مجلس الامن يتنحى من تلقاء نفسه عن اتخاذ قرار فى مسألة لها مثل هذه الاهمية ، ويغسل يديه منها . وليس من شك فى أن قصر مجلس الامن مهمته على دعوة مصر وبريطانيا لاستئناف المفاوضات ، معناه أن المجلس يتنحى عن القيام بواجبه المباشر من هذه المسألة » .

وبين جروميكو خطورة المسألة ، ثم قال :

« فاذا رفض المجلس أن يتخذ قرارا فى جوهر القضية التى عرضتها الحكومة المصرية عليه ، فانه لن يجد احتراما عند الشعب المصرى ، أو أى شعب آخر يجاهد فى سبيل الظفر بحريته ، والخلاص من آخر أغلال الاستعمار الى حيث يتبوأ مكانا سويا بين الشعوب الاخرى ، ومن حق هذه الشعوب المغلوبة على أمرها أن تتساءل عن الذى تستطيع أن تعتمد على تأييده ومساعدته فى الدفاع عن مصالحها الوطنية اذا كانت هيئة الامم المتحدة لا تبسط لها يد المعونة »

وعاب المندوب السوفييتى على المجلس عدم تذرعه بالشجاعة فى المسألة المصرية كما فعل فى مسائل أندونيسيا وسوريا ولبنان ، وذلك مع تشابه هذه المسائل تماما ، وطالب بشدة برفض الاقتراح البرازيلى .

وفوجىء المجلس باقتراح آخر قدمه مندوب كولومبيا ، وهذا نصه:

« يدعو مجلس الامن حكومتى المملكة المتحدة البريطانية ومصر ، بعد أن بحث النزاع القائم بينهما ، والذى أبلغه رئيس الوزارة المصرية الى المجلس فى خطابه المؤرخ فى ٨ يوليو سنة ١٩٤٧ :

الى استئناف المفاوضات المباشرة فى الحال ، وذلك للوصول :

أولا — الى أن يتحقق ، فى أقرب وقت ممكن ، جلاء جميع القوات البريطانية ، البرية والبحرية ، والمنشآت الجوية ، عن الاراضى المصرية ، والى تبادل المساعدة المبذولة فى سبيل صيانة حرية الملاحة فى قناة السويس ، وسلامة هذه الملاحة ، فى وقت الحرب ، أو عند وشك وقوع الحرب .

وثانيا — الى انهاء الادارة الثنائية فى السودان ، مع مراعاة مبدأ تقرير الشعوب لمصائرها وحقها فى الحكم الذاتى .

وثالثا — الى ابلاغ مجلس الامن سير هذه المفاوضات بلا انقطاع

وكان مندوب الصين قد عرض قبل الاقتراح البرازيلى تعديلا اضافيا جاء فيه :

« يطلب الى الطرفين ابلاغ المجلس عن سير المفاوضات ، فى اقرب فرصة، بحيث لا يتأخر هذا الابلاغ عن أول يناير سنة ١٩٤٨ »

وكان الرئيس قد رأى أخذ الرأى على الاقتراح البرازيلى قبل أن يسمع المجلس اقتراح كولومبيا الذى قدمناه وقد فشل الاقتراح البرازيلى الرئيسى فلم يظفر الا بتأييد ستة أعضاء هم : أمريكا وفرنسا وبلجيكا والصين واستراليا والبرازيل وعارضه مندوب بولندا وامتنع عن التصويت كل من روسيا وسوريا وكولومبيا .

وفى جلسة بعد الظهر تلى القرار الكولومبى فقرة فقرة ، فلم تظفر واحدة منها بالاغلبية وتباينت وجهات النظر .

***

ولا نستطيع ونحن نستعرض مادار بمجلس الامن أثناء عرض النزاع المصرى ، البريطانى ، أن نغفل الاشارة الى الموقف الذى وقفه رئيس المجلس ومندوب سوريا فيه ، السيد فارس الخورى ، وقد امتازت بياناته بقوة المنطق ، وحسن التعبير ، ونحن نجتزىء من هذه البيانات الكلمة التى ألقاها بجلسة ٢٩ أغسطس ، وقال فيها :

« ان قناة السويس جزء من مصر كأى جزء آخر من أراضيها والمادة الثامنة من معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تقول فى ايضاح تام ان عبء صيانة قناة السويس ، وحمايتها والدفاع عنها يقع أول ما يقع على كاهل مصر وانه ليسرنى أن أسمع اليوم من مندوب كولومبيا اشارته فى بيانه الاخير الى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وخاصة المادة السابعة منها ، وأحب أن أشير الى المادتين ٦و٧ من هذه المعاهدة :

« اننا نواجه الآن معاهدة دولية عقدت بين بريطانيا العظمى ومصر فى سنة ١٩٣٦ ، واذا نحن نظرنا الى مواد هذه المعاهدة ، وجدنا المادة الثامنة منها تختلف فى القياس عن باقى المواد ، فبينما المواد الاخرى كلها تتضمن التزامات متبادلة ، على الطرفين اذا بالمادة الثامنة المنفصلة بموضوع هذا النزاع وهو الجلاء ، لا تتضمن التزامات متبادلة

«فثمة التزام على مصر ، بيد أنه لا التزام هناك على بريطانيا ، فقد رخص جلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية أن يحتفظ بقوات مسلحة معينة فى منطقة قناة السويس ، وليس ثمة التزام على صاحب الجلالة البريطانية يوجب عليه الاحتفاظ بقوات معينة فى منطقة قناة السويس ، فهو مخير،

له ان شاء أن يحتفظ بهذه القوات ، وله ألا يحتفظ بها فى تلك المنطقة ، واذا سحبت هذه القوات من منطقة قناة السويس ، فان عملا كهذا لا يمكن أن يعد عدوانا على المعاهدة ، ومهما يكن من شىء ، فان باقى مواد المعاهدة لن تسقط ، اذا لم تقم المملكة المتحدة البريطانية بتنفيذ هذه المادة (٨) ، بل انها تظل قائمة الى أن يستطيع الطرفان اتخاذ بعض التدابير بشأن مستقبل هذه المعاهدة • ثم ان هذه الفقرة التى أشرت اليها وهى الفقرة الواردة فى اقتراح ممثل كولومبيا ، بشأن المساعدة المتبادلة لصيانة القناة واردة فى المعاهدة ايضا ، فاذا وقع أى اعتداء على القنـــــاة فانه ينبغى للحكومة المصرية ان تتولى الامر لحمايتها ثم انه ينبغى طبقا للمادة (٧) من المعاهدة ان تبذل المملكة المتحـــــدة البريطانية مساعدتها ايضا لتحقيـق هذه الحماية ، فالمساعدة والمســاعدة المتبادلة تستمرا ن طبقا للتحالف وهو التحالف العسكرى القائم بين البلدين فوجود قوة من الجنود ليس ضروريا لتحقيق هذا التعاون بين طـــرفى المعاهدة وقت الحرب ، ليعمـلا معـا فى سبيل الدفاع ، لا عن القناة وحدها بل عن باقى أجـزاء الارض المصرية أيضا ، وانا لا افرق بين القناة وباقى أجزاء ارض مصر •

« ان المادة السابعة تلزم الحكومة البريطانية بأن تساعد مصر فى حالة الحرب أو خطر الحرب او الاعتداء على أى جزء من الاراضى المصرية •

« لهذا السبب اعتقـد ان سحب القوات البريطانية من منطقة قنـــاة السويس ، لن يؤثر فى الدفاع عـــن القناة • ومثل هذا الجلاء لن يؤثر فى نفوذ المملكة المتحدة ، لان بقاء القوات البريطانية فى تلك المنطقة لم تعد له أية ضرورة ، وغير خاف ان بقـــاءها يعرقل استئناف المفاوضات •

« انى لا اعتقد أنه لابد من قيام علاقات ودية بين بريطانيا ومصر ، وبينها بين البلاد العربية التى يسرها ان يسوى النزاع القائم بين مصر وبريطـانيا ، وصفوة القول ان مشروع القـــرار الكولومبى سيعد مقبولا اذا الغى الجزء الثانى منه ، الذى اشرت اليه والا فلا يمكن قبوله »

ولا نستطيع ان نوافق على كـــلام الاستاذ فارس الخـورى فى جملته، فنحن نقره على طلب سحب القـــوات البريطانية من مصر وقناة السويس ، ولكننا نخالفه فى الطريقة التى برهـن بها على وجاهة هذا الطلب ، اذ لم توجد ضرورة فى المــاضى لوجود القـــوات البريطانية فى منطقة القنـاة ، حتى يقال ان هـــذه الضرورة قد انتهت ، وكذلك لا نسلم قط بشرعية معـــاهدة سنة ١٩٣٦ فهى باطلة جملة وتفصيلا للاسباب التى سنبينها فيما بعد •

***

استغرق نظر القضية المصرية امام مجلس الامن عـدة جلسات ، انتهت

بجلسة ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧، التى عرض فيها الاقتراع على اقتراحات بعض المندوبين، وكلها صيغ مختلفة لاقتراح استئناف المفاوضات، ولم يظفر اقتراح منها بالعدد الكافى من الاصوات لاقراره، فأعلن رئيس المجلس، فى شهر سبتمبر سنة ١٩٤٧، الرفيق جروميكو القرار، وهذا نصه :

« لم يتمكن المجلس من اتخاذ قرار بشأن هذه القضية، وستظل المسألة المصرية مدرجة فى جدول الاعمال، وستعقد الجلسة القادمة بناء على طلب اى عضو من اعضاء المجلس، او اى طرف من الطرفين المتنازعين »

ومعنى ذلك ان المجلس وقف من هذه القضية العتيقة موقفا سلبيا، وعجز عن تطبيق مبادىء ميثاق الامم المتحدة، وظلت القوات البريطانية، تحت أنف الامم المتحدة، مرابطة فى منطقة قناة السويس، وفى السودان فلأى داع تنكر المجلس لمبادىء العدالة الدولية ؟!

***

كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ عقبة شديدة، ولم يستطع المجلس، على الرغم من عيوبها ان يتخذ قرارا يستفاد منه بطلانها وانها استنفدت اغراضها وذلك لكى لا يكون هذا الاجراء من جانبه سابقة، والمجلس غير مختص بالغاء المعاهدات الباطلة، وكان اولى بالحكومة المصرية ان تقرر الغاء المعاهدة قبل تقديم عريضتها الى مجلس الامن، والقانون الدولى العام يجيز الغاء مثل هذه المعاهدات بقرار من جانب واحد، كما سنبرهن فى الفصل التالى، حيث نعرض السوابق المؤيدة لمثل هذا الاجراء، ويرفع الامر بعدئذ لمحكمة العدل الدولية بلاهاى لتنظر فى مشروعية هذا الاجراء وتبحث الجانب القانونى فى الموضوع وتتخذ فيه قرارا، وليس ثمة خوف من استفتاء محكمة العدل الدولية لان الجانب القانونى فى القضية فى صالح مصر، وليس فى مصلحة بريطانيا وبعدئذ يعرض الموضوع على مجلس الامن . وهذا المجلس فى الحقيقة ونفس الامر هيئة سياسية، تتسلط عليها الدول الكبيرة التى لم تستطع أن تتجرد من روحها الاستعمارية الامارة بالسوء .

وحرى بمصر الا ترجو الخير من هذه المنظمات الدولية التى تشيع فى جوها الدسائس والمؤامرات، وعليها ان تعبىء نفسها وتعد العدة، وتتحين الفرصة لتجعل حياة القوات البريطانية فى قناة السويس جحيما لايطاق، وكان عليها ان تقوم بأعمال من شأنها التأكيد للمجلس بأن فى

استمرار احتلال الانجليز لمنطقة قناةالسويس تهديدا للامن الدولى ، حقيقة لا كلاما .

هذا وغنى عن البيان ان قنـــاة السويس هى طريق الغرب للشرق ، وحجر الزاوية فى المؤامرة الصليبيةالتى ترجع الى القرن الثـــالث عشر والتى استمرت الى مابعـــد منتصفالقرن العشرين ، فى صور واساليب مختلفة ، ولا يمكن ان ترتجى العدالةالدولية من كتلة الصليبيين ، اصحاب الغلبة فى منظمة الامم المتحدة .

الفصل السابع
الغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦
فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١

المقدمات ـ سياسة الوفد ـ الدكتور محمد صلاح الدين ، وزير الخارجية ـ بين صلاح الدين وبيفن ـ محادثات المارشال وليم سليم بالقاهرة فى يونيو سنة ١٩٥٠ ـ النحاس والدفاع المشترك ـ محادثات صلاح الدين، ستيفنسون ـ محادثات صلاح الدين ، بيفن ـ موريسون يحاول كسب الوقت ـ بيان صلاح الدين فى البرلمان فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ـ استمرار المراوغة ـ راى القانون الدولى فى المعاهدة ونظرية الالغاء من جانب واحد ـ ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ نقطة تحول فى تاريخ مصر :

عاد النقراشى من مجلس الامن فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، واستقبل استقبالا حماسيا ، وكانت البلاد تغلى فوق مرجل من السخط ، وكانت مستعدة لان تلقى على الانجليز درسا، وأن تثبت للامم المتحدة أن الامن الدولى مهدد ما بقى فى أرض وادى النيل جندى أجنبى واحد .

ولكن النقراشى ، رحمه الله ،ناقض نفسه بنفسه وحاول أن يثبت عكس ما قاله من منبر مجلس الامن وأن يؤكد أنه ليس ثمة خطر يهدد السلام العام ، ويلجأ لغرضه ولو باستعمال العنف وخنق الحريات . وقبل النقراشى أن يكون مطية ذلولا للطاغية فاروق الذى كانت ترتعد فرائصه من سماع اسم « الاخوان المسلمين » لأن فاروق قد أغرم بلعب القمار والسطو على الاعراض والاموال ،وكانت تحيط به عصابة من أخطر المجرمين والفاسقين ، والاخوان يطلبون الحكم بما أنزل الله ، وهذه الدعوة تزلزل المواخير والحانات وغيرها من بضاعة المستعمر وتجارة فاروق وحاشيته والذين احتموا بجاهه واستفادوا من طيشه .

ولم تنفجر الثورة على الانجليز بعد عودة النقراشى للاسباب الآتية :ـ

أولا ـ ظهر وباء الكوليرا فى سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، وأصيبت مصر بحالة من الذعر اذ مات نيف وعشرة آلاف نسمة ، والثابت أن قوات الاحتلال البغيض هى التى حملت الى مصر هذا الوبا ، ولكن الشعب استطاع أن يقاومه ويتغلب عليه بشجاعة منقطعة النظير .

ثانيا ـ خيانة الجمعية العامة للامم المتحدة لقضية فلسطين ، وتنكرها لمبادىء الحق والعدل ،بصدور قرار التقسيم فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، ولاول مرة التقت مشيئة روسيا وامريكا فى الامم المتحدة ، وثبت أن تلك الدول الكبير خاضعة خضوعا تاما لليهودية الدولية،

وتبين ان ميثاق الامم المتحدة العوبة يضحك بها جبابرة المستعمرين على ضحاياهم ممن لا يزالون يؤمنون بالمثل العليا .

وبفتح مشكلة فلسطين على مصراعيها بتلك الصورة أضحت هناك قضية أخرى ، انصرفت اليها الانظار وتحول اليها اهتمام الرأى العام فى مصر .

واستغل الانجليز الفرصة وامعنوا فى سياستهم الاستعمارية فى السودان، فوضعوا نظام المجلس التنفيذى والجمعية التشريعية الذى أعلن فى يونيو سنة ١٩٤٨ .

واستفحلت مشكلة فلسطين ،وأطلت على مصر والشرق الاوسط مأساتها الرهيبة ، اذ اعترفت الولايات المتحدة فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ باللقيط المسمى « اسرائيل » وتحرك جيش مصر الباسل لتطهير أرض فلسطين الشهيدة من العصابات الصهيونية فى ١٥ مايو ، ولولا التآمر الدولى لاستطاع جيش النيل أن يمحو الصهيونية من أرض الله ، وقد كان الجيش مسدد الخطى وسجل فى تاريخه الحديث صفحات من البطولة ، كتبها بدمائه الزكية ، وأعاد ذكرى الماضى القديم ، ولكن تآمر الخونة على جيش مصر وطعنوه فى ظهره ، ونكلوا به ، ليذلوا شعب وادى النيل ، وأولئك الخونة هم :ـ

أولا ـ الامم المتحدة ، التى فرضت الهدنة بعد قيام الحرب بثلاثة أسابيع وأوقفت القتال فى يوم الجمعة ١١ يونيو سنة ١٩٤٨ ، حينما ترنح اليهود ، فأعطتهم فرصة الإستعداد وأمدتهم بعض الدول بالسلاح والعتاد وفرق المتطوعين .

وخرق اليهود الهدنة ، وتلاعب الوسيط الدولى « فولك برنادوت »، ومع ذلك قتله اليهود فى ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٨ واليهود أقدر من المسلمين على فهم العقلية الغربية التى تخاف ولا تعرف الحياء ، وتنحنى أمام الارهاب .

كان القتال قد استؤنف فى ٩ يوليو ثم أوقف فى ١٨ منه ، وقتل الوسيط فى وقت الهدنة ، وعلى الرغم من قيامها هاجم اليهود الجيش المصرى خيانة وغدرا فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٤٨ .

وفى كل هذه الخيانات كانت الامم المتحدة وجلساتها وقراراتها ستارا من الدخان يغطى الاجرام الصهيونى .

ثانيا ـ الانجليز الذين كانوا قد ورطوا النقراشي ووعدوه ببيع السلاح

ثم تخلوا عنه فى أسوأ الاوقات ،وساعدوا اليهود سرا ، ومكنوا لهم بقصد اراقة دماء مصر ، وسيكشف التاريخ الدبلوماسى الحديث عن الدور القذر الذى لعبته بريطانيا فى حرب فلسطين ، وسنتناول ذلك بالتفصيل فى الجزء الثالث من هذا الكتاب ،حينما نعرض لمشكلة الملاحة التى ترتبت على حرب فلسطين .

ثالثا ـ الملك السابق فاروق ،الذى تاجر بأرواح الضحايا وزود الجيش بالاسلحة الفاسدة ، وقامردون أن يستعد للمغامرة .

رابعا ـ الوزارة التى كانت تدير رحى القتال من القاهرة ، لا من الميدان ، والتى كانت من الحماقة بحيث اشترت مفرقعات كانت تتفجر فى جيش مصر بمجرد لمسها ، بدلا من أن تصيب العدو .

خامسا ـ اللصوص وتجار السوق السوداء من أمثال عباس حليم وعبد اللطيف أو رجيلة ، وغيرهما ممن اثروا من دماء الشهداء

سادسا ـ الدول العربية التى وقفت تتفرج على مصارع الشجعان، ونكثت بالعهد وخانت الميثاق، وكانت جامعة الدول العربية اسما على غير مسمى .

وكان جيش مصر وحده يحارب بالأسلحة الفاسدة آلات حربية من احدث وأدق ما أخرجت مصانع السلاح ، وكان يقاتل متطوعين من مختلف الاجناس وفرقا دربت على الفنون الحربية فى مختلف بلاد اوربا، ومع ذلك لم ينهزم الجيش المصرى ،بل صمد للشدائد وحقق المعجزات وانقذ شرف مصر العزيزة ، ودفع الثمن وحده .

وقد عقدت الهدنة الدائمة بمدينة رودس فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٩ ، وانتهت العمليات الحربية ، ولكن حالة الحرب بالمعنى القانونى ، ما زالت قائمة بين مصر واسرائيل .

كانت حرب فلسطين نقطة تحول هامة ، فكان لا بد بعد عودة الجيش الباسل من الميدان أن يدق رءوس الخونة ، ولكن كان الامر أمر وقت ، وكانت الليالى حبالى ..

ووقعت فى مصر بعض الحوادث التى لم تكن الا استمرارا لموجة الارهاب التى طافت بمصر بعد الحرب العالمية الثانية ، فصرع احمد ماهر فى فبراير سنة ١٩٤٥ ، وأمين عثمان فى ٥ يناير سنة ١٩٤٦ ، وعصفت بأحمد الخازندار وكيل محكمة استئناف مصر فى ٢٢ مارس سنة ١٩٤٨ ، واطاحت برأس اللواء سليم زكى فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٩ ،

وكذلك شرع البعض فى نسف الابنية وكل تلك الاعمال كانت دلائل على حالة السخط الكامن في صدور المصريين ضد الغاصب الذي أفسد حياتهم ووقف ضد أمانيهم . وكل حادث كان وثيق الصلة بأعمال نسب للمجيى عليه القيام بها لحساب بريطانيا ، فكأن القذائف فى الحقيقة ونفس الأمر كانت تلقى على رأس بريطانيا وتوجه الى قلبها الاسود

وعرف فاروق أن دوره آت لامحالة ، فأصدر أمره الى النقراشى بحل الاخوان ، وركب النقراشى المسكين رأسه، ونفذ الأمر بغير روية، دون أن يفطن الى أن الوطن لم تكن له مصلحة فى حل الاخوان المسلمين ، بل على العكس كان وجود الاخوان وتقويتهم وشد أزرهم ضرورة يفرضها الجهاد الخالص لوجه الله ، ولكن قدم النقراشى للاستعمار الانجليزى والصهيونى والملك وتجار الفساد خدمة من حيث لا يشعر اذ أصدر قرارا بحل الاخوان المسلمين فى ٨ ديسمبر ، فراح ضحية تصرفه ، وقتله فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ شاب متطرف اسمه عبد المجيد أحمد حسن ، غير مشفق بماضى ذلك الرجل النظيف .

ومن بواعث الأسى أن شكل الوزارة بعد النقراشى الاستاذ ابراهيم عبد الهادى الذى ملأ السجون والمعتقلات بآلاف الابرياء الذين كانوا يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم ، ونكل بهم وبأسراتهم وذوى القربى منهم أيما تنكيل وعذبهم أيما تعذيب، وارتكب أعوانه من الاعمال ما يخجل منها مشركو قريش وقضاة محاكم التفتيش .

كان عبد الهادى ارهابيا بكل معنى الكلمة ، ولكن الارهابى الاول ، كان يجلس على عرشه فى قصر عابدين ، يحرك الدمى التى تحكم ، ويزهق الارواح بغير حساب، وقد تآمر مع عصابة من أحط ما عرف فى عالم الاجرام، فقتل حرسه الحديدى الشهيد الخالد، الاستاذ حسن البنا فى ليلة ١٢ فبراير سنة ١٩٤٩ وصعدت روحه الطاهرة الى الرفيق الأعلى لتطلب الى الله أن ينجى الكنانة من حكم الطغاة . ولقد ادلهم الخطب وأوصدت أبواب الرحمة، وكاد اليأس يتسرب الى القلوب فيقوض أركان العقيدة المحمدية ، والظلم يوحى بالكفر والالحاد ، وأصبح هناك احتمال كبير لتسرب المبادىء الهدامة وعندئذ فزع الامريكيون الذين أضحوا عاملا سياسيا هاما فى الشرق الأوسط وقيبل انعقد مؤتمر دبلوماسى ضم سفراءهم الذين قرروا ان الحالة فى مصر ليست طبيعية وأن الارهاب يفتح الباب للشيوعية ، فانخلع قلب فاروق وعملا بنصيحة أمريكية قذف بوزارة ابراهيم عبد الهادى فى اليم في ٢٥ يوليو سنة ١٩٤٩ ، ثم اسند الحكم الى المهندس حسين سري ،

وفاروق مثل ابيه وجده ، لايؤمن لهم جانب ، وقد تميزوا بالغدر ولؤم الطباع ، وقد ذهب عبد الهادى الى داره محتميا بحراسة شديدة من سخط أهل السموات والارض ، وكانت وزارة حسين سرى سببا لانتخابات نيابية أجريت فى ٣ يناير سنة ١٩٥٠ وفاز فيها الوفد بأغلبية ساحقة .

وقد استقال حسين سرى ، وألف الاستاذ مصطفى النحاس الوزارة فى ١٢ يناير سنة ١٩٥٠

***

كان حكم الوفد الاخير من ١٢ يناير سنة ١٩٥٠ الى ٢٧ يناير سنة ١٩٥٢ مقدمة لسقوط النظام الاقطاعى فى مصر ، وتصفية الحزبية التى أثمرتها ثورة سنة ١٩١٩ ، والتى ترجع اصولها الى حزب الامة الذى انشأه اللورد كرومر فى سنة ١٩٠٧ ليقاوم به الحركة الوطنية ويحوتها عن وجهتها .

تركزت الزعامة الشعبية فى الوفد أكثر من ثلاثين سنة ، وفهم المصريون أنه حزب الحرية والاستقلال الصحيح ، وانخدع فى الوفد بعض أقطابه البارزين ، الذين خدموا فى صفوفه لوجه الله والوطن ، وأصروا على الاخلاص لزعميه والابقاء على قوة الوفد ، ولكن انضجت الحوادث والشدائد وعى الامة ، فلم يعد الوفد فى نظر رجل الشارع أكثر من حزب كبير يضم الصالح والطالح ويسيطر عليه فئة قلية من الاقطاعيين ، الذين انتفعوا بالجاه والنفوذ حتى الثمالة ، ولهؤلاء الاقطاعيين فضل اظهار الفساد الكامن فى الاحزاب فى أقبح صوره ، وتهيئة الامة للتحرر من تلك الاحزاب جملة .

كان الوفد فى الماضى يعتمد على جاه الامة ، وكانت الامة ترده الى الحكم كلما طرد ، وتقهقر الانجليز والقصر معها ، ولما بدأت سياسة استغلال النفوذ سنة ١٩٣٦ اعتمد الوفد على جاه الانجليز لانه أحس ان الامة لم تعد توليه من الثقة مايرده الى الحكم رغم أنف الملك والانجليز معا ، واستطاع الانجليز فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أن يفرضوه بالدبابات التى حاصرت قصر الملك السابق ، ولكن مالبث الانجليز أن تخلوا عنه فأقيل بعد الخدمات التى أداها لهم فى اكتوبر سنة ١٩٤٤ ، وعلى الرغم من أن الامة تحدت الملك السابق وانتخبت الوفد بأغلبية ساحقة فى يناير سنة ١٩٥٠ ، فان الوفد وبعبارة اصح الاقطاعية التى سيطرت على الوفد

أسقطت الامة من حسابها ، وربطت مصير الوفد بارادة فاروق والعصابة التى كانت تحكم باســمه من وراء الستار ، وبعد أن كان الوفد فى الماضى خصم الملك العنيد ، صــار مطيته الذلول ، وبرذعته التى يعبث بهـا عبثا قضى على ماكان متبقيا من زعامة الوفد الشعبية .

ويبدو أن سراج الدين استطاع منذ اليوم الاول أن يحـالف كريم ثابت وبطانة الملك السابق التى كانت متسلطة على قلبه وجنانه ، واتفق الحلفاء على اقتسام النفوذ وتبادل المنفعة ، فكان الوفد يغمض عينيه على سرقات الملك السابق ورجاله ، ويسهل لهم تحقيق شهواتهم ، ويقيد الحريات كلما طلبوا تقييد الحريات ، ويفعل كل مايريده الملك بالحق أو بالباطل ، والملك السابق رضى بهذه السياسة واعتمد عليها فأسف الى أبعد حدود الاسفاف وهو موقن أن الوفد لابد ان يغطيه باستمرار ، ومقـابل التستر عليه ، هو ترك الوفد فى الحكم من غير أزمات ولا اقالة ولا مضـايقة ، وماذا يهمه أن يطرد الوفد بل ولماذا يطرده ، وهو يقـدم له فروض الطاعة والولاء ويقبل يده ويجعـل تقبيل تلك اليد الدنسـة من قواعد البروتوكول وتقاليد الحكم ؟!

لا يعنينا فى هذا المؤلف أن نخوض فى سياسـة الوفد ونستعرض مساوىء حكومته ، فلسنا نؤرخ للحكم ، ولكنا ننظر اليه من حيث تأثيره على قضية الجلاء عن قناة السويس ، ويكفينا أن نقرر أن العناصر الانتهازية فى الوفد قـد نجحت فى اشـباع شهواتها فأساءت الى القضية ، وكذلك أسرفت قيادة الوفد فى ارضاء الملك السابق . فحاولت فى مستهل حكمها ان تعتدى على اســتقلال القضاء ، وتعرضت فى ينـاير سنة ١٩٥٠ **لقدسية مجلس الدولة ، لتتخلص من رئيسه الغذ الدكتور عبد الرزاق احمد السنهورى ، ولكن المجلس قد صمد ودافع عن استقلاله وأعلن المصريون استنكارهم لهذا العدوان ، فرد الكيد الى صدور اصحابه ، وبقيت للمجلس قدسيته ، ونجا من أيديهم حصــن العدالة ، الذى يرمز لاستقلال البلاد وسيادتها .**

وفى مايو سنة ١٩٥١ ، ولما صمم الوفد عـلى انقاذ الملك السـابق وعصابته من التهم التى ثبتت عليهم فى قضـية الاسلحة الفاسدة ، أذل سلطات التحقيق ، واعتدى على حصانة القضاء ، ومثل بالنائب العـام الاسـبق ، الاستاذ محمـد عزمى ، وحاولت حكومة الوفد ارضاء للملك السابق أن تقيد حرية الصحافة فى يوليو سنة ١٩٥١ ، ولـكن حدثت الهزة فى صفوف الوفديين أنفسهم ، وكان لوزير الخارجية ، الدكتور محمد

صلاح الدين ، موقف مشرف ، ورحم الله الدكتورعزيز فهمي، وقداستطاع الاحرار من أعضاء الوفد وأنصاره أن يعاونوا الصحافة ويقتلوا المؤامرة فى مهدها ، وناهيك بما حدث فى البرلمان حينما شاءت رجولة مصطفى مرعى وغيرته على الحق الا أن تصفع الملك السابق وحاشيته ، فقدم فى مايو سنة ١٩٥٠ سؤالا بمجلس الشيوخ عن اسباب استقالة محمود محمد محمود ، رئيس ديوان المحاسبة ، ولما تخاذلت الحكومة حول السؤال الى استجواب ، وأثار مسألتين خطيرتين:

أولا - أن مدير مستشفى المواساه بالاسكندرية ، الدكتور احمد النقيب، أعطى كريم ثابت خمسة آلاف جنيه من أموال التبرعات التى جمعت لمستشفى المواساه .

ثانيا - أن صفقات من الاسلحة والذخائر الفاسدة ، حصل التعاقد عليها لمناسبة حملة فلسطين وتسلمت ادارة احتياجات الجيش هذه الصفقات برغم لفت نظرها الى ذلك ، وكشف المستجوب عن فضائح خاصة بالصلاحات البحرية ، وفتح مسألة حرب فلسطين وأسلحتها الفاسدة ، وكان التحقيق فيها بمعرفة لجنة برلمانية كفيلا بأن يطيح برأس الملك السابق ، ويريح البلاد منه ومن عصابته ، لو أخذت الامور سيرها الطبيعى، وكانت فى مصر حياة نيابية سليمة من العبث .

كان مصطفى مرعى يزأر كالليث تحت قبة مجلس الشيوخ ، وكان يعنى الملك وعصابته بالتهم الخطيرة ،وقت أن كانت تنحنى الهامات لفاروق وبطانته ، ولكن فؤاد سراج الدين كان قد قطع على نفسه وعلى الوفد عهدا بأن يحمى فاروق وكريم ثابت والنقيب ، وأنطونيو بوللى وسائر آحاد العصابة ، فوقف سراج الدين ليهدد مجلس الشيوخ ، وهو يقول لرئيسه ، حسين هيكل ، انى أرى كرسى الرئاسة يهتز من تحتك !!

وضاعت صيحة مصطفى مرعى فى الفضاء ، وعوقب رئيس مجلس الشيوخ ، وعدد من أعضاء المجلس بالطرد بمراسيم ١٧ يونيو سنة ١٩٥٠، التى تعد فضيحة كبرى فى تاريخ الحياة النيابية .

ولكن الامة كانت تغلى وتستعد ليوم عظيم تصفى فيه حساب العصابة أفرادا وجماعات .

ويقتضينا الانصاف أن نقرر أنه فى حكومة الوفد الاخيرة ، حدث تحول فى سياسته الخارجية ، وانتهى هذا التحول بالعدول عن سياسة مهادنة الغاصب والعودة بالقضية الى وضعها الطبيعى ، الذى رسمه مصطفى كامل ، وذلك منذ اليوم الثامن من شهر أكتوبر سنة ١٩٥١

والناس مختلفون فى تعليل هذا التحول ، ولقد طالما كتبت الصحف البريطانية وصحف فرنسا التى اشترتها الحكومة البريطانية مدعية أن الوفد يحاول أن يستر مساوئه ، ويصرف الانظار عن أخطائه ، بالتمسك بطلب الجلاء والتظاهر ضد بريطانيا.

وانى أقول ، عن معرفة واتصال وثيق ، أن الفضل فى تغيير سياسة الوفد الخارجية يرجع أولا وبالذات لوزير خارجيته الدكتور محمد صلاح الدين ، ولقد أتيح لى أن أتحدث الى صلاح الدين منذ توليه وزارة الخارجية فعرفت أنه منذ أول وهلة صمم على الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتخاذ كل الوسائل لاجلاء الغاصب .

وقد نجح صلاح الدين فى توجيه سياسة الحكومة الخارجية ، وجهتها الصحيحة ، رغم أنف العناصر الرجعية لانه يتمتع بثقافة غير الثقافة الوفدية ، وله عقلية تحررت من القيود الوفدية ، ولولا وفاء صلاح الدين لشخص النحاس بالذات لكان خارج الوفد من زمن بعيد ، وقد استن هذا الوطنى النظيف سنة لم يألفها الوفد ، اذ اتصل بكل خصوم الوفد واستطلع رأى كل رجل اعتقد أن له تجارب تفيد القضية أيا كان لونه ومذهبه السياسى ، واعتبر القضية ملكا للجميع وليست احتكارا لحزب ، وأن خدمتها فريضة على سائر المصريين ، وكان شجاعا فى الاعتراف بأخطاء الوفد وفساد أساليبه ، بارعا حقا فى اخراج الوفد من الدائرة المرنة ، ولولا صلاح الدين وايمانه واخلاصه ، لبقيت المعاهدة حتى الآن دون أن تمس ، ولقد كان يساوم من وراء ظهره ، ويتصل بالانجليز وزراء وفديون ، يعرفهم الرأى العام ، وكم توسط هؤلاء الوزراء لدى النحاس لاقصاء صلاح الدين وافساد خطته !!

اننى أعتقد أن الوفد قد ختم حياته السياسية الى الابد ، ولكنى أومن أن صلاح الدين قد بدأ حياة سياسية كريمة منذ تصدى ، وهو وزير الخارجية لمناوءة الانجليز ، والدفاع عن حق الوطن بشجاعة لم يسبق اليها ، ووطنية تعد فريدة فى الهيئة الوفدية ، ومصر تذكر لبنيها مواقفهم المشرفة ، ولن تنسى بحال مواقف صلاح الدين ووطنية الرئيس السابق مصطفى النحاس فى موقفه الاخير .

ان اسم صلاح الدين من الاسماء التى تقض مضجع الاسد البريطانى ، وقد آمن بعد تجربة شخصية وأخطاء وفدية متكررة أن المفاوضة بين مصر

وبريطانيـــا لا يمـكن أن تؤدى الالخسارة مصر ، وأن انجلترا لا تقـلع عن سوء النية ، ولا تتخلى عن عقليتها الاستعمارية البغيضــة ، وأن مصر تستطيع أن تلجأ فى استخلاص حقها الوسائل عملية تعرفها الشعوب التى تحررت وانتزعت حقوقهـا بيدها ، ولذلك لا يسعنا ونحن نذكر المدرسة الحزبية القديمة التى ماتت الى غير رجعة الا أن نستثنى محمد صـلاح الدين .

كانت أوراق القضية المصرية مطوية ، ففتحها محمد صـلاح الدين ، وأعلن عن سياسته ، فى الرســالة التى وجههـا الى المستر ايرنست بيفن ، وزير خارجيـــة انجلترا ، فى مارس سنة ١٩٥٠ ، وفيما يلى أهم فقراتها :ـ

« **البند الثالث** : عالجت الحكومة المصرية الحاضرة ، القضية الوطنية ، فى خطاب العرش الاخير بالعبــارات الآتية :

« لقد أجمعت الامة اجمــاعا ، لا يشذ عنـــه أحد من أبنائها ، عـلى وجـوب تحرير واديـنــا ، مصره وسودانه ، من كل ما يقيد حريتـه واستقلاله ، ليسترد مجده القديم ، ويتبوأ المكان الـكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية .

« وان تفتر حكومتى فى بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء عن أرض الوادى بشطريه ، وتصــان وحدته تحت التاج المصرى من كـل عبث أو اعتداء .

« ان حكومتى لتحـرص على أن تتوطد بينها وبين الدول جميعــا ، علاقات الود والتفاهم ، على قـــدم المساواة التامة ، وفى حدود المصلحة والـكرامة ، وميثاق هيئـــة الامم المتحدة ، وان تدخر وسعا فى المعاونة على تحقيق ما يهدف اليه الميثـاق ، وتصبو اليه قلوب الناس جميعا ، من استتباب الامن الدولى ، ونشر السلام فى الارض واحترام حقوق الانسان »

وورد فى هـــذا البند قول وزير خارجية مصر :

« ومن الخير ولا ريب ، أن تكون هذه العبارات الواضحة ، الصريحة ، نصب أعين الطرفين فى كل جهــد يبذل ، لمواجهة الموقف »

وجاء فى البند الرابع :

« ومن الخير كذلك أن تؤخـذ فى الاعتبار حالة الرأى العـام المصرى ، وتطور وعيه القومى ، وللرأى العـام المصرى أهميته الـكبرى ، فى الشرق الاوسط ، وقد أصبح يعتقد بعـــد تجارب قاسية ، متوالية ، **أنه لا فائدة**

من المفاوضة الا على أساس جلاء القوات البريطانية جلاءا ناجزا ، وصيانة وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى ، وان مصر لا تستطيع أن تنهض بنصيبها كاملا فى خدمة السلام العام ، قبل أن تصان حقوقها الوطنية » (١)

ولكن رسالة وزير الخارجية المشار اليها ، تزيدت فتضمنت كلاما يستفاد منه أن الحكومة المصرية مستعدة لان ترتبط بالمعسكر الغربى ، اذا كانت بريطانيا مستعدة للمفاوضة على الاسس التى أوضحتها مصر فى الفقرتين المتقدمتين ، فجاء فى البند الخامس من المذكرة المصرية « اذا بادرت الحكومة البريطانية للموافقة على هذه الاسس ، فان الحكومة المصرية ترحب بالدخول معها فى محادثات للتفاهم على ما يجب عمله **لمواجهة الاخطار التى تهدد الامن الدولى ، واستقلال الشعوب ، وبقصد الوصول الى تسوية عملية تجمع بين الاستقلال التام لمصر والسودان ، باعتبارهما وطنا واحدا ، وبين المساهمة الجدية فى الجهود المبذولة لدفع الخطر الشيوعى الدولى »**

ومهما يكن تقديرى لصديقى الدكتور محمد صلاح الدين فانى لا أقره بأية حال على البند المتقدم ، فما العلاقة بين مطالب مصر وبين الخطر الشيوعى الدولى ، ولماذا نرتب شيئا على الآخر ، وكيف نجرؤ أن نتكلم عن خطر شيوعى ، لا يعدو أن يكون مجرد احتمال ، بينما الخطر الحقيقى الذى يحرمنا من حق الوجود ، هو الاحتلال البريطانى البغيض لارض وادى النيل ؟ ! ولم نسلم مقدما بوجود خطر شيوعى دولى ، ونعترف بالحجة التى تتذرع بها بريطانيا لمد أجل احتلالها لوادى النيل ، فى حين أن انجلترا لا يعنيها الخطر الشيوعى الا بمقدار ما يصيب صوالحها الاستعمارية ، ولا تحفل انجلترا بسلامة الجنس البشرى أو مبادىء حقوق الانسان ؟! ان تلك الفقرة كانت سلاحا قويا فى يد بريطانيا أثناء المفاوضات .

كان صلاح الدين طبعا يعتقد أن من الحكمة وحسن السياسة ، أن يمنى انجلترا بالتكتل معها ضد الشيوعية ، ولكن انجلترا ماكرة ، ولا يغرها مثل هذا الكلام ، فهى تعرف فى قرارة نفسها أنه اذا كان لابد من خط قتال ضد الشيوعية فى قناة السويس فيجب أن تهيمن هى على هذا الخط ، ولا ينبغى أن نساوم انجلترا بأية حال ونعرض عليها ثمنا للجلاء ، لان الاستقلال حق والحقوق يلتزم بردها المغتصبون ، ولا تشترى

---

(١) الكتاب الاخضر ، مارس سنة ١٩٥٠ - نوفمبر سنة ١٩٥١ ، ص ١

أو تؤخذ بمقابل ، ويجب ان نفهم ان انجلترا لا تسعى لاطالة احتلالها لقناة السويس الا لخدمة مصالحها الاستعمارية فى أفريقيا وآسيا ، وهى كاذبة حينما تلوح بالخطر الشيوعى لتغطية مآربها الاستعمارية .

تراخى وزير الخارجية البريطانية فى الرد على المذكرة المصرية حتى ١٧ مايو سنة ١٩٥٠ ، وكان ماكرا فى رده فدخل من نقطة الضعف التى وردت فى المذكرة المصرية اذ تزيدت وأشارت للخطر الشيوعى ، فأحال المسألة الى رئيس أركان حرب الامبراطورية الفيلد مارشال سليم ، وفى هذا معنى ربط مسألة الجلاء بخطط بريطانيا الاستراتيجية ، وكان يجب أن تمتنع الحكومة المصرية عن قبول مباحثة المارشال سليم من حيث المبدأ ، لان مباحثته معناها التسليم بأن مصر جزء لا يتجزأ من برنامج الدفاع عن الامبراطورية البريطانية ، ولكن حكومة الوفد لم تفطن مع شديد الاسف لهذا المعنى !!

وهذه كلمات بيفن ، التى لم تكن تدل على شىء من حسن النية :
« ويرى أن أكبر عون يمكن أن تقدمه حكومة جلالة الملك ، ...... ، هو أن يجرى بين رئيس أركان حرب الامبراطورية ، فيلد مارشال سليم ، وبين الحكومة المصرية ، بحث صريح غير رسمى للنواحى العسكرية للمسألة التى تواجهنا فى الشرق الاسط .

« ومع أن حكومة جلالة الملك ، تقر بأن ثمة نواح أخرى لهذه المسألة ، غير النواحى العسكرية ، الا أنها تشعر بأن مثل هذا البحث يساعد على توضيح الامر وبيان السبل التى يستطاع بها الوصول الى حل ، ومن المنتظر أن يستطيع الفيلد مارشال قضاء بضعة أيام فى مصر حوالى أوائل يونيو ، ولحكومة جلالة الملك وطيد الامل فى أن تكون الحكومة المصرية على استعداد للمباحثة معه حينئذ ، وهى ترجو كذلك أن تجرى هذه المباحثات بأقل ما يمكن من العلانية » .

وبهذه العبارة الخبيثة هون بيفن من أهمية المسألة المصرية . حتى أنه جعل مباحثات المارشال سليم رهن ظروفه هو وأوقاته واحتمال قضاء بضعة أيام بالقاهرة ، وهذه بداية سيئة كانت تنم عن فشل المباحثات حتما .

***

وقد أجاب وزير الخارجية المصرية بمذكرته المؤرخة فى ٣٠ مايو ، مرحبا بمباحثة سليم ، أو « أى شخص تندبه الحكومة البريطانية ، سواء أكان مدنيا أم عسكريا ، لتبحث المسائل العسكرية وفى مقدمتها جلاء القوات البريطانية جلاءا تاما ناجزا »

قال وزير خارجية انجلترا ان محادثات فيلد مارشال وليم سليم ، ليست ذات طابع رسمى ، ولم نفهم القصد من قولهم أنها سرية وغير رسمية ، سوى أن تكون طريقة من طرق النصب والاحتيال التى ألفتها السياسة البريطانية لتهويش الشعوب المغلوبة على أمرها وبعث مندوبيها اليها لحملها على التنازل عن سيادتها وحقوقها المقدسة . وبين يدينا محاضر محادثات سليم المشار اليه ، ولو أن هذا الضابط الكبير كان يحترم رتبته العسكرية لما سمح لنفسه بأن يكون أداة فى يد وزارة الخارجية البريطانية فيقوم بتمثيل مسرحية خائبة فى القاهرة ، اذ ظن أولئك الانجليز الاغبياء أن المصريين سيفقدون أعصابهم ويتملكهم الرعب حينما يحدثهم سليم عن قصة البعبع الروسى ، التى تشبه القصص التى تقولها الخادمات للصغار لتخويفهم وحملهم على الطاعة والامتثال .

سليم يهوش بالدب الروسى
ويطلب من مصر التنازل عن سيادتها ونسيان قضيتها

بمحضر جلسة الاثنين ٥ يونيو سنة ١٩٥٠ التى اجتمع فيها رئيس أركان حرب الامبراطورية الفانية ، ورد على لسان سير وليم سليم ما نصه :

« ان جميع الاتصالات التى قامت بها الدول الغربية لم تصب نجاحا ، اذ أن هدف السوفيت هو السيطرة التامة على العالم ، وهذا مقرر فى تعاليمهم وقام عليه الدليل فى كل عمل من أعمالهم .

« ان الروس يعتنقون مبدأ ويتشبثون به ، كما كان يفعل هتلر ، انهم ينتظرون ويتطلعون الى حرب بينهم وبين الدول الرأسمالية ، ولمواجهة ذلك يتعين على هذه الدول أن تتخذ الاهبة اللازمة .

« ومن الحقائق الاساسية ، أنه لا توجد أمة تستطيع بمفردها ان تهزم روسيا فى الحرب ، فاذا دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع روسيا كانت النتيجة تعادل الطرفين والاستعداد لحرب أخرى ، أما اذا دخلت الولايات المتحدة وبريطانيا الحرب معا ، فانهما تنتصران . فان حدثت فرقة بين هاتين الدولتين أقدمت روسيا ، أما اذا أظهرتا الاتحاد فانها تتردد .

« لقد سعت روسيا فى برلين الى طرد الولايات المتحدة وبريطانيا منها ، غير أننا أظهرنا لهم أننا متحدون ، ولكن حيث لا يكون اتحاد يكتسح الروس ما أمامهم ، والامل الوحيد فى صد روسيا أو وقفها هو أن نتحد وقد فعلنا ذلك فى الغرب ، ولست أقول ان روسيا قوية الآن من الوجهة العسكرية ، ولكنها تزداد قوة كل يوم . **والوسيلة الوحيدة لتكتل الامم من**

الوجهتين العسكرية والصناعية هى ان تتنازل عن بعض سيادتها وتقاليدها الماضية .

« وقد تنازلنا نحن عن ذلك ، وقبلنا قوات أجنبية فى بلادنا . وفكرة المشاركة هذه هى الجوهرية . ثم ان الولايات المتحدة قد تقدمت تقدما كبيرا فى هذا السبيل ، فتركت عزلتها وخطت الى الامام فى نواح كثيرة .

« ولا تستطيع أمة بمفردها أن تدافع عن نفسها ، لا مصر ولا بريطانيا ، وخطر الحرب قد يتحقق من سبيلين : ففى أوروبا تقف القوات الشرقية والغربية وجها لوجه ، وقد يحدث بينهما فى أى وقت تصادم يفضى الى الحرب ، ومن الناحية الاخرى ، رسم الروس خطة تؤدى الى الحرب بينهم وبين الدول الراسمالية ، وهى أن يستمروا فى نشر مبادئهم ، ثم يتحينون فرصة ، يبدو فيها ضعف الدول الغربية ، وعندئذ يجبروننا على الحرب .

« وهذا الخطر خطر حقيقى ، فالجيش الروسى جيش كبير جدا ، بل هو أكبر الجيوش فهو مكون من مائة فرقة ، يمكن زيادتها الى مائتين وخمسين ، وهو عدد ضخم ، وهذه الفرق ليست مجهزة بالاسلحة الحديثة ، ولكن عندهم قوة جوية كبيرة وغواصات أستولوا عليها من المانيا ، مما يجعل لديهم قوة كافية للهجوم فى أوروبا وعلى بريطانيا ، وللتقدم الى جنوب أوروبا والنزول الى البحر الابيض المتوسط .

« وقد تقولون ان وجود القوات البريطانية فى مصر ، يجتذب الروس اليها لطردهم منها ، ولكن ما يبتغونه هو مصر ، فأنتم بلد ذات ثروة وموارد ، وكل من يريد أن يملك الشرق الاوسط يجب أن يملك مصر ، ان لديكم الموانى ولديكم كل شىء ، وستكونون قلب الهدف الروسى . ولا يتسنى لمصر أن تقف بمنجاة ببقائها على الحياد ، اذ لا يستطيع أن يلتزم الحياد الا أحد بلدين ، اما بلد قوى كبير ، وليست مصر ذلك البلد ، أو بلد صغير ، ولكنه يملك شيئا نافعا للطرفين كالسويد ، وسويسرا ، وليست مصر كذلك ، فلا يمكن أن تبقوا على الحياد ، واذا أردتم الدفاع عن أنفسكم يجب أن تستعدوا لهذا الدفاع ، والوسيلة الوحيدة لذلك ، هى أن يكون لكم حليف ، ومن الواضح أن ذلك الحليف هو بريطانيا . ان الحروب تقوم فجأة ولا فائدة من التروى ، كما فعل الامريكيون فى الحرب الماضية ، فعليكم أن تستعدوا لان الحرب تنظيمات واستعدادات هائلة ، ولابد من اتخاذ الاهبة لها ، اننا نريد الوصول الى اتفاق عسكرى معكم ، وسيكون اتفاقا دفاعيا محضا ، ولكنه سوف يكفل سلامة مصر . هذا هو المركز برمته ، وانى لعلى يقين من أن روسيا تعمل للحرب وأنهم يريدون الوصول الى أفريقيا .

« وهناك شىء واحد أود أن اذكره ، وهو أن العلاقات من وجهة النظر العسكرية بين القوات البريطانية والقوات المصرية ، علاقات ودية ،

ونحن نمدهم بالمعـدات ، وطيار وكم محل اعجابنا ونعتبر القوات المصرية ، والبريطانيـة كحليفين يعملان مشتركين لا على أساس أننـا نقف منـكم موقف المعـلم . اننا نحب أن يجرى الامر على قاعدة التبادل ، كما نفعل

« ليس لى ماض فى مصر ، فلست اسـينكش باشا وعقليتى حـرة ، متفتحة »

ردنا على مغـالطات سليم

ويهمنا أن نرد فى ايجاز على بيان المارشال سليم ، ونفضح مغـالطاته ، فنقول :

اولا ــ ليست هذه اول مرة تجنح فيها بريطانيـا لتخويف مصر بعدو احتمـالى يحتل مصر اذا هى جلت عن قناة السويس ، فقد ورد هـذا الكلام على لسان ونجت فى حديثـه لسعد زغلول ورفاقه فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٩ ، وهـو مدون بالمحضر الذى نشرناه فى غير هذا المكان . ولقد طالما حاول الانجليز أن يخيفوا مصر من موسيلينى قبل ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأرادوا تخويفها من هـتلر فى الحرب العالمية الثانية ، ثم ابتدعوا قصة الدب الروسى بعد الحرب العالمية الثانية ، فهذه الخرافات تكررت حتى أضحت تمجها الاسـماع وهى تدل على غباء الساسـة الانجليز الـذين لا يقلعون عن أساليبهم البالية .

ثانيـا ــ ليست مصر هى البـلد الوحيد فى العالم المهدد بالشيوعية ، فهنـاك بلاد كثيرة مهـددة بهـا ولا يحتلها الانجليز أو الامريكيون ، ومن تلك البلاد دول تتاخم حدودها حدود روسيا .

ثالثا ــ الخطر الشيوعى خطر احتمالى ، تلوكه الالسن ، ويجب أن يسبقه العمل على محو الضرر المحقق وهذا الضرر قـائم ما بقى فى أرض وادى النيل جندى أجنبى واحد .

رابعا ــ احتلال الانجليز لأى جزء من أرض وادى النيل هو الذى يزرع الشيوعية ، فالشيوعية ليست جيوشا تزحف وانما هى عقيدة سياسية يخلقها الظلم والاستبداد ، وتجارب سبعين سـنة دلت على أن وجـود الانجليز فى مصر والسودان يفسـد الادارة ويخلق أزمات اقتصـادية ومشكلات اجتماعيـة لا حـد لها ، ويحمى طبقة الاقطاعيين ، فاذا أريد اتخـاذ الحيطة ضـد الشيوعية فلن يتأتى ذلك الا فى ظل استقرار سياسى ولا يقوم الاسـتقرار السـياسى فى وادى النيل الا اذا بادر الانجليز بالجلاء

خامسا ــ ما هذه الصفاقة البريطانية ، وما شأن بريطانيا بالدفاع عن مصر او الشرق الاوسط ؟ هل لديها تفويض الاهى بذلك ؟! ألا تعلم بريطانيا ان لها استعمارا قديما فى الشرق الاوسط ، ولا تتمتـع روسـيا بهـذا

الاستعمار ، وأن أمل مصر يتلخص فى تحطيم الاستعمار الحالى حتى تبطش مستقبلا بكل من تحدثه نفسه باستعمار فى الشرق ؟!

سادسا - التشبيه بحالة احتلال الامريكيين لبريطانيا ، باحتلال البريطانيين لقناة السويس ، هو قياس مع الفارق للاسباب الآتية : -

ا - لم يسبق وجود القوات الامريكية فى بريطانيا احتلال أمريكى لبريطانيا استمر سبعين عاما ، بل على العكس كانت بريطانيا قديما تستعمر الولايات المتحدة

ب - لم تفتك الولايات المتحدة ببريطانيا كما فتكت هذه الاخيرة بمصر والسودان سبعين عاما وامتصت دماء وادى النيل وأفسدت الادارة والتعليم والاخلاق وجعلت الحياة فى بلادنا عبئا لا يطاق ، ولدينا سجل حافل لجرائم الاحتلال البريطانى فى مصر والسودان ، ولم يرتكب الامريكيون ضد الانجليز شيئا من هذه الجرائم .

ج - لا تستعمر الولايات المتحدة أى جزء من الاراضى البريطانية ، اما بريطانيا فتستعمر جزء مصر الجنوبى فى السودان وتسرق حاصلاته وتسترق أهله ، فليست للولايات المتحدة مصلحة خاصة مباشرة تقتضى وجود قواتها فى بريطانيا أو غيرها من بلاد أوربا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا فى مصر .

د - قناة السويس شريان مصرى يستعمل فى خدمة الملاحة العالمية ، وهناك معاهدة دولية هى معاهدة أكتوبر سنة ١٨٨٨ تقتضى حيدة القناة واستمرار الملاحة فيها ، ومما يتعارض مع هذا الحكم القانونى أن تعسكر فى القناة قوات أية دولة أجنبية لان ذلك يميزها على غيرها من جماعة الدول ويخل بالتوازن ويهدد السلام العالمى ، وليس هذا هو الحال بالنسبة لوجود القوات الامريكية فى بريطانيا

ه - تعيش بريطانيا عالة على أمريكا ، ولو قبضت أمريكا يدها عن بريطانيا شهرا واحدا لمات الشعب البريطانى ، وبريطانيا غارقة فى الديون المستحقة للولايات المتحدة ، أما مصر فلا تعيش عالة على غيرها . بل على العكس تداين بريطانيا فى مئات الملايين

و - كان موت انجلترا فى الحربين العالميتين الاولى والثانية أمر مقضيا وأنقذتها الولايات المتحدة من التهلكة وأما مصر فقد اراقت انجلترا دماءها ودست ضدها بكل ما أوتيت من الخبث وسعة الحيلة وسوء النية .

ز - بريطانيا هى التى طلبت بنفسها من الولايات المتحدة أن تسعفها بقوات مساحة لان بريطانيا بلد متطفل يدافع عن نفسه بسلاح غيره وأموال

غيره وسواعد غيره ، ومصر ليست هذا البلد ولم تطلب وجود القراصنة في بلادها ، ولم تطلب أن يدافع عنها .

ح - بريطانيا في نظر ميثاق الامم المتحدة دولة من الدول الخمس الكبرى ولها من الحقوق ما الولايات المتحدة ويتعاملان على أساس المساواة التامة في السيادة .

ط - لبريطانيا وأمريكا عدو مشترك هو روسيا ، وليس هذا هو الحال بالنسبة لمصر ، فلماذا يكون عدو بريطانيا عدوا لمصر بطريقة آلية ؟!

ى - وأخيرا ، نقول بكل صراحة واخلاص ، بريطانيا بلد مسيحي وهناك حرب صليبية وقعت في القرن الثالث عشر ووضعت مشروع قناة السويس لتكون هذه القناة أداة لتمزيق الدولة الاسلامية واستعباد المسلمين ، وقد نجحت الرأسمالية الغربية في التآمر على بلاد المسلمين مستعينة بقناة السويس فكيف يطلب من الحمل أن يشترك مع الذئب في دفاع ، أفليس الاولى بمصر أن تتكتل مع المسلمين في مشارق الارض ومغاربها للقضاء على ذلك الاستعمار الصليبي الذى تلون بألوان مختلفة طبقا لمقتضيات الحضارة والعمران ؟!

سابعا - بأى حق تجاسر سليم على القول أنه في حالة حاجة مصر الى حليف فان ذلك الحليف هو بريطانيا ؟!

ان التحالف لا يفرض بالقوة والاكراه ، ولا تحالف بين بلدين قامت بينهما حالة عداء قانونية منذ سنة ١٨٨٢ ، وما فتئت حالة العداء القانوني مستمرة ، والصحيح هو العكس ، هو أن تحالف مصر شياطين الارض والسماء لتتخلص من بريطانيا

ثامنا - بريطانيا بلد لا يعرف الشرف في حياة الدولية ، وحسبنا تدليلا على ذلك الوثائق التي نشرناها فأورت مثلا كيف تآمرت ضد الحبشة وكانت تريد أن تقتسمها مع موسيليني ، والامثال التي استشهدنا بها في الفصول السابقة كثيرة ، ولا قيمة لمحالفة تبرم مع مستعمر له تاريخ أسود كذلك التاريخ البريطاني .

تاسعا - قال سليم ان حياد مصر غير ممكن ، لانه لا توجد مصالح مشتركة كتلك التي توجد في سويسرا والسويد ، ودل بكلامه هذا على جهل فاضح أو كذب متعمد ، اليست الملاحة في قناة السويس مصالح عالمية ؟! ان هذه المصالح قد استوجبت الحياد المستفاد من نصوص معاهدة وكانت بريطانيا من الدول التي وقعت عليها .

عاشرا - ادعى سليم ان العلاقات ودية بين القوات المصرية والبريطانية وأن بريطانيا تمد الجيش المصري بالسلاح والعتاد ، ولا يوجد بين أهل الارض من هم اقدر على الكذب الصفيق الفاجر وانكار وجود الشمس

وهى تسطع نهارا من الشعب البريطانى ، وهم يكذبون بلهجة جادة حازمة متحلين بأخلاق الجنتلمان الذى لايتناول العشاء الا اذا ارتدى الزى الاسود ، وهو يطوى فى جوفه جعبة من أقبح الصفات . فليست هناك قوة فى الارض وقفت ضد تسلح **الجيش المصرى ، كما فعلت بريطانيا، ولكن الانجليز يعتقدون أن كل من عداهم من أهل الارض حمقى وبسطاء !!**

النحاس والدفاع المشترك

وقد خرج الفيلد مارشال سليم من لدن وزير الخارجية ، وتوجه الى مكتب رئيس الوزارة الاسبق ، مصطفى النحاس ، فى نفس اليوم ، وقص عليه نفس الحكاية التى قالها للدكتور محمد صلاح الدين ، وجاء على لسان النحاس كلام يدل على أمرين : ــ

أولا ــ اصراره على الجلاء لأنه لا يستطيع ن يقنع الشعب المصرى بغير الجلاء .

ثانيا ــ قبوله الصريح لمبدأ الدفاع المشترك ، واعترافه بمصالح مصرية بريطانية مشتركة ، وانى أقدم للقارىء هنا محضر الجلسة ، ولن أعلق عليه تاركا لفطنة القارىء فهم كلام الاستاذ مصطفى النحاس .

الاستاذ النحاس ــ أود أولا أن أشكر سعادة الفيلد المارشال على هذه الثقة ولكنى أعلم علم اليقين بصفتى زعيما للشعب أن الشعب حانق وناقم ولا يمكن أبدا أن يركن لوعود جديدة أو يقبل نظريات مستحدثة ترمى فى النهاية الى بقاء قوات اجنبية فى مصر تحت أى اسم او باية صفة . ولا يمكنى قط أن اقتنع او اقنع الشعب ان بقاء جيش اجنبى فى بلادنا فى وقت السلم يعنى شيئا آخر غير نوع من انواع الاحتلال والانتقاص من السيادة . ولقد قاسينا كثيرا من التجارب المريرة المتكررة الماضية اذ وقفت الى جانبكم ووجهت الشعب الى أن يبذل لكم كل معاونة مادية ومعنوية فى الحرب الاخيرة . ولم أفعل ذلك طبقا لمعاهدة سنة ١٩٣٦ فحسب وانما فعلته ايمانا بقضية الحرية . وكان الشعب من ورائى يخدمكم ويضع مرافقه تحت تصرفكم ويساعدكم بقلبه وروحه كما فعل فى الحرب العالمية الاولى واعطاكم محاصيله وسخر لكم سككه الحديدية ومواصلاته وسائر مرافقه فى سبيل خدمة قضية الحلفاء انتظارا لتحقيق الوعود بالجلاء والاستقلال التام فلم يصدق اى وعد . ولا أستطيع أن اوافق سير وليم سليم على ما يقوله من قطع صلة الماضى والحاضر فان الماضى ماثل امامنا لا يمكن تجاهله او نسيانه ويتلخص فى الاحتلال الطويل والوعود التى لم تتحقق . فكيف يمكننى أن أثق الآن أو اقبل نظرية جديدة لا تختلف فى نتيجتها على تجارب الماضى .

يمكنك أن تقول ان ثقة الشعب قد ضعفت فى وعودكم ونظرياتكم وكذلك فى الدول الكبرى المسيطرة على العالم . لماذا نقف الى جانبكم ونعرض أنفسنا للقتل وأراضينا للخراب ونفقد مواردنا ومرافقنا اذا لم نكن نعرف يقينا ان مطالبنا ستحقق فى هذه المرة الثالثة . اننا لا نستطيع ان نقول للشعب اننا سنقطع الصلة بين الماضى والحاضر ومادام الحاضر صورة من الماضى مهما اختلفت اوصافه ومعالمه .

يجب ان نبحث عن طريقة اخرى في تعاون من نوع جديد يحقق الجلاء ويكفل المصالح المشتركة . واعتقد اننا نستطيع ان ندافع عن بلادنا وان نفكر في نوع من التعاون بيننا وبينكم يزيل المخاوف ويحقق الجلاء الشامل الناجز . واحب أن تعرف انه ليس في العالم قوة تستطيع اقناع الشعب المصرى بان مصر ستكون مقصودة لذاتها بالهجوم او بالاعتداء فانما يسبب ذلك وجود جيش اجنبي في بلادنا هو الذى يوجه اليه العدوان الروسى . وان وجود هذا الجيش سيكون الذريعة التى سيتذرع بها الروس لمهاجمة مصر . ومن البديهي والضرورى أن نستكمل استعداداتنا العسكرية من برية وبحرية وجوية وان نعمل على تسليح الجيش المصرى تسليحه كاملا . وعليكم أنتم ان تزودوا الجيش المصرى بالاسلحة الحديثة من جميع الانواع وأن تساعدونا في ذلك مساعدة جدية فعالة بخلاف ماتفعلونه الآن اذ تعدوننا بارسال دبابات دون أن ترسلوها فاذا استكمل جيشنا استعداداته العسكرية من السلاح والذخيرة وقف الى جانبكم لرد العدوان عن مصر وتعاون في هذا الغرض تعاونا قلبيا صادقا . وهذا التعاون يكون مثمرا ووافيا دون حاجة الى الاحتفاظ بقوات أجنبية في مصر في وقت السلم .

ولا تنسوا الروح المعنوية . فان الجيش المصرى سيتمتع بروح معنوية عالية كلما شعر باستقلاله . ان جلاءكم عن ارض الوطن سيزيد من قوة هذه الروح ويجعل الجيش يتفانى في خدمة قضية السلام المشترك .

لماذا تبقون قواتكم على القناة وليس في فلسطين او غزة مع ان هذه القوات نفسها الثقيلة منها والخفيفة يمكن أن تصل الينا في مدى اسبوع وتكون عندنا وقت الحرب . انى لااستطيع اقناع الشعب الا بهذه الطريقة

فيلد مارشال سليم — انى اوافقكم تماما ولكن ليس الامر امر احتلال فان وجود الجيوش لايعني الاحتلال بل هو فكرة جديدة لدفاع الحلفاء .

الاستاذ النحاس — الفكرة تختلف عندنا اختلافا اساسيا . اتفق معى في الافكار ونحن ننجح . وحيث انك القائد الاكبر في الامبراطورية البريطانية فاستخدم نفوذك معنا ونحن نصل الى اتفاق . ضعوا ما شئتم من الجيوش خارج حدود بلادنا وانى أؤكد لك انك ستجد التعاون المادى التام متوافرا باخلاص وقت وقوع الخطر .

فيلد مارشال سليم — يجب ان تكون معكم بعض القوات الجوية البريطانية اذ ليس لديكم قوات جوية كافية. انى اتكلم كرجل عسكرى .

الاستاذ النحاس — ان ما تقوله كرجل عسكرى يمكن حله حلا سياسيا . أما عن القوات الجوية فلا مانع من أن تعطونا ماتشاؤون من الطيارات لتكون لنا على أن تستخدم لصالحكم عند وقوع الحرب . وان نقوم في داخل بلادنا بجميع الاستعدادات التى يقتضيها الموقف . أما القوات الاخرى فمن السهل تدبير امر وصولها الى مصر في حالة الحرب وتيسير ذلك مرهون بالاتفاقات التفصيلية التى تجرى في هذا الصدد .

فيلد مارشال سليم — ليس الدفاع مسالة السلاح وحده ولكنه تعاون الاسلحة جميعا . ان القوات البريطانية خارج مصر لا يمكنها ان تاتى فجاة بل يجب ان يكون هناك استعداد

الاستاذ النحاس — ستكون الاستعدادات عندنا بالاتفاق معكم وبمعرفتكم وباشرافكم الفنى ولكنكم لن تكونوا معنا بل تكونون قريبين مناوكانكم خبراء عسكريين لنا .

أردت أن أفسر لك ذلك شخصيا لكى تفهم نظريتى وهى ايجاد نوع من التعاون المنتج بشرط الجلاء عن بلادنا . لان ذلك يسهل لنا كل شىء . أريد أن اصل الى حل يمكن به

اقناع الحكومة والشعب والمعارضة. ولايمكن انكار ان المعارضة مفتحة الاعين وتتربص بنا. ولكنى اسير فى طريق الحق ».

فيلد مارشال سليم - لا اظن ان اية حكومة بريطانية مستعدة لان تقول انه يمكن للقوات البريطانية اذا غادرت مصر أن تعود اليها فى أيام قلائل .

الاستاذ النحاس - اذا كانت الحكومة البريطانية لا تقدر هذا الموقف فاعلم ايضا أن الحكومة المصرية لا تقبل هذه الاوضاع.

فيلد مارشال سليم - اذا استطعنا ان تحدد ماهية التدبيرات العسكرية التى يمكن اتخاذها لنوضح لعامة الشعب اننا قد انتهينا نهائيا من الاحتلال وان النظام الجديد هو نظام دفاع مشترك فحسب قائم على المساواة. امكن لرفعتكم بما لكم من نفوذ أن تعرضوا ذلك فى سهولة على الشعب .

أن مصر بلد راقى كالبلاد الاخرى وانتم الآن فى مركز يتيح لكم القيام بذلك. وهذا يحدث بين الدول الكبرى مثل امريكا وانجلترا وفرنسا .

مستر تشابمان اندروز - ان عليكم أن تختاروا بين السلامة والدمار .

الاستاذ النحاس - لقد قيل هذا الكلام فى المفاوضات الخاصة باتفاقية سنة ١٩٣٦ وفى جميع المفاوضات السابقة على ذلك . وسيكون أثره فى الشعب المصرى مثل أثره فى الماضى تماما . لقد كنا فى مركب واحد - فنجوتم انتم وغرقنا نحن . وانا أكثر منك خبرة فيما يتعلق باثر هذا الكلام فى الشعب المصرى . ان نوع التعاون الذى انشده هو الذى يقوم على تحقيق الجلاء فعليك ان تفكر - كما سافكر انا مع معاونى - فى نوع هذا التعاون وتفاصيله

فيلد مارشال سليم - اننا لانريد اى نوع من انواع الاحتلال .

الاستاذ النحاس - يجب أن تعلم ان الجلاء مهم جدا وجوهرى واذا تم فاننا سنضع ايدينا فى أيديكم ونعمل معكم بقلوبنا وارواحنا .

فيلد مارسال سليم - سيكون من العسير جدا ان أوصى حكومتى بقبول الجلاء التام . ولا اعتقد انكم تستطيعون الدفاع عن انفسكم فاذا انسحبت القوات البريطانية من مصر فسيكون لذلك أثر وخيم على الحرب الباردة ضد روسيا . ان البلاد العربية وتركيا وايران وبلاد الدومنيون سيفزعها ذلك وسيظن حلفاؤنا فى امريكا اننا قد تخلينا عنهم . اننا لا نرى أن تبقى القوات البريطانية فى مصر الى الابد . ولست أرى كيف يستطاع الدفاع عن مصر بغير وجود بعض القوات البريطانية . كما أن حلفاءنا لا يمكن أن يروا كيف يستطاع بدونها الدفاع عن مصر .

الاستاذ النحاس - لقد اتفقتم مع صدقى باشا على أن يتم الجلاء التام فى سبتمبر سنة ١٩٤٩ . فكيف يمكن أن اقول للشعب غير ذلك ؟ وقد كنا ضد صدقى باشا فى حين اننى انا نفسى قد غادرت البلاد .

يمكن مثلا فى هذا الصدد ان نبحث فى عقد معاهدة معكم جميعا ليطمئن الجميع

فيلد مارشال سليم - انى اسرد حقائق فقد كنت أزور جميع قوات الامبراطورية البريطانية فى نيوزيلانده واستراليا وجنوب افريقيا الخ ولا فائدة من أن أطلب اليهم ارسال قوات الى مصر اذا لم تكن بها قوات بريطانية .

فاذا استطعنا ان نصل الى اتفاق معقول فالدفاع عن مصر مسالة عملية ويمكن للقوات ان تصل اليها فى الوقت المناسب . ولست ارى انه يعجز مقدرتكم السياسية أن تقنعوا

الشعب بأننا قطعنا الصلة بمعاهدة سنة ١٩٣٦ وان القوات الاخرى ستكون على قدم المساواة مع القوات المصرية وان لمصر سيادتها واستقلالها التامين فاذا كان ذلك عسيرا فانتم الرجل الذى يذلل العسير .

ان عقليتى عقلية حرة متفتحة فلست سبنكس باشا ولا افكر البتة فى الاحتلال .

الاستاذ النحاس – لقد توسمت فيك ذلك من نفسى ولذلك تكلمت معك بصراحة وفى كل شىء وأردت أن اقنعك فى المناقشة للوصول الى حل عادل .

فيلد مارشال سليم – انى أقدر صعوباتكم السياسية والخلاف بينى وبينكم ليس على المبدأ ولكن على التنظيم واختيار الطريقة فى سبيل مصلحة مصر .

الاستاذ ابراهيم فرج – وما هى المدة التى تظنون كرجل عسكرى انها لازمة لهذا النظام الذى تتحدثون عنه ؟

فيلد مارشال سليم – لا أحدد وقتا بالذات . فان الجيش البريطانى لا يريد البقاء فى مصر وعائلات الجنود كلها لا تميل الى ذلك فالجيش يعيش فى أحوال سيئة . وستبقى القوات البريطانية ما دام الموقف الدولى يهدد مصر . ولست أدرى كم تلبث فان ذلك مرتبط بالموقف الدولى .

وانى لعلى يقين من انكم اذا اتبعتم هذا الرأى ، فلن يكون بيننا خلاف فى المبدأ ، واذا رأى رئيس الوزراء أن ذلك فى مصلحة مصر ، فلن يجد من العسير ان يقنع الشعب بقبوله والعثور على مخرج .

الاستاذ النحاس – لقد تبادلنا وجهات النظر فعليك يا جناب المارشال أن تفكر فيما قلت لك ، كما انى سأبحث الامر مع معاونى ونعاود الاتصال (١) .

بيان هام للرئيس السابق
مصطفى النحاس

فى صبيحة الثلاثاء ٦ يونيو سنة ١٩٥٠ التقى الرئيس السابق مصطفى النحاس بالمارشال سليم ، وصحب النحاس الاساتذة محمد صلاح الدين ، ومصطفى نصرت وابراهيم فرج ، ورافق سليم المستر تشابمان أندروز ، وقد استهل النحاس الجلسة ببيان قوى فند فيه نظرية سليم ، ونحن نعرض هذا البيان انصافا لوطنية مصطفى النحاس :

أدلى الاستاذ النحاس بالبيان التالى : –

١ – ان المسألة لا تنحصر فى اقناع الشعب بل من المتعين أن تقتنع الحكومة أولا ومن ثم تستطيع اقناع الشعب .

٢ – تعتبر الحكومة أن الجلاء التام هو الأساس لأى اتفاق بين بريطانيا ومصر وذلك للأسباب الآتية :

---

(١) الكتاب الاخضر ، محاضر المحادثات السياسية والمذكرات المتبادلة بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة (مارس سنة ١٩٥٠ – نوفمبر سنة ١٩٥١)

(ا) حق مصر الطبيعي فى أن تخلو أراضيها من أى جندى أجنبى .

(ب) وعود بريطانيا بالجلاء وقد جاوزت الستين وعدا كان آخرها ما قبلته الحكومة البريطانية فى مشروع معاهدة (صدقى - بيفن) من أن تجلو جيوشها فى موعد غايته سبتمبر سنة ١٩٤٩ . ولو أن هذا الاتفاق قد أبرم فى ذلك الحين لما بقيت الآن فى مصر قوات بريطانية وان اصرار بريطانيا على الاحتفاظ بقواتها من شأنه أن يلقى فى روع الشعب المصرى انها لم تكن جادة فيما وافقت عليه من جلاء قواتها ويزعزع ثقة الشعب المصرى فى أى اتفاق يمكن عرضه مالم يكن أساسه الجلاء الناجز . ولا يصح الادعاء بتغيير الظروف عما كانت عليه فى سنة ١٩٤٦ فالظروف الدولية لم تتغير منذ انتهاء الحرب فان توقع الخطر الروسى قائم منذ ذلك الحين .

(جـ) أحكام الميثاق وقرارات الامم المتحدة .

(د) تقدم الفنون العسكرية والأسلحة يجعل الاحتفاظ بهذا العدد المحدود فى منطقة القنال عديم الجدوى من الناحية العسكرية .

(هـ) من الميسور أن تستبدل مصر بالعدد المحدود من القوات البريطانية فى تلك المنطقة قوات مصرية أكثر عددا ولو كانت مساعدة بريطانيا لمصر فى تقوية جيشها وتسليحه جدية فان مصر تستطيع أن تسد الفراغ بقواتها الوطنية .

(و) لا يسع الشعب المصرى بعد تلك الوعود المتكررة ان يطمئن او يثق بما دون الجلاء التام وهذه الثقة وذلك الاطمئنان ضروريان لكسب تأييد الشعب واخلاصه فى تنفيذ مايرتبه من التزام فى حالة وقوع الخطر وان كسب تأييد الشعب المصرى اكثر نفعا لبريطانيا فى وقت الحرب من احتفاظها بذلك العدد المحدود من قواتها على ضفة القنال فى زمن السلم .

(ز) أن القول بأن حالة التهديد بالحرب فى الوقت الحاضر يبرر الاحتفاظ بقوات بريطانية فى قنال السويس معناه تأبيد الاحتلال لأن هذا الخطر لا يرجى له زوال فى يوم من الايام فقد كان مصدره المانيا ثم بعد ذلك المانيا وايطاليا واليابان فى الحرب الاخيرة ثم من جهة روسيا كما يقال الآن . والواقع انها حلقة مفرغة وسيكون من الميسور دائما ومن ثم لا يسع التعلل بوجود خطر الحرب من ناحية مصر أن تقبل احتلال أراضيها بناء على مثل هذه التعلات .

(ح) ان الدول المجاورة لروسيا نفسها مثل تركيا وايران والمعرضة

لخطر الغزو المباشر لا توجد فيهاقوات احتلال اجنبية ولن تصل قوات الغزو الى مصر الا بعد اجتياح تلك الدول وغيرها مما يليها . وتملك بريطانيا كثيرا من القواعد الجوية والاستراتيجية فى البلاد المحيطة بمصر مثل مالطة وقبرص وبرقة والاردن التى يسهل ارسال القوات منها الى مصر فى زمن الحرب .

أما المقارنة بين مصر والمملكة المتحدة بالنسبة لوجود قوات أجنبية فى بريطانيا فالجواب على ذلك يتلخص فيما يلى :

١ ـ لا نزاع فى أن وجود تلك القوات لا ينطوى على أى مساس بالسيادة البريطانية نظرا لأن الدولتين على قدم المساواة .

٢ ـ ان هذا الموقف طارىء ومؤقت . أما فى مصر فيعتبر امتداد لاحتلال ظل ستين عاما .

٣ ـ لو أن انجلترا طالبت امريكا باجلاء قواتها عن أراضيها لفعلت ذلك فورا وليس هذا هو الحال بالقياس الى القوات البريطانية فى مصر .

٤ ـ تباين نظرة كل من الشعبين المصرى والبريطانى الى وجود تلك القوات الاجنبية فى أراضيه .

وبناء على ما تقدم لا تقبل مصر مرابطة قوات أجنبية فى أراضيها سواء فى وقت السلم أو فى حالة التهديد بحرب وشيكة . أو عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها .

وترى مصر أن الأمر ينبغى أن يعالج على الوجه الآتى :

(ا) جلاء القوات البريطانية عن مصر جلاء ناجزا .

(ب) لما كانت مصر شديدة العناية بتقوية جيشها وتزويده بأحدث الاسلحة والعتاد وبخاصة ما يتصل بالدفاع الجوى واتمام التجهيزات المدنية والعسكرية اللازمة كانشاء المطارات والمصانع الحربية والطرق وغيرها من وسائل المواصلات كل ذلك يقتضى أن تبادر بريطانيا ببذل معونتها لاجابة مطالب مصر فى هذا السبيل .

(جـ) عند قيام حالة تهدد الأمن فى الشرق الاوسط فان الحكومتين تتبادلان الراى فيما يتصل بالموقف .

(د) اذا وقع اعتداء مسلح على مصر ، أو اذا دخلت بريطانيا الحرب كنتيجة لوقوع اعتداء مسلح على احدى الدول المتاخمة لمصر ، فان مصر تتعاون عسكريا فى داخل حدودها . وفى نطاق امكانياتها مع بريطانيا العظمى للدفاع عن مصر ، وتفصيلات هذا التعاون يجرى الاتفاق عليها فيما بعد .

وفى مثل هذه الاحوال ، اذا تبين أنه من الضرورى استقدام قوات بريطانية الى الاراضى المصرية ، فانها سوف تلقى جميع التسهيلات اللازمة لاستقبالها والتى يمكن الاتفاق عليها مقدما .

ومن المقرر أنه بمجرد انتهاء العمليات الحربية فان القوات البريطانية تغادر الاراضى المصرية .

وان الحكومة المصرية مستعدة لبحث أى مقترحات من الجانب البريطانى ، طالما أن أساسها الجلاء الناجز عن اراضى المصرية .

ولكن هذا البيان الواضح القوى لم يجد فتيلا ، فقد أصر سليم على عناده ومكابرته ومراوغته ، وانتهت المحادثات معه للاشىء ، وبدلا من أن تتخذ الحكومة المصرية اجراء عمليا يضع حدا للعناد البريطانى طاوعت الانجليز وسايرتهم ، لكى يحملوا وحدهم مسئولية فشل المحادثات فاستؤنفت بين الدكتور محمد صلاح الدين ، والسفير البريطانى ، سير رالف ستيفنسون ابتداء من يوم ٨ يوليو سنة ١٩٥٠.

ولم يخرج السفير البريطانى عن الحلقة التى كان يجرى فيها المارشال سليم ، فردد نفس الأقوال ، محاولا بلغة دبلوماسية تمتاز بجودة الصنعة أن يثير المخاوف من الدب الروسى ، وقال ان بريطانيا تريد أن تعقد مع مصر صفقة عملية ، وهذه الصفقة فى نظره هى الدفاع المشترك المصرى اسما البريطانى حقيقة ومعنى ، وأراد أن يوحى لسامعه بأنه رجل صريح وأن بريطانيا تعترف بجرمها الماضى وتعلن أنها ثابت وأنابت فقال : « انى أوافق تماما على أن علاقتنا بمصر فى الخمسين عاما الماضية لم تكن مرضية أبدا ، فهل من الممكن أن نقطع الصلة بالماضى وأن نبدأ بداية جديدة ؟ » وادعى أنه لا يوجد فى القاعدة الحربية بقناة السويس الا الفنيين ، وافحمه صلاح الدين بالحجج الدامغة مذكرا بمعاهدة سنة ١٩٣٦ التى قالت ان وجود تلك القوات لا يعد احتلالا والى وعود بريطانيا وعهودها المتكررة التى خانتها المرة بعد المرة . وقال :

« والحجة التى تستندون اليها الآن لبقاء الاحتلال فى صورة ما ، وهى

الخوف من العدوان الروسي كانت موجودة دائما ، وستظل موجودة دائما ، فاذا قبلتها مصر فمعنى ذلك أنها تقبل تأبيد الاحتلال »

وحمل بريطانيا مسئولية العمل على اضعاف الجيش المصرى وتعمد حرمانه من التسلح بعد عقد معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وساق مختلف الأدلة على سوء نية انجلترا حيال مصر ، وبعد أن فند سياسة انجلترا فى السودان ، عرج على مسألة اسرائيل فقال صلاح الدين :

« يجب أن أقول لك فى اخلاص وصراحة ان الشعور العام هو أن بريطانيا قد أقامت هذه الدولة على حدودنا ، لتكون شوكة فى جانبنا وخطرا يهددنا لكى لا تخلو مصر الى الاهتمام بتقوية نفسها ، واستغلال مواردها واحتلال مركزها الدولى اللائق بها »

وارتج على السفير البريطانى ، فقال : « من المحزن أن ارى الى أى مدى بلغت قلة الثقة »

واسترسل الوزير المصرى قائلا : « هذه هى أهم الاسباب النفسية والمنطقية والسياسية التى أفضت الى أزمة العلاقات الحالية بين مصر وبريطانيا ، ويمكن تلخيصها فى سوء الظن وانتفاء الثقة ولا يستطيع منصف أن يلوم مصر على هذه الحالة ، فاذا كنتم حقا قد وطدتم أنفسكم على قطع الصلة بالماضى ، فلن يحدث ذلك الأثر المطلوب ، الا اذا قطعت هذه الصلة قطعا تاما بالجلاء الكامل الناجز وبالمبادرة الى تزويد الجيش المصرى بكل ما يلزمه من سلاح وعتاد وامداد مصر بكل ما يلزمها لاستكمال معدات الدفاع عن نفسها ، والتسليم بصفة عملية بوحدة مصر والسودان . . الخ »

« ويهمنى أيضا أن أشير الى عامل جوهرى كبير الاهمية يقتضى من ناحيتكم نفسها المبادرة الى الجلاء الناجز الكامل ، وهو أن الشعب المصرى لا يمكن ان يشعر حقا بأنه يدافع عن نفسه ضد الغزو الاجنبى ، ما دام الاحتلال قائما بين ظهرانيه ، على أية صورة من الصور ، بل هو فى الواقع يشعر — وله الحق — بأن أى هجوم يتعرض له الوطن المصرى ، لا يكون مقصودا لذاته ، بل يقع بسبب وجود قواتكم فى مصر » .

وفى جلسة ١٣ يوليو حضر مع السفير البريطانى المارشال سليم ، مستغلا قيام حرب كوريا ، كى يعقد مقارنة بين كوريا ومصر ، ويقول أن الامريكيين لو كانوا محتلين لكوريا الجنوبية لما وقعت حرب كوريا ، وها نحن نعلق على هذا الكلام الفارغ بعد أن مضى عامين ونصف من تاريخ قيام حرب كوريا ، وما زالت رحى القتال هناك مستمرة ، ويرقص الامريكيون وحلفاءهم كما ترقص الطيور المذبوحة ، فما الذى كان يغير من المركز لو أن امريكا كانت محتلة لكوريا الجنوبية قبل اشتعال البارود

فند صلاح الدين ذلك التشبيه السخيف بما فيه الكفاية ، وانتقل الى لب النزاع بين مصر وبريطانيا ، ومما قاله :

« ان هناك حلقة مفرغة يجب أن نضع حدا لها ، فمصر تطلب الجلاء ، وأنتم من جهتكم لا تريدون الموافقة على ذلك ، ومن أجل هذا لا تمدون الجيش المصرى بالسلاح اللازم له ، ويبقى الجيش المصرى ضعيفا ، لكم حجتكم فى استمرار بقاء القوات البريطانية فى مصر » .

بريطانيا تريد حمل مصر
على مصالحة اسرائيل

وقد لوح لسفير البريطانى فى كلامه بامكان نقل القوات البريطانية من القناة الى قطاع غزة ، اذا ما قبلت مصر أن تعقد صلحا مع اسرائيل ، ويعلم ستيفنسون أنه يطلب مستحيلا ، ولهذا تبرع بكلامه وأراد جس النبض ، فقال له صلاح الدين ان الصلح مع اسرائيل « مسألة يصعب على الرأى العام المصرى قبولها أو تصورها » وأجاب ستيفنسون : « يؤسفنى جدا أن هذه هى نظرتكم الى المسألة ، فان هذا الصلح قد يؤدى حقا الى اقرار السلام فى الشرق الاوسط ، واذا اتضح فيما بعد أن تسوية مصاعبنا تتوقف على هذه النقطة ، فانى أرجو أن لا يشارككم زملاؤكم فى الوزارة ، وجهة النظر هذه » .

السفير البريطانى يطلب خديعة الشعب المصرى
مشروع دفاع جوى مشترك

فى تلك المحادثات التى دارت بين ستيفنسون وصلاح الدين فى القاهرة فى شهر أغسطس سنة ١٩٥٠ ، بلغت الجرأة بسفير بريطانيا ان يطلب من وزير خارجية مصر قيام الوفد بخدعة الشعب المصرى وايهامه أن الجلاء قد تم وكل ما هنالك يوجد شىء قضت به الضرورة واسمه الدفاع الجوى المشترك ، وفيما يلى الاقوال الرسمية المثبتة لتلك المحاولة التى فطن اليها الدكتور محمد صلاح الدين ، ونحن ننقلها من الكتاب الأخضر بنصها :

« **السفير البريطانى** : ــ انى أرى ، لماذا لا نستطيع أن نبين للشعب المصرى أنه دفاع مصرى وأن تعتبر رجالنا ومعداتنا كقرض تزداد به موارد مصر الجوية فى مبدأ الأمر على الأقل ، وهناك وجهة أخرى هى تدبير تدريب المصريين فكلما استكملوا تدريبهم ، أمكنهم أن يتسلموا الامر منا ، وأن يحلوا محل رجالنا ، وفى هذا تخفيف كبير عنا ، وثمة طريقة أخرى للتدليل على أن الدفاع الجوى ، هو دفاع مصرى ، بأن توسم الطائرات بالعلامات المصرية ، وكذلك وسائل النقل والمدافع المضادة للطائرات ، فاذا تقلد رجال

السلاح البريطانيــون العــلامة التي يتقلدها رجال السلاح الجوى المصرى ، فان معنى هذا أن القوة الجوية والدفاع الجوى مصريان ، اننا نساعدكم حتى تتمكنوا من تقلد مقاليد الأمور ، وفي الوقت ذاته تكون قوة الطيران دفاعا جويا مصريا »

« **وزير الخارجية** : ـ ٠٠٠ أما اعارة القوات فذلك ما يؤدى حتما الى سوء التأويل ، مهما أردنا أن نستر الامر فى شارات تحملها هذه القوات وتدل على أنها تابعة لمصر ، بل أنا أخشى أن تؤدى هذه المحــاولات الى عكس ما تقصدون **فنتهم جميعا نحن وأنتم بأننا نخدع الشعب المصرى** وأظنكم توافقونى على أنه ليس من مصلحة أحد أن تنتشر مثل هذه الفكرة أو تقــوم مثل هذه الشبهة ٠

« **الســفير البريطانى** : ـ ان كل نظريتى تقوم على فكرة الدفاع الجوى المشترك وأنها قد تكون مقبولة لدى مصر ، فاذا لم تكن مقبولة لديها فليس ثمة جدوى من مناقشة مشروع الدفاع الجوى ، ولو درستم محــادثات سنة ١٩٤٩ لوجــدتم أن مصر لا تســتطيع الدفاع عن نفسها بمفردها ٠ لم أكن أقصد بأية حــال أن أخــدع الشعب المصرى باقتراحى بأن يتقلــد أفــراد القوات البريطانية العلامة التى يتقلدها المصريون فليس ذلك الا مجرد رمز الى الدفاع المشترك عن مصر ٠ لقد تحدثت عن اعارة المهمــات لــكم ، وحتى لو استطعنا أن نعيركم مقدارا كبيرا فلن تستطيعوا أن تفيدوا به اذ ليس لديكم عدد كاف من القوات ، ان اعارة المهمات يجب أن يكون معهــا رجالهــا من القوات » ٠

« **وزير الخارجية** : ـ سبق للوفد المصرى عندما كان فى المعــارضة أن رفض فكرة الدفاع المشترك ، وأجمع الرأى العام المصرى على تأييده فى هذا الرفض ، وانتهى الأمــر بأن رفض أغلبية المفــاوضين مشروع صدقى ـ بيفن من أجل الدفاع المشترك ، وذلك بالرغم مما تضمنه هذا المشروع من تقرير الجلاء الكامل برا وبحرا وجوا ٠ وأريد هنا أن أفرق بين الدفاع المشترك فى وقت السلم والدفاع المشترك فى وقت الحرب ، فالدفاع المشترك فى وقت الحــرب أمر مقبول ومفروغ منه بمقتضى المحالفة ، أما الدفاع المشترك فى وقت السلم فهو الذى سبق لمصر أن رفضته ويصعب أن تقبله فى أية صورة من الصور ، فنحن كما نرفض الدفاع البرى المشترك كذلك نرفض الدفاع الجوى المشترك وقت السلم ٠ ولكن ذلك لا يعنى أننا نقف جامدين بالنسبة لاستيفاء معدات الدفاع الجوى للجيش المصرى بل نحن على العكس حريصون على اتمام ذلك فى أقرب وقت يستطاع وعلى الوجه الكافى ٠ وهناك

الآن استعدادات لكم فى منطقة القناة، يمكن أن نحتفظ بها على الطريقة التى فصلناها بشأن القاعدة . وفى الوقت نفسه تمضى الحكومة المصرية باستكمال معدات دفاعها اللازمة لجيشها كما تمضى فى استكمال معدات الدفاع الجوى ، وفى اعداد الطيارين والفنيين مستعينة فى ذلك بالبعثات التى ترسلها الى انجلترا وأمريكا واذا لزم الامر يمكن التفكير فى استبقاء عدد قليل من الخبراء لمدة قصيرة لكى يدربوا الفنيين المصريين بشرط أن ينتهى الأمر بالاستغناء عنهم وبشرط أن لا تطول مدة استخدامهم الى الحد الذى يشكك الناس فى مهمتهم . والخلاصة أننا لو وجهنا اهتمامنا الى الطريقة التى يمكن بها بمجرد وقوع الحرب أن تصل الامدادات الكافية فتجد معداتها الضرورية وهو جوهر وجهة النظر المصرية ، كان ذلك أجدى علينا من محاولة البناء على أسس نعرف مقدما أن الشعب المصرى لا يمكن أن يقبلها .

« **السفير البريطانى** : — يجب أن تقوم بين بلدينا علاقة جديدة يقبلها الشعب المصرى والوفد وحده هو الذى يمكن أن يدخل هذه الفكرة فى روع الشعب ، فاذا استطاعت الحكومة المصرية أن تقنع الشعب المصرى بحقيقة هذه العلاقة الجديدة، فان الغاء المعاهدة الانجليزية المصرية ، والتنازل عن جميع حقوقنا دليل كاف على حسن نيتنا ، ومن المؤكد أن من اليسير فى هذه الظروف على الوفد أن يقنع الشعب المصرى بالدفاع المشترك ، فسيكون وجودنا هنا بناء على دعوتكم ، وأنتم تدعوننا لمساعدتكم فى الدفاع المشترك عن مصر وعن الشرق الاوسط ، خلال المدة التى يستغرقها السلاح الجوى المصرى لاستكمال عدته للدفاع عن مصر ، ومن صالحنا أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن »

« **وزير الخارجية** : — سبق أن أبديت رأيى ورأى الحكومة المصرية بالنسبة للسياسة الجديدة التى يراد اقامة العلاقات على أساسها ورحبت باتجاهكم الى الفصل بين الماضى والمستقبل ، وبادرت الى ابداء موافقتنا على أن تنهض مصر للدفاع عن نفسها، وعلى أن تتحالف فى هذا السبيل معكم ، ولكن الذى يهم هو أن يكون قطع الصلة مع الماضى تاما ليكون التعاون المرجو تعاونا صادقا لا تشوبه أية شائبة ، وأنا حريص على أن نصل الى اتفاق وأعلم أنكم تحرصون على ذلك ، ومن أجل هذا أحرص على استبعاد جميع المعانى والمظاهر التى أعرف وأنا الخبير بالشعب المصرى أنها تؤدى الى افساد هذا الجو الجديد، الذى نريد جميعا أن يسود علاقاتنا . وأرجو أن يكون مفهوما أن الوفد انما يعتمد سلطانه على الجماهير من عقيدة هذه الجماهير فى أنه حريص على حقوق البلاد كما رسمت نهضة سنة ١٩١٩ وفى طليعتها مسألة الجلاء الناجز ولست أدرى لماذا تفترضون دائما استحالة

التعاون فى وقت الحرب ، الا اذا كان هناك دفاع مشترك أو بقايا لمظاهر الاحتلال فى وقت السلم ؟! ان الذى أرجوه وأرجو أن يعاوننا فيه رجالكم العسكريون هو رسم الخطة التى تؤدى الى التعاون فى وقت الحرب وحدها ، بحيث يكون هذا التعاون مثمرا ٠ ومؤديا الى النتيجة المرجوة منه، وليس ذلك بدعا فى علاقات الامم ، بل هو ما يجرى عليه العمل فى المحالفات المعقودة بين الدول المستقلة ولست أدرى لماذا يكون الشىء ميسورا عند غيرنا عسيرا عندنا، ان هذا وحده كاف لأن يتشكك الشعب فى عملنا ، ومهما كان تأثير الوفد المصرى فانه لا يستطيع ازالة هذا الشك من نفوس الجماهير لوضوح أسبابه ، ولا شك أنكم توافقوننى على أنه يكون من الخطل أن نقدم للجمهور مشروع اتفاق نعرف مقدما أنه مقضى عليه بالفشل وأنه يؤدى فوق ذلك الى ضياع مكانة الوفد عند الشعب المصرى »

وفى جلسة ١٤ أغسطس حاول سفير بريطانيا أن يرد على الدكتور محمد صلاح الدين ليزعم أن هناك فرقا بين مصر وغيرها فيما يتعلق بوجود القوات الأجنبية كأساس للتحالف مع مصر وأن معاهدات التحالف مع البلاد الاخرى تعقد بغير ذلك فقال السفير :

« السبب الأساسى هو موقع مصر الجغرافى وامتلاكها لقناة السويس ، وهى حلقة مواصلات حيوية تهتم بها جميع الدول البحرية ، ولهذا فان الموقف هنا يختلف عن الموقف فى بلاد حلفائنا الآخرين، فمن المستحيل علينا أن نخاطر بقطع هذه الحلقة الحيوية ، والقياس الوحيد لذلك هو قناة بناما، فالولايات المتحدة منطقة دفاعية وتأخذ على عاتقها الدفاع عن هذه القناة بمقتضى معاهدة ، ونحن لا نطلب منكم فى مصر أن تسلمونا منطقة القناة ولكن نطلب أن نشترك معكم فى الدفاع عن منطقة القناة ، وأهم جزء فى الدفاع هنا هو الدفاع الجوى ٠ ويجب على مصر أن توافق على أن يكون لها دفاع جوى مشترك ، اذ أنها لا تستطيع أن تدافع عن منطقة القناة بمفردها »

وكان من السهل أن يرد على مغالطة السفير البريطانى بالقول ان امتلاك مصر لقناة السويس وكون هذه القناة تستعمل فى خدمة الملاحة العالمية سبب قانونى أقوى لجلاء القوات البريطانية لأنه لا محل البتة لتمييز بريطانيا على باقى الدول البحرية التى تنتفع بالملاحة بالقناة ولذلك اشترطت معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ مبدأ المساواة فى المعاملة وأن تكون الملاحة مستمرة من غير تمييز ولا استثناء ووجود قوات بريطانية فى منطقة القناة أو اشتراك بريطانيا فى دفاع عن القناة تمييز ظاهر لها وهدم لقاعدة أساسية فى قانون البحار وفى المعاهدة المشار اليها ، ولا محل للتشبيه بينما ذلك

لأن قناة بنما تجرى فى أمض أمريكيةوهناك اتحاد بين الولايات المتحدة وبلاد أمريكا الجنوبية فالقناة المذكورة يجرى الدفاع عنها من وجهة نظر أمريكية بحتة والمصالح الامريكية المشتركة هى التى حددت الوضع القانونى لبنما وليس الأمر كذلك فيما يختص بالسويس ، وبنما لا يمكن ان تعد طريقا عالميا للملاحة كقناة السويس ٠

وقد أجاب الدكتور صلاح الدين بقوله :

« ان هذا السبب الذى أبديتموه للتفريق فى المعاملة بين مصر وبين غيرها من البلاد المستقلة التى تعقد محالفات مع غيرها ، لم يبد اليوم لأول مرة ، ولكنه سبب قديم تذرع به الاحتلال أمدا طويلا ، وبداه الجانب البريطانى فى جميع المفاوضات السابقة بلا استثناء ٠٠٠ ان مصر أمة مستقلة وعضو معكم فى هيئة الأمم المتحدة على أساس المساواة فى السيادة وهى تعتبر بحق أن وجود قوات لكم فى أرضها مهما تكن صفتها مخل بسيادتها، فلها كل الحق فى أن ترفض هذا الاخلال وان تحتج عليه ، مهما تكن أهمية قناة السويس الاستراتيجية بالنسبة لكم ، فاستقلال مصر أغلى عندها وعند الشعب المصرى بأسره من هذه الأهمية الاعتبارية التى تعلقونها على القناة ، على أن قناة السويس لم تعد لها هذه الأهمية السابقة من الناحية العسكرية ، ودليل ذلك أن أكثر حركة النقل الى الشرق الاقصى كانت فى أثناء الحرب العالمية الاخيرة تمر من رأس الرجاء الصالح ، ذلك فضلا عن امكان تعطيل الملاحة فى القناة وقتا طويلا اذا ألقيت عليها قنبلة ذرية ، ومن هذا كله يمكن أن يقال ان مصر مطلبكم الحقيقى لا قناة السويس وحدها ، وأنتم فى كثير من الاحيان لا تنقصكم الصراحة فتعددون المزايا التى من أجلها تطلبون بقاء قواتكم فيها كسهولة المواصلات وتوفر مواد التموين ، ووجود اليد العاملة ٠٠ الخ، وهى صراحة مستحبة أفضلها على هذه النغمة القديمة التى تعودون اليوم اليها وأعنى أهمية قناة السويس الاستراتيجية ٠ أما المقارنة مع بنما أو غيرها فهى لا تجدى شيئا فقد تكون بنما قابلة للاحتلال الامريكى، أما مصر فيرفض شعبها باجماع آرائه أى أثر وأية صورة للاحتلال البريطانى ٠

« والواقع ان النظرية التى تقولون بها ، نظرية فى غاية الخطورة ، وتؤدى الى الفوضى فى المعاملات الدولية ، التى يجب أن تقوم على استقلال الدول وتساويها فى السيادة ، لا على سيطرة بعضها على بعض ، رضى أو غضب ، لمجرد وجود المصلحة ، وهذه النظرية يمكن أن تؤدى الى أن تطالب كل دولة كبيرة الدول الصغيرة التى تقع فى طريق مواصلاتها بأن تكون لها عندها قواعد دفاعية »

وساق وزير الخارجية المصرية مختلف الأدلة على بطلان النظرية البريطانية ، ثم تحولت المناقشة الى نقط فنية واشترك فيها قائد اللواء الجوى ابراهيم جزارين ، وقد كان الجانب المصرى موفقا كل التوفيق فى ردوده ، ولكن الجانب البريطانى كان مصرا على باطله بعناد يدل على منتهى سوء النية ٠ وألاحظ أن تلك المناقشات كانت تدور حول احتمالات الغزو الروسى الخرافى، وما يجب أن يتخذ من احتياطات لدرءه ، وما كان ينبغى على المفاوض المصرى أن يطاوع الثعلب البريطانى ويتباحث على أساس أسطورة لا علاقة لها بالمسألة المصرية ، وكان يجب أن يرفض الكلام فيها رفضا باتا ٠

واستؤنفت المحادثات فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥٠ ولكن من غير طائل فكان كلام السفير البريطانى أقوالا معادة وعبارات منمقة ، وسمح لنفسه أن يتكلم فى دقائق الدفاع عن مصر ، وهى مسألة تتعلق بسيادة مصر وتعنى مصر وحدها، وما كان ينبغى أن يسمح له بالكلام فيها لأن ذلك يهدم قاعدة الاستقلال والمساواة فى السيادة، فان مصر لم تناقش بريطانيا فى أمر الدفاع عن دوفر أو التحصينات المقامة على ساحل انجلترا أو غير ذلك من مسائلها !!

ودارت المباحثات مرة أخرى بوزارة الخارجية المصرية ، ومحاضرها لا تدل على شيء جديد فهى تكشف عن سوء نية بريطانيا وكذبها وخداعها وتهويلها فى التخويف من الحالة الدولية ، وما تنطوى عليه من أخطار محققة وروح استعمارية شريرة لا تدع أى مجال للثقة أو حسن الظن بين المصريين والانجليز ، وليت الحكومة المصرية طوت أوراق مهزلة المحادثات وعاملت بريطانيا بمثل ما عوملت به فى ايران، وترفقت بأعصاب الشعب المصرى الذى لم يعد يطيق حوارا بين ممثليه وبين الانجليز اللئام ٠

ولم تكن مسألة السودان أحسن حظا فى المحادثات من مسألة قناة السويس ، بل كان الكلام سفسطة لا طائل تحتها ، واضاعة للوقت من غير مقتض ٠

***

محادثات صلاح الدين ـ بيفن

فى صباح يوم الخميس ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٥٠ وبمناسبة وجود الدكتور محمد صلاح الدين بنيويورك لحضور دورة الجمعية العمومية للأمم المتحدة، رئيسا لوفد مصر لدى الجمعية المذكورة، طلب وزير الخارجية البريطانية مقابلة وزير الخارجية المصرية ، وجرت محادثة مبدأية لم تسفر عن نتيجة أو

تبشر بخير لأن الوزير البريطاني على الرغم من كلماته المعسولة وختله قال بصراحة أنه غير موافق على وجهة النظر المصرية ، وقد ورد بالصحيفة ١٠٩ من الكتاب الاخضر الذى أصدرته وزارة الخارجية المصرية كلام خطير ، وهذا نصه :

« **وقد أطلت فى الرد على ما ذكره (بيفن) من اتصال بعض المصريين بهم (الانجليز) طالبين بقاءهم فى مصر** ،فبينت له ان وجهة النظر التى أبديتها فى محادثاتى مع السفير البريطانى هى وجهة نظر الرئيس وزملائى الوزراء والبرلمان والرأى العام كله ... الخ »

من هم يا ترى أولئك الخونة من المصريين ؟! كنا نرجو أن يستوضح الوزير المصرى أسماءهم لتعرف مصر أولئك الذين يطعنونها من الخلف !!

وعلى الرغم من سوء نية الطرف البريطانى سافر صلاح الدين الى لندن ليتحدث رسميا مع ارنست بيفن ،واستهلت المحادثات فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، بدار وزارة الخارجية البريطانية ، وبدأها بيفن بالاشارة الى المادة الثامنة فى معاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأنها مصدر الصعوبة القائمة بين مصر وبريطانيا ، ثم سأل عما اذا كانت هناك وجوه أخرى فى المعاهدة يطلب الوزير المصرى مناقشتها .

« **صلاح الدين** : ـ لا شك أن المادة الثامنة ، وهى المادة الخاصة بالاحتلال هى المادة التى نعترض عليها أكثر من غيرها ولكن هناك مواد أخرى هى محل اعتراضنا ، وقد أثبت العمل فعلا، أن بعض مواد المعاهدة لم يعد ملائما ، كالمادة الخاصة بأسبقية السفير البريطانى ، وجرى العمل بالفعل بموافقة الحكومة البريطانية على خلاف هذه المادة . والواقع ان جميع المواد التى تتنافى مع قاعدة المساواة فى السيادة ، أو يشتم منها شىء من الاكراه ، كل هذه المواد تحتاج حتما الى اعادة النظر . وليست أمامى المعاهدة الآن ولكنى أذكر على سبيل التمثيل المادة الخاصة بأبدية المحالفة. وليس معنى هذا أننا نكره أن نرتبط على الدوام بعلاقات الود والصداقة مع بريطانيا ولكن تأبيد المحالفة يشعر كما أسلفت بشىء من الاكراه ولا فائدة فى الصداقة اذا لم يكن مصدرها الرضا التام فى جميع الظروف والأحوال .

بيفن ـ قال أنه كدليل على حسن نية حكومته يقرر أنها على استعداد لمناقشة أى شىء فى المعاهدة . ولكنه يود أن يلفت نظر وزير الخارجية المصرية الى المادة الاولى منها وهى المادة التى تنص صراحة على انتهاء احتلال مصر وبناء عليه يكون كلام الحكومة المصرية عن احتلال مصر كلاما لا يطابق الواقع ما دامت هذه المسألة قد سويت فى سنة ١٩٣٦ والحقيقة أن الامر ليس أمر احتلال بل أمر دفاع مشترك . وهو يريد أن

يعرف ماذا تود الحكومة المصرية احلاله محل المادتين الثامنة والسادسة عشرة اللتين تعارض فيهما بصفة خاصة ٠

صلاح الدين : ـ الذى تطلبه مصر هو جلاء القوات البريطانية جلاء فعليا عن أرضها ولا عبرة هنا بالألفاظ بل العبرة بالواقع واذا كان الأمر كما تذكرون أمر دفاع مشترك فان الدفاع المشترك لا يستلزم دائما وجود قوات أجنبية فى حدود احدى الدولتين المتعاقدين وقد سبق أن وافقت الحكومة البريطانية فعلا فى سنة ١٩٤٦ على جلاء القوات البريطانية برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ وذلك بالرغم من عبارات معاهدة سنة ١٩٣٦ التى تنص على أن وجود قوات بريطانية فى مصر لايعنى احتلالها ٠ وهذا فيما أعتقد لأنكم أدركتم أن الرأى العام المصرى لا يكره من الاحتلال اسمه فحسب ولكن يكره حقيقته ويطالب بوضع حد له من الناحية الفعلية ٠

بيفن : ـ قال أنه لا يظن من المفيد العودة الى محادثات سنة ١٩٤٦ وهو يفهم الآن أن الحكومة المصرية لاتعارض فى وجود قوات بريطانية فى مصر وقت الحرب وأن الصعوبة هى كيف تتقرر عودة القوات البريطانية وزيادة على ذلك هناك مسألة ابقاء القاعدة المصرية فى حالة تسمح لبريطانيا بأداء واجبها وقت الحرب وهو يسأل وزير الخارجية المصرية ما اذا كانت لديه أية اقتراحات فى هذا الصدد ٠

صلاح الدين : ـ نعم وافقنا على أن تحضر القوات البريطانية الى مصر فى وقت الحرب بمقتضى المحالفة التى أبدينا استعدادا لعقدها والمقياس هو وقوع الحرب فعلا وقد تضمن مشروع صدقى ـ بيفن تفصيلا فى هذا الشأن وكذلك أورد النحاس تفصيلا فى حديثه مع المارشال سليم وهو وقوع عدوان على مصر أو اشتباك بريطانيا العظمى فى حرب من أجل وقوع عدوان على جارات مصر ٠ وعلى كل حال فقد دلت الحربان العالميتان الماضيتان على امكان تحديد مثل هذا الوقت ٠ أما فيما يتعلق بالقاعدة ففى محادثاتى مع السفير البريطانى مناقشات طويلة عنها كانت وجهة نظرنا فيها امكان الاحتفاظ بالقاعدة صالحة للعمل بل صالحة للتوسع عند اللزوم دون أن يكون هناك احتلال بريطانى وذلك بأن يحتفظ بها الجيش المصرى وتجدونها قائمة وصالحة للعمل عند وقوع الحرب ٠

بيفن : ان الصعوبة هى أن الحرب لاتعلن الآن اعلانا رسميا فهى تشب فجأة ، وقد دلت التجارب على ضرورة وجود القوات فى المكان المهدد وابقاء القاعدة فى حالة استعداد مستمر ٠

صلاح الدين : ـ أعلم أن الحرب تقع الآن دون اعلان ولكن الحربين العالميتين الماضيتين كما سبق أن ذكرت أثبتتا أن العالم جميعه يعلم أن هناك

حربا كبرى بمجرد وقوعها . فبمجرد اغتيال أرشيدوق النمسا فى سنة ١٩١٤ أو بعد ذلك بساعات قلائل عرف العالم كله أنه فى حالة حرب عالمية وكذلك الحال فيما يتعلق بالحرب الماضية اذ بمجرد أن اجتاحت ألمانيا أرض بولونيا عرف العالم كله أن الحرب العالمية الثانية قد ابتدأت . أما فيما يتعلق بصلاحية القاعدة للعمل فهذا ما أبدينا كل استعدادنا لأن نكفله مع العلم بأن مصر لا تقع فى الخط الأول من خطوط القتال المحتمل ولا بد أن تمضى بضعة أشهر قبل أن تتعرض مصر لغزو برى .

بيفن : ـ أشار الى أخطار الغزو الجوى وقال أنه من المستحيل صد هجوم جوى الا اذا كان الدفاع الجوى عن البلاد المهاجمة على أحدث نظام وأعلا كفاية . والقواعد البريطانية فى البلاد المتاخمة كبرقة لا تنفع حتما فى الدفاع عن مصر . ومع ذلك فهو يقترح أن تسجل الحكومتان البريطانية والمصرية اتفاقهما على امكان عودة الجنود البريطانية الى مصر فى وقت الحرب . ويسأل ما اذا كان هذا الاتفاق الخاص بالجنود البريطانية يمكن أن يعتبر شاملا لجنود الولايات المتحدة لأن من المحتمل أن تندمج القوات الجوية لبريطانيا وللولايات المتحدة الامريكية فى وقت الحرب .

صلاح الدين : ـ أما عن الغزو الجوى فلذلك حديث آخر تجدونه أيضا مدونا فى المحادثات التى دارت بينى وبين سعادة السفير البريطانى وكانت وجهة نظرنا فيها عدم الحاجة الى أية قوات بريطانية جوية فى وقت السلم لامكان حضورها على الفور من المطارات القريبة . ان لبريطانيا مطارات كثيرة قريبة محيطة بمصر من جميع النواحى فتستطيع الطائرات البريطانية أن تتصدى للطائرات المهاجمة فى أثناء الطريق كما أن المقاتلات البريطانية تستطيع أن تحضر الى مصر فى ساعات قلائل من هذه المطارات فى حين يحتاج وصول قاذفات القنابل الثقيلة من مطارات روسيا الى نحو اثنى عشر ساعة ويجب أن لا ننسى أن هناك سلاحا جويا مصريا وأننا نستطيع متعاونين أن نقويه ونرفع مستواه الى الحد اللازم ليحل محل العدد المحدود من رجال الطيران البريطانى المنصوص عليه فى معاهدة سنة ١٩٣٦ .

أما فيما يتعلق بامكان حضور حلفائكم وقت الحرب فذلك ما قد تقبله مصر من حيث المبدأ ولا يصعب اتخاذ الاجراء السياسى اللازم فى هذا الشأن .

بيفن : ـ سأل وزير الخارجية المصرية ما اذا كان فى أى وقت من الاوقات قد فكر فى احتمال استخدام قوات موحدة تحت قيادة عليا فى الدفاع عن مصر . فقد يكون وزير الخارجية المصرية قد فكر فى شىء كهذا عند ما أشار فى مقابلتهما بنيويورك الى امكان اشراك مصر فى حلف الأطلنطى .

صلاح الدين : ـ ان هذه الاشارة التى وردت فى حديثى معكم فى نيويورك واتخذت صبغة عامة دون تفصيل أو تحديد تدل على رغبتنا الحقيقية فى التغلب على جميع الصعوبات التى تعترضنا والوصول الى اتفاق تعتبره مصر محققا لأهدافها وتعتبرونه من جهتكم محققا لأغراضكم الدفاعية. وأنا من جهتى أعتقد أن اتفاقا على هذا النحو يمكن أن يكون مقبولا اذا تحقق معه جلاء القوات الاجنبية عن مصر. ويكون أكثر قبولا اذا جرى فى نطاق ميثاق هيئة الأمم المتحدة وقرارات جمعيتها العمومية وأظن ان القرار الذى صدر أخيرا تحت عنوان «العامل المشترك للسلام» انما أريد به أمر كهذا. وعلى كل حال فان الحكومة المصرية على تمام الاستعداد لأن تبحث بشكل جدى ما يمكن أن تقترحوه فى هذا الصدد. ولا شك أن تجاربكم فيه أكثر من تجاربنا مما يجعلنا ننتظر أن يأتى الاقتراح من جانبكم.

بيفن : ـ قال ان الحل قد يكون بين قرار هيئة الامم واتفاق ثنائى يعقد بين بريطانيا العظمى ومصر وربما كان من الممكن ايجاد حل على أساس اتفاق يعقد بين عدد محدد من الدول ولو أنه لا يرمى بذلك الى تقديم اقتراح رسمى. ومع ذلك فهو يرى من الضرورى أن يؤكد أن احداث تغيير جوهرى فى أساس نظام الدفاع عن الشرق الاوسط قد يكون شديد الخطر. وحكومة جلالة الملك لا تريد أن ترى فراغا. على أنه يود أن يسأل وزير الخارجية المصرية هل اذا تم الاتفاق على عودة الجنود البريطانية الى مصر فى وقت الحرب لا توضع قيود على الأراضى التى يمكن أن تستخدمها هذه القوات أو تتحرك فيها.

صلاح الدين : ـ أما فيما يتعلق بالتماس حل بين قرار هيئة الأمم المتحدة وبين الاتفاق الثنائى فذلك ما ينطبق عليه استعدادنا لبحث كل حل من هذا القبيل يمكن أن تقترحوه بشرط واحد وهو أن يحقق جلاء القوات الاجنبية عن مصر وأن يكون الحلف المعقود على أساس المساواة التامة فى السيادة. وأما ما أشرتم اليه بشأن الحالة الدولية فان الحكومة المصرية تدرك خطورة هذه الحالة وهذه الخطورة نفسها هى التى تستدعى منا سرعة الوصول الى اتفاق حتى لا تفاجئنا الحوادث ونحن مختلفون. والحرب قد تقع وقد لا تقع ويجدر فى الحالين أن نحل مشاكلنا ونسوى علاقاتنا أما ما سألتم عنه بشأن اتخاذ الاجراءات اللازمة لمواجهة مقتضيات الدفاع فى وقت الحرب دون تقيد بمنطقة القنال فذلك ما وافقت عليه صراحة فى محادثتى مع سعادة السفير البريطانى وهو ما يجرى عليه العمل بين الحلفاء في وقت الحرب.

بيفن : ـ سأل ما هى التدابير التى يمكن اتخاذها للمحافظة على الورش والمخازن والمعدات الموجودة الآن فى قاعدة القنال اذا تم جلاء القوات البريطانية ٠

صلاح الدين : ـ وجهة نظرنا هى امكان المحافظة عليها بواسطة الجيش المصرى وانه اذا كانت هناك بعض الأعمال الفنية الدقيقة التى لا يستطيع المصريون القيام بها فمن الممكن الاحتفاظ بعدد قليل من الفنيين البريطانيين لمدة محدودة يتمرن فيها المصريون على هذه الاعمال وبعد انتهاء هذه المدة تترك فى أيدينا ٠

بيفن : ـ أخذ علما بذلك ثم عادالى مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط وهى المسألة الأهم فقال أنه يشعر بأنها تكون مسئولية بالغة الخطر اذا تركت معاهدة سنة ١٩٣٦ دون اعداد تدبير فعال ليحل محلها ٠ وهو يسأل وزير الخارجية المصرية بصفة غير رسمية ما اذا كانت مصر مستعدة أن تنظر فى اتفاق مصرى بريطانى يمكن أن يشمل أيضا بعض دول أخرى من دول الشرق الأوسط كاسرائيل والعراق ٠

صلاح الدين : ـ أوافقكم على أن نبذل جهدنا لتصل مصر وبريطانيا الى اتفاق يرضاه الطرفان ٠ وأعتقد أن مثل هذا الاتفاق يسهل توسيع نطاقه فى الشرق الاوسط وقد اشتركت الدول العربية فعلا فى اعداد نظام جماعى للدفاع ولكنى بينت لسعادة السفير البريطانى أنه لا توجد دولة عربية تستطيع أن تشترك مع اسرائيل فى مثل هذا النظام وليس الرأى العام فى البلاد العربية مستعدا للدخول فى أية علاقة مع اسرائيل ٠ ولكنكم تستطيعون أن تتفقوا مع اسرائيل على ما ترونه دون أن يكون لنا به أية علاقة فيسد اتفاقكم معها أى نقص تجدونه فيما قد يعقد من اتفاق بيننا وبينكم ٠

بيفن : ـ قال ان الصعوبة هى أننا فى الواقع فى حالة حرب من بعض الوجوه فهل يوافق وزير الخارجية المصرية على أن الحالة الدولية تبرر وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال

صلاح الدين : ـ أعتقد بكل اخلاص أن هذه الاحوال الدولية الخطيرة التى تشيرون اليها توجب العمل فى الحال على تقوية مصر لتأخذ نصيبها فى الدفاع ما دامت حريصة على الدفاع عن نفسها وما دامت تبدى استعدادها للتحالف معكم ٠ ومدة سنة تعتبر فى اعتقادى كافية للوصول بالجيش المصرى الى المستوى اللازم فى هذه الظروف التى يسارع فيها العالم الى الاستعداد بأكثر ما يستطيعه من السرعة ٠ وما عليكم الا تنظروا الى مصر كما تنظرون الى جميع الدول المستقلة كدول الاطلنطى وتركيا وايران واليونان التى

تتلقى الاسلحة بسخاء فى حين تجد الحكومة المصرية كل صعوبة فى الحصول على السلاح اللازم لجيشها . فاذا غيرتم نظرتكم الى مصر وعاملتموها مثل هذه المعاملة كانت السنة فى الظروف الحالية كافية ليصبح جيش مصر مستعدا لا أقول لمحاربة روسيا ولكن بالتأكيد ليحل محل العدد المحدد من قواتكم الذى تسمح معاهدة ١٩٣٦ ببقائه فى مصر وقت السلم . أما فى وقت الحرب فتستطيع قواتكم وقوات حلفائكم أن تحضر الى مصر كما سبق البيان .

بيفن : ـ أشار الى قول وزير الخارجية المصرية أنه يريد عقد اتفاق جديد على أساس الثقة المتبادلة ولكن هل يكفى الحل الذى تقترحونه أساسا للاتفاق فى مواجهة الظروف الدولية القائمة وهل تستطيع حكومة جلالة الملك أن تكون على ثقة من أن الحكومة المصرية لا تنكر حقوق بريطانيا العظمى التى يتضمنها هذا الاتفاق فى وقت الحرب .

صلاح الدين ـ اننى أنظر الى الحل المستطاع كوحدة لا تتجزأ ويتلخص اقتراحنا فى أن مصر تقبل عقد محالفة معكم وأن تكون هناك فترة انتقال مدتها سنة تجلو فيها الجيوش البريطانية تدريجيا ويرفع فيها مستوى الجيش المصرى فى نفس الوقت الى الحد اللازم ليحل محل القوات البريطانية التى تسمح معاهدة سنة ١٩٣٦ ببقائها فى مصر وقت السلم . وهذا الحل فى جملته يصلح لمواجهة أى احتمال فلو اتفقنا اليوم عليه وبدأت الحرب بعد شهر لا يكون قد جلا من قواتكم فى هذا الشهر عدد يذكر أما اذا وقعت الحرب بعد ستة أشهر مثلا فيكون الجيش المصرى قد تقوى فى أثنائها الى حد لا بأس به وتكون لكم فى نفس الوقت قوات لا تزال باقية أما اذا وقعت الحرب بعد سنة فيكون الجيش المصرى قادرا على أن يتلقى الصدمات الأولى حتى يأتى مددكم ومدد حلفائكم ويجب أن نذكر دائما أن القوات التى تسمح المعاهدة ببقائها فى وقت السلم محدودة العدد ومن السهل أن يحل محلها الجيش المصرى اذا كنتم حقيقة تجدون فى معاونتنا على رفع مستواه. وأود أن أقول بكل صراحة أن أزمة الثقة القائمة بيننا وبينكم ليست بنت اليوم حتى يمكن أن نتهم بأننا ننكل عن تعهداتنا فى الأوقات الخطيرة. ولكن هذه الازمة نتيجة أجيال من الاحتلال البريطانى ونتيجة تطور علاقاتنا بعد الحرب العالمية الاخيرة وتطورا يؤسف له مما لا أود أن أدخل فى تفصيلاته حرصا على وقتكم الثمين .

بيفن : ـ طلب من وزير الخارجية المصرية أن يطلعه على ما يدور بخلده.

صلاح الدين : ـ حينما عقدنا معاهدة ١٩٣٦ كنا نعتقد أن خير ما

فيها هو أن نتمكن من تقوية الجيش المصرى فى أسرع وقت مستطاع ليتم الجلاء فى أسرع وقت مستطاع فلم نكن ننظر الى مدة العشرين عاما الا باعتبارها أجلا أقصى ليس هناك مايمنع من اتمام الجلاء قبل حلوله ولكننا لم نجد المساعدة التى كنا ننتظرها لتقوية الجيش بل كنا ولا نزال نجد كل صعوبة تقام فى سبيلنا مما أكدما كان مستقرا فى أذهاننا من قبل من أن بريطانيا لا تحب أن ترى جيش مصر قويا لتستديم حجتها فى احتلال مصر • ثم ان مصر كانت تنتظر بعد خروج الحلفاء منتصرين من الحرب الأخيرة وبعد تأليف هيئة الأمم المتحدة أن تشعر بريطانيا من تلقاء نفسها بأن الظروف قد تغيرت فتقيم علاقاتها بناء على أساس يتفق مع هذه الظروف الجديدة • وأعتقد ان خمس سنوات كانت فوق الكفاية لتقوية الجيش المصرى من جهة وتقرير هذه العلاقة الجديدة من جهة أخرى •

بيفن : ـ قال ان من المفيد تلخيص بعض نقط الاتفاق التى ظهرت فى مناقشاته مع وزير الخارجية المصرية مدى الساعتين الماضيتين •

وهنا ذكر مستر بيفن ووافقه وزير الخارجية المصرية أن الحكومتين متفقتان على ضرورة محالفة جديدة وعلى ضرورة التعاون الكامل فى وقت الحرب دون قيد على الأماكن • وهما أيضا متفقتان على أنه يجدر بهما مناقشة صعوباتهما بروح ودية وقد علق مستر بيفن على هذه النقطة الاخيرة قائلا انه يظن ان الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ بمعرفة الحكومة المصرية يكون له أثر سيىء جدا وطلب الى وزير الخارجية المصرية أن يعطيه توكيدا بأن الحكومة المصرية لا تنوى اتخاذ مثل هذا الاجراء وأضاف مستر بيفن أن نقطة الخلاف الأساسية هى كما يظهر وجود قوات بريطانية فى منطقة القنال وسأل مستر بيفن وزير الخارجية المصرية ما اذا كانت لديه أية اقتراحات للتغلب على هذه الصعوبة غير اقتراح جلاء القوات البريطانية عن مصر فى فترة عام وأضاف أنه لا ينتظر تقديم هذه الاقتراحات على الفور اذ لا شك أن وزير الخارجية المصرية يريد التفكير فى الأمر •

صلاح الدين : ـ لقد تفضلتم بامهالى للتفكير فى اقتراح حل آخر وسأنتهز فرصة هذا الامهال للتفكير فى جميع المسائل الاخرى التى أشرتم اليها الآن فأعطيكم الجواب عنها فى الاجتماع المقبل ولكنى أود أن أقول قبل انهاء هذا الاجتماع أنى لا زلت مقتنعا تمام الاقتناع للأسباب التى أوضحتها الآن والتى سبق أن أوضحتها فى محادثاتى مع سعادة السفير البريطانى بأن مدة العام كافية تماما • كما أود أن ألفت نظركم الى أن حديثنا اليوم جرى كله حول أحد شطرى القضية وهو الخاص بالجلاء وبقى الشطر الآخر الذى لا يقل أهمية وهو وحدة مصر والسودان •

بيفن : ـ قال أنه يسره مناقشة مسألة السودان فى وقت آخر ولكنه لا يستطيع الآن أن يرى أى أمل فى الاتفاق بين الحكومتين البريطانية والمصرية الا على أساس أن يكون للسودانيين حق تقرير مصيرهم ٠

ثم اتفق على أستئناف المحادثات فى أواخر الاسبوع .

مسألة الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦

ردا على السؤال الذى ألقاه بيفن على وزير الخارجية المصرية اذ طلب توكيدا بأن الحكومة المصرية لن تعمد الى الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ قال له الدكتور محمد صلاح الدين بجلسة ٧ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ما نصه :

« انى لا أملك اعطاءكم مثل هذا التأكيد ، وأعتقد ان الحكومة المصرية لا يمكن أن تقبل ذلك ، وقد حددت موقفها فى هذا الشأن بكل وضوح، فى خطاب العرش الاخير، وأنتم لا تجهلون أهمية خطاب العرش لممثلى الأمة فى البرلمان ٠ وأنتم بالطبع ، من جهتكم، أحرار فى أن تقبلوا وجهة نظر الحكومة المصرية بشأن معاهدة سنة ١٩٣٦ أولا تقبلوها ، ولكن الحكومة المصرية لها أسبابها القوية التى تعتمد عليها فى اتخاذ الموقف الذى أوضحته فى خطاب العرش واذا كنتم تكرهون هذا الموقف، وتشكون منه ، فانى أستطيع من جهتى أن أعدد لكم مواقف كثيرة وقفتها الحكومة البريطانية ولا تزال تقفها من مصر ، وكلها ضارة بحقوق مصر ومصالحها ٠ ومن حقنا أن نشكو منها، ولكن تبادل الشكوى على هذا النحو لا يقدمنا كثيرا ، فالأولى أن نصرف همنا الى محاولة تذليل العقبات التى تعترض سبيلنا ، والوصول الى اتفاق يرضى الطرفين ، وهذا مع العلم بأن خطاب العرش نفسه قد ذكر أن الحكومة المصرية لا تزال تنتظر منكم اقتراحات تحقق تلاقى وجهات النظر بما يؤمن حقوق مصر ويرضى رغبات شعب وادى النيل ، أى أن اتصال الحكومتين ما زال قائما فى سبيل الوصول الى اتفاق مرض ، وهو ما يجب علينا الآن أن نحصر فيه كل همنا » ٠

هل من حل غير الجلاء

وكان الوزير البريطانى قد سأل أيضا عن اقتراح آخر غير جلاء القوات البريطانية فى فترة انتقال مدتها سنة، فأجابه الدكتور محمد صلاح الدين بقوله : ـ

« انكم من جهتكم لم توضحوا موقفكم من هذا الحل ايضاحا كافيا ، لكى نعلم هل ترفضونه رفضا باتا أم تعترضون فقط على بعض تفصيلاته، وما هى هذه التفصيلات التى تعترضون عليها ، وما هى أسباب اعتراضكم ،

الخ . أما اذا كان المقصود الاتجاه الى حل تشترك فيه دول أخرى مع مصر وبريطانيا العظمى فقد سبق أن بينت انى أنتظر أن يأتى الاقتراح من جانبكم لأنكم أكثر خبرة فى هذا النوع من الاتفاقات ، فاذا أضفنا الى ذلك كله ان الحكومة المصرية تنتظره منكم كما أوضحت فى خطاب العرش ، كان لى فى هذا الطور من محادثاتنا أن أترك لكم ابداء ما ترونه من اقتراحات جديدة أو تعديلات على الحل الذى اقترحناه »

وادعى بيفن أن مدة السنة كفترة للجلاء غير كافية وأن ذلك ليس حلا عمليا وذكر أن حكومته لا تريد أن تترك معاهدة سنة ١٩٣٦ اذا لم يحل محلها شيء آخر فعال ، ووافق الوزير البريطانى على أن عدد القوات المحاربة فى منطقة القناة محدود ، ولكنه قال أنه يوجد عدا القوات مسألتا القاعدة والقوات الجوية ، وأنه من غير أن يقلل من قيمة سلاح الطيران المصرى ، يرى أن مدة سنة لا تكفى لتدريب هذا السلاح لكى يعهد اليه بأعمال سلاح الطيران البريطانى ، لأن تطورات الطيران سريعة وذات صبغة فنية ، وبعد استطراد طويل أراد أن يبتدع اصطلاحا آخر يحل محل كلمة الجلاء ، وهو من المصطلحات الاستعمارية البريطانية ، فقال أنه يود أن يرى عبارة الجلاء تستبدل بشيء مثل عبارة «**نقل السلطة**» وذكر أن تكرار الحديث عن الجلاء يبدو كانذار نهائى ، وأن البرلمان البريطانى يعضده فى مقاومة هذا الانذار ، وطالب بيفن بأن تتنازل مصر عن الجانب السياسى للمسألة وتنظر للأمر نظرة عملية والواقع أنه كان على بريطانيا أن تنظر هى للأمر نظرة عملية وتقلع عن غبائها وتدرك أن الحل العملى الوحيد هو الجلاء غير المقرون بأى شرط أو قيد ، وقد قال له صلاح الدين :

« ان الشعب المصرى يتمسك بكلمة الجلاء ويميل اليها بقدر ما تبغضونها أنتم فى بريطانيا وألسبب هو تاريخ الاحتلال وأثره السيىء فى الجيش المصرى واخلاف الوعود الكثيرة التى بذلها الانجليز بالجلاء » واسترسل الوزير المصرى فقال :

« ان ما يخالجنا من شك فى أى ترتيب يتفق عليه لتقوية الجيش المصرى وتعليق جلاء القوات البريطانية على اتمام هذه التقوية والوفاء بالوعود المتكررة على أن المدة التى مضت على معاهدة سنة ١٩٣٦ كافية وحدها لهذا الغرض ومع ذلك بقى الجيش المصرى فى حالته الراهنة ، وبقى الاحتلال بحجة ضعف هذا الجيش ، أى أننا أمام حلقة مفرغة يتعين من وجهة النظر المصرية الخروج منها ، ولا يكون ذلك الا بتحديد وقت معين لجلاء القوات البريطانية عن مصر دون أن نربط بين ذلك وبين الترتيبات التى يتفق عليها لتقوية الجيش المصرى »

وانتهت محادثات صلاح الدين - بيفن بغير طائل وقد وعـد الوزير البريطانى بأن يرجع الى المختصين قبل ابداء رأى نهائى ، والحقيقة أنه كان يحاول أن يكسب الوقت ويعمل على تهدئة الاعصاب الثائرة فى مصر، دون التنازل عن آرائه الاستعمارية ٠

استمرار المراوغة وكسب الوقت

قبل مغادرة وزير الخارجية المصرية للعاصمة البريطـانية صـدر بلاغ مشترك جاء فيه أن المحادثات قد جرت « بروح الود والتعاون وأسـفرت عن تبادل مفيد جدا للآراء »

ولما عاد الدكتور محمد صلاح الدين فى أوائل سنة ١٩٥١ كان التوتر فى مصر يتزايد يوما بعد الاخر ، اذ لم يخف سوء نية الجانب البريطانى ، على الرغم من أن المحادثات كانت فى طى الكتمان ، وأسـتطيع أن أصرح اسـتنادا على معلوماتى الشخصية كرجل اتصل مباشرة بموضوع هـذه المباحثات فى حينها وتصفحت أوراقها حينما كنت أعد النسخة الفرنسية من هذا الكتاب لجامعة باريس ، أستطيع أن أؤكد أن الجانب المصرى راح يستعد لكل احتمال ويحصر سوابق الغـاء المعاهدات من جانب واحد ويعد دراسة بالمسوغات القانونية لالغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سـنة ١٩٣٦ اذا أمعنت انجلترا فى المماطلة والتلاعب ومحاولة كسب الوقت ٠

تخلى بيفن عن منصبـه فى وزارة الخارجية البريطانية للمستر هربرت موريسون ، لما ساءت حـالة بيفن الصحية قبيل وفاته ، ومـا كان ذلك التغيير ليؤدى لاضـاعة وقت طويل للبت فى هذه المسألة لان تغيير الوزراء أمر لا يؤثر على خطوط سياسة تلك الدولة فان الشئون الخارجية يوكل أمرهـا عادة للموظفـين الدائمين فى وزارة الخارجية البريطانية ٠

وقد أحست انجلترا بشىء من القلق نتيجة لمظاهرات الطلبة فى القـاهرة فأراد وزير خارجية بريطانيا الجديد معالجة الموقف برسالة شخصية وجهها الى وزير خارجية مصر فى ٢٤ مارس سنة ١٩٥١ ، وقال فيها :

« وأشـعر بأنه من الضرورى فى معالجة مسألة لها مثل هذه الاهمية أن ألم بالتفصيلات ، وأن أبحث جميـع ملابسات الموضـوع ، وفى ظنى أنه يكون من الخطأ أن أحاول العجلـة فى بحث المسألة ، ولو أنى أقدر تقـديرا كاملا الصعوبات التى تواجهها الحكومة المصرية ، والجهود التى بذلتها لمنـع المناقشة العلنية قبل أوانها » ٠

وأجاب الدكتور محمد صلاح الدين في ٢٧ مارس سنة ١٩٥١ برسالة شخصية قال فيها « ولا يشك وزير الخارجية في أن مستر موريسون يوافقه على أن المحادثات قد طالت أكثر من اللازم ، وأنه لابد ، لصالح البلدين من الوصول بها الى نتيجة حاسمة في أقرب وقت »

وكان وزير خارجية بريطانيا يتشاور مع سفيرها بالقاهرة وقد عاد السفير واستأنف المحادثات مع وزير خارجية مصر في ١١ ابريل سنة ١٩٥١ وتناولت هذه المحادثات موضوع قاعدة قناة السويس بجلسة ٢٤ ابريل سنة ١٩٥١ وقد جاء السفير البريطاني ببعض المقترحات المضادة التي لاتحقق الجلاء ولا تخرج عن سياسة بريطانيا الاستعمارية ، فأجاب الدكتور محمد صلاح الدين بقوله :

« تبدي الحكومة المصرية أسفها البالغ وخيبة أملها المؤلمة لما جاء به الرد البريطاني بعد محادثات طويلة استغرقت أكثر من عشرة شهور بذل فيها الجانب المصري كل مافي وسعه لتوضيح حقه وتأييده ومواجهة جميع الاعتبارات التي يعنى بها الجانب البريطاني بما لايتعارض مع حقوق مصر » .

« ولا يسع الحكومة المصرية الا أن تقابل المقترحات التي تضمنها هذا الرد بالرفض المطلق في جملتها وتفصيلاتها وبخاصة في النقط الآتية : »

١ ـ « الوقت الذي يبدأ فيه جلاء القوات البريطانية والمدة التي يتم فيها هذا الجلاء » .

٢ ـ « تعليق معدل انسحاب القوات المقاتلة والقيادة العامة على معدل اعداد مكان لاقامتهم في مكان آخر » .

٣ ـ « المدة التي يتم فيها تسليم القاعدة للقوات المصرية المسلحة واشتراط ادارة هذه القاعدة وفقا للسياسة العسكرية البريطانية تحت الاشراف الاداري لمجلس اشراف انجليزي ـ مصري » .

٤ ـ « انشاء نظام انجليزي ـ مصري طويل الاجل للدفاع الجوي المنسق على أن يشمل وحدات مصرية وبريطانية » .

٥ ـ « المعدل المتناهي في البطء الذي يقترح لتزويد القوات المصرية بالاسلحة والمعدات اللازمة لها » .

٦ ـ « عودة القوات البريطانية في حالة خطر الحرب الداهم أو قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » .

٧ ـ « الفصل بين قضية الجلاء وقضية وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى » .

٨ ـ « التعلل بانتظار الفرصة الممكنة عمليا تتأخير تمتع السودانيين بالحكم الذاتى » .

« ويهم الحكومة المصرية أن تؤكد كذلك أنها ترفض فيما يخصها دعوى الحكومة البريطانية الخاصة بالمساهمة فى الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط بحجة التزاماتها نحو حلفائها الآخرين فى شمال الاطلنطى وفى الشرق الاوسط » .

« وفيما يلى المقترحات التى ترى الحكومة المصرية بدورها تقديمها لتكون اساسا لاستئناف المفاوضات بين الحكومتين بغية حل المشكلة المعلقة بينهما : »

١ ـ « الشروع فى اجلاء القوات البريطانية عن مصر بمجرد عقد الاتفاق مباشرة وضرورة اتمام هذا الجلاء براوبحرا فى مدة لاتتجاوز سنة » .

٢ ـ « تسليم القاعدة الى القوات المصرية المسلحة بمجرد اتمام الجلاء وفقا للبند السابق » .

٣ ـ « اعطاء أولوية خاصة لتزويد الجيش المصرى بالاسلحة والمعدات اللازمة له فى أقرب وقت باعتبار مصر قائمة فى منطقة استراتيجية حساسة »

٤ ـ « وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى وتمتع السودانيين فى نطاق هذه الوحدة وفى مدى عامين بالحكم الذاتى » .

٥ ـ « انسحاب القوات البريطانية والموظفين البريطانيين وانتهاء الحكم القائم الان فى السودان بمجرد انتهاء هذين العامين »

٦ ـ « عقد اتفاق بين الطرفين يمكن بمقتضاه أن تعود القوات البريطانية الى الجهات التى يتفق بين الحكومتين على ضرورة عودتها اليها للمعاونة فى الدفاع عن مصر فى حالة اشتباك المملكة المتحدة فى حرب كنتيجة لاعتداء مسلح على البلاد العربية المتاخمة لمصر » .

٧ ـ « اذا عادت القوات البريطانية الى مصر وفقا للبند السابق فيتعين الشروع فى اجلائها عنها بمجرد انتهاء العمليات الحربية على أن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه ثلاثة أشهر » .

٨ ـ « الغاء معاهدة التحالف الموقع عليها فى لندن فى ٢٦ أغسطس سنة

١٩٣٦ وجميع ملحقاتها وكذلك اتفاقى سنة ١٨٩٩ الخاصين بالسودان بمجرد سريان الاتفاق الجديد » .

« هذه هى مقترحات الحكومة المصرية وهى – كما أوضح الجانب المصرى بتفصيل ووضوح فى محادثاته مع الفيلد مارشال سليم ومع السفير البريطانى ومع المغفور له مستر بيفن – كفيلة بمواجهة الموقف الدولى وهى وحدها السبيل لتصفية الجو الحالك الذى يكتنف العلاقات المصرية البريطانية لخير البلدين ومصلحة السلام الدولى فى الشرق الاوسط كله » .

« فاذا قدرت الحكومة البريطانية – كما نرجو بكل اخلاص – أن المصلحة البريطانية والمصرية والدولية تدعو كلها الى المبادرة بقبول هذه المقترحات أساسا لتسوية المشاكل القائمة بين البلدين وأن كل تأخير فى معالجة الموقف شديد الضرر بمستقبل العلاقات المصرية البريطانية وبقضية السلم العام فحينئذ لا تكون هناك اية صعوبة فى الوصول الى الاتفاق المنشود » .

« أما اذا انتهت جميع الجهود بعد هذا الوقت الطويل الى الفشل فالحكومة البريطانية تعرف ولا ريب موقف مصر من معاهدة ١٩٣٦ واتفاقى سنة ١٨٩٩ فقد أوضحت الحكومة المصرية بكل صراحة وجلاء هذا الموقف فى مناسبات كثيرة آخرها خطاب العرش الذى القى فى البرلمان المصرى فى نوفمبر الماضى » .

وقد شعرت الحكومة البريطانية بتصميم مصر على الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكام الثنائى فى السودان لسنة ١٨٩٩ فعمدت لسياسة المذكرات الشفوية التى لاطائل تحتها وبعث السفير البريطانى فى ٣٠ مايو برسالة شفوية الى وزير الخارجية ذكر فيها أن مجلس الوزراء البريطانى سيبحث المسألة المصرية فى اليوم التالى وأنه ينتظر قرار ذلك المجلس ، وفى ٨ يونيو أرسل السفير مفكرة قال فيها ان حكومة بلاده تدرس « بعناية المقترحات التى تضمنتها مفكرة الحكومة المصرية بتاريخ ٢٤ أبريل بشأن احتمال عقد اتفاق انجليزى مصرى جديد خاص بالدفاع ، بأمل امكان الاهتداء الى طريقة ما تضييق شقة الخلاف الواسع فى الرأى الذى يبدو بوضوح بين المقترحات البريطانية والمصرية أو على الاقل ايجاد وسيلة مشتركة لمعالجة المشكلة ، وفى الوقت ذاته تلاحظ حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة ، وهى شاعرة بخيبة الامل ، فى حين أن مقترحاتها ، تمثل تعديلا كبيرا جدا للوضع الذى قررته المعاهدة الانجليزية المصرية المعقودة فى

سنة ١٩٣٦ ، فان المقترحات المصرية لا تبدو أنها تختلف فى الجوهر عن المطالب التى اعلنتها الحكومة المصرية كأهداف لها ، حين تولت الحكم منذ ١٨ شهرا » ٠

الدفاع المشترك

حاولت السياسة البريطانية بما جبلت عليه من لؤم الطبع أن تخرج بالمسألة المصرية عن جوهرها وتدعى أن الأمن مهدد فى الشرق الاوسط لتتقدم بمشروع دفاع مشترك يكون ستارا لاحتلالها لقناة السويس ، وأرادت فى هذه المرة أن توسع رقعة المسألة وتدعو غيرها من الدول الغربية للاشتراك فى هذا الدفاع وهى مؤمنة مقدما أن شيئا من ذلك لن يحدث بأيه حال لان مصر متمسكة بالجلاء من غير قيد ولا شرط ، ولا تقبل بأية حال الكلام فى دفاع مشترك قبل الجلاء ، ولكن بريطانيا أرادت بخبثها أن توحى لحلفاء الغرب كذبا بأن موقف مصر مشبع بالغطرسة والعناد ، وبذلك تنال بريطانيا تأييدا ضد مصر من العصابة الغربية ، فتضعف عزم مصر وتعطل تحقيق هدفها ٠

وتوطئة لذلك التقى السفير البريطانى بوزير الخارجية المصرية فى ٦ يوليو سنة ١٩٥١ وقال له :

« لم يكن من المستطاع ان نقترب أى اقتراب من مطلب الحكومة المصريه الخاص بالجلاء الكامل ، ونحن ندرس الآن طريقة علاج مشترك ، لمسألة الدفاع ، وعندما أتلقى تعليمات فى هذا الموضوع ، سأحيطكم علما بها ، ولست يائسا من الوصول الى اتفاق ٠ بيد أن على الحكومة المصرية أولا أن تدرك أنها أمام واحد من أمرين :

١ ـ التعاون فى مشروع دفاع واف ، يجنب مصر الغزو كله ٠

٢ ـ أن تتعرض مصر لغزوين ، أحدهما من الشمال الشرقى لاحتلال البلاد ، والآخر من الغرب ، تقوم به الدول الغربية لطرد المعتدين ، وهذا أمر مؤكد تمام التأكيد » ٠

« والتعاون فى مشروع دفاع مشترك ، يتيح لكم بالتأكيد فرصة طيبة لتجنب الغزو ، كما وقع فى الحربين الماضيتين ، وانى على يقين من أنه ليس من المستحيل أن نجد طريقة علاج مشترك لمسألة الدفاع » ٠

وقال وزير الخارجية المصرية : قبل أن أرد على تعليقكم ، أود أن أسأل بوجه عام ، هل ينتظر ان نتلقى الرد على مقترحاتنا المضادة الخاصة بالجلاء ؟ »

وأجاب السفير البريطانى بأنه لا يستطيع الاجابة على هذا السؤال وأن حكومته مشغولة بمسائل أخرى، ونبه الدكتور صلاح الدين السفير البريطانى الى أن الدورة البرلمانية وشيكة الانتهاء ، وأن « من حق ممثلى الامة أن يعرفوا قبل فض دورتهم هل فشلت المحادثات أم نجحت ، والنتيجة الطبيعية لفشل المحادثات هى قطعها وتقديم جميع تفصيلاتها الى البرلمان الذى يجب ان يقدم اليه حساب دقيق عن تصرف الحكومة المصرية ، فى أهم مسائل السياسة الخارجية ، طوال العامين الماضيين . » وقال عن تعليق السفير البرطانى فى شأن الجلاء ، « انه أفرغ فى لغة الحرب والقوة والغزو ، مع أننا كأعضاء فى هيئة الامم المتحدة يجب ان نتحدث بلغة السلم والامن الدولى ، واقرار الحق والعدل واحترام سيادة الشعوب ، ووحدة أراضيها ، وهى اللغة التى لم ننجح حتى الآن فى اقناعكم بها ، ولا أحسب أن هناك سبيلا الى أى اتفاق ، حتى تتقارب اللغتان »

انذار بقطع المحادثات

وفى ٦ يوليو بعث وزير الخارجية المصرية بمفكرة الى السفارة البريطانية قال فيها « والحكومة المصرية تجد نفسها مضطرة لان توجه التفات حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة الى تعذر الاستمرار — الى غير حد — فى المحادثات الجارية بين الطرفين ، منذ شهر يوليو سنة ١٩٥٠ ، فقد استغرقت هذه المحادثات حتى الآن اكثر من عام ، دون أن تلوح بارقة أمل فى الوصول الى الاتفاق المنشود ، بل ان هذه المحادثات ليست الاحلقة أخيرة من سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها لاقناع بريطانيا بضرورة احترام حقوق مصر وكف العدوان عن سيادتها ووحدة أراضيها . وواضح أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة لا تخسر شيئا من هذه المطاولة ، أما الحكومة الملكية المصرية ، فقد أصبح من المستحيل عليها وعلى الرأى العام المصرى قبول استمرار هذه الحالة فترة أخرى . »

***

بيان صلاح الدين فى البرلمان

فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ ألقى موريسون ، بيانا بمجلس العموم البريطانى تعرض فيه للمسألة المصرية ، وكشف هذا البيان بوضوح عن عدم الجدوى من محادثة الانجليز أو مفاوضتهم وقد حاول أن يجد أنصارا من الدول المستعمرة ضد مصر فقال : « لم يعد وجود القوات البريطانية فى

مصر اليوم مسألة لاتعنى غير بريطانيا ومصر وحدهما ، فنحن دولة تحمل بالنيابة عن بقية دول الكومنولث وحلفاء الغرب ، مسئوليات كبيرة فى الشرق الاوسط ، ومصر هى مفتاح الشرق الاوسط من بعض الوجوه ، والادعاء باستطاعة مصر الوقوف موقف الحياد فى أى صراع دولى ، ماهو الا سراب خداع ، كما يؤيد التاريخ ذلك ، فمصر تحتل جسرا بين قارتين ، وتسيطر على نقطة اتصال حيوية فى المسالك البحرية بين نصفى الكرة الارضية الشرقى والغربى ، فهى بهذا الوضع هدف ذو أهمية قصوى لاية دولة معتدية فى الحوض الشرقى من البحر الابيض المتوسط » ٠

وقال عن قناة السويس :

« أما عن قناة السويس فان المجلس يشاركنى الاسف ، على ان الحكومة المصرية لم ترد الى الآن ، تعديل موقفها بصدد القيود التى فرضتها والتى لا تزال تنفذها متحدية الرأى العام العالمى الذى يرى حرية الملاحة فى قناة السويس ، وقد بذلنا بالاشتراك مع الدول البحرية الكبيرة الاخرى كل مافى وسعنا من جهد بالوسائل الدبلوماسية لاقناع الحكومة المصرية بأن هذه القيود ظالمة غير معقولة وأن تعمل على وضع حد نهائى لها ٠ »

وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ ألقى الدكتور محمد صلاح الدين بالبرلمان بيانا مسهبا شرح فيه الموقف بين مصر وبريطانيا وتناول ثلاث مسائل هى الجلاء ، والسودان ، وفلسطين ، وتعرض لبيان موريسون التى تقدمت الاشارة اليه وفنده ، وكان بيان صلاح الدين بمثابة مقدمه لموقف مصر الذى اتخذته فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ ، أما عن الجلاء فقد ذكر صلاح الدين فى بيانه المتقدم :

« منذ أن منيت مصر بالاحتلال البريطانى فى ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وهى تطالب بالجلاء والانجليز يتذرعون بشتى العلل لاطالة أجل الاحتلال ٠ فحماية الخديو وحماية الاجانب ، وحماية ذوى الجلابيب الزرقاء ، وحماية أصحاب المصالح الحقيقية ، كل هذه العلل المختلفة المتناقضة ، فى بعض الاحيان ، تذرعوا بها الواحدة بعد الاخرى فلما نهضت مصر نهضتها الكبرى وتجلى اجماعها على المطالبة بحقها ، وقضى هذا الاجماع على كل علة ، تتمسح بالغير وترمى الى اظهار الانجليز بمظهر الساعين الى الخير أفصحوا فى النهاية عن العلة الحقيقية فجابهوا الوطنية المصرية بحماية المواصلات البريطانية ، فلما فقدت هذه العلة أكثر قوتها باستقلال الهند والباكستان وقد كانت الهند فى يوم ما أكبر جوهرة فى تاج الامبراطورية

لم تفرغ جعبة الانجليز من العلل والحجج فهم اليوم يتذرعون بما سماه سعادة المستر موريسون « مسئوليات بريطانيا العظمى فى الشرق الاوسط بالنيابة عن باقى دول النكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام » .

« والى جانب هذه العلل لاطالة أجل الاحتلال بذلت السياسة البريطانية بكل سخاء عددا هائلا من وعود الجلاء لتخدير المصريين حتى زادت هذه الوعود على الستين آخرها وعدهم الصريح فى سنة ١٩٤٦ بأن يتم الجلاء برا وبحرا وجوا فى أجل أقصاه شهر سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

« أما أثر الاحتلال الهدام فى تفريقنا وتأخيرنا وافساد أمورنا وتعطيل مرافقنا فذلك ما لا أحسبنى فى حاجة الى التنويه عنه فى هذا المكان ولكنى لا أجد بدا من اشارة واحدة على سبيل التمثيل الى حالة الجيش المصرى بعد تسعة وستين عاما من الاحتلال وبعد خمسة عشر عاما من ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ التى أخذ الانجليز فيها على عاتقهم تدريب الجيش المصرى وتزويده بالاسلحة والمهمات . ولو أنهم كانوا مخلصين فيما زعموه من أنهم احتلوا مصر لخير المصريين أو فى القيام بالمهمة التى أخذوها على عاتقهم فى معاهدة ١٩٣٦ لاصبح جيشنا اليوم من القوة والتدريب والتجهيز بحيث يعتمد عليه أكبر اعتماد فى الدفاع عن مصر وجاراتها الدول العربية وبحيث يستطيع أن يحمل فى نطاق ميثاق الامم المتحدة جانبا مهما من مسئولية استتباب السلام واستقرار الامن الدولى فى الشرق الاوسط .

« ولكن كيف يعمل الانجليز على تقوية الجيش المصرى فتسقط حجتهم فى احتلال مصر فيما يزعمونه لانفسهم من مسئوليات فى الشرق الاوسط ؟! لابد اذن من أن يبقى الجيش المصرى الباسل مجردا عن السلاح والعتاد فلا تغنى مصر بسالة الجنود » .

« وهذا ما عمل عليه الانجليز فى كل وقت وما ضاعفوا الهمة فى العمل عليه الآن فهم لا يكتفون بأن يمتنعوا عن توريد الاسلحة التى تعاقدنا معهم عليها ودفعنا بالفعل اكثر اثمانها ولا بالضجة التى يثيرونها بين الحين والحين فى مجلس اللوردات لتأكيد عزمهم على حرمان مصر من كل سلاح بل يتعقبوننا الى كل مصدر من مصادر الحصول على الاسلحة ليسدوا دوننا كل سبيل .

« وهكذا يستطيعون ان يواصلوا مزاعمهم التى يحتجون بها فى تثبيت قدم الاحتلال » .

« حلقة مفرغة لا مخرج منها اذا جارينا علل الانجليز وغضضنا الطرف عن حقائق الماضى المؤلمة مقتصرين على النظر كما يدعوننا الى حقائق الموقف

الحالى أى خطر الحرب الذى يقولون انه يهدد الشرق الاسـط كما يهدد العالم كله » .

« ومتى خلص العالم من خطر الحرب ؟ ! »

قبل الحرب العالمية الاولى قيل لنا ان هذا الخطر يهب من ناحية المانيا وحليفاتها دول التحالف الثلاث .

« وقبل الحرب العالمية الثانية قيل لنا انه يأتى من ناحية دول المحور (برلين ـ روما ـ طوكيو) .

وبعد الحرب العالمية الثانية يقال ان مصدره الاتحاد السوفيتى وتوابعه من دول الكومنفورم .

« وسيكون هناك على الدوام خلاف دولى يلبس ثوب خطر الحرب ويجوز القول بأنه يهدد السلام فهل يمكن أن يطالبنا منصف بأن نقبل على سيادتنا واستقلالنا عار الاحتلال الى الابد لان العالم لن يخلو يوما من خطر يهدد أمن الدول ؟ ! »

« لا يا حضرات الشيوخ والنواب المحترمين » .

لقد عقدت مصر العزم وطيدا على أن ترفض بكل قوة أى أثر للاحتلال مهما كان الخطر الذى يقال انه يتهددها .

« ان الاحتلال الجاثم على صـدر مصر حقيقة قائمة تنتهك استقلالنا وتجرح عزتنا الوطنية وأثر باق من آثار الاستعمار البريطانى ذى التاريخ المشئوم الطويل فلا بد لنا ان نمحوه . أما خطـر الحـرب الذى يلوح به ونحذر منه فانه لا يعدو أن يكون احتمـالا نرجـو الله ان لا يتحقق . ولن يتحقق بأذن الله اذا عمت المساواة فى السيادة بين الدول واحترمت كل دولة قوية سيادة الدول الصغيرة الضـعيفة ووحـدة أراضـيها بادئة بنفسها ضاربة المثل الطيب فى حسن السـلوك الدولى بصرف النظـر عن تصرفات غيرها » .

« وهـذا فى الواقع ما يدعـو اليه ميثاق الامم المتحدة الذى أكد مبـدأ المساواة فى السيادة وحرم على كل دولة من الاعضاء أن تنتهك سـيادة غيرها من الدول أو وحدة أراضيها . وهذا ما قضت به الجمعية العمومية للامم المتحـــدة اذ أوصت فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ بأنه لا يجـوز لاية دولة أن تحتفظ بقوات فى أراضى غيرها من الدول المستقلة بدون رضاها وما أحسبنى فى حاجة الى التأكيد بأن مصر ترفض رفضا باتا بقاء القوات البريطانية فى أرضها » .

« ومن جهة أخرى فقد نص الميثاق على مختلف الاجراءات والوسائل التى

تكفل فض الخلاف بين الدول وضمان السلم العالمى وليس منها فيما أعلم أن تحتل بريطانيا أرض مصر رغم أنفها » ٠

« فاذا قيل ان هذه الاجراءات والوسائل لم تستوف بعد كامل تفصيلاتها ولم تتهيأ لها كل العوامل المواتية أجبنا بأن الجمعية العمومية قد رسمت فى دورتها الماضية وسيلة العمل المشترك لتوطيد السلام فكان أساس هذه الوسيلة الاعتماد على الجيوش الوطنية للدول فى مهمة حفظ الامن الدولى بها وفى المناطق المجاورة لها ٠ وقد أبدت مصر من أول لحظة تمام استعدادها للاشتراك فى المهمة الدولية الجليلة الشأن اذا قدم لها ولدول الشرق الاوسط ذات الموقع الاستراتيجى الحساس ماينقصها من السلاح والعتاد للمساهمة فى صيانة الامن الدولى فى هذه المنطقة » ٠

نعم ياحضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين ٠ انى اعلن من هذا المنبر العالى اخلاصنا الاكيد للمبادىء السامية والاهداف العظيمة التى قام عليها ميثاق الامم المتحدة وللقرارت التى تصدرها هذه الهيئة وفقا له ومن تمام هذا الاخلاص أن نرفض الاحتلال ونصر على الجلاء وان نبادر الى دخص هذه البدعة الاخيرة من بدع السياسة البريطانية وأعنى بها المسئولية التى يقول الانجليز الآن بأنهم يحملونها فى الشرق الاوسط بالنيابة عن دول الكومنولث وعن حلفاء الغرب بوجه عام ، فليس مهما أن يدعى الانجليز لانفسهم فى الشرق الاوسط من المسئوليات مايشاءون اذا كانت دول الشرق الاوسط نفسها لاتقرهم على مايدعون »

وختم الوزير المصرى بيانه بتلخيص الموقف بين مصر وانجلترا فقال :

« لقد أغلق وزير الخارجية البريطانية بتصريحاته الاخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات التى كانت تجرى بين الحكومتين ، أما الخطوات التالية فستنتهى اللجنة السياسية الوزارية التى يرأسها رئيس مجلس الوزراء من تقريرها فى الايام القليلة المقبلة ، ثم يعرض الامر على مجلس الوزراء لاقرار هذه الخطوات بصورة نهائية ، ثم نعود اليكم فى البرلمان قبل فض هذه الدورة لنطلعكم على الحقائق كاملة ونحدثكم فى جميع مانتنويه لتحقيق الاهداف الوطنية ، التى أجمع عليها شعب مصر والسودان وتلوفاء بالعهد الحاسم الذى قطعته حكومتكم على نفسها فى خطاب العرش الاخير »

وقد بلغت القحة والتجرد عن فهم الاصول الدبلوماسية بالسفارة البريطانية أن تنشر بيانات فى الصحف المصرية محاولة فيها أن تدافع عن موقف بلادها الاستعمارى ، وكان الواجب يقضى على تلك الصحف أن تصفع تلك السفارة وتوقفها عند حدها ، وكذلك أصيبت بالهستريا

فبعثت الى رئيس الحكمة بمذكرة جوفاء في ٨ أغسطس ، وفي ٩ أغسطس أرسل السفير البريطاني الى رئيس الحكومة نبذة من خطاب موريسون في مجلس العموم ، وفي ١٧ أغسطس أرسل كتابا الى النحاس رفق رسالة شخصية لزلبية من هربرت موريسون ورسالة أخرى من موريسون الى وزير الخارجية المصرية ، ولكن تلك الرسائل والبيانات لم تكن الا مناورات أريد بها كسب الوقت من الجانب البريطاني ولم تر الحكومة المصرية تحت ضغط الرأى العام بدا من أن تقف من الانجليز الموقف الحاسم الذى لم يكن هناك أى موقف سواه يصلح علاجا لتلك الحالة المائعة التي استمرت سنين طوال ، على وتيرة واحداة ٠

***

الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦
واتفاقيتى الحكم الثنائى لسنة ١٨٩٩
فى اكتوبر سنة ١٩٥١

يعتبر يوم ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ يوما خالدا في تاريخ مصر الحديث ، ونقطة تحول جوهرية في سياسة مصر الخارجية وعلاقتها ببريطانيا ، ففى مساء ذلك اليوم ألقى رئيس الحكومة ، الاستاذ مصطفى النحاس ، بيانه الرائع الذى قوبل بترحيب شديد من المصريين من مختلف الطبقات والالوان الحزبية ، وكان هذا البيان الذى ألقى في البرلمان وحملته موجات الاثير الى العالم كله أجمل رد على السياسة البريطانية ، وفي مساء ذلك اليوم قذفت مصر بمعاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى الحكم الثنائى في السودان في سلهة المهملات ، ولم يكن ذلك افتراءا ولا تجنيا ولا بدعة في الحياة الدولية فالآراء الفقهية التى تؤيد هذا الموقف والسوابق الدولية المماثلة له لا حصر لها ، وفيما يلى بيان الرئيس السابق مصطفى النحاس :

« عندما عقدت معاهدة التحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ كان خطر الحرب العالمية الثانية يسرع الخطى وكان الخلاف يستفحل يوما بعد يوم ، بين دول المحور وبين بريطانيا العظمى وحليفاتها ، وكانت مطامع ايطاليا الفاشية تتجه الى القارة الافريقية وتخيط بمصر والسودان من حدود مصر الغربية ، وحدود السودان الجنوبية الشرقية ، وكان الاستعمار البريطانى من جهة اخرى ، جاثما على صدر مصر يمارى في استقلالها وسيادتها ، ويزعم لنفسه حق حماية الاجانب فيها ويفرض سلطانه على أهم شئونها الخارجية والداخلية فيعرقل

نهضة البلاد وسيرها الحثيث، لاستكمال استقلالها وتبوأ المركز اللائق بها فى المجتمع الدولى . وكانت الامتيازات الاجنبية من جهة ثالثة تعبث بسيادة مصر المالية والقضائية والادارية ، وتهدر كرامة المصريين ، وتعوق تقديمهم من كل ناحية من نواحى النشاط الوطنى . وكان الانجليز من جهة رابعة قد استغلوا فرصة مقتل السردار فى سنة ١٩٢٤ فقطعوا كل علاقة بين مصر والسودان باخراج الجيش المصرى من أرضه والموظفين المصريين من ادارته . وكان جيش مصر من جهة خامسة فى أمس الحاجة الى التحرر من اشراف الانجليز والحصول على ما يلزمه من تدريب وتجهيز للنهوض بمهمته الجليلة الشأن فى الدفاع عن حياض الوطن .

« فى هذه الظروف وتحت ضغط هذه العوامل المادية والادبية اضطرت مصر الى توقيع معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تعالج أخطار الحرب العالمية الثانية وشرورها ولتواجه نتائجها كدولة مستقلة معترف بسيادتها ولتتخلص من عار الامتيازات الاجنبية ومن آثارها المهلكة ولتعيد علاقتها من الناحية العملية بالسودان وهو شطر الوطن الجنوبى ولتشرع على الفور فى اعداد الجيش المصرى وتدريبه وتزويده بالاسلحة والمهمات وفقا لتعهدات الحكومة البريطانية فى المعاهدة ليصبح هذا الجيش فى أقرب وقت ممكن قادرا على الحلول محل العدد المحدود من القوات البريطانية الذى سمحت المعاهدة لبريطانيا بوضعه فى منطقة قناة السويس وبذلك تتخلص مصر نهائيا من كل أثر للاحتلال البريطانى » .

« ثم حل الخطر المرتقب وقامت الحرب العالمية الثانية فى سبتمبر سنة ١٩٣٩ فقدمت مصر لبريطانيا العظمى وحلفائها أجل الخدمات وأنفع المساعدات واشتركت معهم فى احتمال أفدح التضحيات وكان لمعونتها أثر فعال فى كسب الحرب كما اعترف بذلك الكثير من رجالات بريطانيا الرسميين عسكريين ومدنيين كاللورد الكسندر ومستر تشرشل ومستر ايدن ومستر بيفن .

« وبانتصار الامم المتحدة فى الحرب تغيرت الظروف الدولية التى عقدت فيها معاهدة سنة ١٩٣٦ تغيرا كاملا فقد خرجت دول المحور التى عقدت هذه المعاهدة لمواجهة خطرها منهزمة شر هزيمة وقضى قضاء مبرما على قوتها العسكرية وبالتالى على الخطر الذى كان ماثلا عند ابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ . ومن جهة أخرى اعتبرت الدول المنتصرة نفسها كتلة متحدة اشترك جميع اعضائها فى وضع النظام الدولى الشامل الذى يرتب علاقات الشعوب بعضها ببعض وبذلك لم يقتصر الامر على انتفاء الخطر الذى

كان يتهدد مصر من ناحية دول المحور بل انتفى فى الواقع كل خطر يتهددها من أية ناحية أخرى ٠

« وقد جاء ميثاق الامم المتحدة المنعقد بسان فرانسيسكو فى يونية سنة ١٩٤٥ وافيا بالغرض من هذه الناحية قائما فى نفس الوقت على اسس جديدة فى المعاملات الدولية تختلف تمام الاختلاف عن الاسس التى قامت عليها معاهدة سنة ١٩٣٦ فهو يحرم الحروب كوسيلة من وسائل فض المنازعات الدولية ويوجب فض هذه المنازعات بالوسائل السلمية ويحظر كل اعتداء على استقلال الدول الاعضاء ووحدة أراضيها ويقرر حق الشعوب فى تقرير مصيرها وينص على المساواة التامة فى السيادة بين جميع الدول الاعضاء كما ينص على أنه اذا تعارضت التزامات اعضاء الامم المتحدة المترتبة على الميثاق مع التزاماتهم المترتبة على أى اتفاق دولى آخر وجب تغليب التزاماتهم المترتبة على الميثاق » ٠

« وازاء هذا كله ونظرا لاجماع الشعب المصرى على المطالبة بحقه الكامل فى جلاء القوات البريطانية جلاء ناجزا عن مصر والسودان ووحدتهما تحت التاج المصرى دخلت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات لاعادة النظر فى معاهدة سنة ١٩٣٦ لكى تستبدل بها معاهدة أخرى تتمشى أحكامها مع الاحوال الدولية الجديدة واستمرت هذه المفاوضات من أوائل أبريل الى أواخر أكتوبر سنة ١٩٤٦ وانتهت الى مشروع صدقى ـ بيفن ـ الذى اختلف الطرفان المتفاوضان على تفسير البروتوكول الملحق به عن السودان والذى وقف الامر عند حد التوقيع عليه بالاحرف الاولى من اسماء المتفاوضين اذ تجلى اجماع الرأى العام فى مصر على رفضه لقصوره عن تحقيق المطالب الوطنية ٠

وفى ٨ يوليه سنة ١٩٤٧ رفعت الحكومة المصرية النزاع القائم بينها وبين بريطانيا العظمى الى مجلس الامن طالبة جلاء القوات البريطانية عن مصر والسودان جلاء تاما وانهاء النظام الادارى القائم بالسودان فعقد مجلس الامن للنظر فى هذا النزاع احدى عشرة جلسة بين ٥ أغسطس و ١٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧ ولكنه عجز عن اصدار أى قرار فى شأنه اذ لم يحصل أى مشروع من مشروعات القرارات التى قدمت فى هذا الشأن على الاغلبية اللازمة ٠ وقد اشتركت جميع المشروعات فى مطالبة طرفى النزاع باستئناف المفاوضات المباشرة لتسويته بالاتفاق بينهما ثم قرر الرئيس الاحتفاظ بالنزاع فى جدول أعمال المجلس وانتهى الامر عند هذا الحد ٠

« ثم تبادلت الحكومة المصرية مع ادارة السودان من جهة ومع الحكومة البريطانية من جهة أخرى وسائل كثيرة بشأن الاصلاحات الادارية والتشريعية فى السودان وتلت ذلك محادثات فى هذا الشأن بين وزير الخارجية المصرية والسفير البريطانى بدأت فى ٦ مايو وانتهت فى ٢٨ مايو سنة ١٩٤٨ ولكن جميع هذه المكاتبات والمحادثات منيت بالفشل ولم يستطع الطرفان الاتفاق حتى فى هذا النطاق المحدود الذى لم يتناول بحث الوحدة بين مصر والسودان .

« وفى شهر يناير سنة ١٩٥٠ أجريت فى مصر الانتخابات العامة فأسفرت عن تولية الحكومة القائمة وقد تجلى فى هذه الانتخابات من جديد اجماع الشعب المصرى على مطالبه الوطنية فنوهت الوزارة بهذا الاجماع المنقطع النظير فى خطاب العرش الذى افتتحت به الدورة الاولى للهيئة النيابية العاشرة من دورات انعقاد البرلمان المصرى اذ جاء فيه :

« لقد أجمعت الامة اجماعا لا يشذ عنه أحد من أبنائها على وجوب تحرير وادينا مصره وسودانه من كل مايقيد حريته واستقلاله ليسترد مجده القديم ويتبوأ المكان الكريم اللائق به فى ميدان الحياة العالمية . ولن تفتر حكومتى فى بذل أصدق الجهود وأمضاها ليتم الجلاء العاجل عن أرض الوادى بشطريه وتصان وحدته تحت تحت التاج المصرى من كل عبث أو اعتداء » .

« وشرعت الوزارة على الفور فى انجاز ماوعدت به ورأت أن تكون أولى خطواتها فى هذا السبيل محاولة الاتفاق مع الانجليز فدخلت معهم فى سلسلة طويلة من الاتصالات والمحادثات لعلهم يقتنعون بالحجة وينزلون على حكم الحق وتعددت الاتصالات وطالت المحادثات وتذرعت الوزارة بالحكمة والصبر فلم تتعنت ولم تتعجل بل واجهت المشكلات مواجهة واقعية وعالجتها باقتراح الحلول العملية للتوفيق بين حقوق مصر الوطنية التى لايمكن التحول عنها وبين الملابسات الدولية التى يتعلل بها الانجليز ولكن شيئا من ذلك لم يفلح فى صرفهم عن عنتهم واقناعهم بضرورة احترام حقوق مصر اذا شاءوا حقا أن يحتفظوا بصداقتها . فلم تجد الحكومة والحالة هذه بدا من أن تعلن فى خطاب العرش الذى ألقى فى البرلمان المصرى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٠ أنه لامناص من الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن الحكومة ماضية دون تردد أو ابطاء فى تحقيق الاهداف الوطنية ولن تترك وسيلة الا اتخذتها للوصول الى غايتها بفضل تأييد البرلمان وعون الامة ويقظتها وفى طليعة هذه الوسائل اعلان انهاء معاهدة

سنة ١٩٣٦ وما يتبع ذلك من اعلان انهاء اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان ٠

« ثم استمرت المحادثات وقصد وزير الخارجية المصرية الى لندن حيث تباحث مع وزير الخارجية البريطانية طويلا وانتهت هذه المباحثات فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٠ بأن قرر وزير الخارجية البريطانية أنه عرض على مجلس الوزراء بصفة شخصية محضة مقترحات تتضمن طريقة علاج جديد لمشكلة الدفاع فكلف المجلس مستشاريه أن يقوموا على الفور ببحث هذه المقترحات ٠ وهو يرجو أن يتمكن من الافضاء الى الحكومة المصرية بنتيجة دراسة حكومته لطريقة العلاج المذكور فى أوسط يناير سنة ١٩٥١ أو فى أسرع وقت مستطاع بعد ذلك التاريخ

ولكن المقترحات المرجوة لم تصل الى الحكومة المصرية الا فى ١١ ابريل سنة ١٩٥١ أى بعد التاريخ المضروب بثلاثة أشهر وقد جاءت مع ذلك أبعد ماتكون عن تحقيق المطالب الوطنية ٠

« وفى ٢٤ أبريل سنة ١٩٥١ ردت الحكومة المصرية برفض هذه المقترحات فى جملتها وتفصيلاتها مقدمة من جانبها مقترحات مضادة بشأن الجلاء ووحدة مصر والسودان ٠

« ووعد الجانب البريطانى بدراسة هذه المقترحات المضادة والرد عليها ولكن رده لم يصل الا فى ٨ يونيو سنة ١٩٥١ ٠

ثم استؤنفت المحادثات ودار البحث فيها عن السودان وبينما هى سائرة تنعثر القى وزير الخارجية البريطانية بيانه المعروف فى مجلس العموم البريطانى يوم الاثنين ٣٠ يوليو سنة ١٩٥١ يعلن فيه تمسك الحكومة البريطانية بالاحتلال والدفاع المشترك فى وقت السلم بحجة الضرورات الدولية ومعارضتها وحدة مصر والسودان تحت التاج المصرى بحجة استطلاع مشيئة السودانيين ٠

« وقد جاء البيان ناطقا بعمق الهوة التى تفصل بين الطرفين لاصرار الحكومة البريطانية على سياستها الاستعمارية القديمة سياسة ادعاء المسؤوليات وانتحال التبعات ومقاومة الحقوق الوطنية بشتى الحجج والتعلات

« وفى ٦ أغسطس سنة ١٩٥١ رد وزير الخارجية المصرية على هذا البيان ببيانه الذى القاه فى مجلسى البرلمان المصرى وقال فيه ان وزير الخارجية البريطانية قد أغلق بتصريحاته الاخيرة فى مجلس العموم باب المحادثات ولكن وزير الخارجية البريطانية بعث الى فى ١٧ أغسطس سنة ١٩٥١ برسالة

شخصية ينفى فيهـــا أنه أغلق باب المحادثات ويقول انه على العكس يبحث على وجه الاستعجال مشروعا جـديدا لعلاج مسائل الدفاع فرددت عليـــه مبينا الاسباب التى من أجلها اعتبرت الحكومة المصرية أن خطابة فى مجلس العموم البريطانى أغلق باب المحادثات وأضفت أن جلاء القوات البريطانيـة ليس الا شطر القضيـة المصرية وأن هناك الشطر الآخر وهو وحدة مصر والسودان تحت التـاج المصرى وأن الشطرين كل لا يتجزأ وأن الاسس التى بنى عليها خطاب سعادته فيمـا يتعلق بالسودان كافية وحدها لاغلاق باب المحادثات فالموقف اذن من هذه الناحية لم يتغير فى شىء بعد رسالته الشخصية ومع ذلك فلن يعـــدل اغتباطى شىء اذا وصلت مقترحـــاته المشار اليهـــا فى الوقت المناسب ووجدت فيها الحـــكومة المصرية من الشواهد العملية على احترام حقوق مصر الوطنية مايدعوها الى مراجعـــة الموقف .

« أرسل هذا الرد فى ٢٦ أغسطس ١٩٥١ ولم تصل هذه المقترحات حتى الان ولكنى تلقيت من وزير الخارجية البريطانية فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٥١ رسالة شخصية أخرى يقول فيها انه لايستطيع أن يعين على وجه التحديد تاريخا لارسال مقترحاته ولكنه يتوقع أن يكون ذلك فى موعد قريب . وهو يرجو أن يستطيع كذلك فى القريب تقديم مقترحات جديدة عن مستقبل السودان تكون مقبولة لدى الحـكومة المصرية كأساس لاستئناف المباحثات .

« وقد كلف سـعادة السـفير البريطانى الذى حمل الى هذه الرسالة أن يبلغ وزير الخارجية البريطانية أن الحكومة المصرية مرتبطة باعلان خطتها فى البرلمان قبل فض دور الانعقـــاد الحالى فى أوائل شهر أكتوبر على أكثر تقدير فلا معدى والحالة هـذه من أن تصل المقترحات الجديدة على أســاس تحقيق المطالب الوطنية قبـــل هذا التاريخ .

« ياحضرات **الشـيوخ والنـواب** المحترمين .

« هذا هو تاريخ المحـادثات حتى الان وغنى عن البيـــان أن الجانب البريطانى لا يخسر شيئا من كل هذا التطويل والتأخير فالاحتلال قائم فى منطقة قناة السويس وفى السودان والحكم البريطانى يواصل مساعيه فى الجنوب لفصل السودان عن مصر تحت ستار الحكم الثنائى . أما مصر فقـد أصبح من المستحيل عليها أن تصبر أكثر مما صبرت وتطاول أكثر ممـا طاولت وتواصل هذه المحادثات التى امتدت حتى الان أكثر من ستة عشر شهرا . ثم ان هذه المحادثات ليست الا حلقة أخيرة فى سلسلة المحاولات التى بذلتها مصر دون طـائل منذ وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها

لنيل حقوقها الوطنية واقناع بريطانيا العظمى بضرورة احترامها وكف العدوان عنها •

« من أجل ذلك أرى لزاما على وقد امتد دور الانعقاد الحالى الى أحد عشر شهرا حتى كاد يتداخل فى دور الانعقاد المقبل من أن أعلن فى مجلسكم الموقر أن الحكومة المصرية تعتبر الوقت المناسب الذى نوهنا عنه فى ردنا على رسالة مستر موريسون الشخصية وقيدنا به وصول المقترحات الجديدة التى وعد بها قد انقضى وأن المحادثات التى كانت جارية بين الحكومتين قد قطعت بعد أن تبين بجلاء عدم جدواها

« وما دام السعى المتواصل لتحقيق مطالب البلاد عن طريق الاتفاق قد ثبت فشله فقد آن الاوان لأن تفى حكومتكم بالوعد الذى قطعته على نفسها فى خطاب العرش الاخير فتتخذ على الفور الاجراءات اللازمة لالغاء معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان •

« وانى أودع الان مكتب المجلس المراسيم الآتى نصها :

أولا ـ مرسوم بمشروع قانون بالغاء القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ والقانونين رقم ١٣ ورقم ٢٤ لسنة ١٩٤١ بانهاء العمل بأحكام معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وأحكام الاتفاق الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية الموجودة فى مصر وأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ بشأن ادارة السودان •

ثانيا ـ مرسوم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع الدستورى للسودان •

ثالثا ـ مرسوم بمشروع قانون بتعديل المادتين المشار اليهما •

رابعا ـ مرسوم بمشروع قانون بشأن نظام الحكم فى السودان •

« وستصدر الحكومة فى القريب العاجل كتابا أخضر تنشر فيه جميع الوثائق والمحاضر الخاصة بالمحادثات ليقف البرلمان والرأى العام على حقائق الموقف كاملة وليعرف العالم كله أننا لم نتعنت ولم نتعجل ولكنا تمسكنا بالحق الواضح الصريح وأيدناه بالحجج الدامغة وأبى الجانب البريطانى الا أن يتشبث بالافكار الاستعمارية التى فات أوانها والتى هى فى الواقع أكبر خطر يتهدد قضية الامن الدولى ويعرقل الجهود المبذولة لاستقرار السلم العالمى

« ياحضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين ·

لم أكن بعدكل ما أوضحت فى حاجة الى التعقيب على مشروعات القوانين المقدمة اليكم وتبرير استصدارها · فالظروف والملابسات والاسباب التى سبق بيانها كافية وحدها لهذا التبرير ولكنى مع هذا أزيدكم بيانا فى هذا العمل التاريخى الخطير ·

« لقد جادل الانجليز فى حق مصر فى الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ·

« ولكن الامثلة لاتنقصنا على سوابق الغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد كما تتبينون حضراتكم مما يلى :

١ ـ فى سنة ١٨٧١ ـ ألغت روسيا القيصرية معاهدة باريس المعقودة فى ٣٠ مارس سنة ١٨٥٦ بشأن حيدة البحر الاسود ·

٢ ـ فى سنة ١٨٨٤ ـ ألغت الولايات المتحدة الامريكية المعاهدة الانجليزية الامريكية التى عقدت فى ١٩ ابريل سنة ١٨٥٠ والخاصة بانشاء قناة بحرية فى أمريكا الوسطى ·

٣ ـ فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٠٥ ـ ألغت فرنسا كونكورداتو ١٥ يوليو سنة ١٨٠١ المعقودة بينها وبين اليابان

٤ ـ فى ٣ اكتوبر سنة ١٩٠٨ ـ ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة ضمت اليها البوسنة والهرسك ·

٥ ـ فى ٥ اكتوبر سنة ١٩٠٨ ـ ألغت النمسا والمجر أحكام معاهدة برلين المعقودة فى سنة ١٨٧٨

٦ ـ فى ٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ ـ ألغت تركيا نظام الامتيازات الاجنبية الذى كان قائما فيها بمقتضى التزامات دولية ·

٧ ـ فى سنة ١٩١٩ ـ ألغت الصين معاهدتى ١٩١٣ و ١٩١٥ مع روسيا ومنغوليا ·

٨ ـ بين سنة ١٩١٧ وسنة ١٩٢٤ ـ ألغت الحكومة السوفيتية المعاهدات السياسية والاقتصادية التى كانت حكومة روسيا القيصرية قد أبرمتها ·

٩ ـ بين سنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٨ ـ ألغت الصين المعاهدات غير المتكافئة التى كانت طرفا فيها .

١٠ ـ فى سنة ١٩٣٢ ـ أوقفت فرنسا دفع ديون الحرب المستحقة للولايات المتحدة بمقتضى اتفاق ٢٩ ابريل سنة ١٩٢٦ ·

١١ - فى نوفمبر سنة ١٩٣٣ - ألغت دولة ايرلندا الحرة المعاهدة الانجليزية - الايرلندية المعقودة فى ٦ ديسمبر سنة ١٩٢١ .

١٢ - فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٣٤ - ألغت بولونيا التزاماتها الدولية الخاصة بحماية الاقليات .

١٣ - فى ١٦ مارس سنة ١٩٣٥ - ألغت المانيا الجزء الخامس من معاهدة فرساى .

١٤ - فى مارس سنة ١٩٣٦ - ألغت ألمانيا معاهدة لوكارنو .

١٥ - فى أول ابريل سنة ١٩٣٦ - ألغت النمسا الجزء الخامس من معاهدة سان جرمان .

١٦ - فى ديسمبر سنة ١٩٣٨ - ألغت الحكومة اليابانية معاهدة الدول التسع الموقعة فى واشنجتون بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٢٢ . والخاصة بالمبادىء الواجب اتباعها والموقف الواجب اتباعه نحو الصين .

١٧ - فى يونيو سنة ١٩٣٩ - ألغت المانيا التصريح الالمانى البولونى الصادر فى ٢٦ يناير سنة ١٩٣٤ الخاص بعدم الالتجاء الى القوة .

١٨ - فى يونيو سنة ١٩٣٩ - ألغت ألمانيا الاتفاق البحرى المعقود بينها وبين انجلترا فى ١٨ يونيو سنة ١٩٣٥ .

« هذه أمثلة كثيرة متفاوتة التاريخ والظروف والأسباب على سوابق الغاء المعاهدات والاتفاقات الدولية من جانب واحد . وقد كان الجانب الآخر بالطبع يجادل فى جواز هذا الالغاء ولكن الالغاء مع ذلك تم وأنتج آثاره القانونية فى جميع الاحوال . وقد يقال ان أكثر الدول التى لجأت الى هذا الاجراء كانت تعتمد فيه على القوة المادية . هذا صحيح . ولكنه أبعد ما يكون عن أن ينطبق على حالتنا . فنحن لا نعتمد فيما اضطررنا اليه من الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ الا على الحق الواضح والعدالة الناطقة والمبادىء السامية التى يتضمنها ميثاق الأمم المتحدة . وما من سابقة من هذه السوابق الدولية التى سقناها تشبه أو تدانى حالتنا فى سلامة الحجة ووضوح الضرورة وقوة أسباب الالغاء التى أجملها الآن لحضراتكم باختصار فيما يلى : -

أولا - ان هذه المعاهدة عقدت فى ظل الاحتلال البريطانى فلم يكن شرط الاختيار الكامل متوفرا للجانب المصرى . وليس هذا رأيا جديدا يتردد هنا أول مرة لنبرر به موقفنا بل هو رأى وزير الخارجية البريطانية المغفور له مستر بيفن أعلنه بصريح العبارة فى مجلس الأمن عند ما طرح عليه النزاع الروسى - الايرانى اذ قال بالحرف الواحد « ان الحكومة البريطانية

ليؤسفها أى اتفاق يبدو أنه قد انتزع من الحكومة الايرانية قسرا على حين تحتل حكومة الاتحاد السوفيتي جزءا من ايران » .

كما قال فى المناسبة نفسها « نحن دول قوية نوصف أحيانا بالثلاثة الكبار ولكننا نمثل القوة دون ريب وللقوة ولا شك حسابها فى المفاوضات »

« وقد أخذ مجلس الامن بهذا الرأى فتضمن قراره فيما تضمن أن وجود القوات الاجنبية فى أرض دولة من الدول يسلبها حرية الاختيار فى المفاوضات » .

« هذا هو حكم مجلس الامن وحكم وزير الخارجية البريطانية على الاتفاقات التى تعقد فى ظل الاحتلال وهو الحكم الحق على معاهدة سنة ١٩٣٦ التى عقدت والاحتلال البريطانى قائم فى مصر كلها لا فى بعض أجزائها كما كان الحال فى ايران .

« ولا بد لى هنا من أن أفصح عما نقصده بضغط الاحتلال . ليس القصد أن أحدا أكرهنا اكراها ماديا على توقيع المعاهدة ولكننا نقصد حالة الاكراه الأدبى التى كانت تساور نفوسنا اذ نرى مصر تكاد تختنق تحت ضغط الاحتلال المتغلغل فى كل مرافقها العابث بكل مصالحها . والامتيازات الاجنبية الجاثمة على صدرها فأردنا أن نلتمس لها . من هذا الأسار مخرجا يطلقها من عقالها ويكون خطوة أولى تتلوها خطوات أوسع لاستكمال وحدتها واستقلالها .

ثانيا ـ تغير الظروف التى عقدت فيها المعاهدة وقد سبق لنا تفصيل ذلك بما فيه الكفاية .

ثالثا ـ انها تتناقض مع اتفاقية قناة السويس ومع ميثاق الأمم المتحدة وكلاهما أولى منها بالتنفيذ والاحترام . فاتفاقية قناة السويس عقدت قبلها بزمن طويل بين دول متعددة لتقرير وضع دولى هام هو حيدة القناة وحرية المرور فيها على قدم المساواة التامة بين الجميع . ولذلك حرمت هذه الاتفاقية على الدول الموقعة عليها محاولة الحصول على مزايا اقليمية أو تجارية أو أية مزية أخرى فى أى اتفاق دولى يعقد فى المستقبل بشأن القناة . كما ناطت بمصر وحدها ـ وهى الدولة صاحبة الاقليم ـ حق الدفاع عن حيدة القناة وسلامة المرور فيها . وهذا ما أهدرته معاهدة سنة ١٩٣٦ اهدارا تاما ، اذ ليست هذه المعاهدة الا مجموعة من الميزات الصارخة لمصلحة بريطانيا وحدها على حساب استقلال مصر وسيادتها . وما كان لبريطانيا بصريح النص فى اتفاقية سنة ١٨٨٨ أن تنتهز فرصة الاحتلال فتحصل لنفسها على هذه المزايا .

« أما ميثاق الامم المتحدة فقد سبق أن بينا أوجه التناقض بينه وبين معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولا حاجة بى الى تكرار القول فى أهمية هذا الميثاق ووجوب تغليب أحكامه على ما يتناقض معها من أحكام المعاهدات والاتفاقات الأخرى .

رابعا ـ تكرار الاخلال بأحكام المعاهدة من جانب المملكة المتحدة . والواقع أن الانجليز لا يتمسكون بالمعاهدة الا فيما يعتمدون عليه لتأييد الاحتلال أو العبث بوحدة مصر والسودان . أما ما وضع عليهم من قيود أو ألقى من التزامات فليس له وزن عندهم فهم يتجاوزون عدد القوات التى ترخص المعاهدة بابقائها فى منطقة القناة ويتجاوزون المناطق المحددة لها ويأبون الخضوع للاجراءات الصحية والجمركية التى تفرضها القوانين المصرية . ويحاربون تدريب الجيش المصرى وتجهيزه بدلا من أن يعاونوا فى اعداده وتقويته وفقا لتعهدهم فى المعاهدة . وقد انتهجوا ، وما زالوا ينتهجون ، فى المسألة الفلسطينية سياسة لا يمكن وصفها الا بأنها سياسة عدائية تعرض مصر لأشد الاخطار مع أن المعاهدة توجب عليهم أن لا يتخذوا فى علاقاتهم مع البلاد الاجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة . وذلك فضلا عن سياستهم فى السودان التى يرمون بها الى فصله عن مصر وفصل جنوبه عن شماله تمكينا لأغراضهم الاستعمارية فيه منتهكين بذلك أحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ على حد سواء .

« ياحضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين :

« من هذا كله تتبينون بجلاء أن مصر انما تعمل فى حدود حقها القانونى والدولى اذ تنهى العمل بأحكام معاهدة سنة ١٩٣٦ وهذا هو الشأن لنفس الأسباب فيما يتعلق بانهاء العمل باتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بل أن أمرهما أهون وأيسر فقد عقدتا فى وقت لم تكن مصر تملك فيه عقد المعاهدات السياسية وكان الاكراه والاملاء واضحين فيهما وفى الملابسات التى سبقت عقدهما أشد الوضوح وقد وقعهما وكيل نظارة الخارجية والمعتمد البريطانى . وهما خاصتان بادارة السودان ولم ينصا على أجل لانتهاء الوضع الذى فرضناه فهو وضع مؤقت أملته السيطرة البريطانية على أمور مصر فى ذلك الحين فلا بد من أن يزول بزوالها .

« وقد كان يكفى فى انهاء العمل بهاتين الاتفاقيتين صدور قرار من وزارة الخارجية المصرية ولكن نظرا لارتباط هذا العمل بقضية الوطن الكبرى فقد فضلنا أن يتوج بموافقتكم فأدمجناه فى مشروع القانون الخاص بانهاء العمل بمعاهدة سنة ١٩٣٦ .

« وبانهاء العمل بهذه المعاهدة من جهة وبهاتين الاتفاقيتين من جهة أخرى يعود الوضع فى السودان من تلقاء نفسه الى ما كان عليه قبل الاحتلال فتستبعد كل علاقة للانجليز بالسودان ولا تبقى الا الوحدة الطبيعية التى تربطه مع مصر على مر الزمان . ويتعين بعد ذلك استكمال جميع أركان الوضع الشرعى بتعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور المصرى وتدارك ما كان الضغط البريطانى قد أكره الحكومة المصرية عليه عند وضع الدستور من حذف النص على وحدة الوطن وعلى تلقيب الملك بملك مصر والسودان . وهذا ما يتكفل به المرسوم المقدم اليكم باقتراح تعديل المادتين ١٥٩ و ١٦٠ من الدستور ومشروع القانون المتضمن هذا التعديل .

« كما يتعين اصدار قانون بشأن النظام الذى يجب أن يحل فى السودان محل النظام القائم الآن وهذا ما يتكفل به مشروع القانون المقدم اليكم فى هذا الشأن وقد توخينا فيه التزام المبادىء الأساسية والخطوط العامة المتفق عليها بين الوطنيين فى الشمال والجنوب والمحققة لتمتع السودان بحكم ذاتى كامل ودستور ديمقراطى صحيح تاركين جميع التفصيلات للسودانيين أنفسهم يضعونها بمعرفة جمعية تأسيسية تمثلهم أصدق تمثيل .

« بهذا كله تتمشى النصوص الدستورية مع الوحدة الطبيعية التى جمعت بين مصر والسودان من أقدم عصور التاريخ . هذه الوحدة التى لم يكن الانجليز فى أول أمرهم يمارون فيها بل كانوا فى كل مناسبة يصرحون بأنهم يعملون فى السودان باسم مصر ولحساب مصر . هذه الوحدة التى بلغ من قوتها ووضوح حجتها أن أنطقت مستر تشرشل نفسه بتشبيهه المعروف الذى مثل فيه شطرى الوادى بنخلة أصلها فى السودان وفروعها فى الدلتا وقال بصريح العبارة ان مصر والسودان من الناحية الطبيعية والجغرافية وحدة لا تتجزأ .

« ياحضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين .

لقد انقضى وقت الكلام وجاء وقت العمل ، العمل الدائب المنتج الذى لا يعرف ضجيجا أو صخبا . بل يقوم على التدبير والتنظيم . وتوحيد الصفوف لمواجهة جميع الاحتمالات . وتذليل كل العقبات . واقامة الدليل على أن شعب مصر والسودان ليس هو الشعب الذى يكره على ما يرضاه أو يسكت عن حقه فى الحياة .

« أما الخطوات العملية التالية فستقفون على كل خطوة منها فى حينها القريب . وانى لعلى يقين من أن هذه الأمة الخالدة ستعرف كيف ترتفع الى

مستوى الموقف الخطير الذى تواجهه ٠متذرعة له بالصبر والايمان والكفاح وبذل أكرم التضـــحيات فى سبيل مطلبها الأسمى ٠

وانه لمن يمن الطالع أن تتم باذن الله وعلى بركته هذه الخطوة الحـــاسمة من خطوات جهادنا الوطنى ٠

حضرات **الشيوخ والنواب** المحترمين :

من أجل مصر وقعت معاهدة سنة ١٩٣٦ ومن أجل مصر أطالبـكم اليوم بالغائها ٠

أرجو اعتبار هذا البيان التفصيلى الذى تشرفت بالقـائه على حضراتكم الآن بمثابة مذكرة تفســيرية لكل مشروعات القوانين التى أودعتها مكتب مجلسكم الموقر ٠

وقد وافق مجلسا البرلمان ، باجماع ليست له سابقة فى تاريخ الحيـــاة النيابية المصرية على المرسوم بمشروع قانون الخاص بانهاء العمل بأحـكام معـــاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وملحقاتها وبأحـــكام اتفاقيتى الحكم الثنائى فى ١٩ يناير و ١٠ يوليو سنة ١٨٩٩ ، وهذا نص المرسوم الخاص بمعاهدة سنة ١٩٣٦ :

المادة الاولى

يلغى القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦، بالموافقة على معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى ، الموقعة بلندن فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، ومن ثم ينتهى العمل بأحـــكام تلك المعاهدة والاتفاق المرفق لها ، الخاص بالاعفاءات والميـــزات التى تتمتع بهـــا القوات البريطانية الموجودة فى المملكة المصرية ، وينتهى العمل كذلك بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير ، ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ ، بشأن ادارة السودان ٠

المادة الثانية

« يلغى القانون رقم ١٣ والقـــانون رقم ٢٤ لســـنة ١٩٤١ ، الخاصـــان بالاعفاءات والميزات المشـــار اليها فى المادة السابقة ٠

***

وحرى بنا أن ننبه الى أن بريطانيا قد اشتركت مع كــل من فرنســـا والولايات المتحدة وتركيـــا فى التقدم لوزير الخارجية المصرية فى اليوم التالى لالغاء معـــاهدة سنة ١٩٣٦ بمشروع سموه بالمشروع الرباعى للدفاع عن الشرق الاوسط ، وكان ذلك منـــاورة مفضوحة أرادت بها تلك الدول التى انساقت وراء بريطانيا القيام بمظاهرة أريد بها الفت فى عضد مصر وتحويلها

عن الموقف الذى اختارته لنفسها، ولكن وزير الخارجية المصرية استقبل سفراء الدول الاربعة واحدا بعد الآخر وبادرهم برفض مشروعهم الاستعمارى شكلا وموضوعا ، ولم يترك لهم فرصة محاولة جعله أساسا للمناقشة أيا كانت، وحسنا فعل فان التقدم بمثل هذا المشروع وفى تلك الظروف بالذات ، كان عدوانا صارخا على سيادة مصر وتدخلا فى أخص شئونها ، ولم ينفرد وزير الخارجية المصرية بهذا الرأى ،فلقد عرض الأمر على البرلمان ورفض المشروع الرباعى رفضا باتا .

والآن

وعلى الرغم من دسائس الانجليز وكيدهم الذى سنبينه فى الفصل التالى ، يجب أن يكون واضحا للعالم كله أن مصر قد حددت موقفها من بريطانيا فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ تحديدا لا يمكن الرجوع فيه بأية حال وأن أية قوة فى الأرض لن تستطيع أن تزحزحها عن الموقف الذى اتخذته، ولقوات الشر البريطانية المرابطة حتى الآن فى قناة السويس أن تفعل ما تشاء ، ولكن بريطانيا ستدفع ثمن ذلك فى الوقت المناسب ، والحالة الواقعية لا تغير شيئا من المركز القانونى ، فمعاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ تعتبر فى ذمة التاريخ ، وليس بين مصر وبريطانيا أى تحالف أو اتفاق ، أو تفاهم من أى نوع كان ،وانما هناك حالة عدوان بالمعنى المعروف فى القانون الدولى العام، وعلى بريطانيا وحدها أن تتحمل مسئولية هذه الحالة ونتائجها .

الفصل الثامن

حركة التحرير

فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢

معركة القناة ـ حرق القاهرة فى ٢٦ ينايرسنة ١٩٥٢ ـ احتضار العناصر الرجعية ـ وثبة الجيش المصرى فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ـ طردالملك السابق ، فاروق فى ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٢ ـ عملية تطهير شامل عصفت بالاقطاع ـ أهداف حركة التحرير وهيئة التحرير ـ الغاء دستور سنة ١٩٢٣ ـ الجمهورية ـ الاستعداد لتصفية الموقف مع الاستعمار ـ قناة السويس فى حركة التحرير ـ خلاصة

بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ ، لم يبق للقوات البريطانية المرابطة فى منطقة قناة السويس ، أي سند صحيح أو غير صحيح ، واضحت العلاقات بين مصر وبريطانيا ، فى نظر القانون الدولى العام ، علاقة عداء سافر ، وحالة العداء القانونية ، قائمة منذ وقع الاحتلال فى سنة ١٨٨٢ ، ولكنها كانت تستتر وراء تصرفات ومفاوضات ومعاهدة ، مما فندناه فى الفصول المتقدمة ، فحالة العداء تستتبع فى القانون خطوات لا بدمنها ، وأقلها عدم التعاون على أي نحو كان ، ويلى ذلك قطع العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية ، ثم يلى ذلك تصفية النزاع بالقوة المسلحة .

تلك هى المراحل التى تمر عادة فى علاقات الدول بعضها ببعض ، ولكن الامور لم تجر على هذه الوتيرة بعد الغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ .

وقد يظن البعض أن العدوان المسلح بدأ من جانب المصريين ، والحقيقة عكس ذلك ، فأن بريطانيا هى التى بدأت بالعدوان بمجرد الغاء المعاهدة ، اذ انتهزت فرصة قيام مظاهرات حماسية فى بعض مدن القناة ، تأييدا للاجراء الذى اتخذته الحكومة ، واعلانا عن الشعور العام فى مصر ، فتحرش القراصنة من الجنود الانجليز بسكان منطقة القناة تحرشا أدى بهم لاطلاق الرصاص على المدنيين العزل ، وكانت النفوس ثائرة ، واضطر الاهلون دفاعا عن انفسهم لمقابلة القوة بمثلها ، على الرغم من عدم تكافؤ الاسلحة والوسائل ، وبذلك بدأت معركة قناة السويس .

وكان الأحرى ألا تقوم هذه المعركة ، وأن يكتفى بمقاطعة منظمة ودقيقة لبريطانيا فى شتى مرافق الحياة ، ولكن التحرش المشار اليه هو الذى اضطر المصريين المدنيين ، لخوض المعركة اضطرارا .

لقد حمى البوطيس فى القناة ، بين شعب أعزل ، لا سلاح له الا ايمانه بحقه ، وتشبثه به ، وبين قوات بربرية ، مجهزة بأحدث الاسلحة ، وأرسلت كبريات الصحف ووكالات الانباء العالمية مندوبيها الحربيين الى مصر لموافاتها بالانباء اليومية ، وكانت السلطات البريطانية سخية معهم ، وكذلك كانت تعقد مؤتمرات دورية بمركز القيادة بمنطقة القناة ، وبدار السفارة البريطانية ، وتغذى المراسلين الاجانب ، بالاكاذيب والمفتريات ، وكانت الحكومة المصرية ، مكتفية بالمؤتمرات الصحفية التى كان يعقدها

ونشط بعض المصريين ، فى تنظيم كتائب من أنفسهم ، وتوجهت هذه الكتائب لمعاونة أهل تلك المنطقة ، على قمع الوحشية البريطانية ، واحتمل أهل مديرية الشرقية الكثير من المكاره والتضحيات ، وسجل أعضاء الكتائب صحائف بطولة لا يمكن أن تنسى ، بل ان مصر لفخورة بتصميم أبنائها على طلب الحرية ، وعدم وضعهم اى حد للتضحية والبذل ، وسجل البريطانيون لانفسهم صحائف خزى وعار ، وقرصنة بذوا بها أجدادهم الاولين ، ولقد روع الضمير البشرى ، لا فى الشرق فقط ، بل فى أوروبا نفسها ، بسبب أعمال الوحشية التى ارتكبتها فى منطقة قناة السويس ، والتى لا يتسع المقام لاعطاء وصف كامل عنها هنا ، ومازالت ذكرى تلك الوحشية ماثلة فى الاذهان ، فبريطانيا استعملت جنودها ودباباتها ومدافع الميدان ، فى قتل النساء والاطفال ، على نحو يدل على دناءة كان ليتنزه عنها الهكسوس والمغول فى العصور القديمة ، وفى ظل ميثاق الامم المتحدة كانت قوات بريطانيا تكمن للمدنيين المصريين ، ثم تنقض عليهم فتسلب الاعراض وتنشل الجيوب ، حتى جيوب الفقراء ، من كل ما تعثر عليه فيها ، وتحصد الارواح وتقتل الدواب مع الآدميين ، وتحرق المحاصيل فى الحقول ، اذا هى عجزت عن نهبها من جراء مقاومة يبديها أصحاب تلك الحقول ، وتهدم القرى عامدة متعمدة تاركة سكانها فى العراء ليقتلهم البرد والجوع والخوف ، وهكذا تفهم بريطانيا معنى الحريات الاربع ، والاعلان العالمى لحقوق الانسان وبريطانيا التى ولت جيوشها الكبيرة كالانعام أو أضل سبيلا فى معركة دنكرك ، وبريطانيا التى كانت تجرى جيوشها كالجرذان حينما طاردها « روميل » فى الصحراء الغربية ، أبت الا أن تستأسد ضد المدنيين العزل ليقول الرجل الانجليزى فى معرض الحديث عن البطولة لقد خسرنا معركة « دنكرك » وكسبنا معركة « كفر عبده » وستبقى هذه الذكريات المريرة ، تغلى فى صدور المصريين ، وسنورثها لابنائنا وأحفادنا ، جيلا بعد جيل ، كى لا ينخدعوا فيما انخدع به غيرهم من قبل ، وحتى يؤمنوا انه لا سلام للعالم ولا ضمان لحقوق بنى الانسان ، قبل زوال الدولة البريطانية من الوجود

استقدمت بريطانيا الى منطقة القناة قوات هائلة ، نقلتها الطائرات والبوارج الحربية ، من كل مكان ، وحشدت بوارجها وطراداتها فى القناة وسائر المياه المصرية ، وكما جردت حملاتها على المدنيين الابرياء ، جردتها على حراس الامن من رجال البوليس وأطلقت مدافعها الثقيلة والرشاشة على مراكز البوليس ، وتصدى جنود البوليس البواسل ببنادقهم الصغيرة لمدافع الهاون والدبابات الثقيلة ، واستشهدوا أروع استشهاد ، ولم يترك الانجليز حرمة الا انتهكوها ، فقد دخلوا المحاكم وقبضوا على القضاة ، واقتحموا معاهد العلم بما فيها رياض الاطفال ومدارس البنات ، وداسوا المساجد والمعابد ، وبالجملة قرروا اعدام كل ما هو مصرى مما تصل اليه أيديهم ، وظنوا أنهم بذلك يحملون المصريين على قبول الدفاع المشترك عن امبراطوريتهم المنهارة .

ومع ارتكاب تلك الاعمال الوحشية التى تباهى بها بريطانيا ، ثبت المصريون لهم ، وشددت الكتائب النكير ، وأبلى الشبان المصريون بلاء حسنا ، وكان هناك تسابق فى ميدان الفداء والاستشهاد ، وترنحت بريطانيا ، وضجت وسافر «ونستون تشرشل» الى الولايات المتحدة ، ليطلب منها الغوث والنجدة ، والح على حلفاء الغرب جميعا أن يرسلوا الى منطقة القناة قوات رمزية ، ومهما ملكت بريطانيا من السلاح والعتاد ، فلاصبر لها على الوقوف بمفردها فى معركة ولو أمام جيش صغير من المدنيين ، الذين لا علم لهم بفنون الحرب ، وبريطانيا فى تاريخها الاسود الطويل لم تحارب قط بنفسها ، بل حاربت دائما بأيدى الآخرين .

الا ان بريطانيا التى يتميز فنها الحربى بالجبن والنذالة ، تمتاز ببراعة فى الجاسوسية والدس والتآمر ولها فى مصر طابور خامس ، قوامه منظمات من قبيل جمعية « أخوان الحرية » وبعض أعضاء « الاتحاد المصرى الانجليزى » الذى انحل فى سنة ١٩٤٧ ولكنهم اندسوا فى منظمات أخرى ، وكذلك تعرف الجاسوسية البريطانية كيف تستعين ببعض العناصر الاجنبية والدخيلة ، وباليهود وغيرهم ولذلك نكبت معركة القناة .

***

ومع ذلك استمرت المعركة ، وكان يكفى أن تستمر شهرين فتبادر بريطانيا بالجلاء عن منطقة القناة وأنفها فى الرغام ، ذلك لان العالم الخارجى كان قد بدأ يلح على بريطانيا أن تجلو عن مصر كحل لا بد منه ، وحاول « انتونى ايدن » أن يلتقى « بصلاح الدين » فى باريس ولما قابله طلب منه الهدنة للتفاهم

على الجلاء ، فأصر « صلاح الدين » على طلب الجلاء أولا باعتباره الوسيلة الوحيدة لحقن الدماء ، ولما أوصدت الحكومة الوفدية أبوابها ضد أى تفاهم فكر الانجليز فى القيام بعمل يؤدى الى شدة اضطراب الامن فى القاهرة فيترتب عليه أن تسقط الحكومة الوفدية ، وتقف المعركة ، أو يجدون تعلة للزحف على القاهرة واحتلالها

ومن بين محاولاتهم الدنيئة أنهم قرروا منع وصول البترول والمازوت الى القاهرة ، حتى ينقطع عنها التيار الكهربائى وتقف حركة الحياة فيها فتحدث حالة ذعر شديد ،ولكن سفير أمريكا تدخل ومنع هذا الاجراء لما أيقن أن الشيوعية هى التى تستفيد منه قبل غيرها

ولما أعيتهم الحيل دبروا حرق كثير من الاندية والمتاجر الكبرى والملاهى والبنوك والمؤسسات الاجنبية ، واندلعت النيران فى اماكن مختلفة بالقاهرة فى يوم ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢

كانت تلك الحرائق مروعة ومخيفة، وقد هزت العالم كله ، وانه لمن بواعث الاسف ان نسبت هذه الحركة للمصريين ، وهذا محض افتراء ، ولقد قبض البوليس على بعض الابرياء من الدهماء والعامة وسيقوا الى المحاكم وأدينوا فى تهم أغلبها ملفق ،والحقيقة أن يدا أخرى هى التى دبرت الحرائق ، وأما أولئك الذين أدينوا فمنهم الابرياء الذين لفقت لهم التهم حتى يقال أن البوليس وضع يده على الجناة ، ومنهم من أوجدتهم المصادفات المحضة فى الاماكن التى قبض عليهم فيها حيث اشتعلت الحرائق فقامت بينهم حالة نفسية أوحت بها ظروف البلاد وقتئذ وما فطرت عليه تلك الطائفة من التحمس لتلك الحالة وامتداد الايدى لمحتويات الاماكن المحترقة ، وهذا يحدث فى كل بلاد العالم .

وانى أستدل على تدبير الانجليز للحرائق بماضيهم والحرائق التى أشعلوها فى بعض القرى فى سنة ١٩١٩ والعقلية الانجليزية لا تتغير ولا تتطور مع الزمن ، وعندى دليل أقوى فقد التقى بى قبل وقوع ذلك الحادث ببضعة أسابيع مدير صحيفة « الديلى تلجراف » التى تصدر طبعة فى باريس وهو المستر « سولون » الامريكى وأبلغنى انه كان فى زيارة القيادة البريطانية بفايد وعلم هناك أن الانجليز قرروا أسقاط الحكومة الوفدية بتدبير حالة هياج بالقاهرة ، بحيث يقتل فيها بضعة آحاد من الاجانب ، واذا نجح تدبيرهم فأما أن تسقط الحكومة أو يقوموا باحتلال القاهرة ، فاتصلت على الفور بالدكتور محمد صلاح الدين قبيل سفره الى باريس بيوم واحد والتقيت به فى مكتبه بوزارة

الخارجيـة بحضـور بضعة شـهودوأبلغته تفاصـيل ما سمعت وطلبت منه أن يتشاور مع وزير الداخليـةلتدارك الحادث قبل وقوعه ، وقال لى « صلاح الدين » أن وزير الداخليةعلى موعد معه وفعـلا حضر أثنـاء وجودى الاستاذ سراج الدين بصحبةالاستاذ ابراهيم فرج لوداع زميلهما قبل سفره وكنت الح بضرورة تنبيهوزير الداخلية لواجبـه وفهمت أن روايتى بلغت .

وحـدث أن سافرت الى باريسبعد الحرائق بشهر وقابلنى هنـاك المستر « سولون » وقال لى : « ألم أبلغك مبكرا عن تدبير الانجليز ؟ » وقلت له أنا أطلب منك تقريرا بخطك فقال : كفى لقد استقلت من صحيفة الديلى تلجراف » .

واعتقد أن يد التحقيق التى تناولت تلك الحوادث المفجعة لو راعت الله والوطن فى عملها لوضعت يدهاعلى الجنـاة وكشفت عن الفاعلين الحقيقيين ، ولكن عناصر الشر والفسـاد قد تعـاونت مع الانجليز ، وفى مقدمتها الملك السابق وبعض رجالالبـوليس الذين كانوا يأتمرون بأمر القصر أو يعمـلون سرا لحسـابالانجليز ، ومما أدى لتفاقم الخطب أن أولم الملك السابق فى ذلك اليـوملكبار الضباط من الجيش والبوليس، وبعد أن التهمت النيران أماكن كثيرةصدرت الاوامر للجيش بالقبض على ناصية الموقف بعد أن سبق السيفالعزل

***

وفى ليلة ٢٧ ينـاير سنة ١٩٥٢أقال فاروق وزارة النحـاس وأعلن أمر الاقالة مع مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة الرئيس السابق على ماهر ، ووقفت معركة القناة ،وتغيرت لغة الصحف ومحطة الاذاعة فجأة من النقيض الى النقيض ، وظنعلى ماهر أن فى مقدوره مفاوضـة الانجليز والوصول الى اتفاق يضمنالجلاء والوحدة، وحسب انه يستطيع أن يعتمـد أعتمادا كليا على تأييد الولايات المتحدة ، لذلك تشيع لهـا بشكل ظاهر وملفت للنظر ، وذكر لى شخصيا أنه كان قد صاغ مشروع اتفاق فى بضعة أسطر وكان متأكدامن النجاح لولا أن دس الملك السابق ضده وعمل على اسـقاطه بحيـلةشيطانية ، فقد كان على موعد مـع السـفير البريطـانى ، ولم يحضرالسفير البريطانى بحجة أنه مريض ، وحضر فى نفس اليوم ، لزيارة على ماهر ، السـفير الامريكى الذى أبلغ رئيس الوزارة ، انه التقى بالسـفير البريطـانى ، وان قصـة المـرض مكذوبة من أساسها ، ولما ثبت لعلىماهر ان الملكالسابق هو الذى أرسل

لستيفنسون » من أوصاه بالاعتذار وابلغه أن وزارة جديدة هى التى ستفاوض السفير المذكور ، بادر على ماهر بتقديم الاستقالة ولا سيما أن بعض وزرائه قد اشتركوا فى المؤامرة .

وأسند الحكم فى أول مارس سنة ١٩٥٢ الى الاستاذ احمد نجيب الهلالى الذى استمرت وزارته أشهرا قلائل دون أن تفعل شيئا ، اذ كانت وزارة ولدت ميتة ، وبغير برنامج . وقد خلفتها وزارة برئاسة المهندس حسين سرى ، واستمرت أقل من ثلاثة أسابيع ثم عاد الهلالى الى الحكم ومكث بضع ساعات .

ولم يسبق فى تاريخ مصر أن حدثت أزمات وزارية متعاقبة بتلك السرعة ، ولكن كان مرجل الغضب يغلى فى صدور المصريين وكان لا بد له من متنفس ، فكانت تلك الوزارات بمثابة تصفية للعناصر الرجعية لتنتقل مصر من حال الى حال

***

وفى صبيحة يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وهو يوم من أعظم الايام فى تاريخ مصر الطويل قامت حركة الجيش ، التى لم تكن وليدة حادث واحد ولا بنت شهر أو أشهر أو سنين ، وانما هى حركة انبعثت من قلب أمة كواها الاستعمار وشواها الظلم بيد الاقطاع والملكية معا وهما الدعامتان اللتان كان يرتكز عليهما الاحتلال .

وكذلك ولدت الحركة التى جاءت بآمال واسعة مع كارثة فلسطين ، فقد تألفت جماعة سرية من تسعة من الضباط البواسل باسم « الضباط الاحرار » فى وقت كان يسيطر الملك السابق سيطرة تامة على الجيش بوساطة عناصر السوء من أعوانه وزبانيته ، وأسف الملك السابق أيما أسفاف ، فالى جانب خياناته فى فلسطين ، كان على المصريين صوت عذاب ، فكان يسرق وينهب ويرتشى فى رابعة النهار ، وقد انتهك كل حرمة ، وداس كل شريعة وأفرط فى التبذل والاستهتار ، والسطو على الاعراض ، والظهور علنا بالمواخير وموائد القمار ، وعبث بالحياة النيابية أيما عبث ، وعامل مختلف طبقات الشعب معاملة العبيد ، وثبت بوجه قاطع أنه كان مجرما بالغريزة منذ الميلاد ، وما أصدق المثل القائل : « الناس على دين ملوكهم » ففى عصره أضحت الرشوة والسرقات وتجارة النفوذ والتهتك والانحلال فى كل ناحية وخصوصا فى الطبقات الحاكمة والبيوت الكبيرة من طبائع الاشياء وفجعت البلاد بسلوك ذلك الطاغية وسلوك أمه وأقرب الناس اليه ،

وفاحت رائحتهم الدنسة فى مختلف أرجاء الارض حتى أضحوا موضوع سخرية الصحافة العالمية ، ولطخ شرف مصر بتصرفات الملك السابق وبطانته ، وهى تلك البطانة التى اختارها من أحط من لفظهم المجتمع ، وكان المصريون يتكلمون عنهم همسا ، وضاقت الصدور ، ولولا الحراسة الشديدة ، المدججة بالمدافع السريعة الطلقات ، والتى ضربت حول فاروق ، لصرعه المصريون منذ سنوات مضت ، وقد تجاوز الاجرام كل حد متصور ، وكانت بريطانيا التى لاتعيش الا على فساد وتعفن ، مرتاحة لسوء الحال ، بدليل انها وهى العارفة بأحوال الملك السابق أنعمت عليه برتبة « جنرال » فى الجيش البريطانى ، ومعروف أن فساد ذلك الطاغية قد بدأ حينما عاش فى بريطانيا ، وهو يتلقى العلم فى مدارسها وقد تلفت الناس يمينا وشمالا ، يطلبون من الله الغوث ، فجاءتهم النجدة من الضباط الاحرار ، فى وقت ظن فيه أن باب الرحمة قد أوصد ، وشاء الله أن يبعث ملائكته من عنده لتأييد من آلوا على انفسهم أن ينقذوا أمتهم من الهاوية التى نزلت اليها .

كان كبار رجال الجيش أداة فى يد الملك السابق ، ولكن الضباط الاحرار قرروا المقامرة وتوكلوا على الله ، وضربوا ضربتهم « وما رميت اذ رميت ، ولكن الله رمى »

وفى صباح اليوم الثالث والعشرين من شهر يوليو ، وبعد أن أيقن الاحرار أن تعيين حسين سرى عامر وزيرا للحربية للقبض عليهم ، والبطش بهم ، أمر لا ريب فيه قرروا المبادرة بتنفيذ الحركة التى وضع تصميمها من قبل ، فاما النصر واما الفناء ، وتحركت طلائع التحرير فى صباح ذلك اليوم المشهود ، بعد أن احتلت محطة الاذاعة اللاسلكية ، وطافت بشوارع القاهرة ، واحتلت مداخل المدينة وأهم الاماكن .

لم تكن قد مضت على وزارة الاستاذ الهلالى الا ساعات ، وكانت بالاسكندرية وهناك كان يصطاف الطاغية الآثم ، فتلاشت تلك الوزارة من هول الحركة وروعتها ، وأسند فاروق مهمة الحكم الى الرئيس السابق على ماهر الذى رشحته الحركة ، وعلى الرغم من أن فاروقا قد انهار ، وتراجع من غير انتظام ، ماكان يمكن أن يقف الامر عند تغيير الوزارة وأجابة مطالب الجيش الباسل ، اذ كان الجيش . قد أعد برنامج تحرير من الفساد فى جملته وتفصيله .

***

وفى يوم ٢٥ يوليو توجه القائد اللواء محمد نجيب الى الاسكندرية

ومعه الرجل الاول الذى وضع نواةالحركة وتعهدها وهو **البكباشى اركان الحرب جمال عبد الناصر** ، وبعض أعضاء الصف الاول ، وبقى الآخرون بالقاهرة ، قابضين على ناصية الموقف .

وفى صبيحة يوم ٢٦ يوليو كان قصر المنتزه مطوقا بقوات الجيش الموجودة بالاسكندرية ، وكذلك طوق قصر رأس التين ، وكانت الاحتياطات قد اتخذت ببراعة تستحق الاعجاب لمنع فرار الملك السابق ، وطلب الى الرئيس السابق على ماهر أن يحمل الى فاروق رغبة الشعب المصرى ، التى صاغها الجيش فى مذكرة طلب بها الى الطاغية أن يتنازل فورا عن العرش وأن يغادر البلاد قبل الساعة السادسة مساء .

ولقد حاول فاروق ، منذ قيام الحركة أن يستعين بالانجليز ، وحاول هؤلاء أن يحموه ، ولكن خضعوا لنصيحة حلفائهم الامريكان ، وتجنبوا منازلة مصر كلها فى حرب ضروس واستثارة سخط العالم بأسره اذا تدخلوا لحمايته ، لان فاروقا لم يكن فى نظر العالم عدوا للشعب المصرى فحسب ، بل عدو الاخلاق والفضائل وأبسط مبادىء الانسانية

***

كان الفساد قد تغلغل فى كل مرفق من مرافق الدولة ، ونخر السوس فى الجهاز الحكومى من أوله الى آخره ، فقررت قيادة حركة التحرير تطهير البلاد من الفساد فى شتى صوره والقضاء على نفوذ الانتهازيين ومحترفى السياسة وغيرهم بقوة لاتعرف هوادة ولا لينا ، ولم يكن خافيا على أحد أن من أكبر عوامل الضعف التى أطمعت الانجليز فى هذه البلاد سوء توزيع الثروة الزراعية واستفحال نفوذ الاقطاعيين ، فكان لا بد من المبادرة باتخاذ اجراء يكفل عدالة توزيع الثروة العقارية ، وحركة انقلاب كالتى قام بها الجيش لا تحتمل الابطاء أو التردد ، ولذلك لما رأت الثورة أن تمضى بالبلاد مسرعة نحو الاهداف المنشودة ، ولم يتحقق ذلك على يد الرئيس السابق على ماهر رأى حضرته أن من مصلحة البلاد أن يترك أمانة الحكم للرئيس اللواء محمد نجيب .

وقد تسلمت حركة التحرير بلدا منهارا وأمة محطمة فنفخت فيها من روحها القوية ، وها نحن نسطر هذه السطور ونرى مصر العظمى تنفض عن وجهها غبار الماضى وتقف على قدميها لتحتل مكان الصدارة بين كبريات الدول .. وستكون الاعمال الجليلة

والمشروعات الضخمة التى يتقدم بها رجال التحرير ثمرة تفكير طويل ، وبحث هادىء عميق .

ولقد تميزت حركة الجيش بطابع امتازت به على جميع حركات التحرير التى قامت فى العالم قديما وحديثا ، فقد أبت أن تريق قطرة دم واحدة وكفلت الحرية للجميع حتى للطغاة من أعداء الحرية وللجلادين الذين كانوا يسومون الشعب سوء العذاب .

وتلفتت حركة الجيش لرق قديم وعبودية متأصلة كانت تتمثل فى الملكيات الكبيرة والضياع الواسعة والثراء الفاحش ، وكان الاقطاعيون يسترقون عمال الارض الذين يزرعونها ويخرجون من بطنها أطيب الثمرات للملاك ، راضين بالجوع والمرض وصنوف الحرمان الرهيبة مسلمين الامر لله ، وقرر الجيش أن يرد الارض الطيبة لاصحابها ، وأن تكون التربة لمن يزرعها فصدر قانون تحديد الملكية والاصلاح الزراعى وتحققت للامة أمنية عزيزة واختفت سبة كانت عالقة بشرف مصر ، وكان يندد بها أعداء مصر فى الخارج فى كل مناسبة .

ان الحركة المباركة هدامة للمفاسد بناءة فى شتى نواحى التعمير والاصلاح وتسير أعمال الهدم والبناء جنبا الى جنب ، ونتيجة ذلك تحول تام فى سير القضية بين مصر وبريطانيا ، ذلك لان بريطانيا كانت تعامل مصر منذ سنة ١٨٨٢ بمقتضى وصية الاستعمارى اليهودى ((دزرائيلى)) التى جاء فيها : ((ان المستعمرات كالثمار على الاشجار ، اذا ما نضجت سقطت ، فعلينا أن نبقيها فجة)) .

كانت للاحتلال فى مصر صروح أخطر من قوات بريطانيا المسلحة ، وأولها الملوك الطغاة وعائلة الملك وحاشيته وكل من اتصل به ، وهذا الصرح قد سقط وتلاشى أبد الآبدين ، ومن تلك الصروح الجزبية الانتهازية وجماعة المستوزرين وأنصارهم فى المدن والقرى وأولئك أفل نجمهم وانقضى عهدهم الى غير رجعة ، والاقطاع الذى كان يستنفد دماء الوطن لصالح قلة مستهترة وقد صار فى خبر كان ، وماء الحياة يجرى فى عروق مصر دما جديدا طاهرا نظيفا ، ومن شأن هذا كله الا يبقى فوق أرض وادى النيل احتلالا أو استعمارا أو أى أثر لسيطرة أجنبية ، وستجلو بريطانيا من تلقاء نفسها أو يحرقها هذا النور الجديد الذى أضاء فى سماء مصر ، فأضحت مسالة الجلاء مفروغا منها ، وقد صدق الرئيس محمد نجيب حينما خاطب الشعب أثناء زيارته لمدينة طنطا وطلب من العشرين مليونا أن يعتبروا أنفسهم مجندين فى خط

النار ، وهم الآن مجندون ، وخط النار فى ظل هذا الشعار الخالد ، وعملية التطهير الشامل والتعمير الكامل فى ظل هذا الشعار الخالد ، « الاتحاد . النظام . العمل » وغدا سيكون خط النار معركة جهاد واستشهاد ، ضد العدو الخارجى ،مما لم يسبق له مثيل ، وقد صدق الله وعده فاعز جنده ونصر عبده ،وهزم الاعداء وحده .

***

هيئة التحرير

تبلورت الحركة بسرعة ، وقررت أن تستخلص العناصر النافعة من أبناء الامة الصالحين لخدمة وطنهم القادرين على مشاركة الجيش فى قيادة النهضة واحتمال تبعات وثبة التحرير واتفق بعض المدنيين والعسكريين على تشكيل هيئة جديدة ، ليست جمعية ولا حزبا ، وانما هى أمة بأسرها ، أمة وادى النيل المتحدة المتكتلة لفعل الخير ، وبمجرد مولد الفكرة اجتمع الخبراء والمتخصصون من أساتذة الجامعات النابهين ، والشبان الذين حملوا الى وطنهم ثقافات وعصارة تجارب كبريات الدول ، ومن هؤلاء القانونيون والمحامون ورجال الصحافة وأساطين الطب ، وأفذاذ المهندسين ، ورجال الزراعة والاقتصاد ، والخبراء فى كل فرع من فروع العلوم والفنون ، وامتزج المدنيون بالعسكريين وانضم رجال الحرف والنقابات وأصبحت الامة غنيها وفقيرها ، كبيرها وصغيرها متعلمها وجاهلها ، قلبا واحدا يدق فتنبعث منه رسالة التوحيد والعمل بما أمر به الله الواحد القهار ، والكل متفان فى حب مصر العزيزة متعطش لخدمتها ، طامع فى شىء واحد ، أن يرى مصر العظمى تهز الارض هزا وتنحنى لها هامات الطغاة وتكفل الامن والسلام والحرية والسعادة للبشرية بأسرها .

وهذه هى أغراض الهيئة وأهدافها :

أولا ــ بناء المجتمع المصرى على أسس من الايمان بالله ، والوطن ، والثقة بالنفس ، والتحرر من كل استعمار سياسى او اقتصادى او اجتماعى .

ثانيا ــ كفالة الحقوق والحريات الاساسية للانسان ، ورفع مستوى الفرد ، وتعريفه بحقوقه وواجباته ، فى مجتمع شعاره « الاتحاد والنظام والعمل » .

ثالثا ــ أعداد الشعب أعدادا قوميا وتعبئته خلقيا وثقافيا ورياضيا للنهوض بتبعات وثبة التحرير وحركة الاصلاح فى سبيل مصر العظمى

اما المبادىء فهى :

أولا ـ أنكار الذات والتعاون فى سبيل المصلحة العامة

ثانيا ـ الاخلاص للواجب

وقد وضعت هيئة التحرير مذكرة تفسيرية تبين الدوافع التى حدت الى تاليفها ، وشرح أغراضها ومبادئها ، وفيما يلى نص المذكرة التفسيرية :

« من وحى الحركة الاصلاحية ومن صميم الضمير الحى المستجيب الى دواعى الخير تأسست بمدينة القاهرة جماعة لهيئة التحرير فى مختلف أنحاء البلاد وهم أولئك الذين يؤمنون بمبادىء الحركة التى قامت فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ لتحطيم الاصنام، وفك القيود التى كانت تحول دون وصول مصر العزيزة الى المكان اللائق بها بين الامم وقد قررت الحركة أن تكفل لمصر حياة حرة كريمة دعائمها الطهر واستقامة الاهداف وخدمة المثل العليا والعمل المثمر الجاد الذى يعيد بناء أمة وادى النيل فتصبح صرحا قويا راسخ الاركان تسهر عليه دولة صالحة تكفل للشعب رفاهيته، وسعادته وتضمن له عدلا اجتماعيا لا يترك تحت سماء مصر جائعا أو محروما أو جاهلا بل تجعل من كل فرد عضوا صالحا ومنتجا فى جسم أمة ترتفع هامتها فى المجال الدولى فتصل ماضيها المجيد بحاضر مشرق سعيد ولا شك أن النهوض بهذا الواجب رسالة من خير الرسالات التى أخرجت للناس ولا بد لتحقيق هذه الرسالة من أن تعتمد على شباب طاهر يؤمن بمصريته ويتفانى فى تحقيق عظمة بلاده .

الاتحاد والنظام والعمل

« ومن أجل ذلك وابتغاء مجد الوطن وحده رأى فريق من أبناء مصر الذين استجابت أرواحهم لنداء الحركة وآلوا على أنفسهم أن يحققوا أهدافها السامية فى اقرب وقت مستطاع ان يؤسسوا منظمة تضم العاملين لخير الوطن وسؤدده من مختلف طبقات الشعب فينخرط فى سلكها الطلاب والعمال من مختلف الحرف والفلاحون والموظفون وغيرهم بحيث يتألف منهم بناء الوطن الشامخ الذى تربط أجزاءه وتوحد عناصره المعانى والاهداف ويتحرر الجميع من تقديس الفرد والتفانى فى الاشخاص فلا يعبدون الا الله الواحد القهار ولا يؤمنون الا به سبحانه وتعالى وبحق الوطن الطبيعى فى الحرية والمجد فى الحياة وشعار الجميع « الاتحاد والنظام والعمل »

تعبئة الامة كلها

« والوطن القوى لا يقوم الا على سواعد أبنائه الاقوياء ومضاء عزمهم وطهارة قلوبهم وعقائدهم وصفاء معدنهم واعتزازهم بقوميتهم ولذلك يبدأ رجال التحرير بأنفسهم فيستأصلون عوامل الضعف والفساد ويغرسون مقومات الحياة الحرة الشريفة التى قررت الحركة أن تكفلها لهذه البلاد ويتزودون بالاخلاق والثقافة والتربية الاجتماعية والرياضية وغيرها بما يضمن لهم تعبئة الامة كلها تعبئة عامة فيصبح أبناء الوطن جميعا جيشا واحدا تبهر أنظار العالم بحياته المثالية وتنهض مصر برسالتها على أكمل الوجوه .

مصر والعالم الخارجى

« وأن مصر بحكم موقعها الجغرافى الفذ وماضيها المجيد وثقافتها ، وتقاليدها لتحرص أشد الحرص على أن تلعب دورها وتنهض بالتزاماتها فى خدمة وأسعاد بنى الانسان مؤكدة المبادىء الدولية التى قررها القانون الدولى لكل الامم وهى تلك المبادىء التى استقرت بعد أن ذاقت البشرية أهوالا جساما وبذلت أعظم التضحيات ويهم مصر أن تصبح هذه المبادىء حقائق ثابتة لا كلاما يتغنى به الفقهاء، ويهم مصر أن تتمتع بالحقوق اللصيقة بسيادتها الكاملة .. حقها فى الوجود وحقها فى البقاء وحقها فى تنمية مواردها ومواهبها ومقومات عظمتها والسعى دائما الى الكمال فى شتى مرافق الحياة وأنها لتحرص على أن تسود فى العلاقات الدولية مبادىء العدالة والاخلاق الدولية الفاضلة فيرفرف على العالم لواء سلام دائم شعاره الثقة المتبادلة والتعاون على الخير بين الشعوب ، ومصر التى أحلها الله موقعا تلتقى فيه قارات العالم الكبرى تستطيع أن تكون سدا منيعا ضد قوى الشر وأن تكون أكبر حارس لسلام عالمى دائم راسخ الاسس قوى الدعائم ولذلك حينما تتطلع للاخذ بأسباب القوة لا تضمر السوء لاحد بل تروم الخير للناس كافة وهذا الواجب الانسانى المقدس لن يصرف مصر عن الوفاء بواجبها نحو الشعوب التى تربطها بها أواصر اللغة والدم وأواصر الدين والعقائد والتاريخ(١)

الغاء دستور سنة ١٩٢٣

وقد خطت حركة التحرير خطوة حاسمة اذ أعلن الرئيس اللواء محمد نجيب فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ الغاء دستور سنة ١٩٢٣ وبذلك قضى

---

(١) صحيفة المصرى فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩٥٢.

على دعامة أخرى من دعائم الاحتلال، واسدل الستار على مهزلة كان يتندى لها جبين الاحرار .

والمعروف أن الدساتير لا تمنح للشعوب ، وانما تضعها الشعوب لنفسها بوحى من ايمانها بأقدس حقوقها وبهدى من ثقافتها وديانتها وتقاليدها وظروفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية وآمالها وأمانيها ، وهذا هو الحال فى كل أمة تنعم بالحياة الدستورية ، فالدساتير هى سياج الحريات وضمان المستقبل

ولم يكن هذا هو حال دستور سنة ١٩٢٣ ، فلقد وضع هذا الدستور فى ملابسات شاذة جعلته منحة من بريطانيا ، ولم تقصد به مصلحة مصر، بل أرادت أن توقعها فى مشكلات داخلية واضطرابات سياسية تصرفها عن الجهاد الحق ، ولذلك كان الدستور كسيحا هزيلا ، وكان ألعوبة فى أيدى الطغاة ، ويكفى أنه قام على نظرية الحق المقدس للملوك ، وهى تلك النظرية التى قضت عليها ثورات العصور الوسطى فى أوروبا ، فكان الملك أشبه بشخصية مقدسة وكانت ذاته مصونة لاتمس ، وكانت أحكام هذا الدستور عاجزة عن حماية الدستور نفسه ، وكم من مرة ألقى به فى سلة المهملات ، وكم من مرة طردت البرلمانات .

لم تكن الوزارة مسئولة أمام البرلمان كما ادعى الدستور البائد، بل كان البرلمان نفسه مطية لكل وزارة تبقيه ليسوغ أعمالها الاثيمة ويصفق لها ويدق الطبول وتطرده كلما أراد الملك أو أراد الاحتلال طرد البرلمان ، ومسكينة تلك الامة التى كانوا يلجأون اليها لتنتخب برلمانا فتأتى النتيجة لمصلحة اى حزب يريده الملك أو يريده الانجليز ، ومن فرط تكرار المعارك الانتخابية تحللت الاخلاق وظهرت فى المدن والقرى طوائف من المأجورين من محترفى الانتخابات الذين كانوا يضمون جهودهم الى جهود رجال الادارة .

تحت سمع وبصر الدستور الملغى أبرمت معاهدة ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ واتفاقية شركة قناة السويس، فى ٧ مارس سنة ١٩٤٩ وابرم غير هذا مما يعد صحائف عار وشنار

ونحن حينما نقول أن الدستور كان منحة من بريطانيا لسنا مبالغين، فالمسلم به ان الملك أحمد فؤاد الاول هو الذى أصدره بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، وكان ذلك الملك موظفا بريطانيا ، فى الحقيقة ونفس الامر ، فقد تلقى السلطة من بريطانيا لامن الشعب ، اذعين سلطانا بقرار وقعه وزير خارجية أنجلترا فى سنة ١٩١٧ وتقدمت الاشارة اليه فى الفصول

المتقدمة ، ثم رقى الى رتبة ملك ، وحكم لمصلحة نفسه واسرته ومصلحة الاحتلال طبعا ، ولولا أن الشعب المصرى كان مقيدا بالاغلال ، لحوكم ذلك الملك الذى تلقى السلطة من دولة أجنبية كما فعلت فرنسا فى قضية المارشال بيتان .

كيف يمكن أذن أن يكون الدستور الذى يمهره مغتصب السلطة عملا شرعيا ؟ !

كان ذلك الدستور مدمغا بالبطلان منذ أعلانه ، وفى هذا مايكفى لهدم التشريعات التى ترتبت عليه والتى صدرت فى ظله ، ولا يمكن للذين يفهمون القانون فهما صحيحا أن يدعوا أن مصر كانت محكومة حكما شرعيا ، تحت ستار ذلك الدستور .

والآن وفى ظل حركة التحرير ستضع مصر لنفسها دستورا ، كما فعلت أمريكا فى القرن الثامن عشر بعد أن طردت المحتلين ، وسيعيش الدستور الذى تضعه الامة وسيكون باذن الله حصنا حصينا للحريات وصماما للأمن

***

الجمهورية

وما دام حكم الملك فؤاد الاول كان باطلا ، ووضعه أنه كان مغتصبا لسلطة لم تعطها له الأمة ، فلم يكن من الشرع أو القانون أن يرث العرش عنه ولده فاروق ، لان الانسان لا يورث الا اذا كان مالكا ، وكان الامر محض اغتصاب فكأن عرش مصر كان شاغرا ، ومركز رئيس الدولة كان غير شرعى منذ سنة ١٨٨٢ لان الخديو محمد توفيق علاوة على أنه تلقى السلطة من دول أجنبية بتدخل فرنسا وانجلترا لدى الباب العالى ، ارتكب ذلك الرجل جريمة الخيانة العظمى اذ سلم البلاد لدولة أجنبية محتلة عامدا متعمدا ، وهو بذلك قد فقد كل حق فى العرش، واذا كانت الامة لم تصحح الباطل وتقصى رؤساء الدولة المغتصبين فان هذا لا يصحح مركزهم ، لان قوة قاهرة شاخصة فى الاحتلال هى التى حالت دون اتخاذ هذا الاجراء ، وحقوق الوطن التى من هذا القبيل تعتبر من عناصر حق الوجود الذى لا يسقط بمضى الزمن .

والقول أن الوراثة قد تقررت لمحمد على بمعاهدة لندن سنة ١٨٤٠ مردود عليه بأن العروش لا تقرر بمحض اختيار دول أجنبية تشترك فى وضع معاهدة ولم تكن مصر طرفا فى تلك المعاهدة ، ولا حق لأسرة محمد على

فى العرش لان الشعب لم يستفت فى أمرها مرة واحدة ، فحكمها حكم مغتصبى السلطة من زمن بعيد ويجب أن يزول هذا الاغتصاب باعلان الغاء الملكية فى مصر .

وقد تناولت هذا الموضوع فى بيان لى ألقيته بمحطة الاذاعة اللاسلكية للحكومة المصرية فى مساء ١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٢ وقلت فيه ضمن ما قلت تعليقا على الغاء الدستور :

« والخطوة التالية أن تضع الامة لنفسها وبمعرفة أهل الرأى فيها دستورا مستمدا من تاريخها ودينها وعاداتها وتقاليدها وآمالها وأمانيها وحقوقها المقدسة كما فعلت كل أمة كريمة وأن تجعل من الدستور الجديد سياجا متينا يكفل للشعب حريته التى نص عليها فى الاعلان العالمى لوثيقة حقوق الانسان ويضمن له التقدم المطرد والرقى فى شتى نواحى الحياة عملا بمبدأ حق السعى نحو الكمال ، وهو ذلك الحق الذى اعترف به لكل أمة فى ميثاق الامم المتحدة .

« على أنه لابد أن يسبق وضع الدستور الجديد واستفتاء الأمة فيه تقرير مسألة أساسية لا أظنها موضع خلاف بين المواطنين وهى مسألة شكل الحكومة ونوع الدولة الجديدة ، ولقد آلت الامة على نفسها أن يكون الحكم فيها شورى ، وأن تقرر مصيرها و تصرف أمورها بنفسها ، فلا طغيان ولا استبداد ، ولا استعمار ، ولا تمييز لنفر من الناس على آخرين ، بل الكل متساوون فى الحقوق والواجبات ، والفرص مهيأة لسائر الآحاد ، ولن يتأتى ذلك الا فى ظل حكومة جمهورية ترتكز على ارادة الشعب ، ولا تعترف بسلطان غير سلطان الشعب الذى خرجت من صلبه ، لتضمن له الحرية وتحقق له المجد والسعادة ، وتحمل العالم كله على افساح السبيل لدولة النيل الجديدة التى صممت على احتلال مكانها فى الصف الاول بين الامم الكبيرة الساعية لخير بنى الانسان ، الامينة على حريته وعلى أمنه وسلامته»

« ونحن الآن فى فترة انتقال بين ماض مظلم وحاضر يبشر بمستقبل وضاء ، وتريد مصر الوثابة أن تصافح جماعة الدول المتمدينة بيد قوية وهى لاتقدر أن تمد هذه اليد القوية وتباشر حق المساواة فى السيادة الذى اعترف به لها فى الشرائع العالمية ، اذا هى تركت فى بنائها أثرا من آثار الوثنية المنهارة ، ومهما تفنن واضعوا الدساتير فى تقييد سلطان الملوك ومهما حاولوا أن يجعلوا منهم رموزا ويحرموا عليهم التدخل فى شئون الحكم ، فلا يمكنهم أن يدرأوا عن الشعوب شرور الملكية وآثامها ، لان النفس البشرية ميالة للسلطة نهازة للظروف ، وقد قال تعالى وهو أصدق القائلين :

« كلا ان الانسان ليطغى ، أن رآه استغنى » ولذلك تحررت الشعوب المستنيرة من الملكية وأضحت هذه فى نظرها أسطورة ترمز لعصور الظلمات وقد جاء بالفرقان : « ان الملوك اذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة ، وكذلك يفعلون »

« وكانت الملكية دائما وأبدا وكرا ينبعث منه الفساد وجاها يحتمى به الآثمون من أعوان الملك الذين يوقعهم حب الشهوات ، فى معصية الشرك بالله الكبير المتعال واطلاق صفة الجلالة على نفر من مخلوقاته وفى هؤلاء يقول الله تعالى :

« واذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها (أى جعلناهم أمراء) ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا ، أم اتخذوا من دونه أولياء ، فالله هو المولى وهو على كل شيء قدير»

« وقديما قامت دولة اسلامية حكمت بما أنزل الله فى مشارق الارض ومغاربها ، ولم تكن هذه الدولة ملكية ، بل كانت سلطة رشيدة ، وتحددت السلطة بهذه الكلمات الخالدات التى قالها أبو بكر الصديق يوم أن ولى أمر المسلمين : « انى قد وليت عليكم ولست بخيركم ، فان رأيتمونى على حق فأعينونى وان رأيتمونى على باطل فقومونى ، أطيعونى ما أطعت الله فيكم»

« ومعلوم أن النبى صلى الله عليه وسلم لم يعين خليفة من بعده بل ترك الامر للأمة لانه من حقها فاختارت الصديق ، ولما حضرت عمر الوفاة أبى رضى الله عنه على أصحابه ترشيح ولده عبد الرحمن وترك الامر للشورى والانتخاب ، وفى هذا ما يقطع بأن الملكية نظام يأباه الاسلام ولا يوافق عليه » .

***

الجلاء آت لا ريب فيه

ان فرائص بريطانيا لترتعد منذ أن قامت حركة التحرير ، وهى تفهم جيدا أن الرجال البواسل الذين حملوا رؤوسهم فوق أيديهم ، لا يقبلون بأية حال وجود جندى أجنبى واحد فوق أرض الوطن ، وتعرف أن أساليبها البائدة وحيلها الاستعمارية من دفاع مشترك أو نحو ذلك قد أفلست ، وليس لها أى مكان بعد وثبة التحرير ، وتراقب الامور عن كثب وتعرف أن مصر تعبىء قواها وجميع مواردها وجهود بنيها لتقضى على ما تبقى من آثار الاستعمار ، ولذلك حاولت بريطانيا وحاول معها الاستغلاليون أن يدسوا للحركة فى الظلام ، ويكيدوا لها بالاكاذيب والاراجيف والاشاعات ويعملون على بلبلة الافكار ، ولكن الوطن قوة موحدة لا تنفصم أبدا

وقد قطع عليها اللواء البطل محمد نجيب خط الرجعة فلم يحفل هو وصحبه بدسائس او مناورات او شائعات ومخترعات استعمارية، فهم على الحق والحق لايقهر أبدا ، لانه صفة من صفات الله الكبير المتعال.

وتقوم الحركة بكماشة ضد الاستعمار أينما وجد ، وقد استضافت مصر بعض الرؤساء والزعماء من البلاد الشقيقة ، ونحن نكتب هذه السطور ، وبين ظهرانينا ضيف كريم هو العقيد أديب الشيشكلي، زعيم سوريا ومحررها .

وفى اجتماع لتكريم الشيشكلي بنادى القوات المسلحة بالزمالك ، ألقى الرئيس اللواء محمد نجيب خطابا رائعا فى مساء الاحد ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، ولهذا الخطاب التاريخى مغزاه .

قال الرئيس محمد نجيب ضمن خطابه مانصه :

« ان الدم الذى يجرى اليوم فى عروقنا هو نفس الدم الذى سال بالامس ، وأنه ليطالبنا اذا لم نستطع أن نعيش أحرارا بأن نريقه مرة أخرى على مذبح الحرية .

« لولا ظلم المستعمرين واستبداد الغاصبين لما وجد الفساد ارضا ينبت فيها وينمو .

« لقد مشينا فى طريق التحرر والخلاص وسنمضى فيه الى نهايته مهما كانت التضحيات : ولقد صممنا على أن نقاوم كل من يعترض طريقنا بكل مافينا من قوة وايمان ، وكل مافينا من اصرار وعناد .

« وفى هذه اللحظات الحرجة فى تاريخ العالم حيث تتصارع اكبر قوتين عرفهما تاريخ البشرية ، يجب أن يكون مفهوما ان أمر هذه البقعة فى العالم ، ملك لارادة أهلها وشعوبها فلم نعد نقبل وصاية أحد .

« ان مصر وسوريا وسائر البلاد العربية وبلدان الشرق الاوسط ، قد استيقظت ولن تنام ، وقد أرادت الحرية والعدالة والكرامة وستعرف كيف تنفذ ارادتها .

« اننا نؤمن بالله ، ونؤمن بالنصر فى معارك العدالة والحرية ، فنحن نريد ان نعيش احرارا فى ديارنا ، وان نصافح بالمودة سائر دول العالم، دون تمييز ، الا ماتقتضيه مصالحنا العليا ، ولكنا سنكيل الضربة بعشرة أمثالها ، لكل من تسول له نفسه لاعتداء علينا أو أعتراض طريقنا ، ولن نصافح الا اولئك الذين يؤمنون بالحرية والعدالة ، بل ويجعلون هذا الايمان أمرا واقعا وحقيقة مقررة .

« اننا نؤمن بالنصر لاننا انتصرنا على أنفسنا فى سوريا ومصر ، واذا كان الجيشان السورى والمصرى كتبا تاريخ بلديهما ، فاننا حريصون على أن يكون نقيا كايماننا ، قويا كريما كما كتبه من قبل أجدادنا ٠٠٠ فلا مكان لمستعمر بيننا ، ولا انفصام فى صفوفنا : بل الوحدة ، والعزة والمجد لشعبينا وللأمة العربية الخالدة جمعاء ٠

***

قناة السويس

فى معركة التحرير

من كل ما قدمنا ، يثبت بوجه قاطع أن ما أصاب مصر من فساد واضطراب فى أداة الحكم ، وضعف وأنحلال لم يكن له سبب الا الاحتلال البغيض ، ولم تحتل بريطانيا مصر الا من أجل قناة السويس وهى لاتريد باحتلال منطقة القناة سوى حماية الوضع القائم والابقاء على شركة قناة السويس ، التى سينقضى أجل أمتيازها فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ ، ولست أذيع سرا اذا قلت أن تطهير القناة ومنطقتها من الاحتلال ومن أى أثر من آثار السيطرة الاجنبية واستخلاص القناة لمصر ، فى مقدمة ما تعنى به حركة التحرير ، وقد أتخذت الخطوات العملية المؤدية للغرض المنشود ، وعما قريب تظهر آثار حركة التحرير فى قناة السويس ٠

***

الخلاصة

وصفوة القول ان مصر الآن تحيا حياة جديدة وتجرى فى عروقها بفضل الجيش الباسل دماء شابة ذكية ، واذا كان مستقبل مصر السياسى والعمرانى متوقفا ، كما دللنا فيما تقدم من فصول هذا الكتاب ، على قناة السويس وتحريرها من الاحتلال العسكرى ، الذى تمثله قوات بريطانيا ، فيجب أن نتطلع الى المستقبل بنفوس آمنة مطمئنة ، موقنين من النصر ، لان مصائر البلاد الآن فى أيد أمينة طاهرة ، وفى أعناق رجال اقوياء بايمانهم وعزمهم ورجولتهم ، وسينصرهم الله نصرا عزيزا ٠

الباب الرابع
كلمة ختامية

عرضنا فيما تقدم مأساة النزاع المصرى البريطانى ، الذى دار حول قناة السويس منذ احتل الانجليز أرض الوطن فى سنة ١٨٨٢ حتى الآن ، واسترشدنا بعناصر الجزء الخاص بهذا الموضوع كما وردت فى رسالتنا التى وضعناها باللغة الفرنسية ، والتى ظفرت بدرجة الدكتوراة فى القانون من جامعة باريس ، وتقيدنا فى التقسيم العلمى بما أوردناه فى تلك الرسالة ، وجنحنا الى التوسع والافاضة ، لان الموضوع لايهم المتخصصين وحدهم ، بل يهم كل مصرى أياكان حظه من الثقافة ٠

وقد حرصنا بجانب شرح النقط القانونية على عرض التاريخ الصحيح كما استقيناه من المراجع الموثوق بها ، والمستندات الرسمية التى وصلت الينا ، بوسائلنا الخاصة ، وعالجنا المسائل الدولية فى مراحل مختلفة لان المسألة المصرية لا تعدو أن تكون حلقة هامة فى الصراع العالمى فى مختلف المراحل ، ولا يمكن أن تبحث منفصلة عن سير الحوادث الدولية ٠

وقد اضطررنا على كره منا لان نحكم على تصرفات رجال السياسة المصريين وطريقة معالجتهم لهذه القضية ، وكانت الوثائق الخطيرة التى ألقت ضوءا على كثير من المسائل التى ظلت غامضة ، عمدتنا فى الحكم على أعمالهم، ومتى تصدى المرء لاصدار حكم فى قضية أيا كانت ، فأن الواجب يقتضيه أن يكون صريحا الى أبعد حدود الصراحة حتى وان أغضبت الصراحة كل الناس ، فما بالنا اذا كانت القضية التى تصدينا لها هى قضية الوطن ، سيدة القضايا ٠٠ ؟

ولست أدعى أنى فى حكمى منزه عن الخطأ ، فما أنا الا باحث يكتب للناس بما يوحى اليه علمه وضميره، وقد يفتقر الباحث فى العلم ، وقد تنقصه عناصر خفيت عنه ، ولكنى أؤكد والله سبحانه وتعالى يشهد أن الضمير كان أشد مايكون انتباها ويقظة ، وهو الذى أملى على كل كلمة وأشعر الآن بأنى قلت ما أعتقد أنه الحق ولم اخالف ذلك الضمير قط ٠

والمسألة المصرية أجل وأعظم من أقدار جميع رجالات مصر ولذلك لا نرى بدا من أن نقول للمخطىء أخطأت وللمسىء أسأت وللمحسن لقد أحسنت .

ولرب قائل يقول أفما كان يكفى أن تعرض المسائل مجردة من ذكر الاشخاص ، وهذا فيما اعتقد محال ، لان الرجال العموميين ممتزجون بالقضية ، ومنذ اشتغالهم بهامفروض أنهم وطنوا النفس على احتمال حكم التاريخ وحكم القانون ، وما على الذين تضيق صدورهم الا أن يراجعوا صحائفهم ، ويحكموا بأنفسهم على أعمالهم منزهين عن الهوى ، ان كان فى وسعهم ضبط النفس والتجرد من الغرض والغايات الخاصة وسيجدون أنهم أضاعوا الفرص التى أتيحت لهم ليخدموا أمتهم فاستحقوا الحكم الذى يصدر عليهم منى ومن غيرى من الباحثين عن الحقيقة

على أنى أرجو ، ابتغاء حل قضية الوطن ، أن يعمل أولو الامر على توحيد الصفوف وجمع الكلمة ، حتى لانترك للمستعمر ثغرة ينفذ منها ٠

***

وقد أوردت فى ختام رسالتى الفرنسية حلا عمليا للنزاع المصرى البريطانى ، من حيث الشق الخاص بقناة السويس ، وينقسم هذا الحل الى قسمين :

أولا ــ مسألة الجلاء ٠

ثانيا ــ المركز القانونى لمصر بعد الجلاء ٠

أما عن المسألة الاولى فلا أظن أن بريطانيا نفسها تجادل فى مبدأ الجلاء ، فأنه ليبدو من وعودها وعهودها وتصريحات ساستها فى مجلس الامن سنة ١٩٤٧ ، وفى محادثات سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥١ أنها تسلم بمبدأ الجلاء ، ولكنها تتلاعب وتنتحل الاعذار التى تعطل بها تنفيذ ماوعدت به أملا منها فى أطالة أجل احتلالها الى غير حد ، فما هى الطريقة العملية للخلاص من ذلك الشغب البريطانى ، ووضع حد للجبروت والعناد .. ؟

اذا بحثنا عن الطريقة فيجب أن نضع نصب أعيننا منطق الحق ، ومنطق القوة التى تسند هذا الحق ٠

أما عن سبيل الوصول الى الحق ، فلست ممن يقنطون من رحمة الله ، ولا انا بيائس من المنظمات الدولية ، بل أعتقد أن الواجب يقضى علينا أن نلجأ لمحكمة العدل الدولية اذا قبلت بريطانيا الاحتكام لهذه الهيئة ، لان لائحة تأسيسها تشترط اتفاق الطرفين على اختصاصها ، والمعروف أن المعاهدة التى كانت تحكم النزاع بين مصر وبريطانيا قد انتهت فى ٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ ، ويصح ان يعرض الامر برمته على محكمة العدل الدولية « بلاهاى » ، ومن غير حاجة لانتظار قبول بريطانيا لاختصاص تلك المحكمة يجب أن نلجأ لمجلس الامن لان القضية المصرية مازالت مدرجة

بأجندة هذا المجلس ، وهو ينتظر منا أن نبلغه ما اتخذناه بعد سبتمبر سنة ١٩٤٧ .

وقد اوصى المجلس المذكـــور باستئناف المفاوضات ، فاستأنفناها ودللت مصر على عمق صبرها وطول أناتها قبل أن تلغى المعاهدة ، ويستفاد من قرار المجلس المذكـور ، أنه كان يجب على طرفى النزاع احاطته رسميا بتفاصيل ماجرى فى المفاوضـــات ، وأرى أنه يجب ان يحاط بكل التفاصيل لنؤكد له مرة أخرى بأن بريطانيا لم تقلع عن عنادها ، وأن الاحتلال مازال قائما ، ومن غـير المعقول ان يوصى المجلس باستئناف المفاوضات ، بل اللازم ان يتصدى لاتخاذ قرار حاسم يضطر بريطانيا للجلاء ، ويستفاد من أقوال أعضـــاء الوفود فى المسـألة المصرية فى مجلس الامن سنة ١٩٤٧ ، أنهم أجمعوا على ضرورة جلاء القوات البريطانية ، وكان الاعتراض منصبا على الطريقة التى اتبعتها مصر لا على مبدأ الجلاء

وتقتضينا الصراحة والنظر للامور نظرة واقعية أن نقرر أننا فى زمان لا يعرف الناس فيه الحق ، اذا لم يرتكز على القوة والبأس ، ولذلك يجب على مصر أن تستعد أستعدادا كاملا وتعبىء نفسها ، تعبئة تامة ولا تضـيع دقيقة واحـــدة دون الاخذ باسباب القوة ، يجب ان تشترى الاسلحة ولو من السـوق السـوداء ، ولو مـن العصابات الدولية التى تهرب السلاح ، وما أكثر تلك العصـــابات التى تعاملها أكبر الحكومات ، ويجب أن ندبر ثمن السلاح ، ولو نمنا على الطـوى واحتملنا الحرمان من جميـع الكماليات ، يجب ان تفرض الضرائب كما هى مفروضة فى بريطانيا لتسليح الجيش وتجهيزه بأحسن المعـدات ، ويجب أن نقيم فى بلادنا مصـــانع السلاح ، ولدينا بحكم ظروفنا الاقتصادية والجغرافيـة امكانيـات لصنع السلاح بمعرفتنا ، ويجب أن يدرب الشعب جميعه على حمل السلاح ، فلا يترك رجل أو امرأة من غير تدريب ، ويجب ان ندرب على حرب العصابات ، وبالجملة ينبغى أن نستعد لمعركة ضروس ، يقـوم فيها العشرون مليـونا من المصريين ، قومة رجل واحد ، ويضربون بريطانيا ضربة واحدة تجهـز على عنادها وتحملها على العدول عن سياسة الكفر بالقانون الدولى والمبادىء الانسانية .

وانى مؤمن انه فى اليـوم الذى تشـعر فيه بريطانيا اننا اعددنا لها مااستطعنا من قوة ومن رباط الخيل ، فلن تنتظر المعركة ، بل ســـتجلو وانفها فى الرغام .

والعاقل من عرف الوقت الذى يبدأ فيه معركتـه ، وتمر ببريطانيـــا ،

ظروف كثيرة تسوء فيها حالتها ومركزها الدولى ، وتضطر اضطرارا لمنافقة أضعف الناس ، فعلينا أن نترقب سياسة بريطانيا الخارجية ، ونختار الوقت الملائم للمعركة ، التى ستكون بالنسبة للامة كلها معركة حياة أو فناء ، وأنا أزعم أنى فهمت العقلية البريطانية والخلق البريطانى . وأعرف أن الانجليز لا يحترمون الا القوى ، وهم أمام القوة يحنون الظهور ويذعنون للحق .

وفى وسع مصر أن تشن على بريطانيا حربا دبلوماسية تحطم بها اعصابها وتجعل حياتها الدولية جحيما لا يطاق ، ويضطرها لان تفهم قيمة رضا الشعب المصرى وسخطه ، فنستطيع ان نقف منها نفس الموقف الذى تقفه روسيا الآن من الولايات المتحدة ، فالحرب الباردة مفيدة كل الفائدة ، ولكنها تقتضينا جهازا دبلوماسيا غير الجهاز الحالى .

ولو شاءت الدبلوماسية المصرية أن تصل من حيث التخصص والكفاية والاخلاص فى العمل ، لمستوى المشتغلين فى هذا السلك من أبناء الشعوب الناهضة ، وأخذت بأسباب العمل الجدى وعفت عن القشور ، والمظاهر الكاذبة ، لفعلت الشىء الكثير .

ونحن نستطيع بجهاز قوى البناء ان نعكر مزاج الاسد البريطانى صباح مساء ، ومجال العمل وراء الكواليس فسيح جدا ، وعلى الاخص فى منظمة الامم المتحدة ، ففى وسع مصر ، كلما وقفت بريطانيا فى مسألة من المسائل المعروضة على بساط البحث الدولى ، فى جانب ، أن تقف هى فى الجانب الآخر وكلما صوتت بريطانيا على مسألة ، يجب ان يكون صوت مصر فى الناحية المضادة ، ولو لم تكن لمصر مصلحة مباشرة ، وتستطيع مصر أن تتكتل مع جميع خصوم بريطانيا فى الحياة الدولية ، معتمدة أول ماتعتمد على أكبر عدد ممكن من أعضاء الكتلة العربية والاسيوية .

ومشاكل بريطانيا الدولية لاتحصى ولا تعد ، فعلى مصر كلما عرض مشكل يهم بريطانيا أن توقد فيه نارا ، وتؤلب خصوم بريطانيا ضدها ، وكنت أفهم ان يكون لمصر صوت قوى بجانب ايران فى مسألة البترول وأن نمد لهذه البلاد المجاهدة كل مساعدة ممكنة ، وكنت أفهم أن تكون لمصر أيد تحرك الخصومات ضد بريطانيا ، كلما هدأت الخصومة ، فنثير مسائل العراق مثلا ، بل نحالف « الماو ماو » ولو بطريقة رمزية ، بأن نرسل بعض اعانات للمكافحين فى تلك البلاد ، وبعض المتطوعين ان أمكن ، ولبريطانيا شركاء فى الاستعمار يسكتون على جرائمها ، فى مقابل سكوتها هى على تصرفاتهم .

ونحن لنا سياسة عربية ضد فرنسا فى شمال افريقيا ، ولكننا لم نستطع حتى الآن أن نقنع رجل الشارع فى فرنسا ، بأننا نتخذ هذا الموقف ردا على وقوف فرنسا ضدنا فى صف بريطانيا .

ويجب أن تفهم أمريكا ، أننا نستطيع أن نفسد عليها خططها فى الشرق الاوسط ما بقيت هى ممالئة لبريطانيا .

ان الانجليز على تفوقهم بالنسبة لنا ، قد حاربونا دبلوماسيا ، فنشروا ضدنا فى العالم دعاية مغرضة واسعة النطاق ، وشوهوا تاريخ مصر القديم والحديث ، وشككوا العالم كله فى نيات مصر ، وجعلوا مصر فى الحياة الدولية ، أشبه بجيش مطوق ، ويجب على مصر أن تقوم بدعاية مضادة ، وتكشف عن سوء نية بريطانيا للعالم كله ، ويجب على مصر أن تسعى ما استطاعت بالدس وبغيره لاساءة علاقات بريطانيا الخارجية ، حتى تشعر هى أن الامر قد انقلب الى العكس ، وأن خصومة مصر ، مرة المذاق وبذلك فقط تسعى لصداقتنا وتتنازل عن كبريائها وجنونها الاستعمارى ، ومتى أدركت بريطانيا أن مصر تقف ضدها فى كل مناسبة ، وتحالف الشيطان ضدها مجاراة « لتشرشل » صاحب هذا الاقتراح ، ستضطر بريطانيا لتغيير أساليبها ، وذلك كله يحتاج الى تنظيم وبناء جديد لجهازنا الدبلوماسى ، الذى يجب أن ينهض بأعباء الدعاية فى كل مكان ، ومضايقة بريطانيا فى كل مناسبة .

وبعد هذا كله يوجد سلاح المقاطعة السلبية ، والحرب الاقتصادية ضد بريطانيا ، ونستطيع فى هذا المجال أن نقنع أصحاب المصانع ورءوس الاموال فى انجلترا بأن ساستهم يجرون عليهم الخراب والدمار .

وانى أوصى بسرعة انشاء مكتب فنى من المختصين الذين يتعقبون الاقتصاد البريطانى ، والسياسة البريطانية وخطط بريطانيا الاستراتيجية ، ويقومون بدراسات دقيقة مبنية على حقائق وأرقام ، وينظمون وسائل مضايقة بريطانيا ، ولست مبتدعا فى هذا الاتجاه ، فلقد كانت بريطانيا ، تدرس قبل الحرب بواسطة علمائها ، ورجال الفن فيها ، اقتصاديات المانيا ومصادر تموينها وصناعاتها الحربية ، لتكون مستعدة لتقطيع أوصال المانيا ومنع المدد عنها فى حالة قيام الحرب ، وقد انقلب المكتب الذى أنشىء لهذا الغرض ، الى وزارة عند قيام الحرب .

ان نقطة الضعف عندنا ، هى أننا نخاف الانجليز ، ويخيل الينا أن بريطانيا عملاق دولى ، لا يمكن التغلب عليه ، ولكنى ملم بأحوال

تلك البلاد ، بحكم ترددى عليها فى رحلاتى المختلفة ، وتتبع سيرتها فى أوربا ، وأعتقد أن هذا العملاق مصاب بالسل ، ولكنه يعيش على سمعته القديمة ، ويقاوم الموت ، وهو حتما فى طريق الزوال ، فما على المصرى الا أن يثق بأنه أذكى من الرجل الانجليزى ، وأكثر منه استعدادا للحياة ، وان بلاده أعظم من بلاد الانجليز ، التى لا تستطيع أن تطعم شعبها شهرا واحدا ، وأن المصرى صاحب حق ، والانجليزى مغتصب ويعيش على دماء الآخرين ، ومتى قويت منا الروح المعنوية ، وعرفنا كيف نعامل الانجليز ، قطعنا نصف المرحلة فى طريق النصر المبين .

وفيما عدا الجلاء ، يتبقى مركز مصر القانونى ، وتستطيع مصر أن تصادق من تشاء من شعوب الارض ، ولكنى أعتقد أن الحل الامثل الذى يلائم بين مصالحها وسير الفلك العالمى ، والذى يتفق مع موقعها الجغرافى ، هو أن يتقرر لمصر ، نظام حياد دائم ، تحميه قوات مصر المسلحة برية وبحرية وجوية ، وتتعهد الجماعة الدولية بعدم المساس بهذا الحياد ، فى صلب معاهدة تكون معدلة ومكملة لنصوص معاهدة القسطنطينية المبرمة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ ، وقد وضعنا فى رسالتنا الفرنسية ، نموذجا لمشروع معاهدة للحياد الدائم وأوردنا مذكرة تفسيرية لتلك النصوص المقترحة .

وسنفصل ذلك الموضوع وننقل ما أوردناه فى مؤلفنا الفرنسى مؤيدا بالادلة العلمية فى الجزء الثالث من هذا الكتاب .

زيــاد

ختام محزن

من قلب مفعم بالايمــان بالله ، والصبر على قضــائه ، أبدى أشــد الأسف اذ لم أتمكن من تضمين الباب الاخير من هــذا الكتاب البحثين القانونيين اللذين يدخلان فى موضوع الحلول المقترحة ، وأولهما فى مسألة الحياد المسلح الدائم المطلوب لمصر ،والاجــراءات الواجب اتباعها لتقرير هذا الحياد ، والنتائج المترتبة عليه ،وستكون ذات تاثير بعيد المدى على سياسة مصر الخارجيــة ، والبحث الثانى يتنــاول التعويض المطلوب من بريطانيــا عن الضرر الذى أصــاب مصر نتيجة لاحتلالها والتصرفات التى أرتكبتها وما زالت ترتكبها ، ونظرية التعويض معروفة فى القانون الدولى العــام ، وقد اســتقرت على قواعد ثابتة ، بعد الحرب العالمية الثانية ، والدول فى المعاملات الدولية مسئولة عن أخطائها وجرائمها ، ويقضى عليها بتعــويض من أصــابه الضرر ، كما يقضى على الفرد عملا بقواعد المسئولية المدنية .

بحثت الأمرين المتقــدمين بحثــا يستند على آراء الفقهــاء ، وأحكام المحاكم الدوليــة ، والاجراءات التى اتخذت بعد الحرب العالمية الثانيــة حيال الدول التى وصفت بالعدوان ،واســتخلصت الاسانيــد التى يرتكز عليها حق مصر فى طلب التعويض من بريطانيا ، ولم يبق الا كتابة البحثين المشار اليهما ووضعهما فى الصيغة النهائية .

وفى يوم الاثنين ٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢ ، بدأت كتابة الجزء الاخير من هذا الكتاب ففجعت فى ولدى الاكبر ((زياد)) الذى كنت أعــده اعــدادا طيبا لخدمة بلاده ، وكانت مواهبــه وصفاته العالية تحملنى على الظن أنى أستطيع أن أعمــل فى سبيل الوطن طوال جيلين ، ومما ضاعف الصدمة أن هذا الملاك الطاهر قد راح ضحية عابث مســتهتر مــن الــذين أثروا بالاحتساب لبطــانة الملك الســابق ،والذين غرقوا فى الآثام ، وغرهم متاع الحياة الدنيا ، فسلم قيادة ســيارة من سياراته لابنة له ، لم تبلغ الحادية عشرة من عمرها لتتــدرب عليها ، وتتعلم القيادة ، فصعدت بالســيارة الى الرصيف الذى كان يقف عليــه ولدى مع رفيــق له ، واصابتــه فى مقتل .

كنت أكتب فصلا من هذا الكتاب، ودق التليفون بمكتبي لتبلغني شريكة حياتي ، أن قرة عيني وعينها، قد أصيب ، فتركت القلم والورق وأسرعت الى المنزل ، وحملته الى المستشفى لاسعفه وهناك لفظ أنفاسه الاخيرة .

كان رحمه الله رجلا في حجم غلام ، وكان يتابعني في أبحاثي ودراساتي وعملي في سبيل وطني ،وكان يرافقني الى المكتب والى المطبعة وكان في انتظار ظهور هذا الكتاب ،وكان يستعجل فراغي منه ، وكأن القدر كان يوحي اليه أن الكتاب سيهدى الى روحه وذكراه التي لن يمحوها من نفسي كر الغداة ومر العشي .

والآن أجد بعض العزاء في توجيه آخر كلمات هذا الكتاب الى روح ولدي الشهيد

سلام عليك ياولدي يوم ولدت وسلام عليك يوم ارتفعت الى عليين، وسلام عليك يوم تبعث حيا

كنت لي في كفاحي نعم الصديق والزميل المرجو ، والآن سأمضي وحدي ، وسأعمل بمفردي متوكلا على الحي الذي لايموت ، وأكبر آمالي أن ألقاك وأن تكون لي ولأمك شفيعا عند رب رحيم .

أبو زياد

دكتور مصطفى الحفناوي

القاهرة في ٢٩ ربيع الاول سنة١٣٧٢
١٧ ديسمبر سنة ١٩٥٢

المراجع

أفردنا الجزء الخامس من هذاالكتاب لنشر الوثائق والمراجـع العلمية التى استـندنا عليها فىأجزاء الكتاب من الاول الى الرابع ولم نشأ نشر مراجع كل جزء فىنهايتـه لأننا اعتمدنا عليهـا فى مختلف أجزاء الكتاب

كتب المؤلف

الاصلاح الاجتماعى فى مصر ـ مصر سنة ١٩٣١ (نفد)

رسالة الشباب الى الوطن ـ مصر سنة ١٩٣٢ (نفد)

ابن سعود (سياسته ، حروبه ، مطامعه) ـ مصر سنة ١٩٣٣ (نفد)

السفر الخالد (معاهدة ٢٦ اغسطس سنة ١٩٣٦) ، مصر سنة ١٩٣٦ (نفد)

حكومة الوفد فى عام ، مصر سنة ١٩٣٧ (نفد)

مصرع الحرية (رواية) ، مصر سنة ١٩٣٧ (نفد)

قضية بيتان ، كانت فضيحة لفرنسا ، مصر سنة ١٩٤٨

بالانجليزية

Brief Survey on Tho Anglo Egyptian problem, Cairo 1947.

بالفرنسية

Les Problèmes Contemporains posès par le Canal de Suez, Paris 1951.

قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة

الجزء الاول ـ تاريخ القناة وأصول مشكلاتها المعاصرة ، مصر سنة ١٩٥٢

الجزء الثانى ـ النزاع المصرى البريطانى ، مصر ، ديسمبر سنة ١٩٥٢

تحت الطبع

الجزء الثالث ـ الملاحة وحرية المرور فى قناة السويس .

الجزء الرابع ـ ادارة القناة واستغلالها ، شركة قناة السويس ومابعدها

الجزء الخامس ـ العقود والوثائق والمراجع الخاصة بقناة السويس .

فهرست

مطابع دار أخبار اليوم